ابن سينا

الشفاء

المنطق

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة ايران ١٤٠٥ هـ ق

الشفاء

المنطق

٢

ابن سينا

الشّفاء

المنطق

٤ - القياس

راجعه وقدّم له

الدكتور ابراهيم مدكور

بتحقيق

سعيد زايد

وزارة الثقافة والإرشاد القومى
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م

ابن‌سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ق.
{شفاء. برگزیده . منطق}
الشّفاء: منطق جلد دوم / مؤلّف ابن‌سینا؛ راجعه وقدّم له ابراهیم مدکور؛ تحقیق سعید الزاید. — قم: مکتبة سماحة آیــةالله العظمــی المرعشي النّجفي الکبری - الخزانة العالمیّة للمخطوطات الاســلامیّة - قــم - ایــران، ۱۴۳۳هــ = ۲۰۱۲م = ۱۳۹۱.
۴ج.
ISBN 978 - 600 - 161 - 069 - 1 (دوره)
ISBN 978 - 600 - 161 - 074 - 5 (جلد دوم منطق)
فهرست‌نویسی بر اساس جلد اوّل.
کتابنامه به صورت زیرنویس.
نمایه.
عربی.
۱.منطق- متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ . الف.مدکور، ابراهیم بیومی، ۱۹۰۲-۱۹۹۵م. ب. زاید، سعید. ج. کتابخانهٔ بــزرگ حضرت آیت‌الله العظمی مرعشی نجفی. گنجینهٔ جهانی مخطوطات اسلامی. د. عنوان. هـ . عنوان: شفا. برگزیــده. منطـق. و. عنوان: منطق.
۷۲ش۲ الف/ ۴۸۹ BBR ۱۶۰
۱۳۹۱ ۲۴۴۷۸۸۱

الشّفاء (المنطق ج ۲)

المؤلّف : شیخ الرّئیس ابن سینا
المحقّق : سعید زاید
راجعه وقدّم له: دکتور ابراهیم مدکور
النّاشر : مکتبة سماحة آیةالله العظمی المرعشي النّجفي الکبری
-الخزانة العالمیّة للمخطوطات الاسلامیّة - قم - ایران
الطّبعة الثّانیة : ۱۴۳۳هـ .ق / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱ هـ . ش
العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه
المطبعة : گلوردي - قم
لیتوغرافیا : تیزهوش - قم
مشرف الطّباعة : علي الحاجي باقریان
ردمك (الدّورة): ۱- ۰۶۹ - ۱۶۱ - ۶۰۰ - ۹۷۸ **ISBN (vols.)**: 978 - 600 - 161 - 069 - 1
ردمك (المجلّد): ۵ - ۰۷۴ - ۱۶۱ - ۶۰۰ - ۹۷۸ **ISBN (vol.)**: 978 - 600 - 161 - 074 - 5

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN
TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637
http:// www.marashilibrary.com
http:// www.marashilibrary.net
http:// www marashilibrary.org
E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

صفحة

القياس

المقالة الأولى

المقالة الثانية

المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

المقالة الخامسة

المقالة السادسة

المقالة السابعة

المقالة الثامنة

المقالة التاسعة

مقـــدمة

للدكتور إبراهيم مدكور

يسير الذهن على نحوين متقابلين ، فإما أن يدرك الأشياء مباشرة ودون واسطة ، وإما أن ينتقل من نقطة إلى أخرى قبل أن يصل إلى الهدف ، فيحدس حدسا ، أو يفكر فى روية . وليس فى الحدس إذن لحظات ولا مراحل تفكير ، وبالعكس فى " الروية " حركات ذهنية متلاحقة . والبرهنة أسمى مظاهر التفكير المروى فيه ، وأساسها نظام وترتيب وتحليل وتركيب ، أو بعبارة أخرى تنسيق بعض الصور الذهنية للوصول إلى غاية . ولابد لها من ألفاظ أو رموز تعين على هذا التنسيق ، فهى لا تستغنى عن اللغة ، ومن هنا ارتبطت بالحياة الاجتماعية . فنحن نبرهن ، لأننا نناقش ونقابل أفكارنا بأفكار غيرنا . وقد قيل : " إن البرهنة المنطقية نقاش ذهنى يستعيد داخليا المناقشات الخارجية "(1) . فللمجتمع شأن واضح فى نشأة البرهنة ونموها وتطورها .

والذهن فى برهنته يهبط ويصعد ، يحلل ويركب ، ينتقل من الجزئى إلى الكلى أو من الخاص إلى العام ، وبالعكس . يتتبع الظواهر والجزئيات ليستخلص منها بعض القواعد والكليات ، أو يصدر عن مبادئ وقوانين ومجرد مقررات ومسلمات ؛ ليطبقها على مفردات وجزئيات ، ويكشف عن مجهول . وبذا كانت البرهنة استقرائية أو قياسية ، فى ثنائيــة يرد إليها جميع أنواع الاستدلال غير المباشر . وبين المنطق الاستقرائى والمنطق القياسى صلات ووجوه شبه كثيرة ، ولكنهما يتميزان فى وضوح ،

I. Piaget, le jugement et le raisonnement chez l'enfant, genève, 1924, PP. 296—270.

فينصب أحدهما بوجه خاص على المعرفة التجريبية ، وينصب الآخر على المعرفة العقلية .

والقياس الأرسطى ، أو السلوجسموس" كما عربه مترجمو الإسلام، باب هام من أبواب البرهنة القياسية، قدّر له من النجاح والذيوع مالم يقدر لأية نظرية منطقية أخرى . عدّ فى التاريخ القديم والمتوسط قانون الفكر الأسمى ومنهج البحث العلمى الوحيد، وإذا كان قد نقد ونوقش فى التاريخ الحديث، فما ذلك إلا ليدعم ويستكمل. ثم جاء المنطق الرياضى فى التاريخ المعاصر، فعززه وأيده، يخوان معامنحى صوريا، ويقومان على أساس من نظرية العلاقات وفكرة الأصناف والأنواع . قال برتزند رسل بحق : " المنطق البحت والرياضة البحتة ليسا إلا شيئا واحدا[1] " .

(أ) التحليلات الأولى

عالج أرسطو نظرية القياس فى " كتاب التحليلات الأولى" الذى لم يشك أحد فى نسبته إليه، ويظهر أنه اهتدى إليها فى ضوء الجدل السوفسطائى والحوار السقراطى، وتأثر فيها بقسمة أفلاطون الثنائية ودراسات الأكاديمية الرياضية، ويحيل هو نفسه فى " كتاب التحليلات الأولى" غير مرة على كتابيه "الجدل" و"السفسطة"، مما يرجح أنهما أسبق وجودا ، ويشير إلى الصلة بينها. وقد حظى "كتاب التحليلات الأولى" بتقدير، وقداسة قل أن يحظى بها كتاب آخر فى المنطق. شرح وعلق عليه عدة مرات، وترجم إلى لغات كثيرة قديما وحديثا .

وقد عنى به العرب، فيما عنوا به من كتب أرسطو عامة والمنطقية خاصة، ترجموه

---

(1) B.Russell, Introduction to Mathematical Philosophy, London, 1919. P.229.

أكثر من مرة عن السوريانية تارة واليونانية تارة أخرى. وتضافر على ترجمته كثيرون، فى مقدمتهم إسحق بن حنين الذى تخصص فى ترجمة الكتب الفلسفية. ولم يقنعوا بترجمته وحده بل ترجموا معه بعض شروحه القديمة، وهى شرح الإسكندر الأفروديسى، وثامسطيوس، ويحيى النحوى[1].

واحتفظت لنا المكتبة الأهلية بباريس بنسخة منه تصعد إلى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى[2]، وقد نشرت أخيرا[3]. وهى ترجمة واضحة دقيقة، تؤدى الأصل أداء صادقا، ويمكن مقارنتها بأحدث الترجمات فى الإنجليزية أو الفرنسية. تعوّل على المصطلح العربى ما أمكن، وتستعين أحيانا بتعريب بعض الكلمات اليونانية، وفيها نقطة بدء صالحة لتاريخ المصطلحات المنطقية العربية.

وما إن ترجم "كتاب التحليلات" إلى العربية حتى أقبل على شرحه المترجمون والفلاسفة، فشرحه أبو بشر متى بن يونس، والكندى، والفارابى[4]. وعوّل عليه ابن سينا تعويلا كبيرا فى "كتاب القياس" من منطق "الشفاء".

(ب) كتاب القياس

يجرى على سنن ابن سينا فى أسلوبه الواضح، وعرضه المستقيم، ومنهجه المنسق. يشتمل على تسع مقالات تعالج نظرية القياس فى نواحيها المختلفة، وتحت كل مقالة عدة فصول. ويكاد يلتقى مع "كتاب التحليلات الأولى" خطوة خطوة، وإن كان

---

(١) ابن النديم، الفهرست، القاهرة، ١٣٤٨ هـ، ص ٣٤٨.

(٢) Catalogue des Manuscrits arabes de la Bibliothèque nationale, no. 2346.

(٣) الدكتور عبد الرحمن بدوى، منطق أرسطو، ج ١، القاهرة ١٩٤٨.

(٤) ابن النديم، الفهرست، ص ٣٤٨ و ٣٦٨.

أغزر مادة وأكثر تفصيلا، لأنه لم يقف عنده وحده، بل ضم إليه شروح المتقدمين والمتأخرين. ولا نتوقع من مشائى مخلص أن يخرج على أستاذه، أو أن يقبل فى يسر مايقترح من تعديل فى آرائه. وبالعكس جدّ ابن سينا فى أن يعرض نظرية القياس الأرسطية عرضا دقيقا ، اللهم إلا إن خانه التحقيق التاريخى ، فعزا إلى أرسطو ماليس من عمله. والواقع أن الأرسطية والمشائية اختلطتا فى العصر الهلنيستى والقرون الوسطى ، بحيث أصبحت التفرقة بينهما عسيرة .

١ — القياس وأنواعه :

عرف ابن سينا القياس بأنه " قول إذا ما وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم من تلك الأشياء بذاتها لا بالعرض شىء آخر غيرها من الاضطرار[١] " ، وهو بهذا كأنما يأخذ عبارة أرسطو بنصها[٢] . فالقياس مجموعة قضايا أو مقدمات ، ولا بدّ له أن يشتمل على مقدمتين على الأقل ، وفى هذا ما يميزه من التقابل والتناقض . والأقيسة المركبة يمكن ردها إلى أقيسة بسيطة مكوّنة من مقدمتين فقط[٣] . ويحاول ابن سينا أن يدخل فى القياس مثل ج = ب ، و ب = د ∴ ج = د ، ملاحظا أنه يتضمن أمرا محذوفا ، وهو : مساويات المتساويات متساوية[٤] " ، وهذا ما سماه فى مكان آخر " قياس المساواة"[٥] . إلا أنه ليس من اليسير دائما أن تردّ البرهنة الرياضية إلى مجرد قياس أرسطى ، ذلك لأن هذا

---

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٥٤ .

(٢) Aristote, Premiers Analytiques, tr. Tricot, Paris 1936, P. 4.

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٥٨ — ٥٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٥) ابن سينا ، كتاب الإشارات والتنبيهات ، ليدن ١٨٩٢ ، ص ٦٥ .

القياس يقوم أساسا على علاقة الحمل والتداخل ، فى حين أن البرهنة الرياضية تقوم على علاقات أخرى كالمساواة واللامساواة ، والتلازم والتعارض .

والحد الأوسط أهم أجزاء القياس ، ولا سبيل إلى تكوينه بدونه . وبموضعه من المقدمات تحدد الأشكال المختلفة ، ولعله سمى حدا أوسط بسبب هذا الموضع . على أنه وسط أيضا بحكم وظيفته ، فهو الذى يربط المقدمتين ، ويسمح بالانتقال من حكم إلى آخر . وما القياس إلا حكم مصحوب بعلته ، والإنتاج فيه سير من معلول إلى علة[١] . وسمى "علم التحليل" ، لأن فيه مطلوبا أو نقطة بدء تحلل ويبحث عن مبادئها ، وما ينتج الشيء علة له من حيث هو نتيجة[٢] .

وبالحد الأوسط يتميز القياس من القسمة ، لأن هذه وإن اشتملت على خطوات متلاحقة لا تعنى بربطها بعضها ببعض ، ولا بالبحث عن العلاقة بين حكم وآخر ، ومن الخطأ أن يقال إنها قياس أو سبيل إلى اكتساب القياس[٣] . مثلا الكائنات حية وغير حية ، والإنسان كائن حى . والحيوان مائت وغير مائت ، والإنسان مائت . وهكذا نستطيع أن نستخلص صفات الإنسان من أمثال هذه التقسيمات ، ولكنا لم نبرهن على واحد منها ، بل افترضنا دخول الإنسان فى القسم الذى يلائمه[٤] . وقد سبق لأرسطو أن سمى القسمة قياسا عاجزا[٥] ، ويرى ابن سينا أنها يسيرة الجدوى فى عمدة القياس والإنتاج ، وكل ما تفيده أنها تنبه إلى ترتيب الفصول ،

---

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ — ٤٥٧ .

(٥) Aristote, Prem. Anal. L 46 a.

وما ينقسم إليه الشيء بالذات أو بالعرض[١] . ولم يستوقفه ما عنى به المحدثون من بيان مدى تأثير القسمة الأفلاطونية فى نشأة القياس الأرسطى ، بل لم يعرض لأفلاطون هنا ، ولم يجر اسمه على لسانه . وقد لاحظنا غير مرة أن معلوماته التاريخية محدودة وخاطئة أحيانا ، فيقول مثلا إن أرشميدس يبرهن على التعاليم ولم يكن المنطق فى زمانه محصلا[٢] ، مع أنه جاء بعد أرسطو بنحو مائة سنة .

وبالحد الأوسط يتم الإنتاج ، فهو الذى يعين على الانتقال من الكلى إلى الجزئى ومن العام إلى الخاص . وله — كسائر الكليات — مفهوم وما صدق ، وينظر إليه تارة من ناحية مفهومه ، وأخرى من ناحية ما صدقه . ويعنى أنصار المنطق الصورى بالتعويل خاصة على الماصدق ، لكى يبرزوا فكرة الأصناف وتداخل الجزئى فى الكلى . وبذا تصبح البرهنة آلية ، ويمكن التعبير عنها بدوائر هندسية على نحو ما صنع أيلر ، أو الرمز لها بألفاظ أو جمل منثورة أو منظومة تحفظ عن ظهر قلب . ويرى فريق آخر أن الحمل إنما يقوم على أساس الكيف لا الكم ، وأن تفكيرنا ينصب على صفات ومعان ، لا على أصناف وأنواع ، فأساس القياس المفهوم . تلك هى الخصومة المشهورة بين أنصار الماصدق وأنصار المفهوم ، التى طال فيها الأخذ والرد فى التاريخ الحديث[٣] .

لم تستوقف هذه الخصومة ابن سينا ، لأنه فيما يظهر ينظر مثل أرسطو إلى الحد الأوسط من ناحية المفهوم والماصدق معا . فيرى كما أشرنا من قبل أنه أمر مشترك بين المقدمتين ، ومعنى يربط حكمين أحدهما بالآخر . وأساس الحمل عنده

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٣) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, P.198-202.

الكيف ، وقد رفض من قديم محاولة إدخال السور على المحمول (Quantification du prédicat [1]) . إلا أنه من ناحية أخرى يقيم إنتاج الشكل الأول — وهو دعامة الأشكال الأخرى — على أساس من التداخل واندماج الجزئى فى الكلى [2] . وللسور شأن فى القياس بوجه عام ، بدليل أنه لا ينتج من جزئيتين ، ولا بد أن تكون إحدى المقدمتين كلية على الأقل ، وتتبع النتيجة الأخس فى الكم دائما [3] .

والواقع أن القياس أوضح جزء صورى فى المنطق الأرسطى ، وفى تعريف أرسطو له وشرحه لكيفية إنتاجه إنما يعنى بصورة البرهنة . وقد لمس ابن سينا هذه الصورية وأشار إليها فى وضوح، ملاحظا أن تكوين القياس وعكسه وأشكاله وأضربه إنما تقوم على أساس صورى [4] . ولكن بجانب الصورة مادة أيضا . وإذا كانت هناك أقيسة علمية يقينية . فهناك أقيسة أخرى مشهورة وظنية فى ميدان الجدل والخطابة . والمفهوم والماصدق أمران لا ينفصلان ، لأنا فى تجريد المعانى الكلية إنما نصدر عن الأفراد لننتهى إلى صفات عامة ومشتركة . وثنائية أرسطو أعرف من أن نقف عندها ، لأنه يحاول دائما أن يجمع بين الواقعى والنظرى ، وباسم الحس والعالم الخارجى استطاع أن ينقض نظرية المثل الأفلاطونية . وهذه الثنائية واضحة كل الوضوح لدى ابن سينا ، فلم يقع فيما وقع فيه بعض المشائين من الغلو فى طرف أو فى آخر . وفى الحقيقة لا تعبر خصومة المحدثين حول

---

(1) Ibid , P. 189-190.

(2) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

(3) المصدر السابق ، ص ٤٢٦ — ٤٢٩ .

(4) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣ — ٩ .

المفهوم والماصدق عن رأى أرسطو،وليس فيها جدوى،ولم تخل من أخطاء[1] .

* * *

يقسم ابن سينا القياس إلى اقترانى لا يصرح فيه بأحد طرفى النقيض الذى فيه النتيجة ، واستثنائى يصرح فيه بذلك . والاقترانيات حمليات خالصة ، أو شرطيات خالصة،أو مكونة منهما . والشرطيات متصلة تارة،ومنفصلة أخرى ، أو مكونة منهما[2] . ولا تخرج الأقيسة ذوات الجهة عن هذه ، وكل ما ترمى إليه أن توضح جانب الوجود والواقع من ضرورة أو إمكان أو امتناع . ولهذا التقسيم أساس عند أرسطو الذى عرض للأقيسة الحملية ، ووقف طويلا عند ذوات الجهة،ولعله استعمل صيغة الشرط فى أمثلته دون أن يفصل القول فى الشرطيات. وقد تدارك هذا ثاوفرسطس والرواقيون الذين أسهبوا فى شرح الأقيسة الشرطية والاستثنائية . ولم يتردد ابن سينا فى أن يأخذ عنهم،ولكن فى شىء من التعديل، فهو يؤثر الشرطيات لأنها أقرب إلى الاستعمال وأشد علوقا بالطبع[3] . وينتقص القياس الاستثنائى الذى يعدّ جانبا هاما فى المنطق الرواقى ، ويقرّبه من المنطق الحديث . وهنا مرة أخرى لا يدرك فيلسوفنا الفوارق المدرسية، ولا يعنى بالتسلسل التاريخى . ويشير فقط إلى أنه وقع فى يده " كتاب فى الشرطيات " ، يعزى إلى الإسكندر الأفروديسى ، أو "فاضل المتأخرين" ، ويلاحظ أنه غير واضح ومملوء بالأخطاء ، ويرجّح أنه منحول[4] .

---

(١) Madkour, L'Organon . P. 201-202.

(٢) ابن سينا ، كتاب الإشارات ص ٦٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس، ص ٣٥٦ .

ولسنا فى حاجة أن نشير إلى أن هذا التقسيم يقوم على أساس لفظى ، وكم خدعت اللغة المناطقة وعلى رأسهم أرسطو ، وقضت عليهم بفوارق ربما كانت سطحية . ولا شك فى أن تقسيم ابن سينا على ما فيه واضح وشامل ، ذهب إليه منذ عهد مبكر، واستقرعنده فى مؤلفاته الأخيرة ، وخاصة فى "كتاب الإشارات". ومع هذا يتابع فى "كتاب القياس" السنة المألوفة ، فيعالج أولا الأقيسة الحملية ، وينتقل إلى ذوات الجهة ، ومنها إلى الشرطيات ، ثم يختم بالاستثنائيات .

٢ ــ القياس الحملى :

هو قياس اقترانى بسيط يقوم على قضايا حملية ، ويتكون من مقدمتين فيهما شئ مشترك يسمى الحد الأوسط ، وغير مشترك يسمى الطرفين ، ومن غير المشترك تتكون النتيجة . وتسمى إحدى المقدمتين صغرى إن اشتملت على موضوع النتيجة ، وكبرى إن اشتملت على محمولها ، مثل : كل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر ∴ كل حيوان جوهر[1] . وقد درج مناطقه العرب على أن يبدءوا بالصغرى ، ويثنوا بالكبرى ، على عكس ما سار المناطقة المحدثون ومناطقة الإسكولائية اللاتينية . وكأنهم تأثروا بوضع الأمثلة التى قدمها أرسطو للشكل الأول[2] ، وهو وضع ييسر الإنتاج ويجعله شبه آلى .

وبحسب موقع الحد الأوسط فى المقدمتين تتحدد أشكال القياس ، لأنه إما أن يكون محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى ، أو بالعكس ، أو يكون محمولا فيهما ، أو موضوعا فيهما . وهذه القسمة العقلية تؤدى إلى أشكال أربعة لا يقبل

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٢) Aristote, Prem. Anal, 1,4, 25 b.

منها ابن سينا إلا ثلاثة ، فيقبل القسم الأول لذى يعبر عن الشكل الأول ، وهو أكمل الأشكال وأوضحها . ويرفض القسم الثانى ، وهو الشكل الرابع الذى كان موضع أخذ ورد ، لأنه بعيد عن الطبع ، ولا تكاد تسبق قياسيته إلى الذهن . وفى إثبات حجيته كلفة مضاعفة . ويقبل القسمين الأخيرين اللذين يمثلان الشكل الثانى والثالث ، وإن كانا أقل وضوحا من الشكل الأول(١) .

يبعد ابن سينا بتقسيمه هـذا قليلا عن المعلم الأول ، الذى حاول حصر أشكال القياس على أساس مدى انطباق الحد الأوسط على الطرفين ، لأن ما صدقه إما أن يكون مساويا لهما ، أو أكثر شمولا ، أو أقل ، فليس ثمة إلا أشكال ثلاثة ليس من بينها الرابع . ويشير ابن سينا فى اقتضاب إلى أن جالينوس ، أو فاضل الأطباء كما يسميه ، يذكر الشكل الرابع (٢) . ويؤثر هو ألا يعرض له وألا يدخل فى تفاصيله ، والتزم ذلك فى منطق الشفاء " ، وفى كتبه المنطقية الأخرى . فهو لم يجهله ولم يغفل الإشارة إلى موقف جالينوس منه ، كما زعم برنتل الذى أعوزته المصادر العربية (٣) ، ولكنه لم يأخذ به .

وليس فى الشكل الرابع فى الحقيقة استدراك يذكر على أرسطو ، فقد وجه إليه (٤) ، ثم جاء تلميذه ثاوفرسطس فتوسع فى أضربه(٥) . وإذا صح أن جالينوس هو الذى قال به ، فإنه لم يصنع شيئا أكثر من أنه وضع لهذه الأضرب اسما خاصا .

---

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٠٧ — ١١١ .

(٢) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٣) C. Prantl, geschichte der Logik, Leipzig, 1855-1870, t. I,P.571.

(٤) W. Ross, Aristotle, London, 1923, P. 35.

(٥) Prantl ; Op. Cit. 573-574.

ولم يصلنا من مؤلفاته شيء يوضح موقفه منه ، والمصادر العربية وحدها هي التي تعزوه إليه (١). ومع ذلك أبى كبار فلاسفة الإسلام أن يعترفوا بالشكل الرابع ، استمساكا بالتقاليد الأرسطية السليمة . ولم يأخذ به إلا مناطقة العرب المتأخرون، على غرار ماصنع مناطقة عصر النهضة والتاريخ الحديث (٢) .

يفصل ابن سينا القول فى الأشكال الثلاثة ، فيشرح أضربها ، ويبين شروطها وكيفية إنتاجها . ويقرر أولا أن لاسبيل إلى إنتاج من مقدمتين سالبتين ، ولا من جزئيتين ، ولا من صغرى سالبة وكبرى جزئية إلا فى الأقيسة ذوات الجهة ، وتتبع النتيجة الأخس دائما فى الكم والكيف (٣). ويقتصر على الأضرب المنتجة، مبتدئا دائما بالمقدمات الكلية والموجبة . والشكل الأول عنده أكمل الأشكال لأنه ينتج الكلى والجزئى والموجب والسالب ، وأوضحها لأنه بين البرهان ولا يحتاج إلى دليل (٤) . ولا ينتج الشكل الثانى إلا سوالب بين كلية وجزئية ، ولذا جاء ترتيبه بعد الأول . ولا ينتج الثالث إلا جزئيات ، والكلى أنفع ولا شك من الجزئى فى العلوم ، ومن هنا كان ترتيبه الأخير (٥) . ولكن هذين الشكلين أقل وضوحا فى إنتاجهما من الشكل الأول ، ولذا يحاول ابن سينا — كما صنع أرسطو — أن يردهما عن طريق العكس إلى الشكل الأول ، وقد عيب هذا الرد على نظرية القياس الأرسطية ، وعدّ نوعا من الدور (٦) . وبرغم أن ابن سينا لم ينتبه إلى هذا

---

(١) Madkour, L'Organon, P. 206-207.

(٢) Ibid., P. 208-247.

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٤٢٦ — ٤٢٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١٠ — ١١١ .

(٥) المصدر السابق ، ص ١١٦ — ١١٧ .

(٦) Madkour, L'Orgaon, 213-214.

الدور ، فإنه يلاحظ ، كما لاحظ لاشيليه — حديثا — أن لهذين الشكلين وظيفة خاصة ، لأن من القضايا ما وضعه الطبيعى أن يكون سالبا ، ومنها ما وضعه أن يكون جزئيا ، فينبغى أن يكون ثمة وسيلة للبرهنة عليه كما هـو ، وإذن فهذان الشكلان ليس بمستغنى عنهما [1] .

٣ — الأقيسة ذوات الجهة :

أشرنا من قبل إلى ثنائية المنطق الأرسطى وجمعه بين الصورة والمادة ، والنظر والواقع ، والأقيسة ذوات الجهة أحد أمثلة هذه الواقعية المنطقية ، لأنها تحاول أن تبين مدى تحقق الحكم وجوبا أو إمكانا أو امتناعا . ولاشك فى أنها دقيقة وغامضة ، وقد زادها الشراح تعقيدا حتى عدّت ضربا من التمارين المنطقية المملوءة بالأخطاء ،واستبعدت من كثير من المؤلفات المنطقية . ولكن ابن سينا يستمسك بها ، ويعالجها فى كتبه المطولة والمختصرة ، فيقف عليها فى " كتاب القياس " مقالتين أو يزيد ، فى أكثر من مائة صفحة [2] ، ويشرحها شرحا مستوفى فى كتابى " النجاة " [3] ، " والإشارات " [4] .

والقضايا نوعان : مطلقة،وذوات جهة ، وتتكون الأولى من الموضوع والمحمول والرابطة ، فى حين أن الثانية يضاف إليها ما يبين نوع العلاقة بين المحمول والموضوع ، هل هى ضرورية أو ممكنة أو ممتنعة ؟ وهذه الإضافة هى الجهة ، ولا يفوت ابن سينا أن يشير إلى اختلاف الشراح فى تعريفها ، محاولا أن

---

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢٤ — ٢٢٨ .

(٣) النجاة ، ص ٢٤ — ٣٩ .

(٤) الإشارات ، ص ٣٢ وما بعدها .

يقف بها عند حدود ضيقة[1] . والأقيسة ذوات الجهة ما اشتملت على قضية موجهة على الأقل ، فهى إما ذوات جهة خالصة ، أو مختلطة منها ومن غيرها . وهنا يسترسل ابن سينا – كما صنع أرسطو – فى عرض الأقيسة ذوات الجهة من الأشكال الثلاثة ، فى مقدماتها المختلفة بين ضروريات وممكنات وممتنعات ، ويبين كيفية إنتاجها وشرائطه . وقد سبق لثاوفرسطس أن يسر أمر هذه الشروط ، مقررا أن النتيجة فى الأقيسة ذوات الجهة تتبع أيضا الأخس فى الجهة كما تتبعه فى الكم والكيف. ولم يجاره ابن سينا فى ذلك ،ورأى أن للجهة حكمها الخاص[2] ، ويعارض جالينوس فيما ذهب إليه من أن " البحث فى المقدمات الممكنة هذر " ، لأن المطالب الممكنة لا تثبت إلا من مقدمات ممكنة . والأقيسة الطبية فى أغلبها ممكنة ، ومعظم ما ورد فى " كتاب الفصوص " لأبقراط يدور حول هذه الأقيسة[3] . وتلك أفكار تقرب ابن سينا من المحدثين ، بقدر ماتبعده عن رجال التاريخ القديم والمتوسط .

٤ – القياس الشرطى والاستثنائى :

أفتى المشاءون والرواقيون فى تأليف مقدمات وأقيسة شرطية على صور مختلفة ، بين متصلة ومنفصلة ، وعنادية وغير عنادية . وأسرفوا فى ذلك إسرافا طغى فيه اللفظ على المعنى ، واللغة على المنطق ، وقد أدرك ابن سينا هذا الإسراف . ولاحظ أن من ضياع الوقت أن ندخل فى تفاصيل أمور تخضع لأحكام عامة ،

---

(١) ابن سينا ، النجاة ، ص ٣٤ — ٣٥ .

(٢) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٢٥ — ١٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٦٠ — ١٦١ .

ومع هـذا لم يسلم من ذلك . فعرض فى "كتاب القياس" — محاكاة للسابقين فى الغالب — فصولا فى الأقيسة الشرطية على غزارة مادتها قليلة الجدوى ، وتقع فى نحو ثلاث مقالات ، وأكثر من مائة وأربعين صفحة[١] . فيفصل القول فى أصناف الشرطيات ، ويشرح فى إسهاب الأقيسة المؤلفة من متصلات ومنفصلات ، أو من حمليات وشرطيات فى الأشكال الثلاثة بأضربها المختلفة ولم يعد إلى نفسه إلا فى مؤلفاته المختصرة "كالنجاة" "والإشارات" ، وفيها يقف بالقياس الشرطى عند حدوده المقبولة ، دون أن يضيف جديدا إلى ما قال به المشاؤن والرواقيون من قبل .

والقياس الاستثنائى مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية ، والأخرى وضع أو رفع لأحد جزئيها ، وتسمى المستثناة ، وعنها تلزم النتيجة . والاستثناء إما من المقدم ، أو من التالى ، مثل : إن كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن الشمس طالعة ∴ الكواكب خفية . أو إذا كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن ليست الكواكب خفية ∴ الشمس ليست بطالعة[٢] .

ويستعرض ابن سينا الأقيسة الاستثنائية وأضربها المختلفة ، دون أن يخرج عما قاله ثاوفرسطس والرواقيون ، وإن عزاه إلى أرسطو[٣] . وكثيرا ما طغت شخصية المعلم الأول على غيره ، فنسب إليه ما ليس من صنعه . ويعيب فيلسوفنا على جالينوس أن خطأ أرسطو فى مثال ورد فى "كتاب النفس" يجرى مجرى القياس الاستثنائى ، ولا يتردد فى أن يقرر أن له "سبقا فى العلم الطبي ونكوصا فى المنطق"[٤] .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ — ٣٨٦ .

(٢) ابن سينا ، الإشارات ، ٧٨ .

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣٨٩ — ٤٠٧ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

وقياس الخلف نوع من الأقيسة الشرطية والاستثنائية ويحرص ابن سينا على ضبط لفظ الخلف ، فليس بالفتح كما ظن ، على أساس أنه يأتى من الوراء والخلف ومن طريق النقيض ، وإنما هو بالضم بمعنى المحال ، لا بمعنى التخلف عن المواعيد ، " والأوقع عندى أن الخلف المستعمل هنا هو بمعنى المحال لا غير[1] " .

٥ – الاستقراء والتمثيل :

يقسم ابن سينا ، على غرار بعض المناطقة المعاصرين ، البرهنة إلى ثلاثة أقسام : قياس ، واستقراء ، وتمثيل[2] . ويقصر كما قدمنا البرهنة القياسية على قياس أرسطو ، فيقف بها عند تلك الحدود الضيقة التى وقفت عندها فى التاريخ القديم والمتوسط . ويعد القياس الأرسطى أقوى الحجج وأسمى وسائل البرهان ، ويليه الاستقراء .

والاستقراء سير من الجزئى إلى الكلى ، أو بعبارة أخرى " الحكم على كلى بما وجد فى جزئياته الكثيرة ، مثل حكمنا بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، استقراء للناس والدواب والطير " [3] . وهو لا يوجب العلم الصحيح ، لأنه ربما كان مالم يستقرأ خلاف ما استقرئ ، كالتمساح فى المثال السابق . والاستقراء ضربان : تام وناقص ، والتام هو مااستقصيت جميع أفراده ، مثل : الإنسان والفرس والبغل قليل المرارة ، وكل قليل المرارة طويل العمر ، فالإنسان

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤١١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٣) ابن سينا ، إشارات ، ص ٦٤ .

طويل العمر[1] . والانتقال هنا من الكل إلى الكل ، أو كما يقول المحدثون من الشيء إلى نفسه . والاستقراء الناقص ، وهو المشهور ، ماطبق فيه حكم بعض الأفراد على الكل ، ويستعمل فى التجربة ، ويحصل منه ضرب من اليقين[2] وفى هذا ما يكشف عن ابن سينا العالم والفيلسوف .

ويكاد يلتقى مع أرسطو فى كل هذا ، فهو يقول بالاستقراء التام الذى ورد فى "كتاب التحليلات الأولى" على صورة قياس من الشكل الأول ، وبالاستقراء الناقص الذى أشار إليه "كتاب طوبيقا"[3] ، وإن كان يعنى به أكثر من أستاذه. وقد زعم بعض الشراح ، أن النوع الأول لا يعد استقراء ، وأخذ بهذا جبلو بين المعاصرين[4] .

ويرى ابن سينا أن النوعين يقومان على أساس واحد ، وينتقلان من الأفراد إلى الكليات . ولاشك فى أن الاستقراء الناقص أقرب ما يكون إلى استقراء بيكون ، وإن كان الهدف مختلفا ، فإن ابن سينا وأرسطو إنما كانا يرميان إلى الكشف عن مميزات الجنس والنوع ، فى حين يحاول بيكون الانتقال من الظواهر إلى القوانين وتفسير الطبيعة تفسيرا عقليا .

والتمثيل حكم على جزئى بمثل ما هو فى جزئى آخر لمعنى جامع بينهما ، فهو الحكم على شيء بحكم موجود فى شبيهه ، مثل العالم محدث لأنه جسم مؤلف كالبناء ، والبناء محدث[5] . ويسميه الفقهاء قياسا ، ويتكون من أربعة أركان : الأصل

---

(1) ابن سينا ، كتاب القياس ، ٥٥٧ . (2) المصدر السابق ص ٥٦٦ .

(3) المصدر السابق ، ص ٥٥٩ .

(4) Goblot, Revue philosophique, Janvier,1911.

(5) ابن سينا ، النجاة ، ص ٩١ .

وهو المعروف حكمه ، والفرع وهو ما يقاس عليه ، والعلة وهى وجه الشبه ، والحكم وهو نتيجة ذلك كله . ويحرص ابن سينا على أن يعقد فى "كتاب القياس" فصلا للقياسات الفقهية ، مبينا الصلة بينها وبين التمثيل المنطقى [1] .

وليس هذا التمثيل إلا الـ πραδειγμα الذى قال به أرسطو ، فهو استدلال عن طريق المثال ، وهو أدنى طرق البرهنة ، ويفترق عن الاستقراء فى أنه لا يوصل إلى تعميم ولا إلى حكم كلى [2] . والتمثيل فى الواقع ليس إلا خطوة فى سبيل الاستقراء ، أو هو استقراء شَبَه كما سماه هملان [3] ، فليس قسيما للاستقراء ولا نوعا خاصا من الاستدلال ، ومهما يكن من أمره ، فإن ابن سينا يلاحظ بحق أنه كان ذا شأن لدى فقهاء زمانه .

*
* *

والآن نستطيع أن نقرر أن ابن سينا قد أخذ بنظرية القياس الأرسطية فى جوهرها وتفاصيلها ، يجلها ويعدّها أسمى صور البرهنة ، ويرى أنها وضعت كاملة بحيث لاتقبل زيادة ولا نقصا . فلم يسلم بذلك النقد الذى وجهه إليها الشكاك من قديم ، وتوسع فيه نفر من المحدثين . ونحى عنها إضافات بعض المشائين والمتأخرين كالشكل الرابع مثلا ، اللهم إلا ما لم يستبن فيه معالم التاريخ . وقد وفق فى عرضها عرضا مستفيضا فى "كتاب القياس" ، وردّ على شبهات بعض الشراح المتقدمين والمتأخرين . وربطها ببيئته والحياة الفكرية التى أحاطت به ،

---

(1) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٥٥٥ — ٥٥٦ .

(2) المصدر السابق ، ص ٥٦٩ .

(3) Hamelin, Année philosophique, Le raisonnement par analogie, 1902,P.28.

فأشار إلى محاولة الفقهاء الإسلاميين استخدام التمثيل المنطقى فى أقيستهم .

* * *

وفى نشر "كتاب القياس" إحياء لتراث هام ، وكشف عن معلم من معالم المنطق العربى . وقد اضطلع بتحقيقه الأستاذ سعيد زايد ، الذى ضم إلى تخصصه فى الفلسفة خبرة واسعة فى النشر والتحقيق ، وصحبة طويلة لابن سينا فى "كتاب الشفاء" منذ سنة ١٩٤٩ . وشغل بهذا الجزء منذ سبع سنوات أو يزيد ، وعوّل فى تحقيقه على أحد عشر مخطوطا ، وكم صادفته روايات قلقة وتحريفات فى الكلمات والأعلام الأجنبية بخاصة ، ولم يعدّل فيها إلا بقدر استمساكا بالأصل الذى صدر عنه . وها هو ذا "كتاب القياس" يخرج اليوم جليا سهل المأخذ ، وفى نهايته فهرس لما ورد فيه من مصطلحات . وإنى لأترك للقراء وعشاق ابن سينا أن يقدروا مابذل فى تحقيقه من جهد، وما اقتضاه نشره من بحث ودرس .

ابراهيم مدكور

رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق[1]

(١) ب = بخيت ٣٣١ خصوصية ،
٣٤١٥ بخيت بالأزهر .

(٢) بخ = بخيت (هامش) .

(٣) د = دار الكتب المصرية رقم ٨٩٤ .

(٤) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤ .

(٥) سا = داماد رقم ٨٢٢ .

(٦) ع = عاشر رقم ٢٠٧ .

(٧) عا = على أميرى رقم ١٥٠٤ .

(٨) م = متحف بريطاني رقم ٧٥٠ .

(٩) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨ .

(١٠) هـ = مكتب هندى رقم ٤٧٥٢ .

(١١) ى = يني جامع رقم ٧٧٢ .

---

(١) لم نقدم وصفا للمخطوطات فى هذا الجزء ، فقد سبق وصفها فى الأجزاء التى تم نشرها من قبل .
(المحقق)

القيـاس

المقالة الأولى

من الفن الرابع من الجملة الأولى من المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى صورة القياس المطلق

قد فرغنا من تعديل الألفاظ المفردة وأحوالها ، ومن تعديد التأليف الخبرى الحملى منها . وقصدنا الأول و بالذات فى صناعة المنطق هو : معرفة القياسات ، والقسم الناظر منها فى القياسات البرهانية . ومنفعة ذلك لنا هى ، التوصل بهذه الآلة إلى اكتساب العلوم البرهانية . وقصدنا الثانى : معرفة أصناف القياسات الأخرى ، فبعضها ينفعنا بالارتياض فيها ، والتخلص عنها إلى العلوم البرهانية ، كالجدليات ، ولها منافع أخرى ؛ و بعضها ينفعنا العلم بها فى التحرز عنها عند

---

(١) بسم الله الرحمن الرحيم : الفن الرابع من الجملة الأولى فى القياسات تسع مقالات بسم الله الرحمن الرحيم د ؛ الفن الرابع من الجملة الأولى فى القياسات تسع مقالات ن ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه . (٢ — ٣) المقالة . . . المنطق : الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق فى القياس تسع مقالات المقالة الأولى وهى سبعة فصول س ، ه [ثم تذكر نسخة ه عناوين الفصول السبعة] (٣) الأولى : + وهى د ، سا ، عا ، م ، ن . (٥) فصل : الفصل الأول س ، سا ، ع ، عا . (٧) وأحوالها فأحوالها د ؛ ومن أحوالها ع . (٩) والقسم : ومنها القسم ها . (١٢) أخرى : أخرب ، د ، سا ، م ، ن || عند : حين س ، ع ، ه ، ى .

ابتغاء العلوم البرهانية ، كالسوفسطائية ؛ وبعضها ينفعنا فى مصالح المدينة ، ونظام المشاركة ، كالخطابة والشعر . وجميع هذه كالمشتركة إما بالفعل ، وإما بالقوة ، فى هيئة القياس وصورته . وأكثر اختلافها فى موادها .

والعلم الباحث عن الأمر الكلى مقدم دائما على العلم الباحث عن الأمر الجزئى . ومن لم يعرف القياس المطلق العام لم يمكنه أن يعرف القياس المخصص . فبالحرى أن نقدم القول فى القياس المطلق . أما بيان اختلاف حال المقاييس فى المواد فالأولى أن يؤخر الكلام فيه . وأما ما قيل من أن المقدمات إما أن تكون واجبة فيكون منها البرهانيات ؛ وإما ممكنة أكثرية ، فيكون منها الجدليات ؛ وإما ممكنة متساوية ، فيكون منها الخطابيات ؛ وإما ممكنة أقلية ، فيكون منها السوفسطائيات ؛ وإما ممتنعة ، فيكون منها الشعريات ؛ فيجب أن لا يلتفت إليه ، ولا ينظر بوجه من الوجوه إلى هذه القسمة .

ونعلم أن الواجبات تدخل فى البرهان . والممكنات أيضا قد تدخل فى البرهان، على النحو الذى سنبين لك عند كلامنا فى البرهان . وأما الجدليات فتكون صادقة فى الكل ، وتكون كاذبة فى الكل ، فلا يعتبر فيها حالها فى نفسها ؛ بل الشهرة أو التسليم . والسوفسطائية تكون كاذبة فى الكل ، وتكون صادقة فى الأكثر ، فلا يلتفت إلى ذلك ، بل لأنها تكون خلاف ما يُدعى من أمرها من أولية أو شهرة ، فتكون مشبهة بأولى أو مشهور .

---

(٥) يمكنه : يمكن ن || يمكنه أن : ساقطة من س ، هـ . (٦) اختلاف حال : حال اختلاف س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ى . (٨) البرهانيات : البرهانية ب ، م || وإما ممكنة : أو ممكن د ، ن . (١٠) السوفسطائيات : السوفسطائية ب ، د ، م ، ن ، ى || ممتنعة : ممكنة س . (١٢) قد : ساقطه من د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ى || البرهان : البراهين د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن . (١٣) النحو : الوجه د ، سا ، ن || سنبين : تبين م . (١٥) أو التسليم : والتسليم م ، ى . (١٦) لأنها : إلى أنها د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى . (١٧) شهرة : + مشهورة ع || مشبهة مشتبهة م ، هـ .

والخطابيات يعتبر فيها أن تكون مظنونة ومشهورة فى بادئ الرأى ، وإن لم تكن مشهورة حقيقة ، فربما كانت كاذبة مطلقا ، وربمـا كانت صادقة ، كما أن الصادقة ربما كانت مشهورة فى بادئ الرأى ، وربما كانت غير مشهورة فى بادئ الرأى . والشعريات إنمـا يلتفت فيها إلى أن تكون مخيلة ، كانت صادقة أو كاذبة فى الكل أو لا فى الكل إذا كانت النفس تنفعل عنها انفعالا نحو انقباض أو انبساط ، لا لأنها صدقت بشئ منها ؛ بل من جهة حركة تخييلية تعرض لها عندها ، كمن إذا سمع قول قائل للعسل إنه مرة مقيئة اشمأز عن تناوله ، وربما سمع الثناء على جميل كان يعرفه جميلا ، أو الذم لقبيح كان يعرفه قبيحا ، وكان التصديق لا يحرك منه شيئا ؛ فإذا سمع الشعر الموزون هاج تخيله فانبعث نزاعه أو نفوره إلى موجب تخيله طاعة للتخيل لا للصدق .

بل نرجع من رأس ، ونقول : إنه لمـا كان علم القياس جزءا من المنطق ، وكان علما بصورة ما ، تلك الصورة تتكثر وتتغير لأجل أن مادتها تتغير وتتكثر ، فيصير إحدى الصنايع الخمس ، لم يكن لنا سـبيل إلى معرفة أصناف أقسام الاختلاف الا بعد معرفة الصورة الجامعة للأصناف ، وهى صورة القياس بمـا هو قياس ، فقدم النظر فى صورة القياس . ثم لم يكن لنا سبيل إلى معرفة القياس إلا بعد تقـدم معرفة ما القياس مؤلف منه ، فقـدم النظر فى بسائط القياس ، وبسائطه القريبـة هى القضايا ، وبسائطه البعيـدة التى هى بسائط بسائطه هى

---

(٤) مخيلة : مختلفة س . (٥) صادقة : + فى الكل ن || أو لا فى : أو فى ن || أو لا فى الكل : + ولا فى الكل د . (٦) أو انبساط : وانبساط س ، سا ، ه || من : ساقطة من ن || تخييلية : تخيلية ع ، ن ، ه . (٧) عندها : ساقطة من م || قائل : القائل عا ، ى || للعسل : لعسل م ؛ ساقطة من سا || مقيئة : ساقطة من ب ، س ، عا . (٨) أو الذم : والذم ب ، م . (٩) منه : منها د ، س ، سا ، عا ، ه ، ى . (١١) من : إلى س . (١٣) أصناف : ساقطة من سا . (١٦) تقدم : ساقطة من ع .

المفردات . فبـدئ بالمفردات . فلما أحصيت وعلمت ، تلى ذلك بالنظر فى التأليف الأول منها الذى يكون فيه الصـدق أو الكذب . فلما عرف ذلك ونصل ، شرع فى تعليم القياس .

ونقول : إن الاستدلال صنعة ما ، تؤدى إلى غرض . وكل صنعة فإنها تتعلق بمـادة وصورة ، وبحسب اختلاف كل واحد من المـادة والصورة يختلف المصنوع فى الصنعة . فربما كانت الصورة فاضلة ، ولم تكن المـادة فاضلة ، كما يتفق أن يبنى البيت من خشب نخر وطين سبخ ، ثم يوفى حقه من الشكل والرسم ، ولا يغنى ذلك ، ولا يبلغ به الغرض الأقصى من الانتفاع به ، والسبب فيه رداءة مادته . وربما كانت المـادة فاضلة ، لكن الصورة غير فاضلة ، كما يتفق أن يبنى بيت من خشب صلب وحجارة صلبة بناء غير محكم فى تركيبه ووضعه وهندامه وشكله ، فيعدم فائدة استجادة خشبه وحجارته لاستفساد صورته . وربما اجتمع الأمران جميعا . فكذلك الاستدلال يدخله الفساد من أحد وجوه ثلاثة : إما من جهة أن يكون ما يؤلف عنه غير وثيق ، أى غير حق ، وغير بين ، وعلى غير ما يجب أن يكون ، فإن أوقع عليه تأليف حسن ورصف فاضل لم يغن فى التوصل إلى الغرض ؛ وإما من جهـة أن نفس التأليف ليس يوجب شوق الذهن إلى الغرض . وإن كان ماعنه التأليف فاضلا حقا . وإما لاجتماع الشيئين جميعا . وكما أن الصانع يلزمه أن يعرف أى الصور نافعـة فى غرضه ، وأيها غير نافعة ،

---

(١) فلما : فلان . (٢) الأول : الأولى عا || فيه : فيها ب ، سا || أو الكذب : والكذب ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى (٣) تعليم : تعلم ى . (٥) وصورة : ساقطة من س (٦) فربما : وربما سا . (٨) به : ساقطة من د ، ن || فيه : ذلك س . (١٠) بيت : البيت د ، ع || غير : على س ، م || محكم : محكمة د (١١) لاستفساد : لاستفاد س . (١٤) ورصف : ووصف د ، س ، ه ، ى || لم : ما س ، عا ، ه || التوصل : التفصيل سا ؛ التوصيل عا . (١٧) يعرف : + أنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى || الصور : الصورة س .

وأى المواد محكمة ، وأيها متوسطة ، وأيها واهيـــة ؛ كذلك المستدل يلزمه أن يعرف حال التأليفات منتجها وعقيمها ، وحال ما عنه التأليف . والغرض فى الاستدلال حصول علم أو تسليم أو ظن على سبيل اكتساب . والمؤدى المعتمد عليه هو القياس . ومادة القياس هى مصدقات أو أمور فى حكم مصدقات سلف بها التصديق . وصورة القياس هى الرصف والتأليف الذى يقع فيها .

فأنت تعلم أنه ليس يمكن أن يكتسب العلم بالمجهول من أى علم كان، بل بعلم له إلى المجهول نسبة مخصوصة،وتعلم أنه ليس أى تأليف اتفق فى المعلومات التى عندك تؤديك إلى أى مطلوب اتفق ، بل تأليف مخصوص . فالمنطق يلزمه أن يعرف أصناف المطالب ، وهى بأعيانها أصناف القضايا ، ثم يعـــرف أن أى التأليفات يؤدى إلى أى مطلوب ، و يعلم كل ما يؤدى إلى كل مطلوب معين. فإن القضايا تدخل فى تأليف تأليف نحو مطلوب معين . وذلك لهـا من حيث هى قضايا مطلقة ليس يلتفت بعد إلى مادتها .وذلك هو الذى يجب أن يعلم من حالها أولا ، ثم يعلم أن تلك القضايا كيف تكون مادتها ، أعنى حال الصدق فى تأليف أجزائها حتى يؤدى فيما يؤدى إليه إلى يقين ، وكيف يكون حتى يؤدى إلى ظن قوى يكاد يشبه اليقين ، وكيف يكون حتى يغلط ، وكيف يكون حتى يوقع أغلب الظن . وبالجملة القناعة ، وكيف يكون حتى يخيل . ثم ينظر أن الأفضل والأبلغ فى كل باب ماهو ، وليس يلزمه هذا فى جنبة التصديق فقط ؛ بل وفى جنبة التصور ، وعلى هذا القياس بعينه . وإذ لابد من مصدقات أولى

(٤) حكم مصدقات : حكم المصدقات س ، سا ، عا ، ى . (٥) فيها : ساقطة من ن .
(٨) عندك تؤديك : تؤدى عندك ن . (.) بأعيانها : أعيانها ، ه (١٠) التأليفات : التأليف سا ، ى . (١١) من حيث : حين ى (١٢) ليس : ليست ن . (١٣) أعنى : على سا (١٤) حتى (الأولى) : ساقطة من ه || يؤدى فيما : ساقطة من ى .

لم تكتسب بروية ، وإلا لما كان لنا سبيل إلى كسب الثوانى ؛ إذ كان لاوجه لكسب الثوانى إلا بتقدم تصديق الأوائل . فلو احتيج فى كل مصدق به إلى أول ، ذهب إلى غير النهاية ، ولم يكن إلى قطعه سبيل . فبين أن تلك أوائل المواد القياسية ، سواء أكان التصديق بها واقعا بأول العقل ، أو بالحس ، أو بالتجربة ، أو بالتواتر ، أو بالشهرة ، أو بالغلط ، أو بالظن ، أو بالقبول من مظنون به الصواب فيما يقول . والمصدقات بالكسب قد تعود مرة أخرى مواد لقياسات تكتسب بها مصدقات أخرى ، ويمضى ذلك إلى ماعسى أن لا يتناهى .

وقد جرت العادة بأن يسمى تعليم القياس علم التحاليل . والسبب الحقيق فى ذلك أن الاستدلال بالحقيقة إنما يكون على مطلوب محدود . وأما الذى يكون على غير ذلك السبيل ، أعنى أن يكون القياس ، ينعقد اتفاقا فيؤدى إلى نتيجة من النتائج لم تطلب ، ولم يجمع لها القياس ، فهو شى غير صناعى ، وإنما هو أمر بختى ؛ بل القياس الصناعى هو أن يكون لك غرض ، فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله ، وما ينتج الشيء علة له من حيث هو نتيجة ، فيكون نظرك حينئذ مبتديا من معلول إلى علة ، ويكون مع ذلك نظرك فى جملة تطلب أن تفصّلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها . ويكون نظرك مبتديا من واحد يحلله إلى كثرة ، ويطلب له مبادئ كثيرة .

---

(٢) فلو : ولو د ، ن (٣) ذهب : لذهب سا . (٥) بالظن : للظن سا ، ع ؛ الظن ه || بالقبول : للقبول عا ؛ القبول ه (٦) من : عن س ، سا ، ع ، عا ، ه (٧) أخرى : ساقطة من س . (١٢) لم تطلب : ثم تطلب س || لها : له عا . (١٣) يكون : + كل د ، ن || لك : كل س . (١٤) علة : علية سا . (١٥) علة : + له ى || مع : من ع (١٦) الوسيط : الوسط د ، س ، سا ، ع ، ن ؛ الوسايط ه || ستعلمه : ستعمله د ، س ، ه || بعد من : بعد بين ب ، س ، سا ، ع ، ه ، ى || من واحد : مع واحد س (١٧) له : ساقطة من م .

وهذا النوع من النظر يسمى التحليل بالعكس ، كما أن مقابله يسمى التركيب . فسمى هذا الكتاب كتاب التحليل بالعكس لهذا الوجه ، لا لوجوه يخترعها قوم بالتكاف المشتط فيه . والدليل على صحة هـذا القول أنك ستعلم عن قريب أن جميع ما يسمى قياسا فى هذا الكتاب إنما سمى قياسا بعد أن يوضع نفس مطلوب ما ويقايس به أجزاء القول الناتج إياه ، حتى يتعين الأصغر، والأوسط ، والأكبر، والصغرى ، والكبرى . وذلك لا يتعين إلا وقد يعين المطلوب كما ستعلم . وإنه إن كان قول ينتج شيئا ، ولكن ليس ينتج ما جعل أجزاؤه بالقياس إليه هذه الأجزاء ، أعنى الصغرى والكبرى والأصغر والأوسط والأكبر ، لم يسم ذلك قياسا .

(١) النوع من النظر : النظر من النوع هـ || مقابله : مقابل هـ . (٤) سمى : يسمى س || ما : ساقطة من ع (٥) ويقايس : ويقاس س ، سا ، هـ ؛ أو يقايس ع ومقايس هـ ؛ || الناتج : المنتج س ، سا ، عا ، هـ . (٦) لا يتعين : لا تعين هـ .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى أن المنطق آلة فى العلوم الحكمية لايستغنى عنها

قد كان سلف لك الوقوف على موضوع المنطق، و بيان أن الغلط كيف يقع فيه ، وسلف لك جملة أن المنطق كيف يكون جزءا للحكمة ، وكيف يكون آلة، وأنه لاتناقض بين من يجعله جزءا ، و بين من يجعله آلة ، فإنه إذا أخذ موضوع المنطق من حيث هو أحد الموجودات ، وكانت الفلسفة واقعة على ماهو علم بالموجودات كيف كانت ، كان المنطق جزءا من الفلسفة يعرف أحوال موجودات ماحالها وطبيعتها أن يعرف كيف يكتسب بها المجهول أويعين فيه. فمن حيث أن هذه الحال أمر خاص لبعض الموجودات ، أو عارض ذاتى له . أو أمر مقوم إياه ، فهو نظر ما فى الموجود من حيث هو موجود ما بحال ، فهو علم ما من العلوم .

ولكن لما عرض ثانيا أن كانت هذه المعرفة من أمر هذا الموجود تعين فى معرفة أمور أخرى ، فتكون هذه المعرفة التى هى بنفسها معرفة ما ، آلة لمعرفة أخرى ، بل جل الغرض فيها معونتها فى معرفة أخرى . فكونها معرفة بجزء من الموجودات ، هو كونها جزءا من الفلسفة ، وكونها معرفة بجزء من الموجودات

---

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، سا ، عا ،م ، ى ؛ فصل ٢ هـ . (٦) وأنه : وأنها هـ . (٧) المنطق : ساقطة من ن || هو (الثانية) : أنه ع . (١١) إياه : إليه ب || ما فى : فى عا ؛ فى ما هـ . (١٤) هى : ساقطة من ى . (١٥) بل . . أخرى : ساقطة من سا || فكونها : وكونها د ، ع ، ى . (١٦) كونها : كونه س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ى .

من حيث تعين فى معرفة أخرى ، ولتكون تلك المعونة هو كونه آلة . فكون المنطق جزءا يكون أعم من كونه آلة ، وليس هو جزءا من الشئ الذى هو آلة له فإنه ليس جزءا لما هو آلة له ، وهى العلوم التى تكال بالمنطق وتوزن بعبارة ؛ بل هو جزء من العلم المطلق الذى يعم هذه العلوم كلها . وكونه منطقا هو من حيث هو آلة ، ومن حيث هو آلة قد يحمل عليه أيضا معنى أعم من الآلة ؛ كما أن الإنسان من حيث هو إنسان قد يحمل عليه الحيوان ، ويقال إنه حى . وليس افتراق كونه جزءا وكونه آلة افتراقا بمعنين متباينين على الإطلاق ، بل بمعنيين أحدهما أخص والآخر أعم . فإن كل ما هو آلة لعلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق ، وليس ينعكس ، فهكذا يجب أن يتصور . وإن كان ما قاله فاضل المتأخرين فى نصرة من رأى أن المنطق آلة ، وليس بجزء ، هو أتم ما يمكن أن يقال فيه .

وأما كونه آلة فلأنه يعين . وليس كل معونة ، فإن المعرفة قد تعين فى معرفة أخرى على أن تكون مادة ، وتعين على أن تكون مكيالا ، وميزانا ، ولا تكون مادة البتة ، وإن كان المعيار قد يمكن أن يجعل بوجه من الوجوه جزءا أو مادة. فإنا إذا قلنا مثلا : كل متحرك جسم ، والنفس ليست بجسم ، واقتصرنا على هذا ، وأنتجنا : فالنفس ليست بمتحركة ؛ لم يكن ههنا مادة منطقية البتة ، ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه معينا فى هذا من حيث هو مادة ، بل من حيث هو مكيال يعرفنا أن هذا التأليف منتج . وكذلك إن كان بدل هذا حد من

(١) المعونة : المعرفة ع ، ى . || فكون : فيكون د ، ع ، ن . (٤) منطقا هو : منطقا د ، ن ، ى . (٥) عليه : عليها ن . (٩) فاضل : أفضل ى . (١٠) المنطق : المطلق م || فيه : ساقطة من ن . (١٣) يجعل : + مادة س || جزءا أو مادة : أو مادة سا ؛ مادة عا ؛ لمادة هـ . (١٤) ليست : ليس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٥) فالنفس : والنفس ى || ليست : ليس سا ، عا . (١٥) ههنا : هناك س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ى . (١٧) مكيال : كمكيال د .

الحدود ، أو رسم من الرسوم ، فكان المنطق ينفع فى أن يكال به هذا و يوزن، ولا ينفع فى أنه جزء منه البتة . فإن تكلفت وقلت : لكن هذا شكل منتج ، ينتج سلب المتحرك عن النفس، حتى حاولت أن تتم به الكلام، صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة القول . لكن غرضنا فى الاعتراف بأن المنطق جزء ، كما هو أيضا آلة ، ليس على أن يصير جزء مادة على هذه الصفة ، أعنى الوجه الذى يدخل فيدل على أن هذا متزن بالمنطق مكيل به . فإنا إذ علمنا المنطق ، لم يحوج فى كل قياس نعمله أن نصرح بالفعل بأنه متزن بالمنطق ، حتى يكون ذلك مصرحا به ، وجزءا من القول المنتج ، بل إذا جاء تأليف نعلم فى أنفسنا أنه منتج ، أو حد نعلم فى أنفسنا أنه حد أنتجنا واقتصرنا عليه . كما أن النحوى إذا قال : ضرب زيد ، اقتصر على هذا اللفظ فى غرضه ، ولم يحسن أن يقول: وزيد مرفوع بأنه فاعل ؛ بل يعلم هذا ويستغنى عن ذكره عند استعمال ما علم هذا لأجله .

فالمنطق ليس معينا فى العلوم على أن يؤخذ مادة فيها من حيث مطالبها مطالب غير منطقية . نعم أن كثيرا من الأصول التى فى الجدل ، أو فى الخطابة ، وفى الشعر ، تؤخذ مقدمات ، وقياسات ، لكن مطالبها تكون منطقية ، مثل أنه ، هل هذا الشىء أفضل أو غيره ، وهل هذا ظلم أو ليس بظلم ، وما أشبه ذلك . فإن هذه مطالب منطقية تُجعل مقـدمات ما منطقية مواد فى إثباتها ، وليس كلامنا فى أمثال هذه المطالب .

---

(١) هذا : ساقطة من م . (٥) الصفة : الصورة عا . (٦) متزن : موزون ع . (٧) نعمله : نعلمه د ، س ، عا ، ن ، ى || بأنه : لأنه د ؛ فإنه هـ . (٦ — ٧) مكيل ... بالمنطق : ساقطة من ع . (٨) تأليف : + قياس د ، ن . (١١) وزيد : زيد ب . (١٣) مطالب : ومطالبها ع . (١٤) منطقية : يقينية س || نعم : نعلم م || أوفى : "و" س ؛ وفى د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ى .

وربما أدخل المنطق أيضا كالجزء فى بعض المواضع إذا لم يوثق بذكر المتعلم ما علمه من ذلك المعيار فى المنطق ، فيكون ذلك على سبيل التذكير . كما أن النحوى أو اللغوى إذا استعمل غريبا من الإعراب أو اللغة فى كلامه لداع ما نخشى أن لا ينتبه له السامع لم يَقْبُح أن يشير إلى وجهه ، فتصير إشارته إلى وجهه استعمالا لمقدمة نحوية أو لغوية . وربما كانت مطالب مشتركة أيضا بين المنطق وبين صناعة أخرى ، وأكثر ذلك مع الفلسفة الأولى ، فيكون بيانها المحقق فى الفلسفة الأولى ، وبيانها بوجه آخر ، أو على سبيل الوضع ، فى المنطق ، فتستعمل مواد فى قياسات علمية . فإن التفت إليها من حيث تعلمت فى المنطق ، كان على سبيل التذكير ، وكان إيرادها على سبيل إيراد ما هو مستغنى عنه . وإن التفتّ إليها من جهة أنفسها ، كانت أصولا موضوعة إذا استعملت فى علوم . ومثال هذا ما قيل : لما كان العلم الطبيعى علما بأمور ذوات مبادئ ، وكان العلم بذوات المبادئ إنما يستفاد من العلم بالمبادئ ، فيجب أن ينظر أولا فى المبادئ . فإن المقدمة الكبرى مما يعلم فى الفن المُشْتمل على تعليم البرهان ، وأيضا فإنما تحقق بالحقيقة فى صناعة الفلسفة الأولى ، فإن أُوردت على أنها وضع وخطاب متلامع من لم يسمع المنطق ولم يُعلّمه ، كانت هذه مقدمة وضعية ، يتقلدها الطبيعى من صاحب الفلسفة الأولى ، ويضعها وضعا فى علمه ، كما هو الحال فى أكثر مبادئ العلوم ؛ وإن كان ذكرها وإيرادها على أنها شىء مفروغ

(٢) ما علمه : لعلمه ن ؛ ما عمله هـ || التذكير : التذكرسا ، ع . (٤) وجهه : جهة س . (٧) المحقق : ساقطة من هـ . (٨) حيث : + أن د . (٩) التذكير : التذكرع . (١٠) علوم : أمورع . (١٣) الكبرى : الأولى س || فإنما : فإنها ع (١٤) تحقق : تحقق م . (١٥) يسمع : يستمع د ، م ، ى || يتقلدها : ويتقلدها ع . (١٦) ويضعها : وبعضها ع .

منه فى المنطق، معتقد فيه الحقيقة، فلا موقع له إلا موقع الذى من حقه أن لا يذكر ولا يورد ، كما لا يذكر حال القياس أنه ناتج ، والفاعل أنه رَفْعٌ ؛ إذ كان إنما يعلم ، ليستعمل فى العلوم مكيالا ومعيارا ، لا داخلا فى الكيل والعيار ؛ بل إنما أورد أمثال ذلك تذكيرا لما يغلب على الظن بأنه ليس من المباحث المنطقية التى تثبت فى الذهن لأنها كل وقت . وحق هـــذا أن يعلم و يعتبر وجوده فيما يتعلم من غير تصريح به ، فإن صرح به فعلى سبيل تذكير .

وأما ما ظنه فاضل المتأخرين من أن المقدمات المستعملة فى مناقضة ماليسس و برمانيدس هى منطقية ؛ إذ ذكر فيها الكم والتناهى ، وأن التناهى للكم بذاته أو لغيره أولا وما أشبه ذلك ، فقد زل . فإن النظر فى الكم وما يلحق الكم ليس بنظر منطقى . وقد فرغنا من هـــذا فى بياننا لقاطيغورياس . فالمنطق معين على سبيل أنه ميزان ، لا على سبيل أنه داخل فى الوزن . وإنما هو منطق لأنه هكذا . وأما سائر العلوم الأخرى فيُعين بعضها فى بعض على سبيل أن المطلوب فى هذا المُعين يصير مقدمة ومادة للمعان لا على سبيل التعيين . فإن أوجب موجب أن لا يتناول بلفظة الفلسفة كل ما هو علم بموجود ؛ بل يخصها بما هو علم مقصود لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث تُعين فى كل علوم أخرى ، كان له أن يجعل المنطق آلة لا جزءا . لكنه كالتكلف المستغنى عنه .

---

(١) منه فى المنطق : فى المنطق عنه ب ، د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى ؛ عنه فى المنطق سا || الحقيقة : حقيقة س ، سا ، ن ، هـ ، ى ؛ حقيقية ع ، عا || فلا : لا ع . (٢) كما لا يذكر : كما يذكر ع || ناتج : منتج س ، سا ، عا . || إذ : إذا د ، ع ، ن . (٣) لا داخلا : داخلا ى . (٤) أمثال : مثال د ، ن || تذكيرا : تذكرا د ، ع ، ن || على : فى عا ؛ ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ ، ى || التى : ساقطة من ن . (٦) تذكير : تذكر ع . (٧) من : ساقطة من س ، سا ، عا || المقدمات : المقدمة د ، ن || مناقضة : مقدمات عا || ماليسس : ماليسيس ب ، بخ ، س ، سا ، عا ، م ، هـ ، ى ؛ ماليس د ، ج ، ن . (٨) وأن التناهى : ساقطة من د . (٩) ليس : فليس ع . (١٠) من : عن س ، سا ، عا ، هـ . (١١) لا على : على ؛ . (١٣) المعين : المعنى عا || للمعان : للمعانى د ، س ، ج ، عا ، ن || التعيين : التعبير د . س ، هـ ؛ التغير ع ، ن . (١٥) كل : كل ب ، د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ى . (١٦) كالتكلف : كالتكليف م .

والمنطق نعم العون فى إدراك العلوم كلها . فلذلك حق للفاضل المتأخر أن يفرط فى مدح المنطق . وقد بلغ به هذا الإفراط إلى أن قال : إن المنطق ليس محله من العلوم الأخرى محل الخادم ، بل محل الرئيس لأنه معيار ومكيال . ولكنى أقول : ليس كون العلم معينا على سبيل أنه معيار يرفعه ، أو كونه معينا على سبيل أنه مادة يضعه ؛ بل ما كان مقصودا بنفسه فى كل شىء أشرف وأعلى من المقصود لغيره . فلا يحق أن يحاول إثبات رياسة المنطق على العلوم الأخرى .

لكن بنا حاجة إلى أن نجيب من يسأل فيقول : إن المنطق إن كان مُحتاجا إليه فى المباحث الفكرية ، فيجب أن يكون محتاجا إليه فى تعلم صناعة المنطق نفسه ، وأن يكون هذا الكتاب الذى فى القياس مُحتاجا إلى معرفته ليعلم به ما سلف قبله . ثم ما بال قوم هم يبرهنون ولا قانون عندهم ، كأرشميدس الذى يبرهن على التعاليم ولم يكن فى زمانه المنطق محصلا ؛ بل ههنا آخرون جدليون ، وآخرون خطباء ، وآخرون شعراء ، وما شئت من السوفسطائيين .

فنقول أولا : إن التعليم على وجهين : تعليم هو إفادة العلم بما من شأنه أن يجهل ، كمن يعلم أن الزوايا الثلاث من المثلث مساوية لقائمتين . وتعليم هو تذكير وإعداد . أما التذكير فأن يجعل الأمر الذى لا يجهل إذا أخطر بالبال مخطرا بالبال . فإن الذى ليس خاطرا بالبال هو مجهول من حيث ليس هو علما

---

(١) للفاضل : الفاضل ب ، م ، ن || الفاضل المتأخر : يعنى به الإسكندر الأفروديسى .
(٢) مدح : حق سا ؛ علم ع || به : فى ع || هذا : ساقطة من سا . (٣) معيار ومكيال : معين ومكيال عا . (٤) معيار يرفعه : معير يرفعه بخ ، س ؛ معنى يرفعه عا || يرفعه : رفعه د ، ن || سبيل (الثانية) : ساقطة من سا . (٦) فلا يحق : فلا يجوز ع . (٨) تعلم : تعليم س .
(٨ — ٩) محتاجا . يكون : ساقطة من ع . (٩) إلى : إليه د ، ن || معرفته : معرفة د ، سا ، ع ، م ، ن . (١٠) هم : ساقطة من ه . (١١) وآخرون خطباء : خطباء ه .
(١٢) من : ساقطة من ن . (١٣) أولا : ساقطة من سا . (١٤) كمن يعلم أن : كما أن سا || من المثلث : ساقطة من د . (١٥) يجهل : يجعله ع || إذا : إلا س .
(١٦) علما : علم س ؛ عالم ه .

بالفعل التام ؛ بل هو علم بالقوة القريبة من الفعل ، وأقرب من قوة الذى إذا أخطر بالبال أمكن أن يتشكل فيه . فهذا هو التذكير . وأما الإعداد فأن يخطر معه بالبال أمور تجرى مجراه ، يكون كل واحد منها إذا علم لم يفد إلا العلم به نفسه ؛ وإذا أخطر بالبال فى مجاورة الآخر يوقع منهما أن يفيدا علما لم يكن . فيكون لابد من إعداد تلك الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع بإيقاع المجاورة . فليس كون الشىء إذا أخطر بالبال معلوما هو خطوره بالبال معلوما ، ولا كون الشىء مخطرا بالبال وحده هو كونه مخطرا بالبال مع غيره . فضرب من التعليم هو هذا . وضرب من التعليم هو ما قلناه قبل . وذلك أيضا على قسمين : فمنه قسم متصل متسق يبعد أن يقع فى نمطه غلط ، ومنه قسم ليس كذلك. ومثال الأول ما نتعلمه فى علوم الحساب والهندسة . وعلامته قلة وقوع الاختلاف فيه. ومثال الثانى ما نتعلمه فى علوم الطبيعيين ، وعلامته كثرة وقوع الاختلاف فيه .

ثم إن الأمور التى تعلم فى علم المنطق منها ما تعليمه على سبيل التذكير والإعداد ، ومنها ما هو على سبيل الوضع ، ومنها ما هو على سبيل النتاج والاحتجاج . ولذلك يجب أن يكون ظنك بأكثر ما فى قاطيغورياس أنه إما وضع وإما تذكير وإعداد على أنه ليس علما منطقيا فى الحقيقة ، وما فى بارى إرمينياس أكثره تذكير

(١) بل هو : بل س . (٢) فأن : فإنه م (٣) تجرى : مجرى عا ، م ؛ الجرى د || به : ساقطة من سا ، عا ، ى . (٤) منهما : منها د ، ن ، ى ؛ س ، سا ، عا ، هـ . (٥) فيكون : يكون ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ ساقطة من ى || المجاورة : المجاور ع . (٦) كون : ساقطة من ع . (٧) مخطرا بالبال : مخطرا ن . || وحده . . . بالبال : ساقطة من ع || هو : وهو س . || قلناه : قلنا س ، سا ، عا . (٨) على : ساقطة من ى || قسم : ساقطة من ى . (٩) يقع : يقطع ب || نمطه : نمط ع || قسم ليس : ما ليس عا . (١٠) نتعلمه : يتعلم س ، سا ، عا ، هـ ، ى ؛ نعلمه ع || علوم : علم س . (١١) نتعلمه : يتعلم س ، سا ، ع ، هـ ، ى || وقوع : ساقطة من ع . (١٢) الأمور : العلوم د ، ن || تعليمه : تعلمه سا . (١٣) النتاج : الإنتاج د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ى || ولذلك : وكذلك ع . (١٥) وما فى : وأما فى ع .

وإعداد ، وبعضه احتجاج واستدلال . وما بعد ذلك مُخلط من تذكير ومن تعليم أمور لا يقع فيها اختلاف إذا فهمت على وجهها لأنها من القسم المتسق . والمنطق ، فإن أكثر الحاجة إليه فيما كان من التعليم على وجه القسم الآخر. فلذلك لاحاجة إلى جميع المنطق فى جميع المنطق ؛ بل الجـــزء الذى على سبيل التذكير والإعداد يحتاج إليه فى الجزء الذى على سبيل الكسب ، حتى يكون الجزء الذى على سبيل التذكير والإعداد يعتبر به الجزء الذى على سبيل الاحتجاج والكسب . ويكون الجزء الذى على سبيل الاحتجاج ممـا يقل وقوع الاختلاف فيـــه عند الحقيقة . والذى يُتوهم من وقوع الاختلاف فيـه فإنما هو بسبب الألفـاظ ، ووقوع الاختلاف فى معانيها ، وذهاب كل فرقة إلى غرض آخر ، لو اجتمعوا على الغرض الواحد لمـا تنازعوا فى أكثر الأمر . وهو كلام غير منطق دخيل فى المنطق .

ومع ذلك فلا ننكر أن يبرهن غير المنطق ، وأن يجادل غير المنطق ، وأن يخطب غير المنطق . فإن المنطق أيضا إذا تعلم هذه الصنائع لم تنفعه نفس معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتمرن يصير له استعمال هـذه ملكة ، كما أن النحوى إذا تعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو فى أن يستعمل النحو استعمالا بالغا إلا بعد التمرن واكتساب الملكة . وقد تحصل ملكة فى النحو من غير معرفة القوانين، وفى الجدل، وفى غير ذلك، إلا أنها تكون ناقصة . ولذلك

---

(١) مخلط : يخلط د . (٢) فهمت : فهم ب ، ع م . (٣) الآخر : الأخير د ، ع ، ن ، هـ ، ى . (٦) الاحتجاج : الاجتماع ن . (٧) مما : فيما ع . (٨) يتوهم : توهم د ، ن || من : ساقطة من د || فيه : + عند الحقيقة س ، سا ، عا ، ى . (٩) اجتمعوا : أجمعوا ن . (١٠) لما : كما س || دخيل : دخل د ، ع ، ن . (١٣) غير المنطق : ساقطة من س ، عا ، ى || أيضا : ساقطة من سا ، ع ، عا ، ن ، ى . (١٤) له ارتياض : آلة ارتياض م ؛ ارتياض ع || وتمرن : أو تمرن ع . (١٥) فى : غير ع . (١٦) ملكة : الملكة س ، سا ، عا ، هـ . (١٧) أنها : أن سا .

يجـوز أن تزول وتفسد كما زالت الملكة النحوية عن العرب . لأنهم كانوا مُعولين على الملكة . فلو كانت لهم مع الملكة قوانين تصدر أفعـال الملكة عن الملكة وعنها ، وكانت معيرات ، ما كان يقع ما وقع . فليس سواء من له ملكة وعلم بجميع قوانين تلك الملكة ممثلة لعقله منزوعة عن المواد يرجع إليها فيما يفعل، والذى له ملكة ساذجة لاتدعمها معرفة بالقوانين؛ بل الأولى أن تكون الصناعة محصلة ثم تكتسب الملكة على قوانينها . فإذن لا غُنية عن المنطق لمن أراد أن يستظهر ، ولا يعول على ملكة غير صناعية .

---

(١) الملكة النحوية : ملكة النحو م . (٣) معيرات : معدات سا ؛ مغايرات عا || ما كان : ماكانت ى || ماوقع : فيما وقع ن || وقع : يقع عا . (٤) عن : ساقطة من ع || يرجع : رجع سا || فيما : فما م ؛ فى ما هـ . (٥) لا تدعمها : تدعمها ع || تدعمها : تدعمه س ، سا ، عا ، هـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى المقدمات ، وأجزائها ، وفى المقول على الكل بالإيجاب والسلب

يجب أن نبين ما المقدمة ، وما الشيء الذى يسمى حدّا لمقدمة ، وما المقول على الكل بالإيجاب والسلب ، وما المقول على البعض ، وما القياس ، وما الكامل منه وما غير الكامل منه ، ثم بعد ذلك نشرع فى تنويع القياسات ، وتعرّف ما يلحقها من الاعتبارات .

فالشئ الذى كان يسمى فى كتاب بارى إرمينياس قولا جازما وقضية . فإنه إذا جعل جزء قياس كان مقدمة . فالمقدمة قول جازم جعل جزء قياس . وليس هذا فصلا يلحق المقدمة ؛ بل اعتبار عرضى ، حتى لو توهمنا المقدمة نفسها زال عنها أنها جزء قياس لم يجب أن تفسد ذاتها ولا كونها قولا جازما ، فساد اللون الموجود فى حد البياض إذا توهم أن كونه مُفرقاً للبصر قد زال . فإنه وإن كان فصول الجواهر قد يظن بها أنها معانى تلحق جنسيتها ، وتزول من غير فساد طبيعة جنسيتها ، فلا يظن ذلك بفصول الأعراض . على أن الظن المظنون به فى الجواهر مما فيه موضع نظر ، وسينكشف فى الموضع اللائق به . وكما أن القضايا محصورة ومهملة وشخصية ، كذلك المقدمات . فيجب أن يحقق

---

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ى ؛ فصل الثالث د ؛ فصل ٣ هـ .
(٥) والسلب : أو بالسلب س ، ع ، عا ، هـ . (٦) وما غير : وغير ب || تنويع : تنوع س ، ع . (١٤) بفصول : لفصول س . (١٥) الجواهر : الجوهر ن || مما : ما د ، سا . (١٦) فيجب : يجب ن || يحقق : يحق س .

حال محصور محصور . فالمحصور الذى هو موجب كلى كقولنا كل ب آ ، فيجب أن نحققه أولا فنقول : يجب أن نعلم أن معنى قولنا : كل كذا هو كذا ، هو أنه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكلى . فليس معنى قولنا : كل إنسان، أنه كل الناس بجملة ، ولا الإنسان الكلى، بل إن كل واحد واحد منهم حتى لايشذ شىء . فإنه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد. فربما قيل على الجملة ما ليس يقال على الأفراد . ولا الحكم على الإنسان الكلى من حيث هو كلى يجب أن يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما سلف، بل هذا الحكم هو على واحد واحد من الجزئيات الشخصية أو النوعية والشخصية معا إن كان المعنى جنسيا . ثم يجب أن نعلم أنه ليس معنى قولنا : كل واحد واحد مما هو كذا ، معناه كل واحد مما هو كذا من حيث هو كذا ، كقولنا : كل أبيض ، ليس معناه كل ما هو أبيض من حيث هو أبيض فقط ، بل كل ما يوصف بأنه أبيض ، وكل شىء يقال له أبيض كان ذلك الشىء أبيض بأنه نفس الأبيض من حيث هو أبيض، أو كان شيئا موصوفا بأنه أبيض وله حقيقة أخرى ، كالإنسان أو خشبة موصوفين بالبياض . وأيضا يجب أن نعلم أن قولنا : كل أبيض ، ليس معناه **كل** ما هو موصوف بأنه أبيض دائما . فإن قولنا : كل أبيض ، أعم من قولنا كل أبيض دائما . فإن الأبيض ، أعم من الأبيض وقتا ما ، ومن الأبيض دائما . فقولنا : كل أبيض ، معناه كل واحد

---

(١) محصور محصور : المحصور المحصور د، ن || فالمحصور : فأما المحصور س، سا، ه؛ ساقطة من د، ن . (٢) هو : فهو ع . (٣) جملة ولا : ولا جملة د ، ن . (٤) الناس : إنسان ن . (٥) الأفراد : الانفراد ب . (٥ — ٦) هو الحكم ... ما ليس : ساقطة من ع . (٦) فربما : وربما سا || يقال : قال ع . (٧) علمت : عرفت س . (٨) من : + هذه ع || والشخصية : فالشخصية ه (٩) جنسيا : جنسا د ، س ، سا ، ه . || معنى : ساقطة من د، ن ، ى (١٠) معناه : معنى د، ن || واحد : واحد واحد ع، عا، ن، ه، ى . (١٤) وأيضا : وإنما ه . (١٦) أعم . . . فإن الأبيض : ساقطة من س .

مما يوصف بأنه أبيض دائما أو غير دائم كان موضوعا للأبيض موصوفا به أو كان نفس الأبيض . وهذه الصفة ليست صفة الإمكان والصحة . فإن قولنا : كل أبيض ، لا يفهم منه البتة أنه كل ما يصح أن يكون أبيض ، بل كل ما هو موصوف بالفعل بأنه أبيض كان وقتا ما ، غير معين أو معينا أو دائما بعد أن يكون بالفعل .

وهذا الفعل ليس فعل الوجود فى الأعيان فقط ، فربما لم يكن الموضوع ملتفتا إليه من حيث هو موجود فى الأعيان كقولك كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلثة ، ولا الصفة هى على أن يكون للشئ وهو موجود ، بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على أن العقل يصفه بأن وجوده بالفعل يكون كذا ، سواء وجد أو لم يوجد . فيكون قولك : كل أبيض ، معناه كل واحد مما يوصف عند العقل بأن يجعل وجوده بالفعل أنه أبيض دائما ، أو فى وقت أى وقت كان . فهذا جانب الموضوع .

وأما جانب المحمول فيقول : إن ههنا موجبات مطلقة ، وضرورية ، وممكنة . أما الموجبة الكلية المطلقة فينبغى أن نتكلم فيها ، ونعرف الفرق بين المطلق والضرورى ، فنقول : إن ههنا أقوالا كلها موجبات ، والأحوال فيها مختلفة . فنقول : إن الله حى ، أى دائما لم يزل ولا يزال ، ونقول : كل بياض لون ، وكل إنسان حى ، ونعنى لا أن كل واحد مما هو بياض لون لم يزل ولا يزال كذلك ، أو كل إنسان حى لم يزل ولا يزال كذلك ، بل إنما نقول :

(١) مما يوصف : مما هو يوصف ع || بأنه : أنه هـ . (٢) قولنا : ساقطة من هـ .
(٣) كل ما يصح أن يكون : ساقطة من هـ . (٤) بأنه : أنه س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ى || معينا : معين سا . (٧) كقولك : كقولنا ى . (٩) بالصفة : بصفة د .
(١٠) كذا : ساقطة من ع || سواء : وسواء د . (١٣) وأما : + فى س . (١٤) الكلية : ساقطة من سا . (١٥ — ١٦) ههنا . . . إن : ساقطة من س . (١٦) الله : + عز وجل هـ ، ى || ولا يزال : ساقطة من د . (١٨) إنما : ساقطة من س ، عا ، هـ ، ى .

إن كل ما يوصف بأنه بياض ، و يقال له إنه بياض ، فإنه ما دام ذاته موجودة فهو لون . وكذلك كل واحد مما يقال له إنسان . فإنه ليس لم يزل ولا يزال حيوانا ؛ بل ما دام ذاته وجوهره موجودا . ونقول : إن كل متحرك جسم ، ولسنا نعنى أن كل واحد مما يتحرك فإنما هو جسم ما دام يتحرك فقط، بل و إن لم يتحرك ، إنما نعنى أنه جسم ما دام ذاته موجودا . والفرق بين هذا و بين الذى قبله أن هناك لا يفترق الحال بين قولنا : ما دام ذاته موجودا ، و بين قولنا : مادام بياضا . وههنا يفترق الحال بين قولنا : كل موصوف بأنه متحرك ما دام ذاته موجودا، و بين قولنا : مادام متحركا . ونقول : كل أبيض فله لون مفرق للبصر ، ولا نعنى أن كل واحد مما يقال له أبيض ، فما دام ذاته موجودا ، فهو ذو لون مُفرق للبصر ؛ بل ما دام موصوفا بأنه أبيض . وأما الذى يوصف بأنه أبيض إذا زال عنه أنه أبيض لم تبطل ذاته. وحينئذ لا يوصف بهذا الوصف . ونقول : كل منتقل من الرى إلى بغداد فإنه يبلغ مثلا قَرميسين ، ولا نعنى أنه مادام موجودا أو ما دام منتقلا إلى بغداد ، بل أنه له وقت لا محالة يوصف فيه بأنه يبلغ قرميسين . ونقول : كل حجر فإنه ساكن ، فإن هذا يجوز أن يكون له دائما ما وجد ، ويجوز أن يكون

(١) بأنه : أنه هـ . (٢) لون : + بياض ع . (٣) ذاته : ساقطة من س || وجوهره : ووجوده عا .
(٤) جسم (الأولى) : ساقطة من ن || ولسنا نعنى : لسنا نعنى سا ، ى ؛ ونعنى عا || فإنما : فله سا .
(٤ — ٥) أن كل . . . موجودا : أن كل ما يوصف بأنه متحرك فهو جسم مادام ذاته موجودا إلا مادام يتحرك فقط بل وإن لم يتحرك لما عنى إنما يعنى أنه جسم مادام ذاته موجودا عا .
(٥) وإن : فإن ع ، م . (٦) الحال : الخبر س || بين : من ع ، عا || بين قولنا : ساقطة من د .
(٧) كل : ساقطة من بما (٨ — ١٠) وبين قولنا . . . موجود : ا ساقطة من ع .
(١٠) فما دام : مادام د ، س ، ع ، م ، ن || ذو : ساقطة من س || مادام : دام ى .
(١١) وأما : وما ع || أنه : ساقطة من م || ذاته : + وحقيقته ن . (١٣) قرميسين : بلد معروف بينه و بين همذان ثلاثون فرسخا قرب الدِّينَوَر وهى بين همذان وحلوان (ياقوت ، معجم البلدان جـ ٧ ص ٦٣ ، ط . الخانجى سنة ١٩٠٦) || ولا نعنى : لا نعنى س ، هـ . (١٤) أنه : ساقطة من عا || يبلغ : بلغ عا ، هـ .

وقتا ما . ولا بد من أن يكون وقتا ما ، ويجوز مع ذلك أن يكون دائما فى بعضه ، ما دام ذاته موجودا ، اتفاقا لا ضرورة . فلا يكون فى كل وقت ، إنما هو وقت ما . ونقول : كل مستيقظ فإنه نائم ، بمعنى كل واحد مما يوصف بأنه مستيقظ فإنه وقتا ما يكون نائما لا محالة ؛ وكل مستنشق فإنه نافخ ، ونعنى كل موصوف بأنه مستنشق فإنه نافخ ليس ما دام ذاته موجودا ، أو ما دام مستنشقا ، بل له وقت هو موصوف بأنه فيه نافخ ؛ وكذلك كل مولود فإن له وجودا فى الرحم ، أى كل شئ موصوف بأنه مولود فهو موصوف وقتا ما بأنه فى الرحم ليس ما دام مولودا . وأنت تعلم أن قولك : إن كل مولود فله وجود فى الرحم ، وأن كل موصوف بأنه مولود فهو موصوف وقتا ما بأنه فى الرحم . وليس هذا أنه موصوف عندما هو مولود بأنه فى الرحم . فإن قولك : كل مولود هو كذا ، الذى معناه كل ما هو موصوف بأنه مولود ، أعم من قولك : بشرط كونه مولودا ، أو لا بشرط كونه مولودا ، وأعم من أنه حين ما هو مولود أو حينا آخر . ومن هذه ما يكون الوقت وقتا متعينا فيه ، كقولك : القمر يوجد له الكسوف ؛ وقد يكون الوقت وقتا غير متعين ، كقولك : الإنسان يوجد له الاستنشاق .

---

(١) وقتا ما ولا بد : وقتا ولابد ع || من : ساقطة من س ، ه . (٢) لا ضرورة : ولا ضرورة ن . (٣) وقت : واحد بخ ، س ، سا ، ه || إنما : + يكون ع || فإنه : ساقطة من س ، ه || بمعنى : يعنى س ، عا ، ن ، ه ؛ + أن ع . (٤) وقتا ما يكون نائما : نائم وقت ما ه . (٥) فإنه : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، ه || ونعنى : نعنى س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ى || كل : ساقطة من س . (٦) أو ما دام : + ذاته ع (٧) بأنه : ساقطة من سا . (٨) فهو : فإنه س ؛ ساقطة من ى . (٩) إن : ساقطة من ه . (١٠) فهو : فإنه س || وليس : ليس س ، عا ، ى . (١٢) أو لا . . . مولودا : ساقطة من س . (١٣) من أنه : أنه م . (١٤) متعينا : معينا ع ، ى || فيه : ساقطة من || الوقت : ساقطة من س || وقتا : ساقطة من ع . (١٥) متعين : معين س ، ع ، عا ، ه ، ى ؛ متغير ن .

وهذه كلها تشترك فى أن المحمول يُوجبُ فيها الموضوع . فإن قال قائل : ليس هكذا ؛ بل قولك كل مستيقظ نائم كاذب ، إلا أن تقول : إن كل مستيقظ نائم فى غير وقت يقظته . وكذلك يجب أن تقول : إن كل منتقل إلى بغداد فهو بالغ قرميسين فى نصف قطع مسافته ، وإن كل مولود فهو موصوف بأنه فى الرحم قبل ولادته . فتكون هذه المقدمات إنما تصدق بشريطة تزاد . فالجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما ، أن كل نائم فى وقت كذا فهو نائم وقتا ما ، وكل موصوف بأنه فى الرحم قبل ولادته ، فهو موصوف بأنه فى الرحم وقتا ما ، وكل بالغ قرميسين فى نصف قطع مسافته فهو بالغ قرميسين لا محالة وقتا ما . فإن وجود الشىء للشىء فيما مضى ، ووجوده له فيما يستقبل ، ووجوده له فى الوقت ، يختلف فى أشياء ويتفق فى شىء . وذلك أنه يختلف فى الأزمان ويتفق فى أنه وجوده له وفى نسبته إليه . فكذلك وجود البلوغ أو النوم للشىء ، معنى يعم فى الذهن وجوده له فيما مضى ، ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له فى الحال . وليس هو حمل إيجاب ليعين شيئا من ذلك بعينه ؛ بل هو حمل إيجاب لأجل هذه النسبة ، ثم يصير له ثلاثة أقسام : إيجاب فى الماضى ، وإيجاب فى المستقبل ؛ وإيجاب فى الحال . فبين إذن ، أن المقدمات التى انتزعناها من المقدمات الزمانية صحيحة . فإذا أضفنا إليها الصغريات فقلنا مثلا : كل مستيقظ نائم فى وقت

---

(٢) كاذب : ساقطة من ع . (٣) أن تقول : ساقطة من ع || تقول إن كل : تقول كل سا . (٤) قطع : وقطع ن . (٥) إنما تصدق : ساقطة من س . (٧) وقتا ما : وكل موصوف وقتا ، وكل موصرف د . (٨) قبل . . . الرحم : ساقطة من م || قرميسين : + الذى ه . (١٠) الوقت : وقت س . (١١) وذلك : وكذلك د || الأزمان : الزمان ى || ويتفق فى أنه وجوده : ويتفق فى وقت وجوده س ؛ ويتفق فى وجوده د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ى . (١٢) له : وبه سا ؛ ساقطة من م . (١٣) له : + فيه عا . (١٥) ثلاثة : ساقطة من ع .

كذا ، وكل نائم فى وقت كذا ، فهو نائم على الإطلاق ، أى بلا زيادة شرط ، أنتج : أن كل مستيقظ فإنه نائم . فتكون قضايا صحيحة ، وتشترك فى أن فيها حملا موجبا .

والجواب الثانى هو أنا نساعد ، فنجعلّ المحمول ما جعلتموه . فهو أيضا تصحيح لما ذهبنا إليه . فإن كل منتقل إلى بغـــداد فهو موصوف بأنه بالغ قرميسين فى نصف قطع مسافته . وليس ذلك ما دام منتقلا إلى بغداد ، اللهم إلا أن يقولوا : إن هذا الشرط يجب أن يكون فى جانب الموضوع ، فيقال : إن كل منتقل إلى بغداد ، هو فى نصف مسافته ، فهو بالغ قرميسين ، وكل مولود قبل أن يولد فهو فى الرحم . فإن قالوا : هكذا قلنا ، ليس كلامنا فى أن هذا صحيح أو فاسد ، وليس إذا كان هذا صحيحا كان الأول غير صحيح ، بل كلامنا : وهذه الزوائد مقرونة بالمحمول فلنجعل زيدا المنتقل إلى بغداد موضوع مسألتنا ولننظر هل يحمل عليـــه ، أنه بالغ إلى قرميسين فى نصف مسافته ، أو لا يُحمل عليـــه . فإن كان لا يحمل عليه ، فيكون مسلوبا عنه ، فيكون زيد المنتقل إلى بغـداد مسلوبا عنه أنه بالغ قرميسين فى نصف مسافته . فإما أن يكون هذا السلب عنه دائما ، أو ما دام منتقلا إلى بغداد. وليس هذا مسلوبا عنه دائما ولا ما دام منتقلا إلى بغداد ، بل فى بعض زمان كونه منتقلا إلى بغداد . فإذن انتفاؤه فى بعض وقت انتقاله ، لا يمنع إطلاق السلب . فكذلك وجوده

(٢) فإنه : فهو س . (٤) جعلتموه : حلتموه ع . (٥) تصحيح : صحيح س ، ع || فهو : فإنه ع . (٦) مسافته : مسافة م . (٨) إن : بأن س ، ه ؛ ساقطة من ع || هو : وهو د ، م ، ن ، ى ؛ فهو ع . (٩) فهو : + بالغ ع || قلنا : ساقطة من ن . (١١) فلنجعل : ولنجعل ع ، ى . (١٢) إلى : ساقطة من ع . (١٣) أو لا : ولا ع || فيكون مسلوبا : مسلوبا ى (١٤) أنه : + بعد س || بالغ : + إلى بخ ، د ، ع ، م ، ن . (١٥ — ١٦) وليس . . . بغداد : ساقطة من ع . (١٧) انتفاؤه : ساقطة من ع || انتقاله : + له ى || إطلاق : + زمان س .

فى بعض الوقت لا يمنع إطلاق الإيجاب ، فإن السلب والإيجاب لا يختلفان من حيث النسبة التى تكون بها القضية قضيته ، ويكون فيها محمول وموضوع ؛ بل يختلفان فى أن أحدهما يوجب والآخر يرفع . فالحق إذن ، أن هذا يصدق سلبه ويصدق إيجابه ، وأن القضايا المطلقة نفس السلب والإيجاب فيها لا يتناقض مالم يشترط الوقت والحال .

وإذا تقرر هـذا فنقول : قد وقع خلاف بين المتقـدمين فى معنى القضية المطلقة . وليس ذلك خلافا حقيقيا ؛ بل خلافا فى استعمال اللفظ . فذهب فريق إلى أن الإطلاق يعنى به حال القضية من حيث إن فيها حكما ، أى سلبا أو إيجابا ، كيف كان ، بحيث يكون ذلك الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة ، غير ملتفت فيه إلى أن ذلك على أى الأقسام المذكورة بعـد أن لا يشترط فيها ضرورة أو لا ضرورة . وذهب فريق إلى أن الإطلاق يعنى به حال القضية من حيث إن فيها حكما ، أى سلبا أو إيجابا ، يكون موجودا بشرط أن لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا ؛ بل ما خالف هذا ، فيكون المطلق بهذا المعنى أخص من المطلق بالمعنى الأول .

والأمثلة التى تورد فى التعليم الأول تغلّب الظن على أن الغرض ما ذهب إليه الفريق الأول . فإنه وإن أورد فى مواضع ، أمثلة يصدق فيها السلب والإيجاب معا ، فذلك على سبيل إبانة دعوى جزئية بمثال من جملة المطلقات فى مثله لا يستمر الحكم الكلى . فقد بان من هـذا أن قولنا : كل بَ آ معناه كل واحد

---

(٧) المطلقة : ساقطة من هـ . (٨) حال القضية : حالا لقضية ع . (٩) ذلك : هذا س ، هـ
(١٠) المذكورة : المذكور ب ، د || فيه : ساقطة من س || إلى : على ع ، هـ ، ى .
(١١) فيها : فيه سا . (١٢) إن : ساقطة من ع . (١٥) تناب : تسلب د .
(١٦) فإنه : وإنه س ، سا ، ع ، عا || فى : أمثلة ع . (١٧) معا : جميعا س ، سا ، عا ، هـ || جزئية : جزئى س ، سا . (١٨) قولنا : ساقطة من د .

واحد مما يوصف ويفرض أنه بالفعل بَ ، دائما أو غير دائم ، فإنه موصوف أيضا بأنه آ من غير أن يتلفت إلى متى ذلك ، ومن أى الأقسام كان . فقوم جعلوا كونه بهذه الصفة، هو كونه مطلقا، لكن لم يعرفوا هذه الأقسام كلها ؛ بل إنما عرفوا ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون ب هو آ دائما ، والثانى ما دام موصوفا بأنه بَ ، والثالث ما دام موصوفا بأنه آ . فيكون قولنا : كل ب آ يتضمن هذه الأقسام الثلاثه وهو يعمها كلها . فيكون العموم إما على اعتبار هذا التثليث فقط ، وإما على اعتبار الأقسام التى ذكرنا ، والخصوص بحسب قسمين حتى يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس الحمل فيه دائما . وسيتضح لك تحقيق القول فى أقسام الضرورة بعد .

---

(٢) بأنه آ : ساقطة من سا || آ : ألف ع || إلى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (٣) هو كونه : + بهذه الصفة د . (٥) بأنه آ : بأنه ألف ع .
(٦) هذا : ساقطة من عا . (٧) وإما على : وإما لا على ى .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى الجهات أعنى الإطلاق والضرورة والإمكان والامتناع

لنعد تقرير خلافهم فى أمر المطلقة فنقول : قال بعضهم ، إن كونها مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولا وتصورا حذفا ، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التى تجب لها فى التصور ، حتى أن قولنا : كل إنسان حيوان ؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك ؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها ، وهو أن الحيوان موجود للإنسان . فهو من حيث أنه موجود فقط فهى موجبة مطلقة . ومن حيث التخصيص فهى أمر أخص، وهو أنها ضرورية . وكذلك قولهم : كل مستيقظ نائم ، أو كل حيوان متنفس، فإنه يجب أن لا يلتفت فيه إلى ما يقابل الضرورة من حيث أنه كذلك وقتا ما لا دائما ما دام ذاته موجودا ؛ بل من حيث هو موجود من غير زيادة جهة تقال أو تتصور . فيكون المطلق أعم من الضرورى . وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجودا فيه دائما. أو ما لا يجب ذلك فى كل واحد وإن اتفق فى البعض ؛ بل ما يكون الحمل وقتا ما أو لا يجب أن يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا . وقوم يجعلون المطلق

---

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ى ؛ فصل ٤ ه . (٧) فيه : معه ن ؛ به س ؛ ساقطة من ب . (١٠) فهى أمر : فهو أمر ع ، ه ، ى || ضرورية : ضرورة س ، ن . (١١) يجب : ساقطة من ى . (١٢) من حيث : ساقطة من س ، ع || وقتا ما : وقتا ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١٤) ذلك : + أى ه . (١٥) ما يكون : يكون د ؛ ما لا يكون ه || أو لا : ولا ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه .

ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل فى زمان ما حتى يكون قولنا : كل أبيض ، معناه أن كل أبيض موجود بالفعل فى زمان ما . فتكون الكلية الموجبة المطلقة على الرأى الأول معناه ما ذكرناه ؛ وعلى الرأى الثانى معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل بالفعل أنه بَ دائما أو غير دائم ، فهو موصوف بأنه آ وقتا ما لا محالة ، سواء كان معينا أو غير معين من غير وجوب دوام؛ وعلى الرأى الثالث أن كل واحد من الموجودين فى وقت ما بَ ، فإنهم موصوفون بأنهم آ فى ذلك الوقت . وهذا الرأى الثالث سخيف مختل . فإن كل واحد من الموجودين فى وقت ما بَ إذا لم يصرح بالشرط المذكور كانوا بعض ما يوصف ببَ ، وقولك كل بَ أعم من ذلك .

وههنا قضايا موضوعاتها أمور لا يلتفت إلى وجودها ، ومع ذلك يحمل عليها محمولات لا تكون ضرورية ولا أيضا ممكنة ؛ بل يحمل عليها بأنها توجد لا محالة وقتا ما ، كقولهم : كل دائرتين عرضيتين تتحركان دائما بالخلاف على محور واحد إلى قطبيه فإنهما تنطبقان وتنفصلان . فإن هذه القضية ليست ضرورية . فإن كونهما ينطبقان أو منطبقين ليس لهما دائما ، ولا أيضا من الممكنات التى يجوز أن تكون أو لا تكون ؛ بل يجب أن يكون بالفعل وقتا . ولا أيضا حين حمل

---

(٢) أبيض : + معناه ى || ما : + مثاله كل إنسان موجود بالفعل فهو حيوان سا ؛ ساقطة من هـ . (٣) الرأى (الثانية) : رأى م . (٤) بأنه : أنه س ، سا ، هـ || آ : بَ ع || وقتا ما : وقتا ى (٥) لا محالة : + مثاله كل أبيض فله لون مفرق للبصر عا || دوام : ولا دوام سا ؛ ودوام تا ، هـ || الرأى : رأى م . (٦) بأنهم : ساقطة من س . (٨) وقولك : فى قولك س (٩) ذلك : + لأنا إذا قلنا كل إنسان فهو حيوان لم يشرط فيه الموجودين بالفعل كان الحكم على بعض الإنسان عا . (١٠) لا يلتفت : ساقطة من ن (١١) ضرورية : ضرورة ن . (١٢) وقتا ما : ساقطة من س . (١٣) قطبيه : قطبيهما سا . (١٤) منطبقتين : منفصلتين هـ . (١٥) أو لا تكون : ولا تكون د ، ى ؛ أن لا تكون سا ، ع ، هـ || بل : ساقطة من ن . || ولا أيضا : أيضا ن .

عليها هذا الحمل فى هذا القول . فإنما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار الإمكان ، وإن كان له مدخل إمكان . ومع ذلك كله فلا يعنى أن ذلك فيما وجد وقتا ما من الدوائر ، بل لا يلتفت إلى وجودها ؛ بل إلى ماهيتها فقط . فإذ ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث النظر الذى نعتبره . فبين أنها تكون مطلقة ، ولا يكون المطلق ما ذهبوا إليه . والمعلم الأول يمنع من هذا الظن فى المطلق صراحا ، ويلزم من فرضه محالات نذكرها فى خلال المباحث التى نحن متوجهون إليها بالاستقصاء .

وقد نبع من هذا المذهب مذهب آخر فى أمر الجهات حتى التفت فى أمر الضرورة والإمكان إلى أمر القضية فى أن سورها يصدق و يكذب ، وترك أمر المحمول باعتباره إلى الموصوفات بالموضوع . فكان قولنا : كل حيوان إنسان ممكنا ، إذ كان يمكن أن يتوهم وقت من الأوقات لا حيوان فيه إلا الإنسان. فحينئذ يصدق أن "كل حيوان إنسان". فتكون هذه حينئذ مقدمة وجودية صادقة. وقبل ذلك تكون ممكنة إذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما . فإن حسب حاسب أن مقتضى هذا المثال غير ممكن فقد يمكن أن تطلب لذلك أمثلة من أمور أخرى من أنواع الأمور التى لا نهاية لها .

والفرق بين هذا الاعتبار والاعتبار الحملى أنا لو فرضنا هذا الأمر واقعا كان من حيث السور ، وصدقه ليس واجبا أن يدوم صدقه . ومن حيث الحمل كان

(٣) فإذ : فإذا ه ، ى . (٤) هذه : ساقطة من عا || نعتبره : يعتبر د ، ى || أنها : ساقطة من ن . (٥) من : عن س ، سا ، ه . (٦) خلال : خلل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (٧) بالاستقصاء : بالاستيفاء س . (١٠) المحمول : المجهول د ، ع ، م ، ن | باعتباره : فاعتباره ه . (١١) إذ : إذا ى || وقت : أن وقتا ع . (١٤) فإن : وإن د ، ع . ١٥) من أنواع : ومن أنواع عا ، ه . (١٦) الأمر : الحمل س (١٧) حيث (الأولى) : هذا س .

الإنسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات الموجودين فى ذلك الوقت . فإنه لم يكن الشئ الموصوف ذلك الوقت بأنه حيوان يجوز أن يكون موجود الذات ، وليس يوصف بأنه إنسان . لكنا سنوضح فيما يستقبل أن هذا الرأى التابع أيضا غير صواب ، وأن الاعتبار فى الضرورة والإمكان إنما هو بحسب مقايسة حال المحمول والموضوع . ويدخل عليه بعد ذلك السور وليس ذلك بحسب السور . وأما المذهبان الأولان فإنا لا نناقش فيهما بوجه . فإنه يجوز أن يعنى بالمطلق أيهما أريد بعد أن يحفظ لكل اعتباره .

ولنعلم أن للقضية من حيث هى قضية أحكاما ، ومن حيث هى قضيته يوجد فيها الحمل دائما أحكاما أخص ، وكذلك من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما أحكاما أخص . والأمثلة التى تورد فى التعليم الأول تدل على أن المطلقة بحسب الاصطلاح الأول هى العامية . وقد زعم قوم أنه لا مقدمة كلية إلا ضرورية . وقد غلطوا ، فإنا نجد كليات يكون الحمل فى كل واحد من الموضوع لا دائما كما مر لك . فلا يجب أن يلتفت إلى ذلك . فإن ذلك كان من سوء فهمهم لما يراد بالضرورى . لكن الأولى بنا الآن هو أن نذكر الكلية الموجبة الضرورية ، فنقول : إن قولنا : كل بَ آ بالضرورة ، معناه كل واحد واحد مما يوصف بالفعل أنه موجود بَ كان دائما بَ أو كان وقتا ما بَ ، فذلك الشئ موصوف بأنه آ لا عندما يوصف بأنه بَ

(٢) موجود الذات : موصوفا لذات ع . (٦) الأولان : الباقيان ن ؛ ساقطة من س || فإنا : فإنه د || فيهما : فيها د ، عا ، ن ؛ فيما س . (٩) يوجد (الأولى) : وجد ب . (١١) العامية : العلمية ن . (١٣) لك : ساقطة من س || يجب : + إلى م . (١٤) من : ساقطة من م || هو : ساقطة من ه . (١٥) قولنا : ساقطة من د ، ن . (١٥ — ١٦) بالضرورة . . . دائما بَ : ساقطة من ع . (١٦ — ١٧) أو كان : وكان ع (١٧) وقتا ما : وقتا س . || آ لا عندما يوصف : ساقطة من ع .

فقط ولا وقتا معينا ، بل ما دام ذات هذا الذى يوصف بأنه بَ موجودا . فإن كان دائما موجودا فيكون دائما . وإن لم يكن دائما موجودا كواحد واحد من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا ، سواء كان ذاته نفس المعنى الذى فى الموضوع مثل الموصوف بأنه إنسان — فإن الموصوف بأنه إنسان ليس شيئا إلا نفس الإنسان — أو كان الموصوف بأنه بَ قد يكون موجود الذات ولا يوصف بأنه بَ ، كما مثلنا لك قبل هذا .

بل نعود فنقول : إنا قد نستعمل لفظ الضرورة وهو الدوام فى مواضع : من ذلك أنا نقول : إن الله تعالى حى بالضرورة ، أى دائما لم يزل ولا يزال . ونقول : كل إنسان حيوان بالضرورة ، لا أنه كذلك فيما لم يزل ولا يزال ، ولكن ما دام ذات الشئ الذى يقال له إنه إنسان موجودا ، أى مادام موصوفا بما جعل معه موضوعا . ونقول : إن كل متحرك متغير بالضرورة ، لا أنه دائم لم يزل ولا يزال ولا أنه دائم ما دام ذات المقول عليه إنه متحرك موجودا ؛ بل ما دام متحركا . وإن كان قد يتفق أن يكون دوام ذاته موجودا أو كونه مقولا عليه إنه كذا واحدا ، كما تقول : كل إنسان فإن دوام وجود ذاته ودوام اتصافه بالإنسان واحد . ونقول : كل متحرك فهو بالضرورة جسم ، أى أنه كلما يقال عليه إنه متحرك كيف كان فهو ما دام ذاته موجودا ، وإن

---

(١) مادام : دام س ، ى || ذات : ساقطة من ع || موجودا : موجودة د ، ن (٢) كان : + الشئ ع . (٣) ذاته موجودا : ذاته موجودة د ، ن . (٦) ب : ساقطة من ع (٧) لفظ : لفظة س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى . (٨) من : فمن ع || تعالى : + عز وجل ى ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، ه . (٩) أنه : أنها ع . (١٠) إنه : ساقطة من س ، سا ، ع || إنسان : الإنسان س || موجودا : موجودة د ، ن . (١٢) دائم : دائما : ب ، س ، سا ، عا ، م ، ى || موجودا : موجودة د ، ن . (١٥) واحد : واحدا د ، س ، ع ؛ يوجد سا || فهو : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . || أى : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، م ، ن (١٦) إنه : إن سا || موجودا : موجودة د ، ن .

فارق الحركة فهو جسم. ونقول للماشى إنه ماشى بالضرورة مادام ماشيا، ولا نقول ماشى بالضرورة وحده. ونقول: إن القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذا وكذا. وهذا وإن صح عليه أنه يوجد له الكسوف ما دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى. فإن شرط الضرورة فى القول الثانى هو "ما دام الكسوف موجودا". وشرط الضرورة فى القول الأول حصول وقت يكون القمر فيه فى العقدة مقابلا للشمس. وهما وإن تلازما متخالفان. ونقول: كل إنسان فإنه يتنفس بالضرورة، ليس وقتا معينا، بل وقتا لابد منه؛ وليس أيضا معنى هذا أنه يتنفس بالضرورة مادام متنفسا وإن لازمه. وهذه كلها أقسام المطلق الكلى. وإنما الضرورى المرسل فيما هو الذى يقال فيه المحمول أو يسلب عنه مادام ذات المقول عليه الموضوع موجودا. والذى لم يزل ولا يزال يدخل فى هذا.

وأما الموجبة الكلية الممكنة فكقولنا: كل ب آ بالإمكان؛ ومعناه إما أن كل واحد مما يوصف بأنه ب دائما أو غير دائم، فغير ضرورى وجود آ ولا وجود آ له إذا لم يعتبر شرط، ولا يلتفت إلى أنه سيوجد له لا محالة وقتا ما، أو يجوز أن لا يوجد البتة، أو يجوز أن يصاحبه دائما؛ وهذا الممكن أعم من المطلق بالوجه الثانى. وإما أن كل واحد واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب دائما أو غير دائم، فإنه فى أى وقت يفرض ذلك الوقت موجودا له فإنه يكون

(١) فارق: كان من ع. (٥) العقدة: العقلة ه. (٦) مقابلا: متقابلا د، ن || متخالفان: متخالفين ع. (٧) أنه: ساقطة من ى. (٨) متنفسا: موصوفا بالتنفس سا || وإن لازمه: ساقطة من ع || وهذه: وهذا ع || كلها: كله ع || الكلى: ساقطة من ص || وإنما: وأما هو. (٩) عنه: ساقطة من ب، ص، سا، ع، عا، م، ى. (١٠) موجودا: موجودة د، ن. (١١) فكقولنا: فقولنا عا، ه || آ: ساقطة من د || إما: ساقطة من ع، عا، ى. (١٢ — ١٣) وجود آ ولا وجود آ: وجود ولا وجود آ ب، ص، سا، ع، عا، م، ه. (١٥) واحد واحد: واحد ه. || بأنه: فإنه د، ن. (١٦) فإنه فى: لافى د، ن || الوقت: الحكم ع، ى || فإنه فى... له: ساقطة من سا.

أى مستقبل يخصه ، يفرض ذلك الوقت بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ، ليس مستقبلا إلى مبتدأ آن محدود ، حتى تكون حينئذ الموضوعات موضوعات مخصوصة ، وتكون الموضوعات التى توصف بأنها بَ فى زمان معين ، ويكون المستقبل المعتبر مستقبل وقت معتبر محدود . فلا يكون قولنا : كل بَ ، يشتمل على جميع ما يوصف بأنه بَ فى كل زمان ، وذلك خلاف ما فرضناه .

وهذا المفهوم الثانى من الممكن يخرج عنه المطلق ، فلا يكون جزئيا تحته ، وإن جاز أن يكون شخص محدود يصدقان جميعا فيه . فإن زيدا إذا قعد ، فهو قاعد لا على الضرورة ، ولا أيضا بالإمكان بهذا المعنى؛ بل بالإمكان بالمعنى الذى قبله ؛ إذ ليس هذا القعود دائم الوجود ولا دائم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا . وأما أنه ليس فى الإمكان بهذا المعنى ، فلأن الإمكان بهذا المعنى يقتضى المستقبل ولا يلتفت إلى الحال ، وهذا ملتفت فيه إلى الحال . فيكون هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل ممكنا ، وبحسب اعتبار الوقت مطلقا ، إذ يعين ؛ ولا يكون أحد الاعتبارين داخلا فى الآخر ، أو مقولا عليه ، وأن تلازما . وقد يمكن أن يجعل كونه غير مستحق أن يتعين له وقت بالضرورة اعتبارا آخر للإمكان . فإن القعود ليس كالتنفس أو كالنزع للموت

---

(٢) وأن لا يوجد : وأن لا يجوز عا || ليس : ولا نعين هـ || إلى : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى || محدود : + فإنه عندما يكون له حكم موجود فى وقت محصل فهو فى أى وقت كان مستقبل بقياسه بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ولا نعين ذلك بمستقبل مبتدأ هامش ب ، ى ؛ + لا يكون له حكم موجود فى وقت محصل فهو فى أى وقت كان مستقبل بقياسه بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ولا نعين ذلك بمستقبل مبتدأ هـ .
(٣) بأنها : أنها ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى . (٤) فلا : ولا س . (٨) شخص : + وقت ع . || قعد : وجد د ، ن . (١١) موجودا : موجودة د ، ن || بهذا : هذا ع .

وقتا ما ، أو كالكسوف . فإن الشئ يجوز أن لا يقعد البتة ، وليس يجوز أن لا ينكسف القمر البتة . فيجوز أن يكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التى يقتضيها وقت لا محالة هو معنى الإمكان . فيكون قولنا : زيد قاعد ، يدخل فى هذا الإمكان من غير اعتبار المستقبل ، وقولنا : زيد يتنفس لا يدخل فى هذا الإمكان ؛ بل فى القسم الأول الذى هو شئ غير ضرورى دائم. وأما الإمكان الذى بمعنى غير ممتنع فيدخله كل شئ حتى الضرورى . لكن المستعمل ، فيا أقدر ، أحد القسمين المذكورين .

فمن شاء أن يجعل للضرورى والمطلق والممكن طبائع لا تتداخل البتة ، ولا تجمع فى مادة واحدة ، جعل الضرورى " الموجود " ما دام ذات الموضوع موجودا ، والمطلق "ما يجب وجوده وقتا ما بعينه أو بغير عينه لا دائما" ، والممكن "مالا يجب وجوده ولا سلبه وقت من الأوقات" فأما إن جعل الممكن "ماليس ضروريا حقيقيا" دخل القسم المذكور من المطلق فيه ، وإن جعله "معتبرا بحسب المستقبل فى أى وقت بعينه فرض" صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذى له وقت لا بعينه ، وإن لم يقل أحدهما على الآخر ، ولم يدخل فيه ، بل صاحبه فى المادة ؛ فكانت المادة مطلقة باعتبار وممكنة باعتبار . وإن أخذ الممكن بحيث لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة ، ولا ضرورة

---

(١) كالكسوف : الكسوف هـ || لا يقعد : يقعد س || البته : ساقطة من ن || وليس : ولا ن . (٦) الضرورى : الضرورة سا . (٧) فيا : فيها هـ || أقدر : أورد ن . (٨) للضرورى : الضرورى ع ، عا ، ن ، هـ . (١٠) موجودا : موجردة د ، ن ؛ موجودات عا . (١٣) المادة : + فرضى . (١٤) وبين : ساقطة من ن || لا بعينه : + فيه لا ضرورة دائمة هـ. (١٥) فكانت : وكانت س ، عا ، هـ ، ى . (١٦) الممكن : الممكنة س ، عا ، هـ ، ى || لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة : ولا ضرورة فيه ولا ضرورة دائمة م ؛ لا ضرورة فيه دائمة سا ، ع ، هـ .

بوقت ، انفرد الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه . فقد عرفت الطريق فى تفهيم الجهات . وكان مثالك إنما هو فى الكلى الموجب . ولك أن تنقله إلى غيره .

وأما الموجبة الجزئيـة المطلقـة ، كقولك : بعض بَ آ ، فمعناه بعض ما يوصف بالفعل أنه بَ سواء كان ذلك البعض دائما بَ ، أو وقتا ما بَ ، أو خلطا ، فإنه يوصف بأنه آ من غير بيان ، أو بشرط لا دائما . وأما الضرورية فأن يكون بعض ما يوصف بأنه بَ ، على أى الأحـوال المذكورة شـئت ، يوصف دائما بأنه آ ما دام الذات الموصوفة ببَ موجودة ، والممكنة على ذلك النحو المذكور . ومن هذا القياس يعلم أن السالبة الكلية المطلقـة والضرورية كيف تكون وكذلك الجزئية . وبالحقيقة فإن لغة العرب ولغات أخرى مما عرفناها لا يوجد فيهـا لفظ يدل على سلب كلى إلا و يوجب أن يفهم منه أن لا شئ مما هو موصوف بأنه بَ موجود له ألف البتة ما دام موصوفا بأنه بَ ، و إذا قيل : لا شئ مما هو بَ آ ، ثم يوجد شئ ممـا هو بَ فى وقت ما هو آ و إن كان السلب عنه وقتا ما آخر صادقا ، كان المفهوم من اللفظ كأنه قد انتقض . وإذا قيل : كل إنسان يتنفس ، فيرى إنسان لا يتنفس فى ساعة من الساعات ، لم تر أن الكلام قد انتقض ، كما ترى أنه إذا قيل : لا واحد من الناس متنفس ، فإنه إذا وجد فى وقت يتنفس ظن أنه منتفض ، اللهم

---

(٢) تفهيم : تفهم د ، س ، ع ، عا ، هـ ، ى ؛ + تفهم م || فى (الثانية) : ساقطة من ى || ولك : ولكن س . (٤) المطلقة : + المطلقة ى || كقولك : كذلك د ؛ كقولنا ن . (٦) فإنه : ساقطة من ى || بشرط : شرط د ، ن || لا دائما : دائما م . (٧) فإن : فإنه س . (٨) الموصوفة : الموصوف س ، سا ، عا ؛ + موصوفة ع . (٩) ومن : من د || هذا : ساقطة من ى . (١١) لا يوجد فيها : ساقطة من م . (١٣) وإذا : وإن س ؛ فإذا سا || ثم : لم ى || يوجد : وجد س ، سا ، هـ . (١٤) كان (الثانية) : فإن كان د ، ن . (١٥) فيرى : ورأى سا || فيرى إنسان : + أنه سا . (١٦) ترى : ساقطة من ع .

إلا أن يُصرَّح ، فيقال : لا واحد من الناس متنفس دائما . فحينئذ لا يحتمل مصادفة بعض الناس متنفسا وقتا ما مناقضا لهذا . فإن شئنا أن نجد للسالب الكلى لفظا مطلقا يقع على الوجوه كلها لعمومه ، فبالحرى أن نستعين بلفظ آخر مثل قولنا : كل بَ فإنه لا يوجد آ ، فيكون كأنا قلنا : كل واحد واحد مما هو بَ ، فإنه لا يوجد آ ، ويشبه أن لا تكون هـذه القضية موجبة ، فإن حرف السلب فيها قبل الرابطة . ويشبه أن لا تكون لفظة "كل" وحدها تدل على إيجاب البتة ؛ بل على عموم . فإن جاء الحمل موجبا ، دل على إيجاب ، إما محصل واما معدول، كقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا . وإن جاء الحمل سالبا دل على سلب ، كقولنا : كل إنسان ليس يوجد عدلا . وكذا حال البعض، فإنى لا أجد كبير فرق بين قولنا : بعض الناس ليس بكاتب، و بين قولنا : ليس بعض الناس بكاتب ، وإن لم تمنع اللغة أن يكون قولنا : كل إنسان ليس يوجد عدلا سلبا . فهذا هو السالب الذى يجب أن يستعمل فى السلب العام الذى تدخل فيه الوجوه المذكورة كلها . ويجب عليك أن تعرف الحال فى المعنى المقصود فى الموضوع والمحمول إذا كانت القضايا جزئية ، فإنها لا تفارق الكلية ، إلا أن الحكم فيها فى بعض الموضوع .

---

(١) إلا أن : أن لا م || متنفس : + فإنه إذا وجد ن . (٢) لهذا : بهذا هـ || للسالب : السلب د ، ن . (٣) كلها : ساقطة من ع || لعمومه : بعمومه سا || آخر : + من ع . (٤) لا يوجد : + له س ، هـ . (٦) السلب : السالب ب ، م || الرابطة : الرابط س || ويشبه : أو يشبه س ، هـ . (٧) جاء : ساقطة من د || دل : دلت س ، سا ، ع ، عا ، هـ (٨) محصل وإما معدول : محصلا وإما معدولا سا ؛ محصل أو معدول ن || لا : ليس ى || عدلا : عادلا عا . (٩) سالبا : سلبان || دل : دلت س ، سا ، ع ، عا ، هـ || ليس : أن هو ؛ ساقطة من س . (١١) و بين : ومن عا || بعض الناس بكاتب : كل إنسان كاتبا ع || وإن : فإن س ، ع ، عا ، هـ ، ى . (١٢) السالب : + الكلى س .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

فى التناقض بين المقدمات ذوات الجهات

ويحق علينا أن ندل على المناقضات التى تقع بين المحصورات المذكورة . فإن لقائل أن يقول متشككا : إن المذكور منها فى الفن الثالث غير كاف . وذلك لأنا إذا قلنا : كل بَ آ ، وأردنا أن نراعى الزمان فى قولنا : ليس كل بَ آ ، إذ هو أحد شروط النقيض ، عسر ذلك علينا . مثلا إذا قلنا : كل إنسان يتنفس ، أى فى الوقت الذى يتفق أن يتنفس فيه ، وقلنا : ليس كل إنسان يتنفس أى فى الوقت الذى يتفق أن يتنفس فيه ، حتى يكون الوقت واحدا ، كان ذلك بالحقيقة مناقضا للأول . إلا أنا لسنا نراعى هذا فى المواضع التى تستعمل فيها المناقضات ، إذ ليس يتبين بهذا خلف "...." ، ولا يقع شك فى أنه حين ما يتنفس ليس لا يتنفس ، وعلى ما سنشبع القول فيه ، ولا البراهين على أحوال المقدمات السالبة المطلقة بوجه ، نحو مثل هذا . فإن هذا مما لا يشك فيه . وإن حصل زمان واحد واحد لنأخذه من حيث هو وقت فى نفسه ، لا من حيث هو وقت

---

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ى ؛ فصل ه ه . (٣) الجهات : + هى ى . (٦) ليس : ساقطة من د ، ع ، ن . (٧) إنسان يتنفس : إنسان متنفس د ، ع ، ن . (٨) فيه : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || وقلنا : وقولنا ع (٩) يتفق أن : ساقطة من ع (٨ — ٩) وقلنا . . . . . فيه : ساقطة من م . (١٠) إلا أنا : لكنا ع || المواضع : الموضع عا ، ى || التى : ساقطة من س || فيها : + هذه ه . (١١) يتبين : يلزم د ، ن || ١٠ : ساقطة من د . (١٣) فإن هذا : ساقطة من د ، س || حصل : حصلنا س ، سا ، ع ، عا ، ه . (١٤) حيث : ساقطة من د ؛ + ما س .

مؤقت بالتنفس يعذر ذلك ، فلم يمكن تحصيله . والفرق بين أخذ الوقت من حيث هو وقت فى نفسه، وأخذه من حيث هو وقت مؤقت بالمحمول، أنه إذا قيل: إن القمر ينكسف نصف ليلة كذا ، وقيل : إن القمر ليس ينكسف نصف ليلة كذا ، كان ذلك مما يشك فيه ، ويحتاج إلى بيان ، وكان التناقض حاصلا مع ذلك . وأما إذا قيل : إن القمر ينكسف وقت كسوفه ، وليس ينكسف وقت كسوفه ، فإنه و إن كان هذان القولان كالأولين فى أنهما متناقضان فليس يقع خلاف البتة فى أن السالبة منهما مسلمة لا يقع فيها شك .

ويجب أن نعلم أن زمان الحمل فى الواحد يجوز أن يعين. وأما فى القضية الكلية ، وفى كل واحد ، فكيف يمكن أن يعين ، حتى يعتبر فى السلب، فيكون السلب بإزائه . فإن أهملنا مراعاة الزمان والوقت أمكن أن تصدق الكليتان المتضادتان ، كقولهم : كل إنسان متحرك ، وكل إنسان ليس بمتحرك . كما أن التعليم الأول قد استعمل قولنا : كل فرس مستيقظ ، صادقا ؛ مع قولنا : كل فرس نائم . أى ذلك فى وقت والآخر فى وقت آخر . وإنما كنا نقول : إن المتضادات لا تصدق معا إذا حُفظ فيها شرائط النقيض ، وكانت الأزمنة فيها واحدة. وذلك أمر قد يكون فى نفس الأمر. وأما نحن فيعسر علينا أن نورد

(١) مؤقت : ساقطة من د ، م || بالتنفس : بالنفس عا ، هـ || فلم : ولم ع || بين : من عا . (٢) وقت فى نفسه : وقت مؤقت فى نفسه عا || وأخذه من : ومن ع || وأخذه من حيث هو وقت : وأخذه من حيث هو ع . (٣) إن : ساقطة من ى . (٤) يشك : لا يشك د ، س || التناقض : + فيه سا ، ع ، هـ (٥) وأما : ولما س || وليس : ليس ع || ينكسف : + أى ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ى ؛ + بأى س . (٦) وقت : خف وقت ب ، م || هذان : هذا سا . (٧) السالبة : الموجبه س ، هـ ، ى . (١١) وكل : كل ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || كما : وكما ب ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ى .

ذلك . فإنا إذا قلنا : كل بَ آ ، وكانت الأزمنة متفرقة ، لكل واحد زمان آخر ؛ ثم قلنا : ليس كل بَ آ ، لم يمكننا أن نشير بهذا إلى الزمان الذى لكل واحد خاصا . فإنه ليس كل بَ آ ، فى زمان واحد . نعم لو قلنا : ليس بعض بَ آ ، أى ليس بعض بَ آ فى الزمان الذى قيل فيه إنه آ ، لكان ربما أمكن أن يكون ذلك البعض واحدا ، ويتعين زمانه . ولكن هذا إنما كان يكون حقا لو كان زمان ذلك البعض منطوقا به مصرحا . وأما إذا كان معنى ذلك فى زمان ما ، ولم يعين ، فكيف يكون قولنا : ليس بعض بَ آ ، يدل على أنه ليس فى ذلك الزمان الذى لم يعين . وأما إن أريد أيضا أنه ليس آ ، فى زمان ما ، أمكن أن يصدق القولان . فإن عنى أنه ليس آ ، فى الزمان المعين الذى يكون فيه آ ، كان صدق السالبة بينا بنفسه فى كل موضع ، ولم ينفع فى الخلف ، وليس كذلك . على أنا لسنا نستعمل عبارة " ليس بعض بَ آ " فقط ؛ بل قد نستعمل عبارة " ليس كل " . وهذا التأويل لا يستمر حيث نقول : " ليس كل " . وسيأتيك من البيانات لهذا ما يزداد به استبصارا فى موضعه . وأيضا ليس يمكننا أن نقول : إن نقيض قولنا : كل بَ آ ، هو قولنا : ليس كل بَ آ ، على معنى أنه ليس ما دام كل بَ موصوفا ببَ فهو آ حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقيض مطلق . وذلك لأنهما قد يصدقان معا ؛ لأنه يمكن إذا كان قولنا : كل بَ آ ،

(١ — ٢) وكانت . . . . بَ آ : ساقطة من ع . (٢) يمكننا : يملنا د ، ع . (٦) كان (الأولى) : ساقطة من سا ، ه . (٧) منطوقا : مطلقا ع || وأما : فأما ه . (٩) أريد أيضا : ساقطة من عا . (١٠) صدق : كذب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ه ، ى . (١٢) لسنا : لم ن || بعض : ساقطة من ن . (١٣) وهذا : فهذا سا || كل : + إذ لا يتعين ه (١٤) به : ساقطة من ه . (١٦) ما دام كل بَ : كل بَ ما دام سا || بَ : ببَ م || ببَ : آم || فهو آ حتى : فهو حتى م || لهذا : هذا عا ؛ ساقطة من د ، ن . (١٧) قد : ساقطة من ع .

أى فى وقت من أوقات كونه بَ ، صادقا ، أن يصدق معه ليس كل بَ آ ، أى ما دام موصوفا ببَ . واللفظ لا يوجب منع الاعتبارين جميعا . ولذلك قد قالوا فى أمثلة المطلقات : كل فرس مستيقظ ، وكل حيوان متحرك بالإرادة ، أى بالفعل حتى لا يصير ضروريا . وليس ذلك دائما مادام موصوفا بالموضوع. فإن اقتصر على التثليث فى القسمة كانت المناقضة سهلة . فكان إذا قيل : كل بَ آ، وكان إطلاقه أن كل بَ آ دائما، ثم قيل: ليس كل بَ آ، أعنى دائما، أو قيل: كل بَ آ، وكان إطلاقه أن كل بَ آ ، مادام بَ موصوفا ببَ ، ثم قيل : ليس كل بَ آ أى مادام موصوفا ببَ كان متناقضا، أو قيل: كل بَ آ ، أى مادام موصوفا بآ ، ثم قيل : ليس كل بَ آ ، أى مادام موصوفا بأنه آ ، كان متناقضا .

لكن نفس الإطلاق لا يوجب أحد هذين المعنيين بعينه ، ولا الحدود المذكورة فى التعليم الأول تساعد أن يكون الحكم كله على هذا الاعتبار . فيجب أن يطلب عاما لذلك كله . فعسى ذلك هو أن لا يكون موصوفا بأنه آ ، مادام الشرط الذى فى الموجب. ويعرض ههنا من الضلال أيضا ماذكرناه فيما سلف. فإن حكم الشرط فيه كحكم الوقت . وإنه وإن كان نقيضا فليس يمكننا أن نستعمله على بصيرة . لكن اعتبار القسم الثالث من الهذر والهذيان ، أعنى القسم الذى يقال فيه : كل بَ آ ، ما دام موصوفا بأنه آ ، وكذلك نقيضه ، وهو أنه ليس

---

(٢) واللفظ : فاللفظ سا ، ع ، ى . (٤) وليس : فليس ع . (٥) التثليث : السلب ع || فكان : وكان ع ، عا ، هـ ، ى . (٦) كل (الأولى) : إن كان س || دائما . . . . بَ آ : ساقطة من سا || أعنى دائما : أى دائما سا ، ى . (٦ — ٧) دائما ثم قيل . . . إطلاقه : ساقطة من ع ، عا ، ى . (٧) وكان : أو كان هـ . || أن كل بَ آ : ساقطة من ع ، عا ، ى . (٨ — ٩) أو قيل . . . متناقضا : ساقطة من د ، ن (١٠) المعنيين : الوضعين س . (١١) تساعد : لساعد سا . (١٢) بأنه : ساقطة من سا . (١٣) الضلال : الزلل ع || أيضا : ساقطة من هـ || ذكرناه : ذكرنا م . (١٤) وإن : إذا م . (١٦) بأنه آ : فى الوقت ى || وكذلك : كذلك سا .

كل بَ آ فى الوقت الذى هو آ ، فإن هذا السالب لا يصدق البتة . ولا يكون لهذا الاعتبار فى الإطلاق فائدة إلا أن يصرح بالضرورة ، فتنقلب القضية عن حالها ، وتصير كأنه يقول : كل ما يوصف بأنه بَ ، فإنه بالضرورة ودائما ما دام ذاته موجودة يوصف بأنه آ ، ما دام ألفا ، ويكون الألف ليس هو المحمول بل جزءا من المحمول . ويكون المحمول هو أنه ما دام ألفا فهو آ . وهذا المحمول لا يفارق موضوعه البتة ؛ بل هو ضرورى له . فكذلك فى الجانب الآخر إذا اعتبرت هذا انقلبت القضية فى الموجبة والسالبة ضرورية ؛ بل يجب أن يلتفت فى المطلقات إما إلى الوجود فقط ، وإما إلى أن الوجود غير دائم . وأما أنه مع أى شرط يجب، فهو أمر يلحق المطلق بالضرورة ، ويغير المحمول عن كونه محمولا إلى كونه جزء محمول . وإذا كان كذلك فيجب أن يكون المطلق إما أن يعتبر فيه نفس الوجود غير ملتفت فيه إلى الدوام وغير الدوام ، أو الوجود ملتفتا فيه إلى غير الدوام فقط حتى تدخله الأقسام . ولا يلحق بذلك شرط من الشرائط التى يجب معها الوجود ، وهى الشرائط التى تعين الوجود فى وقت الوجود وتوجبه . وقد علمت أن نفس قولك : إن هذا موجود وليس دائما ، غير قولك : إنه موجود وجب وجوده لوجود كذا ، وإن ترافقا فى وقت ؛ وإذا لم تدخل الشرائط الموجبة للوجود فى الإيجاب ، فيجب أن لا تدخل فى السلب المناقض .

---

(١) ولا : فلا سا . (٢) لهذا : بهذا ع || بالضرورة : بالصورة ع . (٣) ودائما : دائما ع . (٤) موجودة : موجردا سا ، عا ، ه ؛ موجود ع || ألفا و يكون : ساقطة من س . (٥) أنه : ساقطة من سا . (٦) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ى . (٧) اعتبرت : اعتبر ع || الموجبة : الموجب ب || والسالبة : ساقطة من ب ، س ، ع ، عا ، ى . (٨) فقط : ساقطة من ع ، ى || فقط وإما : فقط إما ى || وإما الى : وإما د . (١٠) محمولا : ساقطة من س || إلى كونه : ساقطة من س || وإذا : وإما إذا عا ، ه . (١١) أو الوجود : والوجود د (١١ — ١٢) الى الدوام ... فيه : ساقطة من ع ، ى . (١٣ — ١٤) فى وقت الوجود : ساقطة من د . (١٥) ترافقا : توافقتا ع ؛ توافقا س ، ن ، ى . (١٦) المناقض : الناقض ع .

نعم إذا كان شيء يوافق الضرورة وليس نفس الضرورة كالقسم الثانى من الأقسام الثلاثة ، كقولك : كل بَ آ ، أى كل بَ فإنه يكون آ عندما يكون بَ. ثم تقول : ليس كل بَ آ ، إذ قد يكون بَ ، ولا يكون آ . ففى مثل هذا يتميز التناقض ، و يكون الشرط معقولا واحدا بعينه ، و إن لم يصرح. فلو كان قولنا : كل بَ آ ، المطلقة ، إما أن تكون عامة تعم الضرورى الدائم ، والذى هو ضرورى ما دام الشيء موصوفا بأنه بَ ، ولاشيئا آخر ، أو كانت المطلقة ما تكون بشرط ، ما دام الشيء موصوفا بأنه بَ فقط ، لا ما دام موجود الذات . حتى يكون قولنا : كل بَ آ لا دائما ، ما دام ذاته موجودا ؛ بل عند وقت ما هو بَ . و يلتفت إلى أنه ليس دائما ما دام ذاته موجودا ، ولا يلتفت إلى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا . فإنه و إن كان لاشرط لتصييره ضروريا إلا ذلك الشرط مثلا ، فقد علمت أن بين اعتبار كونه غير دائم ، وكونه لازما بشرط فرق ، وأن الالتفاتين والاعتبارين مختلفان ، لكان إذا قيل بعد هـذه الشروط : إنه ليس كل بَ آ ، أى قد يكون الشيء بَ وليس آ من غير التفات أيضا إلى شرط سيكون مناقضه و إنما كان يكون هذا لو أنا إذا رفعنا الثالث الذى لا فائدة فيـه لم يبق إلا هذان القسمان ، فكان المطلق إما الأمر الذى يعمهما أو الثـانى منهما . لكن ليس الأمر كذلك . فإن الأقسام كما علمت كثيرة ، وصاحب التعاليم الأول مثّل فى المطلقات بمثل قوله : كل فرس نائم ، وكل فرس

(١) يواف : يوافق ع || كالقسم : وكالقسم س . (٥) كل : ساقطة من د || الدائم : والدائم سا . (٦) أو كانت : وكانت د ، ن ؛ ولو كانت سا (٨) قولنا : ساقطة من س ، سا ، هـ ، ى || موجودا : موجودة د ، ع ، ن . (٩) موجودا : موجردة د ، ن ؛ موجود هـ . (١٠) لتصييره : لتصيره د ، سا ، ع ، م ، ن ، ى (١١) مثلا : ساقطة من د || فقد : وقد د ، ع ، عا ، ن || فرق : فرقا د ، س ، ن . (١٢) مختلفان : ساقطة من ع || إنه : إذ هـ (١٣) قد : ساقطة من ع ، ن || يكون : ساقطة من سا . (١٥) فكان : وكان د ، عا ، م ، ن ، هـ || يعمهما : يعمها د ، هـ . (١٦) الأقسام : أقسامه س .

مستيقظ . فلا ينتفع بهما إذا صرفا إلى أحد الوجهين المشهورين . فيجب الآن أن نصطلح فنقول : إن كانت المطلقة يكون لها من المطلقة مناقض مستعمل ، فالمطلقة ليست إلا أحد هذين القسمين المذكورين الآن. ولنجعل جميع القضايا الكلية الموجبة التى قد يوجد لموضوعاتها اتصاف بما وضعت معه فى زمان ما ، والمحمول مسلوب ما ، كاذبة ، حتى يكون قولنا : كل فرس مستيقظ ، كاذبا . لأنا نرى فرسا نائما ، فيكون فرس ما ليس بمستيقظ . ولكن يبقى أن نعطى العلة فى كون قولنا : فرس ما ليس بمستيقظ ، صادقا . وليس هذا السلب عنه ما دام فرسا ؛ بل فى وقت ما . وفى الإيجاب ، من شرط الصدق أن يكون الاستيقاظ موجودا ما دام فرسا ، لا فى وقت من أوقات كونه فرسا . فإن قال قائل : إن السبب فيه العموم ، فليس ذلك بحل للشك فى الشخص . وذلك لأن قولنا : كل فرس ، يتناول عدد الأفراس ويعمها ، ليس عدد الأفراس وعدد الأوقات معا ؛ لأنه سور لموضوعات الفرس الكلى لا سور الأمرين جميعا ، أى أشخاص الأفراس وأشخاص الأزمنة. فإن اشترطنا فى السلب أيضا ما نشترطه فى الإيجاب ، فلم نعن أنه ليس بمستيقظ عندما هو نائم ؛ بل عنينا أنه غير موصوف بالاستيقاظ ، لا ندرى متى عسرت المناقضة . ولكن كان المفهوم أشد مناسبة

---

(١) فلا : ولا س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ى || إلى : على ع ، عا ، ه ، ى || أحد : + من سا . (٢) فنقول : ونقول د ، م ، ن . (٣) القسمين : الوجهين ى . (٤) الكلية : ساقطة من س . (٥) مسلوب ما : مسلوب ب ، د ، س ، ن ، ه ، ى . (٦ — ٧) ولكن ... بمستيقظ : ساقطة من ع . (٧) هذا : ساقطة من ع (٨) فى : وفى س ، ع ، ى . || أن يكون : أن لا يكون د ، ن ؛ + له س ، عا ، ه (٩) الاستيقاظ : استيقاظ س . (١٠) ذلك : ساقطة من د ، ن || للشك : الشك ع || فى الشخص : فى شخص ه ؛ ساقطة من ع ، عا . (١٣) اشترطنا : اشترط ع || ما نشترطه : ما نشرطه س ، سا ، ه . (١٤) عندما هو : غير د . (١٥) مناسبة : المناسبة ع .

للقول . فإن هذا أولى بأن نفهمه من لفظ القول ، إذ كونه مستيقظا ، أعم من كونه مستيقظا فى وقت بعينه ، أو لا فى وقت بعينه ، بل وقت كيف اتفق ، أو دائما ؛ إذ كل مستيقظ دائما فهو مستيقظ ، وليس كل مستيقظ مستيقظا دائما ، وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ ، وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا ما غير دائم ، وليس أيضا معنى أنه مستيقظ أنه مستيقظ عندما يتكلم ولا فى آن بعينه ؛ إذ كل إنسان ليس حيوانا الآن . فإن استعملنا المطلق على هذا الوجه، استعملناه من حيث يوجبه نفس الأمر . وإن استعملناه على الوجه الذى يوجد فيه للمطلق نقيض مطلق، استعملناه بحسب اصطلاح يصطلح عليه فيما بيننا . على أنا لا نقول : " كذا " البتة ، ونعنى " كذا " الذى يجب أن يعنى به ؛ بل إذا قلنا : " كذا " ، قلنا : وحين يعنى " كذا " المصطلح عليه . وأنت تعلم أن هذا حجر وتكلف . فإذن إذا قلنا : كل بَ آ ، فمعنى إنما يكون نقيضه أن بالضرورة ليس كل بَ آ ، أعنى النقيض الذى يمكننا استعماله ، وتدل عليه ألفاظنا التى ننطق بها ، ولا يمكننا أن ننطق إلا بها . لكنه ليس يلزم إذا قلنا : كل بَ آ ، وكذب أن يصدق لا محالة بالضرورة " ليس كل بَ آ " ؛ فإنه قد يكذب ذلك لصدق قولنا : بعض بَ يمكن بالإمكان الخاصى أن لا يكون آ البتة فى وقت من الأوقات . وهذا القول لا ينافى كذب قولنا : كل بَ آ . فإذن المناقض هو الأمر الجامع لهما ، وهو أنه يمكن أن لا يكون كل آ و بعض بَ البتة ألفا

(١) نفهمه : يفهم سا ، ع ، عا ، ن ، ه . (١ — ٢) أعم من كونه مستيقظا : ساقطة من ع . (٦) بعينه : + ولا آن لا بعينه ع ؛ + ولا فى آن لا بعينه عا || استعملنا : استعملها م . (٧) من : ومن سا . (٩) لا نقول : نقول س . (٩ — ١٠) إذا قلنا : + كل د . (١١) فإذن : فإنا ع || فإذن إذا : فإذا سا . (١٢) التى : الذى سا ، ه . (١٤) وكذب : فإنه يكذب ع ؛ أو كذب م || ليس : وليس س (١٥) قولنا : ساقطة من س || بالإمكان : الإمكان ب ، د ، س سا ، عا ، م ، ن ، ى || آ : ساقطة من سا ، ع ، م ، ى .

بالإمكان العام . فإنك تعلم أنا إذا قلنا : كل بَ آ على الإطلاق الذى يعم الضرورة وغير الضرورة ، وصدق ، كذب هذا ، لأنك إذا قلت : يمكن أن لا يكون بعض بَ آ البتة بالإمكان العام ، وكذب ، صدق ، بل وجب أن يكون كل بَ آ ، إما بالضرورة أو إطلاق غير ضرورى . لكن قولنا : يمكن أن لا يكون بعض بَ آ البتة ، بالمعنى العام ، هو مثل قولنا : ليس بالضرورة بعض بَ آ وقتا ما ، وليس هذا نقيض الضرورية حتى يمنع ذلك أن يكون نقيض غيرها ، فإن زيادتنا فى مقدمة البتة وفى أخرى وقتا ما غيرت الأحوال . وأما إذا أخذ المطلق بالمعنى الأخص ، فإن السالبة والموجبة الضروريتين جميعا إذا صدقا ، كذب ذلك . وكذلك يكذب إن صدق الممكن بالمعنى الأخير الذى هو : أن يجوز وجود الشىء الموضوع وعدمه ، ولا يعرض له المحمول الجائز العروض أصلا . مثاله أنك إذا قلت : كل بَ آ أى وقتا وحالا لا دائما ، فإن كان السلب يجب دائما أو الإيجاب يجب دائما ، أو يتفق فى البعض أن يوجد ويعدم ، ولا يعرض له آ البتة ، كذب فى جميع ذلك أن كل بَ آ ، ولم يجب أن يصدق شىء من ذلك بعينه .

وليس يمكنك أن تجد سلبا واحدا يعم جميع هذه ، فإن السلب لا يدخل فيه الإيجاب . ولا تجد أيضا إيجابا يقابل ذلك ، لأن الإيجاب لا يكون مناقضا للإيجاب . والسلبان يعمهما شىء واحد . فعسى أنك تحتال فتزيد فى السلب

---

(١) بالإمكان : الإمكان ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || بَ آ : بَ ع ، عا . (٢) لأنك : أنك ع ؛ وأنك عا ؛ بل ى . (٣) بَ آ : آ عا . (٤) بالضرورة : بضرورة سا ، ه ؛ لضرورة ع ، تا . (٦) الضرورية : الضرورة ع || ذلك : + من ه || نقيض غيرها : غيرها فى نقيض سا . (٦ — ٧) فإن زيادتنا فى : ساقطة من سا . (٨) جميعا : كلاهما س . (١١) بَ آ : آ بَ س || فإن : وإن ع ، عا || أو الإيجاب : والإيجاب ع . (١٢) آ : ساقطة من سا . (١٦) والسلبان . . واحد : ساقطة من طا || يعمهما : + جميعا ه || أنك : أن د .

فنقول ليس كل بَ آ ، وقتا بعينه لا دائما ؛ بل إما بعضه دائما أو بعضه لاالبته. فنقول الآن: إن المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية ، كقولنا : كل بَ آ ، يخرج عنها شيئان : أحدهما بالضرورة بعض بَ ليس آ ، والثانى اتفاقا بعض بَ ليس آ البتة . فإنه إذا كان الإيجاب دائما أو وقتا ما لا محالة فذلك داخل فى المطلق العام ، فيجب أن يكون البعض مسلوبا عنه دائما . وسالب آ عن البعض دائما ما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب أن يكون ضروريا ؛ بل يجوز أن يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما فى مدة وجوده ؛ بل الدائم السلب أو الإيجاب الضرورى ما كان دوامه بحسب طبيعة كلية الموضوع ، لا بحسب شخص ما . فإن المسلوب عن شخص ما ، دائما ، قد يكون غير الضرورى . فإذن هذا النقيض أيضا ، وهو السلب الدائم عن البعض مطلق ؛ إذ قد يشتمل على الضرورى وغير الضرورى . فأما إن كان المطلق مأخوذا بحسب المعنى الخاص ، فنقيضه سلب ذلك الإطلاق ، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق . فإن سالب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق ، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب ، وسلب الإمكان غير إمكان السلب. فيجوز أن يكون المطلق الموجب إنما هو كاذب، لا لإيجابه، بل لإطلاقه، إذ هو ضرورى الإيجاب . فهذا يجوز أن يكون كاذبا ، لأن الحق ضرورة السلب . ويجوز أن يكون كاذبا ، لأن الحق إمكان سلب دائم فى البعض .

بَ آ : آ بَ ع ، ه . (٢) العام : العامى ه . (٥) آ : ساقطة من م .
(٦ — ٧) ضروريا . . . يكون : ساقطة من ع . (٨) أو الإيجاب : والإيجاب ع || ما كان : ما دام ع . (١٠) وهو : هو ع || مطلق : المطلق م . (١١) مأخوذا : ساقطة من د . (١٢) فنقيضه سلب ذلك : فنقيض ذلك د (١٢ — ١٣) سلب الإطلاق الخاص لا : ساقطة من د . (١٦) يجوز : ويجوز ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .
(١٦ — ١٧) لأن الحق ضرورة . . . كاذبا : ساقطة من ى .

وجميع هذا يشترك فى سلب إطلاق الإيجاب ، وإن لم يشترك فى سلب مطلق الإيجاب ، فيكون حينئذ نقيضه ليس كل ب بالإطلاق آ ، بل هو بالضرورة موجب فى البعض أو دائم السلب عن البعض . وهذا ليس سلبا مطلقا ؛ بل سلب الإطلاق. وإن كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فمقابلها أيضا جزئية موجبة دائمة الإيجاب فى البعض على الوجه الذى يعم النحوين المذكورين . وأما إن كانت مطلقة خاصة فيقابلها أحد الأمور الثلاثة : إما ضرورة السلب فى البعض، أو ضرورة الإيجاب ، أو إيجاب دائم فى البعض غير ضرورى . وهـذه الثلاثة لسنا نجـد لهـا إيجابا واحدا تشترك فيه ، كما كان يوجد هناك سـلب واحد مشترك فيه . وأما الجزئية الموجبة كقولنا : بعض ب آ على الإطلاق العـام فيشكل الأمر فيها . هل يقابلها الضرورى والإمكان معا . فإنه يشبه أن لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما . فإن كان لا يصح، فيكون بعض الأشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها لا يوجد فيها ، فيدخل فى المطلق ولا يناقضه ، ويبقى الضرورى هو الذى يقابله . وإن صح السلب، فيكون الدائم حينئذ يقابله ، ويكون الدائم غير الضرورى ، ويكون الضرورى مالطبيعته يستحق أن يدوم سلبه عن كل شخص هو مسلوب عنه ، والدائم ما يكون لطبيعته أو اتفاقا . وليس على المنطقى أن يعرف هـذا بالحقيقة من حيث هو منطقى . فلنأخذ أن مقابلة السلب الدائم ، حتى إن كان لا دائم إلا ضروريا ، فذاك ، وإن كان دائم غيره فقد أتى بالنقيض والممكن . فإنه يشبه أن لا يشكل

(١) إطلاق : الإطلاق م (٢) حينئذ : ساقطة من سا . (٤) الإطلاق : ساقطة من ع .
(٥) وأما إن : وإن ع (٦) كانت : + سالبة ع، عا، ه، ى || فيقابلها : فقابلها سا ؛ يقابلها عا .
(١٠) هل : بل ع . (١٢) يوجد : ساقطة من ع || الممكن : لا كل شخص دائما عا || فيدخل : ويدخل ع ؛ مدخل م . (١٣) هو : وهو ع، عا، ى || وإن : فإن ع، عا .
(١٦) أو اتفاقا : واتفاقا ع . (١٨) فذاك : فذلك د، سا، ع، ه، ى .

أنه لا يتفق وجوده لكل شخص دائما ، كما كان يشكل عدمه . فإن العدم كأنه أليق بالممكن ، فيكون النقيض ههنا الدائم . فنقيض قولنا : بعض بَ آ ، ليس شئ من بَ آ ، البتة . ونقيض قولنا : ليس كل بَ آ ، أن كل بَ آ دائما ، على أن يفهم من الدائم ما فهمت . فإن كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص لم يجب أن يكون مقابلهما شئ بعينه ؛ بل كان الضرورى الموافق فى الكيف والدائم المخالف فى الكيف ، بعد أن يخالف فى الكم ، داخلين فى نقيضه .

وأما قولنا : كل ب آ بالضرورة، فنقيضه ليس بالضرورة كل بَ آ . وإن وجد أو جوز أن يكون كل بَ آ دائما ويلزمه ، يمكن بالمعنى الأعم أن لا يكون كل بَ آ . وقولنا : بالضرورة لا شئ من بَ آ ، فإن نقيضه الحقيق ليس بالضرورة لا شئ من بَ آ ، إما بالإمكان أو بضرورة الإيجاب ، فإن ذلك بالحقيقة إيجاب . ويدخل فى قولنا : يمكن أن يكون بعض بَ آ ، الإمكان الأعم ، وقولنا : بالضرورة بعض بَ آ ، نقيضه : ليس بالضرورة ولا شئ من بَ آ ، ويلزمه يمكن أن لا يكون شئ من بَ آ ، الإمكان العام . وقولنا : بالضرورة ليس كل بَ آ ، فإن نقيضه بالحقيقة أنه ليس بالضرورة ليس كل بَ آ ، ويلزمه يمكن أن يكون كل بَ آ ، الإمكان العام .

وأما فى باب الإمكان ، فإنا إذا قلنا : يمكن أن يكون كل بَ آ ، فنقيضه ليس يمكن أن يكون كل بَ آ ، بل يجب أو يمتنع أن يكون مطلقا على حسب

---

(٣) أن : + ليس ع . (٦) والدائم : أو الدائم ع . (٨) وجد أو جوز : حدّا ويجوز ع || كل : ساقطة من ع . || يمكن : ممكن س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ن ؛ ويمكن ى . (١٠) إما بالإمكان : بل إما بالإمكان د ، س سا ، ع عا ، ن ، ه ، ى . (١١) الإمكان : بالإمكان ع . (١٣) العام : الأعم ه . (١٧) أو يمتنع أن يكون : أو يمتنع أو يكون د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى .

أحوال الممكن ، ولا يلزمه بالضرورة ليس كل بَ آ على ما ظن . فإن ذلك في سلب الممكن الأعم . وقولنا : يمكن أن لا يكون شئ من بَ آ ، نقيضه : ليس يمكن أن لا يكون كل بَ آ ؛ بل يجب أو يمتنع أو بالإطلاق على حسب أحوال الممكن . ولا يلزم شئ بعينه إيجابا في البعض ، ولا يوجد لأصناف ما يصدق مع كذب الممكنة الكلية شئ واحد يعمها ، وعلى هذا فقس في الجزئيتين .

(٣) ليس يمكن أن لا يكون كل : ليس يمكن أن لا يكون شىء من كل ه . (٣) بالإطلاق : لإطلاق د ؛ مطلقا ى (٤) يلزم : يلزمه سا ، ى || لأصناف : أصناف ه .

[الفصل السادس]

(ه) فصل

فى حد القياس المطلق العام

قد عرفت إذن المقدمة والمقول على الكل إيجابا وسلبا ، والجهات والتناقض فيها . وكما أن القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهانى والجدلى وغير ذلك ، فكذلك المقدمة من حيث هى مقدمة ؛ بل إنما تكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك بفروق أخرى بعد كونها مقدمة . فالبرهانية تكون أحد جزئى التناقض ليس أيهما اتفق ؛ بل الحق منهما ، مثل الأولية أو المحسوسة ، والمستندة إلى الأولية والمحسوسة أو شىء آخر إن كان يجرى مجرى ذلك . وهذه لا تكون إلا واحدة . وأما الجدلية فإنها تكون للمجيب ماهو مشهور ومحمود . وربما كان المتقابلان معا مشهورين ، فكان كل واحد منهما بالقوة للمجيب مقدمة جدلية . فكأن القيّاس إذا أراد أن ينصر وضعا وانتفع بأحد المتقابلين استعمله ، ثم إذا أراد أن ينصر مقابله وانتفع بالمقابل الثانى أخذه واستعمله . وأما بحسب وضع واحد فيتعين له مشهور واحد .

---

(٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ى ؛ فصل ٦ ه (٣) القياس : ساقطة من ى || العام : ساقطة من س . (٤) والمقول : والمحمول سا ، عا ، ه || وسلبا : أو سلبا ع ، عا ، ه (٥) القياس : + قول عا . (٧) أحد : إحدى د ، ن ، ى . (٨) منهما : منها س || أو المحسوسة : والمحسوسة ع ، ن ، ه ، ى || والمستندة : أو المستندة د ، س ، سا ، م ، ن ، ه . (٩) أو شىء : ساقطة من م || يجرى : ساقطة من عا ، ه || مجرى : ساقطة من س . (١٠) فكان : وكان س ، عا ، ه . (١١) القياس : القايس ب ، د ، ن (١٢) وانتفع : + به س ، م || استعمله : ليستعمله س ؛ استعماله ع || ثم : ساقطة من ع || إذا : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى .

واما السائل فإنما ينتفع بما يتسلمه من المجيب ، ولا يتعين ما يتسلمه من المجيب. وربما بدأ فاستعمل مشهورا ، و إن لم يتسلم من المجيب . وكان حينئذ حكم المشهورين المتقابلين للسائل على ما هو للمجيب ، فى أنه ينتفعُ بالطرفين جميعا . وأما الذى يكتسبه بالتسلم ففى أكثر الأمر إنما ينتفع بأحد النقيضين بعينه إذا نحا نحو إنتاج مقابل ما ينصره المجيب على الاستقامة. وقد ينتفع بالثانى فى إنتاج خلف عليه . وربما أمكن أن ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المجيب ، وذلك لأنه لو كان مثلا ينتج : أن كل إنسان حيوان ، من تسليمه : أن كل إنسان حساس ، وكل حساس حيوان ، ثم سلم له : أن كل إنسان عديم الحس، وسلم أيضا : وكل عديم الحس حيوان ، أمكنه أن ينتج ذلك بعينه .

فالمقدمة البرهانية تخالف الجدلية بأنها واحدة بعينها من طرفى النقيض دون الأخرى ، وأن نقيضها لا يكون مقدمة لقياس برهانى البتة ينتج ما أنتجه الأول بعينه ولا لنتيجة أخرى ، كما كان المحمودان المتقابلان يكونان مقدمتين للقياس الجدلى ، إذ كان أى طرفى النقيض تسلمه، مقدمة للقياس الجدلى. لأن البرهانية لا تصير برهانية البتة بسبب التسليم أو المنع فإنها لا يُلتفت فيها إلى التسليم البتة . وهذه الفصول كلها واردة بعد كون المقدمة مقدمة . فإن كونها مقدمة غير

---

(١) ولا يتعين : ولا يتغير د ، ن . (٢) وربما : + انتفع س || بدأ : ابتداء س ؛ أخذ سا ؛ ابتدأ ع ، عا ، ه ، ى (٤) بالتسلم : بالتسليم د ، سا ، ع ، ن || إنما : فإنما س . (٥) بالثانى : فى الثانى سا ، ى . (٦) أمكن : أمل ع . (٧) تسليمه : تسلمه ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ى . (٩) وكل : أو كل د ؛ أن كل س ، سا ، ه . (١٠) بأنها : أنها ب د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ى . (١١) برهانى : برهان عا || أنتجه : ينتجه عا || الأول : الأولى س ، سا ، عا . (١٢) يكونان : فيكونان س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ى . (١٣) إذ كان : وكان س ، عا ، ه || أى : ساقطة من ى || إذ كان أى طرفى : ساقطة من ع || النقيض . . . الجدلى : ساقطة من ع || تسلمه : تسلم س ؛ سلم سا ، عا ، ه .

كونها مقدمة برهانية أو جدلية . وإنما هى جزء القياس المطلق من حيث هى مقدمة ، لا من حيث هى مقدمة برهانية أو جدلية . فالنظر فى صورة القياس والمقدمة مما يجب أن يقدم على النظر فى مادتهما . وإذ النظر فى الشىء يتبع النظر فيما يشبهه، وليس به أو يرجُعُ إليه فى قوته. وليس أن نعلم الشىء نفسه يكون فى صناعة ، وأن نعلم مايشبهه يكون فى صناعة أخرى. فالأمور التى تحكى القياس، لأجل الصورة لا لأجل المادة، ويُرجعُ إليها من جهة الصورة، وأنحاء الغلط الذى يقع فى القياس من جهة الصورة . والعوارض التى تلزم القياس من جهة الصورة حقها أن تذكر فى هذا الفن . فحرى أن نتكلم فى هذا الفن فى الاستقراء، والمثال، والضمير ، من جهة الصورة ؛ ونتكلم أيضا فى تركيب القياس ، وتحليله ، وفى الأمور التى تشبه القياسات ، وفى البيان الدورى ، وعكس القياس ، وانعكاس القياس بسبب النتيجة ، وارتداد الخلف إلى المستقيم والمستقيم إلى الخلف .

فيتبين من حال النظر فى كل باب منها أنه نظر فى أمر يتعلق بصورة القياس . فإذا استتممنا الكلام فى ذلك ، انتقلنا إلى بيان أحوال مادة مادة. وأما الحدود فإنها الأجزاء الذاتية للمقدمات إذا حل عنها الجزء الرابط ، فيبقى فى الحمليات الشىء الذى هو الموضوع ، والشىء الذى هو المحمول . وأما السور والجهة

(١) أوجدلية : وجدلية ع ، ه || وإنما هى جزء : وإنما جزء ى || جزء : + من ع ، ه . (١ — ٢) وإنما . . . أوجدلية : ساقطة من د ، ن || من حيث هى مقدمة : ساقطة من ع . (٣) مما : ماد || مادتهما : مادتها ه || الشىء : شىء س ، عا ، ه || يتبع : يتبعه ع ، عا ، ى (٤) وليس (الأولى) : لوليس ع || فى : ساقطة من ب ، م . (٥) فى (الأولى) : ساقطة من م || وأن نعلم : وإن لم نعلم عا || يشبهه : أشبهه عا || وأن . . . صناعة : ساقطة من ع || فالأمور : والأمور د . (٦) ويرجع : فيرجع سا || إليها : إليه ب ، د ، ن ، ه ؛ ى || الذى : التى سا ، عا ، ى . (٧) الصورة (الثانية) : ساقطة من ن . (٨) حقها : حقه ع ، عا . (١٠) وفى البيان : والبيان س ، سا ؛ وفى المثال ع . (١١) والمستقيم : ساقطة من م . (١٢) يتعلق : متعلق س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ى . (١٣) بيان : ساقطة من سا || وأما : فأما ع. (١٤) إذا : وإذا ع || فيبقى : فبقى م ؛ ساقطة من سا .

فدواخل . وأما الرابطة فذاتية للقدمة حتى تكون مقدمة ، ولكنها تبطل عند الانحلال ، ولا يكون ماتحل إليه المقدمة ما يبطل عند الانحلال، فلا يكون حدا للنحل ، فإن الحد هو ماتحل إليه المقدمة. وفى الشرطيات إذا أسقطت حروف الشرط والجزاء وحروف العناد التى بها الارتباط بقى المقدم والتالى. وسميت هذه حدودا لأنها أطراف للنسبة تشبيها بالحدود التى فى نسب الرياضيين .

وأما القياس فهو قول ما إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شىء آخر غيرها من الاضطرار . فالقول ههنا كالجنس للقياس . فينبغى أن ينظر أنه جنس للقياس المعقول المتصور فى النفس ، أو جنس للقياس المقول . فنقول : إن القياس يقال بالتشابه على الشيئين ، فيقال قياس للأفكار المؤلفة تأليفا ما فى النفس فتؤدى إلى تصديق فى النفس بشىء آخر ، ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها ، وليس من حيث هو قول مسموع فقط . فإن الأقوال المسموعة لا يلزم عنها قول آخر البتة. فإن اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب أن يتبعه لفظ آخر أولا يتبعه ، ولكن من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول،وليس من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول ، على أن يكون قولا مسموعا هذا السماع ؛ بل

(١) ولكنها : ولكن سا . (٢) المقدمة : مقدمة س ، عا . (٢ — ٣) المقدمة ما يبطل . . . إليه : ساقطة من ع || ما يبطل . . . فإن : ساقطة من س ، سا ، عا ، ن ، ه . (٣) الحد : والحد د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || المقدمة : مقدمة ع . (٤) العناد : ساقطة من س . (٦) قول ما إذا : قول إذا عا ، ه . (٨) ههنا كالجنس : بجنس ع || للقياس : القياس ع || فينبغى : وينبغى ع || أنه : إليه س || أنه جنس للقياس المعقول المتصور : فى جنس القياس المتصور ع . (٩) للقياس : القياس ع . (١٠) الشيئين : شيئين س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى . (١١) فى النفس ساقطة من ع || بشىء : لشىء س ، سا ، عا ، ه ، ى || للقول : + الآخر عا . (١٢) هو : ساقطة من ى . (١٥) هذا : هند د .

لأنه قول مسموع فقط على الإطلاق غير مخصص بلغة دون لغة . فإنه لا يصح أن يكون اللازم أو الملزوم ما تدل به لغة دون لغة ؛ بل على الإطلاق أى لغة كانت. ومعنى اللازم أن يكون ذلك اللفظ يجب الإقرار بمعناه . وكما أن القياس يقال على هذين، فالقول الذى هو كالجنس للقياس يقال على هذين. فالقياس المسموع على الوجه الذى قلناه ، جنسه القول المسموع ، والقياس المعقول جنسه القول بمعنى المعقول . لكن القياس المعقول قد يكفينا وحده فى تحصيل الغرض الذى فى القياس، إذا كان المطلوب برهانيا . وأما فى الجدل والخطابة والسوفسطائية والشعر، فإن القياس المسموع لا يستغنى عنه فى إفادة الغرض الذى فى كل واحد منها ، وكذا فى الامتحانات التى تستعمل ، وسنذكرها فى مواضعها . فهذا معنى القـول المأخوذ فى جنس القياس .

وأما قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، يعنى : إذا سلمت الأشياء التى فيه ، وليس يعنى : أن تكون بنفسها مسلمة ؛ بل وإن كانت عندك منكرة أو فى نفس الأمور ، لكنها إذا سلمتها لزم عنها غيرها. وهذا يعم البرهانى والجدلى والخطابى والسوفسطائى والشعرى وغير ذلك وقياس الخلف . فإن القياس الجدلى إنما لا يوجب الحق حيث لا يوجب، لأن مقدماته تكون فى نفسها غير حق، لكنها مع ذلك إذا سلمت يلزم عنها ما يلزم. والسوفسطائى الذى فيه اشتراك الاسم فإنه

---

(٢) أو الملزوم : والملزم ع ؛ له الملزوم د ، ن || ما تدل به لغة دون لغة : وما يدل عليه فى لغة قوم ع || به : عليه هـ، ى || بل : ساقطة من سا . (٣) يقال : يطلق س ؛ عال ع . (٤) يقال : ساقطة من ع . (٥) قلناه : قلنا ن || القول المسموع : ساقطة من هـ || القول . . . جنسه : ساقطة من ى (٦) بمعنى المعقول : لمعنى القول س . (٨) واحد : ساقطة من ن. (٩) منها : منهما د ، سا || وكذا : وكذلك س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ى . (١٠) فى : ساقطة من د ، ن || جنس : جنسى ع . (١٣) الأمور : الأمر س ، ح || لكنها : ولكنها ع || غيرها : غير هذا ع || يعم : + فى س . (١٥) مقدماته : + قد ع || تكون : ساقطة من عا || حق : حقه س، سا، ع، عا، هـ، ى . (١٦) فيه : فى ع .

يوهم مع ذلك تصورا لذلك الاسم على أنه معنى ، فإذا سلم ما فيه على الوجه الذى يأخذه السوفسطائى لزمت منه النتيجة . مثال ذلك : إذا قال السوفسطائى : الماء له عين ، وكل ما له عين فإنه يبصر ، فالماء يبصر . فإن هذه المقدمات إذا سلمتها على نحو ما أخذ ، لزم المطلوب بها ؛ إذ لا يخلو حينئذ من وجهين : إما أن يعنى بقوله : إن الماء له عين ، عين الينبوع ، أو عين الحدقة ؛ أو يعنى بقوله : إن له عينا ، أن له شيئا يسمى عينا . فإذا سلمت المقدمات على أى الوجوه كان ، حتى كان كأنك تقول : إن الماء له عين ينبوع ، وكل ما له عين ينبوع فإنه يبصر ، أو الماء له عين حدقة ، وكل ما له عين حدقة فهو يبصر ، أو الماء له " ما يسمى عينا " ، وكل ما له " ما يسمى عينا " فهو يبصر . فإنك إذا سلمت هذه ، و إن كانت كاذبة ، لزمت النتيجة . فأما إن تخالفت فى التسليم ، لم يكن ما نقوله قياسا ؛ أعنى إذا لم يكن الأوسط عينا بمعنى واحد ، لم يكن ما قاله قياسا البتة ، و إن سلمتها ، لأنها لا يلزم من تسليمها — والأوسط مختلف — شىء . وأمثال هذه القرائن الغير المنتجة ، فإنها ليست بقياسات سوفسطائية ، بل هى قياسات سوفسطائية . ومعنى هذا أنها ليست فى أنفسها قياسات ، ثم تنسب إلى السوفسطائى ، أى ليس إذا سلم ما فيها — و إن كان على سبيل الغلط — يلزم عنها المطلوب . كما أن أشياء فى أنفسها قياسات ثم تنسب إلى الجدليين ، فيكون كونها

---

(١) يوهم : ساقطة من ع . (٢) يأخذه : أخذه ن || السوفسطائى : السوفسطائية ع .
(٣) وكل ما : وكلما ب ، عا ، م ، ن ه ، ى . (٤) حينئذ من وجهين : ساقطة من س ، عا . (٥) عين عين : عين س . (٦) سلمت : + هذه سا || أى : ساقطة من عا .
(٧) فإنه : فهو س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ى . (٨) له ... الماء : ساقطة من د .
(١٠) تخالفت : تخالف د . (١١) بمعنى : لمعنى س . (١٣) القرائن : والقرائن س ، ه || الغير المنتجة : غير منتجة ع || بقياسات : ساقطة من سا . (١٣ — ١٤) بل ... سوفسطائية : ساقطة من ع . (١٥) ليس : ليست س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ى .
(١٦) أنفسها : نفسها ع .

سوفسطائية وجدلية مخصصات لها بعد كونها قياسات . ومن شرطها أنك إذا سلمت ما قيل فيها ،لزم عنها غيرها . فأما ما لم يكن هكذا فليس قياسا البتة ، حتى تخصص بأنها قياسات سوفسطائية ، لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما تقول : إن هذا إنسان مائت ، وتقول : هذه فضة زيف ، ويعنى بها أنها أشياء شبهت بالقياسات ، فيقال لها قياسات مشبهة مجازا واستعارة ، كما يقال: حيوان مصوَّر وإنسان مصنوع .

والنظر فى معرفة كل شئ هو على وجهين : أحدهما فى أن نعرفه ، والثانى أن نعرف ما يشبهه ، وليس هو . فالنظر فى كلا وجهى القياس السوفسطائى نظر منطق . وأما القياس الشعرى فإنه وإن كان لا يحاول إيقاع التصديق ، بل التخيل ،فإنه يرى أنه يوقع التصديق ، ولا يُعترف فيه من حيث هو شعر أنه كذب ، وهو يستعمل مقدماته على أنها مسلمة . مثلا إذا قال : فلان قمر لأنه حسن ، فإنه يقيس هكذا : فلان وسيم ، وكل وسيم قمر ، ففلان قمر . فهذا القول أيضا إذا سلم ما فيه ، لزم عنه قول . لكن الشاعر ليس يريد فى باطنه أن يعتقد هذا اللازم ، وإن كان يظهر أنه يريده من حيث هو شاعر ؛ بل قصده أن يُخيل بهذا اللازم استحسانا من النفس للممدوح ، كما إذا قال : إن الورد سرم

(٢) فيها : ساقطة من د ، ن . (٤) وتقول هذه : وهذه ع || فضة : فضبة ع ، ى || زيف : + وتقول من قصد زيف ن . (٥) أشياء : ساقطة من ع || مشبهة : مشبه د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ى || واستعارة : أو استعارة هـ || كما : وكما س ، هـ || يقال : تقول سا . (٦) مصور وإنسان : ساقطة من د . (٧) هو : ساقطة من ع . (٨) فالنظر : النظر ع ؛ والنظر ى || كلا : كل هـ ؛ ساقطة من م . (١٠) التخيل : التحليل د ، ن || يرى أنه : يرى أن ع ، عا || يوقع : موقع سا ، ع ، ن || ولا يعترف : ولا يعرف سا ؛ لا يعرف ع . (١١) كذب : كيف كذب د || أنها : أنه هـ . (١٢) وكل وسيم : ساقطة من ع || قمر (الثانية) : ساقطة من هـ . (١٣) قول : + آخر عا . (١٤) لكن ع . (١٥) اللازم : الكلام ع || النفس للمدوح : نفس الممدوح ع .

بغل قائم فى وسطه روث ، فكأنه يحاول أن يقول : فكل ما هو سُرم بغل بهذه الصفة فهو نَجِسٌ قَذِرٌ . فإن قوله ، وإن كان قياسا ، أى إذا سلمت مقدماته لزم عنها المطلوب ؛ فإنه ليس يروم بيان صحة اعتقاد هذا الرأى بقوله ، بل يريد أن تتقزز النفس عن المقول فيه تخيلا . فقد بان أن قولنا : إذا وضعت فيه أشياء ، يشتمل على جميع هذه . وكما أن الحملى يسلم ، فكذلك الشرطى يسلم ؛ وكما أنه يكون قول مركب من حمليات فيلزم عنه قول آخر ، فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة أو مخلوطة يلزم عنه قول آخر . فهذه أمور ستعلمها فى مواضعها . فلم يحسن من ظن أن قولنا : إذا وضعت فيه أشياء ، إنما هى الأشياء الحملية دون الشرطية . وإنما قال : أشياء ، ولم يقل : شئ واحد ، فرقاً بين القياس وبين ما يلزم عن مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب إلى النقيض وما أشبه ذلك . فإنك ستعلم أن القياس لا يصح أن يكون من حد واحد ، بل ولا من مقدمة واحدة ، بل إنما يكون من أقوال أكثر من واحدة ، إما اثنتان إذا كان القياس بسيطا ، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركبا . ولما كان معنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو : إذا سلمت فيه أشياء ، كانت الأشياء هى القضايا لا محالة ؛ لأن التسليم لا يقع إلا للقضايا .

ولا يجوز أن يقال : إن القياس قول إذا وضعت فيه مقدمات . ومن قال هذا فقد أخطأ فى التحديد . وذلك لأنه يكون قد أخذ القياس فى حد نفسه ،

(١) فكل : وكل س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ى . (٣) عنها : عنه س ، سا ، ع ، ه ، ى || فإنه : لكنه د ، س ، سا ، ن ، ه ، ى || بقوله : بقول ع . (٥) فكذلك : فهكذا س ، ه ؛ وكذلك سا ، ى . (٧) فهذه : وهذه س ، ع ، ه || أمور : ساقطة من د ، ن ، ى . (٨) ستعلمها : يستعملها ب ، ع ، عا ، م . (٩) وإنما : فإنما ع . (١١) من : ساقطة من م . (١٢) بل (الأولى) : ساقطة من س ، ع || من مقدمة : فى مقدمة عا || واحدة : ساقطة من ع . (١٣) إن : إذا سا . (١٤) قوله : قولنا سا || فيه (الأولى) : ساقطة من د ، ن || هو : ساقطة من ه . (١٥) للقضايا : بالقضايا د . (١٧) وذلك لأنه : كأنه قد ن .

لأن المقدمة إنما تحد بأنها قضية هى جزء قياس ، فكأنه يقول : إن القياس قول إذا وضع فيه قضايا هى أجزاء قياس . و يعرض ما عرض لبعض منفليهم فى أمر الجنس والنوع . لكن يجب أن يؤخذ فى حده قضايا أو أشياء من غير أن توجد مقدمة . ومعنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو أنك إذا سلمت ما فيه من الأشياء التى هى القضايا . وليس معنى هذا أن يكون القياس شيئا،وما يوضع فيه شيئا خارجا عنه؛ بل ما يوضع فيه،هو ما يلتئم منه القياس ، فهو منه على أنه جزء له منه يلتئم . وليس معنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو أنك إذا سلمت أشياء ، مما فيه ، بل معنى ذلك : إذا سلمت الأشياء التى فيه كلها ، التى منها تأليفه . وقولنا : لزم من تلك الأشياء الموضوعة ، معناه : من تلك الأشياء الموضوعة على ما فيه من حيث هى موضوعة فيه . وذلك لأن اللازم ليس عن تلك المقدمات التى هى مادة التأليف كيف كانت ؛ بل منها ومن التأليف فيها وهو نحو كونها فى ذلك القول . فيكون كأنه قال: لزم من تلك الأشياء الموضوعة فيه من حيث هى موضوعة فيه وضعها . وقوله : بذاتها ، أى أن تلك الموضوعات لا يحتاج فى أن يلزم عنها ما يلزم إلى أن يقترن بهـا شىء يتم بذلك لزوم ما يلزم عنها سواء كان معقولا أو مصرحا به . فإنك إذا قلت : ج مساو لب،وب مساو لد،فج مساو لد . إنما يكون تم لك هذا بأن استشعرت أن ج مساو لمساوى د، ومساويات المساويات مساوية . فليس هذا القول قياسا على وجهه . ومثل

---

(١) فكأنه : وكأنه ع . (٢) فيه : فيها س || قياس : ساقطة من ه . (٦) شئ : شيئا د ، عا ، ن ، ه ، ى || خارجا : خارج س || هو : ساقطة من ى . (٧) منه : ساقطة من سا . (١٠) من . . . . فيه : ساقطة من سا || فيه (الثانية) : ساقطة من ع || لأن : أن س ، سا ، ع عا ، ه ، ى || اللازم : اللزوم د ، ن || دن : غرب ، م . (١١) تلك : ساقطة من د . (١٢) القول : المقول س ، ع ، عا ، ه . (١٣) أن : ساقطة من س ، عا ، م . (١٤) عنها : ساقطة من د || ما يلزم (الأولى) : ساقطة من د || أن (الثانية) : ساقطة من عا || يقترن : يقرن د ، سا ، ع . (١٦) لك : لكن ع . (١٧) مساوية : مساويات ع ؛ مساوياته ه .

قول القائل : فلان يطوف فى الليل فهو متلصص . فإن هذا القول ليس قياسا بالفعل ، ولا يلزم عنه كونه متلصصا بذاته ، بل بتسلم شئ آخر معه ، وهو أن يسلم أن كل طائف فى الليل متلصص . وكقول القائل : حفظ السُّنة ، ضد إهمال أمر السنة ، لكن حفظ السنة ليس شرا ، فإهمالها شر ، فإذن حفظ السنة خير . فإن هذا لا يلزم عن هذا القول ، ومما وضع فيه بذاته ، بل عن مقدمة ، محذوفة إن كل ما هو غير شر و يضاد الشر فهو خير .

وكمن يقول : إنك تقول : إن النهار موجود ، لكن النهار موجود ، فأنت إذن صادق . فقد حذف ههنا ، وكل من يقول قولا يكون عليه الوجود فهو صادق . وأشباه هذه كثيرة . واعلم أن معنى اللزوم هو أنك إذا سلمت تلك ، يجب أن تسلم هذا القول الآخر ، ليس أنه يجب أن يكون صادقا ، ولا أن اللزوم يكون بينا بنفسه عنها . فإن قولنا : كذا يلزم عن كذا ، أعم من قولنا : كذا بيّن اللزوم عن كذا . فكذلك هذا الحد يتناول القياسات البينة اللزوم ، وما ليس إلزامها ، ببيِّن . و إذا قال: يلزم ، فقد فارق الاستقراء والمثال والعلامة ، وما أشبه ذلك . فإن تلك إذا سلمت مقدماتها ، لا يلزم عنها شىء باضطرار . وقولنا : لا بالعرض ، نعنى به أن لا يكون إنما لزم اللازم بسبب مقدمة أخرى

---

(١) فى الليل : بالليل س ، ن || فهو : ساقطة من ع ، ى . (٢) ولا يلزم : فلا يلزم ى . || بتسلم : بتسليم د ، س ، ه . (٣) وكقول : وكقولك م || حفظ السنة : ساقطة من ه . (٤) أمر : ساقطة من م || فإذن : فإن سا . (٥) خير : شر م || القول : الآخر سا || ومما : و بما س ، عا ؛ بماع . (٦) الشر : السنه م . (١٠) الآخر : الأخير ب ، د ، م ، ن . (١١) فإن قولنا كذا : فإن قولنا س . (١٢) بين : وهو بين ه ، و بين ى || فكذلك : فلذلك س ، سا ، عا ، ه ، ى || الحد : ابازه د . (١٣) ببين : بين ع ، ن ، ه || و إذا : فإذا ع || قال : قبل د ، ن . (١٤) باضطرار : بالاضطرار ع ، ن . (١٥) وقولنا : أو قولنا ه . || به : ساقطة من د ، ن ، ى || لزم : يلزم د ، ن || اللازم : ساقطة من ى .

لم تورد ، ليس حالها حال المحذوف أصلا . فلا يدل الذى يحتاج أن تتم به المقدمات الموضوعة بأن يضاف إليها . فذلك قد أورد ما يفضل عنه ؛ بل هى مقدمة تركت هى وأخذ بدلها ماهو فى قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التى حذفت بالذات و بسبب هذه بالعرض ، لاعن ذاتها ؛ كمن يقول: الدليل على أن جزء الجوهر جوهر ، هو أن جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر ، وارتفاع ماليس بجوهر لايرفع الجوهر ، فإذن جزء الجوهر جوهر . وهذا لازم عن هذا القول لامحالة ، فإنه لايكون ماقيل مسلما إلا وهذا لازم . لكن ليس يلزم عنه لذاته ؛ بل إنما يلزم عن مقدمة أخرى يجب أن تقرن بالأولى ، وتلك الأخرى هى أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكور أن ماليس بجوهر لايوجب رفعه رفع الجوهر هى فى قوة هذه المقدمة .

وأما ما كان من الأقوال فيه فصل ، لا يحتاج إليه فى أن يلزم ، وما يلزم الجملة لايحتاج أن ينفصل عنها . وذلك لإنها من حيث هى تلك الجملة لايلزم عنها الشيء الذى يلزم، لاوحدها، ولامع غيرها ،ولايتعين ؛ بل يلزم عن بعض أجزائها، فلايحتاج أن نفرق بينها وبين القياس، فإنها لم تشركه فى شيء. وقولنا: شيء ما،

---

(١) فلا يدل : ولا يدل د ، ن ؛ بلا بدل هامش هـ ، س ؛ ولا بدل سا || تتم : تتم س ، سا ، ع ، م ، هـ ، ى . (٢) به : ساقطة من د ، ن || فذلك قد : فقد عا . (٣) تركت : ركب د ، ن ؛ تركب هـ || ما هو فى قوتها : ما فوقها ن || فيلزم : فلزم عا ، ى || التى : الذى ى . (٤) على أن : على س . (٥) جزء (الأولى) : أجزاء د ، ع ، م ، ن || جوهر : ساقطة من م || جزء (الثانية) : أجزاء د ، ع ، م ، ن || الجوهر (الأولى) : + جوهر د || رفعه : رفعها د ، ع ، م ، ن (٦) لا يرفع : لا يرتفع م || جزء : أجزاء د ، ع ، ن ؛ جوهر سا . (٨) وتلك : فتلك د ، ن . (٩) هى : هو س ، سا ، هـ || المذكور : المذكورة بخ ، سا ، ع . (١٠) هى : ساقطة من هـ || فى : ساقطة من س ، سا ، عا . (١١) فيه : ساقطة من سا || وما يلزم : ما يلزم د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ى ؛ قبلك م . (١٢) عنها (الثانية) : عنه هـ . (١٣) الذى : ساقطة من س || ولا يتعين : ولا يتغير هـ ؛ ولا بتغيير س . (١٤) يحتاج أن : ساقطة من ع || فإنها : فإنه س ، ع ، عا ، هـ ، ى || وقولنا : وقوله ع ، هـ .

قالوا : إن المراد به شيء واحد . وربما لم يذكر شيء ما . ولكن ليس يكون القياس قياسا بأن يكون اللازم عنه واحدا أو كثيرا ، فلو كان ههنا قول، ويلزم عنه أقوال متلازمة أو متكافية، ما كنا نبخل أن نعطيها اسم القياس . لكن المراد فى هذه الزيادة شيء ، إن لم يفهم من هذه الزيادة، كان هذا الحد مطابقا لأشياء لا تسمى قياسا . مثال ذلك : أنه إذا قيل : ليس شيء من ج ب ، وبعض ب آ ، فإنه قد يلزم منه أن بعض آ ليس ج . وستعلم بعد ، أن الأمر على هذه الصورة . وقد منعوا أن يكون هذا قياسا ، وإن كان يلزم عن وضع ما وضع فيها لذاتها قول آخر . ومعنى قولنا يلزم ما طلبت ، لا أنه يلزم بين اللزوم . فإذن ليس هذا قياسا .

وهذا الحد إن ترك على ظاهره يتناوله ، فقد وجب من هذا أن يبحث عن فصل فى هذا الحد يصير به غير مشارك له ، ولا يوجد إلا فى هذا الموضع . فقوله : شيء ما ، أى شيء محدود ، ويكون ذلك محدودا موضوعا محصلا عند الذهن ، أو أشياء كذلك إن كانت . ويكون هذا القول ، إذا وضع فيه أشياء ، يوجب ذلك الشيء المحدود . فإذا كان كذلك ، فقد يتعين نسبة ما للقياس إلى اللازم . وإنما قالوا : إن قولنا : ليس شيء من ج ب ، وبعض ب آ ليس قياسا ، لما وجدوه ليس يلزم عنه الشيء المحدود . وأما كيف كان هذا الشيء المحدود ، فإنا حين نريد هذا التأليف نزيفه على أنا جعلنا السالبة صغرى والجزئية كبرى .

---

(١) إن : ساقطة من د ، ن || شئ : ساقطة من ع . (٢) ويلزم : يلزم ع (٣) المراد : + به هامش ع . (٦) قد : ساقطة من سا . (٧) يكون : ساقطة من سا . (٧ — ٨) وإن كان يلزم . . . . قياسا : ساقطة من ى . (٨) بين : من ب ، ع . (١٠) يصير : وصير س . (١١) محصلا : يحصل ع . (١٢) فيه : فيها س || يوجب : أوجب سا . (١٣) نسبة : نسبته د ، سا ، ه || للقياس : بالقياس س || اللازم : + به ه || وإنما : وبما ع . (١٤) وبعض ب : + ليس م ، ى || لما : ساقطة من ى . (١٥) كان : ساقطة من ع ، ى || الشيء : للشيء سا || وأما . . . المحدود : ساقطة من ى . (١٥ — ١٦) وأما . . . كبرى : ساقطة من د (١) نريد : نزيف سا ، ج ، ط ، ن ، ى ؛ نؤلف ه || نزيفه : نؤلفه ه .

فإذا جعلنا إحدى المقدمتين صغرى والجزئية كبرى فقد عينا آ محمولا و ج موضوعا. فلما لم يلزم عنه شيء ما حددناه وعيناه على نسبة ما لزومه من غيره ، لم يكن قولا إذا سلمت فيه أشياء لزم عنها شيء ما محدود الذى له نسبة إليه بصفة محدودة كون غيره كذلك ، فلم يكن قياسا كون غيره قياسا .

فإن قال قائل : فيجب أن يكون كثير مما هى قياسات تصير غير قياسات إذا لم تنتج ما يريده . فنقول: أولا، إنها تكون قياسات بالقياس إلى ما تنتجه، وغير قياسات بالقياس إلى ما لا تنتجه. وأما ثانيا، فإنا لسنا نقول: إنه إذا لم ينتج أى شئ اتفق مما لا يريده لم يكن فى نفسه قياسا ، بل إذا كان لا ينتج شيئا ماله معه نسبة معينة على ما سنصف بعد . وليس إذا كان لا ينتج شيئا فرض ، فليس ينتج شيئا له معه تلك النسبة ، ولم يكن قياسا لأنه ينتج شيئا ، بل لأنه ينتج شيئا معينا. فإذا كان كونه لا ينتج أمرا فرض مما لا يرفع عنه أنه يلزم عنه شيء ما الذى نعينه ، فلا يرفع عنه أنه قياس .

ثم لا مانع يمنع من أن يقال : إن من القياس ما هو قياس على مطلوب غير محدود ، ومنه ما هو قياس على مطلوب محدود ، بعد أن نعلم أنا حيث نقول فى هذا الكتاب: إن كذا قياس، فإنما نعنى هذا الأخير . فلا يكون اسم القياس

---

(١) فإذا : وإذا هـ || فإذا ... كبرى : ساقطة من سا ، ع || عينا : عنينا بخ ، س ، عا ؛ + أن عا . (٢) وعيناه : وعنيناه س ، هـ . (٣) ما : + منها س || نسبة : نسبته ع ، هـ . (٤) كون غيره قياسا : ساقطة من ع . (٦) ما تنتجه : ما لا تنتجه د ، ى . (٨) مما : ما د . (١١) بل لأنه ينتج شيئا : ساقطة من د . (١٢) لا يرفع : لا ينخفض || يلزم : لزم ع . (١٤) ومنه ... محدود : ساقطة من د || بعد : ساقطة من عا . (١٥) هذا الأخير : هذا الآخر ، عا || فلا : ولا د ، ن .

لهذا الأخير من الجهة التي يشارك فيها الأول ؛ بل من جهة جملة مشاركته وخصوصيته . على أن القياس إنما هو قياس لأجل شيء، والحجة حجة على شيء. وليس من شأن المتعلم أن يبحث عن التأليفات حتى كيف يتفق أن تنتج ؛ بل من شأنه أن يحصل مطلوبا فينظر هل يصح أولا يصح ويجمل القياس مسوقا إليه ، فيكون كل قياس إنما يطلب لشيء ما محدود . وقولنا : آخر غيرها ، يعني بهذا أن لا تكون النتيجة قد كانت في نفسها إحدى ما سلم . فإن ذلك إن كان مسلما لما كان يحتاج أن يقاس ليلزم تسليمه ؛ بل كل قول هو بهذه الصفة فليس بقياس. ويشترك الحملي والشرطي في هذا. وقوله : بالاضطرار، أي دائما، ليس في مادة دون مادة. فإنا إذا قلنا: ليس أحد من الناس بفرس، وكل فرس صهال ، فأوردنا محمولا مساويا للأوسط، لزم في هذه المادة وكل مادة يشاركها في صورة المساواة والانعكاس أنه ليس أحد من الناس بصاهل . ولكن ليس يلزم مثل هذا عن كل تأليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة دائما ، فليس هذا التأليف قياسا .

وليس يعجبني قول من يقول : إن قوله اضطرارا ، ليفرق بين القياس وبين الاستقراء والمثال . وذلك أن تلك لا يلزم عنها شيء، لا دائما ولا غير دائم . فإن مقدمات الاستقراء إذا سلمت لا يلزم عنها شيء البتة، ولا المثال إذا سلم. لكن المثال

---

(١) لهذا الأخير : لهذا الآخر ع ، عا || بل : ساقطة من د ، ن || مشاركته : مشاركة س ، ع
(٢) وخصوصيته : وخصوصية س، ع، عا . (٣) وليس : فليس ع ، عا ، ه ، ى || التأليفات : التأليف عا || حتى : ساقطة من س || كيف : تكون ع || يتفق : اتفق د ، ن . (٤) ويجمل : أو يحمل ن || مسوقا : مسبوقا د ، سا ، ن، ه. (٥) آخر : ساقطة من عا ، ن || غيرها : غيره ع.
(٦) ما سلم : ما سلمنا س ، ه . (٧) كان : ساقطة من س || كل : كان س .
(١٠) فأوردنا : فأردنا ع. (١٥) شيء : + البته سا . (١٥ — ١٦) لا دائما... شيء : ساقطة من د ، ع ، ن . (١٦) المثال : + الذي ع ، ى .

الذى أوردناه، إذا سلمت المقدمات التى فيه،لزم عنه الشىء بشرط فى المادة ، وليس اضطرارا عن هيئة الصورة التى للتأليف . فتكون القرائن الغير المنتجة يلزم عنها أشياء فى مواد ما لها حال وشرط، ولا يلزم فى غيرها من المواد ؛ فيكون قد يلزم عنها شىء ولكن لا دائما . والاستقراء والتمثيل لا يلزم منهما فى مادة من المواد شىء البتة،حتى يكون يلزم عنها شىء ، ولكن لا اضطرارا، أى ليس دائما كما ظنوا .

---

(١) بشرط : لشرط هـ . (٢) هيئة : هذه ع. (٣) مواد ما : موادها ب ، م || حال : بحال د ، م ، ن || وشرط : أو شرط هـ ، ى . (٤) لا دائما : دائما د ، م ، ن || والاستقراء : فالاستقراء س ، هـ || منهما : عنها سا . (٣ — ٥) فيكون . . . من المواد : ساقطة من د ، ن .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

فى شكوك تعرض فى حد القياس المذكور وحلها

لكن قد يلحق هذا الذى قيل شكوك : منها أن اللوازم قد لا تكون اضطرارية ، بل تكون ممكنة ، و يكون القياس قياسا . ومنها أن القياسات الجدلية قياسات ، وليس ما يلزم عنها يلزم بالضرورة ، بل فى غالب الظن . والخطابيات ليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا . وأيضا فإن القياسات الشرطية قد تكون النتيجة فيها شيئا مما فى المقدمات . فإنك إذا قلت : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة فالنهار إذن موجود ، فيكون اللازم مما وضع فى المقدمات ، وقد جعلت القياس الشرطى داخلا فى هـذا الحد . وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الحركة موجودة أو لا تكون موجودة ، لكن الحركة موجودة، فينتج نقيض التالى وهو عين المقول فى الاستثناء؛ وذلك لأنك إذا قلت : إن الحركة موجودة، أنتج : فالحركة موجودة. وأشنع من هذا مثال آخر : إنه إن كانت الحركة موجودة ، فالحركة موجودة، لكن الحركة موجودة ، فالحركة موجـودة . وقالوا أيضا : إن ههنا مقاييس توجب النتيجة عن قول

---

(٢) فصل : الفصل السابع ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ى ؛ فصل ٧ هـ . (٤) قد : ساقطة من س . (٥) اضطرارية : اضطرارا ع || القياسات : القياس عا . (٧) لزوم ما : ساقطة من ع . (٨) فيها : منها عا (٩) لكن . . . موجود : ساقطة من ع . (١٠) القياس : ساقطة من م . (١١) لكن : ولكن ع . (١٢) وذلك : ساقطة من ع . (١٤) لكن الحركة موجودة : ساقطة من د ، ن . (١٥) أيضا : ساقطة من سا ، عا || النتيجة : والنتيجة د ، ن .

واحد كقول القائل : فلان يتحرك ، فهو إذن حى ، ولما كان عبد الله يكتب ، فهو إذن يحرك يده .

فأما الشك الأول فينحل بأن يتذكر ما قلناه : إنه ليس معنى قولنا : يلزم اضطرار يا ، أن اللازم فى نفسه يكون قولا اضطرارا ؛ بل إن لزومه عن القياس يكون اضطرارا ، وإن كان فى نفسه كذبا ، أو حقا ضروريا ، أو ممكنا وغير ضرورى . فإن الباطل والممكن قد يلزم اضطرارا عن شىء إذا سلم ، ويكون فى نفسه غير اضطرارى .

وأما الشك الثانى فقد قيل : إنه عنى باللازم ما كان لازما بالحقيقة ، أو على سبيل الإقناع . وليس كذلك ، فإن اللازم عنى به المفهوم من اللازم حقيقة لا مجازا . ومع ذلك فإن الشك منحل ، لأن ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات فإن ما فيها إذا سلم لزم عنه النتيجة اضطرارا ، إنما يكون مشكوكا فيها ، لأن تلك المقدمات يكون مشكوكا فى أمرها . فأما كون القياس قولا إذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطرارا ، فهو أمر مشترك للجميع .

وأما الشك الثالث فينحل بأن يعرف أن قوله : "لزم عنها غيرها" معناه غير المسلمات . والمسلمات هى التى يكون فيها صدق أو كذب . ولم يكن قولنا : "فالنهار موجود" مسلما فى نفسه ، أو متعرضا لأن يكون فى نفسه حقا أو باطلا ؛

---

(١) فلان : وفلان سا ، عا . (٢) يحرك : محرك د ، ن || يحرك يده : يده يحرك ع . (٣) اضطرار يا : اضطرارا د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ى ؛ اضرار يا م ؛ اضطرار ه . (٤) اضطرارا : اضطرار يا سا ، ع ، ه ، ى || يكون : ساقطة من س ، م . (٥) اضطرارا : اضطرار يا ع ، ه ، ى ؛ + واصرارا س ، م . (٨) وأما : فأما ع . (٣ — ٨) فينحل . . . الثانى : ساقطة من س . (١٠) ومع ذلك : ساقطة من ع || الجدلية : الحقيقية والجدلية ع . (١١) فإن : بأن سا || يكون مشكوكا : مشكوك عا . (١٦) أو باطلا : و باطلا ع .

بل كان المسلم شيئا هو جزء منه . فإن قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، هو بجملته مسلم واحد ، ولا تسليم فيه لأحد جزئيه الآن ، فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد . حتى إذا قلت : إن كان الإنسان حجرا فهو جماد، ولا واحد من هذين بمسلم ، والمقدمة مسلمة ، لأن التسليم ههنا يتناول حال النسبة بين القولين ، كما أن الصدق يتناوله ؛ فإن لفظ الشرط والجزاء قد حرف القضيتين عن أن يكونا قضيتين ، و يكون فيهما صدق أو كذب ،ووضع أوتسليم . ولذلك إذا قلت: إن كانت الشمس طالعة، لم يكن صدق ولا كذب . وكذلك إذا قلت: فيكون النهار موجودا ، مع الفاء وحرف الجزاء ، لم يكن صدقا ولا كذبا ، فلم يكن شيء منهما مسلما أو غير مسلم . و إن كان إذا أفردت كل واحد منهما كان صدقا أوكذبا ، وأعرض لتسليم أوغير تسليم . وكذلك إذا قلت : هذا إما كذا و إما كذا ، صار الصادق المسلم هو الجملة غير الأجزاء . فإذن النتيجة غير الأمور المسلمة .

وأما الشك الآخر ، وهو أن تقول : إن كانت الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ، لكن الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ؛ فإن هذا الشك ينحل من وجوه : أحدها : أن هذا القول ليس بقياس البتة ، فإن القياس هو ما يفيد زيادة تسليم ، وهذا ليس يفيد شيئا . وليس كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان ؛ بل

(١) بل : ساقطة من د || هو : هي ن || الشمس : الشموس د . (٢) هو : وهو س . (٣) إذا قلت : أو قلت ع || قلت : قلنا ع . (٤) بمسلم : مسلم ع . (٥) فإن : وإن د ، س ، ن ، ه ؛ ساقطة من ع . (٦) ووضع : أووضع سا . (٧) أو تسليم : وتسليم ب ، س ، ه ، ى (٨) فيكون : ساقطة من ى || الفاء : ساقطة من ى . (٩) منهما : منها ع . (١٠) واحد : واحدة سا ، عا ، ه ، ى || كان : ساقطة من ع || وأعرض : واعترض ع (١١) هذا : ساقطة من د ، ن || إما كذا : ما كذا سا ، م || وإما كذا : أو كذا ح || الصادق : الصدق ح . (١٣) وأما : وما ه . (١٤) لكن . . . موجودة : ساقطة من ع . (١٦) كل ما : كلما سا || هو . . . بل : ساقطة من ع . || كان : اتفق ن .

ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه، ولم يكن مسلما من جملة ما يسلم موضوعا فى جملة ما وُضع . فإذا لم يكن هذا قياسا ، لم يجب أن نقول : إن شيئا هو قياس ، وقد لزم منه لازم ليس غير الموضوع . والثانى : أن المسلم أيضا ليس هو النتيجة، فإن المسلم هو : " لكن الحركة موجودة " مقرونا بلفظة لكن . وكذلك قولك : " فالحركة موجودة " مقرونة بالفاء الواصلة ، وفيما وُضع نتيجة وهى : أن الحركة موجودة . وهذا جزء من المسلم لا المسلم . والدليل على ذلك إن قائلا إن قال : إن الحركة موجودة ، ولم يكن على سبيل العطف الذى يدل على الاستثناء ، حتى يكون كأنه قال : وصادق مع ذلك إن الحركة موجودة حتى تكون الحركة موجودة كموضوع ، وقد حمل عليه ، وصادق مع ذلك لم يلزم عن القولين شيء . فإن لزم ، فمع الاستشعار بأن هذا مستثنى ، فيكون أن الحركة موجودة ، يجعل فى الذهن جزءا من قضية محمولها الاستثناء ، فحينئذ يلزم ما يلزم . وهكذا الحال فى المثال الذى أورد للمنفصل ، وقد تكلف له أنواع من الجواب .

لكن الحق أن هذا ليس بقياس . لست أقول : إن المقدمة المنفصلة إلى إيجاب وسلب لا تكون قياسية ، فإنها تدخل فى القياسات . لكنى أقول : إن استعمالها على أن يقرن بها استثناء النقيض ، وعلى ما قيل فى الشك ، ليس يؤدى إلى قياس . فإنه لما قال : إما أن تكون الحركة موجودة ، أو لا تكون ، فقد ساق

(١) ما يلزم عنه شيء : ساقطة من ع . || عنه : عنها س ، عا ، ى || مستفاد : يستفاد سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى . (٢) هذا : ساقطه من ى . (٣) منه : عنه ى || ليس : ساقطة من عا || والثانى : فالثانى د . (٤) مقرونا : مقرون د ، ن ؛ مقرونة ع ، عا || بلفظة : بلفظ د ، س ، ن || قولك : قوله س . (٤ — ٥) مقرونا . . موجودة : ساقطة من سا . (٥) مقرونة : مقرونا س || الواصلة : الفاصلة د ، ن || وفيما : وبما سا ؛ فيما ع || وهى : هو سا ؛ هى عا ؛ وهو س ، ه . (٦) من : ساقطة من ع || إن الحركة : الحركة ى . (٨) كموضوع : لموضوع د ، س ، ع ، عا ، ن . (٩) فإن : قال م . (١١) وهكذا : وما كذا ى . (١٣) الحق أن : الجواب ع || هذا : + شيء ى . (١٥) وعلى : على س . (١٦) أو لا تكون : أولان .

هذا الكلام إلى أن يبين به أمرا مجهولا ، أو يلزم أمرا منكرا لا يقرّ به . فلما قال : لكن الحركة موجودة ، وجعل هذا جزءا من القياس ليبين به أن الحركة موجودة ، لم يكن هذا قياسا ، لأنه كان المطلوب فيه قد بان وسلم ، قبل عقد القياس عليه . فإن كان القياس إنما هو لاستبانة شيء ، فقد كان مستغنى عنه ؛ وإن كان لإلزام شيء منكر ، فالمخاطب لا يسلم أن الحركة موجودة ليستثنى بها ، فإذا لم يسلم ذلك لم ينعقد عليه من هذا قياس . ومع ذلك فإنه إذا لم ينح نحو سلب صريح ، بل إلى جهة من جهات العدول ، كانت حينئذ النتيجة غير التي ذكر ، بل إن الحركة ليست غير موجودة . وهذه ليست هي أن الحركة موجودة ، ولو كان يلزمها ، فإن اللوازم كلها أغيار في المعنى ، كما قد علمت مرارا . وأما الأمثلة الأخرى فإنما تتم بمقدمات محذوفة لفظا معقولة الثبوت عقلا ، قد حذف في واحد منها "أن كل متحرك حي" ، وفي الآخر "وكل ما كان السراج موجودا فالضوء موجود" وهي الشرطية ، وفي الثالث "كل كاتب يحرك يده". فقد وقفت على حد القياس ، فاعلم الآن أن من القياسات ما هي كاملة

(١) به أمرا : أنه أمر سا || مجهولا : محمولا ع || أمرا منكرا : أمر منكر س ، سا ، عا ، ه ، ى . (٣) لم يكن : ليس ن || قد : فقد ع ، عا || وسلم : أو سلم س ، ه ، ى || قبل : بل د . (٤) عليه فإن كان القياس : ساقطة من سا || الاستبانة : لاستثنائية سا | فقد : ساقطة من د (٥) لإلزام : الإلزام سا || منكر : منك عا || فالمخاطب : والمخاطب ع . (٦) فإذا : وإذا ب ، س ، سا ، ع ، ه ، ى || لم ينعقد : ما ينعقد س || قياس : القياس عا (٧) ينحو : يلحظ ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى || جهات : جهة سا || العدول : المعدول عا || كانت : كان ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٨) التي : الذي ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ى || ذكر : ذكرت ه || ليست : ليس ع || غير : ساقطة من ى . (٩) ولو : وإن س || قد : ساقطة من د ، ن ، ه . (١٠) فإنما : فإنها عا ، ى . (١١) قد : وقد د ، م ، ن ؛ فقد ه ، ى || حذف : حذفت ع || ف : + كل ه || منها : منهما د || حي : ساقطة من ى || وكل ما : وكلما د ، س ، ن ، ه ، ى . (١٣) وقفت : + الآن د ، ن || فاعلم : واعلم د ، ع ، عا ، ن .

وهى التى تظهر لصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها ، ومنها ما هى غير كاملة وهى التى لا يكون لزوم ما يلزم عنها بينا ، و إنما يلزم بتغيير يلحقها ترجع به إلى الكاملة ، يكون ذلك التغيير لها فى نفسها وحدودها ، لا فى شىء آخر يدخل عليها . و يكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما يسلم فيها .

---

(١) تظهر : ساقطة من س || لزوم : يلزم س ؛ ساقطة من سا . (٢) وإنما : ساقطة من ع || يلزم : لم يلزم ب ؛ يتبين بخ ، س ، عا ، ى ؛ يبين لزومها سا ، ه || بتغيير : بتغير سا ، ه || به : ساقطة من ع ؛ بها ى . (٣) تغيير : التغير ع ، ن ، ه ، ى || آخر : ساقطة من د ، ن . (٤) ذلك التغيير : ذلك التغير ع ، ن ، ه ، ى || لها : ساقطة من عا || مع : ساقطة من ى || يسلم : يلزم ع .

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

[الفصل الأول]

(ا) فصل

فى عكس المقدمات على الإطلاق

قد جرت العادة بأن يُعرف أولا حالُ عكس المقدمات ، حتى إذا وُقف عليها سهلُ الأمر فى معرفة القياسات التى ليست بكاملة . ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا ، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله . والقضية المنعكسة هى التى تقبل هذا العكس . فالسالبة الكلية من المطلق إذا أخذت بحسب ما يفهم فى التعارف من قول القائل : " لا شىء من جَ بَ " ، وهى المستعملة فى العلوم فإنها تنعكس . وإن أخذت على ما يجب فى نفس

---

(٢) الجملة : جملة د || فى المنطق : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ، ى ؛ فى القياس وعلى أربعة فصول س ؛ أربعة فصول سا ؛ فى القياس أربعة فصول ه [ثم تذكر نسخة ه عناوين الفصول الأربعة] ؛ + أربعة فصول ع . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ى ؛ فصل ١ ه . (٦) قد : وقد س || حتى : فهى س || وقف : وقفت ع . (٧) ومعنى : ويعنى ع || العكس : بالعكس ع . (٨) الموضوع : المحمول س ، سا ، ه || محمولا : موضوعا س ، سا ، ه || والمحمول موضوعا : والموضوع محمولا س ، سا ، ه . (٩) فالسالبة : والسالبة س ، ع || المطلق : المطلقة ع . (١٠) من (الأولى) : فى س . (١١) وإن : فإن ع ، عا .

الأمر فإنها لا تنعكس . فأما والمفهوم من "لا شيء من جـ بَ" ، أنه : ولا واحد من الموصوفات بأنها جـ بالفعل ، محمولا عليه بَ ، مع استشعار ما دام موصوفا بجـ من ، غير منع ، أن يكون مادام ذاته موجودا ؛ بل مع تجويز أن يكون مع ذلك مادام ذاته موجودا فليس بَ ، فينعكس . وذلك إذا كان قولنا : لا شيء من جـ بَ ، معناه أنه لا شيء مما يوصف بجـ يوصف ، مع الوصف بجـ ، أنه بَ . فمنه ما يدوم وصفه بجـ ، فيدوم سلب بَ عنه ؛ ومنه ما لا يدوم وصفه بجـ ، ويدوم سلب بَ عنه ما دام ؛ ومنه ما لا يدوم له أحد الأمرين . فإذا كان حقا أن كل واحد مما يوصف بجـ كيف كان يسلب بَ عنه دائما ما دام ذاته موجودا فيكون السلب ضروريا ، صدق معه لا شيء من جـ بَ . وإذا كان السلب عنه حقا عندما يكون جـ فقط ، صدق "ولا شيء مما هو جـ بَ". فإذن هذا يصدق على الضروري ، وعلى فن واحد من الأشياء التي نسميها مطلقات ، فنقول : إنه ينعكس مثل نفسه . فإنه إن كان لا شيء من جـ بَ ، فلا شيء من بَ جـ ، وإلا فبعض بَ جـ . فلنعين ذلك البعض وليكن دَ ، فيكون دَ بعينه موصوفا بأنه بَ و جـ ، فيجتمع فيه أنه بَ وأنه جـ . فيكون شيء واحد يجتمع فيه أنه جـ وأنه بَ . وقد قلنا : إنه لا شيء من جـ يوصف بأنه بَ ، أي مع ما يكون جـ و دَ ، مع أن جـ هو بَ ، هذا خلف .

---

(١) والمفهوم : المفهوم ع || من لا شئ : لا شئ ب ، س ، عا (٢) ولا : لا د ، ع ، ن || الموصوفات : الموضوعات عا || محمولا : محمول د ، ن || بَ : ساقطة من ع . (٣) موجودا : موجودة ن .
(٤) وذلك : ذلك ع . (٦) وصفه : لونه عا || وصفه بجـ فيدوم : ساقطة من ع .
(٧) بَ : ساقطة من ن || ما دام : + موجودا س ، هـ . (٨) يسلب : فسلب ب ؛ فيسلب س ، هـ || بَ : ساقطة من ع . (٩) لا شئ : + مما هـ || وإذا : فإذا ع ، ى .
(١٠) يكون جـ فقط : يكون بَ فقط سا || ولا شئ : لا شئ د ، ع ، عا ، ن ، ى .
(١١) فنقول : نقول ى . (١٢) لا شئ : ولا شئ ع . (١٣) فلنعين : ولنفير س ؛ فلنعتبرى || دَ : جـ س || دَ (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٤) فيجتمع : فيجمع ع ، م || وأنه جـ : و جـ ع ، عا . || فيه : ساقطة من ن .

وهذا العكس يجوز أن يكون كالأصل ، فإنه كما يكون لا شيء من الأبيض أسود أي ما دام أبيض ، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما دام أسود . وكما أنه لا شيء من الحجارة حيوان ، أي دائما ما دام موجودا ، فكذلك لا شيء من الحيوان بحجارة ما دام موجودا . فحكم الأصل كحكم العكس .

وقد زيف قوم هذا البيان فقالوا : لأنه تبين فيه أن السالبة الكلية منعكسة ، بأن يوجد نقيض السالبة الكلية وهي الجزئية الموجبة ، فتعكس جزئية موجبة ، ثم تصحح الدعوى على سبيل الخلف . وفي هذا وجهان من التقصير : أحدهما أنه لم يبين لنا بعد هل الموجبة الجزئية تنعكس . وبعد ذلك فإنه حين يبين لنا أن الموجبة الجزئية تنعكس ، يبين بأن السالبة الكلية تنعكس ، وهذا بيان الدور . وقالوا : إنه أيضا بَ آ ، تبين بالخلف بقياس من الشكل الثالث ، وذلك مما لم يبين لنا بعد . فهؤلاء حادوا عن هذا البيان وأتوا ببيان آخر ، وهو أن جَ لما كان مباينا لبَ ، ومباين المباين مباين ، فبَ أيضا مباين لجَ ، فلاشي من بَ جَ . أما اعتراضهم فنقضه أهل التحصيل ، وبينوا أن هذا ليس على سبيل استعمال عكس الجزئية ؛ بل على سبيل تعيين شيء واحد . وافتراضه يكون بعينه كلا الأمرين . وهذا أمر تعلمه من غير أن يلتفت فيه إلى حديث العكس . وذلك

---

(١) يجوز : يجب ه . (٢) فكذلك : وكذلك س ، ه ؛ فلذلك سا . (٣) فكذلك : وكذلك س ، ه ؛ فلذلك سا . (٤) الحيوان : + أن يكون س ، سا ؛ + و يكون عا ؛ + يكون ه ، ى . (٥) فقالوا : قالوا س ، سا . (٦) فتعكس : فتنعكس سا ، ع ، ى . (٧) وجهان : الوجهان عا . (٨) لم : ليس م || حين : حيث س ، سا ، عا ، ه || لنا : ساقطة من ع . (٩) الجزئية تنعكس : الجزئية د ، ن ؛ الجزئية منعكسه سا || يبين : بين م . (١٠) أيضا بَ آ : ساقطة من ه ، ى || بَ آ : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن . (١٢) اعتراضهم : إعراضهم ص ، ع . (١٤) شئ : ساقطة من سا || وافتراضه : وإفراضه د ، ع ، ن || يكون : فيكون ع . (١٥) فيه : ساقطة من س || العكس : النفس سا .

الواحد يتعين لك بالحس أو بالعقل أنه بعينه جـَ و بَ فيحد موصوفا بجـَ هو بَ ، وموصوفا ببَ هو جـَ ، من غير استعمال قياسين فى أمر هذا الواحد، ومن غير عكس . وهذا النقض نقض حسن وحق .

وأما طريقتهم فقبلوها ومالوا إليها وحسبوا أنها بيان نافع . وهذا خطأ ممن أبدعه ومن القائل . وذلك لأن المباين اسم مشترك يقال على وجوه . فمن ذلك فى المكان ، ومن ذلك فى الحـد ، ومن ذلك فى أشياء أخرى منها المباين بمعنى أنه ليس هو، فيكون معنى قولنا : ههنا مباين المباين، هو أنه ليس هو المباين فى المكان ولا فى الحد ، كمباينات الأشياء التى قد يحمل بعضها على بعض فى الحد ، ولكن فى معنى أنه ليس هو. فإذا قال قائل: إذا كان لا شىء من جـَ بَ، فلا شىء من بَ جـَ ، لأن جـَ مباين لبَ ، كان معناه لأن جـَ ليس هو بَ ، وما ليس شيئا فليس الآخر : هو لم يخل إما أن يكون هذا بينا ، فيكون بينا أنه إذا كان جـَ ليس بَ فليس بَ جـَ ، وإن كان ذلك غير بين، فهذا غير بين، لأن جـَ ليس هو عبارة عن مادة بعينها، بل عن كل مباين، و بَ عبـارة عن كل ما بوين . فلا يمكن

---

(١) أو بالعقل : و بالعقل ع . (٢) هو : فهو س || جـَ : ساقطة من ه || قياسين : قياسى سا . (٣) النقض : + النقيض د || حسن : ساقطة من م . (٤) طريقتهم : طريقهم د ، س ، ع ، عا ، ى || فقبلوها : وقبلوها ى . (٥) وذلك : لذلك سا ؛ بذلك ن . (٦) فى المكان : بالمكان ن || منها : من ه || بمعنى : لمعنى ع . (٧) مباين المباين : مباين للباين ع || المباين هو : المباين ن || هو (الثانية) : + ليس س ، ه . (٨) كمباينات : كما تباين ع || قد : ساقطة من ن . (٩) فإذا : وإذا ع || قائل : القائل سا || إذا كان : ساقطة من ه ، ى. (١١) فليس : وليس د ، ن || لم : ولم ع || هذا بينا : + فالآخر كذلك و إن كان أحدهما محتاجا إلى بيان فالآخر كذلك لكن الشخص إما بينا بنفسه ع ، ى؛ + فالآخر كذلك و إن كان أحدهما محتاجا إلى بيان فالآخر كذلك ه || فيكون : + أيضا سا ، ع ، عا . (١٢) فليس بَ جـَ : ساقطة من ع | فليس : ليس ن || وإن : فإن ع || فهذا : فهو م . (١٣) ما بوين : مباين ع .

أن يقال : إن هذا جزئى غير بين تحت كلى بين . فلو كان مسلما أن كل مباين لشىء فالشىء مباين له ، أى كل ما هو ليس الشىء فليس الشىء هو ، كما لانشك فى أنه لما كان جـَ ليس بَ فبَ ليس جـَ . نعم ههنا شىء بين بنفسه ، وهو أن الشىء المباين لشىء فذلك الشىء مباين له ؛ و بإزاء ذلك مسلم أن ما ليس بشىء فذلك الشىء ليس هو ؛ بل هما فى هذا الموضع قولان مترادفان على معنى واحد. وليست المسألة هذه ؛ بل المسألة أنه إذا كان لا شىء من جـَ إلا مباينا لبَ ، فهل يكون لا شىء من بَ إلا مباينا لجـَ . وهو بعينه طلبنا ، هل إذا لم يكن شىء من جـَ بَ ، فهل ليس شىء من بَ جـَ . وليس معنى المباينة إلا هذا . فإن كان أحدهما بينا بنفسه فالآخر كذلك . لكن الشخصى إما بين بنفسه فى كليهما أو قريب من البين ، فإذا حصر حصرا كليا تغيرت المسألة ، وزال البيان بنفسه .

تأمل الحال فى المهملة ، فإن هذه الكلية فيها كاذبة ، مثل قولك : جـَ مباين لبَ ، فليس يلزم أن يكون بَ مباينا لجـَ ؛ فإن الحيوان مباين للإنسان بهذا المعنى ، والإنسان لا يباينه . وكذلك المسور بسور جزئى ، فإنه إذا كان بعض جـَ مباينا لبَ ، لم يلزم أن يكون بعض بَ مباينا لجـَ ، فلم يكن كون المباين مباينا لمباينه نافعا ههنا . وذلك لأن جـَ قد يكون مباينا لبعض بَ ، ومواصلا للبعض الآخر ،

---

(١) كلى : كل ب ، م || كلى بين : كلى ع (٢) كما : كنا د ، ع ، ن ؛ كذا هـ ، ى ؛ ساقطة من س . (٣) فبَ : و"بَ" د . (٤) لشئ : بشئ د || مسلم : فسلم سا . (٥) مترادفان : مرادفان ن . (٦) هذه بل المسألة : ساقطة من م || جَ : بَ ع . (٧) لاشىء : ساقطة من س . (٧) فهل . . . لجـَ : ساقطة من ع . (٩) الشخصى : الشخص ع ، عا ، م . (١٠) قريب : قريبا ع || فإذا : وإذا د || حصرا : ساقطة من ع || وزال : وزالت عا || بنفسه : ساقطة من ع . (١١) الكلية : المهملة ن . (١٢) للإنسان : الإنسان س . (١٥) لأن جَ قد : لأنه ع || قد : ساقطة من س ، عا ، هـ ، ى || بَ : جَ هـ || ومواصلا : مواصلا ع ، هـ .

فيكون ذلك البعض الأول مباينا له، ولا يوجب أن تكون مباينة كلية. فكذلك إذا قلنا: لاشىء من جَ بَ، أوجبنا المباينة من جانب جَ، ولاندرى هل الجانب الآخر مباين بكليته أو ببعضيته فيحتاج أن يبين ببيان؛ بل ليسلم أنه إذا كان كل جَ مباينا لَبَ، أى ليس شىء من جَ بَ، فبَ مباين لكل جَ، وليسلم أن هذا بين بنفسه. فهل إذا نقل كل من جَ إلى بَ، يكون حقا أن كل بَ مباين لجَ، أو يكون ليس كذلك؛ بل حكمه حكم البعض إذا نقل عن جَ إلى بَ فى قولهم: بعض جَ مباين لبَ، فصار بعض بَ مباينا لجَ كان كاذبا، على أنه حيث يصدق والمباين مباين للمباين، إنما يصدق إذا كان المتباينان موجودين معا حال المباينة. وأما إذا كانت المباينة هو أن لايكون أحدهما موجودا، مثل مباينة الكاتب للإنسان حين لا يكون إنسان ما كاتبا، فلا يقال: إن الآخر المعدوم مباين أيضا. فهذا البيان ليس بشىء، ولا ينبغى أن يلتفت إليه؛ بل إلى بيان التعليم الأول. وأما طعنهم من جهة استعماله قياس الخلف، فالجواب عنه أن قياس الخلف معقول بذاته مستتمٌ إليه فى نفسه، وليس يحتاج إلى أن يعلمنا حاله، فى لزوم ما يلزم عنه إذا كان كاملا، معلم. والمعلم الأول، فإنه ليس يعلمنا حال قياس الخلف إلا على سبيل التذكير والتجريد عن المادة. واستعماله وقبوله طبيعى

---

(١) ولا يوجب: لايوجب د، س، سا، عا، م، ن، ى || مباينة كلية: مباينا له د، ن || فكذلك: فلذلك س، سا، عا، ه. (٢) ولا ندرى: فلا ندرى س، ه || الجانب: + المباين عا. (٣) بكليته، لكليته ه || بل: ساقطة من عا || ليسلم: يسلم د؛ ثم ن. (٤) وليسلم: ونسلم ع. (٥) نقل كل من: نقل من د، ن. (٦) عن: ساقطة من ع || إلى: ساقطة من ى. (٧) لجَ: بجَد || كاذبا: + فهذا عا. (٨) إنما: لما ع || المتباينان: المباينان د؛ المباينات ع؛ المتباينات م، ن، ى. (٩) المباينة: المباين م، ن. (١٠) حين: حتى د، س، ن. (١٢) التعليم: التعلم عا || استعماله: استعمالها م. (١٤) حاله: حياله ى || عنه: ساقطة من س || معلم: ساقطة من سا.

وعلى ما تعلم . ثم إن الفاضل من المتأخرين قد بين هذا بوجه حسن ، فقال : وإلا فليكن بعض بَ جَ . وقلنا : لا شئ من جَ بَ . وهذا قياس كامل معلوم الإنتاج بنفسه ، إنما يعلم بعد على سبيل التذكير ، لا على سبيل إفادة علم مجهول . فيلزم من ذلك أن بعض بَ ليس بَ وهذا خلف . فهذا ، أما إذا كانت الكلية السالبة على ما يجب فى نفس الأمر فليس يجب لها عكس . وهى التى رأينا أن نجعل العبارة عنها بقولنا : كل جَ ، فليس يوجد بَ . أو أن نقول : ليس ولا واحد من جَ إلا وليس بَ فيفهم عنه أن كل واحد مما يوصف بأنه جَ بالفعل كيف كان دائما أو غير دائم فإنه يسلب عنه بَ ، لا ندرى متى ، أفى جميع زمان ما يوصف بأنه جَ ، أو فى جميع زمان وجوده وصف بجَ أو لم يوصف ، أو فى بعض زمان كونه جَ ، أو زمان غير زمان كونه جَ . فإن ما يوصف بأنه جَ ، إذا سلب عنه بَ فى زمان كونه جَ كله ، فقد سلب عنه بَ ، وإن كان فى بعض ذلك الزمان فقد سلب عنه بَ ، وإن كان فى زمان قبل أو بعد ذلك فقد سلب عنه بَ ، وإن كان فى كل زمان وجوده فقد سلب عنه بَ . فإنا وإن قلنا مسلوب أو سلب أو يسلب ، فأوهمنا زمانا ، فذلك لضرورة اللفظ ؛ بل مرادنا أن كل شيء يوصف بأنه جَ ، فذلك الشيء حق عليه سلب بَ لا ندرى متى . فإذا كانت السالبة الكلية

---

(١) فقال : وقال ع ؛ ساقطة من س . (٢) وقلنا . . . جَ بَ : ساقطة من ع .
(٣) فيلزم : ويلزم ع . (٤) ليس : + جَ سا || أما : وأما ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ى . (٦) ليس : لاشىء س . (٧) فيفهم : فهم ع ، ن .
(٧ — ٨) بالفعل . . . متى : ساقطة من س . (٨) فإنه : بأنه سا || يسلب : سلب عا .
(٨) متى : ساقطة من ع || أفى : أوفى س (٩) ما يوصف . . . جميع زمان : ساقطة من س ، ع || بجَ : كجَ د . (١٠) أو زمان . . . جَ : ساقطة من ع || جَ (الثالثة) : ساقطة من م . (١١) بَ (الأولى) : ساقطة من س || فى زمان : ساقطة من ه || كله : كلية س ، ع || فقد : + وصف بجَ ه . (١١ — ١٢) وإن كان . . . عنه بَ : ساقطة من م . (١٢) وإن (الأولى) : فإن ع || وإن كان فى زمان قبل . . . عنه بَ : ساقطة من ع . (١٣) أو سلب : ساقطة من د ، ن . (١٤) فأوهمنا : وأوهمنا س ، ع .
(١٥) فذلك : فلذلك عا || عليه : ساقطة من ه .

المطلقة هى هذه العامة كما عند قوم، أو ما هو خارج عن الضرورة، وهو الذى ليس السلب عنه دائما ما دام ذاته موجودا، بل فى وقت ما من أوقات وجوده، وهى التى تخص بالوجودية، لم يلزم لها عكس. فإن سلب الضحك بالفعل عن كل إنسان، صحيح بهذا الوجه، فإن كل إنسان يسلب عنه الضحك بالفعل وقتا ما، وإذا سلب وقتا ما فقد سلب مطلقا. وكل إنسان يسلب عنه الضحك مطلقا، وخصوصا على رأى من يخرج الضرورة عن الإطلاق. وإذا كان هذا السلب الكلى مطلقا لا ينعكس، إذ ليس يمكن أن يسلب الإنسان عن الذى يضحك بالفعل بوجه من الوجوه، وكذلك فى مواد كثيرة، فقد وجد للسلب الكلى المطلق مادة لا ينعكس فيها. وهذا معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أى ليس يلزم عكسه، لا أنه لا ينعكس فى مادة من المواد. فبين من هذا أن السالب الكلى المطلق الحقيقى لا ينعكس. لكن هذا السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا الشأن؛ فلذلك لا يقال: ولا واحد من الناس ضاحك.

فلينظر الآن فى وجوه أخرى تعتبر لهذا، فنقول: إن قوما يقولون: إن المطلقة هى التى الحكم فيها على ما حصل من الموضوعات موجودا، حتى يكون إذا قال قائل: كل ج ب، كان معناه أن كل واحد من الموصوفين بأنه ج فى الماضى

(١) العامة: فالعامة د، سا، ن؛ فالعامية ع || خارج: + عنه هـ. (٢) ليس: ساقطة من ع. || موجودا: موجودة د، ع، ن || أوقات: الأوقات ن. (٤) الضحك: ساقطة من ع. (٥) وإذا سلب وقتا ما: ساقطة من ع || ما: ساقطة من س || وكل: فكل س، سا، هـ، ى. (٦) كان: ساقطة من س. (٧) يسلب: يسلبه هـ. (٨) للسلب: السلب د، سا، ى. (٩) المطلق: ساقطة من ن || مادة: ساقطة من ى. (١٠) لا: ساقطة من سا || أنه: لأنه سا. (١١) لا يعبر: لا يعنى س || عنه: ساقطة من ع. (١٢) الشأن: البيان د، ع، ى || فلذلك: فكذلك د، ع، ن || ضاحك: ضاحكين ب، د، س، سا، ع، عا، ن، هـ. (١٣) لهذا: هذا د. (١٤) يكون: ساقطة من د، ن. (١٥) كان: وكان عا.

والحال مما قد وجد هو موصوف بأنه بَ . فيكون قولهم : لا شيء من جَ بَ ، معناه أنه لا شيء مما وجد وحصل جيما بالفعل إلا مسلوب عنه كونه بَ ، وإن كان قد يمكن أن يوجد له بَ . أو يكون بعض جَ إذا وجد كان بَ بالضرورة ، لكنه الآن ليس موجودا ، والموجود منه هو البعض الذى لا شيء منه بَ . مثال الأول عندهم إذا اتفق فى وقت إن لم يكن إنسان متحركا بالفعل . ومثال الثانى أن يكون وقتا لا لون موجود فيه إلا البياض ، فيكون حينئذ كل لون بياضا ، فيكون هذا الوجودى ينعكس أيضا . فلينظر هل يلزم من هذا أن لا شيء مما هو بَ فهو جَ أيضا . أما إذا عنى فى العكس ما عنى فى الأصل ، فليس يجب أن يكون هذا العكس ، لأنه يجوز أن يكون بَ مسلوبا عن جَ الموجود ، ولم يوجد فى غيره . فإنه ليس يلزم إذا سلبت الكتابة عن إنسان موجود ، أن تكون الكتابة موجودة فى آخرين ، أو أشياء أخرى غير الكتابة حكمها هذا الحكم . فليس يلزم من ذلك أن يكون سلب جَ عن كل واحد من الذين حصل لهم وجود بَ ، حقا على سبيل الإطلاق . فإنهم ربما لم يحصلوا بَ ، حتى يصيروا بحيث إذا وضعوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور . وأما على غير هذا الشرط وعلى أن يكون جَ مسلوبا عن بَ ، سواء لم يوجد بَ أو وجد فى شيء آخر غير جَ ، فهذا صحيح خارج من طريق العكس على هذا القانون .

---

(١) مما : + قد ع (٣) كان (الأولى) : ساقطة من ع || قد : ساقطة من س . (٤) والموجود : الموجود ع || هو : ساقطة من س ، ع ، هـ || البعض : ساقطة من هـ || الذى : الذين هـ || منه : منهم هـ . (٦) وقتا : وقت د ، عا || لا : إلا د ؛ ولا عا || لون (الأولى) : كون عا || موجودا : موجود د ، ن ؛ ساقطة من ع . || بياضا : بياض د ، ن ، ى . (٨) فهو ؛ وهو سا || فى العكس : بالعكس ن || ما عنى : بل عنى د ، ن . (٨ — ٩) يجب أن يكون : ساقطة من ن || أن . . . يجوز : ساقطة من ع . (١٠) أن : ساقطة من ع . (١٢) الذين : الذى ع . (١٤) المذكور : المذكورة م || وعلى : على س . (١٥) فى : ساقطة من ع . (١٦) خارج : ساقطة من سا ، عا || خارج من طريق العكس : ساقطة من س ، هـ .

لكن ينبغى أن ينظر أن هذه القضية حينئذ، أى القضايا تكون . فإنه لايلزم أن تكون ضرورية . فإنه إذا سلب جـ سلبا بالفعل عن ب، وكان ب شيئا لايجب أن يسلب عنه جـ فى كل زمان، مثل: أن يكون اتفق أن كان كل موجود أبيض فى وقت ما، مسلوبا عنه أنه مالك ألفى وِقْرِ ذهب، وكان حينئذ لا وجود لمالك ألفى وقر ذهب فى الموجودين فى ذلك الوقت هو أبيض؛ وانعكس أنه لاشىء مما هو مالك ألفى وقر ذهب بأبيض، كان هذا مما لايصدق بشرط الضرورة، ولم يكن ممكنا حقيقيا، إذ قد سلب عنه بالفعل . وقد اتفقوا على أن كل قضية إما أن يكون فيها حكم بالفعل ضرورى؛ أو حكم بالفعل غير ضرورى، أو حكم ممكن ليس فيه شرط أنه بالفعل؛ وإذ ليست هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فستكون مطلقة . فيكون ما ظنوه من أن المطلق هو الذى يجب أن يكون الحكم فيه على الموجودين فى زمان، قد حصل باطلا . واعلم أن قولنا: كل كذا كذا، ليس يعنى به كل موجودين كذا فى زمان ما، فإن الموجودين من الناس فى زمان ما بعضُ الناس لا كل الناس . ومع ذلك فإن هذا إذا اعتبر، حصلت أقسام لايمكن إلحاقها بالضرورى ولا الممكن، فيجب إذن أن لا يلتفت إلى هذا المذهب، وسيحوجنا إمعاننا فيما يستأنف إلى أن نزيد هذا الغرض شرحا . فإن لم يعتبر وجود الموضوع، بل اعتبر صدق القضية، كان

(١) أى : إلى س . (٢) شيئا : ساقطة من د . (٤) وقر : الحمل يحمل على ظهر أو على رأس (اللسان) || ذهب : ذهباع، ها، ى؛ ساقطة من هـ . (٥) وقر ذهب : وقر ذهباع || وانعكس : فالعكس هـ؛ فانعكس ى . (٦) ذهب : ذهباع، ى . || كان : وكان د، س، سا، ع، ن، ى؛ سلب م؛ فكان هـ || هذا : ساقطة من ع . (٧) اتفقوا : نصوا ع . (٨ — ٩) أو حكم . . ضرورى : ساقطة من ع . (٩) ممكن : مما س، ممن ن || أنه : ساقطة من سا || ليست : ليس س، سا، ع، ها، هـ، ى . (١٠) فستكون مطلقة : ساقطة من ع || من أن المطلق : من المطلق ع، ى . (١١) حصل : جعل س، ها، هـ . (١٢) قولنا : ساقطة من ع || يعنى : عنى د؛ معناه ن || كل : ساقطة من ى . (١٣) زمان ما : زمان د، ن || بعض الناس : ساقطة من سا || كل الناس : كل إنسان م || ذلك : كذا د .

الموضوع موجودا أو غير موجود ، حتى تكون المطلقة هى التى الحكم فيها بسوره صادق زمانا ما ، سواء كان الموضوع موجودا أو غير موجود. فإن غير الموجود يصدق عليه السلب عاما ، كان العكس مثل الأصل بعينه متعلقا بذلك الزمان ، وكان مطلقا ؛ إلا أن هذا الاعتبار مزيف ، لما دريت ولما يستقبلك .

وأما إن أخذ الموضوع على السبيل الذى اختاره الفاضل من المتأخرين، حتى يكون جـ ما يصح أن يكون جـ حتى يدخل فيه ما يصح أن يكون جـ ، وإن جاز أن يوجد و يعدم ولا يكون حاصلا له أنه جـ، فلينظر ما يلزم من ذلك؛ فيكون معنى السالب الكلى على مذهبه ، إما أنه لاشىء مما يصح أن يكون جـ بالفعل أو بالقوة موصوفا بالفعل بأنه ب ، وإما أنه لا شىء مما يصح أن يكون جـ موصوفا بأنه يصح أن يكون ب . لكن هذا الفاضل جعل المطلقة مالايجب سلب ب عنه بالفعل كل وقت ،فلا يجد محيصا عن الإلزام السالف ، إذ بينا أن مثل هذه المطلقة قد لاتنعكس ؛ ولا يتغير ذلك بأن يجعل الموضوع ماهو موصوف بالفعل مما يوصف به الموضوع أو بالقوة ؛ وما يجرى مجراه . فهذا على أول الوجهين .

وأما الوجه الثانى ، فإنه قضية يسلب فيها الإمكان العام؛ وليست مطلقة . فإن قال قائل : إنه ليس كذلك ؛ بل الإمكان ههنا فى مفهوم المحمول، وإنما

(١ — ٢) حتى . . . موجود : ساقطة من ع || حتى . . . الموجود : ساقطة من س .
(٢) ما : ساقطة من ن، ه ، ى . (٥) السبيل . سبيل د (٦) جـ ما يصح : به ما يصح د ؛ ما يصح ه | أن يكون جـ : أن يكون ب عا || حتى . . . جـ : ساقطة من ع || وإن : + كان د . (٧) فيكون : ساقطة من م . (٨ — ٩) بالفعل أو بالقوة . . . جـ : ساقطة من ع . (١٠) جعل ؛ يجعل س ، سا ، عا ، ه || ما لا يجب : مما لا يجب د ، سا ، ع ، ن ، ى . (١١) عنه : عنها د ، ن || عن : من ع ؛ على ه || الإلزام : إلزام د ، ه . (١٢) الموضوع : + موصوفا س ، ع ، عا ، ه . (١٣) وما يجرى : ويجرى د || فهذا : وهذا ع . (١٥) وليست : فليست ه ، ى .

يكون ذات جهة بجهة تلحق الرابطة ، ونخبر عن إمكان الرابطة فنقول أولا : إن الجهة ههنا فى مقابلة القضية السالبة ملحقة بالرابطة ، فإنك تقول هناك : بعض ما هو ﺟ يصح أن يكون ب . وثانيا : إن كل مقدمة لها جهة يمكن أن تجعل الجهة فيها خارجة عن المحمول ، فإنه يمكن أن تجعل جهتها جزءا من المحمول ، ثم تلحق بها جهة أخرى . فإنك إذا قلت : كل إنسان يمكن أن يكون كاتبا ، فلك أن تقول بعده : كل إنسان بالضرورة يمكن أن يكون كاتبا . وأما ثالثا : فما تقول فى قولك : كل إنسان يمكن أن يكون كاتبا ، أمعناه أن كل إنسان يمكن ، أو يصح ، ولا تمتنع كتابته ، مدخلا للجهة على المحمول على نحو معناه . فإنك إن قلت هذا وعنيت بالإمكان الإمكان الحقيق الذى يصدق فى هذا الموضع ، فقد كذبت . فإن إمكان الكتابة ليس ممكنا ، اللهم إلا أن يلتفت إلى إمكان قريب . فحينئذ لا يجد حيلة فيما ليس فيه ، إلا إمكان واحد . ومع ذلك فيكون قولك : كل إنسان ممكن أن يكون كاتبا ، كاذبا على هذا التأويل . لأن ذلك كله ليس بإمكان بعيد ولا قريب ، بل الناس مختلفون فى ذلك . وأما بعد هذا كله فينظر أن هذا كيف ينعكس ، فنقول : إن هذه القضية مع هذا كله تكون على حكم السالبة الضرورية ، إذ كان لا شىء مما يصح أن يكون ﺟ ، هو شىء يصح أن يكون ب .

(١) بجهة : بالجهة د ، ﻫ ، ى || ونخبر : ونحن د ، ن . (٢) بالرابطة : بالرابط ن . (٤) الجهة : ساقطة من ع || فإنه : فإن س . (٧) أن يكون .... يمكن : ساقطة من م || أمعناه : معناه د ، س ، ع ، ن ، ﻫ ؛ إذ معناه سا || أو يصح : أن يصح س ، طا ، م ، ﻫ ؛ ولا د ، ع ، ن . (٨) إن : إذا س ، سا . (٩) الإمكان : ساقطة من سا || فى : ساقطة من ﻫ || كذبت : كذب ﻫ . (١٠) ممكنا : يمكننا ﻫ || إمكان : مكان ى . (١١) حيلة : ساقطة من سا | واحد : بواحد د ، ن || قولك : ساقطة من س . (١٢) ممكن : يمكن ﻫ . (١٥) إذ : إذا د ، ع ، ن .

هذا وإن قوما قالوا : إن السالبة الكلية على الوجه الأول أيضا لا تنعكس ، وأوردوا له أمثلة فقالوا : نحن نقول لا شيء من الحيطان فى الوتد ، ولا من البطيخ فى السكين ، ولا ينعكس أنه لا شيء من الأوتاد فى الحيطان ، أو السكاكين فى البطاطيخ ؛ فالجواب عن أمثال هذا مما ذكروه أن المحمول ليس هو الوتد ولا السكين ، بل فى الوتد وفى السكين ، فاجعلهما كما هما بجملتهما موضوعين ينعكس .

---

(١) قالوا : ساقطة من س || أيضا : ساقطة من ب . (٢) نحن : + أيضا س || لا شيء : أن لا شيء د ، ن . (٣) البطيخ : البطاطيخ ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ى . (٤) البطاطيخ : البطيخ ع . || هذا : هذه د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || ذكروه : ذكروا ع ، ى . (٥) ولا السكين : والسكين س ، ع || فاجعلهما : بل فاجعلهما سا ؛ فإن جعلهما ع || هما : هو ع || بجملتهما : بجملتها د .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل
فى عكس المطلقات

وإذ قد بينا هذا فلنبين أن الكلية الموجبة هل تنعكس ؟ وكيف تنعكس ؟ أكلية موجبة أم جزئية؟ وهل تبقى مطلقة ؟أم لاتبقى مطلقة؟ فنقول: إذاصدق قولنا كل ج ب فليس يلزم أن يكون كل ب ج . مثاله كل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنسان . وأيضا نقول : كل إنسان مستيقظ ، ولا نقول : كل مستيقظ إنسان . فليس يجب إذن للكلية الموجبة عكس كلى موجب ، فإنه ربما كان المحمول أعم . وأما عكسها الجزئى فواجب ، فإنا إذا قلنا : كل ج ب لزم أن بعض ب ج . وقد جرت العادة فى بيان هذا أن يقال : إنه إن لم يكن بعض ب ج فلا شىء من ب ج . وهذا مما ينعكس، فيكون ولا شىء من ج ب ، وقد قلنا : كل ج ب ، وهذا خلف . فهذا هو البيان المعتاد فى هذا الباب .

وعلينا أن ننظر فى هذا البيان، هل هو حقيق، أم ليس بحقيق . وذلك أنه إن كان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هى السالبة الكلية المطلقة ، وقد قيل : إن

(٢) فصل : الفصل الثانى ب، د، س، سا، ع، عا، م، ى؛ فصل ٢ ه. (٥) أم جزئية : أو جزئية س، سا ، عا، ن || أم لا : أو لا س ، عا ؛ أو سا ؛ ولا ه || إذا : إن د ، ن || صدق : ساقطة من د ، ن. (٧) كل حيوان إنسان : كل حيوان إنسانا سا ، ع ، ن ، ى || نقول : ساقطة من عا . (١٠) أن بعض : أن يكون بعض ى . (١١) إن : لو س || فيكون : + هو نقيضه د، ع، ن، ى || ولا شىء . فلا شىء. د ، ن. (١١ — ١٢) وهذا . . . ج ب : ساقطة من س. (١٢) وهذا : هذا ب، س، عا؛ فهذا سا. (١٤) أم ليس : أو ليس س، سا، ع، عا، ه، ى.

الحقيقية منها لا تنعكس ، فلا يكون هذا بيانا . على أن ذلك كما علمت يحتاج فى أخذ نقيضه إلى أن تعين الحال والوقت. وههنا لم يشتغل بتعيين حال أو وقت فى كليهما ، حتى يكون السلب مقابلا ، فيعين فى الخلف . فلا هو مقابل ولا يجب أن تنعكس السالبة الكلية فيه . فنقول الآن : إن هذا وإن كان هذا ، وإن كان هكذا ، فإن هذا البيان صحيح . وذلك لأن القائل إذا كذب فى قوله : بعض بَ جَ فيجب أن يكون إنما كذب لأنه لا يجد بعض ما هو بَ هو جَ فى وقت من الأوقات ؛ فإنه إذا وجد بعض بَ جَ وقتا ما ، فقال : بعض بَ جَ ، أى وقت كان وأى حال كان ، فإنه يكون صادقا . وإن كان صادقا مع ذلك أن كل بَ ليس وقتا ما جَ ، فليس إذن هذه الكلية السالبة المطلقة مناقضة لتلك الجزئية الموجبة . ولكن التى إذا كذبت القائلة بعض بَ جَ ، صدقت هى ولا تكذب ؛ إلا أن لا يكون بعض من الأبعاض موصوفا فى شىء من الأوقات بالمحمول . فإذن مناقض هذه الموجبة الجزئية المطلقة ، هو هذه السالبة التى ظهر من حالها قبل أنها تنعكس مثل نفسها ، مانعة للإيجاب الجزئى كيف كان ، فضلا عن الكلى . فهذا البيان إذن حق . فإن أخذ المطلق على المعنى الأخص ، لم يكن هذا نقيضه ؛ بل جاز أن يكون كذبا ، لا لأن الإيجاب كاذب ، بل لأن الحمل دائم . فكذبت السالبة ، ولم يجب أن يصدق نقيضها على الوجه المشهور فيكون خلفا .

فيظهر من هذا أن الغرض فى التعليم الأول ، ليس ما ذهب إليه

(١) الحقيقية : الحقيقة د ، س ، سا ، ع ، ى || فلا يكون هذا : فهذا لا يكون سا .
(٢) الحال والوقت : الوت فى الحال ن || والوقت : أو الوقت ع . (٣) السلب : السبب م || فلا : وهذا سا . (٤) فيه : ساقطة من ن || إن : ساقطة من ن . (٨) وأى : فأى سا . (٩) لتلك : لكل س . (١٠) بَ جَ : جَ بَ ع ، ها . (١١) أن لا يكون : أن يكون سا ، ع ، م ، ه . (١٤ — ١٨) فإن أخذ . . . إليه : ساقطة من ها . (١٥) لا لأن : لأن ن .

من اختار هذا الاعتبار فى المطلق. فإن كان المطلق مأخوذا على المعنى الأخص، فبين انعكاسه بالاقتراض الذى سنشير إليه بعد. ونقول الآن: إن مناقض قولنا، ليس كل المطلق، هو كل الذى الحمل فيه دائم. وأما مناقض السالب الكلى المطلق والموجب الكلى المطلق العام للجميع، هو الجزئى الذى يدل على الدوام. وقد عرفت الفرق بين الدائم والضرورى، فيجب أن يراعى هذا فى جميع مانورده. فهذه أصول يجب أن تكون منك على ذكر، فإن الناس لم يشتغلوا بها.

ونقول: إن هذا العكس يمكن أن يبين بالتعيين والاقتراض. وذلك بأن يقال: إذا كان كل جَ بَ فليفرض واحد من الموصوفات بجَ وليكن دَ، فيكون دَ هو جَ وهو بَ. فالموصوف ببَ الذى هو دَ موصوف بأنه جَ. وكذلك قد يمكن أن تبين بالخلف على قياس، ما فعله الفاضل من المتأخرين، فإنه إن لم يكن بعض بَ جَ، فلا شيء من بَ جَ السالب المطلق، بمعنى، ما دام ذات بَ موصوفة بأنها بَ، وكان كل جَ بَ ينتج بقياس كامل طبيعى أن: لاشيء من جَ دَ. هذا خلف.

وأما أن هذا العكس ما حاله، فنقول: حاله أيضا الإطلاق العام، فلا يلزم إذا كان كل كاتب مستيقظا، أى وقتا ما، يجب أن يكون بعض ماهو مستيقظ هو

(١ — ٦) من اختار ... بها: ساقطة من عا. (٢) بالاقتراض: بالإفراض د، ع || الذى: الكلى هـ || إن: ساقطة من هـ. (٣) ليس: ساقطة من ع || الحمل: حمل م || دائم: ساقطة من س || السالب: السلب ن. (٤) هو: فهو د، ن. (٥) عرفت: عرف س. (٦) أصول: أحوال د. (٧) والاقتراض: والإفراض د، ع. (٨) الموصوفات: الموضوعات هـ. (٩) وكذلك: ولذلك عا. (٩ — ١٠) وكذلك قد يمكن أن تبين: و يتبين هـ. (١٠) تبين: يتبين سا، عا، ى. (١١) بمعنى: يعنى د، ن || موصوفة: موصوفا ب، د، ع، م، ن، ى. (١٢) وكان: وقد كان د، ن || جَ دَ: جَ بَ هـ؛ ب جَ د، ع، عا، ن؛ جَ ج س، سا. (١٤) فنقول حاله: ساقطة من عا || فنقول: + أن هـ، ى. (١٥) يجب: ساقطة من د، ن.

كاتب، مادام ذاته موجودا، أومادام مستيقظا. وفى بعض المواضع يجب كما تقول: كل إنسان حيوان، أى مادام موجودا ودائما، و بعض الحيوان إنسان، أى مادام موجود الذات. وهذان يعمهما الإطلاق العام. ولقائل أن يقول، إنا إذا قلنا: كل كاتب مستيقظ، لزم منه أن بعض ما هو مستيقظ فإنه كاتب ما دام موجود الذات. وذلك أنا إذا قلنا: الكاتب من حيث هو كاتب فهو بعض المستيقظين. وذلك الكاتب بعينه من حيث هو كاتب، فإنه كاتب ما دام ذاته موجودا، وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ. فبعض ما يقال له إنه مستيقظ، فإنه كاتب ما دام ذاته موجودا. فقد انعكس ههنا أيضا ضروريا.

فنقول فى جواب ذلك: أما أولا، فإنا نسامح ولا نناقش المناقشة التى لنا فى هذا، فنقول: لا يمنع وجود بعض المستيقظ كاتبا ما دام ذاته موجودا، أن يكون بعضه ليس كذلك. فإنه كما أن الجزئية لا يمنع صدق سلبها صدق إيجابها، كذلك لا يمنع صدق ضرورتها صدق لا ضرورتها. وكذلك بعض الأجسام أبيض بالضرورة، و بعضها أبيض لا بالضرورة. فإن كان بعض ما هو موضوع المستيقظ كاتبا بالضرورة إذا أخذنا الشرط المذكور، فبعضه الذى ليس بذلك الشرط ليس بالضرورة. وإن قابلنا هذا الكلام بالحق، لزمنا أن لا نسلم أن الكاتب من حيث هو كاتب يوصف بالمستيقظ. فإن ذات الكاتب بشرط أن يؤخذ كاتبا فقط لا يوصف بالمستيقظ. فإن الشرط هو أن يكون كاتبا فقط

---

(١) موجودا: موجودة د، ن؛ ساقطة من ع || مادام: ما م. (٢) ودائما: أو دائما سا ع، م. (٤) موجود: وجود م. (٦) حيث: ساقطة من د || موجودا: موجودة د، ن. (٧) له: ساقطة من ع. (٨) موجودا: موجودة د، ن || أيضا: ساقطة من سا. (١١) صدق (الأولى): الصدق ى. (١٢) صدق (الثانية): ساقطة من م || وكذلك: ولذلك س، سا، عا، ه. (١٣) بالضرورة و بعضها أبيض: ساقطة من م || لا بالضرورة: بالضرورة ع.

بلا زيادة. والكاتب فقط كيف يكون هو مستيقظا، فيكون كاتبا فقط ليس كاتبا فقط؛ بل إذا أخذ مطلقا، أى الكاتب، كيف كان هو الموصوف بأنه كاتب، المجوز أن يكون، كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ وصفا لا بالضرورة. وأما الأشياء من حيث حدودها، و بشرط تجريد العوارض عنها، لا تكون موضوعة لما ليس بحدودها ولا فى حدودها. ثم ستعلم أن قولنا : من حيث هو كاتب؛ ليس جزءا من الموضوع البتة، وذلك فى مثل قولنا : الكاتب من حيث هو كاتب هو مستيقظ، بل جزء من المحمول. وسنبين لك حينئذ أن الشك منحل من وجه آخر.

ونرجع فنقول : إن العكس فى المطلقتين جميعا لا يجب إلا مطلقا عاما . وذلك لأنك إن أخذت المطلقة خاصة، وجدتها قد تنعكس خاصة، وقد تنعكس ضرورية . مثال الأول : كل كاتب مستيقظ؛ وعكسه: بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة . ومثال الثانى: كل إنسان متنفس لا بالضرورة، وعكسه : أن بعض ما يتنفس إنسان بالضرورة . وإذ عرفت حال الكلى الموجب المطلق، فكذلك فاعلم حال الجزئى الموجب، وأنه ينعكس مثل نفسه جزئيا موجبا. والبيان ذلك البيان . وينبغى أن لا يطول بسببه .

---

(١) هو: ساقطة من سا. (١ — ٢) ليس كاتبا فقط : ساقطة من ع. (٢) أخذ : أخذناه || أى : هوم. (٢ — ٣) بأنه . . . الموصوف : ساقطة من م. (٤) و بشرط: وشرط ع. (٥) بحدودها : حدودها سا ؛ لحدودها ع || حدودها : حدود ن . (٦) [ابتداء من كلمة "وذلك" فى السطر السادس ساقط من نسخة ى] || هو (الثانية) : ساقطة من ن . (٨) ونرجع : فنرجع سا ؛ ورجع د ، ع || المطلقتين : المطلقين س ، سا ، عا ، ن ، ه || لا يجب : + إن ءا . (٩) إن : إذا د ، س ، ع ، ن || وجدتها قد : وجدتها لقد ب، س ، ع، عا، م، ه. (١١) لا بالضرورة(الأولى) : بالضرورة م || ومثال : مثال س . (١٢) وإذ : وإذا س ، ن ، ه ؛ + قد سا || حال : ساقطة من د ، ن . (١٣) وأنه : فإنه ن|ن| و: البيا والبيان سا . (١٤) وينبغى : ولا ينبغى عا.

وقد أوردت أمثلة نوقض بها ما قلناه من انعكاس الكلى بالموجب جزئيا . فلا يحتاج أن نعددها كلها ، بل يجب أن يتذكر ما قلناه فى الجواب عن حدود أوردت، لتبين بها أن السالبة الكلية لا تنعكس. وكذا الأمر أن تنظر إلى جملة الموضوع وجملة المحمول فتعكسه كما هو،لا تنقص جزءا مما فيه ولا تغيره ، أعنى الجزء الذى إذا نقصته عنه وهو بحاله الأول قبل العكس فأردت أن تحفظ الإيجاب والسلب مع نقصانه لم تجد الحكم ثابتا . فإنك إذا حفظت المحمول كما كان والموضوع كما كان وعكست لم تغلط ولم تغالط . وأما السالبة الجزئية فإنها لا تنعكس،فليس إذا لم يكن كل حيوان إنسانا ،أو كل إنسان كاتبا ،وجب أن لا يكون كل إنسان حيوانا ، أو كل كاتب إنسانا .

وههنا نوع من العكس آخر يجب أن نتأمله ، وهو الذى يسمى عكس النقيض ، وهو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا ، وما يناقض الموضوع فيجعل محمولا . فنقول : إذا قلنا كل جـ ب ،لزم منه أن كل ما ليس ب ليس جـ ، وإلا فليكن بعض ما ليس ب ليس ليس جـ،فهو جـ . فبعض ما ليس ب هو جـ،ينعكس فبعض ما هو جـ هو ما ليس ب ، وقلنا كل جـ ب . وإذا قلنا : كل ما ليس ب ليس جـ، صح كل جـ ب ، وإلا فليصح ليس كل جـ ب . فيكون بعض ما هو جـ مسلوبا عنه ب،فذلك البعض جـ وليس ب . وقلنا : كل ما ليس ب ليس جـ فذلك البعض جـ وليس ب جـ . وإذا قلنا : لا شئ من جـ ب

(٢) فلا : ولا س ، سا ، ع ، عا ، هـ ؛ لا د ، ن || نعددها : نعدها عا ؛ نعيدها م .
(٤) جزءا : شيئا س || مما : + هو د ، ن . (٦) ابتا : تاما د ، ن .
(٨) أو كل : وكل س ، ع . (١٠) آخر : ساقطة من س .
(١١) فيجعل : لنجعل هـ . (١٢) فنقول : + إذا د ، سا ، ن || أن : ساقطة من س .
(١٣) ليس ليس جـ : ليس جـ د ، ع ، م . (١٤) ينعكس : فينعكس س ، سا ، ع ، عا ، هـ .
|| وقلنا : وقد قلنا د ، ن || كل : وكل ع . (١٥) ما ليس ب : ما ب م .
(١٦) ب : بب س || بجـ : جـ ع .

لا يلزم لا شىء مما ليس بَ ليس جَ . فإنك إذا قلت: لا شىء من الناس حجارة، لم يلزم أنه ليس شىء مما ليس بحجارة ليس بإنسان، أو ليس شىء مما ليس بحجارة هو إنسان ؛ بل لزم بعض ما ليس حجارة هو إنسان ، وإلا فلا شىء مما ليس بحجارة هو إنسان، فلا شىء من الناس ليس بحجارة . وكنا قلنا لا شىء من الناس حجارة . وإذا قلنا : بعض جَ بَ، لزم بعض ما ليس بَ ليس جَ . فإنه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن جَ و بَ معا ، فيكون بعض ما ليس بَ ليس جَ . وأما قولنا: ليس كل جَ بَ، فيلزمه ليس كل ما ليس بَ ليس جَ، وإلا فكل ما ليس بَ ليس جَ، فكل ما هو جَ فهو بَ . وههنا خوص أخرى ، والأولى أن نجعل مواضعها كتاب اللواحق .

---

(١) حجارة : بحجارة س . (٣) حجارة: بحجارة د ، سا ، ع ، عا، ن (٥) حجارة : بحجارة د ، سا ، ن . (٦) أو معدومات : ساقطة من م. (٧) ليس(الثانية) : ساقطة من د ، ن || فيلزمه ليس : فليس يلزم د ، ن. (٨) ليس (الثانية) : أيس ب. (٩) والأولى : الأولى س ، سا ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى عكس الضروريات والممكنات

ونقول : إذا قلنا بالضرورة لا شىء من جَ بَ ، فيجب أن يكون بالضرورة لا شىء من بَ جَ . قالوا : وإلا أمكن أن يكون بعض بَ جَ ، فأمكن أن يكون بعض جَ بَ ، فأشكل ههنا شىء وهو أنه استعمل عكس الممكن فيه . وهذا ما لم يبن بعد. فقال بعضهم : إن انعكاس هذا الممكن بين بنفسه . فإنه إذا أمكن أن يكون شىء شيئا ، أمكن أن يكون ذلك الشىء الآخر ذلك الشئ . ولما كان هذا بينا بنفسه ، جاز تعريف غيره به ، غير متوقف فيه أن يبين حاله . وعندى أنه يحتاج هذا العكس إلى بيان ما أيضا . وليس ما فرضوه بينا أعرف من أن الممتنع كونه شيئا ، يمتنع كون ذلك الشىء هو الذى هو المطلوب أو قريب من المطلوب . لكن ما قاله الآخرون أحسن ، وهو أنه إن أمكن أن يكون بعض بَ جَ كان فرضه غير محال . وأكثره أن يكون كذبا . والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال . فإن لازم ما يمكن ممكن . فإن المحال لا يكون البتة . فما لا يكون إلا ويلزمه المحال لا يكون البتة . وكيف يكون ، وإنما يكون مع كون ما لا يكون البتة . فالكذب الغير

---

(٢) فصل : الفصل الثالث : ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل[٣] ه . (٤) لا شئ : ساقطة من ه . (٥) بَ جَ (الأولى) : جَ بَ ن || فأمكن : وأمكن د ، ن . (٦) جَ بَ : بَ جَ م || فيه : ساقطة من ع . (٧) شئ : ساقطة من ع . (٩) غير : ساقطة من د . (١٣) وأكثره : وأكثر د || الغير : غير س || محال : المحال س ، ع . (١٤) فإن : وإن ن . (١٤ — ١٥) فما لا يكون ... البتة : ساقطة من سا . (١٥) وكيف : فكيف سا || فالكذب : والكذب ب .

المحال لا يلزمه المحال. فإذا فرض بعض بَ جَ موجودا، فحينئذ يكون بعض جَ بَ موجودا، فحينئذ يكون بعض جَ بَ كما علمت كذبا غير محال. لكنك قد قلت بالضرورة: لا شئ من جَ بَ، فكيف يكون قولنا: بعض جَ بَ، غير محال، فهو محال. ولزم من قولنا بعض بَ جَ، فقولنا بعض بَ جَ كذب ومحال. على أن هــذا له وجه، وهو أقرب عندى، وهو أن نقول: إذا جاز وأمكن شيء، أمكن لازمه. فإذا أمكن أن تصدق المطلقة القائلة: بعض بَ جَ، أمكن لازمها ضرورة، أى قولنا: بعض جَ بَ. وهذا أصح ما ينبغى أن يقال. وأما إن كان القول موجبا مثل قولك باضطرار أن يكون كل جَ بَ أو بعض جَ بَ، فيقولون إنه باضطرار أن يكون بعض بَ جَ. والبيان المشهور لهذا هو أنه لا بد من أن يكون بعض بَ جَ، لأنه من حيث هو مطلق هذا حكمه. فحينئذ إما أن يكون باضطرار، أو لا يكون باضطرار. فإن كان لا باضطرار، فبعض جَ بَ لا باضطرار، وكان كله باضطرار، وهذا خلف. وفى هذا البيان مواضع تخليط.

وذلك لأن الذى سلف من تعليمهم فى انعكاس المطلقة الموجبة، إنما كان أنها تنعكس جزئية فقط، ولم يبين أنها إن كانت لا باضطرار فيكون عكسها

(١) لا يلزمه المحال: لا يلزم المحال سا؛ ساقطة من د، ن || جَ بَ: بَ جَ سا، ع (٢) موجودا فحينئذ يكون بعض جَ بَ: ساقطة من س، عا، هـ. (٤) بَ جَ: جَ بَ ع، عا || فقولنا بعض بَ جَ: ساقطة من ع || بَ جَ (الثانية): جَ بَ ا. (٥) وهو: هو عا || أقرب: الأقرب د، س، ع، عا، ن، هـ || أن نقول: أنه نقول د، س، سا، ع، عا، م، ن، هـ. (٦) جاز: جاوز س || تصدق: + المقدمة ع، عا || المطلقة: ساقطة من عا || القائلة: العامة د. (٧) بَ جَ: جَ بَ ع || لازمها: لازما ع || جَ بَ: بَ جَ ع || أى قولنا: بعض جَ بَ: ساقطة من عا. (٨) موجبا: الكلى الموجب ع. (١١) باضطرار (الثالثة): بالاضطرار د، س، ن (١١ — ١٢) فإن كان . . . جَ بَ لا باضطرار: ساقطة من ع. (١٢) لا: ساقطة من ع || لا باضطرار: لا بالاضطرار س، ن || وهذا: هذا د. (١٣) مواضع: موضع ع. (١٤) لأن: + الشئ ع || تعليمهم: تسليمهم سا. (١٥) يبين: يتبين س، عا، هـ || باضطرار: بالاضطرار ع، هـ.

لا باضطرار . ولا هذا حق بوجه من الوجوه . فإن كل إنسان كاتب لا باضطرار ، ثم كل كاتب إنسان باضطرار .

والتخليط الثانى هو أنا وإن سلمنا أن هذا البيان قد ينفع فى إثبات عكس الكلى الموجب ، فكيف ينفع فى بيان العكس الجزئى الموجب . فإنه ليس يمنع قولنا : بعض جَ بَ بالضرورة ، أن يكون بعض جَ بَ أيضا لا بالضرورة . فيجوز أن يكون عكس قولنا : بعض بَ جَ بالضرورة، هو أن بعض جَ بَ لا بالضرورة . ثم إن انعكس على قولهم فصار بعض جَ بَ لا بالضرورة، صح مع صحة الأصل ، وهو قولنا: بعض جَ بَ بالضرورة ، ولم يلزم خلف . فإنك تعلم أن بعض الأجسام متحركة ضرورة ، و بعضها متحركة لا بالضرورة . وكذلك بعض الأجسام سود بالضرورة أى دائما ، و بعضها سود لا بالضرورة ؛ بل الحق أن هذه تنعكس مطلقة بالمعنى الأعم ، وهو أن بعض بَ جَ بلا زيادة شرط . والبرهان عليه هو المثالان المذكوران . وأنت تعلم أنه ليس يجب أن يكون عكس غير الضرورى عن غير الضرورى من المثال المذكور . فلا يمتنع

---

(٢) لاباضطرار : لابالاضطرار : س ، ع ، عا ، م ، ه . (٣) والتخليط : وتخليط سا || البيان : بيان ع || قد ينفع : ساقطة من س || ينفع : يقع ع || فى : + بيان ب ، م || إثبات : بيان ب . (٦) بَ جَ : جَ بَ د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || أن (الثانية) : + يكون ن || جَ بَ : ب جَ د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه . (٧) فصار : وصار د ، ن || صح : ساقطة من س . (١١) أن هذه تنعكس : أنهان || هذه : هذا س . (١٣) عن غير الضرورى : ساقطة من سا || عن : ساقطة من ع ، عا ، ه || غير (الثانية) : ساقطة من د ، س ، م ، ن || المذكور : + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة مثل أحد من الناس كاتبا بالضرورة فإنه لايمنع بخ ؛ + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وعكسه ليس أحد من الناس كاتبا بالضرورة فإنه س ، سا ، ه ؛ + وهو أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة و بعضه ليس أحد من الناس كاتبا بالضرورة ع ؛ + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وعكسه ليس كل أحد من الناس كاتبا بالضرورة فإنه عا || فلا : لا س ، سا ، عا ، ه .

أن يكون الشيء ضروريا حمله على شيء ، ثم ذلك الشيء لايكون هذا ضروريا له . وسنزيدك لهذا شرحا فى موضعه .

ومع هذا فيجب أن نورد وجوه التلخيص الذى تكلفه أصحاب التعصب عن هذا اللازم . فقال بعضهم : إن قولنا : كل كاتب إنسان بالضرورة ، ليس حقا . وذلك لأن الكاتبين المعدومين هم أناس معدومون ؛ فبعض ماهو كاتب هو بالإمكان ناس ، أى تمكنوا أن يصيروا ناسا .

وهذا هو الإنسان الذى ذكر أن قولنا : كل ج ب ، معناه كل مايقال له أنه بالفعل ج ، وأخرج ماهو كاتب بالإمكان ، داخلا فى قولنا : كاتب . فالآن قد أدخل الكاتب بالقوة فى هذه الجملة ، ومع ذلك فليس نجد البتة مقدمة كلية ضرورية موجبة . فإن قولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، كاذبة ؛ لأن الناس المعدومين حيوان بالإمكان . فبعض الناس ، وهو الذى بالقوة ، حيوان بالإمكان ، فليس بالضرورة كل إنسان حيوان . ولا نجد مثالا من الأمثلة المستعملة للكلى الموجب ، يكون صادقا البتة .

وقال بعض المحصلين : إن قولنا بعض الكتّاب ناس بالإمكان ، صحيح . وذلك لأن معنى هذا أن بعض ما يوصف بأنه كاتب بالضرورة ، هو إنسان . وسواء لم يكن كاتبا ، أو كان كاتبا ، وكان بالضرورة كاتبا ، أو كاتبا

---

(٢) وستزيدك : وستزدك ب ، د ، س ، ن || وسنزيدك . . . موضعه : ساقطة من ع ، عا .
(٣ — ١٦) ومع هذا . . . وكان بالضرورة كاتبا ، أو كاتبا : ساقطة من ب ، س ، م ، ى .
(٣) التلخيص : التخليص هـ . (٤) اللازم : الإلزام سا ، عا . (٥) لأن : أن د ، ع ، ن ، هـ .
(٦) تمكنوا : يمكن سا . (٧) هو : ساقطة من د ، ع ، ن ، هـ (٨) داخلا : حاصلا ع ، هـ .
(٩) فالآن : الآن د ، ن . (١٤) الكتّاب : الكاتب ع ، ن || ناس : ساقطة من د .
(١٥) بالضرورة هو إنسان : هو بالضرورة إنسان سا . (١٦) وسواء : سواء سا || أو كان كاتبا : ساقطة من سا .

لا بالضرووة ، حتى يكون إنسانا بالضرورة ، وإن لم يكن كاتبا . فإذن كونه إنسانا بالضرورة ، ليس لأنه كاتب .

فإذا قلت : بعض ما يوصف بأنه كاتب ، هو إنسان بالضرورة وإن لم يكن كاتبا ، فأنت تقول فى نفسك ، لا من جهـة أنه كاتب ، لجهة أنه كاتب لاتوجب الضرورة . فإذن يكون غير ضرورى أن تكون معه الإنسانية ، فيكون بعض الكتاب وهو الكاتب من جهة ماهو كاتب ليس ضروريا أنه إنسان أو ليس بإنسان ، وذلك من جهة ماهو كاتب . فبعض الكتاب ممكن أن يكون إنسانا من جهة ماهو كاتب .

وهذا الرجل ، وإن دقق ، فقد غالط وحمله التعصب على تمحل وجه بعيد ، وغلط من ظن أن قولنا : الكاتب من حيث هو كاتب ، لا يوجب الضرورة ؛ حتى يصح معه أن الكاتب من جهة ما هو كاتب ، لا يكون حمل الإنسان ضروريا عليه ؛ وليس كلامنا فى أن كونه كاتبا هو الذى جعل حمل الإنسان عليه ضروريا أو لم يجعل ، بل كلامنا فى الإنسان هل يحمل على الكاتب من جهة ما هو كاتب . فإن قال : إنه يحمل عليه دائما ؛ فيكون ضرورى الحمل عليه . فبين أنه يحمل عليه ، وإن لم يكن لأجل أنه كاتب . وكذلك إذا زالت الكتابة

(١ — ١٥) لا بالضرورة . . . الكتابة : ساقطة من ب ، س ، م ، ى . (١) إنسانا : إنسان ه || إنسانا بالضرورة : + ليس لأنه كاتب فإذا قلت بعض ما يوصف بأنه كاتب هو إنسان بالضرورة ع || وإن : فإن ه || لم : ساقطة من د . (٣ — ٤) وإن لم يكن كاتبا : ساقطة من ع ، عا ، ه . (٤) كاتبا : ساقطة من د || فى : مع سا ، ه . (٦) ضروريا : + له سا . (٧) أو وليس : وليس سا . (٩) دقق : وقف د . (١٠) من (الأولى) : + أنه د || أن : ساقطة من ع ، ن . (١٢ — ١٣) وليس كلامنا . . . يجعل بل : ولم يجعل ع . (١٤) دائما : فبين أنه يحمل عليه دائما سا || ضرورى الحمل عليه : ضروريا أى يحمل عليه ع ، عا ، ن ، ه . (١٥) فبين أنه يحمل عليه : ساقطة من سا ، ع ، عا ، ن .

مع كونه إنسانا محمولا على الشىء الذى هو الكاتب ، فإن ذلك لا يمنع أن يكون محمولا على الكاتب ، ودائما له . فليس أنه لا يكون ويحمل على شىء ، يوجب أنه حين يكون لا يحمل عليه دائما .

فأما إن قال : إن الكاتب من جهة ما هو كاتب ، هو كاتب فقط ولا زيادة ، والإنسان معنى آخر غير أنه كاتب ، فليس محمولا عليه ؛ كان هذا حكم الإنسان والحيوان . فإن الإنسان ، من حيث هو إنسان ، هو أنه حيوان . نعم الحيوان حينئذ جزء من حده ، وكذلك الحيوان والإنسان جزءان من حد الكاتب . فإن الكاتب من الخواص الذاتية ، بمعنى ، أنها توجد فى حدها الموضوع وجنسه لا محالة . وبعد هذا كله ؛ فإن الكاتب إذا أخذ أنه كاتب فقط ، وكان الإنسان مقارنا له كان غير محمول عليه بالضرورة لا بالإمكان ؛ فكان بعض الكتّاب بالضرورة ليس إنسانا لا بالإمكان ، وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب .

على أن ههنا غلطا آخر . وهو أن قولنا : من حيث كذا ، ومن جهة كذا ، من أجزاء المحمول . فقوله : بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ليس بالضرورة إنسانا ، هو بمعنى قوله : الكاتب ليس من الضرورة إنسانا ؛ من جهة ما هو كاتب ، ولو كان هذا الاعتبار ليس جزءا من المحمول، بل جزءا من الموضوع ،

(١ — ١٦) مع كونه إنسانا . . . بل جزءا من الموضوع : ساقطة من ب ، ص ، م ، ى . (١) كونه : كون سا || إنسانا : الإنسان د ، سا . (٢) يوجب : موجب د ، ع ، عا ، ن . (٣) لا يحمل : لأنه يحمل ع ، عا . (٤) ما هو كاتب هو كاتب فقط : ما هو كاتب فقط د ، سا ، هـ . (٥) أنه : + محمول د ، سا . (٧) وكذلك : كذلك ع ، عا . (٨) أنها : أنه هـ . (٩) وكان : كان د ، ع . (١٠) كان : ساقطة من سا ، ع ، هـ || بالإمكان : الإمكان ع ، ن || فكان : وكان ع . (١١) الكتّاب : الكاتب هـ . (١٣) على : قيل ع ، ن || أن : ساقطة من ع ، هـ . (١٤) فقوله : وقوله سا . (١٥) بمعنى : معنى د ، عا ، ن . (١٥ — ١٦) من جهة . . . من المحمول : ساقطة من د ، ن . (١٦) الاعتبار : ساقطة من عا .

لزم منه محال . فإنا كنا نقول : الحيوان من جهة ما هو حيوان ، ناطق أو ليس ؛ فلو كان من جهة ما هو حيوان ناطق ، للزم أن يكون كل حيوان ناطق ؛ ولو كان الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق ، للزم أن لا يكون أحد من الحيوانات ناطقا . لأن الشيء الذى يقال على الشيء من حيث هو هو ، ومن حيث هو طبيعته ، فيقال من حيث كان ، وكيف كان . لكن لما كان قولنا من حيث ومن جهة كذا جزءا من المحمول ، لم يلزم أن يجاب أن الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق ، بل أن يجاب أن الحيوان ليس من جهة ما هو حيوان بناطق ، بل قد يكون وقد لا يكون . فإذا كان كونه بحيوانية تسلب عنه النطق ، غير كونه لا بحيوانية توجب عليه النطق ، لم يلزم أن يكون الأمر فى تسليم القسمين على السواء .

وكيف يكون جزءا من الموضوع ؟ وأجزاء الموضوع يجب ، إذا كان بعدها شيء يحمل على الموضوع ، أن تجىء بعيده كقولنا : الحيوان الناطق كذا ؛ معناه الحيوان الذى هو الناطق كذا . فإذا قلنا : بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ، فيجب أن يكون معناه بعض الكتاب ، المأخوذ من جهة ما هو كاتب ، أو بعض الكتاب ، الذى هو من جهة ما هو كاتب فقط . فيكون إدخال هذا السور

(١ — ١٦) للزم منه محال . . . ومن جهة كذا السور : ساقطة من ب ، س ، م ، ى .
(١) ناطق : ناطقا د ، عا . (٢ — ٣) ناطق للزم . . . ما هو حيوان : ساقطة ن .
(٢) ناطق (الثانية) : ناطقا سا ، عا ، هـ . (٤) ومن : هو من ع ، ن . (٥) لكن : ولكن سا .
(٦) كذا : ساقطة من سا ، عا ، هـ . (٨) بحيوانية : بحيوانيته سا . (٩) النطق (الأولى) : الناطق د ، ع ، عا ، ن ، هـ || لا بحيوانية : لا بحيوانيته سا || النطق (الثانية) : الناطق ن .
(١٠) تسليم : التسليم د . (١١) وأجزاء : فأجزاء ع ، ن ، هـ || بعدها : بعد د ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٢) كذا : + إذن د ؛ + إذ سا ، هـ . (١٣) الكتاب : الكاتب ن ، هـ .
(١٣ — ١٤) من جهة . . . الكتاب : ساقطة من ع . (١٤) الكتاب : الكاتب ن . (١٥) أو بعض الكتاب : ساقطة من ع || فقط : ساقطة سا || فيكون إدخال هذا السور : ساقطة من ع ، عا .

فيه هذرا ، فإن الكاتب الذى أخذ من جهة ما هو كاتب فقط لا يتبعض ولا أيضا يتسور بالكل ، حتى يقال : كل كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب ؛ ولا يكون هذرا إذا جعل هـذا جزءا من المحمول ، فقيل : بعض الكتاب هو من جهة ما هو كاتب كذا ، فإذا كان هذا جزءا من المحمول ، فيجب أن يكون جزءا من الموضوع عند العكس .

وهب أنه جزء من الموضوع ، أليس يجب أن يكون جزءا من المحمول ؟

قيل : فيكون قولنا كل إنسان ممكن أن يكون كاتبا ، معناه أن كل إنسان ممكن أن يكون كاتبا ، الذى هو من جهة ما الكاتب كاتب فقط ؛ وهذا كاذب ، فإنه ولا واحد من النـاس يوصف بأنه كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب فقط . فإن الإنسان لا يكون الشيء ، الذى هو مجرد الكاتب فقط الذى أنه إنسان وأنه حيوان ، خارجا من وجوده مسلوبا عنه . ولسنا نلتفت عند ما نقول : إن الإنسان ممكن أن يكون كاتبا ، إلى اعتبار فى الكاتب ، وجهة تقترن به ، غير معنى مطلق أنه كاتب بلا شرط لا بشرط لا . فننظر ، هل يحمل ذلك على الإنسان ، فيجب أن لا يلتفت فى الموضوع إلا أنه الذى هو موصوف بكذا ،

(١ — ١٤) فيـه هذرا . . . . موصـوف بكذا : ساقطة من ب ، س ، م ، ى . (١) فإن : كان د ، ع ، عا ، ن ، هـ || فيه هذرا . . . فقط : ساقطة من ع ، عا || لا يتبعض : ولا يتبعض ع ، عا ؛ التبعض هـ . (١ — ٢) ولا أيضا يتسور بالكل : ولا سور بالكلى د . (٢) كل : لكل د . (٤) كذا : ساقطة من ع ، ن ، هـ || هذا : ساقطة من ع ، ن . (٦) أليس : ليس د ، ع ، عا ، ن . (٧) أن (الأولى) : ساقطة من سا ، ع ، عا ، هـ . (٨) ممكن : يمكن ع || ما الكاتب : ما هو الكاتب هـ . (٨ — ٩) من جهة . . . المأخوذ : ساقطة من ع . (٩) ولا واحد : لا واحد ن . (١١) خارجا : خارج ع || مسلوبا مسلوب ع ، سا . (١٢ — ١٣) تقترن به غيره : يقترن به غير د ؛ يقرر غيره ع . (١٣) بلا شرط : ساقطة من د ، سا ، هـ || لا (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، هـ || فننظر : + أنه سا ، هـ || لا فننظر : ساقطة من عا . (١٤) فيجب أن : ساقطة من سا || إلا : إلى د ، عا ، هـ .

بلا شرط دوام أولا دوام ، ولا بشرط من جهة ، ولا نلتفت إلى المحمول إلا مأخوذا محمولا . فأى شرط ألحقناه به ، فهو جزء الجملة ، هو المحمول ، ثم بعد ذلك يربط و يؤخذ عند العكس فيما يجعله محمولا أو موضوعا ، ولا يهمل . ولو كانت هذه الشروط معتبرة لبطل ، كثير من المقدمات الضرورية ، وصارت ممكنات ، ولتجمع جوامع ماقلناه .

فلننظر هل إذا كان ج ب ، و ب ممكن فى ج خاص به ، فهل إذا حمل ب على ج ، فـ ج أيضا يحمل على ب أو لا يحمل ؟

فلتكن ج الحيوان ، و ب الكاتب ، فلننظر هل يجب أن نأخذه من حيث هو كاتب . لكنا نجد الكاتب ، من حيث هو كاتب ، مسلوبا عنه أنه حيوان ، فـ ج مسلوب عن الحيوان الكاتب من حيث هو كاتب ؛ بل يجب أن يراعى ما كان أوجب ، فنجعله موضوعا ، فيبين أن الحيوان يكون محمولا عليه ، فنراه يكون محمولا عليه وقتا ما ، أو ما دام الذات موجودة . فإن كان الحق هو أنه محمول عليه دائما ما دام ذات الكاتب موجودة ، فالحيوان ضرورى للكاتب ، والكاتب ليس ضروريا للحيوان . وفى هذا بلاغ لمن أنصف .

(١ — ١٤) بلا شرط دوام . . . لمن أنصف : ساقطة من ب ، س ، م ، ى .
(٢) شرط : شىء سا || ألحقناه : أشرطنا سا || فهو : وهو سا || ثم : ساقطة من ع ، ن .
(٣) محمولا : محفوظا هـ || أو موضوعا : وموضوعا د ، ع ، عا ، هـ || ولا يهمل : ولا يحمل هـ .
(٤) الشروط : الشريطة د ، هـ . (٥) ما قلناه : ماقلنا ع . (٧) فـ ج : + أم ب عا || على : ساقطة من هـ || أو لا يحمل : أولا د ؛ وإلا ن . (٩) لكنا : فكنا هـ || مسلوبا : مسلوب سا ، عا . (٩ — ١١) مسلوبا . . . يراعى ما : ساقطة من ع ، ن .
(١٢) وقتا ما : وقتا ع ، ن . (١٣) أنه : ساقطة من ع || مادام ذات الكاتب : ما ذات سبب للكاتب ع ؛ أى ما دام ذات الكاتب ى || موجودة : موجودا هـ . (١٤) هذا : + الموضع ن || لمن أنصف : من النصف ع .

وأما الجزئية السالبة الضرورية ، فإنها لا تنعكس . فإنه ليس إذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بأنه حيوان إنسانا ، يجب أن لا يكون بالضرورة كل إنسان حيوانا . واعلم أن قولنا بالضرورة ليس ، ليس سلب الضرورة ؛ بل سلب الضرورة ليس بالضرورة .

وأما المقدمات الممكنة، فقد قيل فيها فى مثل هذا الموضع ما أصف : قالوا : إن الممكن باشتراك الاسم يقال على الضرورى وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقى . فما كان فى الضرورى والمطلق فحكمه حكم ذينك . وما كان فى الممكن الحقيقى فحكمه قد يخالف ، على ما سنبين لك فى موضع آخر . فأوهم ظاهر هذا اللفظ أن الممكن إذا قيل على الضرورى لم يكن مخالفا له إلا فى اللفظ ، فيقال له ممكن ونعنى أنه ضرورى . فاذا لم يكن مخالفا إلا فى اللفظ كان عكسه عكسه . وليس ينبغى أن يفهم الأمر على هذه الصورة . فإنه ليس أحد من الناس يقول ، ولا فى لغة من اللغات يقال ممكن على الضرورى ، ويعنى به الضرورى . ولا الشبهة التى دعت إلى أنه يجعل فى لفظة الممكن اشتراكا ، حتى كان يجب مرة أن يقال على الضرورى ومرة أن لا يقال، وكان يمتنع كونها مقولا على الضرورى أنها تنعكس إلى السالبة العكس الذى يجرى بينهما ، إذ كان ما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون . وكان يوجب كونها مقولا على الضرورى أن سلبها لا يقال عليه ، وإلا كان نقيضها وهو أنه ليس يمكن مقولا على الضرورى، وكان الضرورى ممتنعا شبهة توجب أن يكون حلها بأن الممكن يقال على الضرورى قولا مترادفا . فإن الممكن إذا كان له معنيان ، وأحدهما أعم من الواجب، والآخر

---

(٤) وأما : فأما د ، ن . (٥) فيها : ساقطة من د ، ح ؛ هذا س (١٣) حتى : حين ع ، عا . (١٥) ما : مماد ؛ ساقطة من س . (١٦) يمكن : ممكن ب ، سا ، ه. (١٧) كان : لكان س . (١٨) وكان الضرورى : ساقطة من م. (١٩) وأحدهما : أحدهما د، ن.

مباين للواجب فإن الشبهة تحل أيضا . وهل الممكن الذى يجب قوله على الضرورى إلا الممكن الذى سلبه لا يقال على الضرورى ؛ لأن سلبه أنه ليس بممكن ومعناه ممتنع . فيكون الممكن الذى يجب أن يقال على الضرورى هو الذى هذا سلبه . فإذا كان هذا الممكن المقول على الضرورى الوجود معناه أنه ضرورى ومفهومه ذلك ، كما يكون فى الأسماء المترادفة ، كان ما ليس بضرورى وما ليس بممكن معنى واحد ، وكان ما ليس بضرورى إذن هو الممتنع ، وهذا محال ؛ بل الممكن المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل اسم غير محصل هو لفظة غير ممتنع ، وهو أعم من الواجب ومن الممكن . فليس إذن صحة انعكاس الضرورى أو المطلق وهو أخص منه ، يوجب صحة انعكاسه فى نفسه ؛ بل يجب أن يعلم أن معنى الكلام المذكور فى التعليم الأول الصحيح هو أن هذا إذا قيل على الضرورى وعلى المطلق وعلى الممكن ، فما منه فى مادة الضرورى فحكمه ما قيل . وكذلك ما هو فى مادة المطلق فحكمه ما قيل . وأما الممكن الحقيقى فسيتضح أمره بعد ، ليعلم أن بعد إيضاح الحكم فى جميع ما يجب هذا العام ، يتضح حكم هذا العام . والنظر فى الممكن الحقيقى وفى عكسه جرت العادة بتأخره ، فلنؤخره .

---

(٤) فإذا : فإذ ب ؛ فإن س . (٦) معنى : بمعنى د ، ن . (٧) بدل : يدل على م .
(١٢) وكذلك . . . . ما قيل : ساقطة من ع ، ن . (١٣) هذا : ساقطة من د ، غ ، ن
(١٤) وفى عكسه : وعكسه س || بتأخره : بتأخيره س ، ع .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى القياسات الاقترانية وذكر الأشكال الثلاثة فى حالتى الإطلاق والضرورة

فهذه الأشياء المذكورة ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعليمه من أمر القياس ، فنقول : إن اللازم عن القياس لا يخلو ، إما أن يكون غير مذكور هو ولا نقيضه فى القياس بالفعل ، وتسمى أمثال هـذه المقاييس اقترانيات ، مثل قولك : كل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر ، فكل حيوان جوهر ؛ وإما أن يكون اللازم أو نقيضه ، و بالجملة أحد طرفى المطلوب مذكورا فيه بالفعل بوجه ما ؛ وهذا أسميه استثنائيا ، والجمهور يسمونه شرطيا . وإنما لم أسمه شرطيا ، إذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران .

ولنقدم ما يكون على سبيل الاقتران . ومنه ما يكون من حمليات . فنقول : إن كل قياس اقترانى بسيط حملى ، فإنه مؤلف من مقدمتين يشتركان فى حد اشتراك المثال المورد فى الجسم . وهذا الحـد لا يخلو إما أن يكون فى أحدهما محمولا ، وفى الآخر موضوعا ، أو يكون محمولا فى كليهما ، أو موضوعا فى كليهما . وإذا كان موضوعا فى أحدهما محمولا على الآخر ، فإما أن يكون

---

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ى ؛ فصل ٤ هـ . (٧) فكل : وكل د . (٩) أسميه : اسمه هـ || استثنائيا : استثنائية د ، ن || شرطيا : من الشرطى ن || وإنما لم أسمه شرطيا : ساقطة من ع . (١٢) مؤلف : يؤلف د ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٣) المثال المورد : المذكور س . (١٥) موضوعا فى أحدهما محمولا على الآخر : فى أحدهما موضوعا وعلى الآخر محمولا ع .

محمولا على موضـوع المطلوب ، وموضوعا لمحمول المطـلوب ، وهو الذى يسمى الشكل الأول ؛ وإما أن يكون محـولا على محمول المطلوب ، موضوعا لموضـوع المطلوب ، وهذا هو الشكل الذى ألغى ، لما أذكره من العلة بعد وجوبه فى القسمة . فإنهم حين قسموا الأشكال على القسمة المثلثة التى ذكرناها فجاءت ثلاثة ، عينوا واحدا منها على أنه الشكل الأول ، وأخذوه على أنه هو الذى أوسطه موضوع فى أحدهما محمول فى الآخر ، ثم لما نظروا فيه من حيث يجتمع منه ما يجتمع ، أخذوه من حيث يحفظ موضوع وسطه موضوعا ومحموله محمولا فقط . وهذا أخص من المعنى الذى لأجله جعل شكلا أولا . فإذا جعلوه شكلا أولا ، لا بمجرد أن الأوسط موضوع ومحمول ، بل لأن الأوسط محمول على موضوع المطلوب ، وموضوع لمحمول المطلوب ؛ فقد ألغوا قسما رابعا . وفاضل الأطباء يذكر هذا ، ولكن لا على هذا الوجه ؛ بل هذا الإلغاء هو بسبب أنه أمر غير طبيعى ، وغير مقبول ، وغير ملائم لعادة النظر والروية ، ومستغنى عنه بقوة ، عكس نتيجة ما هو شكل أول ، وعلى ما سنوضحه فى موضع آخر . فليكن الشكل الأول ما ذكرناه . وأما الثانى فهـو الذى يكون حده الأوسط محمولا على الطرفين . وأما الثالث فهو الذى يكون حده الأوسط موضوعا فيهما جميعا . والطرف الذى هو موضوع المطلوب يسمى حدا أصغر ، والمقدمة التى فيها هـذا

---

(١) وهو : وهذا س ، سا ، ه ؛ وهذا هو عا . (٣) هو : ساقطة من ع || الذى : ساقطة من س . (٤) المثلثة : الثلاثية د . (٦) ثم : ساقطة من ع || لما : ما ه . (٧) حيث يجتمع : يجتمع د || يحفظ : ساقطة من سا . (٨) وهذا : فهذا ع . (٩) أولا فإذا : وإذا ع || فإذا : وإذا د ، س ، ع ، ن ، ه || لا بمجرد : بمجرد د ، ع ؛ لمجرد ن . (١١) بل هذا : بل هو س || هو : وهو س . (١٢) النظر والروية : الروية سا . (١٣) بقوة : لقوة د ، ع ، ن . (١٤) حده : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (١٤ — ١٥) وأما الثانى . . . الطرفين : ساقطة من عا || محمولا . . . الأوسط : ساقطة من ع . (١٥) وأما الثالث : والثالث س .

الطرف تسمى مقدمة صغرى ، والطرف الذى هو محمول المطلوب يسمى حدا أكبر ، والمقدمة التى فيها هذا الطرف تسمى مقدمة كبرى . وتأليف مقدمتين بالاقتران يسمى قرينة . والتى يجب عنها النتيجة لذاتها تسمى قياسا . وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين يسمى شكلا . والذى يلزم، فإنه مادام يساق اليه بالقياس يسمى مطلوبا . فإذا لزم سمى نتيجة . وإنما سمى الشكل الأول شكلا أولا لأن إنتاجه بين بنفسه، وقياساته كاملة، ولأنه ينتج جميع المطالب، والثانى لاينتج إلا السالب ، والثالث لاينتج إلا الجزئى ، ولأنه ينتج أفضل المطالب وهو الكلى الموجب . واعلم أنه لاقياس من سالبتين ، ولا من جزئيتين ، ولا صغرى سالبة كبراها جزئية إلا أن يكون السالب ممكنا . واعلم أن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين، لافى كل شيء ؛ بل فى الكمية والكيفية دون الجهة . وهـــذه جمل تعلمها بعد باعتبار الجزئيات .

الشكل الأول :

والشكل الأول فإنه لمـا كانت صغراه موجبة، صار الحد الأصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الأوسط . فإذا كان فى الكبرى إيجاب كلى على كل مايقال عليه الأوسط ، أو سلب كلى عن كل مايقال عليه الأوسط كيف قيـل ، دخل فيه الأصغر . فإن لم يكن كليا أمكن أن يفوته الأصغر ؛ إذ يجوز أن لايكون هو

(٢) مقدمتين : المقدمتين م ، هـ . (٣) والتى : والذى س ، ع ، عا ، د || وهيئة : وهو س .
(٤) يساق : يقاس سا || بالقياس : القياس د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ .
(٥) سمى (الثانية) : ساقطة من د، ن . (٦) ولأنه ينتج : وينتج د ، ن . (٧) ولأنه : ولا د ، ع . (٨) صغرى : + من ع ، هـ . (٩) أن النتيجة : أن هذه النتيجة عا .
(١١) باعتبار : اعتبار د ، ن . (١٢) الشكل الأول : ساقطة من سا ، هـ .
(١٣) والشكل الأول : ساقطة من س || كانت : كان ب ، د ، س ، سا ، م ، ن .
(١٤) كل : ساقطة من م . (١٤ — ١٥) فإذا .... الأوسط : ساقطة من د .
(١٥) دخل : داخلا ع . (١٦) لا يكون هو : يكون هذا س .

البعض الذى عليه الحكم ، سواء كان ضروريا أو ممكنا . فأما إذا لم يكن الأوسط محمولا على الأصغر ، فستجد أمورا توجب على كليهما ، وهما مباينان ؛ وأمورا تسلب عن كليهما ، وهما متباينان . فلا يلزم أن يكون الحكم على الأوسط حكما على الأصغر ، كان سلبا أو إيجابا . فإن كان الأكبر جزئيا ، فذلك أبعد ؛ بل إن كان جزئيا على الأوسط ، والأوسط موجودا للأصغر، لم يجب أن يتعدى إليه ، إذ الحكم على الأوسط كان حكما جزئيا ، فيجوز أن يكون الأوسط أعم من الأصغر ، ويكون الحكم فى البعض الذى هو خارج عن الأصغر بإيجاب أو سلب ، فيكون الحكم على ما ليس الأصغر ، ويكون ما قدمنا ذكره . فبين أنه إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية لم ينتج . وهذا يجب أن يقتصر عليه ، ولا يشتغل بعد ضروب ما لا ينتج ، بسبب أنها لا يلزم منها نتيجة معينة . فإنك بعد الإحاطة بما قدمناه ، يمكنك أن تورد تلك الأمثلة . واعلم أن المهملات حكمها حكم الجزئيات ، فتصلح صغريات ، وتنتج مهملة . وأن المخصوصات أحكامها أحكام الكلية . فإنه قد يكون من مخصوصتين قياس ، كقولك : زيد هو أبو عبد الله ، وأبو عبد الله هذا ، أو أخو عمرو . ولكن النتائج تكون مخصوصة شخصية . وأكثر ما تستعمل المخصوصات مقدمات صغرى .

فلنعد المحصورات فنقول : إنه إذا كان كل جـ ب وكل ب آ ، فبين أن كل جـ آ ،

(١) سواء : وسواء ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن || فأما إذا : فإذا سا . (٢) توجب : تجب ع || مباينان : متباينان د ، سا ، عا ، ن . (٢ — ٣) مباينان . . . . وهما : ساقطة من س ، ع . (٣) يكون : ساقطة من ع . (٥) موجودا : موجود س ، هـ || إليه : عليه هـ . (٦) كان حكما جزئيا : حكم جزئى س ، هـ . (٨) فيكون : ويكون هـ || الأصغر : للأصغر د ، ن . (٩) سالبة : ساقطة من س . (١٠) ولا يشتغل : ولا يستعمل عا . (١١) تلك : هذه س . (١٣) هو : وهو هـ . (١٤) وأبو عبد الله : ساقطة من س . (١٥) صغرى : ساقطة من ع . (١٦) جـ آ : جـ ب د ، ن .

وأنه إذا كان كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، فبين أن لا شيء من جـ آ ، وأنه إذا كان بعض جـ ب ، وكل ب آ ، فبين أن بعض جـ آ ، وأنه إذا كان بعض جـ ب ، ولاشيء من ب آ ، فبين أن ليس كل جـ آ . فهذا هو الشكل الأول ، وضروبه المحصورة هذه الأربع ، ونتائجه هذه . وقد يلزم القياسات الثلاثة من هذه لوازم هي عكوس هذه . فإن جعلت قياسات عليها ، لم تكن قياسات كاملة بالقياس إليها ؛ بل إنما يتبين ما يلزم عنها بالعكس . فأما من قال : إن في غير هذه الضروب ما ينتج ، وهو إذا كان لا شيء من جـ ب وكل ب آ ، أو لا شيء من جـ ب وبعض ب آ ، أنتج ليس بعض آ جـ . قال : لأنك إذا عكست كل ب آ أو بعض ب آ ، أنتج من الشكل الثاني ليس كل آ جـ . فالجواب عن هذا أنه إنما قيل كبرى وصغرى ، بسبب أن في إحديهما موضوع المطلوب ، وفي الأخرى محمول المطلوب . فإذا جعلنا مقدمة جـ ب صغرى ، وكان ب الحد الأوسط ، فيكون جـ الحد الأصغر ، ويكون موضوع المطلوب ، وعلى مثل ذلك يكون آ محمول المطلوب . فإذا قلنا : لا ينتج بسلب أو إيجاب ، عنينا أن ذلك لا ينتج و آ محمول . وقد زال بهذا الشك . فإن أنتج شيئا ، فليس عن كبرى

---

(١) وأنه : أو أنه د || أن : أنه د ، ن || جـ آ : + لأن جـ داخل فيما يحمل عليه ب ع . (١ — ٢) كل جـ ب . . . كان (الأولى) : ساقطة من سا . (٢) فبين أن بعض : فبعض ع || جـ آ : + لأنه داخل فيما تسلب عنه ب ع || وأنه : أو أنه م (٣) جـ ب : جـ آ ع . (٤) المحصورة : + هي ع || ونتائجه، هذه : ونتائجه هـ . (٤ — ٥) يلزم القياسات الثلاثة من هذه : يلزم من هذه القياسات الثلاثة بخ ، س ، سا || الثلاثة من هذه : الثانية ع . (٦) بل : لكن ع ؛ ساقطة من سا || يتبين : تبين س ، عا ، م ، ن هـ || فأما : وأما د ، ن . (٧) ما ينتج : ساقطة من عا . (٨) أنتج : نتج ع || ليس : أنه س || آ جـ : آ ب س ، ع . (٩) فالجواب : والجواب س . (١١) فإذ : وإذا ع . (١٢) وعلى : على د . (١٣) آ : ساقطة من م . (١٤) شيئا : ساقطة من ع || عن : غير بخ ، م .

وصغرى على ما وضع . ومع ذلك فإنه يرجع إلى الكامل بعكسين . فهو بعيد عن الطبع ، مناسب للقسم الثانى من الأقسام الأربعة للأشكال، الذى إنما ألغى لأنه بعيد عن الطبع جدا . فإن الشكل الثانى بُعد عن الطبع فى نظم مقدمة واحدة هى الكبرى ، والثالث بُعد عنه فى نظم مقدمة واحدة وهى الصغرى ، وإذا كان البعد فى معنى واحد احتمله الذهن وفطن للغرض . وأما القسم الثانى فإنه يحتاج فى رده إلى الأمر الطبيعى إلى تغيير يلحق جميعه ، وهو مستغنى عنه . فالأولى به وبما هو فى مذهبه أن يلغى .

الشكل الثانى :

هذا الشكل خاصيته فى نظمه أن الأوسط منه محمول على الطرفين ، وخاصيته فى إنتاجه أن الموجبتين منه لا تنتجان ؛ وذلك لأن المحمول الواحد بالإيجاب، كالجسم يحمل على متباينين كالحجر والحيوان، وعلى متفقين كالإنسان والضحاك . ولا السالبتان، لأن المحمول الواحد كالحجر قد يسلب عن متباينين كالإنسان والفرس، وعن متفقين كالإنسان والناطق . ولا عن جزئيتين ، فإن المحمول الواحد يوجب لبعض الأمر الواحد ويسلب عن بعضه ، وقد يوجب ويسلب عن بعض

(١) بعكسين : بعكس س ؛ بعلتين ع . (٢) مناسب : ومناسب س ، ه || الذى : التى سا ، عا || إنما : ساقطة من سا . (٣) لأنه بعيد : لأنها بعيدة سا || بعد : بعيد سا ، ع ، ن . (٤) هى : وهى س ، ع || بعد : بعيد سا ، ع || وهى : هى س ، سا ، ه || وإذا : فإذا د ، ن . (٥) البعد : البعيد سا || احتمله : احتمل سا ؛ احتماله ع || الثانى : الباقى س ، ع ، عا ، ن ، ه . (٦) رده : زيادة ن || تغيير : تغيره ؛ أمر عا . (٧) فى مذهبه : بمذهبه سا . (٩) خاصيته : خاصية سا || منه : فيه ه || وخاصيته : وخاصته ع . (١٠) الموجبتين : الموجبين سا . (١٢ — ١٣) والفرس . . . والناطق : ساقطة من ع . (١٣) وعن : عن ن . || عن : على د : ن || يوجب : موجب ع . (١٤) بعضى : بعض د ، س ، سا ، عا ، ه .

أمرين مختلفين . ولا إذا كانت الكبرى جزئية ، فإنه إذا حكم على "كل شيء ما"، ثم حكم على "بعض الآخر" ، لا بخلاف ذلك ، جاز أن يكون الشيء محمولا على ذلك الكل ، لكنه أعم منه ، فيوجب عليه وإن كان بعضه لا يوجب عليه ، وجاز أن يكون مباينا له بكليته لا يحمل عليه . فهذه خاصيته فى الإنتاج . وإنما كان شكلا ثانيا ، وأخر عنه الشكل الباقى من الأشكال ، لأنه ينتج ما هو أنفع وهو الكلى ، وذلك الباقى لا ينتج إلا الجزئى ، وإن كان ينتج الموجب ، وهذا لا ينتج إلا السالب . فإن السالب الكلى أنفع من الجزئى الموجب ، أى فى العلوم ؛ ولأنه إنما يحدث منه الأول بعكس الكبرى منه ، وأما الباقى فيحدث بعكس الصغرى ، فقرابته من الأول فى أشرف المقدمتين .

والأشياء الاختيارية التى لا وجوب فيها وإنما يدعو إليها الاستحسان والأخذ بالأولى ، فإنها لا تجاوز بعللها المبلغ الذى أومأنا إليه . ومع ذلك فإنا نريد أن نصرح بما يرفع الحق عن وجوهنا قناع الحياء فيه ، وهو أنه إذا كانت هذه السالبة الكلية المطلقة على حسب ما يفهم من السلب الكلى المطلق فهما بحسب

---

(١) جزئية : + فإنه إذا سلب عن كل شئ ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشئ محمولا على المسلوب عنه لكنه هامش ب ؛ + فإنه إذا سلب عن كل شئ ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه أعم منه فيوجب عليه وجاز أن يكون مباينا لا يحمل عليه د ، ع ، عا ، ن ؛ + فإنه إذا سلب عن كل شئ أى سلب الأوسط عن كل شئ ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشئ محمولا على المسلوب عنه لكنه أعم منه و يوجب عليه و إن كان بعضه لا يوجب سا . (٢) لا بخلاف : بخلاف س ، ه || الشئ : + الآخر س ، ه . (٢ — ٣) ذلك الكل : المسلوب عنه س . (٣) الكل : المسلوب ه || منه : + فلك س . (٤) له بكليته : ساقطة من د ، سا ، عا || له : لا ه || فهذه : فهذا د ، ن . (٥) الباقى : الثانى ن . (٧) ولأنه : وأنه ع . (٨) منه (الأولى) : عنه د ، س ، ع ، ن || وأما الباقى : الباقى ب || فيحدث : + منه س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه . || فقرابته : وقرابته سا . (١٠) وإنما : فإنما د ، ب ، ن (١١) ذلك : هذا س ، سا ، ع ، عا ، د ؛ + كله د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه . (١٣) الكلية : ساقطة من ع || المطلق : ساقطة من س .

الأمر فى نفسه سواء كانت بالمعنى العام أو بالمعنى الخاص. فإنه لا يأتلف منها فى هذا الشكل قياس. وذلك لأن السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة، قد تصدقان معا على شىء واحد. وقد أوردت له أمثلة فى التعليم الأول. فإن كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم قد تصدقان، لأن كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم وقتا ما. وبالجملة إذا كان محمول يحمل على كل واحد لا دائما، بل وقتا ما، فهو أيضا يسلب عن كل واحد لادائما، بل وقتا ما. وكذلك إن كان حمله حملا يجوز أن يكون لا دائما وإن لم يوجبه، فيجب أن يعلم إذن أنه ليس يجب أن ينعقد من السالب المطلق والموجب المطلق قياس فى هذا الشكل، اللهم إلا أن يستعمل السالب الكلى على اللفظ المشهور الذى بينا أنه ينعكس، أو تستعمل المطلقة التى إطلاقها لا للحمل بل للحصر؛ إذ يصدق الحصر كليا فى بعض الأزمنة، أو يستعمل فى القضيتين ما يتعذر مراعاته، وهو جعل الوقت فى كل واحد وقتا واحدا إن أمكن، وشرطا واحدا إن أمكن.

لكن المطلقة باعتبار القول فى نفسه، مما لم تجر العادة بأن تستعمل فى العلوم وفى المخاطبات، بل جرت العادة بأن يستعمل السالب فى كل موضع ويُنوى الشرط الذى ذكرناه. وكذلك قد جرت العادة فى قولهم كل بَ آ، أنه إنما يستعمل ذلك على نية أن كل بَ آ، عند ما يكون بَ، فيجب أن يلتفت إلى

(١) لا يأتلف : لا يتألف س، سا، هـ؛ لا يألف ع، عا. (٢) والموجبة الكلية المطلقة : ساقطة من ع. (٣) تصدقان : صدقت ع || على : فى س. (٤) كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم قد تصدقان لأن : ساقطة من د، سا، ع، ن || نائم (الثانية) : + وقتا ب؛ عا؛ + وقتا ما د، س، ن هـ. (٥) إذا : إن عا. (٧) وإن : فإن ع. (٩) الذى : وذلك الذى ع؛ ذلك الذى د، س، سا، عا، ن. (١١) مراعاته : من إتقانه ع. (١٣) مما : ما ن || بأن : بأنه ع. (١٤) يستعمل : + فى س. (١٥) قد : ساقطة من س || العادة : + بأن يستعمل السالب سا || بَ آ : جَ بَ ن || أنه ساقطة من ن. (١٦) نية : ساقطة من د، ن؛ بيان ع.

هذين فى هــذا الشكل وما بعده . فلنستعمل نحن السالبة على النحو المشهور، فإن ذلك أجمع للغرض، فنقول : يجب فى شرط إنتاج هــذا الشكل أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، والأخرى سالبة، وأن تكون الكبرى كلية . ولنذكر الضروب المنتجة فقط :

الضرب الأول : من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة ، مثاله : كل ﺟ ب ، ولا شىء من آ ب ، فلا شىء من ﺟ آ . برهانه أنا نعكس الكبرى فيصير لا شىء من ب آ ، فيكون كل ﺟ ب، ولا شىء من ب آ ، فلا شىء من ﺟ آ . وقد نبينه من طريق الخلف فنقول: إنه إن كان قولنا هذا كاذبا، فليكن بعض ﺟ آ وكان لا شىء من آ ب ، ينتج من الشكل الأول : ليس كل ﺟ ب . وكان كل ﺟ ب ، هذا خلف . ولقائل أن يقول : إن هذا ليس خلفا محالا ، فإن المطلقات لا يكذب فيها أن يقال كل وليس كل ، فإنه يجوز أن يكون كل ويعنى به فى كل واحد وقتا ما ، ولا كل ويعنى فى كل واحد وقتا آخر ، وليس هذا بخلف . فالجواب أنا قد قدمنا أن الذى نذهب إليه ههنا فى استعمالنا للمطلقات ، ما كان منها بمعنى لا شىء من آ ب ما دام آ ، وكذلك قولنا : كل ﺟ ب فإنما يعنى به كل ﺟ ب ما دام ﺟ ، فتكون النتيجة

---

(٢) إحدى : أى س ؛ أخرى م . (٤) المنتجة : الناتجة ع . (٥) سالبة ينتج : ينتج د || مثاله : ساقطة من سا . (٦) أنا : أننا س . (٨) إنه : ساقطة من س . (٩) وكان : فقد كان س ؛ فكان م || ينتج من : ينتج سا ، م . (١٠) كل (الأولى) : ساقطة من د || وكان كل ﺟ ب : ساقطة من د ، ع || خلف : + لأن النتيجة تفيد الكبرى سا ، ع ، عا . (١١) يقال كل : يقال لكل م || وليس : + هذا وليس ه (١٢) يكون كل : + و بعض ه || به : ساقطة من س ، ع ، عا || وقتا ما : وقتا م . (١٣) وليس : + آخر د || وليس هذا : ساقطة من ه || بخلف : خلف عا || فالجواب : والجواب ع ، عا || نذهب : ذهب ب ، عا (١٤) للمطلقات : المطلقات س ، سا ، ع ، عا ، ه || منها : + مثلا د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || بمعنى : تعنى ع || آ . ب د ، ع ، عا ، ن . (١٥) فإنما : فإنه س ؛ فإن عا .

لا شيء من ج آ ما دام ج . وهـــذا لا يصدق مع قولنا : بعض ج آ ما دام ج ، فإذن هــذا خلف محال . فسببه إما أن التأليف غير منتج ، و إما أن المقدمات كاذبة . لـكن التأليف منتج والقائلة : لا شيء من آ ب كانت موضوعة حقا . فبقى أن السبب هو كذب قولنا : بعض ج آ ، فلا شيء إذن من ج آ . قال قوم إنه لا حاجة إلى بيان هذا بالعكس والخلف ، وإن هذا بين بنفسه . فمن البين أن ب لما كانت مسلوبة عن شيء موجبة لشيء آخر فالشيئان متباينان ، إذا كان آ مباينا لب وكان ج غير مباين له . فأما من جعل هذا الأمر بينا بنفسه ، فليس يفرق بين البين بنفسه و بين القريب من البين بنفسه . وأما من احتج بمـا احتج به ، فلم يجعل الحجة غير الدعوى نفسها ، فإن المتباينين والمسلوب أحدهما عن الآخر معنى واحد ، كما علمت . ولكن الذهن يلتفت ضرورة إلى أن يقول : إن ج لما كانت ب المباينة لـ آ أو التى لا توصف بـ آ ، فيكون قد رده إلى البين إنتاجه بنفسه . وقد ناقضه بعض من يعبر عن المتباين مناقضة صحيحة . وفى هذا كلام طويل الفصل فى اللواحق . وهذا ينتج أيضا إن جعل المطلوب الكلى ما ظنه قوم أن قولنا : كل ج ب بالإطلاق ، أن كل الجيمات الموجودة فى وقت ما ، فهى ب ، بعد أن يكون الوقت فى السالب والموجب واحدا . والأصوب أن لا يلتفت إلى هذا .

الضرب الثانى : من كليين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة . مثاله : لا شيء من ج ب ، وكل آ ب ، فلا شيء من ج آ . فإنا إذا عكسنا

(٤) حقا : حقه س ، سا ، عا . (٥) ج آ : ج ب س || و إن : فإن د ، ن .
(٧) مباينا : متباينا هـ || وكان : وقد كان هـ || ج : ب س . (٩) وأما : فأما ب ، م || من احتج : + به هـ || غير .. عن د ، ن ؛ عنه ع . (١٠) كما : + قد س ، سا .
(١١) إلى : ساقطة من ب ، ع || أو التى : إذ التى د ، ع ، ن . (١٢) بـ آ : ساقطة من ع ؛ + يوصف د . (١٤) إن : بأن هـ || المطلوب : المطلق سا . (١٥) أن كل : وأن كل س || كل : كان د ، ن . (١٥) فهى : فهو س || بعد : فقد ع .

الصغرى وأضفناها إلى الموجبة أنتج لا شيء من آ ﺟ ، ثم يعكس النتيجة إلى حقها . و بالخلف أيضا أنه إن كان بعض ﺟ آ ، وكل آ ب ، فبعض ﺟ ب .

الضرب الثالث : من صغرى جزئية موجبة وكبرى سالبة كلية . مثاله : بعض ﺟ ب ، ولا شيء من آ ب ، فليس كل ﺟ آ . يتبين بعكس السالبة. و بالخلف أنه إن كان كل ﺟ آ ، ولا شيء من آ ب ، فلا شيء من ﺟ ب ، وكان بعض ﺟ ب .

الضرب الرابع : من صغرى سالبة جزئية، كبراها موجبة كلية . مثاله : ليس كل ﺟ ب وكل آ ب فليس كل ﺟ آ ، والجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية فلا تقترن بالأخرى الجزئية اقترانا منتجا . فلنبين بالخلف أنه إن كان كل ﺟ آ ، وكل آ ب ، فكل ﺟ ب ، وكان ليس كل ﺟ ب. أو ليفرض بعض ﺟ الذى ليس ب ولتعينه وليكن د ، فلا شيء من د ب ، وكل آ ب ، فلا شيء من د آ ، و بعض ﺟ د ، فيرجع إلى الأول .

الشكل الثالث :

خاصية هذا الشكل فى تأليفه ما علمت ، وخاصيته فى إنتاجه أنه لا ينتج إلا جزئيا ، وشرطه فى أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة و إحداهما كلية . فإن كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد متفقين

---

(١) أنتج : نتج ح . (٢) حقها : جهتها سا ؛ حلقها ن ؛ + حلقها د . (٤) من : ساقطة من د . (٥) أنه : ساقطة من سا || فلا شيء : ولا شيء ب ، م . (٧) من : ساقطة من هـ . (٨) فليس : ليس د . (٩) اقترانا منتجا : اقتران منتج د ، ن . (١٠) أو ليفرض : وليفرض سا . (١١ — ١٢) وليكن . . . الأول : ولكن ﺟ ولا شيء من ﺟ ب ، وكل آ ب ، فلا شيء من ﺟ آ ، و بعض ﺟ د يرجع إلى الأول س . (١٢) فيرجع : يرجع ع . (١٥) و إحداهما : و إحديهما د ، سا ، ن || كلية : + واحد ع . (١٦) يكون : يكونا ع .

أو مختلفين . وإن كانتا جزئيتين جاز أن يكون الأمر الواحد يوجب فى بعض شىء، وأن يكون يوجب فى بعض ويسلب عن بعض . وجاز أن يكون المختلفان كل يوجب فى بعض ، أو واحد يوجب فى بعض والآخر يسلب عن بعض . وإن كانت الصغرى سالبة لم يجب إذا سلب شىء عن أمر أن يوجد له ما يوجد لذلك الآخر أو يسلب عنه . وعليك الآن أن تطلب الحدود :

الضرب الأول : من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة. مثاله : كل ب ج، وكل ب آ ، لا يلزم من هذا أن كل ج آ . فإنه يجوز أن يكون ج أعم من ب ويكون الموجود لكل ب إما مساويا لج وإما دون ج فى العموم . ولكن يجب أن يكون بعض ج آ وليكن ذلك البعض هو ب . فهذا هو افتراض . أو لنعكس الصغرى فيكون بعض ج ب ، وكل ب آ ، أو لنقل إن كان لا شىء من ج آ ، وكل ب ج ، فلا شىء من ب آ ، وكان كل ب آ ، هذا خلف وعلى الصورة المذكورة .

الضرب الثانى : من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة . مثاله : كل ب ج ، ولا شىء من ب آ ، لا يلزم من هذا أن لا شىء من ج آ ، فربما كان ج أعم منهما . لكن ينتج فليس كل ج آ . فلتعين ب ذلك البعض ،

(١) يوجب : موجب ع . (٢) شىء : + واحد د || شىء . . . بعض : ساقطة من ع . (٣) كل يوجب : كل موجب ع || واحد يوجب : واحد موجب ع . (٥) لذلك الآخر : للآخرة كذلك الآخر د ، س ، ع ، ن ؛ للآخر سا ، ه ؛ للآخر كذلك الأمر عا . (٦) ينتج : + به ه . (٧) ج : + أى م . (٨) مساويا : مساوى س || وإما : وإلا س ؛ أو ن . (٩) وليكن : ولكن د ، ن . (١٠) وكل : فكل م || أو لنقل : ولنقل س || كان : كل د ، ن . (١١) ب ج : ب آ م . (١٤) ب ج : ج ب ه . (١٥) فربما : وربما سا . || لكن : ولكن س ، ه || فلتعين : ولنعين ه || ب : ساقطة من س .

أو لنعكس الصغرى ، أو لنقل إن لم يكن كذلك ، وكل جَ آ ، ولا شيء من بَ آ فلا شيء من بَ جَ ، وقد كان كل بَ جَ ، هذا خلف .

الضرب الثالث : من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى . مثاله : بعض بَ جَ . وكل بَ آ ، ينتج بعض جَ آ . ويبرهن عليه بما علمت فى الضرب الأول .

الضرب الرابع : من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى . مثاله : كل بَ جَ ، وبعض بَ آ ، فبعض جَ آ . يتبين بالافتراض بأن يعين البعض الذى هو بَ ، وهو آ فليكن ذلك دَ فيكون كل دَ آ يكن كل دَ بَ وكل بَ جَ ، فكل دَ جَ وكان كل دَ آ فبعض جَ آ . ويبين بأن تعكس الكبرى ثم تعكس النتيجة فيكون : بعض آ بَ وكل بَ جَ . فينتج بعض آ جَ ، فينعكس بعض جَ آ . ويتبين أيضا بالخلف أنه إن كان لا شيء من جَ آ ، وكل بَ جَ ، فلا شيء من بَ آ ، وكان بعض بَ آ . هذا خلف .

الضرب الخامس : من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى . مثاله : كل بَ جَ وليس كل بَ آ فليس كل جَ آ . لا يتبين هذا بالعكس إذ الكبرى

(١) أو لنعكس : أو لعكس د ، ن ؛ ولنعكس سا || وكل : فكل س ، سا ، ع ، ط ، هـ . (٢) وقد كان كل بَ جَ : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ || كل : ساقطة من م || خلف : + وتصير صورة القياس على هذا كل جَ آ ولا شيء من بَ آ ينتج فى الشكل الثانى فلا شيء من بَ جَ وقد كان كل بَ جَ هذا خلف سا . (٤) بعض ب جَ : بعض جَ بَ هـ || عليه : ساقطة من ع . (٦) من : ساقطة من ب ، س ، ط || من كلية : ساقطة من م (٧) بَ جَ : جَ بَ هـ . (٨) الذى : ساقطة من سا || هو : + من س ، ع ، ط ، هـ . (٨ — ٩) ب جَ فكل : ساقطة من ع . (٩) ويبين : فيبين ب || بأن : ساقطة من ع . (٩ — ١٠) ويبين . . . فينتج بعض آ جَ : ساقطة من ع . (١٠) وكل : فكل ط || فينعكس : ينعكس ع . (١١) وكل : وكان ع || بَ جَ : جَ بَ هـ . (١٢) وكان بعض بَ آ : ساقطة من د || بعض بَ آ : كل بَ جَ فلا شئ من بَ آ ع ؛ كل بَ جَ فليس بعض جَ آ ط (١٤) بَ جَ : جَ بَ ع || بَ آ : بَ ب .

لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية . وتبين بالافتراض، بأن يفرض الشيء الذى هو بَ وليس آ وليكن دَ ، فيكون كما علمت كل دَ جَ ، ولا شيء من دَ آ . وبالخلف أنه إن كان كل جَ آ وليس كل بَ آ فليس كل بَ جَ . هذا خلف .

الضرب السادس : من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى . مثاله : بعض بَ جَ ، ولا شيء من بَ آ ، فليس كل جَ آ . تبين بعكس الصغرى بأن يقال بعض جَ بَ ولا شيء من بَ آ فبعض جَ ليس آ . وهذا من الشكل الأول . و بالخلف بأن يقول : و إلا فكل جَ آ ، وكان لا شيء من بَ آ ، فلا شيء من بَ جَ ، وكان بعض بَ جَ ، وهذا خلف .

واعلم أن الشكل الأول و إن كان يرجع إليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين — خاصة — فائدة، وهى أن بعض السوالب إنما الطبيعى فيها والسابق إلى الذهن منها أولا ، هو أن يكون أحد الأمرين فيها محمولا والآخر موضوعا . فإن عكس لم يكن طبيعيا ، وكان غير السابق إلى الذهن . مثال ذلك أن تقول : ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة ، فإن هذا سلب طبيعى سابق إلى الذهن . وكذلك الحال فى قولنا : ليست النفس بمائتة ، أو ليست النار المجردة بمرئية . فأما عكوس هذه فمثل قولنا : لا شيء من الخفيف أو الثقيل بسماء ، أو ليس شيء من

(١) لا تنعكس : + لأنها سالبة جزئية سا || يفرض : يفترض س ، سا ، عا ، ه . (٢) وليكن : ولكن س . (٣) وبالخلف : والخلف ع (٤) من : ساقطة من س || من جزئية . . . . . مثاله : ساقطة من عا . (٥) بَ جَ : جَ بَ ع || بَ آ فليس كل : ساقطة من ع || تبين : تتبين س ، عا . (٦) جَ بَ : بَ جَ د، ع ، ن . (٧) وكان لا شئ : ولا شئ ه . (٨) فلا شئ : ولا شئ سا || بعض : كل د ، ع ، عا ، ، ن . (١٠) خاصة : خاصية ب ، د ، سا ، ع، عا، م ، ه || وهى : وهو ع . (١١) هو : وهو س . (١٣) السماء : ساقطة من سا || بخفيفة أو ثقيلة : بخفيف أو ثقيل ب ، د، س ، عا ، م، ن، ه ؛ بخفيف ولا ثقيل سا . (١٤) أو ليست : وليست سا ، ع . (١٥) أو الثقيل : والثقيل سا ، ع .

المائت بنفس ، أو ليس المرئى بنار . وإن كانت حقا ، فإنها ليست على الأمر الطبيعى والسابق إلى الذهن . فإن النار أولى بأن تكون موضوعة يسلب عنها المرئى من المرئى أن يكون موضوعا ويسلب عنه النار . وكذلك فى أمثالها . وأيضا فإن الجزئيات هذه أحوالها ، فإنا إذا وضعنا الحيوان والإنسان وسورا جزئيا ، كان الأولى حينئذ أن يكون الحيوان موضوعا فى القضية والإنسان محمولا ، لا عكسه . وإن كان حقا مثل قولنا : بعض الناس حيوان ، فيجوز فى كثير من المواضع أن يكون التأليف الكائن من سالب وموجب ، ويراعى من حال السالب أن يكون على ما هو طبيعى وعلى ما هو أولى إنما يستقيم على هيئة الشكل الثانى . فيكون تأليفهما على هيئة الشكل الثانى أقرب إلى الطبيعى . وكذلك يكون تأليف الجزئى وهو طبيعى مع الكلى إنما يقع على هيئة الشكل الثالث . وإذا عكسنا حتى يرجع التأليف إلى الأول ، صار السلب على الوجه الذى ليس بطبيعى ولا سابق إلى الذهن ، وصار الجزئى الطبيعى غير طبيعى .

فالشكل الثانى والثالث إذن ليسا بمستغنى عنهما . ومن ظن أن القضايا المطلقة لا تستعمل فقد أخطأ . فإن أكثر العلوم تستعمل فيها القضايا المطلقة من كل جنس من المطلقات ، وخصوصا فى العلم الذى هو صناعة الرجل الذى حكم بهذا الظن . على أن الفيلسوف يبحث عن كل مطلوب كلى . فإذا أراد أن يبحث

(١) فإنها ليست : فليست ع . (٢) عنها : عنه ع . (٣) من المرئى : ساقطة من م . ويسلب : أو يسلب سا . (٥) الأولى : أولى ع . (٦) الناس : الإنسان ه || فيجوز : ساقطة من ه . (١٠) وكذلك : ولذلك عا || طبيعى : الطبيعى ع . (١١) وإذا : إذا ع ؛ فإذا عا || حتى : ساقطة من س || السلب : السالب ع ، ه . (١٣) بمستغنى : بمستغنين د ، ن . (١٤) تستعمل : ساقطة من س . (١٦) على : وعلى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه || فإذا : فإن س ، عا ، ه || أراد : أردنا د ، ن || فإذا . . . يبحث : ساقطة من ع .

عن مطلوب كلى مطلق كقولهم : هل العفة خير ؟ وهل كل جسم متحرك ؟ فليس يمكن أن ينتج من الضروريات. فقد علم إذن حال هذه الأشكال الثلاثة. وإذ علم ذلك فليعلم أن المقدمات الضرورية حكمها فى اقترانها هـذا الحكم، وكذلك فى نتائجها. لكنها تخالف فى المواضع التى يحتاج فى بيانها إلى الخلف. وذلك لأن نقائض نتائجها لاتكون ضرورية. وذلك لأنه إذا كانت النتيجة بالضرورة ليس كل جَـ آ، إما فى الشكل الثانى وإما فى الشكل الثالث، فإذا قلنا : إن لم يكن هذا حقا فنقيضه حق، لم يخل إما أن يوجد نقيضه : ليس بالضرورة ليس كل جَـ آ، فلا تجد هذه المقدمة بحيث يمكن أن يضاف إليها شىء مما فى القياس، وإما لازم ذلك وهو أنه يمكن أن يكون كل جَـ آ، فإن هذا اللازم يكون موجبا جهة الإمكان الأعم. وأنت لم تعلم كيف يتألف القياس من ممكن بالإمكان الأعم مع مقدمة ضرورية. فإذن لاسبيل إلى تبيينه بالخلف قبل تعليم الاختلاط من الممكن والضرورى. فينبغى أن يتبين بالافتراض. وأما الضرب الرابع من الشكل الثانى فيكون هكذا بالضرورة : ليس كل جَـ بَ، وبالضرورة كل بَ آ، ينتج بالضرورة ليس كل جَـ آ. فليعين البعض الذى هو جَـ بالضرورة وليس بَ، وليكن دَ. فإذا كان بالضرورة لاشىء من دَ بَ، وبالضرورة كل آ بَ، فبالضرورة لاشىء من دَ الذى هو بعض جَـ آ فبعض جَـ ليس آ.

(١) عن مطلوب كلى : ساقطة من ع || عن : + كل د، سا، م، ن، هـ || جسم متحرك : متحرك يتغير ع. (٢) هذه : هذا ب ؛ + الحال هـ. (٣) وإذ : وإذا د، ع.
(٤) وكذلك : ولذلك طا || التى : الذى ب، م. (٥) وذلك : وكذلك م.
(٦) فإذا : وإذا ن. (٨) جَـ آ : د آ سا. (٩) هذا : هذه م.
(١٠) موجبا : موجها سا، ع || جهة : جهته هـ || الأعم : العام س، هـ.
(١٢) وأما : فأما د، س، سا، ع، طا، هـ (١٣) هكذا : هذا ب || جَـ بَ : بَ جَـ ع.
(١٤) بَ آ : آ بَ س، سا، ع، طا، هـ || جَـ آ : جَـ بَ ع. (١٥) وليس : ليس د.
(١٧) جَـ آ : جـ ع || فبعض جَـ ليس آ : ساقطة من س || ليس : ساقطة من هـ.

وأما الضرب الخامس من الشكل الثالث فيكون هكذا: كل بَ جَ بالضرورة، و بالضرورة ليس كل بَ آ ، ينتج بالضرورة : ليس كل جَ آ . فليكن دَ بعض بَ الذى هو أيضا بعض جَ ، فيكون ذلك البعض جَ ، وهو بالضرورة ليس آ .

(١) بَ جَ : جَ بَ هـ . (٢) و بالضرورة : ساقطة من م || ينتج : أنتج ب، م || ليس (الثانية) : ساقطة من د ، ن || جَ آ : جَ سا . (٤) آ ساقطة من م ؛ + تمت المقالة الثانية من الفن الرابع من المنطق س ، عا ؛ + تمت المقالة الثانية من الفن الرابع من المنطق ولله الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة الثانية بحمد الله وتوفيقه ع ؛ + تمت المقالة الثانية والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين هـ .

المقالة الثالثة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

المقالة الثالثة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى القياسات المختلطة من الإطلاق والضرورة

قد قلنا فى هـــذه القياسات : إذا كانت مطلقة وإذا كانت ضرورية . وبقيت المختلطات من الضربين فى جملة ما بقى . فلنتكلم فى المختلطات إذا كانت إحدى مقدماتها مطلقة والأخرى ضرورية . ولنبدأ بالضرب الأول من الشكل الأول الذى من كليتين موجبتين صغراهما مطلقة وكبراهما ضرورية . مثاله كل ج ب أى بالإطلاق ، وكل ب آ بالضرورة . فنقول : إن كل ج آ بالضرورة ، ونقول أولا : إنا قد كنا نأخذ المطلقة فيما سلف عامة لما الضرورة ولما ليس بالضرورة، وإذا أخذناها الآن كذلك اختلط، فما كان من ذلك يوافق مادة الضرورة كان حكمها حكم الضرورة ، وما يوافق مادة لا ضرورة فيها اختلف . فليعن ههنا بالمطلقات ، ما كان من المطلقات غير ضرورى . فما كان يلزم من

(٢) من الفن . . . . . . المنطق : خمسة فصول س || الجملة الأولى فى : ساقطة من سا ، ه || فى المنطق : ساقطة من ع || المنطق : [تذكر نسخة ه بعدها عناوين الفصول] (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فه ن[١] ه (٥) والضرورة : بالضرورة سا ، ع ، م (١٠) أى : ساقطة من س || بالضرورة (الأولى) : بالضرورية م . (١٢ — ١٣) مادة . . . يوافق : ساقطة من م . (١٣) لا ضرورة : لا بالضرورة ع || فيها : منها عا . (١٤) فليعن : فكيف ع .

خلطها بالضرورة نتيجة ضرورية ، علمت أن ذلك حكم الخلط الذى من المطلقة العامة. وما كان يلزم منها مطلقة، علمت أنك لوأخذتها عامة لزمت مطلقة عامة ولم تلزم ضرورية . ثم تكون المسافة مقربة. فإنه لو كانت المطلقة العامة توجب ضرورة، لكانت توجد فى كل جزئى لها . فكانت توجد فى هذه الخاصة التى هى جزئية تحت العامة . فنقول : إن قوما تعجبوا من كون هذه النتيجة ضرورية، واستبعدوا هذا المذهب . وإنما غرهم شىء واحد ، وذلك لأنهم حسبوا أن الضرورى ههنا كل ما كان ضروريا مادام ذات الموضوع موجودا ، أو ضروريا مادام موصوفا بما يوصف به . حتى إذا قيل: إن كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ، حسبوه ضروريا حقيقيا . وكذلك إذا قيل : بالضرورة لاشىء من الأبيض أسود ، حسبوه ضروريا حقيقيا . وكانوا إذا قالوا : زيد أبيض، وكل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر، لم ينتج لهم : أن زيدا ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ، وإلا فزيد أبيض بالضرورة . فكذلك إنما كان ينتج لهم فى مثال الأسود أن زيدا ليس أسود لا بالضرورة . وكل هذا لأنهم لم يشتغلوا باستثبات حقيقة المقول على الكل قولا ضروريا ، حتى يفطنوا للفرق بين قولنا : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر. إذ معناه ما يوصف بأنه أبيض ، كيف وصف بأنه أبيض ، فإنه مادام ذاته موجودا، كان أبيض أو لم يكن أبيض، فهو ذو لون مفرق للبصر. أو كل ما يوصف بأنه أبيض

(١ — ٢) أن ذلك . . . علمت : ساقطة من ع. (٣) ثم تكون : ولم تكن ه || مقربة : مقرونة ع (٣ — ٤) توجب ضرورة : ضرورية سا . (٤) لها : ساقطة من ن. (٧) كل ما : كما سا . (٩ — ١١) حسبوه . . . مفرق للبصر : ساقطة من ع . (١٠) إذا : ساقطة من س ، ع ، م . (١٣) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ع ، عا ، ه . (١٤) وكل هذا : وذلك ع . (١٦) إذ : أن د ، سا ، ع "و" عا || موجودا : موجودة ب . (١٧) فهو : ساقطة من د ، ن .

كيف كان فمادام أبيض فبالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر ، أو بالضرورة ليس بأسود. وأنت تعلم مما سلف لك أن بين الاعتبارات فرقانا ، وكيف وأولها كاذب . ولو كانوا قالوا فى كبراهم : إن كل أبيض بالضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ، لكان أيضا حقا . لكن لم يكن الحق الأوسط حينئذ مشتركا فيه ؛ وذلك لأن الأبيض بالضرورة ليس محمولا على زيد ، بل الأبيض الذى ليس بالضرورة أو الأبيض بلا شرط ، فإن حذفوا هـذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة . لأنك لا يمكنك أن تقول : إن كل أبيض بالضرورة أو بغير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة . فقولك : "كل أبيض" يشملها جميعا ، فلا يمكن أن نقول : كل أبيض فهو بالضرورة ذو اون مفرق للبصر . لكن العادة المجازية هى التى غلطته . فإذا قلنا : كل ﺟ ﺏ ، ثم قلنا : كل ما هو ﺏ بالضرورة أو بغير الضرورة بعد أن يكون ﺏ كان وقتا ما أو دائما فهو آ بالضرورة دائما ، دخل ﺟ فى المقول على الكل . فكذلك إذا قلنا : كل ﺏ مطلقا الذى يعمهما جميعا ، فوجب أن يكون كل ﺟ آ بالضرورة .

الضرب الثانى كذلك . ولكن الكبرى مطلقة تنتج مطلقة . مثاله كل ﺟ ﺏ بالضرورة ، وكل ما هو ﺏ فهو آ بالإطلاق ، فكل ﺟ آ بالإطلاق ؛

---

(١) أبيض فبالضرورة : بالضرورة سا ؛ أبيض فهو بالضرورة ع . (٢) فرقانا : وفرقا د ؛ فرقانا ب ، عا ، م ، ه ، ى . (٣) فهو : وهو سا . (٤) للبصر بالضرورة : للبصر د ؛ للبصر أو بالضرورة سا || لكان : ساقطة من د ، ع ؛ كان سا . (٥) بل : ساقطة من م . (٧ — ٨) أو بغير الضرورة : ساقطة من ع . (٨) فقولك : وقولك ه (٩) جميعا : ساقطة من ع || فلا يمكن : ولا يمكن ع . (١٠) المجازية : الجازية د ، ع ، ن || فإذا : فإنا إذا ه || كل (الثانية) : وكل ع . (١١) يكون ب : يكون ﺟ ع . (١٢) دائما : و آ دائما ه . (١٢) فكذلك : وكقولك د ، ن ؛ وكذلك سا ؛ فذلك ع ؛ فلذلك هامش ع ، عا ، ن (١٣) يعمهما : يعمها س ، م ، ه || ﺟ آ : ا ﺟ د . (١٤) تنتج مطلقة : ساقطة من د ، س ، ن .

لأنه قد حكم على كل ما هو بَ بالضرورة أو غير الضرورة أنه بالإطلاق آ ، فيكون كل جَ آ بالإطلاق . وهذه المطلقة لا يصح أن يكون معناها كل ما هو بَ فهو ما دام بَ فقط لا دائما فهو آ بالإطلاق. وذلك لأنه ليس كل ما هو بَ لا يدوم له أنه بَ ؛ إذ قلنا : إن بعض ما هو بَ ، وهو الذى هو جَ ، هو بَ بالضرورة دائما . فلا يصح إذن بعد ذلك القول ، قولنا : كل ما يوصف ببَ يكون له آ وقتا ما ، وذلك الوقت هو كونه موصوفا ببَ . فإن بعض ما يوصف ببَ يوصف به دائما . لكن يمكن أن توجد هـذه المقدمة مطلقة المطاقة التى يكون فيها ضرورة ولا ضرورة ، كقولنا : كل متحرك فهو متغير ، ولا يصح أن نقول : إنه متغير بالضرورة ، ولا ما دام متحركا وليس دائما ؛ بل فى وقت كونه متحركا الذى لا يدوم له ؛ إذ كان بعض ذلك يدوم ذاته متحركا ، و بعضه لا يدوم ؛ وكذلك يكون بعضه متغيرا بالضرورة ، و بعض لا بالضرورة . فلا يصح أن نقول : إن الكل كذلك بالضرورة ، ولا إن الكل كذلك لا بالضرورة ؛ بل نقول : مطلقا . و يكون الإطلاق العام . فإذا صدقت هذه المقدمة على هذه الصفة ، وكان كل ما هو بَ آ بالإطلاق من هذا الوجه ، كانت النتيجة ، مع أنها مطلقة ضرورية . لأن هذه النتيجة تكون مطلقة كالكبرى ، أى مطاقة عامة ، فيكون كل جَ آ ما دام موصوفا بأنه بَ ، لكنه يدوم له الاتصاف ببَ ، فيدوم

(١ — ٢) لأنه . . . بالإطلاق : ساقطة من ع || آ . . . بالإطلاق : ساقطة من ن . (٢) جَ آ : جَ د || معناها : معناه د ، ع ، ن . (٥) دائما : ودائما ه || القول : المقول ه . (٦) وقتا : ووقتا س ، سا || فإن : قال م || ببَ : ساقطة من ن ، ه . (٧) به : ساقطة من ع (٨) فيها ضرورة : ساقطة من عا || كقولنا : كقولك س || ولا يصح : لا يصح م . (٩) وليس : ولا س . (١٠) إذ : إن ع . (١١) وكذلك : فكذلك س ، عا ؛ فلذلك سا ، ع || بعضه : + متحركا س (١٢) نقول : يقال ع || إن (الثانية) : ساقطة من م || بالضرورة ولا إن الكل كذلك لا بالضرورة : ليس بالضرورة ع || لا بالضرورة : بالضرورة ن . (١٤) وكان : فكانت س ؛ فكان ع ، عا ، ن ، ه.

له كونه آ . مثال ذلك : الثلج أبيض بالضرورة ، وكل أبيض فإنه ملون بلون مفرق للبصر بالإطلاق كما قلنا ، فكل ثلج ملون بلون مفرق للبصر دائما . فليتأمل هذا من يتعجب من إنتاج الضرورة عن صغرى مطلقة وكبرى ضرورية . فإنه يجد الضرورية تنتج عن كبرى مطلقة إذا كانت الصغرى ضرورية .

الضرب الثالث : صغراه كلية موجبة مطلقة ، وكبراه كلية سالبة ضرورية . مثاله : كل جـ ب بالإطلاق ، ولا شئ من ب آ بالضرورة . ينتج بالضرورة لا شئ من جـ آ ، كما قد علمت .

والضرب الرابع عكسه فى الضرورة والإطلاق : كل جـ ب بالضرورة ، ولا شئ من ب آ بالإطلاق ، ينتج : لا شئ من جـ آ . وعلى ما علمت فى الضرب الثانى .

والخامس صغراه جزئية موجبة مطلقة ، وكبراه كلية موجبة ضرورية .

والسادس عكسها فى الضرورة والإطلاق .

والسابع صغراه جزئية موجبة مطلقة ، وكبراه ضرورية سالبة كلية .

والثامن عكسه فى الضرورة والإطلاق . والنتائج تابعة للكبرى .

---

(١) فإنه : فهو س . (٣) هذا : بهذان || يتعجب : نتيجة د . (٤) الضرورية : الضرورة د || إذا : إذ د ، ن . (٥) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ . (٦) بالضرورة (الثانية) : ساقطة من د ، ن (٧) قد : ساقطة من ب ، د ، ن . (٨) والضرب : الضرب س ، ع ؛ ساقطة من عا || الرابع : + هو ع . (٩) ب آ : جـ آ س || جـ آ : + بالإطلاق عا (١٠) فى : من ع . (١١) ضرورية : + بالإطلاق ع . (١٢) والسادس : والضرب السادس سا || عكسها : عكسه د ، ن . (١٣) والسابع : والضرب السابع سا . (١٤) والثامن : والضرب الثامن سا || للكبرى : لكبرى د ؛ الكبرى س ، م .

واعلم أن الجزئية المطلقة لا تمنع الضرورة، ولا الجزئية الضرورية تمنع الإطلاق. فإن الجزئيتين إذا كانتا لا تتمانعان فى السالب والإيجاب فكيف تتمانعان فى الضرورة والإطلاق، ويمتنع فيهما المعنى المذكور فى الضرب الثانى.

وأما الشكل الثانى، فالحق فيه أنه إذا اختلفت القضيتان فى الضرورة والإطلاق الخاص، وكانتا كليتين، فقيل الأوسط بالضرورة على كل واحد من طرف، ثم قيل على كل واحد من الطرف الآخر بغير ضرورة، على ما جوزه صاحب الفص أيضا، فكان لأحد الطرفين حكم الأوسط عند كل موصوف، هو أنه دائم له، وعلى الآخر هو أنه ليس دائما له أى لكل واحد واحد منه، كان الحكم سلبا أو ايجابا. فإن الطرفين متباعدان يجب سلب كل واحد منهما عن الآخر. وكذلك إن كانت الصغرى جزئية. فإن البعض الذى فيها مسلوب عن الطرف الأكثر، إذ كان ذلك البعض مخالفا له فى الحكم. وأنت إذا جعلت الدوام وغير الدوام جزءا من المحمول فكان الاقتران، مثلا قولك: كل جـ بَ بالضرورة، وكل آ بَ لا بالضرورة، أو بالضرورة لا شئ من جـَ بَ، ولا شئ من آ بَ سلبا هو فى كل واحد لا بالضرورة؛ أمكن أن تقول: كل ما يقال له آ، فيحمل عليه أنه دائما بَ. ولا شئ مما يقال له جـَ يحمل عليه أنه دائما بَ، فينتج أنه لا شئ من جـَ آ. وكذلك لو قلت كل ما يقال له جـَ فهو شئ، ذلك الشئ يسلب دائما عنه أنه بَ، وليس شئ مما يقال

---

(٢) كانتا : كانت د || لا تتمانعان : يتمانعان هـ. (٣) فى (الأولى) : ساقطة من م. (٤) أنه : ساقطة من م || اختلفت : اختلف د، ع، هـ. (٦) بغير : غير ن (٧) الفص : النص هامش هـ || أيضا : ساقطة من ن || لأحد : أحد سا، طا. (٩) يجب : ويجب هـ || منهما : + بالضرورة سا. (١٠) وكذلك : ولذلك ع || عن : عنه هامش هـ. (١٢) قولك : كقولك ع. (١٤) آ بَ : جـَ بَ د، ن || هو : ساقطة من ن. (١٥) له جـَ : آ بَ : هـ. (١٥ — ١٦) ولا شئ . . . . بَ : ساقطة من ع (١٧) فهو شئ : فهو هـ.

عليه آ ، فهو شئ، ذلك الشئ يسلب دائما عنه أنه بَ ، أنتج ليس آ بَ ، وذلك بالضرورة . فإنك يمكنك أن تجعل بدل قولك شئ مسلوب عنه كذا اسما مفردا . وحينئذ يمكنك أن تريد جهة الضرورة فى جميع ذلك ، وينتج ضرورية . وأما إذا أخذت العامة مطلقة، لم يجب أن ينتج من موجبتين أو سالبتين ، لأنه يمكن أن تكون تلك المطلقة تصدق على ضرورية ، وفى تلك المادة لا تجب نتيجة . وهذا معنى أنه لا ينتج . فلنعد إلى اقتصاص المشهور فى ذلك .

الضرب الأول من ذلك : كل جَ بَ بالإطلاق ، وبالضرورة لا شئ من آ بَ ، فينعكس إلى الأول ، فينتج : أنه بالضرورة لا شئ من جَ آ . وهذا لا منازعة فيه .

والثانى أن تجعل السالبة الضرورية صغرى .

وأما الثالث فمثل قولنا : كل جَ بَ بالضرورة ، ولاشئ من آ بَ بالإطلاق الغير الضرورى . وليكن مما ينعكس حتى يكون فيه تمام المقارنة . وما ينعكس مما ليس بضرورى لايجوز أن يكون إلا نوعا من المطلقة الصرفة ، أو يكون بمعنى ما حصل فى الوجود وقتا ما ، حتى ينعكس على نحو ما قيل .

فأما إن كانت الكبرى مطلقة بالمعنى الأول فقد علم أنها إذا انعكست صارت ولاشئ من بَ آ ، مادام موصوفا بأنه بَ ، وكل جَ بَ دائما ، فينتج كما علمت ضرورية .

---

(١) آبَ : جَ آ س ، سا ، ع ، هـ . (٢) أن : + تجعل بدل قولك شىء ع .
(٤) إذا : ساقطة من س || العامة : للعامة ن || العامة مطلقة : المطلقة العامة سا .
(٥) تلك (الأولى) : ساقطة من د ، ن || وفى تلك : فتلك ع . (٧) كل : ساقطة من هـ || وبالضرورة : بالضرورة د . (٨) فينعكس : ينعكس ع . (١٢) وليكن : ولكن ع || يكون : ساقطة من م || فيه : ساقطة من س . (١٤) حتى : ساقطة من د ، ن || على : ساقطة من د .
(١٥) إن : إذا ع || مطلقة : مطلقا م .

وأما إن كانت على الجهـــة الثانية فتكون حقيقة التأليف فيها أن كل جَ فى كل وقت وزمان، فإنه موصوف بأنه بَ دائما مادام ذاته موجودا لامادام موصوفا بأنه بَ فقط . ولاشىء من الموجودين آ فى زمان ما موجود له أنه بَ . فيجب أن يمتنع أن يكون شى ء من جَ آ ،عند كون القضية السالبة صحيحة موجودة ، وإلا لكان فى كل زمان يوجد فيه ذاته يوجد له أنه بَ ، وفى هذا الزمان أيضا . ويُشبه أن لا يحسن أن تعكس هذه المقدمة عكسا ، حتى يتألف منه قياس فى الشكل الأول على جهة أن يقال : كل جَ كيف كان فإنه موصوف بأنه بَ دائما ، وكل بَ كيف كان مسلوبا عنه آ فى هذا الوقت. فإن الكبرى حينئذ — فيما أحسب — لاتكون مطلقة على أحد المذهبين؛ بل إنما يجب أن يقال: كل بَ موجود فى هـــذا الوقت مسلوب عنه آ . فحينئذ لايجب أن يدخل جَ تحت بَ . فربما لم يكن جَ موصوفا بأنه بَ فى هذا الوقت ، إذا لم يكن ذاته موجودا فى هذا الوقت. فعلى طريقتهم -حينئذ- لاتكون النتيجة مطلقة على شرط وجود الموضوع . نعم إن كان جَ موجودا فى هـــذا الوقت فيسلب عنه أنه آ فى هذا الوقت ، ولا يلزم أن يسلب عنه فى كل وقت . مثلا إذا كان جَ أبيض دائما ، ثم اتفق فى وقت ما أن لم يكن شىء من المتحركين أو من الباآت أبيض، فيكون حينئذ لاشىء من جَ الموجود فى ذلك الوقت بباء فى ذلك الوقت ، لافى كل وقت . فتكون النتيجة مطلقة على نحو استعمالهم الإطلاق . فهذه الاتفاقات كلها إذا اتفقت أنتجت هذه النتيجة . لكن ليس يجب من نفس

(١) الجهة : جهة س || الثانية : الثالثة د ، ن || جَ : جَ بَ م . (٢) كل : ساقطة من ع .
(٤) بَ : + فقط ع ، عا ، هـ . (٦) حتى : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ .
(٧-٨) فإنه . . . كيف كان : ساقطة من ع . (١٣) جَ : + ما س ، عا ، هـ .
(١٥) ثم : ساقطة من ن || أن لم : أو لم ع . (١٦) الباآت : الساكنين د ، س ، ع ، عا || بباء : بَ م . (١٦-١٧) بباء فى ذلك الوقت : ساقطة من ع . (١٨) إذا : إن ع || أنتجت : أنتج د ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ || هذه : وهذه س || لكن : ساقطة من ع .

الأمر أن يتفق هذه الاتفاقات . وذلك أنا إذا قلنا : كل لون كسوف فإنه بالضرورة سواد ، ثم اتفق فى وقت إن لم يكن شىء من ألوان الأجرام السماوية سوادا ، إذ هذا على هذه الطريقة وجودى ، لم يجب من هذا أن يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة فى الوقت حتى تكون القضية وجودية . فربما لم تكن كسوفات موجودة حتى يسلب عنها . وأيضا لم يجب أن ينعكس ، فيقال : ولا واحد مما هو سواد موجود هو لون الفلك . فربما لم يكن حينئذ سواد موجود لأنهم يجوزون أن يقول القائل : ليس شىء من الألوان سوادا ، أى فى وقت ما . وفى ذلك الوقت يصدق أن يقال : لاشىء من الألوان السماوية بسواد . ويكون القول حينئذ صادقا مطلقا . ثم لاينعكس هذا حتى يرجع إلى الشكل الأول .

ولكن لقائل أن يقول : إن هذا السلب الكلى صادق ، وليس الشرط أن يكون الموضوع موجودا فى الوقت إلا فى الموجب ، لأن الإيجاب فى وقت معين لايكون إلا على موجود فى ذلك الوقت . وأما السلب فقد يصدق على الموجود والمعدوم . فربما صدق عليهما فى كل وقت ، وربما صدق فى وقت معين . والاعتبار مقصور على صدق الحكم على الموضوع . فإن كان دائما فهو ضرورى ، وإن كان موجودا ، ولكن فى وقت ما ، فهو مطلق وجودى . ثم قولنا : كل بَ كيف كان ، فإنه مسلوب عنه آ فى هذا الوقت ، قول صادق فى هذا الوقت . إذا لم يوجد فى هذا الوقت بَ موصوفا بأنه آ ، سواء كانت الباآت موجودة

---

(١) أنا : لأنا ع . (٢) سواد : ساقطة من هـ . (٣) إذ هذا : وهذا ع . (٨) السماوية : السماويات س .
(٩) مطلقا : + حينئذ ب ، س ، سا ، عا ، م ؛ + بجملتها حينئذ هـ || حتى : ساقطة من س ، سا .
(١١) ولكن : لكن ع . (١٢) وقت معين : الوقت المعين س . (١٤) صدق (الأولى) : يصدق س .
(١٦) قولنا : قلنا ب ، د ، سا ، م ، ن . (١٨) إذا : إذ س || موصوفا بأنه : بأنه موصوف هـ .

أو معدومة لا توصف بآ . فإن المعـدومات لا توصف بآ . والموجودات إذا لم توصف مع ذلك بآ ، لم يكن فى ذلك الوقت شىء هو بَ وهو آ . فيصدق السلب الكلى فى الوقت ، بل لهم أن يحرفوا عن هذا إلى طريقة لهم قريبة من هـذا فى هذا الباب كنا أومأنا إليها فيما سلف . ويلزمنا الآن أن نذكرها لهم ، وذلك لأن للقائل منهم أن يقول : إنا إذا قلنا كل جَ هو بَ بالوجود ، أى فى وقت ما ، لا يجعل الوجود باعتبار واحد واحد من الموصوفات ، بل يجعل الوجود للحصر ، فإنا إذا قلنا : كل جَ بَ بالوجود يفهم منه معنيان .

أحدهما ، أنه قد وجد إن كان الصدق هو قولنا : إن كل جَ بَ بعدما لم يجب ذلك فى نفس الأمر ، لأنه ربما كذب هـذا الحصر فى وقت آخر . ولا يلتفت فى ذلك إلى حال بَ من جَ ، أنه هل هو لواحد واحد منها وجودى أو ضرورى . مثاله أنا إذا قلنا فى وقت من الأوقات لا بياض فيه ولا حمرة ولا شىء من الأوساط إن أمكن : إن كل لون فهو سواد ، وصدق هذا فى ذلك الوقت ، ولم يكن صدقا ضروريا ، لم يعن أن كل واحد مما هو موصوف بأنه لون فإنه موجود له وجودا غير ضرورى أنه سواد ، حتى يجوز أن يبقى ذلك الواحد موجود الذات أو موجودا لونا وقد زال عنه أنه سواد ، حتى يكون كأن حكمنا أيضا

(١) المعدومات لا توصف بآ : المعدومات لا توصف ببَ ع || والموجودات : والموجود سا . (٢) فى ذلك : فى ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || فيصدق : يصدق س ، سا ، ح ، عا ، ه . (٣) عن : فى س . (٣–٤) هذا فى : ساقطة من س ، سا ، ه (٤) كنا : كما ع ، ه || ويلزمنا : ويلزمها م || أن : ساقطة من م || لهم : ساقطة من سا . (٥) لأن : أن د ، س ، عا ، ن . (٧) يفهم : ويفهم س ؛ ساقطة من سا . (٨) قد : ساقطة من د ، ه || بعدما : معدوما ع . (٩) لأنه ربما : به ور بما ع . (١٠) ولا يلتفت : ولم يلتفت د ، ن ؛ ولا يلفت ح || هو : ساقطة من ه || لواحد واحد : لواحد لواحد م . (١٢) كل : يكون س || فهو : هو س . (١٣) فإنه : هو س ؛ فهو سا ، ع ، عا ، ه . (١٥) حتى : وحتى د ، س ، عا ، م ، ن ، ه .

أن كل واحد مما يوصف بأنه لون فى ذلك الوقت ليس دائما ما دام موجودا لذات فهو سواد ، كلا . فإن الوجود الغير الضروري فى قولنا هذا إنما يعتبر فى صدق الحصر ، لا فى أن المحمول غير ضرورى لواحد ، أو لكل .

كذلك لا يلتفت فى السالب إلى وجود الموضوع ؛ بل إلى وجود صدق السلب الكلى ؛ وإن كان لا بد من وجود الموضوع فى الموجب حتى يصدق الحصر، ولا بد من ذلك فى السالب . فإنه إذا كان لا شىء من الألوان فى وقت ما بياضا، ولا شىء من المتوسطات، بل كانت الألوان كلها سوادا، ولم يكن لون البتة ، صدق أن لا شىء من الألوان فى وقت ما ببياض، أى فى ذلك الوقت ؛ لأن المعدوم لا يوصف بأنه بياض ولا بشىء من الموجبات . وإذا لم يصدق الإيجاب، صدق السلب ضرورة. فإذا راعينا ما نقوله ، والتفتنا إلى وجود الصدق فى الحصر ، أمكننا أن نعكس هذه القضية . فإن سلكوا هذه الطريقة، يكون قد كثَّروا على أنفسهم أصناف القضايا، وحادوا عن الطريقة المثلى، بما إذا تأملت بعض ما سلف لك وقفت عليه . فإذا كان كل كسوف قمرى سوادا، وكان لا شىء من الكسوفات القمرية فى وقت ما بسواد لأن الكسوفات كانت معدومة ، فيكون لا شىء من كسوفات القمر فى وقت ما بكسوف، وكذلك لاشىء من الناس بناس ، وكذلك فى كل واحد من الأمور. وليس له أن يقول : إن معناه لاشىء من كسوفات القمر فى وقت ما بكسوف موجود، فإنه لم تكن كسوفات القمر من

---

(١) واحد : ذلك ع . (٢) سواد : السواد د ، ع ، ن . (٣) أو لكل : ولكل س ، سا .
(٥) السلب : السالب ع . (٦) الحصر: + فيه د ، ن || ولابد : وبد ب ، س ، سا ، م ، ه؛ فبد ع ، عا || ولا بد من : ومن د ، ن || لا شىء : ولا شىء ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن . (٧) ولاشىء : ولا شيئا ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || بل : + ما ه || لون : ساقطة من عا .
(٨) صدق : فصدق ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه . (٩) بشىء : شىء ع || الموجبات : المعدومات س . (١٤) معدومة : معدودة م . (١٦) كل : + وقت م .
(١٧) موجود : موجودة عا .

حيث أخذت حدا أكبر مأخوذة على أنها موجودة . لكن له أن يقول : إنى فى كل موضع إنما أعتبر فى المحمولات التى فى المقدمات السالبة المطلقة أن تكون موجودة فى ذلك الوقت فتثبت بعد ذلك أو تسلب ، ولا أعتبر ذلك فى الموضوعات للسلب . فسنسلم له ذلك .

وإنما طولنا الترديد فى هذا الباب ، لتزيد المتعلم استبصارا فى هذا المعنى ، بكثرة الاحترازات التى يحتاج أن يراعى فى ترويج هذا المذهب ، بعد ما فيه من ضياع مقدمات ووجوه فاضلة ، مما قد وقف عليه قبـــل . فنقول : إنه إذا كانت المطلقات على هذه الصفات ، أمكن أن يكون منها نتيجة مطلقة على هذه الصفة ، ولا يبالى فيها بأن تكون القضـايا فى أنفسها ضرورية أو غير ضرورية ؛ بل يكون الالتفات إلى الحصر ، حتى إذا كان حقا أن بعض الألوان أسود بالضرورة ، وبعض الحيوان إنسان بالضرورة ، فعـدمت سائر الألوان وسائر الحيوانات وبقى السواد والإنسان ، وبقى البعض من الحيوان الذى هو إنسان بالضرورة ، والبعض من اللون الذى هو أسود بالضرورة ، وكان حقا أن كل حيوان حينئذ إنسان أو كل لون أسود ، فكان الحمل ضروريا والمقدمة غير ضرورية . وذلك لأن صدق الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة ؛ بل مطلقا مثل صدق قولنا : كل حيوان إنسان . فإنه وإن كان حمل الإنسان على كل واحد من أولئك الموصوفات بأنها حيوانات ضروريا ، فإن صدق الحصر ليس بضرورى . فيجب

---

(١) إنى : أى د ، س ، سا ، ن ؛ ساقطة من ع (٢) موضع : موضوع س ، سا || التى : لكن م . (٣) فتثبت : فبقيت ع . (٤) السلب : فى السلب س ، ع || فسنسلم : فسيستمر س ، سا ، ه . (١٠) الالتفات : + منها س . (١٢) والإنسان : أو الإنسان د ، س ، م ، ه || الحيوان : الحيوانات ن . (١٤) فكان : وكان د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ وكل عا . (١٥) وكان : فكان د ، ن . (١٦) حيوان : ساقطة من ع . (١٧) الموصوفات : الموصوفين س || ضروريا : ضروريات س || فإن : وإن ع .

أيضا أن يكون قولنا : كل حيوان متحرك بالفعل يكون بالضرورة ؛ إذ يجب أن لا يلتفت إلى حال حيوان حيوان ؛ بل إلى صدق القول بأن كل حيوان فإنه متحرك وقتا ما أومتنفس وقتا ما. فيكون هذا الصدق موجودا فى كل زمان، فإنك فى كل زمان إذا قلت : إن كل حيوان موجود له الحركة ، لا ما دام ذاته موجودا ، بل حين ما يتحرك، يكون صادقا. ولا يكون هذا القول فى وقت من الأوقات كاذبا . نعم يكون فى وقت من الأوقات ليس كل حيوان متحركا . وهذا لا يناقض ذلك. فإنه فى الوقت الذى يصدق أنه ليس كل حيوان متحركا، أى فى الوقت يصدق أيضا أن كل حيوان متحرك أو متنفس وقتا من الأوقات فى وجوده ، فإن هذا يصدق فى كل وقت، وإن كان حيوان لا يتحرك فى وقت، إذ هذا لم يوجب الحركة فى كل وقت . ويناقض بأن لا يكون حركة فى وقت . فبالحرى أن تكون هذه القضية الكلية ليست مطلقـــة ، بل ضرورية . وهم يأخذونها مطلقة ، ولا يأخذونها ضرورية البتـة . وكذلك قولهم : كل متحرك متغير يجب أن لا تكون مطلقة ، بل ضرورية . وقد أخذها بعضهم مطلقـة . وصدق من جعل هذه كبرى فى الأول مطلقة ، فأنتج نتيجة مطلقة. وأيضا فماذا يقولون فى قول القائل: بعض الحيوان إنسان بالضرورة ، و بعض اللون سواد بالضرورة ؟ هل هى ضرورية أو مطلقة ؟ لكنهم معترفون بأن هذه القضية الجزئية يجب أن تكون صادقة فى كل وقت، ونقيضها كذبا فى كل وقت. فنجدهم قد نسوا السور فهم غير ملتفتين إلى السور . وكذلك قولنا : بالضرورة ليس كل حيوان إنسانا، فإنهم معترفون بأن هذه القضية ضرورية . يجب أن يكون جميع

---

(١) قولنا : ساقطة من هـ . (٣) متحرك وقتا ما : متحرك وقتا ب ، عا ، م ؛ متحرك فى وقت ما س . (٥) موجودا : موجوده د (٦) يكون : + صادقا هـ . (٩) وإن : فإن ع ، ن || كان : كل ع . (١٠) ويناقض : فيناقض د، س ، سا ، ع ، ها ، ن ، هـ . (١٦) لكنهم : ولكنهم سا . (١٨) قد : ساقطة من ع . || السور : سور د ، ن . (١٩) فإنهم : فهم س .

ذلك مطلقا إن كانت الضرورة إنما تراعى فى صدق السور، لا فى اعتبار الحال بين المحمول والموضوع . فإن كان الاعتبار هو السور، فصدق هذا السور ليس ضروريا . وذلك لأنهم يسلمون أنه قد يصدق وقتا آخر أن كل حيوان إنسان، ولا شىء من الحيوان بإنسان . فيكون صدق هاتين القضيتين وجوديا من جهة سوره فى كل وقت . وكذلك أيضا إذا قلنا : كل إنسان حيوان فإنهم كلهم يعترفون بأن هذه القضية ضرورية . وعلى أصلهم ، فإنها لا تكون ضرورية ، بل تكون لو توهمنا لا إنسان موجود — على ما يفعلون هم ويقولون — لم يكن أحد من الناس حيوانا ، على قياس قولهم : إن قولنا ليس ولا شىء من الكسوفات بكسوف ، أى كسوف موجود ، قول حق . وإذا كان يصح عندهم أن يكون قولنا : كل حيوان أعجم صادقا فى وقت من الأوقات ، حين ما لا يكون إنسان البتة بموجود، وإذ يصح سلب الحيوان عن الإنسان الذى ليس بموجود، فيصح حينئذ أن يقال : ليس أحد من الناس بحيوان . فلا يكون إذن صدق قولنا : كل إنسان حيوان ، صدقا دائما ، بل إنما يكون صدقا وقتا ما ، فلا تكون هذه المقدمة ضرورية ، بل تكون ممكنة ويستعملونها ضرورية . فكان يجب أن يمنعوا كون هذه القضايا ضرورية، مع اعتقاد المذهب الذى لهم . وعلى أن لهم أن يقولوا : إنا لو أجبنا إلى الإطلاق ، راعينا الوقت الذى نتكلم فيه . وأما فى الضرورة والإمكان فيراعى شيئا آخر ، فيكونون قد شوشوا على أنفسهم .

(١) إنما : كما هـ || بين : من هـ (٢) فصدق : فيصدق هـ . (٣) أنه : أنهم س || قد : ساقطة من ع . (٤) وجوديا : وجوبا م . (٥) بأن : أن هـ . (٧) لا إنسان : الإنسان ع . || هم : ساقطة من سا ، ع || أحد : ساقطة من س . (٨) بكسوف : ساقطة من د (٩) وإذا : وإن س . (١٠) صادقا : صدقا ع || فى : + كل س . (١١) وإذ يصح ... بموجود : ساقطة من م (١٢) صدق : + فى ع . (١٣) صدقا : صادقا ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٤) تكون : ساقطة من س || فكان : وكان د ، عا ، ن ، هـ . (١٥) اعتقاد : اعتقاده ع || أن لهم : ساقطة من ن . (١٦) نتكلم : نحكم ع ؛ تكلم هـ . (١٧) فيراعى : فراعى سا || فيكونون : فيكون س ، سا ؛ فيكونوا ع .

فهذه الأبحاث وما يشبهها صرفتنا عن الالتفات إلى هذا الرأى ، وسنستقصى ما يجب أن يقال من الزيادة على ما قلناه فى أبحاث اللواحق. فقد بان أن هـذه القرينة تنتج ضرورية . وكذلك القول فى الرابع ، إذا كانت الكبرى موجبة مطلقة .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى تعقب النظر فى الحجج على كون النتيجة مطلقة

لكنا مع ذلك نبحث عن الحجج المذكورة فى إيجاب كون النتيجة مطلقة ونقضى فيها بما يبلغه منتهى معرفتنا ، فأحد حججهم عكس المطلقة إلى الشكل الأول ، وقد علمت ما فى ذلك . لأنك قد علمت أن الكبرى فى الشكل الأول إذا كانت مطلقة وبحيث تكون عكس سالبة مطلقة يجب عسكها . فإن النتيجة فى الشكل الأول تكون ضرورية ، وإن كانت الكبرى مطلقة . وأما الطريقة من الخلف التى قيلت فى تبيين ما ادعوه من إنتاج مطلقة من تأليف سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى ، وإنه ينتج سالبة كلية مطلقة ، قائلين : إنه لو كان بالاضطرار ليس ولا شىء من جـ آ ، لكان بالاضطرار ليس ولا شىء من آ جـ ، ويصح أن يقال: بعض ب آ ، فيكون بالاضطرار ليس كل ب جـ ، إذا كان لا شىء من جـ ب بغير اضطرار، فلامانع أن يكون لاشى من ب جـ الذى هو عكسه بغير اضطرار ، فلا يكون السلب ضروريا فى شىء البتة. وحينئذ

---

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل٢ هـ . (٣) فى (الأولى) : ساقطة من سا || فى الحجج : بالحجج ن . (٥) فأحد حججهم : بأحد حجتهم ع . (٦) لأنك قد علمت أن : لأن ع || فى الشكل الأول : ساقطة من س . (٧) يجب : ساقطة من هـ . (٧-٨) وبحيث . . . الكبرى مطلقة : ساقطة من ع . (٩) ما ادعوه : ما ادعوا ب ، م . (٩-١٠) سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى : من سالبة جزئية صغرى مطلقة وكلية موجبة ضرورية كبرى ع ؛ من كلية سالبة صغرى مطلقة وكلية موجبة كبرى ضرورية عا ؛ من سالبة كلية صغرى مطلقة وكلية موجبة ضرورية كبرى هـ . (١٠) سالبة كلية : سالبة جزئية ن . (١١) ولاشىء : فى شىء س . (١٢) بعض : لبعض عا . (١٣) وإذا : وإن ن ؛ وإذ هـ .

لا يكون مانع عن أن يكون كل بَ جَ . وقد وجب من فرض ما فرضناه أنه بالاضطرار ليس كل بَ جَ .

فأول ما يقال لهم هو أنه ليس إذا لم يكن مانع عن أن يكون إذا كان لا شيء من جَ بَ بغير اضطرار ، كان عكسه بغير اضطرار ، حتى يصدق معه فى نفس الأمر أن كل بَ جَ ، يجب أن لا يكون فى مادة من المواد مانع من ذلك . وهب أنه لا مانع فى موضع ما من ذلك ، فلم حيث يوجد تأليف مثل هذا التأليف لا تكون الحاجة الواقعة إلى المواد المتألفة بهذا التأليف مختصة بمواد فيها هذا المانع . فعسى أنه إذا صدق أن كل آ بَ بالضرورة ، كان هذا مانعا أن يصدق ذلك الانعكاس ، فيصدق بعده قولنا : كل بَ جَ . فلنترك أن كل ما هو بَ يمكن أن يكون جَ ، ونترك مع ذلك أنه صدق سلب المطلق أن لا شيء من جَ بَ ، ثم لنتأمل هل يصح ذلك ؟

فنقول ، لا يخلو قولنا : يمكن أن يكون كل بَ جَ ، إما أن يعنى بهذا حال صدق السور ، فيكون كأنه قال : إنه ممكن فى وقت من الأوقات أن يكون كل بَ جَ ، ففى ذلك الوقت لا يصدق أن لا شيء من جَ بَ لا محالة ، فيكون وقتا يصدق أن كل حيوان إنسان ، وحينئذ لا يصدق أنه ليس أحد من الناس بحيوان ، ولكن فى وقت آخر يصدق أنه ليس أحد من الناس بحيوان ؛ أو تقول فى وقت يصدق مثلا أن كل أبيض إنسان ، و يصدق فى وقت آخر

(٤) الأمر : الأمور ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، هـ . (٥) لا يكون : يكون ع ، م ، ن ، هـ (٥ — ٦) وهب . . . ذلك : ساقطة من ع . (٦) فلم حيث يوجد : فلم وجد ع . (٧) الحاجة : الخاصة س . (٨) أن يصدق : لصدق ع . (٩) بَ جَ : بَ آ ع . (١٠) جـ ب : ب جـ ع (١٢) بَ جَ : جَ بَ ع ، هـ ؛ بَ آ م . (١٤) أن يكون : أو يكون ع . (١٧) مثلا : ساقطة من ن || أبيض إنسان : إنسان أبيض سا .

أنه ليس أحد من الناس بأبيض ، لا فى ذلك الوقت . فإذا ألفنا هذه الصورة : أن لاأحد من الحيوان أو من الأبيض بإنسان ، وكل ناطق إنسان بالضرورة ، أنتج لا أحد من الحيوان بناطق فى ذلك الوقت . وكان هذا مطلقا غير ضرورى . وكانت النتيجة على ما يدعونها . ولو كانت ضرورية لاستحال أن يصدق قولنا : كل حيوان إنسان ، أى وقتا ما . فهذا البيان مستمر على هذا الأصل ، لكن التأليف ليس من خلط . فإن الموجب لم يكن دائم الصدق ، ولم يكن ضروريا . فإنه حين ما لا يكون إنسان موجودا ،لا يكون كل ناطق إنسانا موجودا ، وعلى ما قد علمت . وكما جاز أن يصدق قولنا : إنَ كل حيوان إنسان وقتا ، فكذلك يجوز أن يصدق وقتا أن كل حيوان فرس ، فلا يكون حينئذ ناطق موجودا ، فلا يكون حينئذ كل ناطق إنسانا . فإذن إنما يصدق قولنا : إن كل ناطق إنسان وقتا ما . فإذن إنما تنتج المطلقة من مطلقتين .

وإما أن لايذهبوا إلى هذا. ولا أرى صاحب التعليم الأول ذهب إلى هذا ؛ بل حرمه تحريما كليا . وإنما قصد إلى أن يكون الصدق غير ضرورى باعتبار الحمل، لا باعتبار السور. فكان الغرض فى قوله : لاشئ من ج ب ،أن كل واحد من ج يسلب عنه ب وقتا ما ، ولا يسلب وقتا ما ، ولا يجب أن يسلب دائما ؛ بل يجوز أن يكون ب من خواص ج التى لاتدوم وتكون . فلينظر كيف

(٢) أو من الأبيض : أو الأبيض ع || بإنسان : إنسان ع . (٧) إنسان : إنسانا ع ، عا . (٩) إن كل : كل ع . (١١) إن : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه . || تنجت : أنجبت ع . (١٥) فكان : وكان د ، س ، ن ، ه . (١٦) ولا يسلب : + عنه ع || ولا يسلب وقتا ما : ساقطة ن س ، سا || ما (الثانية) : ساقطة من د ، ع ، عا (١٧) يجوز : يجب ع . || وتكون : + وقتا ع .

يتألف من مثل هذا مع الضرورية قياس يلزم هذا الخلف . فنقول : إذا قلنا ليس شئ من الناس يضحك بالفعـــل ، أى عندما لا يضحك ، ثم قلنا : كل آ بالضرورة ضاحك بالفعل ، حتى يكون القياس المطلوب ، ما كان لنا أن نقول : كل ضحاك بالفعل إنسان ، حتى يلزم : فكل آ إنسان ، ثم يلزم : فبعض ماهو إنسان آ ، وكل ماهو آ فهو ضحاك بالضرورة . فبعض ماهو إنسان هو ضاحك بالضرورة ، وكان لا شئ من الناس إلا وهو مسلوب عنه الضحك ، هذا خلف . فإذن إذا صدق قولنا : كل بَ جَ ، كان ذلك مانعا عن أن يصدق قولنا بالضرورة : كل آ بَ ، وإذا صدق قولنا كل آ بَ بالضرورة ، كان ذلك مانعا عن أن يصدق أن كل بَ جَ لا بالضرورة ، ولو صدقا جميعا ، عرض المحال المذكور . فإذن لما صدق كل بَ جَ ، فيجب أن يكذب كل آ بَ بالضرورة ، وأن يمنع صدق ذلك صدق هذا . فيكون فى مثل هـــذه المـادة مستحيلا أن يوجد شيء من الأشياء يوجد عليه الضحاك بالفعل بالضرورة ، حتى يكون ذلك الضحاك آ . وبالحقيقة فإن الضحاك بالفعل غير مقول على غير الإنسان بوجه من الوجوه ، وهو الإنسان غير ضرورى . وكيف يمكن أن يقال على غيره وقد جعل منعكسا عليه؟ ولو قيل بالضرورة على غيره حتى كان أعم منه ،

(١) الضرورية : الضرورة ع || يلزم : يلزمه د . س ، سا ، ع ، عا . (٢) ليس : لا س || يضحك : يضحاك ع . (٢ — ٣) أى . . . بالفعل : ساقطة من ع . (٤) فكل : وكل د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (٥) فبعض . . . بالضرورة : ساقطة من ع . (٥ — ٦) آ وكل . . . إنسان : ساقطة من د . (٦) هو ضاحك : ضاحك س ، سا ، عا || وهو مسلوب : ومسلوب س ، سا ، ع ، ه . (٧) هذا خلف : قد أخلف م || فإذن : ساقطة من د || قولنا : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا || بَ جَ : بَ جَ د || عن : ساقطة من ع . (٧ — ٩) عن أن . . . مانعا : ساقطة من د (٨ — ٩) قولنا بالضرورة . . . يصدق : ساقطة من ن . (٩) عن : ساقطة من ع || عرض : عن م . (١٠) لما صدق : لم يصدق ع || يكذب : يكون د ، ع . (١٢) شيء : شيئا س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٣) فإن الضحاك : فإن الضحك م . (١٤) وكيف : كيف ع .

لم يمكن أن ينعكس لا السلب كليا مطلقا صرفا ولا الإيجاب كليا كيف اتفق . وأما المثال لما يكون فيه الصدق ، من جانب قولنا : كل آ ب ، و يمتنع صدق إيجاب عكس الجانب الآخر أن يجعل ج إنسانا ، و ب المتحرك بالفعل ، و آ الفلك . ولا يكون لك أن تقول : إن كل متحرك بالفعل إنسان بوجه . فإذن قوله : إن هذا لا يمتنع ، غير صحيح . فإنه إنما لا يمتنع فى نفس الأمور .

وأما فى تأليف هذه صفته ، فيمتنع أن تكون مادة و يقع منها : ليس شىء من ج ب لا بالاضطرار ، ثم يكون عكسها لا بالاضطرار أيضا . فعسى أن يكون عكسها بالاضطرار . فلا يمكن أن ينعكس الكلى السالب فيها كليا موجبا ، مساعدة للسالبتين المتعاكستين اللتين تصدقان معا . ثم أوردوا لهذا مثالا من الحدود ، وهو أنه : لا شىء من الأبيض بحيوان ، وكل إنسان حيوان ، فلا شىء من الأبيض إنسان . قالوا : فيكون صادقا أنه لا شىء من الأبيض إنسان فى وقت ، أى فى الوقت الذى يصدق فيه أن لا شىء من الأبيض حى . وليس صدقا بالضرورة ، لأنه يمكن أن يكون بعض الأبيض إنسانا ، و بعض الناس أبيض . فنقول : إن هذه السالبة لا وجه صدق لها إلا وجهان : أحدهما أن يقال : لا شىء من الأبيض حى من حيث هو أبيض ؛ والثانى أن يقال : إذا لم يكن ققلس ، ولا ناس فى بلاد الاعتدال ، ولا أنواع من الحيوان التى هى دائما بيض ، بل كان إنما توجد أنواع هى بالطبع غير بيض ، وأشخاص من أنواع لها أن تكون

---

(١) لم يمكن أن : لم يكن ع || كيف : ساقطة من ع . (٢) و يمتنع : و يمنع د ، سا ، ع ، عا . (٥) هذا : ساقطة من د || هذا لا يمتنع : هذا لا يمنع ع || إنما : ساقطة من ع . (٧) ثم . . . بالاضطرار : ساقطة من ع || أيضا : ساقطة من ن || أن : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (٨) مساعدة : مساعد سا . (٩) للسالبتين : السالبتين ب || معا : معها د ، سا ، ع ، عا . (١١) إنسان (الأولى) : بإنسان د ، ع ، ن . (١٢) فى : ساقطة من د ، ن . (١٣) وبعض : أو بعض ع .

بيضا ولكنها الآن سود . فحينئذ يصدق : أنه لاشيء من الأبيض حى ، أى فى ذلك الوقت . فإن فرضوا المقدمة صادقة على هذا المفهوم الثانى لزمهم أن تكون الكبرى — كما علمت أيضا — غير ضرورية . فلا يكون التأليف على ما يدّعون . وأما الوجه الأول ففيه من الزيادة التى لا يجب أن يلتفت إليها ما قد علمت ، وما قد قيل لك فيما سلف . وقد علمت أن بعض الأبيض حى بالضرورة، وأنه ليس سلب الحى عن الأبيض من حيث هو أبيض سلباً وجوديا حتى يصح أن يكون مرة الأبيض من حيث هو أبيض حيا ، ومرة لا ؛ فقد مضى لك هـذا . فإن كل أبيض مسلوب عنه — مادام ذاته موجودا — الحيوانية من حيث هو أبيض فإنه دائما مسلوب عنه الحيوان من حيث هو أبيض ، لا يجوز أن يبقى ذاته موجودا و يكون من حيث هو أبيض محمولا عليه الحيوانية .

فإن قال قائل : يجب أن تأخذ فى اعتبارك هذا ذات الموصوف بأنه أبيض ذاتا ؛ وأما قولك : إن هذه الذات مسلوب عنها الحيوانية من حيث هى أبيض دائما ، كقولك : إن كذا مسلوب عنه السواد ما دام أبيض ، ومن حيث هو أبيض ؛ وإذ كان دوام سلبك السواد من حيث هو أبيض لا يوجب أن يكون سلبا ضروريا ، فكذلك دوام سلبك الحيوان عن الأبيض من حيث هو أبيض . فالجواب أن قولنا : من حيث هو أبيض ، إن كان جزءا من المحمول عرض ما قلنا الآن وفيما سلف من أقاويل مضت ؛ وإن كان

(١) أى : إلا ع . (٢) صادقة : الصادقة ع . (٤) علمت وما قد : ساقطة من ع || وما قد : وقد عا . (٥) وأنه : فإنه ع . (٦) عن : من ع ، عا ، ن ، ه . (٧) لك : كل ع || فإن : إن سا || كل : كان د . (٨) موجودا : موجوده عا . (١٠) موجودا : موجوده د . (١٢) ذاتا : دائما سا || وأما : فأما ع || عنها : عنه ع || هى : هو ع . (١٣) ما دام : + هو ع ؛ + ضروريا عا (١٤) وإذ : فإذا د ؛ وإذا س ؛ فإن سا ، ع ؛ فإذ عا . (١٦ — ١٧) كان جزءا : كل جزء ع (١٧) من (الثانية) : ساقطة من د .

جزءا من الموضوع ، فإما أن يكون كأنك قلت الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد ، أو تكون كأنك قلت الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض لا بشرط التجريد أو زيادة . فإن كان معناه الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض على أنه بشرط التجريد ، فإنه لا يجوز أن يكون شئ آخر يوصف به هو غيره فى المعنى ؛ بل يكون هو بنفسه أمرا لا يعرض له أمر آخر ولا هو يعرض لأمر آخر. فلا يكون شئ يوصف بالأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد هو إنسان أو فرس أو غير ذلك ، فإنه لا يكون إنسان أو فرس أو شئ من الأشياء هو أبيض، بشرط أن لا شئ هو غير الأبيض من حيث هو أبيض . فلا يكون إذن هو عارضا لذات حتى يكون هناك معنيان : معنى الذات فى نفسها ، ومعنى لها ما دامت موصوفة بهذا الوصف . حتى إذا كان السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا ؛ بل هى نفس الذات المسلوب عنها دائما كل وقت . فإن الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد، مسلوب عنه كل شىء من الأشياء له مفهوم غير مفهومه سلبا دائما . فإذن كل سلب عنه فهو سلب دائم ، ليس وقتا عندما يكون موصوفا بما وصف به ، ووقتا لا . فهذا هو الفرق ، وهذا كما يقال : إن الإنسان حيوان بالضرورة . فإنه يستوى فيه ما دام ذاته موجودا ، وما دام موصوفا بأنه إنسان . وأما إن أخذ الأبيض ليس بشرط التجريد ، بل بلا شرط حتى يكون أن يقرن به شرائط أخرى، فالسلب المذكور كاذب . فإنه كاذب أن يقال : إن الإنسان من حيث هو شىء موصوف بأنه أبيض ، مسلوب عنه الحيوانية ؛

(١) المأخوذ : ساقطة من سا ؛ الموجود ع (٣ — ٤) لابشرط . . . . أبيض : ساقطة من ع. (٥) بل : أن سا . (٦) يوصف : موصوف د . (٩) الذات : للذات ع ، ن ، ه . (١٠) ومعنى : أو معنى ع. (١٢) دائما : + فى س || فإن : فإنه ع. (١٥) ووقتا : وقتاد ، سا . (١٧) بلا : لا عا . (١٨) فالسلب : بالسلب د .

بل الشيء الموصوف بأنه أبيض غير مانع أن يوصف أنه حيوان، وصفا ضروريا ، فضلا عن الوجودى ، إلا من حيث يعتبر أبيض مرفوعا عنه أنه شيء أبيض ، أى شيء آخر هو الموصوف بأنه أبيض .

والفرق بين الاعتبارين أن النظر فى الأبيض بلا اعتبار ، شرط قد يقال : إنه نظر فى الأبيض من حيث هو أبيض، المجوز فيه أن يكون أى شيء كان، موصوف بأنه أبيض . ولكن لم يلتفت عند ذلك الوصف والاعتبار إلى شيء من تلك الأشياء التى يجوز أن تكونه . وإنما التفت إلى نفس أنه شيء أبيض الجائز أن يكون جصّا أو ثلجا أو غير ذلك . والنظر فى الأبيض باعتبار شرط التجريد يقال إنه نظر فى الأبيض من حيث هو أبيض ، وهو النظر فى الشيء الأبيض المرفوع عنه أنه جص أو بياض أوله وجود آخر غير وجود أنه شيء أبيض فقط . فإذا أخذ الأبيض هكذا ، سلب عنه الحيوان ، وصح أن يقال : إن الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بهذه الصفة ليس حيوانا . فإن اعتبر بالمعنى الأول فيكون الأبيض من حيث هو أبيض المشترك فيه . فلا يقال إنه يسلب عنه الحيوانية، بل لا يوجب حاله سلب الحيوانية عنه ، ولا إثبات الحيوانية له . فلا يكون الشيء الأبيض من حيث هو أبيض بهذا المعنى ليس حيوانا ؛ بل يجوز أن يكون حيوانا إلا أن يقال : إن الشيء الأبيض ليس من حيث هو شيء أبيض بهذا المعنى حيوانا ، فيذهل لفظه من حيث هو أبيض إلى المحمول . فبين أنا إذا قلنا : ليس شيء مما هو أبيض حيوانا ، لم يصدق بهذا المعنى ،

---

(٢) عنه : ساقطة من د . (٥) موصوف : موصوفا د ، س ، ع . (٨) أو غير : وغير س . (٩) النظر : + فى النظر م . (١١) فإذا : وإذا ع . (١٢) ليس : وليس د || الأول : الآخر ما . (١٢ — ١٣) بهذه . . . . أبيض : ساقطة من ن . (١٤) حاله : ساقطة من ع || له : ساقطة من ن . (١٨) فبين : + إذن س ، ه || بهذا : هذا د .

على أن يأخذ الأبيض جزءا من الموضوع . ومما يشفى ويكفى فى هذا الأمر أن يعلم أنه لا اعتبار فى تأليفاتنا ههنا بهذا البتة ، أعنى بالنظر فى الموضوع والمحمول أنه من حيث أو ليس من حيث ؛ بل أن ينظر إلى الشىء الموصوف مثلا بأنه أبيض لايزيد شيئا آخر . فإن صح عليه الإيجاب فى كل وقت، أو وقتا ما ، فقد صح الإيجاب ؛ أو صح كذلك السلب ، فقد صح السلب . وأنه إذا زيد على هذا شىء ، فقد أدخل شرط اعتبار "من حيث" ، وكان غير نفس الموضوع وحده ، وغير نفس المحمول وحده ، اللذين الاعتبار بهما ، بل قرن بهما اعتبار أو اعتباران ، فقد صارت القضية حينئذ أخرى .

واعلم أن الفاضل الذى أكثر اشتغالى بمخاطبته مُقِرٌّ بما أقوله ؛ بل المعلم الأول مصدق بأن الكبرى الضرورية فى الشكل الأول ، إذا قارنت صغرى غير ضرورية ، كانت النتيجة ضرورية . فلنضع أن كل جـ بـ لا بالضرورة ، ولنقل كل بـ هو آ بالضرورة ، ويغنى ما قد وافق عليه الفاضل والمعلم الأول ، وما قد علمت . فلم لا يقول واحد منهما أيضا : إن هذه ليست ضرورية ؛ بل يجب أن يقال : كل بـ آ من حيث هو بـ بالضرورة . وإذا قال : بالضرورة ولاشىء من من بـ آ ، قال أيضا : من حيث هو بـ . فإنه إذا اعتبر هذا صدق ما قال الطاعنون على من أنتج من هاتين ضرورية . وذلك لأنه قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل فى عكس الممكن ومثل ماقيل فى هذا الموضع . فلقائل أن يقول له عند قوله وتمثيله لإنتاج الضرورية من الاقتران المذكور — مثلا إذا

---

(١) ومما يشفى ويكفى : وما يشفى ويكون ع . (٢) أنه : + أنه م || تأليفاتنا : تأليفاتها د || بهذا البتة : بهذه النسبة ع . (٥) أو صح : لو صح د . (٦) اعتبار : باعتبار م || حيث : + اعتبار م || وكان : فكان د (٧) بل قرن بهما : ساقطة من سا . (٩) اشتغالى بمخاطبته : استعمال المخاطبة ع . (١٣) أيضا : ساقطة من سا ، م ، ن . (١٥) فإنه إذا : فإن سا || إذا : إن ع . (١٨) وتمثيله : وتمثله د || الضرورية : الضرورة ع .

أنتج : أن كل صاعد جسم بالضرورة ، من قوله : كل صاعد متحرك ، وكل متحرك جسم بالضرورة ، فكل صاعد جسم بالضرورة — إن النتيجة ليست ضرورية ؛ لأن الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة . وكذلك لقائل آخر أن يقول : إن قولك فى الكبرى "كل متحرك جسم بالضرورة" ليس صادقا ؛ إذ ليس هو من حيث متحرك جسما بالضرورة ، حتى إذا لم يكن متحركا لم يكن جسما . فإن قال : إن الأبيض يجوز من حيث اعتبار أنه أبيض أن لايكون حيوانا ؛ ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك ، فإنه لا يجوز أن لايكون جسما . فنقول : لم يكن غرضنا ماذهبت إليه ؛ بل إنك كما تقول إنه ليس حيا من جهة أنه أبيض ؛ لاتقول ليس هذا المشار إليه جسما بالضرورة من جهة ماهو متحرك، بل هو جسم بالضرورة وإن لم يكن متحركا. ثم لا يمنعك جواز قولك : إنه ليس جسما بالضرورة من جهة كونه متحركا ولأنه متحرك ، أن تقول : كل متحرك جسم بالضرورة . فإن منعت فقد كذبت المقدمة التى نستعملها فى هذه المواضع .

فقد عرفت أن جهات الموضوع والمحمول من حيث هى زوائد بعد الحمل ، وأن الإيجابات — كما علمت — تنتقل بسببها سلوبا والسلوب إيجابات ؛ بل

---

(١) من قوله : + إن ع . (٢) فكل صاعد جسم بالضرورة : ساقطة من ع . (٣) ضرورية : بضرورية د ، س ، سا ، ن ، ه ؛ بالضرورية ع . (٤) آخر : ساقطة من ع ، عا || كل : وكل عا . (٥) حيث متحرك : حيث هو يتحرك ع . (٦) حيث : جهة سا || اعتبار : الاعتبار ع . (٨) لا يكون : يكون ن || لم يكن : ساقطة من ع || ما ذهبت : ما ذهب ع . (٨ — ٩) تقول إنه ليس حيا : تقول ليس جسما ع . (٩) حيا : جسما د ع . (١٠ — ١١) ماهو متحرك . . . بالضرورة : ساقطة من ع || ثم . . . متحركا : ساقطة من د ، ن . (١١) كونه : ساقطة من سا || ولأنه : فلأنه سا ؛ وكأنه ه || متحرك : يتحرك سا . (١٢) أن : أو ع . (١٥) الإيجابات : الإيجاب س .

يجب أن يلتفت إلى ماجعل موضوعا، وإلى ما جُعل محمولا ، وإلى حمل ووضع ، فإن صدق حُمِل ، وإن لم يصدق لم يُحمل . وإن كانت زيادة تلحق أحدهما فيصير الكذب صدقا والصدق كذبا ، فقد انتقلت القضية وصارت أخرى . وأنه ليس إذا حق سلب — مع إدخال هذه الدواخل — بطل الإيجاب الذى كان أولا ، أو حق إيجاب بطل السلب الذى كان أولا ؛ إذ قد تغير المحمول والموضوع . فانظر فيما يسلبه أو يوجبه إلى نفس السلب والإيجاب كما هو . فإن كان صادقا وكان دائم الصدق فاحكم أنه كما هو ضرورى ، أو كان غير دائم الصدق فاحكم أنه كما هو مطلق . فإذا غيرت ، فاستأنف الاعتبار . وفى المثال الذى نحن فى اعتباره يجب أن ينظر الى الأمور التى يقال لها بيض وإلى الحيوان ، فنجد الحيوان إما كاذبا سلبها عنها ، أو كاذبا إيجابها عليها ، أو فى بعض دون بعض ؛ ثم يُنظر أذلك دائم فيها كلها أو بعضها أو بعض دون بعض ؛ ثم إذا أدخلت من جهة كذا وبشرط كذا فيعلم أن القضية صارت أخرى ، وتتوخى لها حال صدق وكذب وضرورة وغير ضرورة مرة أخرى، وتترك ما كان فى يديك. وأظن أن هذا القدر كاف لمن أنصف .

---

(١) يجب : بحيث سا || جعل موضوعا : يجعل موضوعا عا ، م ، ن ، ه || جعل موضوعا وإلى : ساقطة من سا . (٢) وإن كانت : فإن كانت سا ، ع ، عا ، ه . (٤) وأنه ليس : وليس أنه ع . (٥) الإيجاب : ساقطة من ن || أوحق : أوحق حق د . (٦) تغير : تعين م || المحمول والموضوع : الموضوع أو المحمول سا ، ه . (٨) أنه : ساقطة من ع || غيرت : اعتبرت سا . (١١) فى : ساقطة من د || أذلك : ذلك ع . (١٢) أو بعض دون بعض : أو بعض دون آخرن || ثم : + ينظر ع || أدخلت : دخلت ها ، م ، ن . (١٣) وتتوخى : فترخى س ، سا ، ه || حال : ساقطة من ن || وضرورة : ضرورة ع ، ها ، م ، || وغير ضرورة : وغيره ن . (١٤) أن : ساقطة من د.

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى باقى الاختلاط منهما

الضرب الخامس : بعض جـ ب بالإطلاق، ولا شيء من آ ب بالضرورة ، وحكمه ما علمت .

الضرب السادس : بعض جـ ب بالضرورة ، ولا شيء من آ ب بالإطلاق ، وحكمه المشهور ما علمت .

الضرب السابع : ليس كل جـ ب بالإطلاق ، وكل آ ب بالضرورة ، والمشهور فيه ما قد علمته ؛ وحدوده : ليس كل أبيض حيوانا ، وكل إنسان حيوان ، فليس كل أبيض إنسانا .

الضرب الثامن: ليس كل جـ ب بالضرورة، وكل آ ب بالإطلاق؛ والحدود: بالضرورة ليس كل أبيض حيوانا ، وكل إنسان حيوان . ثم قيل مع ذلك : فليست النتيجة اضطرارية .

فنقول : إنه إن كان بعض ما هو أبيض بالضرورة ليس بحى على معنى السور ، فيجب أن يصدق هذا دائما ، ولا يصدق البتة أن كل أبيض حى .

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل[٣] عا ، هـ . (٦) الضرب : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) فيه : ساقطة من ع || علمته : علمت ن ، هـ . (١٠) إنسانا : حيوانا ب ، د ، ع ، عا ، م هـ . (١١) الضرب : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || بالإطلاق : الإطلاق م ؛ ساقطة من عا . (١٢) قيل : قل ع . (١٥) فيجب : يجب ع || أن (الثانية) : ساقطة من ع .

واعتبار السور يقتضى أن هذا قد يصدق على ما قد علمت . وإن كان لا على معنى السور ، بل على معنى أن بعض الأشياء التى هى بيض مسلوب عنها الحيوان دائما ، فكذلك حالها وأنها مسلوب عنها الإنسان دائما ، فلم منع أن تكون النتيجة ضرورية ؟ فلعله يجب أن يأخذ الضرورى فى إحدى المقدمتين ليس من جهة السور ، بل من جهة الحمل . وأما المطلق منهما فيأخذه مطلقا من جهة السور حتى يكون قولنا : كل إنسان حى مطلقا ، بأن يأخذه من جهة السور ولا يأخذه من جهة المحمول ، فيكون قولنا : ليس كل أبيض حيوانا بالضرورة ، قد اعتبرنا ضرورته فى معنى الحمل ؛ وقولنا : كل إنسان حيوان بالإطلاق ، قد اعتبرنا إطلاقه فى جهة السور ، فأخذناه مطلقا من حيث هو كذلك بأن نظرنا إلى الصدق الذى اتفق أن كان : كل إنسان حيوان ، الذى قد يكذب إذا عدم الناس كلهم ، فلا يكون حينئذ ضروريا ؛ وأخذنا ذلك ضروريا من جهة المادة ، إذا كان الحيوان مسلوبا بالضرورة عن بعض الأبيض فأنتج : ليس كل أبيض إنسانا ، وكانت هذه النتيجة ليست ضرورية من جهة السور ، وإن كانت ضرورية من جهة المادة .

وكيف لا ويمكننا أن نلحق الضرورة بالمقدمة الموجبة فتكون النتيجة حينئذ ضرورية ، فيكون حينئذ سلب الضرورة فى النتيجة مأخوذا من غير الوجه المأخوذ

---

(١) على : فى سا . (٢) هى بيض : هى لا بيض د . (٣) فكذلك . . . دائما : ساقطة من د ، ن || وأنها : فإنها س ، هـ ؛ وإنما ع . (٤) فلعله : فلعل ع . (٥) الحمل : الجهل م || فيأخذه : فيأخذ د . (٨ — ٩) ضرورته . . . اعتبرنا : ساقطة من ع . (٩) قد : فقد م ؛ ساقطة من سا ، ن || اعتبرنا : ما اعتبرنا ن || فى : من س || بأن : فإن د ، سا ، ع ، ن . (١٠) حيوان : حيوانا د ، ع ، ط ، ن . (١١) وأخذنا ذلك ضروريا : ساقطة من د . (١٢) إذا : إذ ع ، ط ، هـ . (١٣) إنسانا : إنسان د ، س . (١٣ — ١٤) من جهة السور . . . ضرورية : ساقطة من د ، س ، ن . (١٥) النتيجة حينئذ : النتيجة ضرورة د ؛ النتيجة ن . (١٥ — ١٦) النتيجة . . . فيكون : ساقطة من م . (١٦) غير : ساقطة من د || الوجه : السالب ع .

فى المقدمة الجزئية، لأن الضرورة المأخوذة فى المقدمة هى ضرورة الحمل والمادة، وسلبها فى النتيجة هو سلب ضرورة السور. ولما كانت الجزئية قد تكون صادقة الضرورة وصادقة بالإمكان ولا يتمانعان، إذ بعض الأبيض ذو لون مفرق للبصر بالضرورة، وبعضه ليس بالضرورة، وهو الذى هو أبيض لا بالضرورة. ولا يبعد أن يكون قول صاحب هذا التعليم: إن النتيجة لا تكون ضرورية، معناه: أن النتيجة قد لا تكون ضرورية، أى باعتبار غير اعتبار أن النتيجة لا تكون ضرورية بحسب السور؛ بل باعتبار أنه قد يجوز أن يصدق المطلق والضرورى معا فى الجزئيات. فإن لم يعن هذا، قيل اقتصر على اعتبار السور، وإن عدم الضرورة هو فى اعتباره. وإن كان اعتبار الحمل والمادة يوجب الضرورة، فليس هذا فى الجزئى فقط؛ بل وفى الكليات أيضا. فإن ما أنتج: أن كل إنسان حيوان بالضرورة، أنتج ما قد يصير مطلقا باعتبار آخر كما قد علمت. فترى أن مشاحتنا قائلين: إن هذه تنتج ضرورية، كان على أنها لا تنتج إلا ضرورية فقط لا يصح معها مطلق. وليست تنتج مطلقة، لأنها لا تنتجها وحدها، وإنما بحكم أنها تنتج مطلقة إذا نتجت مطلقة فقط. فلم لم يفعل هذا فى كل موضع؟ وهلا يقتصر على أن يعلمونا تعليما كليا: أن كل جزئية ضرورية؟ فإنها قد تصح أن تكون مطلقة، فيحكم فى جميع ذلك أنها

(٢) هو: هى ب، س، سا، ع، عا، م، ه || ضرورة: الضرورة عا؛ ضرورية م || السور: ساقطة من م. (٤) بالضرورة: ساقطة من م || هو أبيض: ليس هو أبيض ع. (٥) ولا يبعد: فلا يبعد ع، ه. (٥ — ٦) لا تكون ... النتيجة (الأولى): ساقطة من سا. (٨) قيل: بل ب، د، س، سا، عا، م، ن، ه. (٩) وإن: فإن ع. (١٠) بل: ساقطة من سا || ما أنتج: لما أنتج د. (١١) أن: ساقطة من س. (١٢) مشاحتنا: مشايخنا ع، هامش ه؛ مشاحتنا م، ه؛ [مشاحتنا: مجادلتنا (اللسان)]. (١٤) بحكم: + عليها س || إذا نتجت مطلقة: ساقطة من ع || لم: ساقطة من ع. (١٥) وهلا: وهذا د، ع، ن. (١٥) يعلمونا: تعلمنا ع. (١٦) فيحكم: الحكم ع.

مطابقات النتائج ، و يكون هذا مفروغا منـه ، ليس إنما يعتبر هـذا فى اقتران بعينه ، أو بحسب كونه نتيجة ، بل كيف كانت ، أو عسى أن لا يكون هذا كليا فى كل موضع ؛ بل عسى أن يكون من الأشـياء ما لا يسلم إمكان بطلانه فلا يكون ما يتعلق ببطلانه داخلا فى الإمكان حتى تصير القضية بسببه مطلقة . ولكن هذا لايختص بقضية هى مقدمة أو قضية هى نتيجة ، بل يكون هذا جائزا فى جميع أصناف القضايا التى تصلح أن تؤخذ مقدمة فى هذا القياس أو نتيجة ؛ بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود لا بصورة تأليفها . وعسى أن يرتكب مرتكب فيقول : إن صدق المـادة التى يصح منها هذا التأليف ، يوجب أن تكون الضرورة ملزومة المطلقة . وهذا اقتراح ممعن فى المحال . ومع هذا ، فليت شعرى إذا قلنا : كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر ، وكان هذا مطلقا صادقا ، وقلنا : كل إنسان حيوان ، وكان هذا مطلقا صادقا ؛ فهل معنى الإطلاق فيهما شىء واحد ، أو يفهم للإطلاق فيهما معنيان ؟ فإن كان المعنى الجامع هو ما قلناه من المطلق العام ، فيكون الفصل فيما بينهما أن أحدهما يختص بالضرورة ، والآخر لايختص بالضرورة ، إذ ليس كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر مادام ذاته موجودا . فيكون إنما أخذ فى هذا المثـال نوع من المطلق الذى هو ضرورى ، فتكون النتيجة نوعا من المطلق الذى هو ضرورى باعتبار ، أى اعتبار الحمل .

---

(١) و يكون هذا : ساقطة من د ، ن || منه : عنه س ، سا ، م ، هـ . (٢) أو بحسب : و بحسب ع || هذا : ساقطة من سا . (٣) ما لا يسلم : ما لا يلائم ن . (٥) لا يختص : لا يخص د . (٦) تؤخذ : توجد د ، سا ، هـ . (٧) وعسى : ولكون عسى س ، هـ . (٨) يصح : يصلح د . (١١) وكان : فكان د . (١٢) هو ما قلناه : وهو ما قلنا د ، ع ، ن ؛ هو ما قلنا سا ، عا . (١٣ — ١٤) والآخر لا يختص بالضرورة : ساقطة من ع . (١٤) موجودا : موجودة د . (١٦) اعتبار : باعتبار ع .

فلا يجب أن يقبل ما قيل من أنه لا يكون ضروريا لأنه مطلق، إلا أن يكون معناه لا يكون ضرورى السور . ولهم أن يجعلوا المطلق الصادق وقتا ما ، لا دائما ، ويكون القولان مشتركين فى أنهما صادقان فى وقت ما ، لا دائما . لكن الوقت ، كقولنا : كل إنسان حيوان ، وقت السور ، وللآخر وقت كونه أبيض . فوقت أحدهما الوقت الذى لم يعدم فيه الناس ، ووقت الآخر الوقت الذى لم يعدم ولم يزل عنه البياض . ويكذبان جميعا فى وقت، أما أحدهما فأن لا يكون الناس موجودين، وأما الآخر فأن يكون قد عدم البياض . فعلى اعتبار السور قد يستمر ما قيل .

فقد تمحلنا إذن الوجه الذى يجب أن يفهم عليه صدق ما قالوا تمحلا متكلفا ، مع معرفتنا بأن اعتبار السور فى هذه الأحكام باطل ، ومع إيجابنا اعتقاد شىء وهو : أن الضرورية فى المقدمة اعتبارها غير مجانس للاعتبار الذى للمطلقة فى النتيجة، وأن الضروريات فى المقدمة قد تصدق مطلقة، لا من جهة أن المطلق مقول عليها وأعم منها فقط ، بل من جهة أنها لازمة لها باعتبار آخر بيناه . فنكون نحن حيث جعلنا نتائج هذا الاختلاط ضرورية لم نجعلها ضروريا يمنع أن يكون مطلقة ، فإطلاقها لا يمنع ضروريتها . على أن الإطلاق الذى نستعمله غير هذا الإطلاق . واعلم أن طائفة من المحصلين تنبهوا لكون نتيجة هذا الضرب ضرورية ، وزعموا أن هذا غلط واقع فى النتيجة ، وبرهنوا على أن نتيجة هذا

(١) معناه : + أنه س . (٣) مشتركين : مشتركان عا . (٤) وللآخر: والآخر ع .
(٥) فوقت : ووقت س . (٦) ويكذبان : ويكونان ع || وقت : + ما هـ || أما : فأما ع ، هـ .
(٩) تمحلنا : تحملنا ع || صدق : ساقطة من د ، ن . (١٠) ومع : مع ن ؛ ساقطة من عا .
(١١) وهو : وهى ع || فى المقدمة : ساقطة من س ، عا ، هـ . (١٣) عليها : عليهما هـ .
(١٤) يمنع : يمتنع سا ، م . (١٦) الإطلاق . . . هذا : ساقطة من م || المحصلين : المخلصين ع || تنبهوا : نبهوا س || لكون نتيجة : ساقطة من س || نتيجة : النتيجة ن || الضرب : + تكون سا ، ع . (١٧) وبرهنوا : فبرهنوا سا .

الضرب تكون ضرورية ، و بينوا ذلك بالافتراض تبيينا حقيقيا . فإن كانوا يميلون فى تحقيق الضرورى والمطلق ميل السور، فلا يجب أن يمنعوا كون الضرورى مطلقا أيضا . و إن كانوا قد عرفوا ماهو أولى بأن يعتقد فهم على الحق ، فليعتبروا ذلك أيضا فى كل موضع، وليسوا يفعلون ذلك ؛ بل كثيرا مايفزعون إليه إذا لزمهم الحق فى مضيق .

وأما الشكل الأخير فالضرب الأول منـــه من كليتين موجبتين ، والكبرى ضرورية، كقولك : كل بَ جَ بالإطلاق، وكل بَ آ بالاضطرار، فالنتيجة بعض جَ آ بالاضطرار . و يبين بعكس الصغرى .

والثانى عكس هذه فى الجهة، وتكون النتيجة أيضا من الاضطرار عندهم، لأن الكبرى إذا عكست أنتجت بعض آ جَ بالاضطرار، ثم ينعكس بعض جَ آ عندهم بالاضطرار، وليس ذلك بواجب بحسب الأمر ؛ إذ ليس يجب أن يكون عكس الضرورى ضروريا . ومثال ذلك أن كل متنفس حيوان بالاضطرار ، وكل إنسان يتنفس لا بالاضطرار ، أى دائما ما دام موجود الذات .

---

(١) و بينوا : فبينوا هـ || بالافتراض : بالافراض ع || تبيينا : تبينها س . || فإن : وإن سا . (٢) ميل : + هذا ع || فلا يجب : لايجب س ، ع. (٣) عرفوا : عنوا د ، ن ؛ عزموا م || يعتقد : يعتقدوا سا . (٤) أيضا : ساقطة من ب ، م || كثيرا ما : ساقطة من س . (٦) الأخير : الآخر د ، ن . (٧) بَ جَ : جَ بَ ع || بَ آ : آ بَ ع || فالنتيجة بعض : ساقطة من ع . (٨) جَ آ بالاضطرار : ساقطة من ع || جَ آ : جَ بَ هـ || و يبين : فيبين ب ؛ و بين ع || الصغرى : الضرورى سا ، م . (١٠) جَ آ : ساقطة من م || عندهم : ساقطة من د . (١١) بواجب : + عندهم ع . (١٢) أن : ساقطة من س || متنفس : إنسان س || حيوان : ساقطة من سا . (١٣) يتنفس لا بالاضطرار : بالاضطرار يتنفس سا ؛ لا يتنفس بالاضطرار م || بالاضطرار : + فلا يلزم أن بعض الحيوان يتنفس بالاضطرار س ، سا ، ع ، عا ، هـ || أى : + ما س || موجود : وجود س .

والثالث من كليتين ، والكبرى سالبة ضرورية ، كقولك : كل بَ جَ ، وبالاضطرار لا شيء من بَ آ ، فبالاضطرار ليس كل جَ بَ . ويبين بعكس الصغرى .

والرابع أن تكون الجهة بخلاف الثالث . فيقولون : إن كانت الجهة بالخلاف كانت النتيجة مطلقة . يتبين بعكس الصغرى . والحدود المشهورة : كل فرس حى ، ولا فرس بحيوان نائم أو مستيقظ مما ليس ضروريا ؛ بل يكون وقتا . وهذا القول صحيح فى هذا الاقتران بعد أن يتذكر أن المادة إذا اتفقت على ماسلف لك ذكرها فى مطلقة كبرى تنتج ضرورية كانت النتيجة ههنا ضرورية . لكن الإطلاق العام يعم جميع ذلك . واعلم أن عندهم أن المقدمتين إذا كانتا كليتين موجبتين ، فأيهما كانت اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ، وإلا فالعبرة للسالبة .

والخامسة أن يكون التأليف من صغرى جزئية موجبة مطلقة ، كبراها كلية ضرورية سالبة . فلاشك أن النتيجة ضرورية .

والسادس أن يكون الكلى الضرورى صغرى ، فينتج عندهم ضروريا للعكسين . وليس ذلك بواجب ؛ بل ينتج مطلقة تبين بالافتراض ، بأن يعين البعض من بَ الذى هو بالإطلاق وليكن دَ ، ويعمل ماعلمت .

---

(١) ضرورية : ضرورى د . (٢) جَ بَ : جَ آ س ، هـ . (٥) يتبين : يبين د .
(٦) بحيوان : ساقطة من س || نائم : بنائم س || مستيقظ : + فينتج ليس حيوان بنائم أو مستيقظ س .
(٧) وهذا : ولهذا د . (٨) لك : لكن س . (١١) وإلا : فإلا س || للسالبة : + هو د . (١٢) والخامسة : والخامس س ، هـ (١٣) فلا شك : ولا شك ب . (١٤) للعكسين : للعكس سا ، هـ . (١٥) بالافتراض : بالافراض ع . (١٦) هو : + آد ، س ، سا . || وليكن : ولكن س || ويعمل : يعمل هـ .

والسابع بعض بَ جَ بالاضطرار ، وكل بَ آ بالإطلاق لا بالاضطرار ، وينتج مطلقة بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور .

والثامن كل بَ جَ بالإطلاق ، وبعض بَ آ بالضرورة، تنتج عندهم مطلقة فقط . وبينوا ذلك بالعكسين . وليس ذلك كما علمت بواجب؛ بل الاقتراض يوجب أن تكون النتيجة ضرورية . وأما مثالهم : أن كل حى مستيقظ ، وبعض الحى ذو رجلين بالضرورة ، ولا يجب أن يكون بعض المستيقظ ذا رجلين بالضرورة . فيقول الحق إن بعض ما يقال له إنه مستيقظ فإنه موصوف بأنه ذو رجلين دائما ، قيل له إنه مستيقظ أو لم يقل ، والبعض الآخر بالضرورة ليس بذى رجلين . فمنهم من قال : إن بعض المستيقظ وإن كان بالضرورة ذا رجلين،فليس من جهة ماهو ذو رجلين . وقد علمت ما فى هذا .ولكن لا يمنع كونه ضرورية أن تكون مطلقة أيضا على الوجه الذى باعتبار السور،إذ قولنا : إن بعض المستيقظ ذو رجلين ، ليس بدائم الصدق . فيكون إنما أورد المثال على هذه الجهة .

وأما التاسع فأن تكون السالبة كلية اضطرارية ، فتنتج لامحالة اضطرارية ، كقولنا : بعض بَ جَ ، وبالاضطرار لاشىء من بَ آ ، فبيِّن بعكس الصغرى أن بالاضطرار ليس كل جَ آ .

---

(١) بَ جَ : جَ بَ س || بَ آ : آ بَ د . (٢) وينتج : ينتج ب ، د ، س .
(٣) بَ جَ : جَ بَ س || بَ آ : آ س . (٤) بالعكسين : بالعكس س ، سا ، ه .
(٥) مستيقظ : يستيقظ د ، م (٧) إن : ساقطة من س . (٧ — ٨) فإنه ... مستيقظ : ساقطة من ع . (١١) قولنا : قلنا د ، ن . (١٥) كقولنا : كقوله د .
(١٦) ليس : ساقطة من د .

والعاشر أن تكون الصغرى موجبة كلية اضطرارية ، والكبرى سالبة كلية مطلقة ، فالنتيجة مطلقة . يبين ذلك بالعكس و بالحدود ، كقولك : بالضرورة كل إنسان حى ، وليس كل إنسان بمستيقظ ، ويبين بالافتراض .

وأما الحادى عشر فأن تكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية ، والكبرى سالبة كلية مطلقة ، فتكون النتيجة سالبة مطلقة .

والثانى عشر أن تكون الصغرى كلية موجبة مطلقة ، والكبرى جزئية سالبة اضطرارية . فالمشهور أنه تنتج مطلقة بحدود هى هذه : كل ذى رجلين حى بالإطلاق ، و بالضرورة ليس كل ذى رجلين متحركا . وهذه الحدود لا يبعد أن يكون قد وقع فيها السهو ، إذ كان الحق أن يقال : وليس بالضرورة كل ذى رجلين متحركا . فأخذت السالبة الضرورية بدل الضرورية السالبة ، وفى بعض النسخ : كل ذى رجلين متحرك بالإطلاق ، و بالضرورة بعض ذى رجلين ليس إنسانا ، فينتج ليس كل متحرك إنسانا . قالوا : وذلك بالإطلاق وحده الإطلاق السورى ، لأن هذا الصدق قد يزول فيكون كل متحرك إنسانا . لكن كيف كان ، فإن هذا الإطلاق لا يمنع صدق الضرورة . ولا شك فى صدق قولنا : بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس إنسانا كالفرس والسماء . فقد جعلت العبرة للكلية فى هذا الموضع .

---

(٢) فالنتيجة : والنتيجة ع ، عا || مطلقة (الثانية) : ساقطة من سا || ذلك : ساقطة من عا ، ه . || و بالحدود : والحدود س . (٣) و يبين : و يتبين س ، سا ، ه . (٥) فتكون : وتكون ب ، م . (٧) مطلقة : مطلقا س ، سا ، ع ، عا ، ه ؛ ساقطة من د ، ن || بحدود : الحدود سا ؛ لحدود عا || رجلين : الرجلين عا (٨) كل : ساقطة من م . (٩) فيها : فيه ه || إذ : إذا س . (١٠) فأخذت : وأخذت د . (١٣) الإطلاق : ساقطة من سا || فيكون : فكيف م . (١٦) للكلية : الكلية ب ، د ، س ، سا ، م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها

قد تكلمنا فى القياسات المؤلفة من المقدمات الوجودية والاضطرارية صرفها ومختلطها ، فبقى أن نتكلم فى القياسات التى مقدماتها ممكنة صرفة أو مختلطة ، وقبل ذلك يجب علينا أن نتكلم فى حد الممكن والفرق بينه و بين الوجودى والمطلق ، وتعريف المقدمة الممكنة الحقيقية ، وتعريف عكسها . و إن كنا قد أومأنا فيما سلف إلى نبذ من أمر الممكن ، فحرى بنا أن نستقصى الآن القول فيه ولا ننقبض من الإعادة .

فنقول : قد ظن بعض الناس أن النظر فى القياسات المؤلفة من الممكنات هذر . ولو فكر لعلم أن تأليف القياسات من المقدمات الممكنة ليست هذرا . فإن المطالب الممكنة لا تثبت إلا من مقدمات ممكنة . وكما يلزم البحث عن أمور ضرورية وعن أمور وجودية ، فكذلك قد يبحث عن أمور ممكنة .

---

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل٤ عا ، ه . (٣) المقدمة : ساقطة من ع || الكلية : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه . (٤) الوجودية : الموجودية م . (٥) فبقى : فيتبقى ع . (٥ — ٦) أو مختلطة : مختاطة سا (٦) وقبل . . . . بينه : ساقطة من م || يجب : فيجب ب ، س ، سا ، ع ، عا ، ه . (٧) والمطلق : المطلق ه ؛ ساقطة من م || وتعريف المقـدمة : تعريف المقدمة د || الحقيقية : بالحقيقة س ، سا ، ه . (٩) الآن : ساقطة من ع ، م || ولا ننقبض : وألا ننقبض م || ننقبض : ننتقص س || الإعادة : العادة س . (١٠) ظن : يظن ع . (١١) هذر : هذا د || ليست : (هكذا فى جميع النسخ الموجودة التى تحت أيدينا) (١٣) قد : ساقطة من ع .

وإذا أردنا أن نبين أن شيئا من الأشياء ليس بمحال ، احتجنا أن نبين ذلك فى أكثر الأمر بمقدمات أولية . فالحاجة إلى القياسات المؤلفة من الممكنات ماسة . والذى يقال من أن الفيلسوف إنما يبحث عن الأمور الدائمة والأمور الأكثرية وليس يبحث عن الأمور المساوية ، لم يفهمه كثير من الناس على واجبه ؛ بل يجب أن يفهم أن معناه أن الفيلسوف إنما لا يبحث عما خلا الضرورة والأكثرية إذا بحث عن الأشياء من حيث وجودها . وأما من حيث كونها ممكنة فيبحث عن كل ممكن ، وأما إذا راعى أمر الوجود والحصول ، لا أمر الإمكان ، التفت إلى الأمور الدائمة والأمور التى فى الأكثر . وكذلك حال الجمهور أيضا فى الأمور التى يتوقعونها من حيث وجودها إنما يتوقعون أمرا واجبا أو أكثريا ، أى فى أن يكون له وجود . وأما إذا تركوا أمر التوقع بحثوا عن الممكن أيضا . وأما الأمور الأقلية والمتساوية فلا يتوقعونها ولا يشتغلون بها إلا على وجه آخر ، وهو وجه الاحتراز والقياسات الطبية والعلاجية . والمقدمات التى فى كتبهم كلها ممكنة أكثرية ، وقد أخذت على أنها موجودة ، كما فى الكتاب المنسوب إلى بقراط المعروف بكتاب الفصول ، وغير ذلك من كتبهم . والعجب من الطبيب الفاضل الذى رأى النظر فى ذلك فضلا ، وهو نظره من حيث هو طبيب . ونحن نستقصى القول فى هذا عن قريب .

(٢) أولية : أقلية سا ، ع ، م ، ن ، ه (غير ظاهرة فى ب) ؛ + أى ممكنة أقلية د ، سا ، ع ، ن || فالحاجة : فالحاجات سا . (٤) المساوية : المتساوية س (٥) الضرورة : الضرورية ع ، ن . (٦) إذا : إنما س . (٧) وأما : فأما ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١١) والمتساوية : والمساوية د ، س ، ن ؛ المتساوية سا || فلا : ولا سا ؛ + شئ ب ، م . (١٣) فى كتبهم : ساقطة من سا || على : فى ع . (١٦) نستقصى : فنستقصى ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن .

وقد علمت فيما مضى لك أن الممكن يقال عند العامة على معنى ، وعند الخاصة على معنى آخر ، وأن الممكن عند العامة مطابق لمعنى غير الممتنع ، وعند الخاصة لغير الضرورى . وأن الخاصة أيضا تستعمل الممكن على وجوه ، فيقولون : ممكن ، لما كان غير الضرورى المطلق الحقيقى ، وهو الأمر الذى إذا قيس بالموضوع لم يكن دائم الوجود له ولا دائم العدم ، سواء كان فى طبيعة الموضوع ما يقتضى وجوده له أو لا وجوده وقتا ما معينا كالكسوف ، أو غير معين كالتنفس ، أو كان لا يقتضى ذلك ، بل يعرض له ذلك اتفاقا ولأسباب خارجة مثل الحركة وغير ذلك . وجميع أصناف المطلق الخاص تدخل فيه ، ويقال لما هو أخص من هذا ، وهو الذى يكون غير دائم الوجود ، ولا دائم العدم ، ولا فى طبيعة الموضوع ، ما يجعله ضروريا فى وقت وحال ، ولا يجب بالجملة كونه أو لا كونه له إلا أن يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما تقتضيه ذاته . مثال ذلك : أنا إذا نظرنا إلى الإنسان ونظرنا إلى الكتابة أو نظرنا إلى الصحة ، لم يجب علينا أن نجعل أحد الأمرين للإنسان ليس بمعنى أنه لم يجب دائما فقط ؛ بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه . فإن اشترطنا شرطا آخر فقلنا : مادام ، أو فى هذه الساعة ، تعين أحدهما . أما "مادام كاتبا" فالطرف الذى هو الوجود ؛ وأما "فى هذه الساعة" فربما لم يعلم أحدهما الذى حصل وتعين بعينه . لكننا ندرى مع ذلك

(١ — ٢) يقال . . . الممكن : ساقطة من ع . (٢) آخر : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، ه . (٣) وأن الخاصة : والخاصة ع || ممكن : ساقطة من ط . (٤) وهو : هو ع || بالموضوع : الموضوع ع . (٦) أولا : ولا س || وقتا ما : وقتا د ، سا . || أو غير : وغير د || كالتنفس : كالنفس س ، سا ، م || لا يقتضى : + طبيعته ع ، ط ، ه . (١٠) ما يجعله : ما يجعل د || بالجملة : وبالجملة ب ، م . || كونه أو لا كونه : أولا كونه سا || أولا : ولا س (١١) شرط : بشرط د ، ع ، ن ؛ ساقطة من م . (١٢) الكتابة : الكتاب ن || أو نظرنا : ونظرنا ط . (١٣) لم (الثانية) : ساقطة من د (١٥) فالطرف : بالطرف د ، ن . (١٦) وتعين : أو تعين ع .

أن أحدهما قد تعين ، فالآخر إذن بالضرورة لا يوجد إذ وجد هـذا . فأما فى المستقبل فلا ندرى أى طرف كذا قد يحصـل بعينه فتعرفه بعينه ، ولا يوجب مع ذلك أن أحد الطرفين متعين فيه بعينه وإن لم ندركه نحن ، لا كما أوجبنا فى الزمان الحاضر أن أحد الطرفين بعينه متعين فيه وإن كنا لا ندركه . والمستقبل إذا فرضناه حصـل ، كان حكمه هـذا الحكم . لكنا إذا أخذنا هـذا الوجه من حيث أنه لا ضرورة فى طباع الموضوع أن يكون له المحمول لا دائما ولا وقتا ، دخل فيه الموجـود والمستقبل جميعا . فإن الموجود ليست له هذه الضرورة ؛ بل الضرروة الواقعة إنما هى بسبب أمر غريب . فإذن إذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار ، وهو أن لا ضرورة فيه بحسب طباع الموضوع أو المحمول ، دخل فيه ما ضرورته من خارج وما لم يتعين فيه ضرورة . فبعض أصناف المطلق دون بعض يدخل فى هذا الممكن ، والمعنى الثالث من معانى الممكن عند الخاص هو الذى لا ضرورة فيـه بوجه من الوجوه وهو الذى لا على الإطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما . ومثال هذا الأمر الذى لا يوجبه وقت معين إيجابه فى الكسوف أو لا يوجبه وقت وإن كان غير معين كالتنفس ، أو الأمر الذى لا يوجبه شرط ملحق من خارج إيجابه فى الكتابة بشرط كونها حاصلة . فالأولان ، أعنى الكسوف والتنفس ، مطلقان لا يكونان ممكنين بهذا المعنى . فأما وجود الكتابة فهى قد تكون ممكنة بهذا المعنى ، وقد تكون مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى . فإنها مع الشرط الذى تصير به

---

(٢) فى : ساقطة من ع || أى : أن ع ، ن ، هـ . (٣ — ٤) بعينه . . . فيه : ساقطة من م .

(٤) لا كما : ولا كما د ، ن ؛ إلا كما ع . (١٠ — ١١) فيه (الثانية) . . . يدخل : ساقطة من ن .

(١١) فى هذا : ساقطة من عا . (١٤) لا يوجبه : لا يوجب د || وقت (الثانية) : ساقطة من عا . (١٦) والتنفس : والنفس س (١٧) فهى : فهو د ، ن .

مطلقة أو ضرورية فلا يقال عليها هذا الممكن . وإما يترك هذا الشرط فيقال عليها هذا الممكن. فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن أخص من الوجه الثانى الذى هو أخص من الوجه الثالث ، ويكون بالقياس إلى المستقبل لا غير ، ويشارك المطلق فى الموضوع ويباينه فى الاعتبار ، ويكون من حيث الحصول مطلق ، ومن حيث إنه لا ضرورة فى كونه ولا كونه أى وقت فرضت فى المستقبل ممكنا ، ويكون الاعتباران متباينين لا يدخل أحدهما فى الآخر. ويباين المطلق كل المباينة ، فلا يدخل فى مطلق ولا يدخل فيه مطلق، أعنى بحسب الحمل ، لا بحسب الوضع . فهى معان ثلاثة يقال عليها الممكن باشتراك الاسم ، وهى مع ذلك ، فقد يقال بعضها على بعض ، حتى أن الثالث منها يقال له ممكن بثلاثة معان ، وهذا من جنس الاسم المشترك الذى يتناول أمرا واحدا باعتبارات شتى .

والحدود المشهورة للممكن هى هذه : الممكن هو الذى ليس بضرورى ، ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال . وأيضا الممكن هو ماليس بموجود ، ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال . وأيضا الممكن ، ما ليس بضرورى من غير زيادة . وأيضا الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضرورى. وأيضا الممكن هو الذى يتهيأ أن يوجد وأن لا يوجد . والأصح عندنا هو الرسم الأول .

فلنوضح الفساد فى الرسوم التى بعده . فأما الزائد فى رسم الممكن أنه ما ليس بموجود فلا يخلو إما أن يرسم الممكن الذى بالمعنى الأعم ، فيكون قد كذب .

---

(١) فلا يقال : فلا يدل سا || الشرط : + المذكور هـ . || فيقال : يقال هـ .
(٣) بالقياس : القياس ع . (٤) ويباينه : وبيانه ع . (٥) أنه : ساقطة من ع || أى : إلى أى ع ؛ إلى ن . (٧) ولا يدخل فيه مطلق : ساقطة من ع (٨) وهى : وهو ع .
(١٠) وهذا : فهذا هـ . (١٢) هو: ساقطة من د ، س ، ن (١٥) هو : ساقطة من س ، عا ، م . (١٧) فلنوضح : ولنوضح هـ || فأما : وأما هـ || الزائد فى رسم : الزائدة فى أمر ع || أنه : + هو د ، س ، ع ، ن ، هـ .

فإنه يكون من ذلك ما هو موجود ، وإما أن يكون إنما يرسم الأوسط ، فقد أخطأ ، فإنه ليس من شرطه أن يكون غير موجود ، ولا أن يكون موجودا ، بل أن لا يكون دائم الوجود أو غير الوجود ، بل الغير موجود منه الذى ليس بضرورى الوجود واللاوجود هو السالب المطلق ، والموجود منه الذى ليس بضرورى الوجود واللاوجود هو الموجب المطلق . وكلاهما داخلان تحته . وكل واحد منهما أخص منه ، وإن كان إنما يرسم المعنى الثالث ، فالمعنى الثالث مباين للمطلق . وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب . فيكون كأن المطلق سلبه هو الممكن الأخص . فيبقى قسم رابع وهو المطلق إيجابه .

فما نقول فيه إن الموجود الذى ليس بضرورى ومتى فرض غير موجود لم يعرض منه محال ، فهل هو من هذا الممكن أم ليس ؟ فإن كان هو من هذا الممكن فقد فسد الشرط ، وإن لم يكن منه ، بل كان مطلقا فى إيجابه ولم يكن كذلك ممكنا فى نفسه ، فتلك المقدمة أيضا مطلقة فى سلبها . فيجب أن لا تكون ممكنة ، وإن كان قد جعلوا الإطلاق جنسا أو شرطا للإمكان يبقى الممكن الذى لا ضرورة فيه حقيقية ولا شرطية بلا رسم ولا حد . ثم إن ظن أن الوجود يجعل الممكن ضرورى الوجود بشرط وأن هذا مما يجب أن يحترز عنه فى الممكن

(١ — ٢) إنما . . . . يكون : ساقطة من ع . (١) يرسم : رسم د || الأوسط : الأوساط م . (٢ — ٣) بل أن لا يكون : ساقطة من ع . (٣) غير الوجود : غير الموجود ع . (٤) واللاوجود : وألا وجود د || هو : وهو د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ بين هـ . (٥) هو : وهو ع || داخلان تحته : داخل ع || واحد : ساقطة من ن . (٦) وإن : فإن ع || كان إنما : ساقطة من س || إنما : ساقطة من هـ || يرسم : رسم د . (٧) فيكون : ساقطة من د ، ن . (٨) فيبقى : فبقى هـ . (٩) غير : عين د . (١٠) منه : عنه ع || من (الثانية) : ساقطة من د . (١١) ولم : فلم هـ . (١٢) أن لا تكون : أن تكون عا ، م ؛ + مطلقة ع ، م ، ن ، هـ . (١٤) فيه : ساقطة من ع || ولا شرطية : ولا شرط س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ ساقطة من د || أن الوجود : أن حد الوجود ع .

الحقيقى ، فلم لم يظن أن فرض اللاوجود يجعله أيضا ضرورى اللاوجود بشرطه ؟ فإن زعموا أن معنى قولهم غير الموجود هو أنه الذى لا يجب أن يوضع حكمه موجودا ، أو أنه الذى ليس بدائم الوجود ، فليس ما قالوا صوابا . فإن قولهم هو ما ليس يجب وجوده هو ، غير قولهم هو الغير الموجود ، و بعد ذلك فالوجهان جميعا داخلان فى قولهم ليس بضرورى . فما الحاجة إلى تكرير ذلك فى الحد .

و بالجملة فإن غير الموجود كالجنس لأمرين فقط ، فإن غير الموجود إما أن يكون دائما فيكون : المحال والضرورى العدم ، و إما أن يكون غير دائم فيكون : المطلق السلب . ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوعا لهما . فهؤلاء إذن لم يحسنوا فيما فعلوا .

وأما الذى يقال من أن الممكن هو ما ليس بضرورى من غير زيادة ، فإذا عُنى به ما ليس ضرورى الوجود وغير الوجود ، كان هذا القول مطابقا للممكن . أما الخاص إن عُنى به سلب ضرورية الدوام بلا شرط ، والأخص جدا إن عَنَى سلب جميع وجوه الضرورة ، و إن عُنى به أنه ليس ضرورى الحكم الذى يقال له إنه ممكن إيجابا كان أو سلبا ، لم يتم حتى يقال : و إذا فرض ذلك الحكم موجودا لم يعرض منه محال . وقد فهم بعضهم من الضرورى الواجبَ الوجود . وقد زلّ . فإن الضرورى فى هذا الفن من المنطق يعنى به معنى أعم من وجوب الوجود ، وإلا لكانت المقدمات

(١) لم : لا ع || بشرطه : بشرط د ، سا . (٢) هو : وهود ، ع ، ن . (٣) أو أنه : أنه ع . (٤) هو غير : غيره . (٥) تكرير : تكرار د . (٧) فقط : ساقطة من ع . (٩) فهؤلاء : فهو د . (١١) أن : ساقطة من ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٢) هذا : ساقطة من ع . (١٣) ضرورية : ضرورة ع || الدوام : العام ع . (١٤) له : ساقطة من ع . (١٧) معنى : ساقطة من د .

أربعا : ضرورية واجبة ، وأخرى ممتنعة ، ومطلقة ، وممكنة . وأنت تقف من هذا على ما تضمنه الرسوم التى تلو هذا ، وأشنعها قولهم : إن الممكن هو الذى يتهيأ أن يوجد وأن لا يوجد . فإن لفظ يتهيأ يرادف الممكن . وفيه من الاشتراك ما فيه . وله وجه واحد حسن يمكن أن يصرف إليه ، وهو أن يكون المحدود هو الممكن الخاصى . ويوجد فى حده الشىء الذى هو كالجنس له وهو الممكن العام . ويكون المفهوم من لفظة يتهيأ ما يفهم عند الجمهور . وليس يفهم عند الجمهور من لفظة يتهيأ ولا من لفظة الممكن ما يفهم عند الخاصة . فلو أن أحدا أخذ الممكن العامى فى حد الخاصى لم يعنَّف . لكنه يكون قد أوهم من حيث اللفظ أن الممكن أخذ فى حد نفسه ، مثل ما عرض فى باب المضاف ، وعلى ما علمته . فإذا أُخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن العام يدل على المعنى المراد بالممكن العام ، ولم يجد الخاصة استعملوه كثيرا استعمالا مردافا للممكن المحدود ، يكون هذا الإيهام قد زال . فيكون كأنه قال : إن الممكن الخاصى ماليس ممتنعا كونه ، ولا ممتنعا لا كونه . ويكون هذا بإزاء قولهم : إن الممكن الخاصى ما ليس بضرورى .

فأما الرسم الأول فهو أوثق الرسوم وأحفظها للمذهب فى الصناعة . فأما إذا فهم إنسان هذا القول على أنه رسم الممكن من حيث هو ممكن ، وفهم من الممكن ماليس بضرورى الوجود ، ولا غير الوجود ، صار ماقيل بعد ، من أنه إذا فرض

---

(٢) ما تضمنه : تضمنه ع . (٣) لفظ يتهيأ : + اسم ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (٤) واحد : آخر سا . (٦) يتهيأ : ما يتهيأ ع . (٦ — ٧) وليس . . . الجمهور : ساقطة من ع . (٩) أخذ : ساقطة من ع || حد : ساقطة من عا ، م . (١٠) فإذا : وإذا د . (١١) كثيرا استعمالا : كثير استعمال ب ، س ، ع ، عا ، م ، ه . (١٢) الخاصى : ساقطة من د ، ن . (١٣) ولا ممتنعا لا كونه : ولا كونه ع . (١٧) من : ومن د .

موجودا لم يعرض منه محال، أمراً كالمستغنى عنه . وإنما أورد كنافع وخاصة ، لاعلى أنه جزء رسم . لكن الأولى عندنا أن يقال : إن هـذا التحديد هو للحكم الممكن . فإن الحاجة ههنا إنما هى إلى تجديد جهات القضايا . فكأنه يقول : إن الممكن من القضايا هو ماليس ضرورى الحكم، المحكوم به من إيجاب أو سلب أيهما كان حكم به . فيدخل فى هذا الممتنع . فإذا قال : ومتى فرض ذلك الحكم الموجب أو السالب موجودا أو حاصلا على نحو ما حكم به لم يعرض منه محال، تم الرسمُ مساويا للمرسوم . ويكون الرسم إنما يتم بجزئين . فحينئذ إن عنى بالضرورى الضرورىّ الحقيقى ، كان هـذا الرسم للممكن الخاص ؛ وإن عنى بالضرورى أىّ ضرورى كان بشرط أو بغير شرط، كان هذا الحد للممكن الأخص . وليس ما قال بعض الناس : إن معنى قوله : ماليس بضرورى ، ماليس بواجب، شيئا . فقد علمت ما فى ذلك .

واعلم أن الإمكان من المعانى التى تعرض لمقولات شتى، فإنها تعرض للكيف وللكم ولغير ذلك . وهو يقع على هذه بالتقدم والتأخر . وهو كالوجود وكالوحدة وما أشبه ذلك ، فليس يمكن أن يجعل له جنس يشار إليه أنه فيه . وكذلك فإن ما يؤخذ فى رسمه كالجنس، يكون لا محالة ليس بالحقيقة جنسا ، ولكنه يناسب الجنس، وإنما يدل على معنى مشكك، و يكون من الأمور العامة، مثل : الذى ، وما ، والشىء . وكذلك يكون ما يجرى مجرى الفصول فيه فصلا عن تشكيك .

---

(١) كنافع : لمنافع ع . (٢) عندنا : عنيناع || للحكم : الحكم ع ، ن
(٣) الحاجة : الخاصة عا || هى : هو ع ، ه . (٤) الحكم : بالحكم د ، س .
(٦) نحو : أن م . (٨) هذا : ساقطة من ع || وإن : فإن ع . (٩) بالضرورى : الضرورى ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن || بغير : لغير د . (١٠) ماليس بضرورى : ساقطة من ع . (١٢) فإنها : فإنما د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه . (١٣) ولغير : وغير د ، ن || ذلك : هذه سا || وكالوحدة : والوحدة س ، سا ، ه . (١٤) له : ساقطة من ع .
(١٦) وإنما : + يكون ع .

ثم إن الممكن أمر ليس صحيح الوجود مستقرا بذاته ، بل هو أمر إما أن يكون عدما ، و إما أن يكون متحققا بعدم ، فيحتاج فى تحديده إلى أن يحُد بالسلب كما قد علمت من الواجب فى تحديدات أمورعدمية. ولما كان الأمر الوجودى فى نفسه أسبق إلى التصور، وكان العدم إنما يتصور بالقياس إليه،أعنى أن العدم نفسه إنما يتصور بأنه عدم معنى وجودى، كما قد سلف لك بيانه،فيجب أن يكون الأمر الضرورى أسبق إلى التحقيق والتصور . فإن الضرورى هو الأمر الذى وجوده يستحق الدوام،إما مطلقا، و إما عند وجود الشرط،فلا يكون وقت من الأوقات لا يوجد فيه إما مطلقا و إما عند وجود الشرط . فالضرورة تدل على وثاقة الوجود . و يمكن تصوره مبتدئا . ولأن المحال ضرورة مقرونة بالعدم ، فيكون المحال إنما يتصور من جهة الضرورى كأنه الذى موجود له دائما صدْق القول إنه معدوم . فإذا أخذنا الضرورى فى حد الممكن ، أخذنا ما هو أشهر فى نفسه عند الجمهور وعند التحقيق . أما عند الجمهور،فلأنهم لا يفطنون للممكن الذى عند الخاصة . وأما عند التحقيق،فلأن المتصوَّر الأول هو الموجود. وأما الممكن العامى فهو ما ليس بممتنع . وتَصوُّر الممتنع إنما هو من حيث هو واجب أن لا يوجد ؛ وتصوُّر الواجب هو من حيث هو موجود يستحق الدوام ، فلا يكون البتة معدوما . فالواجب والضرورى متصور أيضا قبله . والمحال متصور أيضا قبل الممكن. أما العامى، من حيث هو عامى، فإنما يُتصوَّر بأنه ما ليس بمحال . وأما الخاص فلأن المحال أبسط نسبة إلى المعنى الوجودى منه ،

---

(١) مستقرا : مستقرة د . (٢) بعدم : لعدم د ، م . (٤) يتصور : + بالقياس إليه سا . (٧ — ٨) فلا يكون . . . الشرط : ساقطة من ع . (٨) فالضرورة : والضرورة ع . (٩) ويمكن : فيمكن د . (١٠) الضرورى : الضرورة ع . (١١) أخذنا(الأولى) : أخذ ع ، (١٤) العامى : ساقطة من د. (١٥) هو موجود : له وجود ع . (١٧) أما : وأما ع .

فإنه هو الذى عدمه ضرورى . والممكن الحقيقى هو الذى لا عدمه ولا وجوده ضرورى . فإذا فهمت هذا ، فطعن من طعن أنكم رسمتم شيئا وهو الممكن ، بما هو أخفى وهو الضرورى ، أو بما ربما يتبين به و يدور عليه ؛ إذ قد أخذتم فى حد الممكن المحال ، والمحال هو ما ليس بممكن ، ولا يحد إلا بذلك ، والضرورى أيضا هو الذى لا يمكن أن لا يكون ، وهو المحال أن لا يكون ، وأنتم إما أن تكونوا قد أسأتم الاختيار ، وإما أن يكون الأمر فى نفسه يوجب الدور .

فنقول : ليس الأمر كذلك . وذلك لأن الضروى والمحال قبل الممكن فى التصور ، المحال و إن كان يصدق عليه أنه ليس بممكن ، فليس كل ما يصدق عليه شىء فهو هو فى الاعتبار ، او هو ما لا يتحدد الشىء دونه . ومع ذلك فليس الممكن الذى يعرف به المحال هو الممكن الذى عرفناه بالمحال ، بل هو كالجنس له .

وكذلك قولهم : لا فرق بين قولكم : ممكن ، و بين قولكم : ما ليس بضرورى . فنقول : هو كذلك ، لا فرق بين قولنا : الإنسان ، و بين قولنا : الحيوان الناطق . لكن أحدهما : اسم ، والآخر : قول مفصل يشرح معنى الاسم .

---

(٢) رسمتم : سميتم س || بما : إنما د . (٤) إلا بذلك : بغير ذلك ع . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من د . (٧) لأن : ساقطة من د . (٩) فهو : ساقطة من ه || أو هو ما : وهو ماس ؛ أو ما هو سا || لا يتحدد : يتحدد د || دونه : + بحدود د .

[الفصل الخامس]

(ه) فصل

فى إعادة النظر فى رسم الممكن وتحقيق القول فيه

فقد انشرح ما كان يجب انشراحه، ليتحقق به الرسم المذكور ، ولنعد الآن النظر فى هذا الرسم . ولنتأمل أنه هل يطابق الممكنين الخاصين فنقول : إنه يطابق كل واحد منهما باعتبار دون اعتبار . وذلك لأنا إن عنينا بالضرورى المذكور فيه ، الضرورى الحقيقى ، طابق الممكن الخاص ؛ وإن عنينا بالضرورى المذكور فيه ، كل ضرورى كان بشرط أو بغير شرط، طابق الممكن الأخص. وأيهما كان فلا يجب أن يقع فيه التفات إلى شرط وجود الشىء أولا وجوده ، أما الخاص فإن المطلق الصرف أخص منه فلا يجب أن يلتفت فى تصوره إلى وجه يجعله مطلقا ويخصصه . وأما الممكن الأخص فلا يجب أن يلتفت فى تصوره إلى حال الأمر الذى هو ممكن من حيث وجد أو لم يوجد، فإن كل واحد من الشرطين يجعله ضروريا بذلك الشرط . وقد جعلناه غير ضرورى بشرط ، بل ممكنا صرفا ، بل يجب أن ينظر إلى حاله من حيث لاضرورة فيه ، ومن حيث لم يشترط شرط يوجب الضرورة . فأما هل يوجب هذا النظر أن يجعله مستقبلا ويقتصر باعتباره على الاستقبال لاغير ، فالظاهر من أمره هو أن

---

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٥ عا ، ه . (٣) رسم : اسم س .
(٤) ولنعد الآن : ساقطة من س . (٥) النظر فى هذا الرسم : ساقطة من س .
(٦) لأنا : أنا ع . (٧ — ٨) فيه . . . المذكور : ساقطة من ع . (١٢) حال : الحال م ، ن ، ه || فإن : وإن د || كل : كان ع . (١٣) وقد : فقد د .
(١٥) يشترط : يشرط ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || شرط : بشرط ع .

الموجود من الأمور وما لم يوجد — سواء كان فى الحال أو فى المـاضى — قد صارت له ضرورة ما. ومن أحب أن يرفع الضرورة أصلا ، فإنه يحوج إلى اعتبار الاستقبال ، و إن كان ليس ينعكس ، فيكون كل ما فى الاستقبال ممكنا . فإن كسوف القمر فى وقت معلوم من المستقبل ، ولا كسوفه فى وقت آخر ، ليسـ بممكنين بهذا المعنى الأخص ، بل فيهما ضرورة على ما علمت . فأحد الوقتين فيه القمر منكسف بالضرورة ، والآخر هو فيه بالضرورة غير منكسف .

فلننظر الآن أنا إذا قلنـا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتبا ، هل يخرج الناس السالفون من هذا الحكم ، والذين وجودهم حاصل حال ما ينعقد هـذا العقد ؟ أو يقال هـذا اللفظ و يعنى بذلك أن كل إنسان من الموجودين فيما يستقبل من هـذا الوقت وهذا العقد هو بصفة كذا ؟ وكذلك إذا قلنا : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا ، هل ذلك إنمـا يتناول الداخلين فى الوجود والمستقبلين معا ؟ أو انمـا يختص بالموجودين فى الاستقبال ؟ فنقول : لا حاجة لنـا إلى ذلك ، أعنى لا ضرورة إلى أن يكون هـذا الاستقبال بحسب زمان قول القائل ، فإن قولنا : كل إنسان ، معناه كل واحد واحد مما هو إنسان . فإذا قلنا : كل واحد ممـا هو إنسان أى وقت كان فإنة يمكن أن يكون كاتبا ، وأردنا أن كل واحد واحد منهم ، فإنه فى مستقبل كل وقت من أوقاته غير ضرورى بوجه من الوجوه أن يكتب وأن لا يكتب ، بل صحيح أن يكتب وأن لا يكتب

(١) قد : فقد ع ، عا ، م ، ن . (٣) ليس : لا ع . (٥) فأحد : وأحد عا || الوقتين : الوجهين د ، س ، سا ، م . (٦) بالضرورة (الثانية) : ساقطة من س . (٩) هذا : ساقطة من س . || و يعنى : أو يعنى ع ، عا ، م || فيما : فا ب ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٠) هو : ساقطة من سا . (١٢) أو إنما : وإنما ب ، د ، س ، سا ، ع . (١٣) لا ضرورة : بالضرورة س . (١٤) واحد واحد : واحد د ، ن . (١٥) فإذا . . إنسان : ساقطة من د ، سا ، ع . (١٦) واحد واحد : واحد س ، ن ، ه . (١٧) بل . . . لا يكتب : ساقطة من س ، ع || لا يكتب : كتب عا ، م ، ن ، ه .

ما دام الوقت مستقبلا ، كان هـذا القول صادقا على كل واحد ممن كانوا ويكونون ، ولم يكن صدقه مقصورا على الموجودين فى المستقبل المعين . ويكون هـذا أعم صدقا من أن يكون : كل واحد من الناس فى المستقبل ، من قول القائل : يصح له أن يكتب ، وأن لا يكتب . وههنـا وجه صدق آخر من جهة الحصر ، وهى الجهة التى رذلناها ، وهو أن قولنـا : كل إنسان كاتب فى كل وقت من المستقبل ، هو أن قولنا : كل إنسان كاتب فى كل وقت من المستقبل، غير ضرورى صدقه ولا صدقه . فإنه يصح فى كل وقت من المستقبل أن يصدق قولنا : كل إنسان كاتب أو أبيض ، حتى يكون فى ذلك الوقت كل إنسان موجود كاتبا ، وأن يكون فى ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتبين . فأى وقت من المستقبل كان مستقبلا ، يصح فيه أىّ الأمرين شئت .

ولكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت أن تصير الممكنة والضرورية فى حكم واحد . فيكون كما أن قولنا : كل حيوان أو كل أبيض إنسان بحسب المستقبل، هو قضية ممكنة ، كذلك قولنا : ليس ولا واحد من الحيوان بإنسان، على ما سلف لك ، قضية ممكنة . فتكون هذه القضايا بحسب اعتبار حصرها ممكنة أن تصدق أو تكذب فى المستقبل ، وهى فى مادتها ضرورية ، وتكون هذه نظيرة المطلقات التى مضت . إلا أن أمثال هذه القضايا قضايا ليست الجهة فيها بالحقيقة جهة القضية ، بل السور ، وجهة القضية جزء من حدها . فكأنه يقول إن قولنـا : كل حيوان إنسان ، قول ممكن أن يكون صادقا . وكذلك فى الإطلاق ، بل يجب أن يلتفت إلى المثال المتقدم .

(٣ — ٤) من قول القائل : ساقطة من عا . (٤) له : ساقطة ع . (٧) من : فى س .
(٩) موجود : موجودا د . || بكاتبين : كاتب سا ، ع . (١٠) كان : كل ب ، ع ، عا ، م . (١٣ — ١٤) كذلك . . . ممكنة : ساقطة من ع . (١٦) نظيرة : نظير د ، س .
(١٧) وجهة : فى جهة س . (١٨) حيوان إنسان : إنسان حيوان س .

ولقائل أن يقول : إن وجود زيد فى الحال وفى الاستقبال ، إذا اتفق أن استمر فيهما ، وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران ، وغير ذلك ، ليست أمورا متجددة بوجه من الوجوه . وكذلك لا كون زيد قاعدا ، ليس مما يتجدد فى المستقبل ، إذا لم يكن قاعدا فى الحال ، واستمر . فإن كان الذى فى المستقبل هو هذا بعينه الذى فى الحال ، وهذا مطلق وضرورى بشرط ، فكيف يكون ممكنا ؟ فنقول : إنه يجوز أن يكون شىء فى وقت وحال بصفة ، وهو بعينه فى وقت وحال واعتبار آخر بصفة أخرى . فالوجود والإنسانية والقعود ومقابلاتها هى فى أنفسها أمور ولها أحكام أخرى تلحقها مثل : أنها ممكنة ومطلقة . وتلك الأحكام هى بحسب محمولات أخرى تضاف إلى أنفسها . وليس يتجه نظرنا هذا إلى معانيها فى أنفسها ؛ بل إنما يتجه إلى نسبتها إلى موضوعاتها . ونسبتها إلى موضوعاتها الآن ليست نسبتها إلى موضوعاتها فى المستقبل . وإذا كان كذلك فهى باعتبار وقت يفرض حاضرا مطلقة لموضوعاتها ، وباعتبار وقت يفرض مستقبلا ممكنة لموضوعاتها . وإن كان وجودها فى أنفسها وجودا واحدا مستمرا على استحقاق واحد، فقد لاح من هذا صحة جميع ما أوردناه بدءا ، ولاح أيضا أنه حق ما قيل من أن الممكن الخاص والأخص قد يرجع موجب كل واحد على سالبه . فما يمكن أن يكون ، يمكن أن لا يكون ؛ إذ لا ضرورة لا فى أن يكون، ولا فى أن لا يكون ؛ إذ كل

---

(٢) المستمران : المستمرين سا ، عا . (٣) وكذلك : فكذلك ع ، عا ، م ، ه || لا كون : لا يكون م ، ن ، ه || ليس : ساقطة من ص || مما : ماعا . (٣ — ٤) ليس . . قاعدا : ساقطة من ع (٤) واستمر : فاستمر ع . (٥) وهذا : فهذا د ، م ، ن ، ه || وضرورى : ضرورى ع || بشرط : بشرطه د . (٨) ومقابلاتها : ومقابلاتهما ص . (٩ — ١٠) تضاف إلى أنفسها : ساقطة من ع . (١١) الآن : ساقطة من ص . (١٢ — ١٣) حاضرا . . . يفرض : ساقطة من م . (١٣) مطلقة : مطلقا د ، ع ، ن . (١٥) من (الأولى) : ساقطة من م || من أن : أنه ص . (١٦) يرجع : رجع سا ، ع . (١٧) لا يكون (الثانية) : يكون م .

ممكن لاضرورة فيه بوجه. وما لاضرورة فيه بوجه ممكن. فما كان يمكن أن يكون لكل واحد ، فيمكن أن لايكون لكل واحد واحد . وما كان يمكن لبعض ، فيمكن أن يكون لذلك البعض . وكذلك إذا كان اعتبار الإمكان إنما هو فى السور ، فإن ما أمكن أن يكون كله كذا فيمكن أن لا يكون كله ، وما أمكن أن يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا الصدق أمكن أن يصدق أنه ولا واحد منه . فإنه إن كان قولنا : ولا واحد. دائم الكذب ، فقولنا : بعض من حيث هو بعض، دائم الصدق ، لا يمكن أن يكذب البتة ، فلا يكون صدقه ممكنا بل واجبا ، وجعلنا صدقه ممكنا . فكل ما هو ممكن أن يكون ، يرجع فيكون ممكنا أن لايكون، يشترك فى ذلك الأكثرى والأقلى. لكن يختلف فى شىء آخر ، وهو أن الأكثرى يكون كون أحد طرفيه موجودا مطلقا أكثر والآخر أقل . وليس كونه موجودا أكثر هو كونه ممكنا . وهو من حيث اعتبار إمكانه يتساوى انعكاسه إلى السلب ، ومن حيث الوجود لا يتساوى . فليس وجود الأكثرى وجودا ولا وجوده بمنزلة واحدة من حيث الوجود . وكل ما هو أكثرى وجودا فهو أقلى لا وجودا . وكل ما هو أقلى وجودا فهو أكثرى لا وجودا . وأما المتساوى فهو متساو من حيث عكس الإمكان ومتساو من حيث الوجود . ونعنى بالأكثرى وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد فى أكثر زمانه ، وما كان وجوده لأكثر أشخاص نوع واحد ، وإن كان لكل واحد منها دائما ، كأكثرية كون الإنسان ذا خمس أصابع ، أو كان موجودا

(١) وما لاضرورة فيه بوجه : ساقطة من د، ع . (٢) واحد واحد : واحد ع ، ن .
(٣) يكون : لا يكون ع ، عا . (٤) لا يكون كله : + كذا س ، ه .
(٥ — ٦) أنه ولا واحد : أنه لا واحد عا (٦) إن : وإن د || الكذب : ساقطة من ع .
(٦ — ٧) فقولنا . . . دائم : ساقطة من ع . (٧) بعض : ساقطة من د || صدقه : صدقا ع .
(٨) أن يكون : أن لا يكون س . (٩) فكون : فكان ه . (١٠) كون : ساقطة من عا .
(١١) وهو من : ومن ه . (١٥) عكس : ساقطة من ن . (١٨) منها : منهما ع، عا || دائما : ساقطة من د || أو كان : وإن كان ع .

لأكثر الأشخاص فى أوقات ليست بأكثر الأوقات ، بل أوقات ما كالاحتلام أو كالشيب أو كامتداد القامة ، أو يكون لأكثر الأشخاص فى أكثر الأوقات الغير المحمودة مثل الإبصار بالفعل للناس . والممكنات الأكثرية إما أمور طبيعية كانت تجب لولا عوائق من خارج أو من عصيان المادة مثل الصحة ومثل كون الإنسان ذا خمس أصابع ، وإما إرادية تصدر وتجب عن الإرادة لولا عوائق .

وقد علمت أن الأكثريات يبحث عنها من حيث الوجود ومن حيث الإمكان. وأما الآخر فمن حيث الإمكان فقط . ولذلك فإن الأكثريات تؤخذ مقدماتها فى القياسات كالمطلقات ، فيقال : من سقى السقمونيا أسهله ، ذلك صفراء ؛ ولا يقال يمكن . فإنه إن قيل : يمكن ، أوهم أنها ممكنة لا يتعين منها طرف ، فنظرت النفس إليه من حيث الإمكان لا من حيث الوجود فنبا عنه التوقع فرفض . فإن الممكن من حيث هو ممكن غير معلوم الوجود ، ولا على تعين الوجود فيه قياس ، اللهم إلا الأكثرى من حيث هو أكثرى ، فإن وجوده مظنون مع أن إمكانه معلوم . وعلى وجوده قياس ما ، كما على إمكانه. وأما المتساوى فليس على وجوده قياس ولا هو معلوم ؛ بل إمكانه هو المعلوم فقط . ولذلك ما كانت الممكنات المتساوية والأقلية لا توضع موجودة فى العلوم ، ولكن تطلب ممكنة لتطلب بحيلة كما فى علاج السل والاستسقاء ورد المزاج المستقر إلى الأصلح ،

(٣) إما : ماب ، م . (٥) ومثل كون : وكون ها . (٨) ولذلك : فكذلك س ، سا ؛ وكذلك ع ، ن . (٩) كالمطلقات : كالمطلقه د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ؛ + من حيث الوجود هو مطلق ها || السقمونيا : السقومنيا م [و يقال المحمودة وهو صمغ راتينجى مسهل يتخذ من نبات اسمه العلمى Convolvulus scammonia] (١١) حيث : طريق ع . (١١ — ١٢) فنبا . . . . معلوم الوجود : ساقطة من ع . (١٢) ولا على : ولا عن س || تعين : تعيين ع . (١٣) إلا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه . (١٤) المتساوى : المساوى د . (١٥) ولذلك : وكذلك د ، س ، سا ، ع ، ها ، ن ؛ فلذلك ه . (١٧) لتطلب : لطالب ع .

أو لتحذر ، وذلك فيما يرجع إلى عمل ، ولتعلم أن الأمر غير محال ، وذلك فى الأمور النظرية . ومع ذلك فإن الممكنات قد تؤخذ فى صنائع أخرى موجودة ، كما يقال فى الخطابة : فلان كلم العدو من الحصن جهارا ، فهو خبيث النية . كأنه قال : ومن يفعل هذا يكن خبيث النية ؛ ولا يقول : إنه يمكن أن يكون خبيث النية ، فإنه إذا قال هذا لم يقنع فى غرضه ، إذ إمكان خبث النية مما لايحتاج أن يبين ويخطب له ، ولا معرفته بنافعة فى التدبير ؛ ولآخر من الخطباء أن يقول : فلان كلم العدو من الحصن جهارا ، فليس بخبيث النية ؛ كأنه يقول : ومن تكلم جهارا لا يكون خبيث النية . فهذه مقاييس خطابية تستعمل فيها الأمور المتساوية من حيث الوجود ، وقائلها يوهم فيها ، لا أنها أكثرية غير متساوية فقط ؛ بل أنها موجودة على ما نوضح فى صنعة الخطابة والسوفسطائية والشعرية . وقد تستعمل أيضا الأقلية والممتنعة الوجود ؛ بل قد يستعمل ذلك فى الخطابية أيضا إذا كانت مظنونة . وجميع ما قلناه فى الممكن إنما هو بحسب طبيعته ، وليس الغرض فى ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول ، فإن كل مجهول عندنا ممكن عندنا أن يكون وأن لا يكون . وربما كان فى نفسه واجبا ، وربما كان ممتنعا ، وربما كان بالحقيقة ممكنا .

---

(١) وذلك فيما : وفيما هـ . (٣) كلم : يكلم ع || من الحصن : ساقطة من سا . (٤) خبيث : خسيس سا || كأنه : فكأنه ع || كأنه . . . النية : ساقطة من س || يكن : يكون سا ؛ فهو ع . (٥) هذا : ساقطة من س . (٦) بنافعة : بنافع ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ || ولآخر : والآخر س . (٧) كلم : كلمه ع ، م ، ن . (٨) كأنه : فكأنه ع . || لايكون : فليس عا . (١٠) لا أنها : أنها د ، ع || غير : ساقطة من ع . (١١) والشعرية : والشعر س || وقد : فقد س ، سا ، ع ، عا . (١٢) بل : ما س || الخطابية : الخطابة د . (١٤) عندنا المجهول : عند المجهول ع . (١٥) ممكنا : + والله أعلم تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع س ؛ + تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق ولله الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق عا ؛ + تمت المقالة الثالثة بحمد الله وحسن توفيقه والصلاة على نبيه محمد وآله وصحبه أجمعين هـ .

المقالة الرابعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

المقـالة الرابعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى القياسات الممكنة فى الشكل الأول

فلنشرع الآن فى تعليم القياسات التى فى الممكن :

فالضرب الأول من الشكل الأول منه : كل ج ب بالإمكان ، وكل ب آ بالإمكان ، فيبين أن كل ج آ بالإمكان . وذلك لأن ج داخلة بالقوة تحت ب ، فلها بالقوة ما لب . فهذا قياس كامل . ثم قد وقع بين القوم فى هـذا تشاجر ، فقال بعضهم : إن هذا القياس لا يجب أن يكون بينا كاملا بنفسه أنه قياس ، وإنما وجب كما لنظرائه فيما سلف ؛ إذ كان ج بالفعل ب، فكان ما يقال على ب يدخل فيه ج . وأما إذا كان الدخول فيه بالقوة ، كان الحال كما فى الشكل الثانى والثالث . فإن الشكل الثانى قد حكم فيه أن ج بالفعل ب .

---

(٢) من الفن ... المنطق : من فصول س || فى المنطق : ساقطة من ع || الجملة الأولى فى : ساقطة من سا ، ه || المنطق : [تذكر نسخة ه بعد هذه الكلمة عناوين الفصول الستة] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م . (٦) تعليم : ساقطة من س . (٧) منه : من ط ؛ فيه ن ، ه ؛ ساقطة من ع || ج ب : ب ج ه . (٩) قد : ساقطة من ه || بين : من ع ، ط . (١٠) بعضهم : قوم م || إن : ساقطة من ع || بينا كاملا : مشتملا ع . (١١) وإنما : كما ع || كما لنظرائه : كمال نظرائه س ، سا ، ط ، م ، ه ؛ لنظرائه ع || فكان : وكان د ، ن ؛ فكل ع . (١٢) ما يقال : يقال ن .

ولكن لم يحكم هناك بالفعل على بَ بشىء، حتى يدخل فيه جَ بالفعل ، فجَ وإن كان بَ، فليس بالفعل، داخلا تحت حكم على بَ ؛ بل بالقوة . وذلك لأنه لم يحكم على بَ بالفعل، بل بالقوة . وفى الشكل الثالث ليس جَ فيه بالفعل بَ ، بل بالقوة، لأنه يمكن أن يعكس ، فيجعل جَ تحت بَ . وههنا أيضا فإن جَ لم يدخل بالفعل تحت بَ ، بل بالقوة . والحال فى دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما كان فى الشكل الثالث حيث احتاج الى بيان ، فليس هــذا إذن قياسا كاملا .

قال قوم : إن قولنا كل بَ آ ، معناه كل بَ بالفعل وبالإمكان فهو آ ، وبالجملة كل ما يصح أن يكون جَ ، فيكون جَ تحت بَ ، لأنه أحدُ ما يصح أن يكون . فإذا كانت جَ داخلة تحت بَ بالفعل كان القياس كاملا . وقد علمت ما فى ذلك . ومع ذلك فينتقض هــذا فى موضع قريب حيث تجعل الكبرى مطلقة أو ضرورية ، والصغرى ممكنة ، ويجعــل القياس غير كامل، ولا وجه لذلك إلا أن جَ غير داخلة تحت بَ بالفعل . لكنه قد قال قوم هناك إنه ليس معنى قولهم : إنه قياس كامل، هو أنه قياس كامل بالإطلاق ؛ بل هو قياس مل بالقياس إلى قياس آخر بعده يتبين به . والذى يجب أن يقال فى هــذا أنه ليس يجب أن يشتغل فى أمثال هذه المواضع بكل هذا التشدد والتعصب ؛

---

(١) هناك بالفعل : هناك الفعل عا . (١ — ٣) فجَ . . . . بالفعل : ساقطة من ن . (٣) بَ (الثانية) : ساقطة من ع . (٤) بل : ساقطة من د || بالقوة : ساقطة من ع . (٥) تحت ب . . . تحت حكمه : ساقطة من ن . (٨) قوم : يا قوم م || وبالإمكان : والإمكان ع . (٩) جَ (الأولى) : بَ س ، عا ، ه || تحت بَ : ساقطة من ن || بَ : ساقطة من د || لأنه : لاس (١٠) يكون : + بَ ه . (١٣) إلا أن : لأن ع ، ن || ليس : لا يبين د . (١٤) هو أنه قياس كامل : ساقطة من د ، ن . (١٥) كامل : + بالإطلاق س || إلى قياس : ساقطة من ن . (١٦) هذه : هذا ع ، ه || بكل : كل ع ؛ فكل عا .

بل لُيعلِم أن كثيرا من الأمور الظاهرة للناس يتشدد فيها الناس بالتماس البيان تشددا يحوجهم إلى العدول عن أمور ظاهرة . وأنه كما أن الموجود لما هو موجود للشيء ظاهر أنه موجود له ، فكذلك الممكن للممكن ظاهر أنه ممكن . ولا يوجد شيء يبين به هذا الظاهر أظهر من هذا الظاهر .

ونقول لمن قد فزع إلى أن قال : إن قولك بَ هو كل ما يكون بَ بالقوة أو بالفعل ، أرأيت لو أن إنسانا قال : كل جَ بالفعل يمكن بأن يكون بَ ، وكل ماهو بَ بالفعل فيمكن أن يكون آ ، لم يكن لنا بد من أن نحكم أن هذا قياس . فإن أنكر أن يكون هذا قياسا فقد تكلف الشطط . وكيف لايكون هذا قياسا ، ويلزم عنه لذاته قول آخر دائما ؟ وإن كان هذا قياسا فهو من أى القرائن وأى التأليفات ؟ وإن كان قولهم ماهو بَ ، معناه ماهو يصح أن يكون بَ ، كان هذا الذى أوردناه ضربا من القياسات ذوات الجهات قدضيعت . ثم إن كان هذا قياسا فأى قياس أظهر من هذا يبينه ؟ وإن تكلف أن يبين بأن يزاد عليه فيقال : وما هو ممكن للممكن فهو ممكن ، وتجعل هذه المقدمة من حقها أن يصرح بها لكنها أضمرت ، فهل قولهم : ممكن الممكن ممكن ، غير قولهم : آ الممكنة لبَ الممكنة لجَ ممكنة لجَ ؟ فهل آ إلا ما هو ممكن أى شيء كان ؟

---

(١) ليعلم : اعلم ع . (٢) وأنه : فإنه ع || لما : بما ع . (٣) فكذلك : وكذلك د . (٤) هذا الظاهر : هذا الظاهره هـ . (٥) لمن : إن ع ، ن || إن : ساقطة من د ، ن || بَ (الأولى) : جَ د ، ع ، ن . (٨) أنكر : أمكن عا ، ن || وكيف : فكيف ع . (١٠) قولهم : قولك س ، سا ، عا ، هـ || ماهو : هو ن . (١١) الجهات : الجهة س ، سا ، عا ، هـ || إن : ساقطة من د . (١٢) وإن : فإن عا || أن : بأن ع || يبين : يتبين د || بأن : بل ع . (١٤) لكنها : ساقط من عا || أضمرت : ما صمرت سا || فهل قولهم : فهل قولكم عا || ممكن الممكن : ممكن أن الممكن سا || غير : عن د ، ن . (١٥) آ (الأولى) : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || ممكنة لجَ : ممكنة بَ م || آ (الثانية) : ساقطة من ن .

وهل ب إلا ماهو آ الممكن له ممكن ؟ وهل ج إلا الشيء الثالث . فإن آ هو بدل قولك ما لأنه بدل المعنى الكلى ، وليس حدا مشارا إليه بعينه. وب بدل الآخر، وج بدل الثالث . فظاهر إذن أن ممكن الممكن ممكن ظاهر الإمكان، كما أن الضرورى للضرورى ضرورى ، والوجود للموجود موجود . نعم إذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج إلى فحص ونظر . وذلك مثل : ممكن الضرورى ، وضرورى الممكن ؛ وكذلك إمكان لا ، مع إمكان نعم .

فبين أن هذا القياس كامل ، إذ لاشبهة فيه ،وليس كالشكل الثالث والثانى. فإن نظم المقول فيه على الكل والترتيب الطبيعى زائلان ، وحال الحد الأصغر فى الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الحكم الكلى ليس يشبه حال هذا الدخول الذى ههنا ؛ بل يخالفه من وجهين :

أحدهما : أن قولنا : إن الأصغر داخل فى الشكلين تحت الحكم الذى على الأوسط ، ليس معناه أن ذلك الحكم لم يوجد له بالفعل ، أو أنه موجود له بالإمكان ، بل معناه أن القائل لم يحكم عليه بالفعل ؛ بل حكم على غيره بالفعل حكما ، إذا حكم على ذلك الغير، وكان صادقا، أمكن أن يحكم به حينئذ على الأصغر حكما صادقا ، ولم يستحل، ولم يجب أن يكون لا محالة قد حكم بذلك حاكم. وإن كان إذا حكم صدق ، لست أقول : لم يجب صحة ذلك الحكم إذا حكم ، فتكون هذه القوة لا بالقياس إلى نفس الأمور ، بل بالقياس إلى حكم الحاكم ، الذى

---

(١) آ (الأولى) : ساقطة من ع ، ن || الممكن له : ساقطة من ن || ممكن : ساقطة من ن || ج إلا الشيء : ج آ لا الشيء م . (٣) فظاهر : وظاهر ع . (٤) ضرورى : ساقطة من س || نعم : نعمت س . (٥) فاحتاج : واحتاج ع . (٨) الطبيعى : والطبيعى س . (٩) ليس : ساقطة من ن . (١١) الأصغر : الأصغرى س || الشكلين : الشكل م || الحكم : ساقطة من م . (١٢) أو أنه : وأنه ن . (١٥) قد : وقد ن . (١٦) إذا حكم : ساقطة من م ، ه . (١٧) بل : ساقطة من م. || إلى نفس . . . بالقياس : ساقطة من سا .

إذا حكم ، فذلك كان له ،وأمكنه أن يقول ذلك ، و يكون صادقا. وأما ههنا فإن القوة ليست بحسب الحكم ، بل بحسب الأمر فى نفسه ، إذ جعل فى نفسه ممكنا له الأمر ، ولم يحكم بوجوده له . وليس يجب إذا كان ذلك النوع من الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ، أن يكون هذا النوع يجعله أيضا غير كامل .

والوجه الثانى : أن الدخول بالقوة هناك على أى وجه كان هو أمر فى طبيعة الحد الأصغر ، وليس بينا ، بل يحتاج أن يبحث عنه لنعلمه ونبرهن عليه ، فيتضح لنا حينئذ أن ج بالقوة كانت داخلة تحت ب . فلو كان ذلك معلوما لنا بنفسه ، كما هو حاصل فى نفسه، ما كنا نحتاج إلى العكس و إلى غير ذلك . وأما ههنا فقد علمنا وتحققنا أن ج بالقوة داخل تحت الحكم ، و إذا علمنا أنه بالقوة داخل تحت الحكم لم يحتج إلى أن نعلم شيئا آخر. وأما فى ذينك الشكلين فإن الأصغر و إن كان داخلا بالقوة فى الحكم فإنما كان كذلك فى نفسه ، وكان مجهولا لنا ، وكنا نطلب لنعلم ماله فى طبعه .

فلسنا نقول : إن الشكل الثانى والثالث هوغير كامل، بمجرد أن الحد الأصغرفيه غير داخل تحت الحكم إلا بالقوة ؛ بل لأن هذا الدخول الذى بالقوة غير معلوم إلا بنظر . فلو كان هذا الدخول الذى بالقوة معلوما هناك، لم يحتج إلى عمل يبين به ؛ بل إنما نعمل ما نعمله من العكس وما يجرى مجراه ، حتى إذا

(١) فذلك : بذلك ع ، عا ، ن ه || وأما : وما د . (٢) فإن : فكأن ب ، م .
(٢) إذ : إذا ما . (٣) يحكم بوجوده : يحصل وجوده د ؛ يجعل وجوده ن . (٦) أن الدخول : أن يكون الدخول ه . (٧) بينا : + لنا ع ، عا ، ن ، ه . (٨) فيتضح : فيصح ع .
(١٠) وإذا : فإذا س . (١٣) وكنا : فكنا د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه ؛ لكنا ع .
(١٤) هو: ساقطة من ع . (١٥) بل : ساقطة من سا . (١٧) من العكس : بالعكس س || يجرى : جرى ب ، د ، عا ، ن ؛ ساقطة من م .

دخل بالفعل ، علمنا أنه حين لم يعكس كان داخلا بالقوة . وإذا كان بالقوة كان قياسا ، فكونه بالقوة فى نفسه يجعله قياسا فى نفسه ، وكونه معلوما أنه بالقوة يصحح عندنا منه أنه قياس . فإذا كان قد صح لنا أنه داخل بالقوة تحت الحكم ، فقد صح لنا مع ذلك أن التأليف قياس ، وإذا صح مع علم ذلك أنه قياسى ، فما يحوجنا إلى التشكك فيه وإلى استنقاصه ؟ وهذا القدر كاف لمن اشتغل بزبدة العلم ، ولم يمل إلى الهذيان والهذر .

وأما الضرب الثانى من كليتين ، والكبرى سالبة كقولك : كل جـ بَ بالإمكان ، ويمكن أن لا يكون شىء من بَ آ ، فيمكن أن لا يكون شىء من جـ آ ، والحال فى ذلك معلوم .

والضرب الثالث بعكس ذلك ، وهو أن يكون بالإمكان لا شىء من جـ بَ ، وكل ب آ بالإمكان ، فهذا لأن صغراه سالبة ، وكبراه موجبة ، ولم يصرح بأن جـ بالقوة تحت بَ ، ولكن أنه بالقوة ليس يجب بَ ، لم يكن بيانه بيان الأول ، إذ كان قد حكم بشىء يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول . فكان غير

---

(١) وإذا كان : + داخلا ن . (٣) منه : ساقطة من ع . (٤) أن التأليف : أنه س || وإذا : فإذا ن . (٥) استنقاصه : + لاقوة الدخول تحت الحكم الذى نحكمه نحن أى أن الحكم الذى حكمنا به إذا ... ن على الأوسط بالفعل فهو على ذلك بالقوة وأما إذا لم يعتبر الحكم منا بل الوجود فإن الأصغر داخل الفعل وإنما كلامنا فى قوة نعتبر بالقياس إلى الحكم كأنا لما حكمنا على بَ بالفعل فقد دخل فيه جـ بالقوة أى قد حكمنا على جـ فيه بالقوة إذ لم نحكم بعد بالفعل لأنه إنما يكون محكوما عليه إذا أخذناه وهو بَ من البا آت فأما إن لم نأخذه كذلك بل أخذناه عكس ذلك فلم نأخذه بَ من البا آت فهذا فى اعتبار الشكل الثالث وأما فى الثانى فذلك من جانب الأوسط والأكبر والأخذ بالفعل هو أن نحكم على أن جـ بَ والأخذ بالقوة هو أن لا نحكم بذلك بل نحكم بحكم يلزمه ذلك ويصح ويقوى أن ... ـرد إليه وإن كنا لا نلتفت إلى ذلك ولا نخطئ ولا نخطره بالبال وأما أن نحكم أنه بالقوة بَ ونخطر حال القوة بالبال والأول مثال الحال فى الشكلين والثانى مثال الحال فيما نحن فيه س . (٧) والكبرى : فالكبرى د . (٩) جـ آ : بَ آ سا . (١٢) يجب : تحت ع ، هـ . (١٣) فكان : وكان د .

كامل ،وكان الذهن يلتفت إلى أمر يخطره بالبال ، و يتأمله ليعلم المطلوب به . فإن مطلوبه هو أن يعلم أن جَ تحت بَ بالقوة ، و إنما نعلم ذلك من مقدمة كلية نتذكرها ونخطرها بالبال وهى : أن كل ما هو بالإمكان الحقيقى ليس كذا ، فهو بالإمكان الحقيقى أيضا كذا . فإذا أخطر ذلك بالبال وتأمله ، وجد حينئذ أن جَ يدخل بالقوة تحت بَ . فبيان هذا الضرب إذن إنما هو بالعكس الذى يخص الممكن ، وهو أن تكون الحدود بحالها والجهة بحالها ، لكن قد غيرت الكيفية ، فنقل الإيجاب إلى السلب أو نقل السلب إلى الإيجاب، فإذا نقلنا ذلك بالصغرى صارت بالإمكان كل جَ بَ و بالإمكان كل بَ آ ، فبالإمكان كل جَ آ ، فبالإمكان أن لا يكون شىء من جَ آ . فهذا بعكسين . وعلى هذا القياس سائر ما بعده .

والضرب الرابع : من سالبتين كليتين ممكنتين ، ينتج ممكنة سالبة ، يتبين بعكس الصغرى إلى الإيجاب .

وكذلك لك أن تركب أنت ضروبا أربعة : من جزئية صغرى ، وكلية كبرى ، سالبتين أو موجبتين ، وموجبة وسالبة ، وسالبة وموجبة . لكن بعض الناس قد قال : إن ما تبين من هذا الباب بالعكس فهو مزيف لا يستعمل ، أعنى حيث هذه السوالب صغريات . وذلك لأن المستعمل من هذه هى الأكثريات . و إذا عكست صارت أقلية فخرجت عن الاستعمال . فقد أخطأ ، وذلك لأن المستعمل من هـــذه لتوقع الوجود هى الأكثريات . وأما إذا كان الغرض

---

(١) كامل : حاصل ع || به : منه م ؛ ساقطة من ع ، ن . (٢) أن يعلم : ساقطة من س || و إنما : فإنما د || مقدمة : مقدمات ع . (٤) فإذا : فإن ع ؛ فإذ هـ . (٦) والجهة بحالها : ساقطة من د . (٨) جَبَ : بَ آ م . (٨ — ٩) كل بَ آ . . . فبالإمكان : ساقطة من م . (١٥) من : فى س . (١٦) هذه السوالب : هذا السوالب ب ، م || صغريات : صغرى ما . (١٨) لتوقع : لموقع د ، ع ، ن .

مصروفا إلى تحقق الإمكان فكلها مستعملة . وأيضا فليس كتاب القياس موضوعا بحسب النفع فى العلوم ، بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل وغيره . وقد رد عليه من وجه آخر فقيل : يمكن أن يكون قولنا لا شىء من ج ب بالإمكان إمكانا أقليا ، فإذا قلبت صارت أكثرية . لكن هذا الرد لا يعنى شيئا فإنها إن كانت أقلية فقلبت فصارت أكثرية لم تنتج النتيجة المطلوبة ، لأنه يحتاج أن تعكس نتيجته فتصير أقلية ، فيرجع إلى ما أنكره المتشكك من أقلية النتيجة . وقيل إنه لا مانع من أن يكون هذا القلب نافعا حتى نرجع إلى قياس يفيد نتيجة أكثرية ثم لا يقلب .

وقد استعمل فى التعليم الأول حدود لتزييف ما لا ينتج إذا كانت الكبرى جزئية لئلا يظن أنه كما كانت سالبة الصغرى مما ينتج فى الممكن ، فلعل جزئية الكبرى مما قد ينتج . فقيل إنه إذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وبعض ما هو أبيض يمكن أن يكون حيوانا ؛ كان الصادق مع هذا هو أن كل إنسان حيوان . وكذلك إن جعلت الصغرى سالبة ممكنة أو جزئية ، ثم إذا أبدلناها بحدود أخرى ، فقلنا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وبعض الأبيض يمكن أن يكون ثوبا ؛ كان الصادق ههنا أن : لا شىء من الناس بثوب ، ويجب أن نتأمل هذه الحدود مع أن لا نناقش فى الصغريين .

---

(٥) النتيجة : ساقطة من سا ، م . (٦) يحتاج : + إلى عا . (٧) إنه : ساقطة من ع || لا مانع من : لامانع عن هـ . (٨) نرجع : يرفع م || لا يقلب : يقلب د ، ع ، ن . (٩) إذا : إذ د . (١٠) أنه : أنها د || كانت : كان ب ، س ، سا ، ع ، عا ، هـ ؛ أن م . (١٢) هذا : + القول سا . (١٣) إنسان حيوان : حيوان إنسان س . (١٤) أخرى : أخرم . (١٥) ثوبا : لونا ع . || الصادق : صادقا عا . (١٦) بثوب : بلون ع || مع : ساقطة من ن || الصغريين : الصغرى د ، ع ، ن .

وأما الكبريان فكلاهما باعتبار الطبيعة ضروريتان ، فإن البعض الموصوف بأنه أبيض هو بالضرورة حيوان ، والبعض الآخر هو بالضرورة ليس ثوبا . فليست الكبرى ممكنة حقيقية ؛ بل ضرورية ، اللهم إلا أن يعنى بالممكن لا الحقيق ، بل العام فيكون غير ما نحن فيه ، أو يعنى ليست ضرورية من جهة البياض . وفى ذلك ما قيل ، أو نعنى الممكنة بمعنى السور ، فالنتيجة تكون أيضا كذلك .

ولكن لقائل أن يقول حينئذ : إن الكليات يضا لا تنتج إن كان الإمكان أيضا مأخوذا بحسب السور ، فإنا نقول : يمكن أن يكون كل إنسان أبيض ، ويمكن أن يكون كل أبيض فرسا . وأيضا يمكن أن يكون كل إنسان أبيض ، ويمكن أن يكون كل أبيض حيوانا ، ينتج فى أولها بالضرورة : ولا واحد من الناس بفرس ، وفى الثانى : كل إنسان حيوان بالضرورة . وهذا البيان وإن لم ينفعك فى إظهار فساد هذا القول ، فإنه ينفعك فى إظهار فساد رأى من ظن أن الجهات جهات الحصر ؛ إذ كان هذا يمنع تأليف القياس مما لا يجب أن يمتنع ؛ لأنه يوجب الإنتاج من مقدمتين مرة بإيجاب ومرة بسلب . وذلك أحد أسباب ما تصير له القرينة غير قياس .

فبين أنه لا التفات فى أمر المطلق والممكن إلى السور ، وإلا فهذا الموضع يجب أن يلتفت إليه .

---

(٢) ثوبا : لونا ع . (٣) فليست : فليس ب ، م . (٥) الممكنة : بالممكنة ع || بمعنى : معنى ع || فالنتيجة : والنتيجة م . (٧) ولكن لقائل : ولقائل س || أن يقول : ساقطة من عا || أيضا : ساقطة من د ، س ، سا ، ع عا ، ن ، ه (٩) فرسا . . . أبيض : ساقطة من ع . (٩ — ١٠) وأيضا . . . حيوانا : وكل إنسان يمكن أن يكون أبيض وكل أبيض يمكن أن يكون حيوانا س ، ه . (١١) بفرس : فرسا ب ، د ، سا ، ع عا ، م ، ن ، ه . (١٢) فإنه : وإنه س || ينفعك : + أيضا د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه . (١٤) بسلب : بالسلب م . (١٥) غير : عن ع . (١٦) إلى : فى د ، ن .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق فى الشكل الأول

فليتأمل حال اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الأول . فالضرب الأول : كل جـ ب ، وكل ب آ بالإمكان ، فظاهر أن كل جـ آ بالإمكان .

والثانى : كل جـ ب ، و يمكن أن لايكون شىء من ب آ ، فظاهر أنه يمكن أن لايكون شىء من جـ آ ، وأما إذا كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة فليس يكون بينا أن القياس ينتج على أية جهة . وذلك لأن الصغرى إذا كانت داخلة بالقوة تحت حكم موجود لم يكن أول الوهلة يدرك من حالة أنه مطلق أو ممكن للاختلاط الواقع ، و إن كان الدخول بالقوة تحت الحكم بينا بنفسه من هذا القياس . إنما الذى يشكل، حال كونه مطلقا أو ممكنا أو كليهما . فإذن لا يكون حال هـذا التأليف فى لزوم الممكن عنه أو لزوم المطلق فى البيان كحال الذى من ممكنتين . فإن الدخول هناك تحت الحكم الممكن بالقوة لا يشوش الذهن ؛ بل يقضى الذهن فيه بعجلة : أن إمكان الإمكان إمكان . ولما كان هـذه الدعوى كليا وفى الشكل الأول لم يمكن إبانته بالعكس أو بالافتراض ،

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل ٢ هـ . (٣) فى الشكل الأول : ساقطة من هـ . (٥) فظاهر : وظاهر د || فظاهر . . . بالإمكان : ساقطة من هـ . (٦) والثانى : والثانية ع . (٧) جـ آ : د آ م || وأما إذا : فأما إن س ، سا ، هـ ؛ وأما إن عا . (٨) فليس : وليس س ، هـ || ينتج : منتج ع || على : ساقطة من س ، ن . (١٣) من : فى س ؛ عن ع (١٥) هذه : هذا د ، س ، سا ، هـ || وفى : فى س ، سا ، عا ، هـ .

فيجب أن يكون طريق إبانته : الخلف . فكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من ظن أن قولنا : كل جـ بـ ، معناه أن كل ما يمكن أن يكون جـ ويصح أن يكون جـ ، فهو : بـ . ولو كان الأمر على ما قاله لما كان جـ داخلا فى بـ بالقوة ؛ بل كان داخلا فيه بالفعل ، ولكان هو من جملة ما قيل عليه إنه آ ، وكان قياسا بينا بنفسه . إذ دخل الصغرى بالفعل فى المقول على الكل . فأما وجه هـذا الخلف فهو مبنى على أن الأمر الممكن فى نفسه ولو بالمعنى الأعم لا يعرض من وضعه محال ؛ بل ما يلزمه يلزمه ، وهو ممكن عام .

وقد أومأنا إلى حقيقة ذلك فيما سلف ، فلا يحسن بنـا أن نطول الآن فى بيان ذلك بمـا جرت العادة به من وضع حروف وأسباب . فإن محصول ما جرت به العادة، ما دللنا عليه فيما سلف . وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يمتنع، أمر ممتنع . لسنا نقول : إنه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقى إلا ممكن حقيقى ؛ بل نعنى بهذا أنه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العـام المشتمل على المعنى الخاص والمطلق والضرورى إلا ممكن بالمعنى العامى . فإن الممتنع لا يلزمة البتة ، سواء كان ما وضع للزوم ممكنا حقيقيا أو مطلقا أو ضروريا . فإن ما يلزم الممكن العامى فهو غير ممتنع كائنا ما كان . ولذلك فإن الكذب غير المحال لا يلزمه كذب

---

(١) إبانته : إثباته ب، م || فكون : وكون د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (٢) أن(الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (٣) ولو : فلو سا . (٥) عليه : علمه د ، س ، سا ، م || آ : ساقطة من ع || وكان : كان هـ || إذ : أو عا . (٧ — ٨) بل ما يلزمه يلزمه وهو : بل ما يلزم هو ع . (١٠) وأسباب : وإمهاب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || فإن : ساقطة من د . (١٢) أمر ممتنع : ساقطة من د . (١٣) نعنى : + بالمعنى ع ، ن || العام : العامى س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣ — ١٤) العام . . . بالمعنى : ساقطة من د ، ن . (١٤) الخاص : الخاصى م ، سا ، ع ، هـ . || والضرورى : الضرورى سا . (١٥) الممكن : العام س . (١٦) ولذلك : وكذلك د ، ع ، ن || غير : الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ .

محال ، وهو الذى يستحق صدق نقيضه دائمـا بنفسه بلا شرط ، بل إن لزمه الكذب لزمه كذب غير محال . فإذا كان كل ج ب بالإمكان ، وكل ب آ بالوجود ، فنقـول : إن كل ج آ بالإمكان . والمشهور أنه كذلك بالإمكان العـام . وذلك أن يتبين بالخلف . وذلك الخلف مبنى على أنه إن لم يكن هذا ممكنا ، فليكن غير ممكن . وغير ممكن ، هو الذى بالضرورة ليس يكون . فلا شك أن هذا الممكن إذن هو العامى المقابل للذى بالضرورة ، وليس يكون ، أى العامى . فلنأخذ إذن نقيض النتيجة وهو بالضرورة ليس كل ج آ ، ولنفرض أن كل ج ب على أنه موجود ، إذ ليس ذلك محالا ، فينتج من الشكل الثالث أن بالضرورة ليس كل ب آ ، وكان بالإطلاق كل ب آ ، هـذا محال لم يلزم من التأليف ، ولا عن الكذب غير المحال ، فيكون عن الأخرى المشكوك فيها . فإذن ذلك محال .

هذا ما فى التعليم الأول ، فنذكر أن المعلم الأول قد كان منع أن يكون هذا التأليف ينتج الضرورى . والآن فقد أنتج منه الضرورى ، فإنه إن لم يكن ضروريا لم يناقض بالحقيقية الوجودى . فبين لك من هذا أن هذه النتيجة ضرورية كما إذ عيناها نحن . وإنمـا لم تورد فى التعليم الأول ، حيث تعلم الأشكال ضرورية

---

(٤) أن يتبين : أنه يتبين س ، هـ || الخلف : ساقطة من م (٥) فليكن : فليس د . (٦) بالضرورة : ساقطة من ن || وليس : ليس ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٧) ولنفرض : فلنفرض د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٠) من : عن د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ || غير : الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٢) فنذكر : فنفكر ع || المعلم : التعليم س ، عا ، هـ . (١٣) فقد : قد ع ، عا || منه الضرورى : منه الضرورة ع . || فإنه : وإنه س ، هـ . (١٤) من هذا : ساقطة من م || هذه : ساقطة من س || ضرورية : ضرورة ن . (١٥) تعلم : تورد ن || الأشكال : للأشكال ن || ضرورية : ضرورة ن .

على سبيل الارتياض والامتحانات . ألا ترى أنها لما استعملت ، استعملت منتجة للضرورية . على أنه قد يمكن أن تبين هذا الخلف على هذه الصورة، من غير أن يؤخذ كذب غير محال البتة ؛ بل أن يقال : إن كان بالضرورة ليس كل جـ آ ، وكان كل بَ آ ، فواجب من الشكل الثانى أن يكون بالضرورة ليس كل جـ ب ، وكان ممكنا أن يكون كل جَـ بَ ، هذا خلف . وقد بينوا هذا الخلف بوجه آخر بأن جعلوا الممكنة موجودة حتى يكون : كل جَـ بَ ، وكل بَ آ ، فكل جَـ آ . وكان بالضرورة ليس كل جَـ آ ، وما كان يجب أن يؤخر هذا عن الأول .

وقيل بعد هذا فى التعليم الأول ما معناه : إن المقدمات المطلقة لا يجب أن يلتفت إلى سورها البتة ، حتى يكون إطلاقها أن سورها قد صدق وقتا ما . فلا يجب أن يقال فى المطلقات : كل جَـ ب ، ومعناه كل جـ بَ فى هذ الزمان . وذلك لأنه لا مانع أن يصدق وقتا ما أن كل متحرك إنسان ، إذا لم يكن متحرك غيره . فإذا قلنا : كل فرس يمكن أن يتحرك ، صدقنا . وإذ قلنا : كل متحرك يمكن أن يكون إنسانا أى وقت ما ، لم يجب عنه أن كل فرس ممكن أن يكون إنسانا ، بل بالضرورة لا شىء من الأفراس إنسان . فإن جعل بدل الإنسان الحيوان ، كان بالضرورة كل فرس حيوان . فهذا ما قيل فى التعليم الأول ، فقد جعل هذا سببا لأن يكون مثل هذا الأكبر لا يتألف عنه قياس .

---

(١) استعملت : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن . (٢) للضرورية : للضرورة د ، س ، سا ، عا ، هـ .
(٣) كذب : + عن م || بل أن : بأن هـ . (٤) وكان كل : وكل سا || فواجب : لوجب ب ، م . (٥) جَـبَ (الأولى) : جَـآد || جـبَ (الثانية) : ساقطة من م .
(٧) بَ آ : آ بَ هـ . (٨) يؤخر : يؤخره ا . (١١) ومعناه : معناه سا .
(١٥) إنسان : بإنسان هـ . (١٧) الأكبر : الأكثر د ، م .

فقد بان وصح أن استعمال المطلق والوجودى على هـذه الصفة ليس بجيد ، وأن التعليم الأول يخالفه .

وإن كان لقائل أن يقول : إن هذا القياس غير مؤلف ، فإن الكبرى إذا كانت بهذه الجهة فيجب أن يكون الأوسط مشتركا فيه ، فيقال: إن كل فرس يمكن أن يكون متحركا فى ذلك الوقت . وهذا كاذب ؛ لأن فى ذلك الوقت لا يمكن أن يكون شىء متحركا غير الإنسان ، إذ كان قد وجد كل متحرك إنسانا ، وحين يوجد كل متحرك إنسانا يستحيل أن يكون الفرس متحركا . لكننا نقول له : إن ذلك لا يوجب كون هذه القضية الممكنة كاذبة محالة ، وأعنى بالممكنة الممكنة بالإمكان الخاص . فإن ذلك القول لا يكون محالا ولا واجبا . فإنه وإن وجد أن لا متحرك هو فرس ، فليس ذلك كذبا محالا ، ولا صدقا حقا ضروريا ، بل هو أمر بين هذين . فهو الممكن الخاص الذى يقع على المطلق . وأما الممكن الذى لا يقع على المطلق ، ويعتبر فيه الزمان المستقبل ، فلا يمكن أن يقال إلا ويدل عليـه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل . فإما أن لا يأتلف منه مع هـذا المطلق قياس البته ، وقد ألف ؛ وإما أن لا يراعى ما ذكروا . وما علينا من ذلك شىء ، فإن علينا أن نحكم فى كل موضع بمـا يجب فيه ، مع اعتبار أنه إن كان المراد بالمطلق كذا كان كذا . وإن كان المراد بالمطلق شيئا آخر ، كان له حكم آخر . وما علينا أن نناقش فى الألفاظ ، ونصر على أن قائلا عنى كذا دون كذا .

---

(١) والوجودى : فى الوجود س . (١ — ٢) وإن التعليم : فإن التعليم م . (٤) بهذه : هذه ع . (٥ — ٦) وهذا . . . الوقت : ساقطة من ع . (٧) وحين . . . إنسانا : ساقطة من س || يستحيل : مستحيلا د ؛ مستحيل س ، سا . (٩) بالممكنة : الممكنة س . (١٠) وإن : إن س || أن : ساقطة من ع || هو : فهو س ، ن ؛ وهو هـ . (١١) فهو : وهو سا . (١٤) لا يأتلف : لا يلف م . (١٦) بالمطلق كذا : المطلق كذب س . (١٨) ونصر : أو نصر س ، هـ .

وإذ قد بينا هذا، فنعود قائلين : إنه قد تبين بهذا البرهان أن النتيجة ممكنة عامة. وذلك هو الحق، إن أخذنا المطلق ما يعم الضرورى وغيره. فإن أخذناه المطلق الذى لا ضرورة فيه لم يجب أن يكون إلا ممكنه بالمعنى الأعم. فإن ظن الظان أنه قد صح من طريق الخلف المذكور أن النتيجة ممكنة حقيقية خاصية، فلم يحسن. فإنه ليس إذا لم يكن جـ ب بالإمكان الخاص والأخص يجب أن يكون بالضرورة ليس كل جـ آ ؛ بل يجوز أن يكون بالضرورة كل جـ آ. لأن الأمر المخالف للممكن ليس هو الذى هو ضرورى اللاوجود ، بل الضرورى فى الوجود واللاوجود جميعا. لكنا نبين أن النتيجة حينئذ تكون ممكنة خاصية أيضا. وذلك لأنه إن كان بالضرورة بعض جـ آ ، وليكن كل جـ ب موجودا، فيكون بالضرورة بعض ب آ. وكان كله لا بالضرورة. وأما أنه هل يجب أن يكون ممكنا الممكن الذى لا يدخله المطلق حتى يكون كل جـ ب بالإمكان الأخص ولا إطلاق إيجاب البتة ، فنقول : ليس ذلك بواجب. فإنه يجوز أن يكون آ أعم من ب. فيكون موجودا لكل ما هو ب بالفعل ولما ليس ب. ولا يجب أيضا أن يكون لما هو ب عند ما هو ب ؛ بل قبله أو بعده ، فيكون جـ موجودا له ، وإن كان ممكنا له أنه ب، لكن كون الشىء مطلقا لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا. فإنه وإن كان مطلقا له فى وقت، ولم يكن ضروريا، فيجوز أن يكون له فى وقت ما ممكنا بحسب القياس إلى مستقبله ، اللهم إلا أن يكون موجودا له دائما ، وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط المذكور. وتبين لك

---

(٣) إلا : ساقطة من س. (٤) خاصية : خاصة سا ، م. (٥) جـ ب : جـ آ س ، طا ، هـ. (٨) خاصية : خاصة سا ، ع ، طا ، م ، ن ، هـ. (٩) إن : إذا سا. (١١) لايدخله : لايدخل ع || جـ ب : جـ آ ع. (١٤) لما : ما ع. (١٥) جـ : + هو ع || له أنه : لذاته ع. (١٧) له : ساقطة من سا. (١٨) على : + هذا س.

وجه يحقق هذا ، إذا علمت بعد أنه لو كان بدل هذه الوجودية ضرورية كانت النتيجة ضرورية .

وأما الآن فنقول : إنه لو كان فى مسألتنا هذه جـ آ دائما مادامت ذاته موجودة ، ثم كان يمكن له أن يكون بَ وأن لا يكون ، وقد كنا قلنا : إن كل ما يوجد له بَ فإنه إنما يوجد له آ وقتا ما ، فيكون إذا صارت جـ بَ صار له آ أمرا غير دائم وذاته موجودة. وقد كان آ له دائما ، فيكون آ له دائما مادام ذاته موجودة ، ومع ذلك فإنه قد يصير له غير دائم عند أمر ما موجود مع ذاته ، هذا خلف . فيكون السبب فى هذا ما فرضناه من كون آ دائما لجـ . فإذن لا يكون له دائما حين تكون الكبرى صادقة . وإذا لم يكن له دائما ، لم يكن مانعا أن يكون آ لجـ ممكنا أخص مع كونه مطلقا . فإنه يكون مطلقا له بشرط وجهة واعتبار غير الاستقبال ، وممكنا بشرط كل وقت شئت أن نفرضه له مستقبلا . فأما أن هذه النتيجة هل تصدق مطلقة ؟ فنقول : إنه لا يجب ذلك ، لأنه يجوز أن يكون الواحد من جـ لا يوجد البته بَ من وقت حدوثه إلى وقت فساده ، ويكون إنما يوجد له آ عندما يكون هو بَ فقط . فيكون الواحد من جـ لا يتفق له ب البتة ، ولا أيضا آ . مثل قولنا : كل إنسان يمكن أن يكتب ، وكل كاتب مماس بقلمه الطرس ، فليس يلزمه صدقه بالإطلاق ، حتى يصدق أن كل إنسان مماس بقلمه الطرس . فإذا علمت هذا ، فقس عليه سائر الضروب.

(١) يحقق : تحقيق د || إذا علمت : ساقطة من س . (٥) صارت : صار د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || آ (الثانية) : ساقطة من د ، س ، سا . (٦) أمرا : أمر د ، ن || موجودة : موجود ب ، س ، عا ، م ، ه || كان آ له : كان لا سا || فيكون آ له دائما : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (٧) موجودة : موجودا ع ، عا || ما : ساقطة من م ؛ هو ما ه . (٨) السبب : + ما قلنا ع . (١١) واعتبار : ساقطة من س || له : ساقطة من عا . (١٢) هل : قد د || فنقول : ساقطة من س . (١٣) بَ : ساقطة من ه . (١٥) جـ : ساقطة من م . (١٦ — ١٧) فليس ... الطرس : ساقطة من ن .

والضرب الذى بعد هذا هو : كل ﺟ ب بالإمكان ، ولاشىء من ب آ ، فلا شىء من ﺟ آ بالإمكان العام . وبيانه على قياس ماقد علمت بالخلف . ومع ذلك فالمشهور أن النتيجة هى شىء من ﺟ آ بالضرورة . فقد قيل مايدل على ذلك فى التعليم الأول .

لكن الأولى أن يكون قد وقع فى اللفظ تقديم وتأخير ، ويكون معناه ليس بالضرورة آ ، ولا فى شىء من ﺟ ، لا أنه بالضرورة لافى شىء من ﺟ . وفرق بين قولنا : ليس بالضرورة لافى شىء من ﺟ ، وبين قولنا : بالضرورة ولا فى شىء من ﺟ كما علمت . وأورد لهذا فى التعليم الأول مثال يدل على أن المراد فيه هو أن النتيجة قد تكون ضرورية ، لا أنها تكون دائما ضرورية . والمثال لذلك : كل إنسان يمكن أن يفكر أى بالفعل ، ولا شىء من المفكر بغراب ، والنتيجة : فلا شىء من الناس بغراب ، وذلك بالضرورة . وإذا جعل بدل الغراب : المتحرك ، أنتج نتيجة غير اضطرارية . فإذن النتيجة تارة تكون ممكنة ، وتارة تكون ضرورية .

وقد بقى علينا أن ننظر فى هذه الحدود . فقد قيل فى التعليم الأول يجب أن يطلب غير هذه . وقد صدق . فإن الكبرى فى القياس الأول ضرورية ، إلا أن يجعل بدل المفكر : المتخيل ، فيكون سلب الغراب عن المتخيل مما يصح فى وقت ما فيكون أول شىء قد نسينا النصيحة والوصية المذكورة فى هذه

(٢) قد : ساقطة من د . (٣) شىء : لاشىء ع ، عا ، ن ، ه . (٥) ويكون : فيكون د ، ن . (٦) ولافى شىء (الأولى) : فى شىء ع ؛ ولا شىء ن || لا أنه : إلا أنه ن . (٧) فى (الثانية) : ساقطة من د ، سا . (٨) كما علمت : ساقطة من د ، ن . (٩) ضرورية (الثانية) : غير ضرورية عا . (١٠) أى بالفعل : ساقطة من ع . (١١) فلا شىء : ولا شىء ب ، س ، سا ، عا ، م ، ه ؛ لاشىء ع . (١٥) غير : على عا . (١٦) فيكون سلب : ساقطة من سا || الغراب عن المتخيل : ساقطة من سا . (١٧) ما : ساقطة من ن .

الساعة ، وثانيا : أن هذا بعينه يمكن فى الضرب الذى كبراه موجبة مطلقة . فإنه قد يصدق هناك أن كل متخيل غراب ، ولا ينتج أن كل إنسان يمكن أن يكون غرابا . لكنه إذا أخذ المطلق ما يعم الضرورى ، كان الإنتاج على ماذكر فى التعليم الأول . فإنه تارة يكون ضروريا إن كانت المطلقة فى مادة ضرورية ، وتارة غير ضرورية إن كانت المطلقة فى مادة غير ضرورية . والضرب الذى بعده وهو أنه يمكن أن لا يكون شىء من ج ب ، وكل ب آ ، ينتج : يمكن أن لا يكون شىء من ج آ . وتبين بعكس السالبة إلى الموجبة ، ثم بعكس النتيجة . وكذلك إذا كان من سالبتين كليتين ، فإن جعلت الصغرى سالبة مطلقة لم يجب عنه قياس . والعلة فيه ما علمت فى المطلقات . فإن جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة ، والكبرى ممكنة كلية ، موجبة كانت أو سالبة ، فالعبرة للكبرى بلا شك . فإن كانت الصغرى ممكنة ، والكبرى مطلقة ، فالنتيجة على ما سلف لك . فلا خلاف أنها تكون جزئية . وإن كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة ، تبينت بالعكس إلى الإيجاب على نحو ما علمت .

(٢) متخيل : مخيل سا . (٥) ضرورية (الأولى) : ضرورى د || والضرب : فالضرب د، ن . (٦ — ٧) شىء من ج ب . . . لا يكون : ساقطة من ه ، ع ، ن . (٧) بعكس السالبة : بالعكس للسالبة ن . (١٢) لك : لكن س || فلا خلاف : لكن ما خلا س ، سا، ع ؛ لك ما خلا ها، ه . || تكون : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، ه || وإن : فإن ن . (١٣) تبينت : تثبت ه .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة فى الشكل الأول الممكنة والاضطرارية

أما إذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة ، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة بسبب المقول على الكل ؛ وإن كانت الكبريات ضرورية ، فهنالك يحتاج إلى بيان يتبين به أن القياس منتج ، وذلك كقولنا : كل ج ب بالإمكان ، وكل ب آ بالضرورة ، فينتج أولا نتيجة ممكنة بالمعنى العام . فإنها إن لم تكن ممكنة ، كانت غير ممكنة أن تكون كل ج آ ، فيكون بالضرورة بعض ج ليس آ ، وبالضرورة كل ب آ ، فيكون بالضرورة بعض ج ليس ب ، وكان بالإمكان الحقيقى كل ج ب . وكذلك إن كانت سالبة ضرورية كقولك : كل ج ب بالإمكان ، وبالضرورة لا شىء من ب آ ، فيمكن أن لا يكون شىء من ج آ ، وإلا فليس بممكن . فبعض ج آ ، بالضرورة ، وبالضرورة لا شىء من ب آ ، فينتج ما علمت . وأما هل تكون هـذه النتيجة ضرورية أو مطلقة أو تكون ممكنة صرفة ، فقد قيل فى التعليم الأول — فيـه — قولا كليا : إن الكبرى الضرورية إن كانت موجبة ،

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل ٣ هـ . (٣) والضرورة : والضرورى د .
(٤) الأول : + فإن اختلطت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) والكبريات : والكبرى ع .
(٦) وإن : فإن د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (٧) كقولنا : كقولك هـ .
(٨) ب آ : ب د || فينتج : ينتج ن || العام : عامى ب ، م . (٨ — ٩) فإنها إن : فأما إذا د .
(١٤) لا شىء : ولا شىء ع || ما علمت : ما قد علمت س ، هـ || وأما : فأما ما . (١٥) صرفة : ضرورية د .

أنتجت ممكنة فقط ، ولم تجب مطلقة ؛ وإن كانت سالبة أنتجت ممكنة ومطلقة غير ضرورية .

ولم نعرض لبيان هذا فى الضرب الموجب، ونعرض لبيان ذلك فى هذا الضرب الثانى، بما يمكن أن يجعل دليلا على أن النتيجة ضرورية . فإنه قيل فيه ما هذا عبارته : فيجب أن لا يوجد آ فى شىء من جـ إذا لم تجعل لفظة "يجب" دالة على لزوم النتيجة ؛ بل على أن النتيجة فى نفسها واجبة ، وتكون لفظة "فَ" دالة على ذلك اللزوم ، ويكون الوجوب هو اللازم . فكأنه لما قاس قال منتجا : فبالضرورة ليس آ فى شىء من جـ ، واقتصر بالفاء على دلالة اللزوم والإتباع ، ثم بين ذلك بالخلف على ما اعتبر عنه بأن قيل : فلنوضح أن آ موجودة فى كل أو بعض جـ ، وإنما قيل فى كل مقـدما ببيان مثل ذلك فى النتيجة السالبة الجزئية التى نقيضها كلية موجبة . وأما قوله : فلنوضع ، فمعناه أنه لما قيل : إنه تكون النتيجة سالبة كلية ضرورية ، قيل بعده : فإن لم يكن بالضرورة لا شىء من جـ آ ، فليكن ليس بالضرورة ولا شىء من جـ آ ، فيمكن بالإمكان العام أن يكون بعض جـ آ . فلنفرض ذلك موجودا ، فإنه لا يلزم من فرض الممكن موجودا محـال ، ولنفرض كل جـ آ ونضيف إليه أيضا قولنا : بالضرورة

---

(١) أنتجت : أنتج ن . (٢) غير : ساقطة من س . (٣) فى الضرب : الضرب د || ونعرض : ونتعرض عا . (٤) فإنه : + إن سا ؛ + قد ه . (٦) وتكون : فتكون ه || لفظة : لفظ ه || فَ : بَ د ، ع ، ن ؛ فا م . (٨) فبالضرورة : بالضرورة ن . || بالفاء : بألف ن . (٩) بالخلف : الخلف ع || ما اعتبر : ما عبرعا || بأن قيل : فإن قيل د ، ع || فلنوضح : فليوضع د ، سا ع ، عا ، م ، ن ، ه || كل : + جـ عا . (١٠) مقدما : بعدما د ، س ، سا ؛ مقدمتان م || ببيان : تبين ن . (١١) فلنوضح : فليوضع د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٢) النتيجة : نتيجة ن . (١٤) بعض جـ آ : بعض جـ ع ، ن . (١٥) محال : + آ س ، سا ، م ، ن ، ه .

لا شيء من آ ب ، عكسا للضرورى ، وردا إلى الأول ، لزيادة البيان ؛ وإن لم يفعل ، كان ذلك بيانا من الثانى . فلما فعل هذا ، أنتج من اختلاط المطلق والضرورى أن لا بعض أو لا شيء من ج ب ؛ وذلك بالضرورة ، وكان ممكنا أن يكون كل ج ب ، هذا محال .

فهذا وجه بيان برهانى ، تبين به أن النتيجة ضرورية ، وإليه ذهب فى التعليم الأول ، لكن الصدر والاقتصاص المذكور قبل التفصيل يبطل هذا التأويل .

فلننظر كيف يمكن استنتاج المطلقة عن هذا ، فنقول : إنه يمكن على هـذه الصفة ، وهو ما عليه الظاهر من التفسير ، فنقول : إنه لا شيء من ج آ ، وإلا فليكن هذا باطلا ؛ وليكن الحق أن بعض ج آ ، وبالضرورة لا شيء من ب آ ، فبالضرورة لا كل ج ب ، وكان كل ج يمكن أن يكون ب . وهذا البيان يبين الإطلاق بالمعنى العامى ، ولا يبين الإطلاق الذى لا ضرورة فيه ، وذلك لأن قائلا إن قال : إنه ليس إذا كان لا شيء من ج آ بالإطلاق باطلا يلزم منه أن يكون بعض ج آ حقا ؛ بل يجوز أن يكون الباطل أنه لا شيء من ج آ بالإطلاق لا ضرورة فيه ، ويكون الحق أنه لا شيء من ج آ بالضرورة ، ولا يلزم أن يكون بعض ج آ حقا .

فإذن هذا البيان لا يصلح لإثبات أن النتيجة مطلقة بإطلاق لا ضرورة فيه ، ولكن يصلح لأن يبين به إطلاق عام ، ثم يبقى البحث عن الضرورة . فإن هذا

(١) عكسا : ممكنا د || وإن : فإن ن . (٢) كان : ساقطة من ب ، م ، ن ، هـ . (٩) وليكن الحق : ساقطة ن ، هـ . (١٠) ج ب : ج آ د ، ع ، ن || ج : + آ هـ || ب : آ د ، ع ، ن || البيان : الباب ع . (١٢) يلزم : يلزمه ب || منه : ساقطة من سا || أن يكون : ساقطة من س . (١٣) ج آ : ج ب د ، ع ، ن || حقا : ساقطة من ع ، عا ، م || بالإطلاق : بإطلاق ب ، د ، ع ، هـ . (١٣ — ١٤) بالإطلاق لا ضرورة فيه : ساقطة من سا . (١٤) لا ضرورة : ولا ضرورة ع . (١٤ — ١٥) فيه . . . بعض : ساقطة من ب . (١٥) حقا : ساقطة من د ، ع . (١٦) البيان : الباب ع . (١٧) يبين : يتبين د .

البيان لم يبين به البتة أنه ليس ههنا ضرورة ، ولا يتبين به أن فيه إمكانا حقيقيا ، إلا أن يتكلف الإمكان بمعنى السور ، وعلى ما سلف مرارا .

لكنى أقول : إن النتيجة فى هذا وما أشبهه ضرورية ؛ وأقول : إن الضرب الموجب والسالب اللذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية . مثال الأول : كل ~ج~ ~ب~ بالإمكان ، وكل ~ب~ آ بالضرورة ، فكل ~ج~ آ بالضرورة ، وإلا فيمكن أن لا يكون بعض ~ج~ آ . فلنضع هذا الممكن موجودا ، فينتج من الشكل الثانى : يمكن أن لا يكون بعض ~ج~ ~ب~ ؛ بل لا يمكن أن يكون كل ~ج~ ~ب~ ؛ وهذا خلف لزم لا من الصادقة ، بل من المشكوك فيها . ولنبين ذلك من الشكل الأول بعينه ، ولنضع أن كل ~ج~ ~ب~ بالوجود ، وكل ~ب~ آ بالضرورة ، فكل ~ج~ آ بالضرورة . وإذا كان فرضنا الممكن موجودا يجعل هذه النتيجة ضرورية فلا يمكن أن ينتقل عن الضرورة ؛ فإن قولنا : كل ~ج~ آ بالضرورة ، معناه : أن كل ما هو موصوف بأنه ~ج~ ما دام ذاته موجودا — وإن تغير عليه أى وصف كان — فهو موصوف بأنه آ . فيلزم أن كل ~ج~ فما دام ذاته موجودا فهو آ بالضرورة . فإذا كانت ذاته موجودة فهو آ بالضرورة . وإذا كانت ذاته موجودة ولم تكن موصوفة بـ~ب~ بالفعل فلا يخلو إما أن يكون موصوفا بأنه آ دائما ، أو لا يكون فإن كان موصوفا بأنه آ ، سواء وجد ~ب~ أو لم يوجد وفى كل وقت ، فالنتيجة ضرورية .

---

(١) ولا يتبين : ولا يبين ن . (٣) وأقول : فأقول هـ . (٤) اللذين : الذى هـ .
(٥) فكل : وكل د . (١٠) فكل ~ج~ آ بالضرورة : ساقطة من س ، سا || فكل : وكل د || وإذا : وإذ ب ، س ، هـ . (١١) ~ج~ آ : ~ج~ ع (١٢) موجودا : موجودة ن .
(١٣) ~ج~ : + آن . (١٤) فما دام : ما دام ن . || موجودا : موجودة د ، ن || فهو آ (الأولى) : ساقطة من ن || آ . . . آ : ساقطة من ع || موجودة : موجودا ط ، م ، هـ .
(١٤ — ١٥) ذاته موجودة . . . كانت : ساقطة من ن (١٥) وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، ط ؛ وإن س . (١٦) آ : ساقطة من ع .

وإن كان عند ما يصير ب يصير آ ، فإن لم يكن ب لم يكن آ ؛ فليس ما دام ذاته موجودا يكون آ ، بل ما دام ذاته موصوفا بأنه ب . وقلنا إنه موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا ، كان موصوفا بأنه ب أو لم يكن ، وهذا خلف . وبالجملة فاعلم أن ما يمكن أن يصير ضروريا فهو ضرورى دائما وإمكانه الإمكان الأعم . وذلك لأنه إذا صار وقتا ضروريا ، ويجوز أن تزول عنه الضرورة ، وذاته موجودة ، فيكون لم يصر ضروريا ، لأن معنى صيرورته ضروريا : أن يكون الموضوع عند ما يصير هذا المحمول ضروريا له موصوفا بأنه ما دام ذاته موجودا موصوف بذلك المحمول . وإذا كان ذاته موجودا وهو غير موصوف به قبل أن صار ضروريا له ، فقد صار ضروريا له ، وليس هو له بضرورى ، وهذا محال . ومثال هذا : كل إنسان يمكن أن يتحرك ، وكل متحرك جسم بالضرورة ، فكل إنسان جسم بالضرورة . فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودا — يتحرك أو لم يتحرك — موصوفا بأنه جسم ، وكان الإنسان عندما يتحرك صادقا عليه أنه جسم بالضرورة ، أى ما دام ذاته موجودا كيف كانت أحواله ، يلزمه أن يكون — وإن لم يتحرك — جسما ، لأنه جسم ما دام ذاته موجودا لا عندما هو متحرك فقط . فهو ما دام ذاته موجودا جسم ، وهو قبل الحركة جسم ، وبعدها جسم ، لا لأنه إنما يستفيد هذا عندما يتحرك . فإن الشىء لا يستفيد أمرا من أمر عند وجوده يكون ذلك الأمر له حاصلا قبل وجوده ،

---

(١) وإن : فإن عا . (٢) موجودا : موجودة د ، ن . (٢ — ٣) يكون ... موجودا : ساقطة من د ، ن . (٦) فيكون : ساقطة من عا . (٨) موجودا (الأولى) : موجودة د ، ن || موجودا (الثانية) : موجودة ب ، د ، س ، سا ، م ، ن . (١٠) كل : أن كل د ، ن . (١١) فكل : وكل د ، ن || بالضرورة : ساقطة من د ، ع . (١٢) موجودا : موجودة د ، ن . (١٣) موجودا : موجودة د ، ن (١٥) موجودا (الأولى والثانية) : موجودة د ، ن .

حتى لو لم يوجد ، لم يكن له ذلك . فإن ذلك محال، كذلك الحال فى التى كبراه سالبة ضرورية أن نتيجته سالبة ضرورية .

والعجب كل العجب أن مثل هـذا البيان الذى ذكر ، حيث الكبرى سالبة ضرورية ، ليبين به أن النتيجة قد تكون ضرورية ، وقد كان يمكن أن يذكر فى الموجبة ، فقد حكم فى الصدر بما يوجب الفرق فى ذلك بين التى كبراه موجبة والتى كبراه سالبة فى هذا المعنى . ومن العجائب أنه لما كانت الكبرى مطلقة سالبة مخلوطة بالممكن تحمل لها نتيجة ضرورية ممكنة ، ولما صارت ضرورية جزم أن تكون نتيجة ضرورية . هذا ، وأما إذا كانت الممكنة سالبة، فينتج بعينه ما أنتجت الموجبة . ولا يمكن رد النتيجة عن الإيجاب إلى السالب ؛ إذ ليس الإمكان فيه خاصيا ، بل عاميا . واعلم أن أكثر ما يشتمل عليه فى التعليم الأول من أمر الاختلاطات امتحانات ، وليست فتاوى حقيقية . وسيتضح لك حقيقة ذلك فى مواضع يذكر فيها بعض ما مضى من هـذه الاختلاطات ، أو يستعمل فيها بعض ذلك ، فتكون الفتوى فيها حينئذ على ما يوجبه الحق . وقد مضى لك من جملة ذلك واحد ، وأنت تعرف المقاييس الجزئية من هـذه . وبالجملة فإن العبرة للكبرى ، فإنها إن كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة ، أو ضرورية فالنتيجة ضرورية .

---

(١) التى : الذى د ، ن (٢) أن . . . ضرورية : ساقطة من د || سالبة : ساقطة من ع . (٣) هذا : ساقطة من ب ، د س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (٤) وقد : قد هـ (٥) فقد : وقد عا ، هـ || حكم : حكتم ع . (٦) أنه لما كانت : أن ن . (٧) ممكنة : ساقطة من سا . (٨) جزم : خرج هـ || نتيجة : نتيجته س . (٩) بعينه : ساقطة من د . (١١) امتحانات : ساقطة من ع || وليست : فليست م . (١٢) ما مضى : ما سلف سا (١٣) فيها (الأولى) : ساقطة من س ، سا || فيها (الثانية) : منها عا (١٤) تعرف : تعلم ع . (١٥) فإنها : وأنها س ، سا ، عا ، هـ . (١٦) فالنتيجة : والنتيجة د || فالنتيجة ضرورية : ساقطة من س .

[الفصل الرابع]

(د) فصل
فى القياسات الممكنة فى الشكل الثانى

إن الشكل الثانى لا يلزم فيه من ممكنتين قياس . فإن الشيء الواحد يجوز أن يكون ممكنا لشيئين أحدهما يحمل على الآخر ، فيمكن أن يكون لكل واحد ، أو يمكن أن لا يكون لشيء منه . وكذلك يمكن أن يوجب ويسلب عن كل واحد من أمرين متباينين ، فلا يلزم من هذا التأليف شيء بعينه ، إذ تارة تكون النتيجة ضرورية الإيجاب كما لو كان الأصغر إنسانا ، والأوسط متحركا ، والأكبر ناطقا أو حيوانا ، بل إنسانا نفسه ؛ ثم بدلت الحدود فجعلت الأكبر فرسا .

وليس يمكن أن يتبين هذا بالعكس والرد إلى الشكل الأول . فإن السالبة الممكنة لا يجب لها عكس البتة . أما على الحقيقة، فإنه يجوز أن يكون شيء من الأشياء له خاصة لا تعمه وجودا بالفعل ؛ بل يمكن لكل واحد واحد منه ، كالضحك بالفعل للإنسان . فيمكن أن يقال: ممكن أن لا يضحك بالفعل واحد من الناس . وإن شئت جعلت بدل "يضحك" ، يعقد الحساب ؛ أو "يتعلم

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل ٤ هـ . (٤) إن : فإن م .
(٥) فيمكن : ويمكن س ، سا ، هـ || لكل : + شيء س ، سا ، ع عا ، هـ ؛ شيء د || لكل واحد : لشيء واحد ن . (٦) يمكن (الثانية) : ممكن ع . (٧) شيء : ساقطة من م .
(٨) ضرورية الإيجاب : ضرورة الإيجاد د ، ع ؛ ضرورة والإيجاب سا || والأوسط متحركا : ساقطة من ن (٩) نفسه : + والأوسط متحركان || بدلت : بدل من م .
(١٣) واحد واحد : واحد ن (١٤) كالضحك : كالضحاك عا ، هـ .

الملاحة"، أو "يخجل". ثم يكون الحق فى قلبه كلية موجبة ضرورية كقولك: كل ضحاك أو خجل أو متعلم للملاحة أو عاقد للحساب إنسان بالضرورة؛ اللهم إلا أن يجعل الإمكان للسور، حتى يكون معناه يمكن أن يكون حقا، مثل قولنا: لا واحد من الضحاكين إنسانا، أى إذا اتفق إن لم يكن إنسان ولا ضحاك. وكان حينئذ لا واحد من الضحاكين يكون إنسانا، ويكون ذلك الآن ممكنا. لكنا قد قلنا مرارا: إن هذا الاعتبار من حقه أن يُعرض عنه، وليجعل بدل الضحاك المتحرك، فيكون قولك: يمكن أن لا يكون أحد من المتحركين إنسانا، كاذبا. فإن بعض المتحركين إنسان بالضرورة. والآخرون تُسلب عنهم الإنسانية بالضرورة. فلا يكون عكس ذلك لا صادقا ولا أيضا ممكنا، إلا على التدبير المتكلف الذى أورد بيانه.

وأما المشهور فهو أنها لا تنعكس كلية، ولكن تنعكس جزئية. والبيان المشهور فى أنها لا تنعكس كلية، هو أنه إن كان يلزم قولنا: يمكن أن لا يكون شىء من جـ آ، الذى يصدق معه كل جـ آ بالإمكان، أنه يمكن أن لا يكون شىء من آ جـ، حتى يمكن أن يكون كل آ جـ. فيلزم من ذلك كلما أمكن شىء لكل شىء أن ينعكس، فيمكن الشىء لكل ما يمكن له، حتى يكون إذا أمكن أن يكون كل إنسان متحركا، فيمكن أن يكون كل متحرك إنسانا. فربما كان المحمول الممكن السلب والإيجاب أعم من الموضوع، فلم ينعكس عليه الموضوع؟

(١) الملاحة: الفلاحة سا (١ — ٢) أو يخجل... للملاحة: ساقطة من ع. (٢) كل: ساقطة من م || أو متعلم: متعلم سا || للملاحة: الملاحة د. (٥) وكان: فكان د، ع، طا، ن، هـ؛ فيكون سا. (٦) وليجعل: وليجعله سا. (٧) لا يكون: لا يوجد عا. (٨) إنسان: إنسانا هـ. (٩) فلا يكون: ولا يكون س. (١١) ولكن: ولا هـ. (١٤) شىء من آ جـ: كل آ جـ م || حتى يمكن... آ جـ: ساقطة من م. (١٥) فيمكن: ممكن ع. (١٦) فيمكن: يمكن س، سا؛ ممكن ع، هـ. (١٧) والإيجاب: فالإيجاب ع.

قالوا : بل ربما كان العكس جزئيا موجبا ضروريا كما نقول : كل إنسان يمكن أن يكون متحركا .

ثم ليس يصدق أن كل متحرك لايمكن أن يكون إنسانا ؛ بل إنما يصدق أن بعض المتحرك بالضرورة ليس إنسانا ،وهذا قريب مما قلنا فى مواضع . وهو دليل على أن قولنا : كل متحرك يمكن أن لايكون إنسانا ، كاذب فى استعمالات التعليم الأول ، لكنه باعتبار السور صادق . فبين أنه يجب أن لايلتفت إلى السور ، وأن يعلم أن ذلك مخالف أيضا لمذهب التعليم الأول . ولكن مما يلزم القوم إذا عوملوا بموجب ما حكموا به من الحق إذ قالوا : إن بعض المتحرك هو بالضرورة ليس إنسانا ، وذلك هو الفرس ؛ أن يقولوا : ومن الحق أن بعض المتحرك هو بالضرورة إنسان ، وذلك هو الناطق مثلا . فإن كانت الضرورية على مايدعون من أمرها أنها منعكسة ضرورية ، وجب أن ينعكس : فبعض الناس متحرك بالضرورة . وقد وضعوا كل إنسان متحركا لا بالضرورة ؛ بل بالإمكان الحقيقى المعاند للضرورة . فإذن ذلك العكس مما لا يجب .

ولنعد إلى حيث فارقناه . قالوا : والخلف لايبين هذا . وذلك لأن قائلاإن قال : إن لم يمكن أن لايكون شىء من جـ آ ، فبالضرورة بعض جـ آ ، وكان لاضرورة فى شىء منه ، وهذا خلف ، لم يكن صنع شيئا . قالوا : وذلك لأن قولنا : يمكن أن

---

(١) قالوا : وقالوا م . (٢) أن يكون : أن لا يكون طا . (٣) بل : ساقطة من هـ .
(٤) قلنا : قلناه سا || وهو : وهذا س ، طا ، ن ، هـ . (٥) كاذب : كاذبا ع ، م .
(٦) باعتبار : فى اعتبار س . (٧) أيضا : ساقطة من م . (٨) القوم : ساقطة من د ، سا || إذ : إذا س . (١٠) هو (الأولى) : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ، هـ || وذلك : أو د
(١١) الضرورية : الضرورة ن ، هـ || وجب : ووجب د . (١٢) فبعض : ببعض س || الناس : + هو س || بالضرورة (الأولى) : ساقطة من ع || لا بالضرورة : بالضرورة م .
(١٣) فإذن : فإن م . (١٥) من : ساقطة من م || من جـ آ : من آ جـ د ، ع ، ن .

لا يكون شيء من آ جـ مقابله أمران ، أحدهما بالضرورة : بعض جـ آ ، والآخر بالضرورة : لا شيء من جـ آ ، ولا كل جـ آ . فلا يجب إذن هذا الخلف . فهذا ما قيل فى التعليم الأول وكله صواب حسن .

ولكن مراعاة مقابلة ضرورتى الايجاب والسلب معا للسلب الممكن ، أمر كان منسيا إلى هذا الموضع ، وقد تذكروه ههنا . فعسى أن يكون كلامهم فيما سلف ليس بحسب الممكن الحقيقى ، بل بحسب الممكن العام ، أو هى امتحانات . وقالوا أيضا : إن هذه المقدمة ، وإن لم تنعكس كلية ، فستنعكس جزئية . وهذا شيء له تأويل ما بعيد فى التعليم الأول . ولكن الذين جاءوا من بعد فقد قالوا : إنه ينعكس جزئيا على ظاهره . وذلك لأن قولنا : لا شيء من جـ آ بالإمكان الحقيقى ، ينعكس : أن كل جـ آ بالإمكان الحقيقى ، وهذا ينعكس : أن بعض آ جـ بالإمكان الحقيقى . إذ الممكن الموجب ينعكس جزئيا موجبا ممكنا عندهم ، ثم ينعكس هـذا إلى السالبة بأنه يمكن أن لا يكون بعض جـ آ . فقالوا : إن السالب الجزئى الممكن ينعكس لاستحالته أولا موجبا جزئيا ، ثم انعكاس ذلك جزئيا موجبا ، ثم انقلاب ذلك إلى السالب الجزئى . فهذا ما قالوه ، بل أقوى ما قالوه . وليس يعجبنى قولهم : إن الكلى الموجب الممكن ينعكس جزئيا موجبا ممكنا حقيقيا ؛ بل إنما ينعكس ممكنا بالمعنى العامى الذى لا يجب أن ينعكس سلبه على إيجابه . وذلك أنه يمكن أن يكون نوع ، وله أمر ما بالقوة فى أشخاصه كلها ، وذلك الأمر لا يصح أن يكون شيء يوصف بأنه هو إلا ويحمل عليه النوع ،

---

(١) آ جـ : جـ آ س ، سا ، عا ، هـ ؛ جـ م . (٢) إذن : لأن ع . (٤) للسلب : وللسلب ن . (٦) الحقيقى بل بحسب الممكن : ساقطة من د ، سا || العام : ساقطة من س ؛ العامى ع . (١١) جزئيا موجبا : ساقطة من ن . (١٣) انعكاس : انعكس ع . (١٤ — ١٥) بل أقوى ما قالوه : ساقطة من د ، ن . (١٦) العامى : العام عا . (١٨) بأنه هو : ساقطة من د ، ن .

كقولنا : كل إنسان يمكن أن يخجل ، فكل خجل فهو إنسان بالضرورة . وكذلك كل إنسان يمكن أن يتحرك ، والمتحركات بعضها ناس بالضرورة ، و بعضها بالضرورة ليس ناسا ، اللهم إلا أن يقصدوا قصد السور الذى جاز لنا الآن أن نعقله . والذى تكلفه بعض المتكلفين أن بعض الخجلين بالقوة ناس بالقوة، فقد أجبنا عنه فى مواضع . ولو صح مثل هذا القول، لصح قول القائل بعض الناس حيوان بالإمكان الحقيق ، إذ كان بعض الناس بالقوة حيوانا بالقوة . والذى قاله بعض الفضلاء إنا نقول : كل حيوان ممكن أن يكون نائما من جهة ما هو نائم ، فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم ممكن أن يكون حيوانا ، لأن حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم ، فمغالطة صرفة . أما ما يجب أن يعلم فى هذا بالحقيقة ، فأمر قد سلف بيانه . وأما القدر الذى ينبغى أن نعيده ونقوله ههنا فهو : أن لفظة من جهة ما هو نائم، إما أن تقال على أنها جزء من المحمول أو من الموضوع . فإن كانت جزءا من المحمول، فيجب أول شيء أن تجعل فى العكس جزءا من الموضوع ، حتى يقال : و بعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم فممكن أن يكون حيوانا . وهذا كما تسمعه . ثم هب أنه حق، فليس كلامنا

(١) فكل : وكل س ، سا ، عا ، ه || فهو : ساقطة من م . (٢) والمتحركات : والمتحرك : بخ ، م || ناس : أناس د ، ن . (٣) بالضرورة : للضرورة سا ، عا ، م || جاز : حان ب . (٤) نعقله : + بالقوة ه (٨) فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم : ساقطة من سا || هو من جهة : فهو من جهة د ، س ، ع ، عا ، ن . (٩) له : ساقطة من سا . (١١) أنها : ساقطة من سا . (١٢) من (الأولى) : ساقطة من د ، ن . || المحمول : الموضوع د ، ن . (١٣) الموضوع : المحمول د ، ن || و بعض : فبعض سا . (١٣ — ١٤) من جهة ما هو نائم : ساقطة من ع . (١٤) فممكن : فيمكن ع ، ه || ثم : ساقطة من سا .

فيه. فلا يمنع أن يكون مواد تنعكس فيها الممكنة ممكنة. وليس دليل صحة العكس هو أن تُرى مواد ينعكس فيها الشىء ؛ بل دليل صحته أن القضية لا تنعكس ، هو أن ترى مادة لا تنعكس فيها. وإذا كان ذلك كذلك، فهب أن هذا حق ومنعكس. ولكن أنت تعلم أيها الفاضل أن النائم بلا شرط غير النائم بشرط أخذ كونه نائما، ومن جهة ما هو نائم ، والنائم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا ينعكس. فإنه لا يخلو إما أن يحمل عليه الحيوان أو لا يحمل، فإن لم يحمل البتة فليس ينعكس. فإن حمل عليه دائما فهو ضرورى . وإن حمل عليه وقتا دون وقت، فسيكون: نائم ، ليس بحيوان . وهذا محال . وإما أن يكون جزءا من الموضوع، ولنساعد حينئذ ، ولنسلم أن النوم يكون ممكنا له ويكون فى هـــذه المـادة ينعكس ، ولكن كلامنا فى أن نأخذ الحيوان حيوانا، ونعتبر معه النوم على أنه محمول بلا شرط يلحق الحيوان ، أليس يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس ؟

فهذا الفاضل فى تكلفه هذا يجرنا قهرا إلى أن نجعل المثال الذى أوردناه مثالا آخر يوافق غرضه . ونحن إذا ساعدنا وسامحنا أن يكون المثال الذى يقلب عليه اعتباره هو على ما يقول ، وانعكست الممكنة هناك صادقة ، فلم يجب أن تكون منعكسة على الإطلاق، اللهم إلا أن يجرنا كرها على أن نعتقد أن لا فرق بين المثالين. وهذا مما لا يضطرنا إليه . وكيف ونعلم أن الحيوان بما هو نائم معنى ، والحيوان معنى ، والنائم بمـا هو نائم معنى ، والنائم مطلقا معنى . وقد بينا الفرق بين ذلك

(٢ — ٣) مواد . . . ترى : ساقطة من ع . (٣) كذلك : ساقطة من م . (٤) ولكن أنت : وأنت سا . (٤ — ٥) غير النائم . . . بلا شرط : ساقطة من ع . (٥) والنائم : فالنائم د ، ن . (٦) البتة : عليه ع . (٧) فإن : وإن سا ، ه . (٨) وهذا : وهو م. (٩) ولنسلم : ونسلم س ، سا || هذه: هذا م . (١٠) ولكن : وليس د ، ن ؛ لكن س، سا ، ع . (١١) ولا ينعكس : فلا ينعكس د، سا، ع، ن. (١٣) ساعدنا : تباعدنا ع || عليه : ليه د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه . (١٤) على : ساقطة من م .

كله فيما سلف ، مما لا حاجة إلى مزيد عليه . فالحق ما نقـــوله ، والباطل ما يتعصبون له .

ولنسلم أن الممكنة السالبة تنعكس موجبة ممكنة ، فتلك الموجبة ليس يجب أن تنعكس موجبة ممكنة حقيقية ، وإن كان يجب أن تنعكس ممكنة بالمعنى الأعم . وذلك فإنه إذا كان كل بَ آ بالإمكان الحقيق ،فبعض آ ب بالإمكان العامى ، وإلا فبالضرورة لا شيء من بَ آ ، وكان كل بَ آ بالإمكان . لكن هذا الانعكاس لا يقرب الغرض الذى نحوه . فإنه ليس يجب إذا كان آ بَ بالإمكان العامى أن ينعكس إلى السلب ، فيكون ممكنا أن لا يكون ذلك البعض من آ بَ ، فإن الإمكان العامى لا يجب له انعكاس إلى السلب وإلى الإيجاب ، فربما كانت المـادة مادة تصدق عليها الضرورة ،فبهذه الأشياء يتبين أن الموجبة الممكنة لا تنعكس مثل نفسها ، بل تنقلب هى والسالبة الممكنة جزئية موجبة ممكنة بالمعنى الأعم . فإن السالبة الجزئية الممكنة لا يجب لها انعكاس إلا موجبة جزئية ممكنة بالمعنى الأعم تابعة فيه الجزئية الموجبة . فيخالف الممكن فى هــذا الباب غيره ، فى أنه ما كان يجب لغيره أن ينعكس السالب الجزئى منه شيئا . وههنا يجب أن ينقلب جزئية موجبة . ثم من جملة هذه الأقاويل تبين أن العكس لاينفع فى بيان أن قرينة من القرائن المؤلفة عن المقدمات الممكنة فى الشكل الثانى قياس .

(١) فالحق : والحق ن . (٣) ولنسلم : واملم ع || ممكنة : ساقطة من ط .
(٥) وذلك : ساقطة من ه || فإنه : ساقطة من ط || آ بَ : بَ آ س .
(٨) السلب : السالب ع . (٩) فإن : فبيان ع . (٩ — ١٠) لايجب . . . الضرورة : ساقطة من ع . (١٠) فربما : ربما سا || فبهذه : فهذه سا ، ع . (١٢) فإن : وإن س ، ط ، عا ، ه . (١٣) فيخالف : يخالف سا . (١٥) موجبة : ممكنة سا || جملة : ساقطة من ط || تبين : يتبين د ، سا ، ه .

وليس يمكن أيضا من طريق الخلف أن يتبين ذلك ، لأنا إن وضعنا كل آ ب، و بعض ج ب بالإمكان لم يكن مناقضا للسالبة الممكنة ولم يبين به شيء . وأما إن أخذنا نقيضها ، وهو أنه ليس بممكن أن لا يكون شيء من ج آ . وذلك يصدق، إما لأن بعض ج آ بالضرورة، أو بعض ج بالضرورة ليس آ . فإذا قلنا بعض ج آ بالضرورة ، فإما أن نأخذها صغرى أو كبرى . فلتكن صغرى ، فتنضاف إليه ، و يمكن أن لا يكون شيء من آ ب ، أو يمكن أن يكون كل آ ب ، فينتج : بعض ج بالإمكان هو ب ، أو ليس ب . وهذا هو الذى كان وضع أولا . ولنجعلها كبرى ، ولنجعلها مع ذلك كلية ، فنضيف إليها مقدمة ج ب ، ينتج من الثالث : بعض ب آ ، أو ليس آ ، كيف كانت جهته . فلا يناقض شيئا من المقدمات ، فلا يبين به شيء بالخلف ، إلا أن تتفق النتيجة ضرورية فى مادة ينعكس فيها الضرورى الموجب ضروريا لا محالة . فإن كانت عكس النتيجة تلزم ضرورية ، فإنها تناقض الممكنة التى هى إحدى المقدمتين المحكوم فيها بالإمكان الكلى . لكن ليس هذا مما يتفق دائما ، ولا الصادق دائما عند كذب الممكنة هذه الموجبة الضرورية ؛ بل ربما كان الصادق الأخرى ، وإن لم تكن ضرورية ، لم يناقض ما قيل . ثم إذا اعتبرنا الجزئية السالبة ، وأخذنا بعض ج بالضرورة ليس آ ، ولنجعله كبرى أولا ، فيكون فى الشكل الثالث فقط ، لأنه جزئى وسالب ، و يكون هكذا : كل ج ب

---

(٢) ج ب : ج آ تا || يبين به : يتبين فيه سا ، ه . (٣) وأما : وإنما ه || وأما إن أخذنا : وأما أخذنا ن . (٤) لأن : الآن م . (٦) فتنضاف : فيضاف سا . (٧) بعض : فبعض ن . (٨) ولنجعلها (الأولى) : ولنجعله م . (١٠) يبين : يتبين س ، سا . (١١) تتفق : اتفق د ؛ + تلك سا ، ه . (١٢) كانت : ساقطة من د ؛ كان س || ضرورية : ضرورة د . (١٣) لكن : ساقطة من م . (١٤) الموجبة : النتيجة د ، ن || الضرورية : الضرورة ن || ربما : ساقطة من سا . (١٦) وأخذنا : فأخذنا سا ، عا ، ه .

بالإمكان ، و بالضرورة ليس بعض جـ آ ، ينتج : فليس كل ب آ ، كيف شئت أن تكون عليها الجهة. فإن كانت مطلقة صرفة، لم يناقض الممكن ولو كان الحمل والوضع واحدا . و إن كانت ضرورية، لم تناقض لأنها عكس بعض المقدمات العكس الذى لا ينعكس ضرورية . ولست أعنى بالعكس أنه ينعكس عنه ؛ بل إنه مخالف فى وضع جزئية له . فإن أخذت صغرى ، لم يصلح إلا فى الشكل الثانى ؛ إذ السالب غير الممكن لا يكون صغرى فى شكل غير الثانى ، فلا ينضاف إليه غير الكبرى ، ولا ينتج أيضا نقيضا لمقدمة بوجه، ولا يمكن أن يبين بالافتراض. فإن الافتراض فى هذا الشكل إنما يبين بقياس كلى من هذا الشكل الثانى نفسه ، ثم بقياس يبين النتيجة الجزئية، فالكليتان من التأليفات من القرائن الواقعة فى هـذا الشكل لا تتبينان بالافتراض ، والجزئيتان يمنع عن بيانهما به أن لا يستبين القياس الكلى فى الشكل نفسه . فإذن لا نتيجة من ممكنتين فى الشكل الثانى .

و إن اختلطت المقدمات من مطلقة وممكنة ، فأنت تعلم أيضا أنه لا يكون قياس، إذا كان المطلق بالحال المذكورة فى المطلقات فى الشكل الثانى كيف كان. وأما إن كان المطلق سالبا ينعكس ، فيكون عنه وعن الممكن قياس ، سواء كان الممكن موجبا أو سالبا . فإن كان المطلق موجبا والممكن موجبا لم يكن قياس ، وهما فى حكم الموجبتين .

---

(١) ينتج فليس : فليس ينتج سا || كل : ساقطة من س ، ه ؛ فكل سا . (٢) أن : ساقطة من عا . (٣) وإن : فإن ن (٤) العكس : ساقطة من سا || الذى : التى سا || لا ينعكس : ينعكس د ، ن. (٥) مخالف : يخالف د ، ن. (٦) غير (الأولى) : الغير ع ، عا ، ن ، ه . (٧) فلا ينضاف : ولا ينضاف ه . (٨) يبين : يتبين د . (٩) نفسه : بعينه ع ، عا ، ن || يبين : يتبين ب ؛ بين ن || فالكليتان : فالكليات ع . (١١) لا نتيجة : لا يمكنه س . (١٣) وممكنة : ممكنة ه. (١٥) وأما : فأما سا ، عا .

ولنعد الضروب المنتجة من هذا الشكل عدّا .

فالضرب الأول : كل ج ب بالإمكان ، ولا شيء من آ ب بالإطلاق المنعكس ، ينتج ما ينتجه الضرب الثانى من الشكل الأول ، ويبين بعكس السالبة .

والضرب الثانى المشهور ليس شيء من ج ب بالإطلاق المنعكس ، وكل آ ب بالإمكان . وقد قيل فيه ما قيل .

ولكن إن فرغنا فى تعرّف حالة العكس واستخرجنا من العكس الأول فيه ، ينتج : أن لا شيء من آ ج بالإمكان . فكيف ينعكس هذا . إذ ليس يجب للممكن الخاصى عكس ، فلا يجب أيضا للممكن العام عكس. فإنه إذا لم ينعكس ما هو أخص لم ينعكس ما هو أعم . فإن الأعم إنما ينعكس إذا انعكست جميع خصوصياته ، وهذا شيء تعرفه. فلا يجب إذن أن يتوقع منه نتيجة كلية. لكن الحق فى هذا الباب هو أن النتيجة قد تكون جزئية موجبة بالإمكان الأعم، وهو الذى جعلناه عكس السالبة الممكنة، إن كانت النتيجة الأولى ممكنة الإمكان الحقيق . وذلك عندما تكون الكبرى مطلقة غير ضرورية . فإن كانت المطلقة قد اتفق فيها أن كانت ضرورية ، كانت النتيجة الأولى كما علمت ضرورية سالبة ، فلم يجب عكس موجب ، بل عكس سالب . فإذن إذا كانت المطلقة عامة، كان بين إنتاج موجب ممكن عام، و بين إنتاج سالب ضرورى . فلم يكن يلزم شيء بعينه بطريق العكس . فإن كانت المقدمتان كلتاهما سالبتين ، فلا ضير . وذلك

---

(٥) المشهور : + منه سا . (٧) حالة : + منه ع ، عا ، ن ، ه . (٨) من : ساقطة من م || آ ج : ج آ د || إذ ليس : وليس ب . (٩) فلا يجب : ولا يجب سا . (١١) إذن : ساقطة من ع . (١٥) كما علمت : ساقطة من سا . (١٦) المطلقة : + قد اتفق فيها أن كانت ع . (١٨) فإن : فإذا م || سالبتين فلا ضير وذلك : ساقطة من ع .

لأن الممكنة ترجع إلى الإيجاب ، فينتج ما ذكرنا ، ثم يُرجع فيما أنتجت ممكنة صرفة إلى السلب . فأما حيث أنتجت جزئيـة موجبة بالإمكان الأعم ، فلا يجب لهـا رجوع إلى السلب . والعجب ممن يرى أن إمكان نتيجة هـذا التأليف فى الشكل الأول ليس هو بخاصى ، بل عامى . ثم حيث يحاول تبيين إنتاج هذا الضرب ترجـع الموجبة فيه إلى السالبة . وعليك أن تعرف أحـوال المقاييس الجزئية من هذه ، لتعرف أن السالبة يجب أن تكون هى المطلقة بهذه الصفة ، وإن كانت جزئية فتبين على أصلهم بالافتراض .

وفى التعليم الأول أن السالبة إن كانت جزئية مطلقة لم يكن قياس . لكنا إذا قلنا : بعض ج ليس ب ، ويمكن أن يكون كل آ ب ، فافترضنا ذلك البعض د ، فكان ولا شىء من د ب المطلق المنعكس ، وكل آ ب بالإمكان ، فأنتج بالإمكان : لا شىء من د آ ، وذلك على أصولهم . ثم نقول : بعض ج د ، فينبغى أن ينتج : فبعض ج ليس آ بالإمكان . أو عسى أن يكونوا قد تذكروا ههنا أن نتيجة هذا التأليف لا تكون كلية ، فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى .

(١ — ٢) لأن . . . . . صرفة : ساقطة من ع . (٤) هو : ساقطة من ن ، ه || بخاصى : بخاص ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن . (٥) أحوال : حال ع . (٦) أن تكون : ساقطة من سا . (٧) وإن : فإن د || جزئية : + أيضا ط . (١٠) د : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن || فكان : ساقطة من س ؛ وكان سا ، ه || ولا شىء : لا شئ ن || د ب : ج ب س . (١١) د آ : د ب د ، ع ، ط ؛ ج آ س . (١٢) فبعض : بعض سا || ج : ب س . (١٣) لا تكون : + ممكنة ع . (١٤) الأخرى : الأولى د ، ن ؛ + والله أعلم س .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

فى القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة فى الشكل الثانى

فاما إن كانت المقدمة المخالطة ضرورية ، وقد علمت أن السالبة تجب — على أصولهم — أن تكون ضرورية . والضرب الأول كل جـ ب بالإمكان ، و بالضرورة لا شىء من آ ب ، ينتج بالإمكان العام و بالضرورة أن لاشىء من جـ آ . وتبين ذلك بانعكاس الضرورية و بالخلف أنه إن كان ليس بممكن عام أن لا شىء من جـ آ ، فيمكن أن يكون بعض جـ آ بالإمكان العام ، ولنفرضه موجودا ،ثم نقول : ولا شىء من آ ب ، وذلك بالضرورة ، فينتج بالضرورة ليس كل جـ آ ، وكان ممكنا ، وهذا خلف ، قد علمت جهة خلفه مثله .

و إن كانت السالبة الضرورية صغرى تبين هـذا بعكسين . فإن النتيجة بالحقيقة ضرورية ، وعكسها ضرورى . فإن ظن ظان أن النتيجة الأولى ربما

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل هـ . (٣) فى القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة فى الشكل الثانى [بهذا العنوان يستأنف الكلام فى مخطوط ى] (٤) المقدمة : المقدمات د ، ن || وقد : فقد عا . (٥) والضرب : فالضرب د ، س ، سا ، غ ، عا ، ن ، هـ ، ى . (٦) و بالضرورة (الأولى) : والضرورة ع . (٧) بانعكاس : انعكاس ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى . || الضرورية : الضرورة د ، سا . (٨) فيمكن . . . . جـ آ : ساقطة من سا (٨ — ٩) فيمكن . . . . آ ب : ساقطة من س . (١٠) ليس : وليس س || جـ آ : جـ ب س ، سا ، هـ || وهذا : هـذا ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى || قد : فقد عا ؛ وقد ن . || خلفه : خلفيه ب ، د ، س ، سا ، عا ؛ ساقطة من ن || مثله : قبله عا ، ى ، ساقطة من م . (١١) كانت : كان ى . (١٢) فإن : وإن د ، س ، سا ، غ ، عا ، ن ، هـ ، ى || الأولى : ساقطة من د .

كانت ممكنة ولا تنعكس ، فليترك العكس إلى أن يوضع الأمر فيه . وليبين بالخلف أنه إن كان يمكن أن يكون بعض ج آ بالإمكان العام ، ليدخل فيه الضرورى وغير الضرورى ، و يضيف إليه : وكل آ ب بالإمكان الحقيق ، فيكون بعض ج ب بالإمكان الحقيق ، وكان بالضرورة لا شيء من ج ب ، هذا خلف . فإن كانت الضرورية موجبة ففى المشهور أنه لا يكون قياس البتة ، والحق يوجب فى جميع ذلك أن يكون قياس دائما كيف كان الخلط . نعم لا يكون من هذا قياس ينتج لممكن البتة ، بل كان قياس منه ؛ فإنما ينتج الضرورى السالب دائما ، كانت المقدمتان موجبتين أو سالبتين أو خلطا وعلى قياس ما قلنا فى الوجوديات التى وجوديتها صرفة . وقد عرفت ذلك فتذكر منه ما يجب تذكره .

وأما الآن فلننظر فيما قالوه هم ، قالوا : إذا كان كل ج ب بالاضطرار ، وكان بالإمكان لا شيء من آ ب ، فلا يلزم عنه نتيجة ؛ لإنا إذا قلنا : كل ققنس أبيض بالضرورة ، وممكن فى كل واحد من الناس أن لا يكون أبيض، كانت النتيجة ضرورية سالبة . فلم تجب نتيجة ممكنة حقيقية ، إذ هذه غير الممكنة الحقيقية ؛ بل هى ضرورية . وقد صدقوا فقالوا : ولا الاضطرارية ؛ لأن الاضطرارية تجب إما عن اضطراريتين ، وإما إذا كانت السالبة اضطرارية . ولكن هذا هو المشكوك فيه . فإن القائل إذا قال : إن هـــذا

---

(١) وليبين : وليتبين سا . (٢) إنه إن : أنه سا || ج آ : د ع . (٧) لممكن : الممكن بخ ، د ، س ، سا ، عا || كان : كل س ، سا ، ى . (٨) خلطا : خلط ى ؛ ساقطة من د || وعلى : أو على هـ . (٩) ذلك : ساقطة من م || فتذكر : فلنذكر س (١١) فيما : مما سا . (١٢) فلا يلزم : فلا يلزمه د ، ن . || نتيجة : نتيجته س . (١٥) فقالوا : قالوا ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٧) هو المشكوك : مشكوك س ، سا .

الضرب منتج ، لم يسلم أن الضرورية لا ينتجها إلا هذان ، وحين يسلم أن هذين ينتجان الضرورية . ثم أتوا بحدود فقالوا : إن كل يقظان متحرك بالضرورة ، ويمكن أن يكون كل أو لا يكون شيء من الحيوان متحركا ، فالنتيجة على ما يشتهيها المفسرون بالضرورة : كل يقظان حى . ولست أفهم كيف صار كل يقظان متحركا بالضرورة . فإن عنى الحركة الإرادية النقلية فليس يجب أن يكون كل يقظان متحركا بالضرورة . وإن عنى حركة مقابل سكون النوم فتكون نفس اليقظة أو لازما . فحينئذ يكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان لا مادام ذاته موجودا ، فإنه ليس كل ما يوصف بأنه يقظان يتحرك حركة اليقظة مادامت ذاته موجودة بالضرورة ، كان يقظان أو لم يكن ، بل إنما يتحركها ما دام يقظان . وأنت تعلم ، على حكم الأصول الماضية ، أن مثل هذه المقدمة لا تكون ضرورية . ثم هب أن كل يقظان متحرك بالضرورة ، وبعض الحى يقظان إمكانا ، ليس ينتج ، على أصولهم ، أن بعض الحى متحرك بالضرورة ، بل بالوجود ، وذلك لا ينتفع به . وإن حسب أنه ينفعه وجودا ، فكيف يصدق وجودا أن يقال: بعض الحى متحرك بالضرورة . ويمكن أن لا يكون شيء من الحى متحركا إلا أن يلتفت إلى أمر السور وقد علم ما فيه . ومع ذلك فإن النتيجة تكون ممكنة حينئذ أن تصدق موجبة هكذا ، وممكنة أن تصدق سالبة كالأولى ، فتكون ممكنة بمعنى السور . ثم لا يقولون ههنا إن قولنا : كل

---

(٢) إن : ساقطة من م ، ى . (٣) أن يكون : أن لا يكون س || فالنتيجة : والنتيجة س ، ه . (٤) المفسرون : المقرون ها || صار : ساقطة من ع . (٥) فإن : وإن ب ، م || النقلية : ساقطة من ع (٦) يقظان : ساقطة من سا . (٧) ذلك : ساقطة من سا . (٨) موجودا : موجودة ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه || مادامت : ما دام س . (١٠) المقدمة : ساقطة من ه . (١٢) متحرك : المتحرك د . (١٣) وجودا : وجوديا ع ؛ ساقطة من ها ، ه . (١٣ — ١٤) فكيف يصدق وجودا : ساقطة من سا . (١٤) وجودا : ساقطة من ها ، ه . (١٥) علم : علمت س ، ه . (١٦) وممكنة : أو ممكنة ها .

يقظان حى ليس بالضرورة إذ ليس من جهة ما هو يقظان ، بل هو ممكن كما قالوا فيما سلف ذكره . فإن قال قائل : إن معنى قولنا : يمكن أن يكون أو لا يكون الحى متحركا ، إنما هو فى وقت لا يكون فيه مثلا حى يقظان ، فلا يخلو إما أن يجعل هذا الوقت داخلا فى الموضوع ، حتى يكون كأنه قال : يمكن أن يكون كل حى موجودا حين لا حى يقظان متحركا ، فلا ينتج حينئذ أن اليقظان حى فقط ، بل إن اليقظان حى موجود حين لا حى يقظان ، وهذا محال . وإن لم يكن هذا جزءا من الموضوع ، بل تفهيما لحال ، صدق الحصر وقتا ما . ففى ذلك الوقت يكون كاذبا أن كل يقظان متحرك ، سواء أخذت بالضرورة أو بالإطلاق، اللهم إلا أنه لا يلتفت فى الضروريات إلى الوقت، بل إلى ذات الموضوع وذات المحمول. فيجب أن يفعل مثل هذا بالممكنات. وقد علمت فيما سلف ما يلزم على هذا .

والذى تكلفه متكلف فقال : إن قوله : كل يقظان متحرك بالضرورة ، ليس معناه أنه متحرك دائما ؛ بل معناه أنه كلما فرض موجودا فى وقت وجد أنه متحرك ، وكما نقول كل إنسان حيوان ، فإنه لا يعنى بهذا أن كل إنسان دائما حيوان ، بل إذا كان موجودا ؛ بل لا يعنى بهذا أن كل إنسان دائما إنسان وجود ، ومع ذلك فالحيوان دائما مقول عليه ؛ ولا أيضا معناه أن قولنا : كل إنسان حيوان قول يكون دائما صادقا وفى كل زمان ، فإنه يجوز أن تعدم أشخاص كثيرة من الأنواع أصلا كالدود، فلا يكون ، حينئذ ، كل دود حيوانا .

---

(٢) قالوا : قالوه س، سا ، طا . (٥) موجودا : موجود س، سا . (٥ — ٦) فلا ينتج . . . يقظان : ساقطة من ى . (٩) لا يلتفت : يلتفت طا ، م . (١٠) المحمول : الموضوع سا || مثل : ساقطة من سا . (١١) على : من ى . (١٤) وكما : كما س، سا || فإنه : فإنا س ، ى . (١٥) حيوان : حيوانا م || بل إذا كان موجودا : ساقطة من طا || دائما إنسان : ساقطة من م . (١٨) كالدود : كالدودة ن ،

فنقول لهذا الذى تكلف ما تكلف : أما قولك إنه ليس شرط الضرورى أحد الأمرين المذكورين فهو حق ، لكن قولك بل شرط الضرورى ذلك الذى ذكرته وهو كون الموضوع موصوفا بما وصفته، حتى يكون قولنا : كلما كان يقظان موجودا يقظان كانت الحركة اليقظية موجودة ، يوجب الضرورة أو نقيضها ، ينقض عليك أصولا سلفت . وذلك لأن هذا القول يلزم منه أن يكون قولنا : كل متحرك متغير ضروريا ، فإنه كلما فرض المتحرك موجودا حمل عليه أنه متغير. فإذا جعلت أمثال هذه كبريات ضرورية فى الشكل الأول، وقرنت بصغريات مطلقة، لم تنتج ضرورية ، وذلك خلاف رأيك . نعم إذا قلت : إن الذات الموصوفة بأنها يقظان ، كلما وجدت، لزم منه أن تكون متحركة ، وصدق هذا، كانت المقدمة ضرورية، ولكن ليس يجب أن تكون الذات الموصوفة بأنها يقظى كلما وجدت كانت متحركة حركة اليقظة . فإنها إذا وجدت ، ولم تكن يقظى ، تكون قد وجدت الذات التى توصف باليقظة ، ولا تكون متحركة . وأما الإنسان فليس من هذا القبيل . فإن الذات الموصوفة بأنها إنسان لا توجد وليست بإنسان ؛ بل إذا صارت لا إنسان فقد فسدت . ولا كذلك الذات الموصوفة بأنها يقظى فإنها تكون يقظى ، ولا تكون يقظى وهى موجودة . فضرورة مقدمة اليقظان تعتبر الذات الموصوفة باليقظان حكم أنها يقظان ، لا حكم أنها موجودة ؛ وأما ضرورة مقدمة فى الإنسان ، فتعتبر حكم أنه إنسان وحكم الوجود معا ، فإنه

(١) ماتكلف : ما تكلفه ع ؛ ساقطة من عا || أما قولك : ساقطة من سا || شرط : بشرط س .
(١ — ٢) إنه ليس . . . قولك ساقطة من م . (٢) كون : ساقطة من د، سا ، ع ، عا
(٣) بما : فإنما سا || حتى : حين س || كلما : كل ما ع . (٤) أو نقيضها : ونقيضها د .
(٧) هذه : هذا سا . (٨) رأيك : ساقطة من سا || بأنها : فإنها د ، عا ، ن .
(١٠) ضرورية : ضرورة ع . (١٢) وأما : فأما د . (١٣) القبيل : الباب عا . (١٥ — ١٧) فضرورة . . . معا : ساقطة من سا ، عا ، م . (١٦) تعتبر : ساقطة من س . (١٧) ضرورة : ضرورية ى .

ليس شىء موضوعا قائم الذات يوصف بأنه إنسان ، وإنه ليس بإنسان ؛ بل الشىء الموصوف بأنه إنسان ليس إلا نفس ذات الإنسان ، كالموصوف بأنه سواد ليس إلا ذات السواد . فلا يبقى الشىء الموصوف بأنه إنسان موجودا ، ولم يبق له أنه إنسان ، كما يبقى الشىء الموصوف بأنه يقظان موجودا ، وإن لم يبق له أنه يقظان . وإن أشكل هذا عليك فى الإنسان نخذ بدله السواد . فإن جوزت أن يكون شىء واحد يكون إنسانا ، وهو بعينه غير إنسان ، وتحمل عليه الحيوانية عند كونه إنسانا ، لم يكن حينئذ قولك : كل إنسان حيوانا ، مقدمة ضرورية عندك . وهذا مما لا يجوزه من ينازعه الآن . ولا يشك هو فى أن الموصوف بأنه يقظان إنما يكون بالضرورة متحركا ، لا ما دام ذاته فى نفسها موجودة ، بل ما دام ذاته يقظى ، وهذا هو ضرب من المطلق . وقد تحققت هذا فيما سلف تحققا لا تحتاج مع تذكره إلى إعادتنا عليك ما اعدناه . فإن كانت المقدمتان سالبتين كان قياس لا محالة ، كقولك : لاشىء من ج ب بالإمكان ، وبالضرورة لا شىء من آ ب . فإن هذا ينعكس إلى الشكل الأول ، وإن كانت الصغرى ضرورية حتى يكون بالضرورة لا شىء من ج ب . ويمكن أن يكون لا شىء من آ ب ، فينتج أنه بالضرورة لا شىء من ج ب على ما قلنا . أما على أصولهم فيعرض ما قلنا ، حيث كان بدل السالبة الضرورية مطلقة .

وبعد ذلك فلا يجب أن يجدوا عكس العكس على أصولهم ، وإن كانت المقدمتان موجبتين ، فالنتيجة تكون على أصولنا سالبة ضرورية . وأما على المشهور

---

(١) موضوعا : موضوع د ، ن . (٥) نخذ بدله : خذ بدله ع ؛ فذ له طا ، م .
(٨) وهذا : وهو ب ، م || ولا يشك : ولا شك م . (٩) الموصوف : الموصوفات || متحركا : ومتحركا د (١٠) بل : ساقطة من د || ذاته يقظى : ذاتها يقظانة طا .
(١١) تحققا لا : ولا هـ . (١٣) وإن : إن س ، سا ، طا ، ى . (١٥) ج ب : ج آ هـ .
(١٧) وبعد : [بعد هذه الكلمة يوجد نقص فى نسخة ى] || وإن : فإن سا ، طا
(١٨) فالنتيجة : والنتيجة م .

فلا ينتج . ويثبتون ذلك بحدود هكذا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وكل ققنس بالضرورة أبيض والحق سالبة ضرورية . قالوا وكيف يمكن أن تكون النتيجة ممكنة ، وهذه المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة ، وكيف تكون مطلقة صرفة ولا مقدمة مطلقة ، وكيف يمكن أن تكون ضرورية سالبة إلا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب من التأليف كهذا الذى أنتج من هذه المادة ، وكيف يجب عن هذا التأليف سالبة ضرورية ، إذ ليس فيه سالبة ضرورية ، فإنه من المسلم أن القياس لا ينتج سالبة ضرورية أو يكون فيه سالبة ضرورية . وهذا شىء لم يبين إلا فى الشكل الأول ، وليس بيانه فى الشكل الأول بيانا فى كل موضع . ثم قد تكلف بعضهم أن يعطى حدودا تنتج موجبة ضرورية حتى يكون هذا التأليف ينتج فى مادة نتيجة سالبة ضرورية ، وفى أخرى موجبة ضرورية . وذلك غاية مايدل على أن الاقتران غير منتج . وتلك الحدود هى : أن كل يقظان متحرك بالضرورة ، وكل حى ممكن أن يكون متحركا . وقد علمت ما فى هذا . فإذ عرفت الكليات، فقد أمكنك أن تعرف الجزئيات .

---

(٣) النتيجة . . . تكون : ساقطة من س . (٣ — ٤) وكيف . . . ولا مقدمة مطلقة : ساقطة من م .
(٥) كهذا : هكذا بخ ، ه ؛ لهذا سا . (٦ — ٧) إذ . . . ضرورية : ساقطة من ن .
(٧) فإنه : كأنه بخ ، س ، ه . || أو يكون : ويكون سا . (٨) لم يبين : لا يبين عا .
(٩ — ١٠) أن يعطى . . . هذا : ساقطة من ب . (١٠) التأليف ينتج فى : ساقطة من ب .
(١٢) كل يقظان : اليقظان س . (١٣) فإذ : وإذ س ، عا ؛ وإذا سا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

فى أصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة فى الشكل الثالث

فلننظر الآن فى الضروب التى تكون من الشكل الثالث ، وأنها كيف تكون حال النتايج المستنتجة من المقدمات الممكنة فيها .

فالضرب الأول : كل ب ج بالإمكان ، وكل ب آ بالإمكان ، فبعض ج آ بالإمكان . لأن الصغرى تنعكس بالإمكان الأعم وتكون كبراهما ممكنة حقيقية ، فتكون النتيجة ممكنة حقيقيــة . وكذلك إن كانت الكبرى سالبة ممكنة تنتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية . وإن كانت المقدمتان سالبتين ، انعكست السالبة الصغرى موجبة جزئية ، فأنتج ما تعرف . فإن كانت الصغرى جزئية فكذلك ، سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو خلطا كيف اتفق ، فإن جعلت الصغرى كلية والكبرى جزئية ، وهما موجبتان، لم يجب من طريق العكس أن تكون النتيجة ممكنة حقيقية ؛ بل لا يمنع العكس أن تكون ضرورية ؛ إذ ليس يجب أن يكون عكس الممكن ممكنا . لكن الافتراض يبين أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية . مثاله كل ج ب بالإمكان ، و بعض ج آ بالإمكان . فلنفرض ذلك البعض الذى

(٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل ٦ هـ . (٣) البسيطة : والبسيطة د ، ن || الثالث : الأول د ، ن . (٥) الممكنة : ساقطة من د . (٦) ج آ : ج ب طا ، ن . (٧) كبراهما : كبراها ع ، طا . (٨) تنتج : ساقطة من م . (١٠) ما تعرف : ما تعرفه س ، هـ . (١١) كانتا : كا . س || خلطا : سلبا س . (١٥) ج ب : ب ج هـ || ج آ : ب آ هـ .

هو أيضا بعض ب ، وليكن د ، فيكون كل د ب بالإمكان ، و بعض ج د فبعض ب د بالإمكان . ثم نقول : كل د آ بالإمكان ، و بعض ب د ، وذلك سواء كان بالإمكان أو بالإطلاق ، فينتج جزئية ممكنة حقيقية. وكذلك إن كانت الجزئية سالبة أو كانتا سالبتين على ما تدرى .

فأما إذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة ، فالمشهور أن النتائج فيها كلها تكون ممكنة ، ولا مطلقة . وهذا يفهم على وجهين :

أحدهما أن تكون النتائج فيها ممكنة ، ويستحيل أن تصدق مطلقة ؛ وهذا بعيد . فإن الممكنات كثيرة منها تصدق مطلقة. ولا بأس بأن يكون محمول واحد موجودا الآن ، وممكن أيضا بحسب الاستقبال ، والطبيعة واحدة . فإن خالفوا هذا ، وقالوا : إن الموجود الآن لا يمكن أن يكون شيء من جنسه ممكنا فى الاستقبال ، حتى يكون الجالس الآن لا يمكن أن يحدث له جلوس فى الاستقبال ، أو يستمر له الوجود فى الاستقبال ، فقد خرجوا عن المعقول ، وأوجبوا أن كل من جلس امتنع أن يكون له جلوس فى حال ثانية . فهذا وجه ردئ جدا .

والثانى أن نتائجها ما هو ممكن حقيقى ، ولا يجب أن يكون ممكنا يصدق على المطلق لا غير . وهذا مستمر على قانونهم . فليكن كل ب ج بالإمكان ، وكل ب آ بالإطلاق . فإذا عكست الصغرى ، صارت إلى الشكل الأول ، وأنتج

---

(١) د ب : ج ب سا ، ع ، ط . (١ — ٢) بعض ... و بعض ب د : آ وليكن د فيكون كل د ب بالإمكان ، وكل ب ج ، فكل د ج . وكل د آ بالإمكان فبعض ج آ س ، ه . (٢) ب د : (الأولى) د ب || د آ : ج آ ع . (٥) فالمشهور : والمشهور د ، ن . (٧) تكون : لا تكون م . (٩) وممكن : وممكنا س ، سا ، ه . (١٥) والثانى أن : والثانى أنه د ، سا || ولا يجب : فلا يجب سا . (١٦) مستمر : يستمر ع .

على ما علمت جزئية ممكنة حقيقية من مذهبهم . والظاهر أنه لا يصدق معها الإطلاق . وأما الحق فهو أنه ليس يجب أن تكون ممكنة حقيقية وأن لا يصدق معها الإطلاق . فإنه يجوز أن تنعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية ؛ بل ممكنة بالمعنى العام، فنجعلها صغرى مطلقة، فتكون النتيجة حينئذ مطلقة. فإذن إنما تصدق عليها الممكنة التى تقال على المطلق أيضا . مثاله : كل إنسان يمكن أن يكتب ، وكل إنسان يتنفس بالإطلاق ، فبعض ماهو كاتب يتنفس بالإطلاق كالإنسان . فأما إن جعلنا الصغرى مطلقة ، فالنتيجة تلزم ممكنة حقيقية. وكيف لا والكبرى عند الرد إلى الأول تكون ممكنة حقيقية ، ولا يمنع مع ذلك صدق المطلقة . فإن كانت الكبرى سالبة ممكنة أو مطلقة ، فالأمر على ما علمت . وإن كانت الصغرى كذلك، فيكون الحال على ماعلمت. وكذلك إن كانتا سالبتين . وكذلك إن كانت جزئية . لكن لايتبين بالعكس أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية ولما علمت من حال العكس؛ بل إنما يتبين بالافتراض حيث يحتاج إلى عكسين كما قد علمت . وكذلك كل موضع لايغنى فيه العكس . وهناك أيضا يمكن أن يتبين بالخلف . وليمثل لهذا الاقتران فنقول : إن مثاله قولنا : كل ب ج بالإمكان، وليس كل ب آ بالوجود الذى لاضرورة فيه . فإنا نأخذ المقدمات ههنا بهذه الصفة صريحة فى بابها خالصة لما قررناه فيما سلف من السبب، وبين أن هذا لا يتبين بالعكس على أصولهم ، لأن السالبة الجزئيـــة إذ هى وجودية فليست تنعكس على أصولهم . ولو كانت ممكنة انعكست جزئية موجبة . لكن يبينونه بالخلف ، والخلف المشهور فيه هو أنه إن لم يكن يمكن أن لا يكون

(١) من مذهبهم والظاهر أنه : ساقطة من ن || لا يصدق : وأن لا يصدق ن . (١٠) وإن كانت : ولكن إن كانت ع . (١٢) حيث : حتى س . (١٢ — ١٤) إلى . . . وليمثل : ساقطة من ع . (١٣) قد : ساقطة من د ، ن . (١٦) بهذه : لهاه د || فى : ساقطة من س || خالصة : فى أنها خالصة ع . (١٧) أن : + يكون س .

كل ج آ ، فبالضرورة كل ج آ ، وكان ليس كل ب آ . فبالضرورة ليس بعض ب ج ، وكان بالإمكان كل ب ج ، هذا خلف . لكنا نقول : ليس إذا لم يكن يمكن أن لا يكون كل ج آ ، وكان الإمكان حقيقيا ، يجب أن يكون بالضرورة بعض ؛ بل ربما يكذب ذلك إذا كان بالضرورة ولا شىء من ج آ ، فيكون ليس بممكن أن لا يكون كل ج آ ؛ بل بالضرورة . وأما إن كانت الكبرى ممكنة ، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية . فإن كانت الكبرى سالبة ضرورية ، فإن النتيجة حينئذ تكون على الخلاف الذى فى الضرب الذى ينعكس إليه هذا الضرب بعكس الصغرى ؛ إذ المشهور فيه بيّن ، والحق بيّن . فإن جعلت الصغرى سالبة ممكنة ، كانت النتيجة جزئيـة على الوجه المقول فى الشكل الأول . ولا يلزم عكس النتيجة إلى السلب ، كما علمت . فإن كانت الصغرى سالبة ضرورية لم تنتج لمثل ما علمت فى المطلقات . فإن كانت الصغرى موجبة جزئية ممكنة ، والكبرى سالبة ضرورية ، أو موجبة ضرورية ، فالنتيجة ضرورية ، وعلى الخلاف فى الضرب الذى تنعكس إليـه ذلك ، بعكس الصغرى . وكذلك إن كانت سالبة جزئية ممكنة . فإن كانت ضرورية لم تصلح سالبة ، وصلحت موجبة . وكانت النتيجة ممكنة حقيقية لا غير . فإن كانت الكبرى هى الجزئية ، وهما موجبتان ، فإن كانت الضرورية هى الكبرى ، يتبين بالافتراض أن النتيجة تكون ضرورية ، ولم يتبين بالعكسين ؛ إذ ليس يجب أن يكون عكس الضرورى ضروريا فى الإيجاب . وإن كانت الكبرى ممكنة تبين

---

(١) فبالضرورة كل : وبالضرورة كل م . (٣) يكن : ساقطة من د || أن (الأولى) : وأن د.
(٤) بعض : ساقطة من سا . (١٢ — ١٣) فالنتيجة ضرورية : ساقطة من سا .
(١٣) الخلاف : + الذى ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || ذلك : وذلك م . (١٧) يتبين : يبين د ، ن || بالعكسين : بالعكس د ، ن . (١٧ — ١٨) أن النتيجة . . . ممكنة تبين : ساقطة من ص .

بالافتراض أن النتيجة ممكنة أيضا لا بالعكس على ماعلمت . وإن كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية ، فالقول ماعلمت . وأما إن كانت سالبة ضرورية ، فلا ينتج . ولكن إن كانت الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية ، تبين ذلك بالافتراض . فليكفنا هذا المبلغ فى ذوات الجهة .

---

(١) بالافتراض : ساقطة س ص . (٢) فالقول : + على ه . (٤) هذا : هذه ب ، م . || الجهة : + تمت المقالة ب ، م ؛ + تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق س ، عا ؛ + والله أعلم سا ؛ + تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق بحمد الله ومنه ه .

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى القياسات الشرطية وأصنافها

إنه كما أن المقدمات منها حملية ، ومنها شرطية ، كذلك المطالب منها حملية ومنها شرطية . وكما أن من الحمليات مايصدق به بلا قياس ،ومنه مايحتاج فيه إلى قياس، كذلك الحال فى الشرطيات. فإن كثيرا من الدعاوى التى فى الرياضيات، والطبيعيات ، وفيما بعد الطبيعة ، شرطية متصلة ومنفصلة . والحمليات قد تبين بقياسات حملية ، و بقياسات شرطية . لكن الشرطيات لاتنتج عن الحمليات على ما علمت . فهنا إذن قياسات شرطية تنتج شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفة ، أو مختلطة على ما سنبين . والقضية الشرطية توافق الحملية فى أنها : قول جازم موضوع لأن يصدق به أو يكذب ، وفيه تصور لمعنى مع تصور نسبته إلى خارج على سبيل المطابقة . فإن كل قضية تتصور

(٢) من الفن . . . المنطق : ساقطة من سا || الجملة الأولى فى : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ن ، ه || فى المنطق : ساقطة من ع || المنطق : [تذكر نسخة ه بعد هذه الكلمة عناوين الفصول الخمسة] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل ا ه . (٦ — ٧) كذلك . . . شرطية : ساقطة من د (٧) ومنه : ومنها د . (٩) والحمليات : وتبين الحمليات م || تبين : تنبين م . (١٠) عن : ساقطة من ع . (١١) كانت : كان د . (١٤) المطابقة : [بهذه الكلمة تستأنف نسخة ى] .

أولا فى نفسها ، لكنها إنما يقع التصديق بها إذا نسبت إلى خارج على سبيل المطابقة . ثم الشرطية تخالف الحملية فى أنها مركبة بالضرورة من أجزاء فيها تأليف خبرى . ومع ذلك فإن النسبة بينها ليست نسبة أن يقال فى إيجابها أن أولها ثانيها ، كما يقال : إن الإنسان كاتب، فيجعل أول الأمرين هو ثانيهما . فتشارك الحملية فى أن هناك حكما بنسبة جزء إلى جزء ، وتخالفها فى هيئة ذلك الحكم . لكن الشرطيات تختلف أيضا فى هذه النسبة ، فتكون النسبة الإيجابية فى بعضها على سبيل المتابعة، وفى بعضها على سبيل المعاندة. وذلك إذا أخذا موجبتين . فإنك إذا قلت : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، كان الارتباط الموجب على سبيل الاتباع . وإذا قلت : إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ، كان ذلك على سبيل العناد .

ولنبدأ باقتصاص ما قيل فى أمر الاتصال والعناد . قالوا : إن الاتصال منه تام ، ومنه غير تام . وكذلك العناد منه تام ، ومنه غير تام . وأما الاتصال التام فجعلوه ما يلزم فيه المقدم التالى ، كما لزم التالى المقدم ، كقولهم : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة . وأما الاتصال الغير التام ، فأن يكون المقدم يلزمه التالى ولا ينعكس ، كقولك : كلما كان هذا انسانا فهو حيوان . ولا ينعكس، فليس إذا كان ذلك حيوانا فهو إنسان . وقالوا أيضا : إن العناد منه ناقص ، ومنه تام . فالتام هو الذى يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين للآخر ، أن يكون نقيض كل واحد منهما

(٣) أن (الثانية): ساقطة من ن . (٤) هو : ساقطة من سا . (٥) وتخالفها : وتخالفه س ، سا . (٧) المتابعة : المبالغة س . (٨) كان : كانت ى. (٩) وإذا : وإذ د ؛ وإن س ، سا . (١٢) ومنه (الثانية): ساقطة من س || وأما : فأما سا. (١٣) لزم : يلزم ع ، م . (١٤) فالنهار . . . . طالعة : ساقطة من د . (١٥) التام : تام م . (١٦) إنسانا : إنسان ب . (١٦ — ١٧) فهو حيوان . . . إنسان : ساقطة من د . (١٧) أيضا : ساقطة من ع .

قائما مقام عين الآخر، كقولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد . والناقص هو أن يكون العناد حاصلا ، وليس نقيض أحد الأمرين يقوم مقام عين الآخر ، كقولنا : الستة إما أن تكون عددا تاما ، وإما أن تكون عددا زائدا ، ويقف ، فإنه ليس إذا لم يكن زائدا كان تاما ، بل وبما كان ناقصا . وقال بعضهم : إن الاتصال مكان الإيجاب ، والانفصال مكان السلب . وقال آخرون : إن الشرطية بالجملة لا إيجاب فيها ولا سلب . هذا وقد يدخلون فى المنفصلات قضايا مثل هذه : زيد إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا ، وزيد إما أن لا يكتب أو يكون يحرك يده . ولهم قضايا تستعمل فى الشرطيات مترددة الأحوال سنذكرها بعد .

وظن بعضهم أن الشرطية المتصلة إنما تكون شرطية ، بأن يكون مقدمها كالمشكوك فيه . وظن بعضهم أن قولنا : كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان ، أنه وما يجرى مجراه حملى لا متصل ، كأنه يقول : كل إنسان حيوان . لحرى بنا الآن أن ننظر أولا فى الاتباع الذى فى الاتصال . فنقول : إن الاتباع قد يكون على أن وضع المقدم وهو المنسوب إليه ، وهو المقرون به الحرف الأول للشرط الذى يقتضى جوابا ، هو الجزء يقتضى لذاته أن يتبعه التالى ، وهو بين فى نفسه كقولهم : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن وضع الشمس طالعة ، يلزمه ، فى الوجود وفى العقل ، أن يكون النهار موجودا . وهذا الملزوم ربما كان علة لوجود الثانى ، كما

(٢) وليس : ليس ه . (٣) كقولنا : كقولك س . (٤) زائدا : وزائدا س || وقال : فقال د ، سا ، ع ، عا ، ى . (٥) إن : ساقطة من ع . (٧) لا يكون (الأولى) : يكون م || لا يكتب : يكتب م . (١٠) المتصلة : ساقطة من سا . (١٤) وهو : هو عا . (١٥) وهو : + المنسوب إليه وهو المقرون به الحرف الأول للشرط وهو ه || بين : ساقطة من م . (١٧) الثانى : التالى د ، سا ، ى .

فى هذا المثال ، وربما كان معلولا غير مفارق ، كما لو قلنا : إن كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة ؛ وربما كان مضايفا ؛ وربما كان كل واحد منهما معلول علة الآخر ، وكان معلولى أمر واحد يلزمانه معا : مثل الرعد والبرق لحركة الريح فى السحاب ؛ وربما كانت وجوه أخرى لا يحتاج إليها ههنا . هذا وربما كان وضع المقدم يلزم التالى ، لا فى بديهة العقل ، بل فى الوجود ، حتى أن الوجود لا يخلو مع حصول المقدم عن أن يكون التالى معه لعلاقة بينهما لا يجوز معها أن يحصل للمقدم وجودا ، إلا وحصل للتالى وجود ، إما لأن المقدم موجب عن التالى ، وإما أن المقدم موجب للتالى ، وإما لأنه وهو موجبان عن علة واحدة ، وإما لتضايف بينهما ، وإما لشىء آخر مثل ذلك إن كان .

وقد يكون الاتباع على سبيل خارجة عن هذه السبيل ، فيكون المقدم إذا كان صادقا ، فإن التالى أيضا صادق ، من غير أن تكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت إليها وتراعى . وإن كانت مثلا واجبة فى نفس الوجود الغير المشعور به بديهة أو نظرا ، كما إذا قلنا : إن كان الإنسان موجودا ، فالفرس موجود أيضا ، لا على حكم منا أن ذلك الاتباع أمر واجب فى الوجود نفسه ، ولا أن نفس وجود الإنسانية يوجبه أو يمنعه ؛ بل على تجويز منا أن يكون اتفق اتفاقا ، وإن لم يكن اتفق اتفاقا ، وإن لم يكن الأمر فى الطباع كذلك . والقول العام الشرطى يقتضى أن يدخل فيه جميع هذا .

وأما إذا جعل الشرطى المتصل ؛ إنما هو شرطى متصل بحسب شرط وجزاء ، كان القول الشرطى الحقيق هو الذى يكون اتباع تاليه لمقدمه على سبيل

(١) كما : وكما س . (٢) وربما : وفيهما د . (٣) معلول : ساقطة من س . (٧) معها : معه د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، ى . (٨) عن(الأولى) : ساقطة من ه . (١٠) هذه : هذا ه . (١٢) وإن : وإذا د ، ع ، ن . (١٣) إن : إذا ع . (١٤) نفسه : بعينه د ، ن . (١٦) والقول : ساقطة من م . (١٩) الشرطى : ساقطة من م .

اللزوم عن وضعه. وما علينا فى ذلك من شىء ؛ بل علينا أن نتكلم على كل واحد منهما بما يخصه . لكن ههنا حروف شرط فى الشرطيات المتصلة تدل على النحو المذكورمن اللزوم ، وحروف أخرى لاتدل عليه . فالتى تدل عليه لفظة إن، فإنك لا تقول : إن كانت القيامة قامت فيحاسب الناس ؛ إذ لست ترى التالى يلزم من وضع المقدم ؛ لأن ذلك ليس بضرورى ؛ بل إرادى من الله تعالى. وتقول: إذا كانت القيامة يحاسب الناس . وكذلك لا تقول : إن كان الإنسان موجودا ، فالاثنان زوج ، أو الخلاء معدوم . لكن تقول : متى كان الإنسان موجودا فالاثنان أيضا زوج ، والخلاء أيضا معدوم . فيشبه أن تكون لفظة إن شديدة القوة فى الدلالة على اللزوم، و"متى" ضعيفة فى ذلك، و"إذا" كالمتوسطة، ولفظة "إذا كان كذا ، كان كذا" لا تدل على اللزوم البتة. وكذلك لفظة كلما لا تدل أيضا على اللزوم . ولفظة لما إذ تقول : لما كان كذا ، كان كذا ، تصلح للأمرين ، ولا توجب أحدهما . والمقدم فى الشرطى المتصل يدل على الوضع فقط، ليس فيه أن المقدم الموضوع موجودا وليس بموجود . فليس إذا قلنا : إن كان كذا ، كان كذا ، هو أن كذا يريد أن يكون ؛ حتى يكون معنى هذا : إن كذا يريد أن يكون ، ومعه كذا يريد أن يكون ، فيكون المقدم فى نفسه قضية صادقة ، والتالى فى نفسه صادقا ، وقد قيلا معا ؛ ويكون المقدم

---

(١) فى : من د ،س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى || من : ساقطة من م . (٢) شرط : ساقطة من سا ،ى (٣) فالتى تدل عليه : ساقطة من سا . (٤) لست ترى : ليس د ،ن . (٥) تعالى : عز وجل س ، ه . (٧) فالاثنان : فاثنان د || فالاثنان ... موجودا : ساقطة من د ، ن || أو الخلاء : والخلاء سا . (٩) وإذا : وإذ د ، م ، ن . (١٠) إذا : إذ د || البتة : ساقطة من س . (١٠ — ١١) البتة ... اللزوم : ساقطة من د. (١١) أيضا : ساقطة من ع || لما إذ : لماذا د . (١٢) يدل : دل ه || الوضع : الموضوع . (١٤) حتى يكون : ساقطة من سا . (١٤ — ١٥) حتى يكون ... أن يكون (الأولى) : ساقطة من د . (١٦) والتالى : التالى س ، والثانى سا .

لو سكت عليه كان قولا تاما ؛ وليس أيضا دلالة المقدم على هـذا المعنى ، وهو : أن كذا الذى يكون معه كذا أيضا يكون . فإن هذه قضية حملية ، تحكم أن كذا كائن مع كون كذا ، وليس فى هذا شرط البتة ؛ بل الشرط يحيل كل واحد من الجزأين عن كونه قضية . فإنك إذا قلت : إن كان كذا، فلا صدق فيه ولا كذب ، وإذا قلت : فيكون من كذا، لا صدق فيه ولا كذب ، إذا أعطيت الفاء حقها من الدلالة على الاتباع . اللهم إلا أن نتكلم بلغة لا يكون للتالى علامة من حيث هو تالى ، إلا نفس الاتباع ، فيكون حينئذ التالى وحده صادقا أو كاذبا، بسبب أنه ناقص العبارة عن المعنى المقصود فيه ، ولو وفيت العبارة حق المعنى لكان كما إذا ألحق به الفاء ، وإذا لحق به الفاء كان كأنك تقول : فحينئذ أو مع ذلك يكون كذا. وهذا لا صدق فيه ولا كذب ، حتى يعلم.

الوضع الموضوع . وإن كان نفس قولنا : يكونَ زَ ه صادقا أو كاذبا وحده وليس المقدم أيضا معرضا ، من حيث هو مقدم ، للشك فيه أو للتصديق له ؛ بل إنما الالتفات إليه ، من حيث هو مقدم ، أن التالى يلزمه أو لا يلزمه . فربما كان غير مشكوك فى بطلانه ، كقولهم : إن كانت العشرة فردا فلا نصف لها . بل ربما كان وضعه على أنه ثابت حق فى نفسه ، ليصح به التالى . وأما من حيث هو شرطى، فليس المقدم منه ولا التالى يقتضيه . فليس أحدهما بحيث يصدق به وهو مقدم أو تال . وما لم يكن كذلك فليس مشكوكا فيه .

وأما إذا نظر إليهما من خارج فربما صار التالى هو المشكوك فيه ، إذا كان القصد متجها نحو إنتاجه، أو المقدم، إذا كان القصد متجها نحو إبطاله .

---

(٤) الجزأين : الجزوين م . (٧) وحده : وحدها ها، ه . (٨) المعنى : ساقطة من د .
(١٠) فيه : معه ع || زَ ه : كذا س ؛ ساقطة من ع . (١٣) التالى : الثانى سا .
(١٥) حق فى : فى حق سا .

فنقول : إنه لا بد من أن يكون القول الدال على أن شيئا يصدق معه شىء ، وأنه مهما كان الأول صادقا كان الآخر صادقا ، قولا هو قضية ، وتكون لا محالة ليست من الحمليات ، فيجب لا محالة أن تكون من الشرطيات ، ومن التى تسمى متصلة ، وإن كانت حقيقة الشرط والجزاء توجب أن يكون وضع المقدم يلزمه فى الوجود التالى لعلاقة بينهما ، ونسبة كيف كانت نسبة حمل ، أو نسبة صريح إضافة حقيقية ، أو نسبة إضافة لازمة . لأن أحدهما علة أو معلول ، أو كل أو جزء ، أوكلى أو جزئى ، أو شىء من أمثال هذه ، مما علمت أن الإضافة لازمة له ، وليست مقومة لجوهره ، كانت تلك العلاقة معلومة لنا أو لم تكن معلومة ، فنحتاج أن نعلمها ، والأول أيضا فإنه فى وجه من الوجوه يرجع إلى هذه القسمة ، فإن المعينة فى الصدق فى الوجود علاقة ما . لكن إذا كان الذهن قد سبق فعلم وجود التالى ، وليس إنما انتقل إليه عن وضع الأول إما انتقالا أوليا وإما انتقالا بنظر ، فيكون لا فائدة لوضع المقدم لينتقل الذهن منه إلى التالى. فليكن المتصل إما على الإطلاق ، فما يدعى فيه أنه يصدق التالى منه مع المقدم ، وإما على التحقيق ، فما يلزم فيه صدق التالى عن المقدم . والأول منهما أعم من الثانى ، إذ ينقسم إلى ما معيته بلزوم ، وإلى ما معيته باتفاق . ثم ههنا مواضع توجب شكوكا فى هذا المعنى ، مثل أنه إذا

---

(١) فنقول : ونقول س ، سا ، عا ، ه || معه : مع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ى . (٣) تكون : [بعد هذه الكلمة انتهت نسخة ى] . (٤) حقيقة : حقيقته د || الشرط : الشرطية س . (٥) لعلاقة : علاقة م || ونسبة : ونسبته د . (٦) صريح : ساقطة من ع . || لأن : كان عا . (٨) له : لها س || وليست : ليست د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه . (٩) فنحتاج : + إلى ه . (١٠) المعينة : المعية س ، سا || ما : ساقطة من س . (١١) وليس : فليس ه || إنما : إنها س . (١٢) بنظر : نظريا ع . (١٣) الذهن : ساقطة من ب ، م || التالى : الثانى ب ، م || فما : فيما د ؛ مما سا . (١٤) التالى (الأول) : الثانى سا || منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن || يلزم : يلزمه س .

وضع محال على أن يلزمه فى الظاهر محال ، مثل قولنا : إن لم يكن الإنسان حيوانا لم يكن حساسا ، هل يجب أن يقبل هذا أم لا يجب أن يقبل ؟ فإنه إن لم يكن شرط الاتصال اللزوم،لم يكن هذا مما يجب قبوله . ولقائل أن يقول إنه إذا فرض قولنا : إنه ليس بحيوان صادقا ، فلم يجب أن يرافقه فى الصدق إنه ليس حساسا ، إذ كانت هذه المرافقة المرافقة التى لالزوم فيها ،بل مقتضاها أن يكون حكما مفروضا ويتفق معه صدق شىء ولا التفات فيه إلى لزوم . لكن كون الإنسان ليس بحساس ، قول غير صدق . فكيف يوافق صدقه شيئا آخر رض فرضا ، إلا أن يكون هذا الاتصال يوجب اللزوم ؟ فيكون هذا و إن كان ليس صادقا فى نفسه ، حتى يصدق مع ذلك ، فهو لازم عنه . لكن الجواب عن هذا أن اللازم صدقه مع صدق الشىء أخص من الذى يصدق مع الشىء ، فإذ هذا لازم أن يصدق مع صدق الشىء، فإنه يصدق لا محالة مع الشىء . وليس إذا صار صادقا مع الشىء، يجب أن يصير صادقا مع الشىء بغير لزوم . فإنه قد يكون كذلك تارة ، وقد لا يكون أخرى . وأما هذا فلا يصدق مع الأول بوجه إلا لزوم . فإن الأول من هذين إذا فرض صادقا ، فالثانى لا يجوز أن يكون صادقا معه من غير لزوم ؛ لأن الأول ممتنع صدقه معه . و إنما يكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمنع أن يقارنه صدق التالى؛ إذ الصادق لا يمنع صدق الصادق . وأما إذا كان كاذبا فربما منع وربما لم

(٢) أم : أو ع ، عا ، ن . (٣) ولقائل : فلقائل عا ، هـ . (٤) يرافقه : يوافقه ع ، عا ، ن ، هـ . (٥) إذ : إذا هـ || المرافقة المرافقة : المرافقة د ، ع ؛ الموافقة الموافقة عا . (٦) حكما : حكم سا . || مفروضا : مفروض سا || شىء : الشىء د ، ن || التفات : التفارت س . (٧) كون : ساقطة من عا . (١٠) هذا : ذلك سا || صدقه : بصدقه د . (١٢) صار : + الشىء هـ || بغير : بلا ع . (١٤) فالثانى : فالتالى ن . (١٥) لأن : لكن س || معه : ساقطة من سا . (١٧) وأما : وإنما د ، ن .

يمنع هذا . وأما قول القائل : إذا كان الإنسان ناطقا فالغراب ناطق ، فليس يجب أن يكون صادقا بأحد الوجهين . لا لأن هذا فى نفسه صدق مع ذلك ، فإن كليهما كاذب ، ولا لأن أحدهما يلزم عن الآخر . وأما قولنا : إن كان الإنسان موجودا فالخلاء ليس بموجود ، هو صادق بالمعنى الأول ، وكاذب بالمعنى الثانى ؛ فإن صدق هذا مع ذلك غير لازم عن وضعه . وإن كان صادقا معه فاللزوم جزء من التالى فى هذه الحقيقيات ، وليس جزءا من التالى فى الشرطى المطلق . ولفظة "أن" موضوعة لهذه الدلالة . وأما الألفاظ الأخرى فالأمر فيها على ما علمت وسلف لك ذلك .

واعلم أن قول القائل: إن كانت الخمسة زوجا فهو عدد، قول حق من جهة، وليس حقا من جهة . فإن هذا القول حق حين يلزم القائل به ، وليس حقا فى نفس الأمر ، حتى يكون واجبا بنفسه أن يكون التالى يلزم من الأول لا محالة . وذلك لأن المحقق لهذه القضية وهى قولك : إن كانت الخمسة زوجا فهى عدد، ولما يجرى مجراها، هو قياس يلزمه و يوجبه . وقد حذفت منه مقدمة. وتحليل ذلك أنه إذا كان قد وضع أن الخمسة زوج على أنه حق ، وكان حقا فى نفسه أن كل زوج عدد ، فيلزم ذلك الإنسان حينئذ أن تكون الخمسة عددا. والسبب فيه تسلم باطل وحق ، وليس يجب تسليم ذلك الباطل على من سلم ذلك الحق . فإنه إذا وضع أن الخمسة زوج فليس يجب أن يسلم أن كل

---

(١) هذا : ساقطة من س ، سا || إذا : إن س ، سا ، عا ، ه || ناطقا : ناعقا س ، سا || فالغراب : والغراب د ، ع || ناطق : ناطقا ع . (٢) لا لأن : لأن ع . (٣) ولا لأن : لا لأن ع .
(٤) وكاذب : كاذب س . (٥) وإن : فإن ن . (٦) الشرطى : الشرطيات ع .
(٧) المطلق : المطلقه ع . (٩) فهو : فهى د ، ه . (١٠) حين : ساقطة من د ؛ من حيث ع .
(١٢) لا محالة : محالة د . (١٤) وكان : كان ع . (١٥) فيلزم : فلزم سا . (١٦) تسلم : تسليم ع ، عا ، ن || وحق : ساقطة من سا || الباطل : الحق ه || سلم : يسلم ع . (١٧) ذلك : ساقطة من ع || الحق : الباطل ه ؛ + وليس يجب تسليم ذلك الحق على من سلم ذلك الباطل سا .

عدد زوج . ولا يصح هذا التسليم مع ذلك التسليم ، بل يجب أن لا يسلم هذا . فإن وضع الخمسة زوجا يوجب فى نفس الأمر أن لا يسلم هذا . ولا بأس من أن يلزم محال محالا ، حتى إذا سلم باطل كان بالحرى أن لا يلزم تسليم حق ؛ بل إذا سلم المحال فيجب أن يسلم معه محال إن كان يلزمه . ففى نفس الأمر إذا سلمت أن الخمسة زوج، فيلزم أن تسلم ضرورة أنه ليس كل زوج بعدد . والدليل على أنه إذا سلم ذلك لزم أن يسلم هذا ، هو أنه ليس شىء من الأعداد هو خمسة زوج . ويجب من ذلك أن لا يكون شىء مما هو خمسة زوج بعدد . فإذا سلم أن خمسة زوج ، وتلك الخمسة ليست بعدد ، لم يكن كل زوج بعدد ، بل إنما لزم على واضع الوضع أن يلزم ذلك ، لأنه أخذ وضعا باطلا ، وأخذ أمرا هو حق فى نفسه ، فخلط بينهما ، فلزمه شىء لا يلزم ، إذا لم يسلم ذلك الحق الذى لا يلزم تسليمه إذا سلم باطل . وإن كان إنكار ذلك الباطل ، وتسليم هذا الحق واجبا عند اعتبار الصدق ، فإن خلاف الأمرين واجب أو جائز عند ركوب الباطل . ولو كان قولنا : لو كانت الخمسة زوجا لكان عددا ، حقا يجب أن يسلم فى نفسه ، لكان من الحق أن يقال : إن ما هو خمسة زوج فهو عدد . فلما كان هذا باطلا ، فإن المتصلة التى فى قوته أيضا باطلة . ولو كانت هذه الحملية حقا ، لكان عكسها أن بعض العدد خمسة زوج حقا .

فقد عرفت حال القضية المتصلة الحق، واللازمة ومقدمها وحده باطل، والتى تاليها ومقدمها معا باطل ، ولا يجوز أن يكون المقدم حقا ، والتالى باطلا بوجه

---

(١) عدد زوج : زوج عدد ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (٣) محال : ساقطة من د .
(٧) زوج (الأول) : زوجا د || ويجب : وجب س . || بعدد : عددا د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه . (٩) وأخذ أمرا : فسداد (١٠) فى : ساقطة من عا .
(١١) لا يلزم : لا يلزمه سا || وإن : فإن عا . (١٤) أن يقال : ما يقال ع || إن : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه . (١٥) فلما : فكما د ، ع ، ن ؛ فكلما ه .
(١٧) فقد : وقد ه || واللازمة : أو اللازمة د ، س ، ن ، ه .

من الوجوه ، فإن الباطل لا يلزم الحق . وأما القضية الكاذبة من حقين ، فمثل قولك : كلما كان الإنسان ساكنا ، كان الإنسان متحركا ، وكلا القضيتين صادقتان وجودا . وكذلك قولك : ليس البتة إن كان الإنسان حيوانا فهو جسم . فإن هذه كاذبة من ضرورى الصدق .

(١) لا يلزم : لا يلزمه س . (٣) صادقتان : صادقتين ع ، ها || الإنسان : ساقطة من د .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى الشرطيات المنفصلة

ويجب أن ننظر فى جانب العناد . فنقول : أما العناد فإنه مهما دل عليه بمجرد معاندة بأن قيل : إن هذا القول مثلا معاند لهذا القول ، لم يجب بذلك أن تكون القضية شرطية ، ولا إن كانت شرطية وجب أن تكون منفصلة . فإن المتصلة قد يمكن أن تشتمل على ما معناه هذا المعنى ، والدال على العناد فى ظاهر العبارة هو لفظة إما .

ولفظة إما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلاثة :

فالوجه الحقيق فيه هو أن تدل على ما يدل عليه قولك : لا يخلو الأمر عن أحد الوجوه . كقولك : إما أن يكون هـذا العدد زوجا ، وإما أن يكون فردا ، حتى يكون الغرض فيه الدلالة على أن هذه أمور متعاندة ، والشيء لا يخلو عن جملتها ، فتدل على العناد بينهما ، وعلى أن لا يخلو عن أحدهما معا . فإذا عنى بلفظة إما هذا المعنى ، لم يصلح أن يكون العناد واقعا على عناد تام وعلى عناد ناقص البتة ؛ بل

---

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، د ، س ، سا ، خ ، عا ، م ؛ فصل٢ هـ . (٤) فنقول أما العناد : ساقطة من م (٥) بأن : بل د ، ن . || لهذا : بهذا د . (٦) تكون (الأولى) : ساقطة من سا . (٨) العبارة : العادة ب ، س ، سا ، ع ، عا . (٩) ولفظة إما : وإما سا ؛ وهى ع . (١٠) عن : على س ؛ من عا . (١٢) أن هذه : ساقطة من سا || هذه : ساقطة من د ، ن . || متعاندة : معاندة د ، س ، سا ، م . (١٣) فتدل : فدل سا . || عن : عنهم س .

كان الناقص كاذبا ، كقولك : هذا العدد لا يخلو إما أن يكون تاما أو زائدا ، ثم تسكت . فإنك إذا فعلت ذلك ، كان قولك هذا كاذبا .

والوجه الثانى محرف عن هذه الدلالة لإضمار شىء فى النفس . وبيان ذلك أن يقول القائل : إن هذا الشىء يكون جمادا أو حيوانا معا ، فنجيبه بأنه إما أن يكون جمادا ، وإما أن يكون حيوانا ، ونعنى بهذا أن هذين يتعاندان فيه ولا يجتمعان ، ولا نعنى صراحا أنه لا يخلو عنهما ؛ بل إضمارا . كأنك تقول : إن كان هذا الأمر ليس يخلو عن هذين الوصفين على زعمك ، فلا تأخذهما مما لا يخلو عنهما الشىء معا حتى لا يزالا يلزمانه ؛ بل اجعلهما مما لا يخلو عنهما لا معا ؛ بل على أنه لا يخلو عن أحدهما . فإنهما لا يجتمعان لأنهما متعاندان ، فكيف يكونان معا ؟ فيكون كأنه قال : إن هذين متعاندان ولا يخلو الشىء عنهما بزعمك . فتدل على مثل ما دل عليه الأول من عناد وأنه لا يخلو عنه . ولكن يكون أن لا يخلو عنهما أمرا ليس يقتضيه القول ، بل متابعة المخاطب به ، كأن المخاطب جعل الأمرين لا بد منهما ومن وجودهما ، ولكن لا على سبيل العناد فزاده القائل : إن هذا على سبيل عناد ، ولا يجتمعان معا ، وإن كان لا يخلو عنهما الشىء . وإذا عنى بإما هذا الوجه ، لم يدخله الناقص والتام معا ، بل أحدهما .

---

(١) كقولك : مثل قولك سا . (٢) كاذبا : + إذ يمكن أن لا يكون تاما ولا زائدا بأن يكون ناقصا ، وكأنه دام بالعناد الناقص د . (٣) محرف : + به عا . (٤) القائل : قائل د ، س ، سا ، هـ . (٥) جمادا وإما أن يكون : ساقطة من س || وإما أن يكون : أو سا . (٦) عنهما : منهما ع ، عا . (٧) ليس : لا ع || تأخذها : تأخذهما ع ، عا . (٨) لا يزالا : لا يزال د ، سا . (٩) لا معا : بلا معا م . (١٠) يكونان : يكون س || كأنه : فكأنه ع . (١١) مثل : ساقطة من سا ، هـ . (١١ — ١٢) عنه . . . لا يخلو : ساقطة من سا . (١٣) لا على : على سا .

والوجه الثالث أن يعبر عن العناد فى مثل ذلك بسلب الأمرين ، كأن قائلا قال : إن هذا الشىء جماد وحيوان ؛ فيقال له : إما أن لا يكون جمادا ، وإما أن لا يكون حيوانا ، فتكون دلالة إما ليس على القسمة ، ولا على أنه لا يخلو من أن لا يكون جمادا ومن أن لا يكون حيوانا ؛ بل فيه إشارة إلى معنى لا يخلو من وجه آخر . كأنه قال : لا يخلو إذا قلت ماقلت إما أن يكون كاذبا فى أنه جماد وإما أن يكون كاذبا فى أنه حيوان . وهذه القضية بهذه الصفة راجعة إلى حقيقة دلالة إما . فان هذا القول لا يخلو إما أن يكون كاذبا فى أن الشىء جماد ، أو كاذبا فيه أنه حيوان. فهذا أيضا يرجع إلى الحقيقى . ولكن قد جعل فيه قوله: إما أن لا يكون ، بدل قوله : كاذب . فإن الكاذب هو الذى لا يكون الأمر على زعمه . فكأنه قال : إما أن لا يكون جمادا فيكون كاذبا إذا قلت ما قلت ، وإما أن لا يكون حيوانا فيكون كاذبا إذ قلت ماقلت . وهذا القسم أيضا ليس فيه عناد ناقص وعناد تام معا فينقسم إليهما مفهوم العناد فى هذه الثالثة بمعنى واحد . فإنه إن فهم من العناد بين الأجزاء أن الأجزاء لا تصدق معا فالثالث تصدق أجزاؤه معا . ولفظة إما ليس تدل أيضا على معنى مشترك بين الأول والثانى . فإن لفظة إما ليس إنما تدل على صريح العناد فقط ، بل على زيادة أيضا : وهى أن الثانى كائن إن لم يكن الأول .

أما الدلالة على صريح العناد فقد تكون بألفاظ الاتصال و بالحمل ، وإن كان من شرط لفظة إما أن تدل على العناد ، ولكن كما يدل اللفظ على جزء من أجزاء

(١) فى مثل ذلك : ساقطة من ع . (٨) أو كاذبا : أو كان كاذبا ع || فيه : فى س .
(١٠) فكأنه : فإنه د ، ن . (١١) وإما . . . ما قلت : ساقطة من سا .
(١٤) تصدق : لا تصدق ط || على : + مفهومه د. (١٦) الثانى : التالى ط ، م ، ه .
(١٧) أما : فأما د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، ه ؛ وأما م || صريح : مجموع ع || وبالحمل : والحمل م .

حده أو شرط من شرائط مفهومه . وربما استعملوا لفظة إما فى وجه آخر . فقالوا : لقيت إما زيدا وإما عمرا ، ولا عناد فى ذلك البتة ؛ بل يضمر القائل : لقيت إما زيدا وحده وإما عمرا وحده ولم ألق غيرهما . وقد تدل لفظة إما على أن الشيء لا يخلو من أحد أمرين مع جواز اجتماعهما من غير إيجابه أو نفيه . كقولهم : العالم إما أن يعبد الله ، وإما أن ينفع الناس ، وليس يشار فى هذا إلا إلى أنه ليس يخلو من هذين ، لا على أن أحدهما يكون له وحده . فليس إذن المعنى الذى يسمونه عنادا تاما والذى يسمونه عنادا ناقصا بالحقيقة داخلين فى مفهوم إما بمعنى واحد ، بل باشتراك الاسم . وأما الاتصال فإن الأمرين اللذين يسمونهما اتصالا تاما أو غير تام داخلان فيه . ومع ذلك فليس يجب أن يلتفت فى أمر الاتصال إلى هذه المكافأة التى يلتفت إليها فى أمر العناد. وذلك لأن جزءى الاتصال قد تميزا وانفصلا بما لحقهما من اللواحق حتى جعل أحدهما مقدما بعينه والآخر تاليا بعينه ، إذا اقترن بأحدهما حرف الشرط واقترن بالآخر حرف الجزاء . فإن كان لأحدهما أن يعود مرة أخرى فيصير إن كان مقدما تاليا ، وإن كان تاليا مقدما ، فذلك بوضع ثان ، وبخروج عما عليه الأمر الأول ، وفى مواد خاصة ليس لصورة الاتصال ، ولا التفات إلى ذلك .

وكذلك لم يلتفت فى الحمليات الموجبة إلى أن يقال : إن منها ماهو حمل تام ينعكس فيه المحمول ، وحمل ناقص لا ينعكس فيه المحمول ، إذا كان ذلك بتدبير ثان .

---

(١) أو شرط : وشرط ب . (٢) فقالوا : وقالوا ب ، م (٢ — ٣) زيدا . . . إما : ساقطة من د . (٣) لقيت : ساقطة من م || لفظة : بلفظة س . (٦) ليس يخلو . لايخلو ن . || يكون : لا يكون س . (٩) أو غير : وغير س ، عا ، ه (١٠) المكافأة : المكافآت س . (١١) قد : فقد ب ، م || بما : مما س. (١٣) فإن : وإن ب ، م || كان : ساقطة من سا . (١٤) وبخروج : ويحرف ع. (١٥) الصورة: له صورة ع (١٦) إلى أن يقال : ساقطة من س || إن : ساقطة من د || منها : منهما ب ، م .

وأما العناد فبالحرى أن يعتبر فيه هذه الأحوال إن أمكن . فإن حال أجزاء العناد بعضها عند بعض حال واحدة. ولذلك يلحق بها حروف قوتها واحدة. وإنما عرض لبعضها إن كان مقدما ، ولبعضها إن كان تاليا بوضع لا طبع ، فاعتبار المكافأة فيها مما يحق تأمله .وأما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة تخالف بها الثانى. وليس يجب من حيث هو متصل أن يكون هناك مكافأة .

لكنا يلزمنا أن نحقق القول فى الأقسام الثلاثة للمنفصلة ، ونوضح أن البسيط الحق منها واحد ، فنقول : إن الأول يدخله لفظة لا يخلو ويليق به معناها . فإنك تقول: لايخلو إما أن يكون هذا العدد زوجا، وإما أن يكون هذا العدد فردا، ولا يليق ذلك بالصنفين الآخرين. فإنك لاتقول هناك: لايخلو إما أن لا يكون هذا الشىء نباتا ، وإما أن لا يكون جمادا ؛ ولا تقول: لايخلو إما أن يكون هذا الشىء نباتا ، وإما أن يكون جمادا ؛لأن هذا معناه أن هذا الشىء لايخلو من الأمرين، فأيهما لم يكن كان لا محالة الآخر الذى بعده . وهذ القول كاذب فى الثانى من هذين . وأيضا فأيهما كان لم يكن الآخر الذى بعده . وهذا القول كاذب فى الأول من هذين . فإن قال قائل : إنه قد تكون القضية صادقة، مع أن لا يلزم من لا كون أحد الجزأين كون الآخر ، وذلك إذا كانت الأقسام فوق اثنين ، وكان القول صادقا ، مثل قولك : هذا المقدار لا يخلو إما أن يكون مساويا ، وإما أن يكون أعظم وإما أن يكون أصغر ؛ وليس يجب إن لم يكن مساويا ،

(٢) حال : حالة م || ولذلك : وكذلك د ؛ ن || وإنما : وإن س (٣) ولبعضها : وبعضها ع . (٥) وليس : فليس م . (٨) هذا العدد : ساقطة من س ، ع . || زوجا . . . العدد : ساقطة من د . (١٠) الشئ : ساقطة من م . (١٢ — ١٤) الثانى . . . . فى : ساقطة من عا . (١٥) أحد : وأحد س . (١٦) صادقا : صدقا س ، سا ، عا ، ه . (١٧) وإما أن يكون أعظم : أو أعظم ن || وإما أن يكون أصغر : أو أصغر ن || يجب : ساقطة من ن .

أن يكون أعظم لا محالة ؛ والقضية صادقة . فالجواب عن هذا هو أن من رفع المساوى يجب لامحالة أن يكون ما بعده حقا . فإنه إن لم يكن مساويا فلا محالة أنه إما أعظم وإما أصغر . والذى بعد المساوى ليس هو أحد هذين ؛ بل جملة هذين مع شريطة الانفصال . فإذن إنما خلا عن المساوى ومن بعض ما بعده . وكلامنا فى أنه لا يخلو عن الواحد . وإن خلا عنه لم يخل عن الباقى بعده بتمامه .

فقد تبين الفرق بين الأول وبين الثانى . والفرق بين الثانى والثالث ، أن الثالث قد يصدق فى الشىء الواحد جزآه معا ، حتى يصدق أن يقال : إنه ليس بنبات وإنه ليس بجماد . والثانى لا يصدق جزآه فى شىء واحد بعينه ؛ بل بينهما عناد . والثالث يشارك الأول فى شىء وهو أنه يصلح فيه إدخال لفظة لا يخلو بعد اشتراط نقيض أى جزء ثبت . كأنك قلت : وإن كان نباتا لم يخل عن أن لا يكون جمادا . كما تقول : فإن لم يكن زوجا ، لم يخل عن أن يكون فردا . ولا تقول فى الثانى : فإن لم يكن نباتا ، لم يخل عن أن يكون جمادا . والثانى يشارك الأول فى أن جزأيه بينهما عناد وهما موجبان . فظاهر الحال فى المنفصل ذلك . والثانى والثالث يشتركان فى أنه لا يليق بهما اشتراط لفظة لا يخلو ، إذ لا يستوفيان الأقسام ، ويشتركان فى أنهما إذا حققا لم يكونا قضية منفصلة بسيطة محضة . وبالحرى أن تسمى لذلك ناقصة العناد ، بل المنفصلة بالحقيقة هى التى يليق بها اللفظ الدال على القسمة ، وهى لفظة لا يخلو . وهاتان فى قوة تلك ، وليست بها .

---

(١) والقضية : فالقضية م || فالجواب : والجواب ب ، ع ، م || أن (الثانية) : أنه س ، سا . (٤) مع : من س || المساوى ومن : ساقطة من س || ومن بعض : وبعض د ، ن . (٥) عن (الثانية) : عنه م . (٦) فقد : وقد ه || الأول وبين : ساقطة من د || الثانى (الأولى) : الاثنين عا || الثالث : ساقطة من س . (٧) ليس : ساقطة من د || وإنه : فإنه د . (١١) عن : ساقطة من س . (١٢) عن : ساقطة من س . (١٣) فظاهر : وظاهر ن ، ه ؛ وذلك س . (١٤) أنه : أنهما د ، ن || إذ لا يستوفيان : ولا يستوفيان عا . (١٦) لذلك : ذلك عا . (١٧) لا يخلو : ساقطة من ه .

وكل واحدة من هاتين فيها إضمار، إذا صرح به عادت إلى منفصلة ومتصلة، فلا تكون قضية منفصلة محضة. مثال ذلك فى الثانية أن تمام الكلام فيها أن يقال: هذا الشىء إما أن لا يكون نباتا، أو يكون؛ فإن كان، فحينئذ لا يكون جمادا. فأسقط قسم لا يكون، وهو لفظة يكون، ووضع مكانها لازمها، وهو أنه لا يكون جمادا. حتى إن أورد لازم آخر عنه غير هذا اللازم من اللوازم التى تكاد لا تتناهى، فقيل: لا يكون فلكا، لا يكون بياضا، لا يكون ملكا، أو قيل بالإيجاب: يكون متنفسا، أو يكون ذا أصل وفرع؛ صح جميع ذلك. وهناك لا يصح إلا لشىء معين. لكن العادة جرت فى ذلك على الاختصار وحذف الملزوم، إذ كان الذهن يشعر به ويستغنى عن تصريحه، وهو فى الذهن مصرح مقول. فالمقول الحقيقى هو الذى يطابق مسموعه ترتيب المعقول فى الذهن. فهذا القول إذن فيه تحريف عن وجهه، وتجوز واقتصار على الغرض دون توفية المعنى حقه من العبارة. وكذلك الحال فى الثالث. فإن معناه إما أن يكون هذا الشىء نباتا، وإما أن لا يكون نباتا، فيكون حينئذ يصح أن يكون جمادا. فقد بان لك أن الثانية والثالثة كل واحدة منهما فى الحقيقة قضيتان أدغم إحداهما فى الأخرى. ولقائل أن يقول مثل ذلك فى الأولى، إلا أن الفرق بين الأمرين ما أقول: أن لا كون العدد فردا، هو نفس كونه زوجا، أو منعكس عليه؛ وكون الشىء نباتا ليس هو لا كونه جمادا ولا خاصية، بل هذا لازم له، وربما كان لغيره.

---

(١) به: بها ع. (٣) فإن: فإذا ع. (٤) فأسقط: وأسقط م || قسم: فيه ع || وهو: هو د || وهو لفظة: ولفظة سا. (٦ — ٧) لا يكون ملكا: ساقطة من سا (٧) أو قيل: وقيل سا || صح: ساقطة من د، ن. (٩) الملزوم: اللزوم د. (١٠) فالمقول: والمقول س، ه. (١١) وتجوز: وتجويز م. (١٣) يصح: ساقطة من م. (١٤) إحداهما: أحدهما س، ع. (١٥) الأولى: الأول د، ن. (١٦) أو منعكس: أو منعكسة س، ع، ط، ن، ه (١٧) ليس: ساقطة من ع. || وربما: فربما د، ن.

على أن ذاك الحقيق ، وإن كان يصح أن يقلب إلى منفصلة أو متصلة ، فليس يجب أن يكون تمام الكلام فيه ، ويمثله فى الذهن بالفعل على صورة مؤدية إلى صيرورته قضيتين ، بل الذهن يستثبته من غير التفات إلى ذلك . وأما هاتان فإن الذهن ما لم يلتفت إلى ذلك بالفعل لم يستثبته . وفرق بين أن يكون للشيء حال لا بد منه وبين أن يكون له مثل تلك الحال على الجواز . والقسم الثالث لا يستعمل فى القياسات الشرطية الاقترانية . نعم ربما استعمل فى الاستثنائيات ، والحقيق والثانى يستعملان فى كل جنسى القياسات الشرطية ، ويشتركان فى أن وضع نقيض أى جزء منهما كان يلزمه وضع عين الآخر . ويخص الحقيقية أن وضع عين أى جزء كان منه ، يلزمه وضع نقيض عين الآخر .

واعلم أن حكم اللاتى تكون مؤلفة من سالبة وموجبة فى حكم المؤلفة من سالبتين . على أنه لايمتنع أن تكون منفصلة حقيقية من سالبتين ، ومن سالبة وموجبة ، إذا لم نرد بها ما أريد من المذكورة ؛ بل أريدت القسمة أيضا حتى كان كأنه قال : لايخلو الأمر من أحد أمرين : إما أن لايكون آ ب ، وإما أن لايكون ج د . كأنه لايخلو إما أن يكون الحق هو قولنا : لايكون آ ب ، أو أن يكون الحق قولنا : لايكون ج د . فإذا كان كذلك فقد دخله لايخلو .

---

(١) أو متصلة : ومتصلة ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه. (٢) بالفعل : ساقطة من د ، ن . (٦) استعمل : استعملت س ، عا ، ه. (٧) والحقيق : الحقيق ه؛ + على الجواز أى ليس بالضرورة بل الإمكان ما || يستعملان : يستعمل م || فى : ساقطة من ب || كل : كلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه . (٨) منهما : منها ع ، عا . (٨ — ٩) ويخص الحقيقة : ساقطة من د ، ع ، ن . (٩) أن . . . الآخر : ساقطة من د ، ع ، ن || عين (الثانية) : ساقطة من عا ، ه . (١٠) فى : وهى س ؛ هى سا ، ع ، عا ، ه || المؤلفة : السالبة سا . (١١) لايمتنع : لا يمنع م . (١٢) أريدت : أريد س ، سا || أيضا : ساقطة من ع . (١٤) كأنه : + قال د ، سا ، ن . (١٥) أو أن : وأن د ، ن ؛ أو س ، ه ، و سا || الحق : + هو ه || فإذا : وإذا س ، سا .

واعلم أن المنفصلة الحقيقية قد تحرف عن الانفصال الحقيق إلى الانفصال الغير الحقيق فيزاد عليهما قسم ، وهو إذا كانت على حكم الانفصال الحقيق لم يحتمل قسما زائدا . وهذا كقولهم : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون فردا ، وإما أن لا يكون عددا . وهذا يظهر فضل ظهور أن مقتضى لفظة إما هناك غير مقتضاها ههنا . هذا ولننظر أنه هل كما أن من الاتصال ما هو على المعنى العام ، ومنه ما هو على سبيل اللزوم ؛ كذلك فى العناد ، عناد ليس بمعنى اللزوم عن الوضع . مثال ذلك ،هل كما يصدق فى المتصلات، فيقال : كلما كان الإنسان موجودا ، فالخلاء معدوم ؛ كذلك يصدق فى المنفصلات ، فيقال : إما أن يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . حتى يكون الاتفاق أوقع الاجتماع لا العناد، كما كان الاتفاق هناك أوقع الاتصال لا اللزوم. فنقول : إن هــذا لا يصح فى العناد البتة . وذلك لأن لفظة لا يخلو لا تدخل فى هذا البتة . ولا توافق الاتفاق . فإنه ليس يصح أن يقال : لا يخلو إما أن يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . لأن الوجوه المقولة فى تفسير لفظ إما لا تصح فى هذا الموضع ، إلا على سبيل المجاز الذى ربما أشرنا إليه. فإنه وإن لم يكن الإنسان موجودا لم يجب أن يكون الخــلاء موجودا ولا اتفق أن يكون موجودا ؛ لا ، ولو كان الخلاء موجودا ، يلزم أن لا يكون الإنسان موجودا ، أو يتفق ، أو لم يكن الخلاء موجودا ، صدق معه بلزوم أو من غير

---

(٢) عليهما : عليها د ، س ، ن ، هـ || وهو : وهى س ، سا ، هـ. (٣) هذا : ساقطة من ع. (٥) إما : + مقتضاها ع || هذا : ساقطة من د ، ن || الاتصال : الاتصالات سا . (٦) كذلك : وكذلك ع ، م || فى : من سا . (١٠) كان : أن سا || أوقع : رفع بخ ، س ، سا ؛ + رفع هـ || أوقع (الثانية) : مع د ، ع ، ن . (١٢) فإنه : بأنه د ، ن || ليس يصح : لا يصح ع . (١٦) لا : ولا هـ || ولو : لو هـ. (١٧) من : ساقطة من س .

لزوم ، أن لا يكون الإنسان موجودا. فالمفهومات المذكورة للفظة إما لا توجد ههنا البتة ؛ بل الإنسان موجود دائما أو غير دائم ، والخلاء معدوم دائما ، فليس يجتمع لهما الوجود ، ولا أيضا يتعاندان مترافقين على سبيل اللزوم . وقد قلنا : إن هذا غير حقيقة كون القضية منفصلة مكافئة فى العناد أمر واجب ؛ إذ التكافؤ فى العناد واجب فى نفس الانفصال الحقيق فى العناد . وأما فى غير الحقيقى فلا بأس بذلك . وأما التكافؤ فى نفس الاتصال غير لازم، والاتصال أقرب إلى أن يحتمل هذا المعنى من الانفصال من وجه آخر . فإنه ليس يبعد أن تكون الأمور الموافية معا بينها علائق مشتركة موجبة فى نفس الأمور تلزم لها بعضها بعضا ، وإن كنا لا نشعر بها . ولا كذلك الأمور التى يمتنع أن توجد معا ، فإنها ربما كانت مستحيلة لأنفسها ، أو لأسباب متفرقة ، ليس امتناع توافيها عن سبب يوجب ذلك بينها .

واعلم أن ههنا قضايا شرطية يعبر عنها بعبارة غير العبارة التى ذكرناها ، وهى فى القوة إما متصلة وإما منفصلة . فمن ذلك قولهم : لا يكون آب ، أو يكون جد ، أوحتى يكون جد ، أو إلا أن يكون جد . وهذه فى قوة ما ذكرناه ، فإنها لا محالة شرطية ؛ لأنها تتضمن نسبة ما بين حكم وحكم ، فتشبه من المتصلات مثل قولك : إن كان آب ، فجد ، ومن المنفصلات قولك : إما أن يكون جد ، وإما أن يكون آب ، وتلحق بالمنفصلات من غير تغيير كيفية الجزأين،

---

(١) أن لا يكون : إلا أن يكون د ، ن ؛ أولا يكن م || للفظة : لفظة د ؛ للفظ س ؛ بلفظة ع ، م ، ن .
(٢) فليس : فلا س . (٤) غير : أعنى س ، سا . (٥) الانفصال : الاتصال ط .
(٦) غير : فغير س . (٨) الموافية : المتوافية سا ، ط || بينها : بينهما س ، سا .
(١٠) أو لأسباب : ولأسباب ع . (١٢) واعلم : فاعلم هـ . (١٤) جد (الأولى) : جب د || أو إلا : وإلا ع . (١٦) مثل : ساقطة من س ، ط ، هـ || كان : كانت د || جد : جب د . (١٧) أن يكون آب : أن لا يكون آب ع ، هـ .

فهى بها أولى . ومن ذلك قولهم : يكون آ ب ، وليس ج د ، وهذه شرطية أيضا كما تعلم . وتشبه من المتصلات قولك : قد يكون إذا كان آ ب ، فليس ج د ، بل هو بعينه . ومن ذلك قولهم : إنما يكون آ ب إذا كان ج د . وهذه أيضا شرطية متصلة ، وتدل لفظة إنما فيها على تخصيص التالى باتباعة للمقدم . وهذا نظير قولهم : إن الإنسان هو الضحاك . ولا يكونان إلا مهملين ، أعنى الحملية المذكورة والشرطية . وقد توجد أيضا تأليفات تشبه هذه ، وترجع إلى المتصلات والمنفصلات رجوع هذه . فتكون هذه بالجملة قضايا شرطية محرفة العبارة ، كما قد يكون مثلها فى الحمليات .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى تعريف أصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحمليات

وكل واحد من المتصل والمنفصل، فإما أن يكون التأليف فيه من حملى وكلى، أو متصل ومتصل، أو منفصل ومنفصل، أو متصل ومنفصل، أو حملى ومتصل، أو حملى ومنفصل .

ومثال الأول قولك : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . ومن المنفصلات قولك : إما أن يكون هذا العدد زوجا، وإما أن يكون هذا العدد فردا .

ومثال الثانى ، من المتصلات : إن كان كلما كان نهار ، كانت الشمس طالعة ، فكلما كان ليل ، كانت الشمس غاربة . ومن المنفصلات : إما أن يكون ، كلما كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود، وإما أن يكون ، قد تكون الشمس طالعة ، والنهار ليس بموجود .

ومثال الثالث، من المتصلات : إن كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا ، فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك . ومن المنفصلات : إما أن تكون هذه الحمى إما صفراوية وإما دموية، وإما أن تكون هذه الحمى إما بلغمية أو سوداوية .

---

(٢) فصل : الفصل الأول ب، س، سا، ع، عا، م ؛ فصل ٣ هـ . (٥) أو متصل ومنفصل : ساقطة من د ، ن . (٨) وإما أن يكون هذا العدد فردا : وإما أن هذا العدد فردا د ؛ أو فردا ن .
(٩) المتصلات : + قولك س . (١٠) طالعة : ساقطة من م || فكلما : وكلما سا ، هـ || غاربة : غائبة ع . (١١) قد تكون : + إذا كانت سا . (١٢) والنهار : فالنهار د || ليس بموجود : غير موجود سا . (١٥) أو سوداوية : وإما سوداوية د ، ع ، ن .

وهذه قريبة القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الأجزاء. إلا أن التى أشرنا إليها توقع القسمة الثانية بعد الأولى على تدريج . ولو جعلت منفصلة من الأجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدريج .

ومثال الرابع ، وليكن أولا من المنفصلات : إما أن يكون ، إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود، وإما أن يكون ، إما أن تكون الشمس طالعة ، وإما أن يكون النهار موجودا . وإما من المتصلات ، وليكن المتصل مقدما أولا كقولك : إن كان كلما طلعت الشمس، كان نهار ، فإما أن يكون النهار ، وإما أن لا تكون الشمس طالعة . وليكن المتصل تاليا ، كقولك : إن كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ، فإن كان زوجا ، فليس بفرد .

ومثال الخامس ، وليكن أيضا أولا من المنفصلات : إما أن يكون كلما كان نهار ، فالشمس طالعة ، وإما ان لا تكون الشمس علة النهار . ومثاله من المتصلات والمقدم حملى : إن كانت الشمس علة النهار فكلما كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة . ومثاله والتالى حملى : إن كان كلما كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة . فإن الشمس علة النهار أو شرط النهار .

ومثال السادس من المنفصلات : إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فردا ، وإما أن لا يكون عددا . ومثاله من المتصلات والحملى هو المقدم قولك : إن

---

(٥) إما أن تكون : ساقطة من ب . (٧) أولا : ساقطة من ه || نهار : نهارا ع : عا || النهار : + موجودا عا . (٨) إن كان : ساقطة من د ، ن . (١١) أيضا : ساقطة من عا . (١٦) هذا إما زوجا : هذا زوجا د ، ع || وإما فردا : أو فردا ن . (١٧) لا يكون : يكون م .

كان هـذا عددا ، فهو إما زوج وإما فرد . ومثاله والحملى هو التالى قولك : إن كان هذا إما زوجا وإما فردا فإنه عدد .

واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين مثل قولك : هـذا العدد إما زوج ، وإما فرد . وربما كان أحدهما أو كلاهما سالبتين . وإما أن يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية فى القوة والفعل ، كقولك : إما أن يكون هذا العدد تاما أو زائدا أو ناقصا . أو غير متناهية فى القوة كقولك : إما أن يكون هـذا العدد اثنين أو ثلاثة أو أربعة وكذلك هلم جرا . وقد يكون فيها سوالب وموجبات .

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ، ولكن وبما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة . ومع ذلك فقد تكون جملتها مع التالى قضية واحدة بالفعل ، كقولنا : إن كان هذا الإنسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى ، فيه ذات الجنب . وأما إذا وقعت هذه الكثرة فى جانب التالى لم تكن القضية واحدة ؛ بل كثيرة بالفعل. كما إذا عكست هذه القضية فقلت : إن كان بهذا الإنسان ذات الجنب ، فيه حمى وسعال يابس وكذا وكذا . فتكون لا قضية واحدة ؛ بل قضايا كثيرة بالفعل . لأن قولك : فيه حمى ، قول تام ؛ وقولك : فيه سعال يابس ، كلام تام . فإن قال قائل : إنه قد يكون التـالى قضايا كثيرة ، والمتصلة واحدة ، كقولنا : إن كان قد يكون آ ولا بَ ؛ ويكون بَ ولا آ ، فلا بَ شرط آ ، ولا آ شرط بَ . وإنما يتم غرضنا بأن يقول القولين معا . فالجواب أنه ، وإن كان الجمع بينهما يكون أوفر دلالة ، فإن القضية

---

(٤) فرد : + فإنه عدد ن . (٦) متناهية : متناه د ، ن . (٩) وأما المتصل : والمتصل د ، ن . (٢٠) فالجواب : والجواب د .

تتم مع أيهما قبلت وحده ، ولا يكون التالى معرفا لما قبل ، كما إذا جعل الحد محولا فى الحمليات . وذلك لا يكون دليلا على أن جزء الحد وحده لا يكون محولا . وإذا أريد أن يدل بعبارة أخرى لا يتم معها الكلام بواحدة منهما فهو أن يقال : إن كان قد يكون آ ولا ب ، و ب ولا آ ، فليس أحدهما شرطا فى وجود الآخر . فيكون التالى قضية واحدة أيضا . واعلم أنه كثيرا ما تكون المتصلة والمنفصلة مشتركة الأجزاء فى أجزائها ، أعنى مشتركة التالى والمقدم فى جزء منهما ، أو فى كلى جزئيهما ، مثل قولك : إن كان كل آ ب ، فبعض آ ب ؛ أو قولك : إن كان آ ب ، فآ ج ، وقولك : إن كان آ ب ، فج ب ؛ أو قولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ أو قولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون آ ج ، وقولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج ب .

وجميع القضايا المتصلة ، بل والمنفصلة ، فإنها يمكن أن ترد إلى الحمليات وخصوصا المتصل المشترك الجزأين فى ، وذلك مثل قولك : إذا وقع خط على خطين فتصير الزاويتان اللتان فى جهة واحدة كذا ، فإن الخطين متوازيان ، فإن هذا فى قوة حملية ، مثل قولك : كل خطين يقع عليهما خط وقوعا كذا فإنهما متوازيان . ونحن نبين هذا فى موضع يخصه . وأيضا فإن المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها فى قوة بعض ، ونحن نشير إليها عن قريب لاحتياجنا إلى معرفتنا إياها هناك . واعلم أن المنفصلات والمتصلات

---

(١) كما : وأما هـ . (٣) أخرى : ساقطة من س . (٥) أيضا : ساقطة من س ، هـ .
(١٠) وقولك : أو قولك عا . (١١) والمنفصلة : المنفصلة س || أن : ساقطة من د .
(١٢) وذلك : ذلك د ، ن . (١٤ — ١٥) فإن . . . . متوازيان : ساقطة من س .
(١٥) متوازيان : + فإن هذا فى قوة حلية د ، ع ، ن . (١٧) والمتصلات : ساقطة من م .

وربما كان دلالة الاتصال أو الانفصال فيها بعد وضع الموضوع ، وربما كان قبل وضع الموضوع، أعنى بذلك الكلمة التى بها يصار إلى الاتصال والانفصال ، كقولك : إن أو كلما فى المتصل ، أو قولنا : إما فى المنفصل . فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل .

فمثال الذى الاتصال فيه بعد الموضوع، قولك: الشمس كلما كانت طالعة ، فالنهار موجود . وهذا قريب جدا من الحملى ، لأنه يمكن أن يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد ، مثاله أن معنى قولك هذا ، هو معنى قولك : الشمس شىء من صفته أنه إذا كان طالعا ، كان النهار موجودا . وهذا الشىء الذى هو بهذه الصفة قد يمكن أن يوضع له اسم وهو أنه ألف ، فإذا قلت إن الشمس ألف تكون قد قلت هـذه القضية بعينها . فهذه القضية مترددة بين أن تعنى شرطية وبين أن تعنى حملية .

وأما مثال الذى الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر ، وهو قولك : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. فإن هذه القضية متصلة بالفعل ، وليست تكون حملية؛ بل قد تلزمها الحملية . والقضيتان المتصلتان المذكورتان متلازمتان فى كل موضع . وليس كذلك نظيرتاهما من المتصل كما يتبين لك .

أما مثال المنفصلة التى الانفصال فيها بعد الموضوع فلا يمكن إلا أن تكون الأجزاء مشتركة فى ذلك الموضوع ، فتكون حينئذ كقولك : كل عدد إما أن يكون زوجا ، وإما أن يكون فردا . وهذا أيضا فى قوة الحملية ، كأنك قلت :

(١ — ٢) وربما . . . الموضوع : ساقطة من د، ن . (٢) بها : منها ع، ط . (٣) أو قولنا : وقولنا ط .
(٥) بعد الموضوع : ساقطة من س . (٩) قلت : قلنا هـ . (١٠) تعنى : ساقطة من ط . (١٢) قولك : كقولك ع . (١٤) قد تلزمها : قد تكون تلزمها ع، ن .
(١٧) كل : ساقطة من د .

كل عدد فهو شيء من صفته أنه لا يخلو من أحد هذين الأمرين . فإن سميته بجيم صح أن تقول : إن كل عدد فهو ج . فهذه القضية مترددة بين أن تستعمل منفصلة ، و بين أن تستعمل حملية ، من غير أن يكون كذلك بقوة بعيدة ؛ بل بقوة كأنها فعل .

ومثال الذى يكون الانفصال فيه قبل الموضوع ، قولك : إما أن يكون كل عدد زوجا ، وإما أن يكون كل عدد فردا . والفرق بين هـذه المنفصلة و بين الأولى أن هذه كاذبة والأولى صادقة . وهذه إنما تصدق إذا قرن بهـا قسم ثالث ، فتكون الجملة قضية صادقة . والأولى لاتحتمل قسما ثالثا ؛ لأن الحق هو أنه إما أن يكون كل عدد زوجا ، وإما أن يكون كل عدد فردا ، وإما أن يكون بعض الأعداد زوجا و بعض الأعداد فردا ، وهذه الثلاثة لا تصدق إذا أورد الانفصال بعد الموضوع . ولا قوة هذه القضية قوةالحملية التى تصاغ من الأولى .

واعلم أن ظاهر القول والمشهور هو أن المتصل كالموجب ، والمنفصل كالسالب . فإنه لا سلب ولا إيجاب فى الشرطيات . فنقول أولا : إنه ليس إذا لم يكن المتصل يقضى فيه بسلب مقدم أوتال ، أو إيجابه ، قضاء جزء ما ، يجب أن لا يكون له فى نفسه سلب أو إيجاب ، كما أنه ليس يقضى فيه بصدق أحدهما ولا كذبه ، وذلك ليس يوجب أن لا يكون له فى نفسه صدق أو كذب ، بل إنه كما أن الموجب الحملى يوجب الحمل ، كذلك الموجب المتصـل يوجب الاتصال ، والموجب المنفصل يوجب الانفصال . فإذا قال قائل : إن كانت

---

(١) من (الأولى) : ساقطة من هـ . (٣) بعيدة : + تلزمها س ، سا ؛ + تلزمنا هـ . (٥) الذى : الثانى د ، ن . (٧) قرن : أقرن ب ؛ اقترن م || قسم ؛ ساقطة من ع . (٨) الجملة : الحملية ع ؛ + الحملية م . (١٤) لاسلب : لا يسلب م . (١٥) أو إيجابه : وإيجابه د . (١٩) فإذا : وإذا ب ، س ، سا ، هـ || إن : إذا د ، ن .

الشمس طالعة ، فالنهار موجود ؛ فإنه يوجب تلو التالى للمقــدم وصدقه معه . فإذا لم يصدق هذا وأنكر هــذا الاتصال ، فقيل : ليس إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ، يكون قد سلب هذا الاتصال . وليس هذا السلب انفصالا كما ظنه بعضهم ، وإن كان يلزمه انفصال ، ولا أيضا سلبه ما ظن بعضهم ، وهو أن يؤلف متصل تاليه سالب هــذا التالى ، كما يقال : إن كانت الشمس طالعة ، فليس الليل بموجود . وذلك لأن هذا يبطل حين يجعــل بدل إن لفظة كلما . فإنك إذا قلت : كلما طلعت الشمس كان غمام ؛ فأنكر هذا ، لم يجب من هــذا أن يكون مناقضة . ومقابله هو كلما طلعت الشمس لم يكن غيم ، بل ليس كلما طلعت الشمس كان غيم . فيكون المقدم بحاله والتالى بحاله . لكن قد سلب الاتصال الكلى .

وكذلك فى العناد ليس إذا قال قائل : إما أن يكون هـــذا الشىء ناطقا أو ضاحكا ، وكذب ، فقيل له : ليس إما أن يكون ناطقا أو ضاحكا ؛ كان ذلك متصلا أو منفصلا مناقضا بأحد جزئيه الآخر . حتى يكون كأنه قال : إما أن يكون زيد ناطقا ، وإما أن لا يكون ضاحكا ؛ فإن هذا يبطل صدق المنفصل فى مادة أخرى . كمن يقول : إما أن يكون زيد كاتبا وإما أن يكون فقيها . فيقال له : ليس إما أن يكون كاتبا ، وإما أن يكون فقيهـا . ولا يكون معنى هذا هو أنه إما أن يكون كاتبا ، وإما أن لا يكون فقيها . فربما كان فقيها غير كاتب ، وربمـا كان كاتبا غير فقيه ، أو كان كاتبا وفقيها ، أو كان لا كاتبا

(٦) الليل : النهار س || بدل : + لفظة د ، ن . (٩) بل . . . غيم : ساقطة من ع || الشمس : ساقطة من د ، س ، ن ، ه || المقدم بحاله والتالى بحاله : المقدم بحال والتالى بحال د . (١٢) ذلك : ساقطة من ن . (١٤) زيد : ساقطة من عا .
(١٦) فيقال ... فقيها : ساقطة من سا . (١٨) وربما : فربما د ، ن || أو كان كاتبا وفقيها أو كان : وكان كاتبا وفقيها وكان د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ أو كان كاتبا وفقيها وكان ع .

ولا نقيها . فهذه الأشياء تحقق لك أن الانفصال له سلب انفصال يجوز أن يلزمه اتصال أو انفصال موجب . وكذلك إيجاب الاتصال يقابله سلب اتصال يجوز أن يلزمه انفصال أو اتصال موجب . وإن قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود ليس هو سلب الاتصال ؛ بل اتصال السالب وأنه بالجملة ليس إيجاب المتصل بسبب كون تاليه أو مقدمه موجبا ، ولا سلبه لنظير ذلك ؛ بل الإيجاب فيه إيجاب الاتصال ، والسلب فيه سلب الاتصال . وأنه قد يكون إيجاب والتالى ، بل الجزءان سالبان ، كقولك : إن كان الإنسان كاتبا فليس هو بأمى ؛ بل كقولك : إن لم يكن هذا حيوانا لم يكن إنسانا . وقد يكون سلب والجزءان جميعا موجبان ، كما مثلناه لك . وكما أن الحملى لم يكن حال إيجابه وسلبه من جهة تحصيل أجزائه أو عدولها لا تحصيلها ؛ بل بسبب الحمل . كذلك حال المتصل ليس إيجابه وسلبه من جهة أجزائه . فكذلك حال المنفصل أيضا فى جميع ماقلناه . وكذلك ليس صدق المتصل من جهة صدق أجزائه ، بل ربما كذبا معا ، وإن كان الشرطى صادقا كقولك : إن كانت الخمسة زوجا ، فالخمسة لها نصف .

وأما المنفصلات فأكثرأجزائها تكون كاذبة ، وإنما يكون الحق فيها فى واحد فقط . وهى مع ذلك صادقة من حيث هى منفصلة . لكن المتصل لا يجوز أن يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ، ويجوز أن يكون مقدمه كاذبا وتاليه صادقا

(١) الانفصال : الاتصال م || سلب : ساقطة من ع . (٥) السالب : السلب د؛ السلب ن || بالجملة : ساقطة من م . (٦) فيه (الثانية) : ساقطة من س . (٧) وأنه : فإنه س ، سا ، ط ، هـ . (١٠) لاتحصيلها : أو سلبها هـ . (١٢) فكذلك : وكذلك س ، ط ، هـ . (١٥) فيها : منها ع . (١٧) كاذبا (الأولى) : + ويجوز أن يكون مقدمه كاذبا وتاليه كاذبا م .

على النحو الذى قيل قبـــل ، كقولنا : إن كان الإنسان حجرا ، كان جسما . وقد يكونان كلاهما كاذبين ، كقولنا : إن كان الإنسان حجرا ، فالإنسان جماد . ولا يجوز أن يكون متصل موجب كاذب صادق الأجزاء . ولكنه قد يكون صادقا صادق الأجزاء . وكذلك يكون صادقا كاذب الأجزاء كما مثلنا . وقد يكون صادقا حقا وأجزاؤه لا صادقة متعينة الصدق بنفسها ، ولا كاذبة متعينة الكذب بنفسها ، كقولك : إن كان عبد الله يكتب فيحرك يده . وأما المنفصلة ففيها جزء صادق ، وربما كانت أجزاؤها كلهـا صادقة وهى كاذبة ؛ كقولك : إما أن يكون الإنسان ناطقا ، وإما أن يكون ضاحكا . وجماع ما يوقع الغلط فى أمر المتصل والمنفصل سبوق الوهم فى القضيه إلى أن الغرض فيها تال أو مقدم فتعتبر حاله ، وقصور الفهم عن معرفة أن الاعتبار فى الشرطيات هو للنسبة التى بين أجزائها لا التى بين أجزاء أجزائها .

---

(١) قبل : ساقطة من د ، سا ، ن || كقولنا : قولنا م . (١ — ٢) كقولنا . . . كاذبين : ساقطة من د ، ن . (٢) يكونان : يكون سا ، عا ، ه || كاذبين : كاذبتين عا ، م ، ه . (٣) متصل : + من حيث د || كاذب كاذبا سا . (٥) صادقة : ساقطة من د ، ن (٨) وجماع : وجميع س . (٩) مايوقع : ما يوضع م . (١١) للنسبة : النسبة د ، سا ، م ، ن ، ه || أجزائها : + والله أعلم د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى شرح معانى الكلية والجزئية والمهملة والشخصية فى الشرطيات

إنه كما قد ظن أن المتصلات تصير متناقضة ومتقابلة بسبب أجزائها ، كذلك قد ظن أنها قد تصير كلية وجزئية ومهملة وشخصية بسبب أجزائها . فقالوا : إنه كما أن المقدمات الكلية فى الحمليات هى التى موضوعاتها ومحمولاتها كليـة ، كذلك المقدمات الكلية فى الشرطيات هى التى مقدماتها وتواليها كلية . فكان قولهم : إن كان كل ج ب ، فكل ه ز ، مقـدمة شرطية كلية . ولو أنهم نظروا فى نفس المثال الذى أورد نظـرا أشفى من هذا لهداهم سبيل الصواب . وذلك لأن القضية الحملية لم تكن كلية لأجل كلية الموضوع والمحمول ؛ بل لأجل كلية الحكم الذى هو هناك حمـل ، ونظيره ههنا اتصال وعناد . فكما كان يجب فى الحمليات أن ينظر إلى الحكم ، لا إلى الحدود التى فيها و بينها الحكم ؛ فكذلك فى الشرطيات يجب إذن أن ينظر إلى الحكم لا إلى الأجزاء التى فيها و بينها الحكم . فإن كان الاتصال

---

(١) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل٤ هـ . (٣) معانى : المعانى ع . (٤) كما : ساقطة من ع || أن : ساقطة من ع || تصير : تكون س . (٥) قد (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) فقالوا : قالوا ع . (٧) وتواليها : تاليها هـ . (٨) ه ز : ز ه سا . (١٠) لهداهم : + إلى س . (١١) لأجل (الثانية) : ساقطة من س . (١٢) حمل : حمل س || فكما كان : وكان د ، سا ، ع ، عا ، ن . (١٣) فكذلك : وكذلك عا . (١٤) أن ينظر : ساقطة من د ن .

محكوما به على كل اشتراط ووضع للوضوع كيف كان، فالقضية الشرطية المتصلة كلية . وإن كان العناد كذلك، فالقضية المنفصلة كلية . وإن لم يحكم بذلك، فالقضية مهملة . أما إذا قيل : كلما كان كذا ، فالقضية متصلة كلية . وإذا قيل : دائما إما أن يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فالقضية منفصلة كلية . وأما إذا قيل : إن كان كذا ، فكذا كذا ، وإذا كان كذا ، فكذا كذا ؛ فالقضية مهملة ؛ إلا أنه يشبه أن تكون لفظة إن تدل على إهمال تما بنحو مخصوص . كأنا إذا قلنا : إن كان آ بَ فهَ زَ ، فإنا نوجب من هذا أن يكون أى مرة من المرات كان آبَ ، ومتى كان آبَ كان هَ زَ ، كأن كون هَ زَ يتبع كون آبَ، من حيث هو كائن آبَ،ولا يتضمن شروطا أخرى يتضمنها قولنا : كلما ، مما سنذكرها . وأما لفظة إذا ، فتشبه أن لا يتضمن هذا المعنى ؛ بل تقضى باتباع يوجد من هَ زَ ، ولو عند أحد أوضاع آبَ .

هذا وقالوا أيضا : إن المقدمة الشخصية هى التى مقدمها أو تاليها شخصى . وهذا أيضا بعيد عن الغرض الذى يجب أن ينحى فى هذا الكتاب نحوه . وذلك لأن لفظة كلما ، قد تدخل أمثال هــذه القضايا ، فيقال : كلما كان زيد يكتب ، فزيد يحرك يده . ولا يكون هذا الشرط جزئيا ؛ بل كليا . وكذلك إذا قيل: إما أن يكون زيد يتحرك ، وإما أن يكون يسكن. فإن هذا العناد ليس فى وضع مخصوص ؛ بل كلما كان زيد يتحرك. فإن هذا العناد يصدق بين هاتين

---

(١) كل : ساقطة من ع . (١ — ٢) محكوما . . . كذلك : ساقطة من د ، ن .
(٢) كلية (الثانية) : ساقطة من سا || وإن (الثانية) : فإن ع . (٣) وإذا : وأما اذا هـ .
(٥) وإذا كان : أو إذا كان هـ . (٦) أن تكون لفظة : ساقطة من سا .
(٧ — ٨) فهَ زَ . . . آبَ : ساقطة ن د ، ن . (٨) كان : وكان ع ، هـ .
(١١) آب : ساقطة من هـ . (١٢) أيضا : ساقطة من س . (١٥) فزيد يحرك : فيحرك س . (١٦) قيل : + دائما س ، سا ، هـ . (١٧) وضع : موضع سا .

المقدمتين . والذى ظن أن قولنا : كلما كان آ ب ، فـ ﻫ ز ، قضية حملية ؛ لأن قولنا : كلما كان هـذا إنسانا ، فهو حيوان ؛ مساوٍ لقولنا : كل إنسان حيوان ؛ فقد أخطأ من وجوه .

أما أحدها فإنه ليس مساويا له ؛ لأن قولنا : كل إنسان حيوان ، كلية موجبة ليس فيهـا شخص البتة . وقولنا الآخر يقتضى إشارة إلى زيد الشخص حيث قلنا هذا . وكان الأولى به أن يقول : إن نظيره من الحمليات ، إن هذا الإنسان هو حيوان. لكن هذا القول لا دلالة فيه على الحصر الذى فى "كلما". فإن حُفظ الحصر بطُل إمكان وجه استعمال زيد . وإن استعمل زيد بطل الحصر. فليس إذن هذا المتصل مساويا لهذا الحمل . ثم إن كان مساويا ، فليس يجب أن لا يكون شرطيا . فإن القضايا المختلفـة الأصناف قد تتلازم ويلزم بعضها بعضا ، ويساوى بعضها بعضا فى الدلالة من وجه ، وهى مختلفة فى الاعتبار . فإن اعتبار أن الحيوانية موجودة للإنسان ، غير اعتبار أن حكمنا وقولنا : فهو حيوان ، يصدق مع حكمنا وقولنا : إنه إنسان . وليس هو هو ، بل معنى أعم منه ، إذ كثير ممـا يصدق كذلك لا يحمل . فإن التوالى فى غير هـذا المثال قد تصدق مع صدق المقدم ، ولايحمل شىء منها على شىء من المقـدم . ثم إن هذا التساوى موجود أيضا فى الذى يسلم من أمره أنه متصل ، مثل قولك : إن كان هذا إنسانا فهو حيوان . فلم كان هذا لا يصير حمليا وذلك يصير حمليا؟ وليس ههنا شىء يفوت بنقله حمليا ؛ كما كان هناك الحصر يفوت .

(٢) قولنا : + دائما س . (٥) يقتضى : + وهذا س . (٦) وكان : فكان د ، س ، سا ، ع ، عا ، ﻫ . (٨) وإن : فإن د ، ن . (٩) هذا : + الحصر ع . (١٠) لا يكون : يكون د ، ن . (١١) ويساوى بعضها بعضا : ساقطة من سا . (١٢) اعتبار (الأولى) : اختلاف عا || أن (الأولى) : ساقطة من د ، ن || أن (الثانية) : ساقطة من ع . (١٧) وذلك يصير حمليا : ساقطة من ع .

فلنتكلم الآن فى الكلى الموجب من الشرطى المتصل فنقول : قولنا كلما كان ج ب ، فـ ه ز ؛ ليس معنى قولنا : كلما ، فيه معنى تعميم المراد فقط ، حتى يكون كأنه يقول : كل مرة يكون فيه ج ب ، فـ ه ز ؛ بل فيه تعميم كل حال يقترن بقولنا : كل ج ب ، حتى لا يكون حال من الأحوال أوشرط من الشروط يقترن به ، فيجعل ذلك الشرط ج ب موجودا ، إلا و ه ز موجود. فإنه يجوز أن لا يكون المقدم أمرا له تكرر وعود ؛ بل هو أمر ثابت موجود لا مراد له . ومع ذلك فإنه قد يمكن أن يقترن به شروط تخصصه ، كما ستعلم عن قريب .

وقد بقى علينا أن ننظر فى هـذه الشروط ونتأملها ، فنقول : هل يصح أن نقول : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق، ونعنى به المطابقة فى الوجود والموافقة فى الصـــدق لا اللزوم ؟ كما كان يصح أن نقول بهذا المعنى من الاتصال : إن كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ؟ فنقول : أما هذا ، فهو حق . فإن معناه إن كان الأول حقا، فذلك التالى أيضا حق . فههنا يكفى فى التالى أن يكون حقا . فلذلك يكون صدق هـذه القضية ظاهرا . وأما إذا قلنا : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ؛ فعسى يقع لأحد من الناس أنه لا يكفى فى صدق هذه القضية أن يكون قولنا : كل حمار ناهق ، صادقا فقط ؛ بل يجب أن يكون صادقا دائم الصـدق من وجهين : أحد الوجهين أن يصدق على كل ما يوصف بأنه حمار أنه ناهق ، والثانى من جهة اعتبار السور أيضا . فإن كل حمار إذا كان ناهقا لم يمنع ذلك أن يكون وقت من الأوقات لا حمار

(١) قولنا : ساقطة من د ، ن . (٢) معنى (الثانية) : ساقطة من ع . (٤) كل (الأولى) : ساقطة من م || حال . . . . ج ب : ساقطة من سا . (٧) لا مراد : لا إقرار سا || قد : ساقطة من م. (١٣) التالى : الثانى س ، ع ، عا ، م ، ه . (١٤) فلذلك : فكذلك ع .

فيه . ففى تلك المرة ، والحال والشرط ، يمكن أن يظن أن قولنا : كلما كان كل إنسان حيوانا ، كان كل حمار ناهقا ، كاذبا . لأن فى تلك الكرة لا حمار ناهق . لكن هذا ظن باطل. وذلك لأن قولنا : كل حمار ناهق ، قد يصدق وإن عُدم الحمير . فإنا ، كما علمت ، لا نريد بقولنا : كل حمار ناهق ، كل حمار موجود حاصل . فإن عنينا هذا ، فليس بينا أنه كلما كان كل إنسان ناطقا ، صدقا ، صدق معه كل حمار موجود فى ذلك الوقت فهو ناهق . وليس أيضا على سبيل اللزوم ، كان بيّن اللزوم أو لم يكن بيّن اللزوم ، بل يكون مما يبين بنظر .

ثم لسائل أن يسأل ، هل يوجب هذا الاعتبار ملازمة الكذب ، حتى يكون حقا أنه كلما كان كل حمار ناطقا فكل إنسان ناهق ، مثل أنه إن كان هذا المقدم الكاذب صدقا ، فالكذب الآخر يكون صدقا معه . فإن قوما حسبوا أن هذا لازم . فنقول : ليس الأمر على ما حسبوا . وليس هذا لازما بحسب الأمر فى نفسه ، ولا أيضا بحسب إلزام من يعترف به . وذلك لأن هذا الاتباع إما أن يكون على سبيل اللزوم ، حتى يكون هذا الكذب يلزم ذلك الكذب ؛ أو يكون على سبيل الموافقة. فنقول : أما على سبيل اللزوم فلا الصدق يلزم عن

(١) والشرط : والشروط ع . (٢) ناهقا : + كان هـ || لأن فى : لا س || الكرة : الكثرة سا . (٥) كل : ساقطة من ع . (٦) صدقا : صادقا عا || حمار : + هو ع . (٧) كان : وكان ب || بين اللزوم بل يكون : ساقطة من س || يكون : ساقطة من د ، ع ، عا ، ن ، هـ . (٩) الاعتبار : الاعتقاد بخ ، ع ، م || الكذب : ساقطة من سا . (١٠) كل : ساقطة من ع || هذا : ساقطة من س ، هـ . (١١) صدقا (الأولى) : صادقا د ، ن . (١٢) حسبوا : ذكروا سا . (١٣) إلزام : التزام سا || يعترف : يعرف سا . (١٤) يكون (الأولى) : + معه سا || ذلك : من ذلك ع ؛ بذلك عا . (١٤ — ١٥) حتى . . . اللزوم : ساقطة من س .

الصدق المذكور ، ولا الكذب عن ذلك الكذب . فإنه ليس يجب عن كون الإنسان ناطقا أن يكون الحمار ناهقا ، ولا أن لا يكون ناهقا ؛ بل وجد ذلك صدقا بنفسه . وليس أيضا على سبيل الموافقة ، حتى إذا فرض هذا صدقا ، يكون قد وجد ذلك صدقا معه ؛ فإن ذلك ليس صدقا البتة حتى يوافق صدقا آخر على سبيل اللزوم . فإذا كان لا هو صادق ، فيجب أن يصدق معه ولا هو لازم إياه ، فليس هو إذن بتابع له على وجه البتة . نعم لو كان لازما عن وضعنا أن كل إنسان ناطق ، أن كل حمار ناهق ؛ لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهقا ، قولنا : وليس كل إنسان ناطقا . فأما إذ ليس الأول لازما ، بل هو أمر فى نفسه صادق ، فيصدق مع صادق آخر ؛ فلا يلزم أن يكذب مع كذب ذلك الصادق ، إذ كان إنما يعتبر حال التالى فى نفسه لا حال لزومه عن شىء آخر فيتغير بتغيره . فإن قال قائل إنه لما كان قولنا : كل إنسان ناطق، لا يوجد حقا البتة ، إلا و يوجد حقا أن الحمار ناهق، فكيف يمكن أن يفرض أن الحمار ليس ناهقا ، ثم يوجد حقا أن كل إنسان ناطق ، وقد قلنا : إن مع وجوده ، يوجد أن كل حمار ناهق ، فيكون مع أنه ليس كل حمار ناهقا ، وجد كل حمار ناهقا، فهذا إنتاج خلف من مقدمتين شرطيتين . هكذا قد يكون إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، فكل إنسان ناطق ، وكلما كان كل إنسان ناطقا فكل حمار ناهق . فإذن قد يكون إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، فكل حمار ناهق ، هذا خلف . وإحدى الشرطيتين صادقة والأخرى

(٢) ولا أن لا يكون ناهقا : ساقطة من ع . (٣) وليس : فليس ع . (٨) ناهقا : ناهق س || وليس : ليس س ، عا ؛ ساقطة من ه || ناطقا : ناطق س || فأما : فإنه س . (٩) مع كذب : ساقطة من د . (١٢) حقا (الأولى) : حق س || إلا و يوجد حقا : ساقطه من ن || فكيف : وكيف ما . (١٣) أن(الأولى) : ساقطة من م . (١٥) فهذا : ساقطة من م . (١٦) قد : ساقطة من ع . (١٧ — ١٨) فإذن . . . ناهق : ساقطة من د ، ن ، ه . (١٨) ناهقا فكل حمار : ساقطة من م .

كاذبة ، فليس البتة إذا لم يكن وكل حمار ناهقا ، فكل إنسان ناطق . والجواب أن هذه النتيجة ليست خلفا . ويبين ذلك بعد أن تعلم أن قولك : قد يكون، ليس على سبيل أنه يوجد فى الوجود ؛ بل على أنه قد يكون من الفرض . فإن قولك : قد يكون، إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، قول لا نسبة له إلى الوجود البتة ؛ بل إلى الفرض . وأما التالى فمأخوذ من موافقة الوجود ، كما أخذت فى كبرى القياس . فإذا عرفت هذا وجدت هذه النتيجة حقا . فإنك كلما فرضت هذا الكذب ، وهو أنه ليس كل حمار ناهقا ، كان فى موافقة الوجود كل حمار ناهق ، فلا تكون هذه النتيجة كاذبة . فإن قولنا : كل حمار ناهق ، قول صادق فى نفسه . فأى حال تفرضها وتفعلها كيف كان يكون هذا صادقا معه اتفاقا ، ولا يكون لازما عن فرضك أنه ليس كل حمار ناهقا . وبالجملة لا تبطل موافقة هذا الوجود لهذا الفرض . فأما كون الأمرين جميعا فى الوجود ، حتى يكون فى الوجود نفسه حقا أن ليس كل حمار ناهقا ، وكل حمار ناهق ، فهذا محال .

وليست النتيجة هذه ، بل النتيجة أنه إذا فرضنا أنه حق أن ليس كل حمار ناهقا ، وجدنا موافقا له فى الوجود وموجودا مع هذا الفرض أن كل حمار ناهق ، وهذان لا يتناقضان ولا يتمانعان . وأيضا عسى كان يكون محالا لو كان يلزم من وضعنا ليس كل حمار ناهقا ، أن كل حمار ناهق . وهذا لم يلزم ذلك لأن القضية القائلة إن كان كل إنسان ناطقا ، فكل حمار ناهق ، ليس على سبيل اللزوم فما ينتجه ، كما ستدرى بعد ، لا يكون على سبيل اللزوم ، على أن فى اللزوم أيضا

---

(١) وكل : كل ع ، عا ، ن ، ه || والجواب : فالجواب د ، سا ، ن ، ه . (٢) خلفا : حقا ع . (٣) من : فى ه . (٦) فإنك : فكأنك ه . (٧) أنه : أن د ، ع ، عا ، ن || ناهق : ناهقا ع ، عا ، ن || فلا : ولا ع . (١٠) ناهقا : ناهق ع ، عا ، ه . || موافقة : ساقطة من ه . (١٥) لو كان : ساقطة من ه . (١٨) فما . . . . اللزوم : ساقطة من د ، ن || بعد : بعده ع .

ما علمت. وأما حيث ينتج الخلف، ويقال إنه محال، فإنما يقال حيث يلزم من شيء باطل. وأما أن يكون باطل بوضع، فيوجد الحق معه فى نفسه حقا، ليس أنه يكون لازما أن يكون حقا عن فرض ذلك حقا، فليس فى ذلك بأس ولا الكلام بمحال. ولولا هذا لكان لا يمكننا أن نقيس قياس الخلف مع أنفسنا. فإنا إنما نقيس قياس الخلف بأن نأخذ شكوكا فيه ونضيف الحق الذى كان موجودا إلى نقيضه. ولا نقول عسى أنا إذا أخذنا نقيض الحق لم يصدق معه الصادق الآخر، إذ يلزم عن كل كذب كذب ما. ولولا أن الأمر على هذا لكان أى حق رفعته، لزمه رفع أى حق يتفق ويطلب المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه.

ويجب أن لا يغرك شيء واحد، وهو أن القوم تجدهم كلما استثنوا نقيض التالى أوجبوا نقيض المقدم. وتعلم أن الاستثناء ليس هو فرضا فقط؛ بل الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول. وهذا الوجود على وجهين: أحدهما بحسب الأمر فى نفسه فلا يكون نقيض التالى هناك باطلا البتة، أو بحسب إقرار الخصم به. فالخصم أيضا لا يجعله محالا، فيلزم ما يلزم لزوم من قد سلم وجود غير الحق، وليس ما يلزم هو بعينه الحق. وليس يلزم ذلك من حيث هو عكس كيف اتفق؛ بل من حيث اعترف أن الأمر موجود من حيث هو موجود. وأما فى نفس الأمر فلا يلزم عن ذلك الاستثناء شيء، إذا لم يكن الشرط المذكور، وهو أن يكون هناك شرط ولزوم شيء. فلينظر فيما كنا فيه: هل هو لازم بحسب اعتراف من يعترف بوضع النقيض للتالى، فتكون صورة الإلزام: أنه إذا اعترف بذلك

---

(٢) فيوجد: و يوجد د، ن؛ و يؤخذ سا. (٧) كذب ما: كذب أيضا سا. (٩) و بين: أو بين م. (١٠) لا يغرك: لا تغرى س؛ لا يغفل ع. (١٤) فيلزم: فيلزمه عا || وجود: وجود وجوده ه. (١٧) إذا: إذ بخ. (١٩) النقيض: نقيض عا.

لزمه وضع نقيض المقدم ؟ فنقول : إن هذا لا يتصور، لأن المعترف لا يلزمه ذلك إلا أن يكون سلم الشرطية بشرطها ، ولا يمكنه أن يسلم الشرطية و يفرض وضع نقيض التالى. وذلك لأن تسليم الشرطية ههنا هو ليس على معنى اللزوم ، بل على أن الأمر الثانى صادق فى الوجود مع الأمر الأول ، وهو موجود أو مفروض من غير لزوم عنه ، بل فى نفسه . فلا يمكن مع ذلك أن تقول نقيض التالى قولا يلزمه خلف ، لأنه لا يقول: لكن موجودا أن الحمار ليس بناهق ، بعد ما قال: إن موجودا أن الحمار ناهق دائما . فإن فرض ذلك وجوز ، جوز أن يكون كل إنسان ناطقا ، وليس كل حمار بناهق .

فلننظر هل قول القائل : إن كان كل حمار ناطقا ، فكل إنسان ناطق ، صدق فى معنى الموافقة أوليس؟ فنقول: يجب أن يكون صدقا على معنى الموافقة. فإنه إذا فرضنا كل حمار ناطق ، أولا شيء من الحمير ناطقا ، فالصدق فى نفسه هو : أن كل إنسان ناطق . فإذا اعتبرت كون التالى صدقا فى نفسه ، لا لازما عن المقدم ، فقولنا : كلما كان الحمار ناطقا ، فإن كل إنسان ناطق ، حق . واعلم أنك إذا قلت : إن كان ، أو إذا كان ، لم يجب أن يخطر ببالك من نفس اللفظ أن ذلك يكون ، أو لا يكون . فإن عرفت ذلك فعده فى جملة ما تعرفه من خارج ؛ بل هذا اللفظ يدل فى كل موضع على معنى أعم من الذى يفهم معه أن له وجودا أو ليس له . وإذا كان المفهوم من هذا اللفظ فى كل

---

(٤) الثانى : التالى د ، ع ، ه || أو مفروض : ومفروض ع . (٧) إن موجودا : إنه موجودا ع || جوز : ساقطة من د ، سا ، م . (٩) ناطقا : ناهقا سا || فكل : فكان كل عا . (١٠) فى : على ع ، عا ه || أو ليس : وليس س . (١١) ناطق : ناطقا ه || ناطقا : ناطق د ، ن ، ه . (١٣) ناطقا : ناهقا ع . (١٤) من : فى ع . (١٥) فى : من د . (١٧) أو ليس له : + وجود ع ، ه .

قضية شرطية هذا ، كان مفهومه فى كل موضع الفرض . فأما الالتفات إلى أن المفروض يوجد ، فليس من قبيل هذا اللفظ .

فبين إذن أن المقدم من حيث هو مقدم ، لا يتوقع فيه الوجود ، وإنما هو فرض فقط ، ويتخصص بأن يكون تارة فرضا حقا فى نفسه ، وتارة حقا بحسب فرض ما ، أو غير ملتفت إلى أنه حق ، بل منتظر الحكم موقوفه. وليس معنى الفرض أنك فرضته بالفعل أو تفرضه فى المستقبل ، بل إنه إذا صح فرضه صح ما يتلى إياه . وأما المحال فإنه إذا فرض مقدما فليس فيه إلا الفرض هذا . وأما التالى فيذكر على أنه موجود وحاصل مع المقدم ، إذ يقولون : فالنهار موجود ، بعد ما قالوا : إن كانت الشمس طالعة . وهذا يدل على أن الحكم بأن النهار موجود ، حاصل مع الفرض المفروض . فيجوز بعد ذلك أن يكون على سبيل الموافقة ، وأن يكون على سبيل اللزوم . وأما المقدم فإذ كان كونه مقدما ليس لأنه موجود ، بل بمعنى أعم من الفرض الصرف ، ومن الوجود فى نفسه . وذلك أنه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلا ، وحيث لا يصح الوجود يكون الفرض حاصلا ، فإن دل على التخصيص دل على شىء هو بعد الفرض . واعلم أنه إذا كان المقدم مفروضا ، وهو أمر غير ممتنع ، فيكون اتصال التالى به على سبيل الموافقة وعلى سبيل اللزوم معا . وأما إن كان باطلا فقد يتبعه الحق ، وقد يتبعه الباطل . فإن تبعه الحق فإن تصور اتباعه على وجهين : أحدهما ، أن يكون الاتباع على أن

---

(٣) من : ساقطة من د ، ن || الوجود : الموجود م . (٦) أنك : + قد س . (٧) التالى : الثانى ط . (٩) أن : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه . (١١) فإذ : فإن ط ؛ فإذا م . (١٣) أنه : + من د ، ن . (١٧) وأما إن كان : وإن د || كان : يكون ب .

الحق موجود مع وجوده ، وهذا كاذب دائما ولا يذهب إليه . والآخر ، على أن الحق يكون موجودا فى نفسه ، مع كون الباطل مفروضا ، وهذا دائم الصدق ، حتى أن قولنا : كلما كان الإنسان غير ناطق ، أى بالفرض ، فالإنسان ناطق ، أى فى نفسه حق . وأما إن كان بمعنى اللزوم ، فكثيرا ما يكون ذلك . لكن لزومه يكون لازما على الفارض ، فإنه يلزمه أن يقول بذلك ، وليس يجب أن يكون ذلك حقا فى نفسه ، وقد أشرنا إلى ذلك . وأما الباطل الذى يتبع الباطل ، فإنما يتبع على سبيل اللزوم فقط . واعلم أنا إذا قلنا : كلما كان كل إنسان ناطقا ، فكل حمار ناهق ؛ عنينا بالمقدم : الفرض ؛ وبالتالى : الموافقة . فكأنا قلنا : كلما فرضنا أن كل إنسان ناطق ، فرضا على أنه حق فى نفسه ، والوجود يطابقه ، أو حق بحسب الفرض ، أو منتظر موقوف ، فإنه يوافقه أن كل حمار ناهق . ولو كان بدل كل حمار ناهق ، فكل إنسان ضاحك ، لكان الفرض يلزمه هذا التالى ، ويشتركان فى أن الفرض يتبعه هذا اللازم .

فلنتكلم الآن على تحقيق الكلية للقضية المتصلة . ونعود الآن فنقول : إن القضية الشرطية الكلية ، إنما تكون كلية ، إذا كان التالى يتبع كل وضع للمقدم ، لا فى المراد فقط ، بل فى الأحوال . وأما أنه أى الأحوال تلك ؟ فهى الأحوال التى تلزم فرض المقدم ، أو يمكن أن تفرض له ، وتتبعه وتكون معه ، إما بسبب محمولات على موضوع المقدم إن كان حمليا ، أو بسبب مقارنات مقدمات له أخرى إن لم يكن حمليا ، أعنى المقدمات التى قد يمكن أن تصدق

---

(٤) بمعنى : معنى ما . (٧) كل : ساقطة من د ، ع ، ن . (٨) الموافقة : لما وافقه ع .
(٩) فكأنا : وكأنا ه || حق : بحق ع . (١١) فكل : وكل د ، ن || ضاحك : ضحاك ن || لكان : كان م . (١٣) للقضية : ساقطة من س || الآن : ساقطة من سا ، عا ، م
(١٨) له : ساقطة من س .

مع صدقه ، ولا تكون محالا معه ، وإن كان محالا فى نفسه ، أو بسبب تسليم ما مما يوجبه ويجوزه ، وإن كان فى نفسه محالا . وليس هذا إذا كان المقدم فى نفسه حقا فقط ؛ بل إذا كان باطلا، وفرض فرضا على سبيل الوضع، فإن له أيضا لوازم وعوارض تعرض ، أو تفرض أن لو كان موجودا كانت تعرض له أو تلزم . وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ، إن كانت الشرطية أخذت للمجادلة .

ولقائل أن يقول : هل إمكان إلحاق الشروط المحالة بالأمور الممكنة فى المقدمات من أجزاء الشرطيات المتصلة ، يمنع كلية تلو الأمور الحقة التى تتلوها ؟ كقولنا : كلما كان كذا إنسانا ، فهو حيوان ؟ فهل ينهدم الكلى فيه بسبب أنك لو قلت : كلما كان كذا إنسانا وكان عديم الحس والحركة ، لم يكن حيوانا ؛ أو كقولنا : كلما كانت هذه اثنوة وكان لا ينقسم بمتساويين كان فردا ؟ فإن هذا لا يجوز أن يقال إنه كاذب بسبب إحالة المقدم . فإن الشرطيات ليس صدقها صدق المقدم أو التالى ؛ بل صدقها حال اللزوم . وأكثر الشرطيات المستعملة فى العلوم إذا استعمل القياس الخلف هى بهذه الصفة ؛ فإن مقدماتها تكون محالة . ثم لا يقال لكونها محالة المقدمات والتوالى إنها كاذبة . وكذلك لو قال قائل : إنه لو كان هذا اثنوة، وكان لا ينقسم بمتساويين، لكان تكون هذه الثنوة فردا ، فإن هذا حق ، وإن كان المقدم محالا . فإذن ههنا أحوال

---

(١) وإن : فإن ع . (٣) فقط : ساقطة من هـ . (٧) هل : هذا س . (٨) يمنع : لمنع س ؛ منع سا || تلو : يكون د ، ن || الحقة : الحق د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٩) بسبب : + فرض عا . (١١) أو كقولنا : وكقولنا ع || اثنوة : ثنوة د ، ن || بمتساويين : بمساويين م || كان : لكان سا . (١٣) أو التالى : والتالى عا . (١٥) لكونها : كونها س . (١٦) هذا : هذه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || اثنوة : ثنوة د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ . (١٧) الثنوة : الاثنوة س ، سا ، ع ، عا ، هـ ؛ الشهوة د .

غير محالة فى الفرض ، وإن كانت محالة فى الوجود ، إذا فرض عليها المقدم كان التالى لا يتبعه . ومثاله أنه ليس كلما فرض هذه الثنوة فهو يلزمه أنه زوج ؛ بل إن لم يفرض معه ما ينقض ذلك . فإنه إن فرض معه ما ينقض ذلك ، نقض ذلك . فإن كان محالا فى الوجود وكونه محالا فى الوجود ليس يمنع كونه جائز الفرض ، فليس كل فرض للشىء أنه ثنوة يتبعه أنه زوج ؛ بل ههنا فروض محالة تمنع ذلك . ولو كان قولنا : كلما كانت الثنوة عددا يعتبر به كونه جائزا له فى الوجود ، لكان الأمر كذلك ، ولكان فرض المقدمات المحالات يمنع أن يكون منها شرطية إذ لا جواز وجود لها . لكن المقدم ليس تقديمه بشرط الوجود ، بل بشرط الفرض . فنقول : يجب أن نتذكر ما قلناه إن هذا يكون حقا بحسب الإلزام ، ولا يكون حقا فى نفس الأمر ، وإن الكلية فى نفس الأمر لا تنهدم بهذا ، إنما تنهدم الكلية بهذا بحسب الإلزام . ثم لقائل أن يقول : فنحن لا نجد إذن قضية كلية موجبة بحسب الإلزام . فنقول : ونجد ذلك . وذلك هو بأن يضاف إلى المقدم فى المعنى شرط اطراح الشروط التى توجب لزوم التالى الذى لا يجب لزومه بنفسه ، كأنك تقول : كلما كانت هذه اثنوة على النحو الذى يمكن أن تكون عليه الاثنوة فهو زوج ؛ وكلما كان هذا خلاء

(١) كانت : كان د ، سا ، ن . (٢) هذه : هذا عا || الثنوة : الاثنوة بخ ، س ، سا ، عا ، ه ؛ اثنوه ع . (٣) لم : ساقطة من ع || فإنه إن فرض معه ما ينقض ذلك : ساقطة من د . (٣ — ٤) نقض ذلك : ساقطة من ب ، س ، سا . (٤) فإن : وان س ، سا || وكونه محالا فى الوجود : ساقطة من س . (٥) ثنوة : الاثنوة ب ؛ اثنوة س ، سا ، ع ، ه . (٦) الثنوة : الاثنوة بخ ، س ، سا ، عا ، ه || يعتبر : يعتد سا || كونه : كونا د ، س ، سا . (٧) ولكان : ولو كان ب . (٩) ما قلناه : ما قلنا س . (١٠) وإن : لكن س ، ه . (١٢) فنحن : نحن م . (١٣ — ١٤) توجب لزوم التالى : ساقطة من س . (١٤) كانت هذه : كان هذا س ، سا ، ع ، عا || هذه اثنوه : ثنوه د ، ن . (١٥) يمكن : لا يمكن سا ، م || أن تكون : ساقطة من ع ، عا || عليه : عليها ب ، س ، سا ، عا ، م ، ه || الاثنوة : اثنوة د ، ن .

على النحو الذى إذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذى فرض عليه ، أو إلزاما للوجود الذى فرض عليه ، أو لزم فرضه إن أمكن ، ولم يكن هناك شرط يناقض مفهوم الخلائية ، فهو بعد . فيجب فى المتصلة أن يعتبر معه زيادة على هذا المعنى ونحوه ، وإلا فلا توجد كلية البتة .

وهذا إنما يتشوش حيث تكون الكلية مأخوذة بحسب الإلزام، لا أن تكون مأخوذة بحسب الأمر . وأمثال هذه الكلية المأخوذة بحسب الإلزام إنما هو فى القياسات التى يساق فيها الكلام إلى المحال . وأما القياسات المستقيمة فمستغنية عن ذلك. فإذا استعملت هذه القضايا حيث يخفى عليك الأمر ، فاشترط فى نفسك إسقاط الشروط الناقصة كأنك تركته على واجبه . فإنك إذا استعملت : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، فاستشعرت معه ، ولم يكن مشترطا هناك شرط محال مناقض لحكم المقدم يمنع الحق فى نفسه، فحينئذ تسلم لك الكلية . فإن كان المقدم صحيح الوجود، كانت الاعتبارات أمورا وقضايا صحيحة، وإن كان محالا ، كانت الاعتبارات ما يصح مع ذلك المحال وتتبعه ، وتعرض عنه لا أمورا لاتسالمه — ذلك المحال — بل تناقضه وترفعه ، حقا كانت أو باطلة .

فإذا عرف الكلى، فحقيق أن تعرف منه الجزئى . فإن الجزئى ههنا أيضا، كما قد علمت فى الحمليات ، يكون على وجهين : جزئى محرف عن الكلى ، وهو الجزئى الذى يصدق معه الكلى، إذا كان الحمل إذا صدق على الكل صدق على البعض.

---

(١) النحو : نحوع || الوجود : للوجود عا || أو إلزاما : أو لزوم عا . (١ — ٢) أو إلزاما للوجود الذى فرض عليه : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ، ه (٢) أو لزم : أو لزوم د ، ن . (٨) عليك : عنك ب ، م ، ن . (٩) تركته : توكته م . (١٠) ولم : لم ع || محال : ساقطة من س . (١٢) وقضايا : ووصايا بخ ، د ، س ، ع ، ن ؛ وصايا ه . (١٢ — ١٣) أمورا . . . الاعتبارات : ساقطة من م . (١٤) حقا : حقة عا . (١٥) فإذا : فإذ ه || قد : ساقطة من د ، ن ، ه . (١٦) الجزئى : ساقطة من ع . (١٧) إذا : إذ غ ، عا .

فإذا حكم فى هذا الموضع بالجزئى لم يكن كاذبا ، والحكم بالكلى أيضا صادق . وكذلك حال التلو فى المتصل ، إذا صـــدق على كل وضع للقدم صدق على البعض ، فيكون اتباع التالى لبعض أوضاع المقدم . وفى هذه المـادة يصدق معه الاتباع الكلى ، و يكون جزئيا محرفا ، و جزئيا ليس محرفا عن الكلى ، بل هو الحق نفسه دون الكلى . فمن ذلك ما حق المحمول فى جملته أن يكون بالضرورة موجبا على بعض الموضوع ومسلوبا عن الآخر . لكنا إذا جردنا الموضوع طبيعة فى العقل ، كان طبيعة المحمول ممكنا له ، مثاله قولك : بعض الحيوان إنسان ، فإن بعض ما يقال له حيوان يقال له بالضرورة إنسان كما علمت ، والبعض الآخر بالضرورة ليس بإنسان . لكن الحيوان إذا أخذته حيوانا ولم يلتفت إلى موضوعاته ، وجدت طبيعة أنه حيوان يحتمل من غير إيجاب ولا تمنع أن يكون إنسانا . ومنه ما المحمول فيه ممكن بالحقيقة للموضوع فى الوجود أيضا ، مثل قولك : بعض الناس كاتب . كذلك الجزئى الشرطى الذى جزئيته غير محرفة منه ، ما التلو للبعض فيه على سبيل الضرورة . ومنه ما ذلك على سبيل الإمكان ، مثل قول القائل : قد يكون إذا كان الشىء حيوانا فهو إنسان ، أى إذا كان ناطقا ، وذلك بالضرورة . والآخر قد يكون إذا كان هـذا إنسانا ، فهو كاتب ، وذلك بالإمكان . فأما المثال الأول فلا يشك من أمره أن التالى فيه لا يكون موافقا للتلو المقدم فقط ؛ بل يكون مع ذلك لازما . وأما القسم التالى فربمـا ظن به أنه يكون موافقا فقط ،

---

(٢) حال : ساقطة من س || المتصل : المنفصل ع . (٣) لبعض : بعض ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || وفى هذه : فى هذا ع . (٥) جملته : جملة ع . (٨) بالضرورة : ساقطة من د ، م ، ن . (٩) بإنسان : إنسان سا . (١٠) تمنع : منع س ، سا ، ع ، عا ، م ، د . (١٢) منه : ساقطة من م . (١٤) حيوانا فهو إنسان : إنسانا فهو حيوان ب ، س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ حيوانا وهو إنسان سا . (١٦) موافقا للتلو : موافقا التلو د ، ن ، ه ؛ موافق التلو س || المقدم : للقدم س ، ع . (١٧) التالى : الثانى ع ، عا || أنه : أن عا .

ولا يكون لازما ، لكنه قد يمكننا أن نجعله لازما . فلننظر أنا إذا جعلناه لازما ، فهل يعود إلى القسم الأول أو لا يعود ؟ : فأما أنا كيف نجعله لازما ، فهو أنه حق أنا نقول : قد يكون إذا كان كذا إنسانا فهو كاتب لا محالة ، وذلك إذا كان يدل على ما فى النفس برقم يرقمه ؛ وهــذا يلزمه أنه كاتب أو أنه صانع . فإذن قد يكون إذا كان هــذا إنسانا ، فيلزمه أن يكون كاتبا . فأما أن هذا هل يعود إلى الأول ، فنقول : إنه من وجه يرجــع إليه ، ومن وجه لا يرجع إليه . أما الوجه الذى يرجــع إليه فلأن من الناس ما هو موجود برقم ذلك، ومنه ما ليس بموجود كذلك. فالذى يرقم يلزمه بالضرورة أنه كاتب والذى لا يرقم يلزمه بالضرورة أنه ليس بكاتب . وأما الوجه الذى لا يشبه فيه الأول ولا يرجع إليه أن قولنا : هذا إنسان ، إذا حصل موجودا ، جاز أن يلزمه وقتا أنه يكتب ، ووقتا أنه لا يكتب . ولا كذلك فى الأول ، فإنه ليس إذا كان حيوانا كان يلزمه مرة أنه إنسان ومرة أنه ليس . فهذا القسم الآخر يمكن أن يوجد على سبيل الموافقة . ويمكن أن يوجد على سبيل الضرورة ، وإذ هو جزئى فلا بأس أن يصدق وفيه لزوم وفيه موافقة ، كما كان قد يصدق الجزئى مطلقا وضروريا جميعا ، وإن كان هذا اللزوم غير الضرورة التى لجهة المتصلة كما تعلمها . إنما المشكل ههنا شىء واحد ، وهو أنا كيف نقول فى بعض القضايا الجزئية من المتصلات : قد يكون إذا كان كل كذا كذا ، فكل كذا كذا . والكل

---

(٣) إذا : إن س . || فهو : هو ب ، س ، م . (٤) كان : كانت د . (٥) إنسانا : إنسان هـ . (٦) أن : + يكون ع . (٧) أما : وأمان || برقم : + من د ، ن . (٨) فالذى : والذى ع (٨ — ٩) أنه . . . . بالضرورة : ساقطة من ع . (٩) وأما : فأما ع . (١٠) ولا يرجع : يرجع م . (١٢) حيوانا : إنسانا عا || إنسان ومرة أنه : ساقطة من م || الآخر : الأخير س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣) ويمكن : يمكن س ، سا || أن : ساقطة من م || وإذ : إذ د . (١٥) لجهة : بجهة ع . (١٧) كل : ساقطة من ع || فكل كذا كذا : ساقطة من د ، س .

يستوعب الموضوعات كلها ، فكيف يكون هذا صادقا من غير أن يصدق معه الكلى . فنقول : إن هذا يصدق إذا كان أمر ما ممكنا للموضوعات ومن شأنه أن يعرض ويزول . وليس مستحيلا أن يجعل مداوما بالفرض. فنقول: وحينئذ قد يكون إذا كان كل جـ ب ، فكل هـ ز ، وذلك إذا كان كل جـ د أى كل جـ الأمر الذى هو ممكن أن يعرض له آ ، وإذا كان كل جـ د الأمر الذى يمكن أن يقارنه ، مثاله : قد يجوز أن يكون إن كان كل إنسان محركا لليد فكل إنسان يكتب . وذلك إذا كان كل واحد منهم لا يحرك اليد إلا مبتدئا بالكتابة . وهذا غير مستحيل . وكذلك إذا قلنا : قد يكون إذا كان كل إنسان كاتبا ، فلا واحد من الناس برام أو فكل إنسان جاهل بالرماية . وذلك إذا فرض أن كل إنسان ضعيف ، ولا يتفرغ إلا لتعليم الكتابة . فيكون لفرضنا كل إنسان كاتبا فى الذهن حالان : حال يفرض فيه كل إنسان قاصرا عن تعليم صناعة أخرى ، وحال لا يفرض فيه . ففى إحدى الحالين يلزمه شىء ؛ وفى الحال الأخرى يلزمه شىء آخر . والجزئية تدل على تخصيص الحال ، وهو تخصيص الفرض . فهكذا يمكن أن تصدق هذه القضية ، وكل كلية المقدم ، وإلا لم يصدق . فإذا أشرنا إلى وجه حل هذه الشبهة ، فلنتم الكلام فى إحصاء هذه القضايا .

(٢) أمر : أمراس ، ع . (٣) يجعل : يعجل م || فنقول : ونقول ع || وحينئذ : حينئذ س ، سا ، م ، هـ . (٤) إذا (الأولى) : إن ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٥) جـ : جـ آ ن || جـ د : + أى كل جـ ع . (٧) فكل : وكل د . (٩) فكل : كل سا . (١٢) ففى : وفى عا ، هـ || إحدى : أحد ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٤) فهكذا : وهكذا سا || المقدم : ساقطة من ع (١٥) حل : ساقطة من د ، ن || فلنتم : ولنتم ن . (١٦) القضايا : + والله أعلم ب .

[الفصل الخامس]

(ه) فصل

فى معنى الكلية السالبة فى الشرطيات

وأما الكلى السالب،فيجب أن نقيسه على هذا ، وهو أن يكون ولا سلب واحد يتبعه أو يلزمه التالى . وكما أن الشرطى المتصل على الإطلاق هو الذى فيه موافقة ، وأما الحقيقى فالذى فيه اتباع بلزوم ، كذلك السالب الشرطى منه ما يسلب الموافقة كقولنا : ليس إن كان الإنسان موجودا فالخلاء موجود ، ومنه ما يسلب اللزوم كقولنا : ليس إن كان هذا إنسانا ،فهو كاتب . والفرق بينهما أن قائلا إن قال : ليس إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق ، وأراد رفع اللزوم ، صدق . وأما إن أراد رفع الموافقة ، كذب . فكذلك الكلى السالب يكون أيضا على وجهين . وإذا كان الرفع رفع اللزوم، فاللزوم المرفوع جزء من التالى من حيث هو تال . وإن كان رفع الموافقة ، فالموافقة المرفوعة جزء من التالى من حيث هو تال . ورفع التالى فى كليهما رفع للتالى مع ما هو جزء منه . ففى موضع ، المرفوع هو اللزوم . وفى آخر ، فالمرفوع هو الموافقة . والموافقة ليس إلا نفس تركيب التالى على أنه حق ، وهو نفس كونه قضية على أنها حق . وأما اللزوم فهو شىء زائد على نفس كونه قضية ؛ بل هو أنه مع كونه

(٢) فصل : فصل الخامس ب ؛ الفصل الخامس د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل٥ ه .
(٤) ولا سلب : ولا شئ عا ؛ ولا شرط ه . (٦) كذلك : وكذلك س . (٨) إن : ساقطة من ع .
(١٠) فكذلك : وكذلك د ؛ فلذلك سا . (١٢) كان : ساقطة من د ، ع ، عا ، ن || المرفوعة : الموضوعة س . (١٣) ورفع : ويرفع ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن || فى : وفى د ، سا ، عا . (١٥) نفس تركيب : تركيب نفس سا (١٥ — ١٦) وهو . . . حق : ساقطة من م .
(١٦) بل هو أنه : ساقطة من ع .

قضية فهو لازم . وأما السلب الجزئى فقياسه قياس الإيجاب الجزئى ، كقولك : قد يكون إذا كان آ ب ، جـ د ؛ أو كان كل آ ب ، فكل جـ د .

فلنتأمل حال الكلى الصادق فى وجهى السلب المذكور . فنقول ، إذا قلنا : ليس البتة إذا كان آ ب فـ هـ ز ، ونعنى به الموافقة ، فإن تصوره ووجوده سهل . فإنه يكون المراد فيه أن كون آ ب ليس يوجد صادقا معه هـ ز . فتارة لأن هذا ليس صادقا فى نفسه ، فلا يكون صادقا عند وضع غيره إن لم يكن لازما عنه . فربما كان الكاذب فى نفسه يصير صادقا عند وضع غيره إذا كان ذلك لازما . وكقولنا : ليس البتة إن كان الإنسان ناهقا ، أو غير ناهق ، فالخلاء موجود . وهذا رفع موافقة على الإطلاق . فإن أحدهما وهو المجعول تاليا ليس يصدق موافقا للآخر وجودا ؛ إذ ليس يصدق . ولا أيضا يصدق لزوما ؛ إذ ليس يلزم عنه . وإذا كان كذلك صدق السلب والمقدم يمنع صحة التالى تارة، وهو فى نفسه صحيح الوجود وممكنه ، فيصح سلبه ، كقولنا : ليس البتة إذا كان زيد أبيض فهو أسود، وأخرى وهو فى نفسه واجب الوجود كقولنا : ليس البتة إن كان زيد ليس بجسم فهو حيوان ، أو كقولنا : ليس البتة إن كان زيد، جسما ، فهو بياض . ولرفع اللزوم قسم خاص مثل قولنا : ليس البتة إن كان الإنسان موجودا ، فالخلاء ليس بموجود ؛ أو المثلث ليست زواياه مثل أربع قوائم . وذلك لأن هذين التاليين ، وإن كانا واجبين سلبا وموافقين لوجود

---

(٢) قد : قد لا س . (٥) فإنه : كأنه د ، ن || فتارة : ساقطة من ع . (٧) لازما : كاذبا ب ، د ، س سا ، عا ، ن ، هـ . (٨) وكقولنا : فكقولنا د ، س ، ن ؛ كقولنا عا ، هـ || ناهقا : ناطقا س || ناهق : ناطق س ، هـ . (١١) يمنع : ساقطة من س || صحة : ساقطة من سا || تارة : وتارة عا . (١٢) وهو : فإن هو د || إذا : إن د ، س ، سا ، غ ، عا ، ن ، هـ. (١٣) وهو : هو عا . (١٤) زيد (الأولى) : رجل عا || أو كقولنا : أو قولنا د ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٧) وإن : إن سا .

الإنسان ، فهما غير لازمين عن وجود الإنسان . فهذا التلو يصدق موافقة ، ولا يصدق لزوما .

فلننظر هل يوجد هذا صادقا البتة حتى يكون مادة ، أى حال فرضت لوضعه مقدما لم تلزم التالى ، فيشبه أن يظن أن هذا لا يمكن . لأنه يمكن أن تضاف شروط تجعل الشىء التالى المسلوب التلو لازما ، كمن يجعل الإنسان متحركا ، فيتوصل منه إلى أن يلزم أن الخلاء غير موجود . ولكن الحق أنه لا يخلو إما أن يكون ماوراء الشرط الموجب للزوم يثبت التالى غير لازم ، ويحفظه على ذلك ؛ أو أى شرط ألحقته بالوضع للقدم ، جعل التالى لازما . فإن كان قد نيمكن أن تستثنى الشرائط الملزمة ، فإذا استثنى إعدامها ، كانت المتصلة الكلية المقرونة بمقدمها الاستثناءات كلها كلية سالبة للزوم فيه . فإن كان الأمر على موجب القدم الأول ، فالسالبة صادقة ؛ وإلا فلا يتوصل إلى تصديقها . مثلا ، ليكن المقدم جـ د ، والتالى هـ ز ؛ وليكن هناك شرط أو شرائط تلزمه ؛ فليكن ذلك شرطا واحدا ، وهو شرط كون ح ط لا غير . حتى إذا كان جـ د ، وليس ح ط ، كان فلا لزوم البتة لـ هـ ز . والقضية القائلة إنه كلما كان جـ د ، وليس ح ط ، فلا لزوم البتة لأن يكون هـ ز قضية صادقة . فإذا قلنا : ليس إذ كان جـ د ، وليس جـ ط ، يجب أن يكون هـ ز ، كان هذا صادقا بمعنى ساب اللزوم

---

(١) فهما . . . الإنسان : ساقطة من سا || فهذا : وهذا د ، سا ، ن . (٤) لم : ما ع . (٥) الشئ : ساقطة من ن . || منه : بذلك هـ || أن يلزم : ما يلزم س || ولكن : لكن د ، س ، سا ، ن ، هـ . (٦) إما : ساقطة من م . (٧) ما وراء : وراء ع . (٨) أو أى : وأى س ، سا || أى : + شئ ب ، م || ألحقته : ساقطة من د ، ن || للقدم : المقدم م . (١٠) فإن : وإن س ، هـ || كان : كل سا (١١) ليكن : ليكن ذلك ع ، هـ ؛ فيكون م . (١٢) وليكن : ولكن س || تلزمه : ملزمة سا . (١٣) حتى : ساقطة من ع . (١٤) فلا لزوم : بلا لزوم د ، ن ، هـ ؛ لا لزوم ع ، م . (١٥) لأن يكون : لا يكون س || ليس : + البتة س ، هـ . (١٦) وليس : ساقطة من د ، سا ، طا ، ن ، هـ .

فإن لم يكن هكذا ، بل كان إذا لم يكن ح ط ، كان لازما أيضا ، وكان لا ينفك عن شرط يلزم . فالتالى حقه اللزوم ، فالسالبة للزوم كاذبة . ويجب أن تكون هذه الشروط الملحقة التى يلزم مما يلزم أو تلزم بفرض للمقدم على ماقلنا . ولما كان قد يوجد لزوم محدود الأسباب يمكن استثناء إعدامها . فمن الممكن إذن أن تكون قضيته كلية ترفع اللزوم ،وهذه يجب أن يؤخذ فيها اللزوم من جملة التالى ، أى فى حال الرفع ، حتى يكون قولك فيها : ليس البتة إذا كان كذا كذا ، فكذا كذا ، معناه : ليس البتة إذا كان كذا كذا ، يلزم أن يكون كذا كذا . وكذلك فافعل فى الموجبة .

ومما يتشكك فيه ههنا أنه هل يصدق سلب تلو أمر لأمر لا يتفق لهما وجود البتة ، ويكون ذلك السلب كليا . فبالحرى أن يقع للإنسان أن قولنا : ليس البتة إذا كان هذا عددا ، فهو خط ؛ أو ليس البتة إذا كان هذا نباتا ، فهو حيوان ؛ أو ليس البتة إذا كانت النباتية عددا ، فالنباتية فرد ؛ قضايا صحيحة . لكنه قد يمكن أن ينقص ذلك إذا جعل هذا المقدم شيئا محالا . فجعل العدد نهاية ذاتية للسطح يصير حينئذ خطا . وذلك مثل ما يقال مصرحا به : إنه إن كان هذا عددا ، وكان مع ذلك نهاية للسطح ، فهو خط ؛ وكذلك إن كان هذا إنسانا ، وكان مع ذلك صاهلا ، فهو فرس ؛ وإن كان هذا

---

(٢) يلزم : ملزم ع || فالتالى : والتالى ع ، عا ، ه . (٣) أن تكون : أن لاتكون س || و تلزم : ساقطة من م . (٥) من : فى ب ، م || جملة : جهة عا . (٦ — ٧) كان كذا كذا : كان كذلك د ، ن || كذا . . . . كان : ساقطة من سا . (٧) كذا فكذا كذا : ساقطة من ع || فكذا كذا : فكذا كان ن . (٨) كذا كذا : كذا ع || وكذلك : ساقطة من سا || فافعل : افعل د ، ن . (٩) لهما : لها م . (١٠) السلب : ساقطة من س ، ه . (١١) عددا . . . هذا : ساقطة من سا . (١٢) كانت : كان سا . (١٥) وكان : فكان د ، ن . (١٦) إن كان : لو كان ب ، م || وإن كان : أو إن كان س ، ع .

ثنائية ، وكان مع ذلك غير منقسم بمتساويين ، فهو عدد فرد . وليس كون هذا المقدم محالا مما يجعل الشرطية كاذبة . فإنك تقول : لو كان الخلاء موجودا لكان بعدا ، ولو كانت الثنائية غير منقسمة بمتساويين لكانت فردا . وتكون القضيتان صادقتين وإن كان مقدمهما محالا . والقضايا الشرطية المستعملة فى قياسات الخلف بهذه الصفة ، فإذن ليس كون المقدم باطلا يجعل القضية كاذبة . لكنا قد أوردنا مثل هذا السؤال فى الكلية الموجبة . والجواب عن ذلك يسهل مأخذ الجواب عن هذا . وأما السالبة الجزئية المتصلة فتعرفها مما يسهل لك من قبل معرفتك بالكلية السالبة من حيث هى سالبة ، ومن قبل معرفتك بالجزئية الموجبة من حيث هى جزئية موجبة .

وإذا بلغ بنا الكلام فى تعريف الإيجاب والسلب فى المتصل هذا المبلغ فبالحرى أن نتعرف مثل ذلك فى المنفصل . فنقول : إن الأمر فى كلية الإيجاب المنفصل فى الانفصال الحقيقى هو كالظاهر ، وهو أن العناد المتكافىء يكون دائما عند كل وضع للمقدم . لكن يجب علينا أن نحقق تفهيم هذه السوالب ، ولنعمد إلى أعسرها تصورا . مثل قولنا ليس البتة إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . فنقول : إنه إنما يصدق فى أحوال ثلاثة : أحدها ، أن يكون القولان وهو قولنا : كل آ ب ، وقولنا : كل ج د ، يجتمعان بالصدق فى كل حال ، كقولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان ناطقا ، وإما أن يكون كل حمار ناهقا . والثانى ، أن يكون القولان جميعا يجتمعان بالكذب فى كل حال ،

(١) مع ذلك : ساقطة من د ، ن || غير : غيره د || فهو : فهذا ع . (٢) مما يجعل : ما يجعل د ، سا ، ن . (٣) ولو كانت : ولو كان ع ؛ أو كانت هـ . (٤) مقدمهما : مقدمها ع ، طا . (٧) وأما : فأما ع || مما يسهل : ما يسهل د ، ن . (٩) موجبة : ساقطة من ع . (١٠) وإذا : وإذ عا . (١٤) قولنا ليس : قولك د ؛ قولك ليس سا ، ن . (١٦) وقولنا كل : وقولك كل د ؛ وكل ع ، ن . (١٧) وإما أن يكون : أو يكون ن || كل : ساقطة من ن . (١٨) جميعا : ساقطة من م .

كقولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان ناهقا ، وإما أن يكون كل حمار ناطقا . والثالث ، أن يكون أحدهما حقا دائما ، والآخر محالا غير معاند ولا مقابل ، مثل قولنا : ليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإماأن يكون الاثنان كيفا ؛ وهذا واجب الصدق فى كل حال ؛ أو مثل قولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان حيوانا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . فإنه ليس يعاند أحدهما الآخر ، ولا يلزم من أحدهما نقيض الآخر . وإن كان نقيض أحدهما ، وهو المحال منهما ، يصدق مع عين الآخر دائما ، وليكن ليس صدقا لازما إياه ، حتى لو كان كذبا لكان يلزم منه رفع الآخر . هذا إن عنينا بلفظة إما إيجابَ عناد المقدم لتاليه ، على أن وضعه يمنع وضعه . وأما إن عنينا به نظير ما عنينا فى المتصلات الغير الحقيقية، وهو أن يكون المرتفع قد علم ارتفاعه نفسه ، أو هو مستحق لذلك فى نفسه لا لوضع المقدم ، فهذه السالبة تكون كاذبة فى مثل هذا الوضع من هذا القسم الأخير ؛ إلا أن المنفصلات لا تتصور إلا مع عناد البتة . وإذا كان فى الأجزاء سالب فليس يعتبر فيه جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى يكون قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون شىء من آ بَ ، وإما أن لا يكون شىء من جَ دَ ، قد يصدق بسبب أنه سلب لكاذب ؛ هو قولنا : إما أن لا يكون شىء من آ بَ ، وإما أن لا يكون شىء من جَ دَ ؛ لأن هذين قد يجتمعان معا اجتماعا لا تكون هـذه القضية لأجله

(١) وإما أن يكون : أويكون ن . (٢) دائما : ساقطة من ن . (٣) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٧) وليكن : ولكن ط ، ه . (٨) كان : + كذا ع || كذبا : كاذبا ه . (٩) وأما إن : وإن سا || به : ساقطة من م . (١٠) وهو : هو س || يكون : ساقطة من س. (١١) أو هو : إذ هو بخ ؛ أو سا || لوضع : الوضع م . (١٢) الأخير : الآخر د ، سا ، ن . (١٣) مع : ساقطة من د . (١٥) جَ دَ : جَ بَ د . (١٧) قد يجتمعان : لا يجتمعان ع .

كاذبة . فإذا كانتا هاتان جائزتى الاجتماع ، والقضية تكون صادقة ، لم يجب أن يصير نقيضها صادقا كما كان فى الموجبات .

فقد بين الوجه الذى عليه تتصور هذه القضايا . وذلك إذا كانت موجباتها المقابلة لها كاذبة . وذلك لإحدى العلل المذكورة. ثم يشكل ههنا أنه هل يصدق إما أن يكون كل ، و إما أن يكون كل،و إما أن يكون لاشىء ، و إما أن يكون لاشىء . وذلك لأنه لقائل أن يتشكك فيقول : كيف تصدق القضية القائلة : إما أن يكون كل آ بَ ، و إما أن يكون كل جَ دَ ، أو القائلة : إما أن يكون لاشىء من آ بَ، و إما أن لا يكون لاشىء من جَ دَ . وكيف يتفق أن يقع هذا التعاند بين كليتين ؟ فنقول : إن هــذا الإشكال أكثر عروضه إنما هو فى المشتركات فى الموضوع ، وذلك أنه كيف صار يصح أن يقال : إما أن يكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل آ جَ . و يوقف عليه و يترك القسم الثالث ، وهو أنه إما أن يكون بعض و بعض . فنقول أولا : إن جواز هذا فى المنفصلات اللاتى انفصالها وارد بعد الموضوع ، فهو أمر ظاهر متعارف ، كقولك : كل عدد إما زوج ، و إما فرد . فإن العموم قد تناول كل واحد من حالتى الانفصال . و إنما يشكل فى الانفصال السابق لوضع المقدم . والذى نقوله فى جواب ذلك : أما أولا ، فإنه ليس كلامنا فى هذه القضايا على أنها صادقة،

---

(١) كانتا : كانت د ، س ، ن ، ه || هاتان : فهاتان د ،ن || جائزتى : جزئى د ، ن || والقضية : فالقضية د . (٣) بين : مبين د ، س ، عا ، ن (٤) العلل : ساقطة من س . (٥) و إما أن يكون كل : ساقطة من د ، س ؛ و إما أن لا يكون كل ع . (٥ — ٦) و إما أن يكون لا شئ : ساقطة من د ؛ و إما أن لا يكون شئ ع . (٦) لأنه : إنه د ، سا ، ن . (٧ — ٨) أن يكون . . . و إما : ساقطة ، ه || يكون لاشئ من جَ دَ : لا يكون شئ من جَ دَ ، ن ، ه؛ لا يكون لاشئ من جـ د م . (٨) يتفق : أن يتفق ع . (٩) التعاند : التعاهد م || عروضه : + فى ن . (١٠) أن يكون : أن لا يكون ع . (١١) و يوقف : و يتوقف س .

أو كاذبة ؛ بل على أنها قضايا . فلا يكون فقدان الصدق فى صنف منها موجبا علينا أن نسقطه عن جملة الأصناف . وأما ثانيا ، فليس علينا أيضا أن نطلب فيها الصدق الحقيقى ، بل الشهرة قد تكفينا فى استدعائنا إلى تصديدها ، أعنى إذا كان قد يقبل صدقها ، وإن لم تكن حقيقية . وأما ثالثا ، فإنا إن سمنا أنفسنا أن نورد المنفصلات صادقة بالحقيقة ، فليس يلزمنا لامحالة أن نورد من الصادق ما كان الصدق فى صنفه موجودا بالبديهة ؛ بل إن كان مما يتبين صدقه بالحجة ، فهو أيضا من جملة الصادقات . فمثال ماوجد من المشهورات مطابقا لهذا الصنف ، أن القوم الذين صح عندهم وقام فى أنفسهم أن الفاعل لا يكون إلا واحدا ، فإنه مشهور عندهم مقبول لديهم أنه إما أن تكون كل حركة فعل الله ، وإما أن تكون كل حركة فعل العبد . فإذا استثنوا أنه ليس كل حركة فعل العبد ، أنتجوا أن كل حركة من عند الله وفعله . ويكون مشهورا فيما بينهم أيضا أنه إما أن لايكون شىء بقضاء الله ، وإما أن لايكون شىء بفعل الناس . وربما لم تكن هذه كثيرة الاشتهار ، أعنى التى من سالبتين كليتين . لكن إذا قلبت إلى الايجاب كان يكون مشهورا عندهم ، كقولهم : إن كل شىء إما أن يكون بقضاء الله ، أو يكون كل شىء بفعل العبد ؛ لأنه لافاعل إلا واحد . وأما فى العلوم وفى الصدق الحقيقى ، فإن الشىء الذى يقتضيه النوع إما مسلوبا عن كل

---

(١) بل : ساقطة من سا || فلا يكون : ولا يكون ع (٢) نسقطه : يسقط م || عن : من د ، ن ، ه . (٤) سمنا : سمينا عا . (٥) نورد (الأولى) : نفردع . (٦) الصدق : + بالحجة ه || مما يتبين : مما يبين ع ؛ ما يبين عا . (٧) من(الثانية) : فى ع . (٨) عندهم : ساقطة من د ، ن . (٨ — ٩) فإنه . . . أنه : ساقطة من سا . (٩ — ١٠) إما . . . . حركة : ساقطة من سا . (٩) إما : ساقطة من ع || الله : + تعالى ع ، ه (١٠) العبد(الأولى) : العباد س ، ه . (١١) الله : + تعالى ع ، ه || ويكون : فيكون د ، ن . (١٢) الله : + عز وجل ع ، ه . (١٣) كثيرة : كبيرة م || أعنى : وأعنى ع . (١٥) الله : + تعالى ع ، عا ، ه || واحد : الواحد ه .

واحد ، أو موجبا لكل واحد ، مثل طلب طبيعة النار مكانا معينا ، والأرض مكانا معينا ، فإن ذلك يكون للكل ، وبالجملة كل ما هو فصل أو لازم للنوع مما ليس بعرض عام زائل . فإن ما كان هذا صفته ، وعلم أن هذا صفته ، علم يقينا صدق القضية التى بنى انفصالها على متقابلين : أحدهما هذا الشىء ، والآخر مقابله . مثاله إما أن تكون كل نار متحركة إلى فوق، وإما أن تكون كل نار متحركة إلى أسفل ؛ أى إما أن تكون كل نار مكانها بالطبع فوق ، أو تكون كل نار مكانها بالطبع أسفل . وهذا وإن كان يحتمل التقسيم الذى يبنى على البديهة قسما ثالثا ، وهو أنه إما أن يكون بعض النار كذا ، وبعضه كذا . فهذا القسم الثالث مستحيل إثباته فى القسمة التى تكون بعد العلم ، فإن طبيعة النار لا تختلف فى ذلك ؛ بل يكون القسمان المذكوران كافيين والقضية صادقة، حتى أيهما استثنى عينه أنتج نقيض الثانى ، وأيهما استثنى نقيضه أنتج عين الثانى . وإذا استثنى نقيض أحدهما صح أن نقول : فيجب أن يكون لا محالة القسم الثانى بعينه . ولو كان فى الأقسام قسم ثالث لم يجب أن يكون من رفع الأول إثبات هذا الثانى ، كما يكون إذا كان الأصل الذى يبنى عليه مجهولا . فكان حينئذ يحتاج إلى قسم ثالث ؛ وكان إذا رفع القسم الأول لايجبه عند الذهن إثبات الثانى وحده ، لجهالته ، لا لأنه غير واجب فى نفس الأمر . فقد بان أنه قد تكون قضية صادقة بهذه الصفة . وكذلك قد نجد لهذا أمثلة

(١) أو موجبا : وإما موجبا س ، ه ؛ موجبا ع . (٢) مكانا : ومكانا م . (٣) وعلم : علم ع || هذا (الثانية) : هذه د ، س ، سا ، ن ، ه . (٦) مكانها : مكانه ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٦ — ٧) فوق . . . بالطبع : ساقطة من د . (٧) مكانها : مكانه ب ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) الثالث : ساقطة من ه || مستحيل : يستحيل ه . (١٠) بل يكون : ويكونان ع . (١٥) وكان إذا : فكان إذا سا ؛ وإذا كان م || لايجبه : لايجب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٦) لجهالته : بجهالته ه . (١٧) بان + له ع .

فى القياس الثانى من القياسات الاستثنائية عن مقدمات منفصلة ، إذا انتقل عن الاستثناء الأول إلى الاستثناء من النتيجة وهى ناقصة قسم ·

وأما الجزئيات فبالحرى أن يتشكك فى أمرها ، فيقال : إنه كيف يصلح أن يقال : قد يكون إما كذا وإما كذا ، وليس ذلك كليا دائما ، إلا أن يكون عنادا غير تام . فنقول : إنه ربما كانت الأقسام بحسب الأمر المطلق مثلا ثلاثة ، وإما بحسب وضع وحال . فاثنان أو أقل من القِسَم المستوفية ، مثل أن الأقسام فى قولنا : إن كل مقدار إما ناقص وإما زائد وإما مساو ثلاثة ؛ فإن فرض أن كان المقدار ليس مساويا ، أو استثنى ذلك فبقيت نتيجة يحتاج أن يستثنى منها ، كانت الأقسام اثنين . فإن المقدار بهذا الشرط يكون إما زائدا وإما ناقصا فقط ، ويكون العناد حينئذ تاما ؛ إذ أيهما أوجب رفع الآخر، أو رفع أوجب الآخر . فإن قال قائل : فيكون إذن قولنا : كل مقدار ما، ناقص وإما زائد وإما مساو ليس إيجابه دائما ، إذ حينئذ لا يصدق . فنقول : إن كان لا يصدق حينئذ فهو كذلك . فإن هذا حينئذ لا يكون إيجابه دائما ؛ بل تارة يصدق وتارة يكذب . ويشبه حينئذ أن يكون كل منفصلة يشتمل حال القسمة الأولى منه على أجزاء فوق اثنين . فهو منفصلة ليس فيها انفصال كلى الإيجاب . وذلك لأن عند وضع نقيض قسم، وهو ممكن، يبطل صدق الإيجاب لانفصال أكثر من اثنين . ولا أيضا إيجاب انفصال الاثنين منهما فقط يصدق دائما ؛ بل إنما يكون الانفصال الدائم الصدق حيث

---

(٩) مساويا : متساويا م . (١٢) أو رفع : وإن رفع هـ . (١٦) حال : على موجب سا ؛ ساقطة من طا ، هـ || القسمة : ما القسمة ع || منه : منها د ، سا ، ن . (١٧) انفصال : اتصال م || عند : ساقطة من س .

الأجزاء فى القسمة الأولى اثنان . فإن كان هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك الاستثناء ، إذ الانفصال صدقه ليس لصدق أجزائه ، فلا يلزم هذا الطعن .

لكنه قد يشكل ههنا أيضا أمر الجزئى . فإنه قد يجوز أن يتشكك فى حال التخصيص الذى تدل عليه منفصلة جزئية مؤلفة من كليتين ، كقولنا : قد يكون إما كل وإما كل ، فيقال : إن هذا كيف يمكن أن يكون ؟

فلنحل هذا الشك أولا فى الموجبة منه فنقول : إن هذا التخصيص أيضا تخصيص حال ، وعلى قياس ما قلنا فى المتصل ، ووجه هذه الحال المخصصة أنه ربما كانت الأقسام التامة أكثر مما عد فى هذه الجزئية . وأما فى تلك الحال فلا يكون أكثر من قسمين . مثاله : إن مناسبات المقادير هى ثلاثة : المساواة والزيادة والنقصان . لكنه قد تكون الأقسام فى بعض الأحوال قسمين لا ثلاثة . فإنه قد يكون كل مقدار فى الوجود إما مساويا لمقدار ما وإما أصغر ، وذلك إذا فى الوجود مقدار لا أعظم منه مثلا كقطر العالم . فإن قيل : إما أنه قد يكون كل خط إما مساويا لخط وإما أصغر منه ، كان هذا صادقا جزئيا فإن جعلته كليا ، كذب ، وهو أن تقول دائما وفى كل حال واعتبار : إما أن يكون كل خط مساويا لخط أو أنقص منه ؛ إلا أن تسمى المقيس إليه . فتقول دائما : إما أن تكون كل الخطوط مساوية لقطر العالم ، أو أصغر منه . وأيضا قد تكون الأقسام أكثر من اثنين مثلا إذا أخذنا عموم الأحوال . وأما إذا اعتبرنا حالا ما ، فلا يصح فيه إلا أن يوضع من الأقسام جزءان اثنان أو أنقص من العدد الذى للأول . فلتكن تلك الحال فرضنا أن الفاعل واحد ، فيكون حينئذ

(١) فإن : وإن ع . (٢) فلا يلزم : ولا يلزم ع . (٥) أن يكون : ساقطة من ع .
(٦) أولا : أولى هـ . (٧) ما قلنا : ما قلناه هـ . (١٢) فى : من س || مثلا : ساقطة من س . (١٣) كان : وكان ع . (١٤) وفى : فى هـ . (١٥) إليه : عليه د ، ن . (١٩) للأول : + منه ع ؛ ساقطة من م || فرضنا : فرضا عا .

صحيحا أن كل فعل إما أن يكون من الله ، أو يكون كل فعل من الناس ، ولا يكون القسم الثالث محوجا إلى صحة هذا الكلام . أعنى بالقسم الثالث قولنا : و إما بعض و بعض . فنفس الفرض المذكور يوجب صحة هذا جزئيا ، أعنى أنه قد يصح عند فرض ما أن يكون إما كل فعل من الله و إما كل فعل من الناس. و إذا كان الفرض حقا بنفسه واجبا ، فإن هذا الجزئى حينئذ يصير كليا ، فيكون هذا صحيحا بنفسه ، لا عند اعتبار تلك الحال . وفرق بين أن يكون فرضا ، و بين أن يكون حقا . فإن الفرض قد يكون غير موجود فى الوجود . فمنه ما هو جائز الوجود ، ومنه ما هو محال الوجود . والحق هو الذى حصل بنفسه موجودا فى الأمور ، لا فى الوضع والفرض . فإن أنكر منكر صحة لزوم التالى معتمدا إحالة الفرض ، وهو أن الفاعل واحد فقط ، فيجوز أن يوضع له فرض جائز مثل أن تفرض ، فى وقت ما ، أن كل واحد مما هو نار فى ذلك الوقت عرض لها الحركة إلى جهة واحدة . فحينئذ يصح لك أن تقول : إما أن تكون كل نار متصعدة أو كل نار هابطة ، أو كل نار ذاهبة إلى جهة مقاطعة للمسافة بين الجهتين . ولا يصح لك هذا دائما ؛ بل عند هذا الفرض الجائز فى نفسه ، لأن حمل الحركة على كل واحدة من النيران جائز ، و إن كان يجب لها إذا وصلت إلى موضعها السكون . فيكون قد يكون كل نار إما كذا و إما كذا ، أى ههنا حالة يصدق منها هذا القول . و إن شئت جعلت بدل النار مدرة أو شررة فيخرج الكلى من الحكم .

---

(١) الله : + تعالى ع || فعل من : من فعل م . (٢) بالقسم : القسم د ، س ، سا ، ها ، م ، ن . (٤) يصح : + أن ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || ما : إما ع || الله : + تعالى ع ، ه . (٥) كان : صار س ، سا . (٧) قد يكون : ما يكون ع . (١٢) لك : ساقطة من د ، ن . (١٣) بين : من د ، ن . (١٤) هذا (الأولى) : ساقطة من سا || هذا (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٥) وصلت : وصل س ، ع ، ها ، ه .

و بعد هذا كله، فاعلم أنك إذا أردت أن تعتبر الجهات فى الشرطيات، كان أولى اعتبار الجهات لهذه القضايا أن يكون للمتصلات . واعلم أنه كما لم يكن ايجاب المتصلة وسلبها و إهمالها وحصرها وصدقها وكذبها بحسب أجزائها ؛ بل باعتبار الاتصال ؛ كذلك ليس كونها ذات جهة لكون أجزائها ذات جهة ؛ بل يجب أن تكون الجهة للاتصال .

واعلم أنه كما يكون حمل موجود لا لزوم فيه ، وحمل فى بعض الأشياء بلزوم ولكن لا ضرورة فيه ، وحمل ضرورى ، كذلك التلو . أما أمثلة ذلك فى الحمليات فإن قلنا : زيد كاتب ، وصدقنا ، كان وجودا ليس فيه ضرورة البتة . و إن قلنا : القمر ينكسف ، كان فيه وجود وضرورة ، ولم يكن دائما . وإن قلنا : إن زيدا أو القمر جسم ، كان ضروريا صرفا ، كذلك فى المتصلات ، فليس نفس اللزوم . وإنه لا بد من التالى عند وضع المقدم يجعل المتصل ضروريا ، والموافقة أبعد من ذلك . ولا الموافقة من غير لزوم تمنع الضرورة ؛ بل يجب أن يكون اللزوم أو الموافقة دائما فى جميع مدة كل وضع وُضع للمقدم، حتى إذا كان ، يلزم كل وضع أو يوافق ، ولم يكن دائما ولم يكن ضروريا . فالضرورى الكلى فى الإيجاب هو أن يكون الاتصال دائما ما دام الوضع ، ومع كل وضع سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم . وأما الوجودية الكلية اللزومية التى لا ضرورة فيها فهى من التى يعتبر فيها اتصال لزوم فقط وهو أن يكون اللزوم موجودا فى كل وضع ، إلا أنه لا يدوم

---

(١) إذا : إن ع ، عا ، ه . (٢) لهذه : فى هذه ه . (٤) كونها ذات جهة لكون أجزائها : كون أجزائها سا ، عا || كونها ذات جهة : كون أجزائها ذات جهة د || كونها : كون ه . (٦ — ٧) فى بعض . . . . وحمل : ساقطة من عا . (٨) قلنا : + قولنا ع . (١٣) أو الموافقة : والموافقة عا . (١٤) أو يوافق : أو موافق د ، سا ، ن || ولم يكن دائما ولم : لم يكن دائما ولم م ؛ ولم يكن دائما لم س ، سا ، ، عا ، ه. (١٦) أو اتصال : واتصال ع || لزوم : اللزوم ع . (١٧) من : فى د ، ن ؛ ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (١٧ — ١٨) وأما الوجودية . . . لزوم : ساقطة من ع .

مع دوام الوضع أو لا يجب . كقولهم : كلما كان هذا إنسانا فهو متنفس ، أو كلما طلعت الشمس فهى توافى السمت . فإن المصير إلى الموافاة والموافاة جميعا بعد الطلوع بزمان . وأما إذا لم يكن الاتصال منها بلزوم فلا يبعد أن يتشكك بتشكك أنه هل توجد كلية متصلة الاتصال منها اتفاقى ، ثم يتفق مع كل وضع اتفاقا غير دائم ، و يشبه أن هـذا لا يوجد صادقا ، فإنه إن كان الأمر ليس لازما عن الوضع بوجه ولا دائم الموافقة ، بل عارضا ، فيجوز أن لا يعرض ؛ إذ ليس يلزم عروضه عن الوضع ، ولا هو واجب فى نفس الأمر . وأما فى الجزئيات فسيوجد ذلك . هذا وأما الممكن الصرف فهو أن يكون التالى يصح أن يوافق فى كل وضع وأن لا يوافق ، إذ لا موجب . وأما حيث الاتصال لازم فيشبه أن لا يوجد للزوم فيه حكم ممكن كلى صادق . ليس لأن الممكن لا يلزم . فإنه ممكن للإنسان الكتابة ، وقد يلزم بشرط كما قلنا و بينا . ولكن لأن ذلك الشرط لا يوجد مع كل وضع . فإنه من الأوضاع التى للقدم ، أوضاع يُشرط فيها ما يمنع ذلك اللزوم ، فيكون عند ذلك الوضع لا يمكن أن يصير التالى لازما عن الموضوع ، وهو أحد الأوضاع .

وإذا عرفت هـذا فى الإيجاب ، فقد عرفت فى السلب ؛ والأمر فى الجزئيات أظهر .

---

(١) أو لا يجب : إذ لا يجب د ، هـ ؛ ولا يجب م . (٢) أو كلما : وكلما سا || فهى : فهو ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || توافى : يوافق عا . (٣) وأما إذا : وإذا س || منها : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن || بلزوم : للزوم د ، س ، سا ، عا ، ن . (٤) منها : فيها د ، سا ، ن ، هـ . (٧) يلزم : بلزوم هـ . (٩) موجب : يوجب م || لازم : اللازم سا . (١٠) للزوم : اللزوم ع ؛ ساقطة من م . (١٢) لا يوجد : مالا يوجد سا || فإنه : لأنه ن ؛ فإن م . (١٥) وإذا : فإذا ع . (١٦) فى الجزئيات أظهر : ساقطة من ب || أظهر : + والله أعلم س ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الرابع من المنطق سا ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الرابع والحمد لله رب العالمين ع ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق عا ؛ + تمت المقالة الخامسة والحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه محمد وآله أجمعين هـ .

المقالة السادسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

المقالة السادسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة فى الأشكال الثلاثة

القياسات المؤلفة من المتصلة هى التى تكون مؤلفة من متصلتين تشتركان فى حد ، أعنى فى مقدم أوتال . و يكون ذلك على هيئة الأشكال الثلاثة الحملية. فإما أن يكون الحد الأوسط تاليا فى أحدهما ، مقدما فى الآخر ، و يسمى الشكل الأول . و إما أن يكون الأوسط تاليا فى كليهما ، و يسمى الشكل الثانى . و إما أن يكون الأوسط مقدما فى كليهما و يسمى الشكل الثالث . ولا قياس من جزئيتين ولا من سالبتين ، ولا من سالبة صغرى كبراها جزئية .

---

(١) السادسة : السابعة ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢) من الفن . . . المنطق : ستة فصول س || من الجملة . . المنطق : منه ب ، د ، م ؛ من الجملة الأولى ستة فصول سا ؛ من المنطق ع ؛ من المنطق ستة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة بعد ذلك عناوين الفصول] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل عا ، ن ؛ فصل [١] هـ . (٥) الشرطية المتصلة : المتصلات س ؛ المتصلات البسيطة سا ، عا ، هـ . (٦) المتصلة : المتصلات د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٧) أوتال : وتال عا . (٨) الحد : ساقطة من ن || مقدما : ومقدما ع . (٨ — ٩) فى أحدهما . . تاليا : ساقطة من د ن . (٩) كليهما : فيهما ن . (١٠) فى كليهما : فيهما س . (١١) من (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ .

الشكل الأول من متصلتين . شريطته مثل شريطة الشكل الأول فى الحمليات . وقولنا : آ بَ و جَ دَ يدل على حملية تكون من الثمانية .

الضرب الأول من موجبتين كليتين : كلما كان آ بَ ، فجَ دَ ؛ وكلما كان جَ دَ ، فهـ زَ ؛ ينتج : كلما كان آ بَ ، فهـ زَ . وهو قياس كامل .

الضرب الثانى من كليتين والكبرى سالبة : كلما كان آ بَ ، فجَ دَ ؛ وليس البتة إذا كان جَ دَ ، فهـ زَ ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان آ بَ ، فهـ زَ . وهو قياس كامل .

الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية : قد يكون إذا كان آ بَ ، فجَ دَ ؛ وكلما كان جَ دَ ، فهـ زَ ؛ ينتج : قد يكون إذا كان آ بَ ، فهـ زَ . وهو قياس كامل .

الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى : قد يكون إذا كان آ بَ ، فجَ دَ ؛ وليس البتة إذا كان جَ دَ ، فهـ زَ ؛ ينتج : فليس كلما كان آ بَ ، فهـ زَ . وهو قياس كامل .

وقد يلزم على هذا الشكل شكوك . فإن لقائل أن يقول : إن هذا الشكل لا ينتج : فإنا نقول : كلما كان الاثنان فردا فهو عدد ، ثم نقول : كلما كان الاثنان عددا فهو زوج ، وكلا المقدمتين صادقتان ، فيلزم من هذا كلما كان

---

(١) متصلتين : منفصلتين سا || شريطته مثل شريطة : شرطية مثل شرطية د ، ع ؛ شرطية مثل شريطة ن . (٢) وقولنا : قولنا ع || آ بَ : + وقولنا ن || يدل : كل د ، س ، ها ، ن ، هـ || الثمانية : الممكنه سا . (٤) ينتج . . . فه زَ : ساقطة من د ، س ، ن . (٦) ينتج . . . فه زَ : ساقطة من سا . (٨) الثالث : ساقطة من م . (١١) الضرب : والضرب هـ || قد يكون : ساقطة من سا . (١٢) ينتج : و ينتج ب ، م || فليس : ليس د ، س ، سا ، ع ، ها ، ن ، هـ . (١٤) هذا (الثانية) : ساقطة من ع . (١٦) وكلا : وكلتا س ، هـ || صادقتان : صادقان د || هذا : ذلك ب ، م .

الاثنان فردا فهو زوج، وهذا خلف . فنقول : إن السبب فى هذا أن الصغرى كاذبة فى نفسها . ولكنها تلزم ، على ما قلنا ، من يرى أن الاثنين فرد ، وكل فردعدد، فتُلزمه ، لا لأنه حق فى نفسه، بل لأنه يرى باطلا . وكذلك هذه النتيجة تُلزمه و يكون صدقها على سبيل صدق المقدمة . فصادق على سبيل الإلزام أن الاثنين كلما كان فردا يكون زوجا وليس "أن يلزمه" و "أن يكون حقا" شيء واحد. وكذلك حال كل مقدمة صغرى هذه حالها . و إن كان الحد الأصغر محالا، والأوسط محالا ، والأكبر محالا ، كان حال الأكبر فى اللزوم صادقا عليه ، أى صادقا بحسب الإلزام لا بحسب الوجود . فلننظر إذا كان الأكبر موجودا مع الأوسط على سبيل اتباع دون لزوم ، والأوسط للأصغر كذلك . فنقول: إن مثل هـذا ، و إن لزم عنه شيء ، فالأولى أن لا يكون قياسا ، لأن ذلك لا يكون أفادنا علمـا بشيء مجهول عندنا ، فإن الأوسط إذا لم يكن ملتزما للأكبر ، بل كان مساعدا له علمنا قبل القياس أن الأكبر موجود معه الأصغر، ومع كل موجود أو مفروض ، سواء التفتنا إلى الأوسط أو لم نلتفت . فإن انتهى إلى موضع تبين الشيء ببيان غيره ، فذلك مما هو لازم عنه عند الذهن . وكذلك إن كانت الصغرى لزومية غير محالة المقدم ، وأما إن كانت محالة المقدم مثل قولنا : كلما كان الاثنان فردا ، فهو عدد ، وكلما كان الاثنان عددا ، فإن البياض لون ، فلننظر هل يفيد هذا أنه كلما كان الاثنان فردا فإن البياض لون . فنقول : ليس من علمنا هذا ، علمنا أن البياض لون : فإنا إن جعلنا

(٤) تلزمه : تلزمها عا . (٦) كل : ساقطة من د ، ن || هذه : ههنا سا || و إن : فإن س ، هـ . (٩) سبيل : : ساقطة من سا || والأوسط : الأوسط س ، سا . (١٠) هذا : هذه ن . (١٢) معه : مع س ، هـ . (١٤) إلى موضع : الموضع د ، ن . || هو : ساقطة من سا . (١٥) لزومية : لزم منه س || وأما . . . . المقدم : ساقطة من سا . (١٨) فنقول : + أنه سا .

الاثنين زوجا علمنا هذا أيضا ؛ بل هذا هو على أنا نعلم هذا فى نفسه . وإن كانت الصغرى اتفاقية ،والكبرى لزومية،فقد يظن أنه قياس مفيد . فإنه يجوز أن يكون الأكبر غير معلوم الوجود بالقياس إلى الأصغر ؛ بل إلى شىء يعلم أنه موجود معه،فيعلم أن الأكبر موجود مع الأصغر الآن ؛ ولم يكن قبل ذلك يعلم. لكن هذه الإفادة ، إلى حد ما ، على سبيل تذكير ما . وذلك لأنك لما علمت وجود الأوسط فى نفسه ، علمت منه وجود الأكبر فى نفسه ، لا من القياس . وأنت مع ذلك تعلم أن الأكبر موجود مع الأصغر ومع كل شىء فى العالم ، فلم يكن إدخالك الأصغر مفيدا شيئا يعتد به . هذا إن كانت الكبرى موجبة.

وأما إن كانت سالبة للموافقة أو للزوم،فلا يخلو إما أن تكون الموجبة لزومية، أو اتفاقية. فإن كانت اتفاقية ، وكان الموافق لا يلزم عن وضعه شىء بشرط وضع الأصغر معه ، إذ قلنا : ولا شىء من أوضاعه الممكنة يلزمه الأكبر ، فمن أوضاعه اشتراط الأصغر معه . وهــذا فى اللزومية ظاهر أيضا . وإن كانت الصغرى محالا ، والأوسط جائزا ، والكبرى سالبة اللزوم ، فيجب أن لا يلزم الأكبر عن الأصغر البتة ، وإلا لكان السلب الكلى كاذبا ، لست أعنى كاذبا بحسب الأمر فى نفسه بل بحسب الالتزام ، ولو اعتبر بحسب الأمر فى نفسه لكانت الصغرى كاذبة ، إذ كان الأوسط جائز الوجود أو حقا . وهذا شىء قد

(١) هو : ساقطة من سا || وإن : فإن سا . (٣) إلى شئ : الشئ شئ س .
(٥) لكن : + يعلم سا || على : وعلى ع ، عا || لما : إذا سا . (٨) إدخالك : إدخال ن .
(١١) إذ : فإذ ب ؛ إذا د ، ن ؛ فإذا ع ، م || فمن : من د ، س ، سا ، ن ، ه .
(١٢) معه : منه ع . (١٣) الصغرى : الأصغر س ، ه . (١٤) وإلا لكان السلب : وإلا لزم أن يكون السلب ن . (١٥) فى (الأولى) : بل ن || بل .... نفسه : ساقطة من م . (١٦) إذ كان : وكان ع || وهذا : + وهكذا عا .

علمته . وأما إن كان كلاهما محالا فى الإيجاب فكذب إيجاب الأكبر على الأوسط ، كان الأكبر غير لازم البتة للأصغر . فإنه لو لزم الأصغر ، للزم فرض الأوسط ، إذا فرض معه الأصغر ، وعلى ما علمت ، فتكون النتيجة السالبة اللزوم صادقة . فأما فى جميع ذلك إن كانت الكبرى سالبة الموافقة ، والموجبة اتفاقية . ولاشك أن الأوسط يكون جائزالوجود ، ويكون الأكبر محالا . فيكون معه سلب اتصال على سبيل الموافقة حقا . وكذلك إن كانت الصغرى لزومية والأصغر جائزا . فإن كان الأصغر محالا ، والأوسط حق ، يلزمه ويسلب عنه موافقة محال أو لزومه ، فالنتيجة سالبة الاتفاق ، واللزوم على الوجه الذى يصدق فيه محال المقدم غير محال التالى ، أعنى بحسب الالتزام .

وأما الشكل الثانى فإنه لا ينتج عن موجبتين ، وعن جزئيتين ، وعن كبرى جزئية ، وذلك ما تعرفه بأدنى سعى على حكم الأصول المعلومة عندك ، وبأن تأخذ الحدود الحملية فتنقلها إلى الشرطية . وأما إذا كانتا كليتين ، والكبرى سالبة ، كقولنا : كلما كان ه ز ـ ج د ، وليس البتة إذا كان ا ب ج د ، فإنه تختلف الأحوال فيه بحسب كون المقدمتين وفاقيتين أو لزوميتين ، أو مختلفتين فى ذلك . فإن كانتا جميعا للموافقة ، فلا يكون فى ذلك بيان شىء مجهول ، ويكون على حسب ما علمت فى الشكل الأول .

---

(١) فكذب : كذب د . (٣) الأصغر : الأوسط س . (٤) والموجبة : ساقطة من س . (٥) اتفاقية : الاتفاقية م || يكون : ساقطة من سا . (٧) والأوسط : فالأوسط ع . (٨) محال أو لزومه : لا محالة أو لزومية ه || أو لزومه : أو لزوم س . (٩) غير : عن د ، ع ، ن || الالتزام : الإلزام بخ ، د ، سا ؛ الأمر ن . (١٠) وأما : فأما ع . (١١) المعلومة : المعلوم سا . (١٢) كانتا : كانت د . (١٣) كقولنا : كقولك س || ه ز : ا ب ط || ا ب : ه ز ط . (١٤) أو لزوميتين : ولزوميتين د ، س ، ن ؛ ساقطة من سا ، م . (١٥) أو مختلفتين : مختلفتين ب ؛ ومختلفتين د ، ن || بيان : مثال سا .

وأما الموجب فيعرف حال ما يلزم كونه موافقا وغير موافق مما يلزم الشكل الأول . فإن كان السلب للزوم فقط ، ولا يمنع الموافقة ، والموجبة موجبة الموافقة ، فإن القياس لا ينتج البتة ، كقولنا : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ؛ وليس البتة إذا كانت الاثنوة زوجا ، يلزم منه أن الحمار ناهق . فإن هذا يصدق عنه أنه : ليس البتة كلما كان الإنسان ناطقا ، يلزم أن الاثنوة زوج . وإن جعلت بدل كون الاثنوة زوجا ، كون الإنسان حيوانا ، صدقت النتيجة ، أنه كلما كان الإنسان ناطقا ، لزم أن يكون الإنسان حيوانا . ثم إن جعلت بدل كون الإنسان حيوانا ، كون الإنسان نباتا ، صدق أنه ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقا ، فالإنسان نبات . فإن كانت الموجبة لزومية ، تجد التأليف مفيدا ، سواء اقترنت به سالبة اللزوم ، أو سالبة الموافقة ، وتكون النتيجة بحسبه . ثم تكون شريطته بعينه مثل شريطة الشكل الثانى فى الحمليات . ويجب أن تكون سالبة ضرورية إحدى الضروريتين المنعكستين حتى ينتج ، كما قلنا نحن ، فى الحمليات . ويتبين بالعكس والخلف والافتراض .

مثال بيان ذلك فى هذا الضرب . الضرب الأول الذى من كليتين ، والكبرى سالبة . وهو قولنا : كلما كان آ ب ، فجـ د ؛ وليس البتة إذا كان ز هـ ، فجـ د ؛ ينتج ليس البتة إذا كان آ ب ، فهـ ز . وتبين بعكس الكبرى ، ورده إلى ثانى الأول . وبالخلف أنه إن كانت هذه النتيجة كاذبة ، فنقيضها

---

(١) مما : ما د . (٣) فالحمار : والحمار د . (٦) وإن : إن ع .
(٧) لزم : يلزم سا || يكون : كون م . (٨) أنه : ساقطة من س .
(١١) شريطة : شرطية م . (١٣) بالعكس : العكس م . (١٤) مثال : مثل ع ، ما ، م || الضرب (الأولى) : ساقطة من سا ، ع ، م || الذى : ساقطة من د ، س ، ن . (١٥) وهو : فهو ع .
(١٦) ليس : ساقطة من د ، ن : ينتج د ، ن || وتبين : فتبين سا . (١٧) إن : إذا سا .

وهو أنه : قد يكون إذا كان آ بَ ، فهـ زَ ، صادقا ، وتضيف إليها : ليس البتة إذا كان هَ زَ ، جَـ دَ ؛ ينتج : ليس كلما كان آ بَ ، جَـ دَ .

الضرب الثانى من كليتين والصغرى سالبة : ليس البتة إذا كان آبَ ، جَـ دَ ؛ وكلما كان هَ زَ ، جَـ دَ ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان آ بَ ، فهَ زَ ؛ تبين بعكس الصغرى ؛ ثم بعكس النتيجة ؛ أو بالخلف ، بأن يؤخذ نقيض النتيجة و يضاف إلى الكبرى ، وينتج نقيض الصغرى . والأحوال فيه ما قد علمت فى الضرب الأول .

الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى ؛ وكلية سالبة كبرى . قد يكون إذا كان آبَ ، جَـ دَ ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ؛ جَـ دَ ؛ ينتج : ليس كلما كان آ بَ ، فهَ زَ . وتبين بعكس الكبرى و بالخلف .

الضرب الرابع : من جزئية سالبة صغرى ، وكلية موجبة كبرى . ليس كلما كان آبَ ، جَـ دَ ؛ وكلما كان هَ زَ ، جَـ دَ ؛ ينتج : ليس كلما كان آ بَ ، فهَ زَ ؛ ويبين بالخلف ويبين بالافتراض ، بأن تعين الحال والمرة التى يكون فيها آ بَ ، ولا يكون فيها البتة جَ دَ ، وليكن ذلك عند كون حَ طَ . فيصح أن نقول : ليس البتة إذا كان حَ طَ ، جَـ دَ ، وكلما كان هَ زَ ، كان جَ دَ ؛ ينتج ليس البتة إذا كان حَ طَ ، كان هَ زَ ؛ ونضيف إليها أنه قد يكون إذا كان آ بَ ،

(١) صادقا : صادق س ، سا ، ه١ ، ه . (٢) ليس : ساقطة من سا . (٣) ليس : ساقطة من سا (٥) أ و بالخلف : و بالخلف ط . (٦) قد : ساقطة من سا . (٩) ليس : + البته ه . (١٠) كان : + آ بَ جَـ د وكلما كان ه زَ جَـ د ينتج ليس كلما كان د ، ن . (١٠ – ١٣) بعكس الكبرى . . . . بالافتراض : ويبين بالخلف و يبين بالافتراض د ، ن . (١٣) تعين : تبين س . (١٤) فيصح : فينتج ع . (١٥) حَ طَ : حَ س . (١٦) أنه : ساقطه من سا .

غ ط ، ينتج : ليس كلما كان آ ب كان ه ز . ولقائل أن يقول : يحسن أن يكون توالى هذه السوالب محالة فلا تنعكس السوالب. فنقول: إن كان المقدم من الموجب ليس بمحال ، فالتالى الأوسط ليس بمحال ؛ وإن كان ذلك المقدم محالا ، ويقارن الأوسط ، والآخر لا يقارنه ، فلا يجتمعان البتة ، فالنتيجة صادقة .

الشكل الثالث . أنت أيضا ستعلم أن استعمال القضايا الموجبة التى اتصالها اتفاقى غير محدود . وذلك إذا تأملت النحو من التأمل الذى سلف لك . وبعد ذلك فإن شريطة هذا الشكل بعينها مثل شريطة الشكل الثالث فى الحمليات ، وضروبه أيضا كضروبه ستة .

الضرب الأول : من كليتين موجبتين ، كلما كان ج د ، فه ز ؛ وكلما كان ج د ، فا ب ؛ ينتج : أنه قد يكون إذا كان ه ز ، فا ب ؛ برهانه أن تعكس الصغرى فيرجع إلى الشكل الأول ؛ أو نقول : وإلا فليكن ليس البتة إذا كان ه ز ، فا ب ، ونضيف إليه :كلما كان ج د ، فا ب ؛ فيكون ليس البتة إذا كان ه ز ، فا ب ؛ هذا خلف .

الضرب الثانى : من كليتين والكبرى سالبة ، كلما كان ج د ، فه ز ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، فا ب ؛ ينتج : ليس كلما كان ه ز فا ب ؛

---

(١) كان (الثانية) : ساقطة من سا . (٢) فلا : + تكون ب ، م . (٣) فالتالى : والتالى د ، ن ؛ أو التالى م . (٤) ويقارن : يقارن ع || فالنتيجة : والنتيجة د ، ع ، عا ، ن . (٧) اتفاقى : إما فى ع . (١٠) الضرب الأول : الضرب ه . (١٣) فا ب : فه ز سا || ليس : ساقطة من س . (١٤) ه ز فا ب هذا خلف : ج د فه ز س ؛ ج د فا ب هذا خلف سا .
(١٤ — ١٦) هذا خلف . . . . فا ب : ساقطة من د ، ن .

يبين بعكس الصغرى ، وبالخلف ، بأن تضيف نقيض النتيجة إلى الكبرى ، فينتج نقيض الصغرى .

الضرب الثالث : من موجبتين والصغرى جزئية : قد يكون إذا كان جـ د ، فهـ ز ؛ وكلما كان جـ د ، فا ب ؛ ينتج : قد يكون إذا كان هـ ز ، فا ب ، ويبين بعكس الصغرى وبالخلف المنتج لنقيض الصغرى .

الضرب الرابع : من موجبتين والكبرى جزئية ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وقد يكون إذا كان جـ د ، فا ب ؛ ينتج : جزئية موجبة ، ويبين بعكس الكبرى ، ثم عكس النتيجة ، وبالخلف .

الضرب الخامس : من موجبة كلية صغرى ، وسالبة جزئية كبرى ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وليس كلما كان جـ د ، فا ب ؛ فليس كلما كان هـ ز ، فا ب ؛ وهذا لا يبين إلا بالخلف والافتراض بأن نقول : ليكن الحال الذى يكون فيه جـ د ، وليس ا ب ، هو حال كون ح ط ، فيكون ليس البتة إذا كان ح ط ، فا ب ؛ فنقول : كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وقد يكون إذا كان ج د ، ح ط ينتج : إذا كان هـ ز ، ح ط ؛ وليس البتة إذا كان ح ط ، فا ب ؛ ينتج : ليس كلما كان هـ ز ، فا ب .

(١) يبين : بين ع || نقيض : ساقطة من ع . (١ — ٢) إلى .... الصغرى : ساقطة من سا . (٣) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ || من : ساقطة من م . (٥) وبالخلف : بالخلف عا . (٦) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ . (٧) الكبرى : الصغرى س . (٩) الضرب الخامس : الضرب ٥ هـ || جزئية : كلية س . (١١) ليكن : لكن عا || الذى : التى ع || يكون : ساقطة من س . (١٢) كون : كونه م . (١٣) ينتج : ساقط من ع . (١٣ — ١٤) ينتج .... ح ط : ساقطة من س . (١٤) وليس ... ح ط : ساقطة من د || ليس : ساقطة من سا .

الضرب السادس : من جزئية موجبة صغرى ، وكلية سالبة كبرى ، كقولك : قد يكون إذا كان جـ د ، فهـ ز ؛ وليس البتة إذا كان جـ د ، فا ب ؛ ينتج : ليس كلما كان هـ ز ، فا ب ؛ ويبين بعكس الصغرى وبالخلف .

واعتبر أحوال الجهات كما فى الحمليات ، والعبرة فى حال المتصلة أنها مطلقة أو لزومية للكبرى .

---

(١) الضرب السادس : الضرب ٦ هـ || كقولك : ساقطة من ع . (٤) أنها : بها ب ، م . (٥) للكبرى : الكبرى م .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات

لنبدأ أولا باللواتى يكون فيها المتصلات ،كان الصغريات . فلا يخلو إما أن تكون الشركة فى المقدم ، و إما أن تكون الشركة فى التالى . وفى كل واحد من الأقسام إما أن تكون المنفصلة حقيقية أو الأخرى [و] التأليفات الكائنة من متصلات صغرى ، ومنفصلات حقيقية كبرى ، والشركة فى تالى المتصل . ضروب ذلك من موجبتين ، مثال الذى من كليتين : كلما كان ه ز ، أى بلا شرط آخر ، ج د ، ودائما إما أن يكون ج د ، و إما أن يكون آ ب ؛ ينتج : أنه كلما كان ه ز ، فلا يكون آ ب . برهانه أن المنفصلة ترجع ، فتصير : كلما كان ج د ، فليس آ ب . مثال الذى من موجبتين ، والصغرى جزئية ، حكمها حكم هذه فى الإنتاج ، ولكن جزئية . وأما إن كانت المنفصلة جزئية لم تنتج . والحدود كذلك ، تارة قولك : كلما كان زيد ماشيا ، فهو متحرك فى المكان ، وقد يكون إما أن يكون زيد متحركا فى المكان ، و إما أن يكون تاركا للمشى . وتارة كقولك : كلما كان هذا مسكا ، أى بلا شرط آخر ، فهو أسود ؛

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٢ ه . (٣) المؤلفة : المختلطة سا . (٤) لنبدأ : نبدأ سا . (٥) الشركة : ساقطة من ن . (٦) الكائنة : الكلية سا . (٨) مثال : + ذلك ن . (١٠) أنه : ساقطة من م . (١٢) كانت : كان م || والحدود : فالحدود سا . (١٣) كذلك : لذلك ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٣ — ١٥) وقد يكون . . . للمشى : ساقطة من ن . (١٥) للمشى : فى المشى سا || كقولك : قولك د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || آخر : ساقطة من د ، ن .

وقد يكون إما أن يكون الشيء أسود ، وإما أن يكون طيب الرائحة ، فالأول تصدق فيه الموجبة الكلية ، والثانى تصدق فيه السالبة الكلية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة تنعكس : ليس البتة إذا كان ه‍ ز ، ج د ؛ ودائما إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : ليس البتة إما أن يكون ه‍ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ بل كلما كان ه‍ ز ، فآ ب ؛ وأيضا ليس البتة إذا كان ه‍ ز ، فليس آ ب . وهو لزومية لأنه يلزم الشرطيتين هكذا : كلما كان ه‍ ز ، لم يكن ج د ؛ وكلما لم يكن ج د ، فآ ب ؛ ينتج : كلما كان ه‍ ز بلا شرط آخر ، فآ ب ؛ ويلزمه ليس البتة إما أن يكون ه‍ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ ويلزمه السالبة المنفصلة أيضا . وكذلك ينتج إن كانت الجزئية متصلة ، وينتج ههنا أيضا إذا كانت المنفصلة جزئية . لأن المتصلة تنعكس فيلزم عكسها كلما كان ج د ، فليس ه‍ ز نضاف إليه قد يكون إذا كان ج د ، فليس آ ب ؛ ينتج : قد يكون إذا لم يكن ه‍ ز ، فليس آ ب ؛ ويلزم ليس دائما إما أن يكون ه‍ ز ، وإما أن يكون آ ب .

ضروب ذلك والمنفصلة وحدها سالبة لا ينتج منها شيء ، اعتبر من هذه المواد : كلما كان هذا زوجا ، فهو عدد ؛ وليس البتة إما أن يكون عددا ، أو يكون كثرة منقسمة بمتساويين ؛ هذا تارة ، وتارة أو يكون كثرة لا ينقسم بمتساويين ؛ فتارة يصدق إيجاب كلى ، وتارة يصدق سلب كلى . والعقم فى الجزئيات أظهر. وإما من سالبتين [و] من جزئيتين ، فلا ينتج البتة التأليفات

(٢) الموجبة : السالبة س ، ه || السالبة : الموجبة س ، ه . (٤) إما (الأولى): ساقطة من ب ، م . (٤ — ٥) البتة . . . ليس : ساقطة من سا . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٨ — ٩) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٤) لا ينتج : ولا ينتج ع . (١٧) والعقم : والقسم د ؛ والسقم س . (١٨) وإما : فإما ع .

الكائنة من متصلات صغرى ، ومنفصلات غير حقيقية كبرى ، والشركة فى التالى من المتصل . فليكن أولا المنفصلات من جزء سالب وجزء موجب ، والشركة فى الموجب ، ولا يلتفت إلى الجزء الغير المشترك فيه من المتصل ، فإنه لا يغير الحكم البتة .

ضروب ذلك والتأليفات من موجبتين ، وليكونا كليتين : كلما كان ه ز بلا شرط آخر ، فجـ د ، ودائما إما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون آ ب ، وهذا لا ينتج . ومثاله كلما كان كذا إنسانا ، فهو حيوان ، ودائما إما أن يكون حيوانا ، وإما أن لا يكون طائرا ، ومرة أخرى إما أن يكون حيوانا ، وإما أن لا يكون ناطقا . وظاهر من هذا كيفية حال الذى تكون متصلته جزئية . وكذلك إذا كانت منفصلته جزئية لم تجب له نتيجة . مثاله : كلما كان ماشيا كان مريدا . وقد يكون إما مريدا وإما أن لا يكون متحركا . وأيضا قد يكون إما مريدا وإما أن لا يكون ساكنا أى مريدا للسكون . فإن إحدى المادتين تنتج ضد إنتاج الأخرى .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، على أى نحو كان .

وأما التأليفات من كليتين فمثل قولك : ليس البتة إذا كان ه ز ، فجـ د على أى نحو كان ، ودائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آ ب ، ينتج : ليس البتة إذا كان ه ز فآ ب . فإنه ليس البتة إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن

---

(٢) التالى : الثانى سا . (٣) من : ساقطة من ع . (٦) لا يكون : يكون م .
(٨) لا يكون (الأولى) : يكون م || إما : وإما ع ، طا . (١٠) مثاله : ومثاله ه .
(١١) لا يكون : يكون م || وأيضا : أيضا س ، ه (١٢) أن : ساقطة من س || أى : ساقطة من م . (١٥) وأما : أما س ، سا ، طا ، ه || التأليفات : التأليف د ، س ، سا ، طا ، ن || ليس : ساقطة من سا . (١٦) لا يكون : يكون د .

يكون آ ب ، لأنه يرجع إلى المتصلات هكذا : كلما كان ﮬ ز على نحو المقول فى السالبة ، فليس ج د أو ليس يلزمه ج د . وكلما لم يكن ج د ، لم يكن آ ب ، ينتج : كلما كان ﮬ ز ، لم يكن آ ب ، و يلزمه : ليس البتة إذا كان ﮬ ز ، فآ ب ؛ وأيضا ليس إما أن يكون ﮬ ز ، و إما أن لا يكون آ ب . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية . فإن كانت المنفصلة جزئية أنتج أيضا على مثال ما أنتج فى نظيرتها والمنفصلة حقيقية .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : كل هذا لا يلزم له نتيجة ، والحدود كلما كان هذا عرضا كان له حامل مطلقا بلا شرط ، وليس البتة إما أن يكون له حامل و إما أن لا يكون جوهرا ، وليس البتة إما أن يكون له حامل و إما أن لا يكون كل مقدار متناهيا ،أى مع أن لا يشترط فيها شرط آخر فاسد . فإن هذه الحدود تلزم عنها مختلفات . والعقم فى الجزئيات أوضح ، ولتكن الشركة فى الجزء السالب .

ضروب ذلك والتأليف من موجبتين : كلما كان ﮬ ز ، فليس ج د ؛ و إما أن لايكون ج د ، و إما أن يكون آ ب ؛ فلا ينتج . والمواد : كلما كان هذا إنسانا ،فليس هو عرضا ؛ و إما أن لايكون حجرا ، أو يكون جمادا ؛ وأيضا إما أن لايكون حجرا ، أو يكون جسما . وكذلك إذا جعلت أحدهما جزئية فستجد له مواد .

---

(٢) ج د (الاولى) : ساقطة من م || يلزمه : يلزم س || وكلما لم : وكلما سا || لم (الثانية) : فلم م .
(٤) ليس إما : ليس ألبتة إما سا || آ ب : ساقطة من سا . (٥) فإن . . . جزئية : ساقطة من سا || أنتج : ينتج ﮬ . (٩) حامل (الأولى) : + مطلقا ع || لا يكون : + له د ، ن || وليس : أو ليس ع . (١١) والعقم : + يلزم ع || ولتكن : ولكن سا .
(١٢) الجزء السالب : الجزئيات د ، ن ؛ الجزء الثالث سا . (١٤) والمواد : والمراد د .
(١٥) عرضا : حجرا س ، سا ، ط ، ﮬ . (١٧) فستجد : فنجد د ، ن .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : هذه لاتنتج . ولنورد لذلك مثالا واحدا : كلما كان هذا عرضا ، فليس بجوهر ، وليس البتة إما أن لايكون هذا جوهرا ، أو يكون فى موضوع ؛ وليس البتة إما أن يكون هـــذا جوهرا ، أو يكون المقدار غير متناه بالفعل .

وأنت لايبعد عليك من هذا أن تعرف أن حكم التأليفات التى تكون منفصلاتها من سالبتين ، حكم هذه التى الشركة فيهـا فى جزء سالب ، والجزء الآخر موجب .

فلننتقل الآن إلى امتحان الضروب المشاكلة لهذه الضروب، والشركة فى مقدم المتصل . ولنبدأ بمـا تكون منفصلاته حقيقية .

ضروب ذلك من موجبتين ، أما التى من كليتين كقولك : كلما كان هـ ز، جـ د ، ودائما إما أن يكون هـ ز ، و إما أن يكون آ ب ؛ ينتج : قد يكون إذا كان جـ د ، فليس آ ب . فإنه ليس دائما إما أن لايكون جـ د ، و إما أن يكون آ ب . برهان ذلك أن المنفصلة تصير هكذا . فكلما كان هـ ز ، فلا يكون آ ب . و يضاف إلى الأخرى على قياس الشكل الثالث ، و ينتج ما ذكر. وقد يمكن من هذا أن يستنتج نتيجة كلية بأن يؤخذ عكس نقيض المتصلة على

(٢) لا يكون : يكون م . (٣) وليس : أو ليس سا ، عا ، هـ || أن يكون : أن لا يكون عا .
(٥) حكم : + موضوع هـ . (٦) الآخر : الأخير د (٨) لهذه : هذه د .
(١٠) التى : الذى د ، سا ، ع ، عا ، ن . (١١ — ١٣) ينتج . . . . آ ب : ساقطة من سا . (١٢) فإنه : وإنه د ، س ، ع ، عا . (١٣) يكون : لا يكون ع || المنفصلة : المتصلة هـ || فكلما : وكلما س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٤) و يضاف : فيضاف ب || ماذكر : ما ذكروا عا . (١٥) يستنتج : ينتج سا || يؤخذ : + لازم سا .

ماعرف ، وهو أنه ليس البتة إذا لم يكن جـ د ، فهـ ز ؛ و يضاف إليه لازم المنفصلة ، وهو أنه كلما لم يكن آ ب ، فـ ه ز ، ينتج : ليس البتة إذا لم يكن جـ د ، لم يكن آ ب ؛ و يلزمها ليس البتة إما أن يكون جـ د ، و إما أن لا يكون آ ب . وكذلك إذا كانت المتصلة جزئية ، أو المنفصلة جزئية ؛ فإنها حينئذ تصير : قد يكون إذا كان جـ د ، فليس آ ب . وقد يمكن أن يبين بالعكس المتصل حتى يرجع إلى ضروب التأليفات التى الشركة فى تالى المتصل كما قيل فى التى قبلها .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكسة : ليس البتة إذا كان هـ ز ، جـ د ؛ ودائما إما أن يكون هـ ز ، و إما أن يكون آ ب ، ينتج ليس البتة إذا كان جـ د فليس آ ب ؛ بل كلما كان جـ د ، فآ ب ؛ فإنه ليس البتة إما أن يكون جـ د ، و إما أن يكون آ ب . برهان ذلك أن المتصلة تنعكس كلية ، وترجع إلى الشركة فى التالى . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية يبين بأن نجعلها موجبة متصلة ، و بعكسه : قد يكون إذا كان ليس جـ د ، فهـ ز ، وكلما كان هـ ز ، فليس آ ب ، فقد يكون إذا كان ليس جـ د ، فليس آ ب ؛ فليس كلما لم يكن جـ د ، فآ ب . فإن كانت المنفصلة جزئية يبين بأن تجعل المتصلة السالبة متصلة موجبة ، فنقول : كلما كان هـ ز ، فليس جـ د ، وتجعل المنفصلة متصلة ، ونقول : قد يكون إذا كان ه ز ، فليس آ ب ، ينتج : قد يكون إذا كان ليس جـ د فليس آ ب ، فليس كلما لم يكن جـ د كان آ ب .

(١ — ٣) فـ ه ز . . . . إذا لم يكن جـ د : ساقطة من سا . (٢) أنه : ساقطة من هـ || فـ ه ز : ساقطة من م . (٣) و يلزمها ليس : وليس سا || يكون : لا يكون ع ، عا . (٥) يبين : ساقطة من ب . (٦) ضروب : جميع سا || فى تالى : فيها فى ثانى سا . (٩) هـ ز : ز هـ س || ينتج : فينتج ب ، م . (١٢) نجعلها : نجعله ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) قد : وقد س ، ع ، عا ، هـ . (١٧) ينتج : فينتج ن . (١٨) آ ب فليس : ساقطة من م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : كلما كان ه ز ، ج د ؛ وليس البتة إما أن يكون ه ز ، وإما أن يكون ج د ، وهذا لا ينتج ، لأنك إذا قلت : كلما كان هذا زوجا ، فهو منقسم بعددين متساويين ؛ وليس البتة هذا إما أن يكون زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ كان الصحيح أنه : كلما كان هذا منقسما بعددين متساويين ، فهو عدد ؛ وإن بدلت وجعلت مكان العدد وجود الخلاء ، كان الصحيح هو السلب . وكذلك إذا كان ههنا جزئية .

التأليفات الكائنة على هذا المنهاج ، والمنفصلة غير حقيقية ، ولتكن الشركة فى الموجب .

ضروب ذلك من الموجبتين : كلما كان ه ز ، ج د ، ودائما إما أن يكون ه ز ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ ينتج من وجه ما : قد يكون إذا كان ج د ، فآ ب ؛ وليس دائما إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون آ ب ، ويبين هكذا : كلما كان آ ب ، فه ز ؛ وكلما كان ه ز ، ج د ؛ ينتج : كلما كان آ ب ج د ، ثم اعكس ؛ بل لك أن تستنتج الكلية على النحو الذى سلف لك منا ذكره . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : ليس البتة إذا كان ه ز ، ج د ، ودائما إما أن يكون ه ز ، وإما أن لا يكون آ ب ، فليس البتة إذا كان ج د ، فآ ب ؛ بل كلما كان ج د ، لم يكن آ ب ؛ وليس إما أن يكون ج د ، وإما أن لا يكون

(٢) ج د : آ ب سا ، ه || وهذا : هذا سا ، عا . (٣) منقسم : منفرد سا . (٣ — ٤) يكون زوجا وإما أن : ساقطة من سا . (٤) كان (الأولى) : فإن ع . (٥) كان : فإن ع . (٧) ولتكن : ولكن د ، ن ؛ وليس ع (١١) وليس : أو ليس سا . (١٥ — ١٦) ج د . . . ه ز : ساقطة من سا . (١٦) ه ز : ساقطة من عا || فليس : وليس سا . (١٧) وليس : فليس ه .

آ ب . ويبين بالعكس للتصلة . وكذلك إن كانت المتصلة جزئيـة ، تفعل ما فعلت بنظيرتها .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود : كلما كان زيد يغرق ، فزيد فى المـاء ؛ وليس إما أن يكون زيد يغرق ، وإما أن لا يطير ؛ وليس إما أن يكون زيد يغرق ، وإما أن يكون الخلاء معدوما .

التأليفات الكائنة على هذا المنهاج ، والشركة فى الجزء السالب .

ولنبدأ بضروبه من موجبتين : كلما لم يكن ه ز ، كان ج د ؛ ودائمـا إما أن لا يكون ه ز ؛ وإما أن يكون آ ب ، ينتج : قد يكون إذا كان ج د ، فليس آ ب ، وليس دائمـا إما أن يكون ج د ، وإما أن لا يكون آ ب ، وكذلك إن كانت إحداهما جزئية ، ويبين بالعكس بأن تقول : كلما لم يكن آ ب ، لم يكن ه ز ؛ وكلما لم يكن ه ز ، ج د ؛ ينتج : كلية . وينعكس ، قد يكون إذا كان ج د ، فليس آ ب . ولك أن تستدرج منه الكاية على ما علمت .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : ليس البتة إذا لم يكن ه ز ، ج ه ؛ ودائمـا إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : أنه ليس البتة إذا لم يكن ج د ، كان آ ب ؛ بل كلما كان ج د ، كان آ ب ؛ وليس البتة إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون آ ب . يبين ذلك بعكس المتصلة كلية بحالها . وكذلك إن كان أحدهما جزئية ، فإنك تفعل به ما فعلت بنظيرتها .

---

(١) بالعكس : بعكس عا || للتصلة : المتصلة عا || المتصلة : للتصلة د . (٤) يغرق : + فى المـاء سا . (٦) التأليفات : والتأليفات هـ . (٧) بضروبه : ضروبه س . (٨) ه ز وإما أن يكون : ساقطة من د ، م . (١٠) جزئية : ساقطة من س || كلما : + كان د ، ن || لم يكن آ ب : ساقطة من ع || آ ب : ساقطة من د . (١٢) كان : ساقطة من ع || أن : ساقطة من س . (١٣) ضروب : وضروب هـ . (١٤) أنه : ساقطة من س || البته : ساقطة من ع . (١٦) كلية : ساقطة من د ، ن .

ضروب ذلك ، والمنفصلة سالبة . هذا لا ينتج . وأمثلته من حدود نظيرته ، والمنفصلة حقيقية . ولكن اجعل مكان قولك : يغرق ، ليس لا يغرق .

وأما الضروب التي تكون منفصلاتها من سالبتين ، فحكمها حكم هذه ، ولا يبعد عليك معرفتها .

فلننصرف الآن إلى اعتبار هذه الأحوال ونجعل المتصلة مكان الكبرى ، ونبدأ بما تكون الشركة فيه فى المقدم ، والمنفصلة حقيقية .

ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن يكون ه ز ، وإما أن يكون ج د ؛ وكلما كان ج ه ، فا ب ؛ ينتج : كلما لم يكن ه ز ، كان ا ب ؛ ويلزمه إما أن يكون ه ز ؛ وإما أن يكون ا ب. برهان ذلك أن المنفصلة تصير هكذا : كلما لم يكن ه ز ، كان ج د ؛ وكلما كان ج د ، فا ب ؛ ينتج : كلما لم يكن ه ز ، فا ب . والأمر فى كون المنفصلة جزئية معلوم على قياس هذا . وإن كانت المتصلة جزئية ، فاجعل المنفصلة متصلة ، فيكون كلما كان ج د ، فليس ه ز ؛ ويضاف إلى الأخرى على سبيل الشكل الثالث ؛ فينتج : قد يكون إذا لم يكن ه ز ، فا ب .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إما أن يكون ه ز ، وإما أن يكون ج د ؛ وكلما كان ج د ، فا ب ؛ هذا لا ينتج . مثاله فى الحدود :

---

(١) هذا : هذه سا || نظيرته : نظيرتها ع . (٢) ليس : ساقطة من د ، م ، ن . (٣) فحكمها : حكمها د ، ن (٥) فلننصرف : ولننصرف س . (٦) فيه : ساقطة من عا . (٧) إما : ساقطة من ب ، م . (٨) كان ا ب : فـ ا ب س ، سا . (٩) إما أن . . . ا ب : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن . (٩ — ١١) ويلزمه . . . . فـ ا ب : ساقطة من سا . (١١) والأمر : فالأمر ع .

ليس البتة إما أن يكون هذا الشىء خلاء ، وإما أن يكون زوجا ؛ وكلما كان زوجا فهو ينقسم بمتساويين . واجعل بدل الخلاء زوج الزوج .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : من ذلك قولك دائما : إما أن يكون ه‍ ز ، وإما أن يكون ج د ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، فا ب . تنعكس المنفصلة إلى الاتصال : كلما لم يكن ه‍ ز ، كان ج د ؛ وأنتج : أنه ليس البتة إذا لم يكن ه‍ ز ، فا ب ؛ وكذلك ليس إما أن يكون ه‍ ز ، وإما أن يكون ا ب ؛ وإن كانت المتصلة جزئية ، فاصنع ما صنعت بنظيرتها ، والمتصلة موجبة .

التأليفات على هذا المنهاج، والمنفصلة غير حقيقية، والشركة فى الجزء الموجب.

ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن لا يكون ه‍ ز ، وإما أن يكون ج د ، وكلما كان ج د ، فا ب ؛ ينتج : كلما كان ه‍ ز ، كان ا ب ؛ وليس البتة إما أن يكون ه‍ ز ، وإما أن يكون ا ب . وذلك لأن المنفصلة تصير متصلة هكذا : كلما كان ه‍ ز ، فج د . وكذلك إن كانت جزئية . وإن كانت المتصلة جزئية فلا تجب له نتيجة . مثاله من الحدود : دائما إما أن لا يكون هذا زوجا، أو يكون عددا ؛ وقد يكون إذا كان عددا ، فهو زوج الزوج . وأيضا إذا كان عددا ، فهو فرد الفرد .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود : ليس البتة إما أن لا يكون هذا غير ناطق ، وإما أن يكون إنسانا ؛ وكلما كان إنسانا ، كان حيوانا . ثم اجعل بدل غير الناطق : الخلاء .

---

(٢) بمتساويين : بمساويين سا ، م . (٣) قولك : قوله ب ، سا ، م . (٥) وأنتج : فأنتج ه‍ . (٨) الموجب : والموجب سا . (١١) لأن : أن ع . (١٣) فلا تجب : ولا تجب ع || من الحدود : فى الحدود س ، والحدود سا . (١٤) إذا (الثانية) : إن ع . (١٥) الفرد : ساقطة من س . (١٦) لا تنتج : + فيه ع .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن يكون ج د ، وليس البتة إذا كان ج د ، فا ب ، ينتج : ليس البتة إذا كان ه ز ، فا ب ، بل ليس البتة إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن يكون ا ب ، لأن المنفصلة تصير هكذا : كلما كان ه ز ، فج د . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية ، فإن كانت المتصلة جزئية فلا ينتج . وحدوده مثل التى من موجبتين بعد أن تقلب الجزئية الموجبة ، جزئية سالبة .

التأليفات على هذا المنهاج والشركة فى الجزء السالب .

ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن يكون ه ز ، وإما أن لا يكون ج د ، وكلما لم يكن ج د ، فا ب ، ينتج : كلما لم يكن ه ز ، فا ب ، أو ليس البتة إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن يكون ا ب . لأن المنفصلة تصير هكذا : كلما لم يكن ه ز ، لم يكن ج د . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية . وإن كانت المتصلة جزئية لم ينتج . مثاله من الحدود : دائما إما أن يكون هذا المخبر عنه عددا ، وإما أن لا يكون زوجا ، وقد يكون هذا إذا لم يكن زوجا ، فهو بياض ، أو فهو فرد .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، لا ينتج . مثاله من الحدود : ليس البتة إما أن يكون الإنسان غير جسم ، أو لا يكون متحركا ، وكلما كان متحركا ، فهو جسم . ثم ضع بدل غير الجسم : الخلاء .

---

(٤) تصير : ساقطة من ع || هكذا : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه . (٨) أن يكون : أن لا يكون ع || وإما أن لا يكون : أو لا يكون ن || أن لا يكون : أن يكون م . (٩) وكلما . . . . ينتج : ساقطة من د ، ن . (١٠) البتة : ساقطة من ه || أن لا يكون : أن يكون ع || أن يكون : أن لا يكون ع . (١١) وإن : فإن س ، ط ، ه . (١٣) وقد : قد د ، ن . (١٤) فهو : هو س .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون ج د ؛ وليس البتة إذا لم يكن ج د ، فهو آ ب . والمنفصلة تصير هكذا : كلما لم يكن هـ ز، فليس ج د؛ ينتج: ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فا ب؛ أو ليس إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . وتدبير المنفصلة إذا كانت جزئية ظاهر . وأما إذا كانت المتصلة جزئية ، فلا ينتج . وحدود ذلك : تارة ليس البتة إما أن يكون خلاء ، وإما أن لا يكون زوجا ؛ وليس حكما لم يكن زوجا ، فهو فرد ؛ وتارة ليس البتة إما أن يكون غير منقسم بمتساويين وإما أن لا يكون زوجا ، وليس كل ما لم يكن زوجا ، فهو فرد .

التأليفات التى تكون المتصلة فيها كبرى ، والشركة فى تالى المتصل .

ولنبدأ بما تكون المنفصلة فيه حقيقية . ضروب ذلك من موجبتين . دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون ج د ،وكلما كان آ ب ، فجـ د .والمنفصلة يلزمها ليس البتة إذا كان هـ ز ، فجـ د ؛ ينتج: ليس البتة إذا كان هـ ز ، فا ب، أو ليس إما أن لا يكون هـ ز ، أو يكون ج د . تدبير المنفصلة إن كانت جزئية ظاهرة . فإن كانت المتصلة جزئية ، فإنها تصير صغرى ، وينتج : قد لا يكون إذا كان آ ب ، فهـ ز ، ويلزمها : قد يكون إذا كان آ ب ،وليس هـ ز ، وينعكس : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فا ب ؛ فليس إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب .

---

(١) وإما أن لا يكون : أو لا يكون ن . (٣) أو ليس : وليس ع . (٣ — ٤) إما أن لا يكون : إما أن يكون س ، م ، هـ . (٤) وتدبير : ويتبين سا . (٥) كانت المتصلة : كانت الجزئية المتصلة س || وحدود : حدود سا . (٩) والشركة : + فيها هـ || تالى : ثانى سا . (١١) وكلما : كلما ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || فجـ د : فجـ ب د || والمنفصلة : + ليس . (١٣) أو ليس : وليس هـ || ج د : آ ب س . (١٥) ويلزمها : فيلزمها ن || وليس : فليس د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٦) فليس : أو ليس ع ، طا .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود فى ذلك ، إما تارة ليس البتة إما أن يكون متحركا ، وإما أن يكون جوهرا ؛ وكل ما كان ساكنا ، كان جوهرا ؛ وأيضا كلما كان منتقلا ، كان جوهرا .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن يكون ه ز ، وإما أن يكون ج د ؛ وليس البتة إذا كان آ ب ، فج د ؛ والمنفصلة تنعكس متصلة فيصير : كلما لم يكن ه ز ، كان ج د ؛ فينتج : ليس البتة إذا لم يكن ه ز ، فآ ب ؛ أو ليس البتة إما أن يكون ه ز ، وإما أن يكون آ ب ، وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية . فإن كانت المتصلة جزئية نضيف إليها : وكلما لم يكن ه ز ، فهو ج د ؛ ينتج : ليس كلما كان آ ب ، فليس ه ز ؛ ويلزمها : قد يكون إذا كان آ ب ، فه ز ؛ وينعكس : قد يكون إذا كان ه ز ، فآ ب ؛ فليس دائما إما أن يكون ه ز ، وإما أن يكون آ ب .

التأليفات على هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية ، والشركة فى الجزء الموجب .

ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن يكون ج د ؛ وكلما كان آ ب ، فج د . المنفصلة تصير هكذا : كلما كان ه ز ، فليس ج د ؛ فليس البتة إن كان ه ز ، فج د . ثم سائر القول كما تعلمه .

---

(٣) منتقلا : منفصلا ع . (٦) يكن : ساقطة من م . (٧) وإما أن يكون آ ب : أو يكون آ ب ن . (٨) فإن . . . . . جزئية : ساقطة من س . (١٢) والمنفصلة : والمتصلة د ؛ ساقطة من سا (١٢ — ١٣) الجزء الموجب : الموجب الجزئية س ؛ الحركام . (١٤) وإما أن يكون : وإما أن لا يكون ع ؛ أو يكون ن . (١٥ — ١٦) ه ز فليس ج د : ه ز فج د م . (١٦) فليس البتة إن كان ه ز ، فج د : ساقطة من سا || إن : إذا ما ، م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إما أن لايكون ه ز ، وإما أن يكون ج د ، وكلما كان ج د ، فآ ب . هذا أيضا لاينتج . والحدود حدود نظيرتها بعد أن تجعل بدل المتحرك فى المنفصل : لايكون ساكنا .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن لايكون ه ز ، وإما أن يكون ج د ، وليس البتة إذا كان آ ب ، فج د . والمنفصلة تصير هكذا : كلما كان ه ز ، فج د ، فليس البتة إذا كان ه ز ، فلا يكون ج د ؛ وينتج : ليس البتة إذا كان ه ز ، فآ ب . وتدبير الجزئية إذا كانت هى المنفصلة ظاهر . فإن كانت هى المتصلة فقد يعمل بها نظير ماعمل بنظيرتها . وأنت تعرف من هذا حال ما تكون الشركة فيه فى الجزء السالب ، وتعرف حال مايكون من سالبتين فى جميع هذه الأبواب .

(٢) ج د فآ ب : آ ب ف ج د سا . (٤) والمتصلة : والمنفصلة بخ ، د ، طا ، ن || وإما أن يكون : أو يكون ن . (٦) فليس : ليس س ، ع ، عا || فلايكون : يكون ه || وينتج : ينتج ه . (٧) ه ز فآ ب : + أو المنفصلة تصير هكذا : كلما كان ه ز ، فج د ، ويلزمه : ليس البتة اذا كان ه ز ، فلا يكون ج د ؛ والمتصلة يلزمها : كلما كان آ ب ، فلا يكون ج د ؛ ينتج : ليس البتة اذا كان آ ب ، ف ه ز ؛ وينعكس : ليس البتة اذا كان ه ز ، فآ ب ه (٧) المنفصلة : المتصلة ع || ظاهر : ظاهرا د ، ع .
(٨) ما عمل : ما عملت طا .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى القياسات المؤلفة من المنفصلات

نقول : إن المنفصلات الحقيقية لا يتألف من مقدمتين منها قياس البتة ، لأنك إذا قلت : لايخلو إما أن يكون آ ب ، و إما أن يكون ج د ، فهذا القول إنما يكون صدقا إذا لم يكن قسم ثالث ؛ لأن معنى قولنا : لايخلو إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ، هوأنه : إما أن يكون آ ب ، وإما — إن لم يكن — كان لامحالة ج د . فإن كان قد لايكون ج د ، فالقضية كاذبة ، اللهم إلا أن تجعل جزئية على ما سلف . وحينئذ لايكون لها قسم ثالث .

ثم سنبين أيضا أنه لا يكون من موجبتين وفيها جزئية قياس . فإذا كان قولنا : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ، دائما يتم صدقا ، إذا لم يكن قسم ثالث ؛ فإن كرر الحد الأوسط فقيل : إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون ه ز ؛ فإن كان ه ز هو آ ب ، فالقضيتان قضية واحدة والنتيجة باطلة ؛ لأنه ينتج : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ه ز ، أى إما أن يكون آ ب ، و إما أن يكون آ ب . و إن كان قولنا : ه ز ، غير قولنا :

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٣ ء ا ، ه. (٣) المنفصلات : المتصلات والمنفصلات ه. (٤) نقول : + الآن د ، ن. (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن. (٦) قسم : ساقطة من د ، ن. (٧) وإما أن يكون : ويكون ن. (٨) كان (الأولى) : ساقطة من ه || لا محالة : محالة د ، ن. (١٠) فإذا : وإذا ب ، م. (١١) إما : ساقطة من م || وإما أن يكون : أو يكون ن. (١٢ — ١٣) وإما أن يكون : أو يكون ن. (١٣) هو : فهو ه.

آ بَ ، فههنا قسم ثالث ، والقضيتان المنفصلتان كلاهما كاذبتان . وأما من موجبتين ناقصتى العناد، فقد يأتلف ، ولا فائدة فى ذلك . وأما من سائر ذلك ، فقد يأتلف .

فلننظر أولا هل يأتلف من موجبتين ، موجبتى الأجزاء ، وإحداهما جزئية ، مثل قولنا : قد يكون إما أن يكون جـَ دَ ، وإما أن يكون هـَ زَ ؛ ثم تقول: وإما أن يكون جـَ دَ ، وإما أن يكون هـَ زَ ، وإما أن يكون آ بَ ؛ هكذا يجب أن يكون ، حتى تكون الجزئية بالحقيقة جزئية ليست بكلية . فنقول الأحرى أن لا يكون هذا قياسا . فإن الصغرى منه مقولة بالفعل فى الكبرى . وإن أريد أن ينتج منه ، أنه قد يكون إما أن يكون هـَ زَ ، وإما أن يكون آ بَ ، لم تكن هذه الفائدة حكما مجهولا حصل لنا من جهة القياس ، وإن كان يلزم القياس . والأولى أن يكون القياس هو الذى يسلك بنا من الأعرف عندنا إلى المجهول ، ويكون القياس عليه ذلك لنا .

فلنترك الآن هذا ، ولنشتغل بالتأليفات التى هى أشبه بمذاهب الأقيسة . ولسنا نراعى فيها الترتيب الحقيق ، والولاء المقدم للأفضل فالأفضل ؛ بل الترتيب الذى هو أولى بالتعليم ، وأحق بالتفهيم . ثم أنت تعلم أنه لا يتعين فى المنفصلات مقدم ولا تال ؛ ولا فى النتيجة المنفصلة أيضا ، فلا يكون إذن فى اقتراناتها شكل وشكل ؛ ولا أيضا تكون فى القرينة الواحدة صغرى وكبرى ؛ بل يكون اقتران ساذج لا غير .

---

(١) المنفصلتان : ساقطة من ع || كاذبتان : كاذبتين ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٤) وإحداهما : فإحداهما ع . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٨) مقولة : معقولة ب ، م . (٩) إما أن يكون : ساقطة من ع || يكون (الثانية) ساقطة من م || وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٠) جهة : جملة سا . (١٤) فيها : فيه ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن . (١٤ — ١٥) بل الترتيب : بالترتيب هـ . (١٦) فلا يكون : قد يكون د ، ن . (١٧) اقتراناتها : اقترانها د ، ن || وشكل : شكل س .

فلنبدأ بالاقترانات التى تستعمل فيها المقدمات المنفصلة الحقيقية الموجبة ، التى لو انفردت لم يأتلف منها قياس فيخلطها بالمنفصلات الموجبة الغير الحقيقية، وبسوالبها .

وسوالب الحقيقية ضرب من موجبتين، إحداهما سالب جزء : دائما إما أن يكون ه ز، وإما أن يكون ج د ؛ وإما أن يكون ج د وإما أن لا يكون آ ب. فنقول : إنه ينتج . برهانه أنه إنهما يصيران هكذا : كلما كان ه ز، لم يكن ج د ؛ وكلما لم يكن ج د، لا يكون آ ب ؛ فكلما كان ه ز، لم يكن آ ب ؛ فإما أن لا يكون ه ز ، وإما أن لا يكون آ ب . فإن جعلنا ذات السلب سالبة لم ينتج . لأنه تارة يصح الانفصال الكلى الموجب ، وهو ينتج السلب الدائم لهذا الانفصال ؛ وتارة لا يصح الانفصال الموجب ، وينتج السلب الدائم لهذا الانفصال . وإذا كان كذلك لم يلزمه شىء بعينه . مثال الأول : إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما أن يكون الاثنان زوجا . وليس البتة إما أن يكون زوجا ، وإما أن لا يكون فردا . يصح ههنا أنه : إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما أن لا يكون فردا ، يصدق من هذا أنه دائما ليس إما أن يكون الاثنان عددا فردا وإما أن لا يكون فردا ، ومثال الثانى : إما أن يكون الاثنان فردا ،

(٤) وسوالب : وبسوالب ع || سالب : سالبه س . (٥) وإما أن لايكون : أو لا يكون ن .
(٧) يكن آ ب : يكن ج د عا . (٨) فإما : وإما عا || لايكون آ ب : لايكون ج د عا .
(٩) يصح : ينتج د ، س ، سا ، ع، عا ، ن ، ه || وهو : وتارة د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه
|| السلب : السالب س . (١٠) وتارة . . . الموجب : ساقطة من د ، س ، عا ، ن ، ه
|| لا يصح : يصح ع . (١٠ — ١١) وينتج . . . الانفصال : ساقطة من د ، س، عا ، ن ،
ه . (١١) وإذا : فإذا س . (١٢) وإما أن يكون : ويكون ن . (١٣) وإما أن
لا يكون : ويكون ن || يصح : فصح ن . (١٣ — ١٥) يصح . . . . لا يكون فردا : ساقطة
من د . (١٤) دائما : كأنما ع . (١٤ — ١٥) يصدق . . . لا يكون فردا : ساقطة من س ،
سا ، عا ، ن ، ه . (١٥) ومثال : مثال ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .

وإما أن يكون زوجا. وليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجا، وإما أن لا يكون خلاء . ينتج : أنه ليس البتة إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما أن لا يكون خلاء . فإن كان فيهما جزئية، فالعقم أظهر .

ولتكن السالبة ذات الموجبتين فهى أيضا بهذه الصفة ، مثال ذلك أنك إذا قلت : إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وليس البتة إما أن يكون الاثنان عددا ، وإما أن يكون منقسما بمتساويين . صح من هذا أنه إما أن يكون الاثنان زوجا ، أو يكون منقسما بمتساويين . وأما إذا قلنا : إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وليس البتة إما أن يكون الاثنان عددا ، وإما أن يكون خلاء ؛ صح أنه ليس البتة إما أن لا يكون الاثنان عددا ، وإما أن يكون خلاء . وإذا كان ههنا جزئية ، فالعقم أظهر . فقد ظهر من هذا أنه لا ينتج قياس فيه مقدمة منفصلة حقيقية ، الا أن تكون الأخرى غير حقيقية ، وموجبة سالبة الجزء الذى لا شركة فيه .

التأليفات التى تكون من منفصلتين غير حقيقيتين ، تشتركان فى جزء موجب ، لاتجب لها نتيجة على وجه الانفصال الموجب البتة . واعتبر له مثالا بهذه الصفة . إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وإما أن يكون الاثنان

---

(١) زوجا (الثانية) : فردا عا . (٢) ينتج : يصح بخ . (٢ — ٣) ينتج . . . . . خلاء : ساقطة من عا . (٣) فيهما : فيها د ، س ، سا ، د ، ن . (٦) أن (الثانية) : + لا ع || بمتساويين : بعددين متساويين د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || من هذا : ساقطة من د ، ن . (٧) قلنا : قلت د ، عا ، ن ، ه . (٨) وإما أن يكون : أو يكون ن || وليس : أو ليس عا . (٨ — ٩) زوجا . . الاثنان : ساقطة من د . (٩) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٠) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٢) فيه : ساقطة من ع . (١٣) جزء : غيرم . (١٤) لاتجب : لا تكون م (١٥) زوجا وإما أن يكون : زوجا وإما أن لا يكون د ، عا ، ن .

عددا، وإما أن لا يكون فردا. يصدق من هذا أنه دائما ليس إما أن يكون الاثنان عددا زوجا ، وإما أن لا يكون فردا . ثم نقول : إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا . إما أن يكون الاثنان عددا ، وإما أن لا ينقسم بمتساويين . يصدق ههنا أنه ليس إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن لا يكون منقسما بمتساويين .

وكذلك الحال فى الجزئيات ، ولكنها تنتج على غير وجه الانفصال هكذا : إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن يكون ج د . وإما أن يكون ج د ، وإما أن لا يكون آ ب . فإن المقدمتين يلزمهما إن لم يكن ج د ، لا يكون ه ز . وإن لم يكن ج د ، لا يكون آ ب . فقد يكون إذا لم يكن ه ز ، لا يكون ج د . فليس كلما لم يكن ه ز، لا يكون ج د. فليس إما أن يكون ه ز، أو يكون ج د، وهذه نتيجة سالبة غير مناسبة لكيفية المقدمات ، وكذلك إن جعلت إحداهما سالبة .

التأليفات التى تكون من منفصلتين غير حقيقتى الانفصال وتشتركان فى جزء سالب .

أما إن كانتا موجبتين أنتجتا. مثاله : إما أن يكون ه ز ، وإما أن لا يكون ج د . وإما أن لا يكون ج د ، وإما أن يكون آ ب . ينتج على حسب ما قلنا

---

(١) ليس : ساقطة من س ، يكون : لا يكون س ، سا . (١ — ٢) يصدق . . . فردا : ساقطة من د ، ن . (٢) عددا : زوجا زوجا س ، سا ، عا . (٣) عددا (الثانية) : زوجا ع . (٣ — ٤) وإما . . . زوجا ساقطة من د. (٤) ليس : + البتة ه || أن يكون : أن لا يكون س ، ه. (٤ — ٥) وإما أن لا يكون : أو يكون ن . (٥) لا يكون منقسما : لا ينقسم س، سا . (٦) على : ساقطة من ع . (٧) وإما أن يكون ج د (الأولى) : أو يكون ج د ن || وإما أن يكون ج د (الثانية) : ساقطة من عا || وإما أن (الثالثة) : أو ن . (٨) يلزمهما : يلزمها ع . (٩) لا يكون ج د : لا يكون آ ب س ، سا ، ه . (١٠) لا يكون ج د : أو يكون آ ب س ؛ يكون آ ب سا ، ه || أو يكون ج د : أو يكون آ ب ه || فليس . . ج د : ساقطة من س . (١٢) وتشتركان : تشتركان ب، د، س ، سا، م ،ن، ه . (١٤) أنتجتا : انتجاب ، د ،سا ، عا ، م، ن || وإما أن : أو ن . (١٥) وإما أن يكون : أو يكون ن .

فيما قبله : ليس دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . برهانه : أن المنفصلتين ترجعان متصلتين إلى الشكل الثالث هكذا : دائما إن كان ج د ، فيكون هـ ز . وكلما كان ج د ، يكون آ ب . فيصح من ذلك أنه قد يكون إذا كان هـ ز ، فآ ب . ويلزمه : ليس دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، وكذلك إن كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن كان فيهما سالبة لم ينتج . ولنقتصر على مثال واحد ، وهو أنا إذا قلنا : إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن لا يكون زوج الزوج ؛ وليس البتة إما أن لا يكون الاثنان زوج الزوج ، أو يكون فردا ؛ لزم عنه مقابلٌ ، الذى يلزم لو وضعت بدل الفرد كيفا . والعقم فى الجزئيات أظهر . والشركة بين سالبة الجزئين وموجبة الجزئين مستحيلة . وكذلك بين سالبة الجزئين وموجبة الجزء فى الجزء الموجب ؛ بل تصح فى الجزء السالب .

التأليفات من منفصلتين إحداهما سالبة الجزئين ، والأخرى سالبة جزء واحد . حكمها كحكم التأليفات من مقدمتين تشتركان فى جزء سالب .

التأليفات التى من منفصلتين سالبتى الأجزاء . حكم جميعها كحكم التأليفات من منفصلتين تشتركان فى جزء سالب .

---

(١) وإما أن : أو ن . (٤) وإما أن : أو ن . (٥) إن كانت : إذا كانت س . (٦) إما : ساقطة من م . (٧) لا يكون (الأولى) : يكون ع . (٩ — ١٠) بين سالبة الجزئين وموجبة الجزئين : فى سالبة الجزئى وموجبة الجزئى س . (١٠) فى : وفى ع . (١٣) كحكم : حكم ب ، ع ، عا ، م . (١٤) كحكم : حكم ع .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية فى الشكل الأول ، والحملية مكان الكبرى فى الأشكال الثلاثة

هذه القياسات لايخلو إما أن يكون فيها الحملى مكان الأعظم، أومكان الأصغر. ولا يخلو إما أن تكون الشركة للحملى مع تالى المقدم، أو مع مقدمه . فلنبدأ أولا بما تكون الشركة فيه مع التالى ، والحملى مكان الأكبر . ولا محالة أن الشركة بين التالى والحملى تكون على إحدى الهيئات التى للأشكال الثلاثة . ومن عزمنا أن نحصى القياسات المنتجة من ذى قبل ، ولا نطول الكتاب بذكر العقيمات بعد أن هدينا السبيل إلى اكتساب الحدود فيها .

ضروب ذلك والتأليف على هيئة الشكل الأول : إذا كان التأليف على هذه الصورة ، فالشريطة فى الإنتاج أن يكون الحملى والتالى على النسبة المذكورة فى الشكل الأول للحمليات ، فإن كانت المتصلة موجبة ، كانت النتيجة بينة اللزوم كما فى الحمليات . إلا أن الفرق بين الأمرين أن اللزوم فى الحمليات مطلق، وههنا عند وضع شىء ، وتكون النتيجة هى مقدمة شرطية تاليها نتيجة التالى

---

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٤ عا ، هـ . (٣) فى الشكل الأول : ساقطة من د ، ن . (٣ — ٤) فى الشكل ... الثلاثة : ساقطة من ع ، م || والحملية مكان الكبرى : ساقطة من هـ . (٦) تكون : ساقطة من عا . (٧) فيه : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || ولا : لا هـ . (٨) تكون : ساقطة من ع . || التى : + تكون س . (١٥) هى : فى ع .

والحملية ، ولو كانتا وحدهما . وإن كانت المتصلة سالبة لم يكن إنتاجها بيدنا ، بل يظهر بالعكس إلى الموجبات .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة : كلما كان ه ز ، فكل ج د ، وكل د آ . وكلما كان ه ز ، فكل ج آ . ولا يجب أن يعترض على هذه الضروب وما أشبهها معترض ، فيقول : ربما كانت الحملية صادقة فى نفسها ، ولا تصدق عند وضع المقدم ، فلا يجب حينئذ قياس . مثاله أن قولك : كلما كان الخلاء موجودا ، كان بُعدٌ قائم بذاته ؛ ثم تقول : وكل بعد فليس قائما بذاته ، أو لا شىء مما يقوم بذاته بعد . فتكون الحملية الصادقة فى قوة مناقض التالى . فالجواب من وجهين : أحدهما أن لنا أن نحصى الكلام بالقرينة التى يصدقان فيها معا ؛ والثانى أن اللازم عن المقدمتين حق . فإنه إذا كان الخلاء موجودا لزم أن يكون البعد غير بعد لزوم الخلف ، وإن كان التالى لا يصادق الحملية .

الضرب الثانى : كلما كان ه ز ، فكل ج د ، ولا شىء من د آ . فكلما كان ه ز ، فلا شىء من ج آ . كلما كان ه ز ، فبعض ج د ، وكل د آ . فكلما كان ه ز ، فبعض ج آ . كلما كان ه ز ، فبعض ج د ، ولا شىء من د آ . فكلما كان ه ز ، فليس كل ج آ .

وأربعة أخرى متصلاتها جزئية .

---

(١) ولو : إن ع ؛ لو عا ، ه . (٣) والمتصلة موجبة : والموجبة المتصلة ه .
(٧) بذاته (الأولى) : بنفسه ن . (٩) لنا أن : التالى ع . (١٠) اللازم : التلازم ع || فإنه : ساقطة من سا . (١٢) فكلما : وكلما سا . (١٣) فبعض ج د : فبعض ب د د ، ن || فكلما : وكلما س .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : إذا كانت المتصلة سالبة ، فالشرط فيها أن تكون التوالى سالبة ، والحمليات كلية ، وإلا لم تنتج . مثالها : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ د ، وكل د آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ آ. برهان ذلك أن المتصلة يلزمها : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل د آ. ينتج : كلما كان هـ ز ، فكل جـ آ. ويلزمه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . وأنت تعلم حال البواقى من هذا الواحد ، وهى هذه : ليس البتة إذا كان هـ ز، فلا شىء من جـ د ، وكل د آ . ينتج: ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شىء من جـ آ. ليس البتة إذا كان هـ ز، فلا شىء من جـ د، ولا شىء من د آ. ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل جـ آ .

وأربعة أخرى متصلاتها جزئية سالبة . التأليفات على هيئة الشكل الثانى .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة ، والشرط بين التالى والحملى فى إنتاجها هو الشرط الذى يجب أن يكون فى الحمليات حتى ينتج .

الضرب الأول : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وليس ولا شىء من د آ . فكلما كان هـ ز،فليس ولا شىء من جـ آ. برهانه أن نعكس الحملية،وأيضا برهانه أن نقول: كلما كان هـ ز ، بجـ د حق ، وأنه لا شىء من آ د حق . وكلما كان جـ د حقا ، ولا شىء من آ د حقا ، فلا شىء من جـ آ حق . ينتج ، كلما كان هـ ز ، فلا شىء من جـ آ حق .

---

(١) والمتصلة : والمنفصلة د ، ن . (٢) تكون : كون م || وإلا لم : ولم سا || وإلا : + والمتصلة د . (٤) فلا كل : فليس كل هـ. (٦) الواحد : الوجه س (٧) فلاشىء من : فلا كل د ، عا ، هـ ؛ فليس كل ن || وكل : فلا شىء من د ، ن ؛ ولا شىء من عا ، هـ . (٨) فلا شىء من (الثانية) : فبعض عا ، هـ || ولا شىء من : وكل هـ. (١١) والمتصلة : والمنفصلة د ، ن . (١٤) نعكس : + الكلية ع ، هـ || وأيضا : أيضا س ، م . (١٥) لاشىء : ولا شىء سا . (١٦) حقا ولاشىء : حقا وليس ولا شىء س || ولا شىء من : فلا شىء من ع || ولا شىء من آ د : ساقطة من عا || فلا شىء : ولا شىء هـ || ينتج : حتى ينتج عا . (١٧) جـ آ : د آ د ، ن .

الضرب الثانى: كلما كان ﻫ ز، فلا شىء من ج د، وكل آ د. ينتج كالأول وبرهانه بعكس التالى.

الضرب الثالث: كلما كان ﻫ ز، فبعض ج د، ولا شىء من آ د. ينتج: كلما كان ﻫ ز، فليس كل ج د. ويبين بعكس الحملية.

الضرب الرابع: كلما كان ﻫ ز، فليس كل ج د، وكل آ د. ينتج كالثالث، وبرهانه: أنه كلما كان ﻫ ز، لحق أنه ليس كل ج د، وحق أن كل آ د. وكلما كان حقا أنه ليس كل ج د، وأن كل آ د، لحق أنه ليس كل ج آ. ينتج: وكلما كان ﻫ ز، فليس كل ج آ.

وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية.

ضروب ذلك والمتصلة سالبة، والشريطة فيها أن يتفق الحملى والثانى فى الكيف، وأن تكون الحملية كلية.

الضرب الأول: ليس البتة إذا كان ﻫ ز، فلا كل ج د، ولا شىء من آ د. ينتج: ليس البتة إذا كان ﻫ ز، فبعض ج آ. لأن الشرطية يلزمها: كلما كان ﻫ ز، فكل ج د. ينتج: كلما كان ﻫ ز، فلا شىء من ج آ. ويلزمها: ليس البتة إذا كان ﻫ ز، فبعض ج آ.

الضرب الثانى ليس البتة إذا كان ﻫ ز، فبعض ج د، وكل آ د. ينتج كالأول.

---

(١) الضرب الثانى: الضرب ٢ ﻫ || فلاشئ: ولاشىء ع. (٣) الضرب الثالث: الضرب ٣ ﻫ. (٥) الضرب الرابع: الضرب ٤ ﻫ. (٧) ليس كل ج آ: ليس ج آ د، ن. (٨) وكلما: فكلما ع، ﻫ. (١٠) والشريطة: والشرطية د، ن. (١١) وأن: أن د، ن. (١٢) الضرب الأول: الضرب ١ ﻫ. (١٢ — ١٣) فلا كل .... ﻫ ز: ساقطة من سا. (١٣ — ١٥) لأن الشرطية .... فبعض ج آ: ساقطة من ﻫ. (١٦) الضرب الثانى: الضرب ٢ ﻫ. (١٦ — ١٧) الضرب ...... كالأول: ساقطة من سا.

الضرب الثالث : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شىء من جـ د ، ولا شىء من آ د . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل جـ آ .

الضرب الرابع : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل آ د . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل جـ آ .

التأليفات على هيئة الشكل الثالث .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة .

الضرب الأول : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل جـ آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فبعض د آ . يبين بعكس التالى .

الضرب الثانى : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، ولا شىء من جـ آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل د آ . ويبين بعكس التالى .

الضرب الثالث : كلما كان هـ ز ، فبعض جـ د ، وكل جـ آ . ينتج كالأول ، ويبين بعكس التالى .

الضرب الرابع : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وبعض جـ آ . ينتج كالأول ، ويبين هكذا : كلما كان هـ ز ، لحق أن كل جـ د ، وحق أن بعض جـ آ . وكلما كان كل جـ د ، وبعض جـ آ ، يكون بعض د آ . وكلما كان هـ ز ، فبعض د آ .

الضرب الخامس : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وليس كل جـ آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل د آ . ويبين بمثل ما بان به الرابع .

---

(١) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ . (٣) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ || وكل : وليس س . (٧) الضرب الأول : الضرب ١ هـ || فكل : فلاشئ من د ، ن . (٩) الضرب الثانى : الضرب ٢ هـ || جـ آ : د آ د ، ن . (١١) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ || جـ آ : د آ س . (١٣) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ || فكل : وكل سا . (١٦) الضرب الخامس : الضرب ٥ هـ .

الضرب السادس : كلما كان ﻫ ز ، فبعض ج د ، ولا شيء من ج آ . ينتج كالخامس ، ويبين بعكس التالى .

وضروب ستة أخرى والمتصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، والشرائط أن يكون التالى سالبا ، ويكون إحداهما كلية لا محالة ، أعنى التالى أو الحملى .

الضرب الأول : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من ج د ، وكل ج ﻫ . ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د ﻫ . ويبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، وعكس تاليها ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الثانى : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، ولا شيء من ج ﻫ . ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فكل د ﻫ . ويبين برد المتصلة إلى الإيجاب ، وعكس تاليها .

الضرب الثالث : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من ج د ، وكل ج ﻫ . ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د ﻫ . ويتبين برد المتصلة إلى الإيجاب ، وعكس تاليها .

---

(١) الضرب السادس : الضرب ٦ ﻫ || ج آ : د آ د ، ن .
(٤) والشرائط : والشريطة د ، س ، عا ، ن . (٥) أو الحملى : والحملى د ، سا ، ن .
(٦) الضرب الأول : الضرب ١ ﻫ || فلا شيء من : فلا كل د ، عا ، ن .
(٧) ينتج : ساقطة ، عا ، ن || ينتج ليس : فليس ﻫ || فلا شيء : ولا شيء ع .
(٧ — ٨) بعكس المتصلة إلى الإيجاب وعكس تاليها : بعكس التالى أو عكس المتصلة إلى الإيجاب د ، ن . (٨) وعكس تاليها : ساقطة من س ، عا || ثم . . . النتيجة : ساقطة من د . (٩) الضرب الثانى : الضرب ٢ ﻫ || فلا كل : فلا شيء من س . (١٠) فكل : فلا كل عا || فكل د ﻫ ويبين : ساقطة من ﻫ (١٠ — ١١) برد . . . تاليها : بعكس التالى أو برد المتصلة إلى الإيجاب عا . (١٢) وكل : فكل م (١٣) البتة : ساقطة من د ، ن || د ﻫ : ج د د ، سا .
(١٣ — ١٤) ويتبين . . . تاليها : ويبين بعكس التالى أو برد المتصلة إلى الإيجاب د ، سا ، عا ، ن .
(١٤) وعكس تاليها : ساقطة من س .

الضرب الرابع : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، وبعض ج ه . ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د ه . ويتبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، وعكس تاليها ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الخامس : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، وليس كل ج ه . ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فكل د ه ، ويتبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب السادس : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، ولا شيء من ج ه . ينتج كالثانى ويبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، ثم أخذ لازم النتيجة .

وستة ضروب أخرى والمتصلة جزئية . فلنحص أصناف هذه الاقترانات ، والمتصل مكان الكبرى ، ولنبدأ بما يكون على قياس الشكل الأول .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط فى أن تنتج هى أن يكون بين الحملى والتالى من النسبة ما هو الشرط فى إنتاج قرائن الشكل الأول فى الحمليات ، ثم تكون النتيجة متصلة تاليها نتيجة الحمليتين لو انفردتا .

الضرب الأول : كل ج ب ، وكلما كان ه ز ، فكل ب آ . فكلما كان ه ز ، فكل ج آ .

الضرب الثانى : كل ج ب ، وكلما كان ه ز ، فلا شيء من ب آ . فكلما كان ه ز فلا شيء من ج آ .

---

(١) الضرب الرابع : الضرب٤ ه . (٢) د ه : ج ه د . (٣) وعكس تاليها : ساقطة من د ، عا ، ن . (٤) الضرب الخامس : الضرب ٥ ه . (٧) الضرب السادس : الضرب ٦ ه . (١٠) والمتصل : والمتصلة ع . (١١) الحملى : الحمليتين د ؛ الحملية بخ ، س . (١٢) إنتاج : + فى م || قرائن : القرائن د . (١٦) الضرب الثانى ؛ والضرب الثانى ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ الضرب٢ ه || ج ب : ج د ب ، م || ب آ : د آ د ، ن . (١٧) ج آ : د آ د ، ن .

الضرب الثالث: بعض جـ ب ، وكلما كان هـ ز ، فكل ب آ . فكلما كان هـ ز ، فبعض جـ آ .

الضرب الرابع : بعض جـ ب،وكلما كان هـ ز ، فلا شيء من ب آ . فكلما كان هـ ز ، فلا شيء من جـ آ .

وأربعة ضروب أخرى والمتصلات جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة . شريطته أن يكون الثانى جزئيا .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل ب آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . ويتبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الثانى : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض ب آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ آ .

والضرب الثالث : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل ب آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . ويبين كذلك .

الضرب الرابع : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ آ ، ويبين كذلك .

---

(١) الضرب الثالث : الضرب٣ هـ . (٢) جـ آ : ب د . (٣) الضرب الرابع : الضرب٤ هـ . (١ — ٣) فكل ب آ . . . . وكلما كان هـ ز : ساقطة من ن . (٤) فلا شيء من : فليس كل س . (٦) والمتصلة : والمنفصلة د . (٧) الضرب الأول : الضرب١ هـ || ب آ : جـ آ د ، ع . (٧ — ٨) فليس . . . . هـ ز : ساقطة من ن . (٨) ويتبين : ويبين عا . (١٠) الضرب الثانى : الضرب٢ هـ (١١) جـ آ : جـ ب د، ن . (١٢) والضرب الثالث : الضرب الثالث س ، سا، م ؛ والضرب٣ هـ || بعض : ساقطة من س || وليس : فليس د ، ن . (١٣) فليس كل : فلا شيء من س . (١٤) الضرب الرابع : الضرب٤ هـ || بعض : فبعض ع || وليس : فليس ع (١٥) فبعض جـ آ ويبين : فكل جـ آ وتبين س ، سا ، هـ .

وأربعة ضروب أخرى ، والمتصلات جزئية .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثانى .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة ، والشرائط بين الحملية والتالى تلك التى فى الحمليات .

الضرب الأول : كل ج د ، وكلما كان هـ ز ، فلا شىء من آ ب . ينتج : كلما كان هـ ز ، فلا شىء من ج آ . ويتبين بعكس التالى .

الضرب الثانى : لا شىء من ج ب وكلما كان هـ ز ، فكل آ ب . ينتج كذلك ، ويتبين بعكس الحملية ، ثم عكس التالى والنتيجة .

الضرب الثالث : بعض ج ب ، وكلما كان هـ ز . فلا شىء من آ ب . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل ج آ . ويبين بعكس التالى .

الضرب الرابع : كل ج ب ، وكلما كان هـ ز ، فلا كل آ ب . ينتج كالثالث ، ويبين هكذا : كلما كان هـ ز ؛ لحق أنه لا كل آ ب ، وحق أنه كل ج ب . وكلما كان هذان حقين ، فلا كل ج آ . ينتج : أنه كلما كان هـ ز ، فلا كل ج آ .

وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، والشريطة فيه أن يكون التالى جزئيا موافقا للحملى فى الكيفية كذلك .

---

(٣) والمتصلة : والمنفصلة عا . (٦) ويتبين : ويبين د ، ن . (٦ — ٧) بعكس . . . ج ب : ساقطة من د . (٧) الضرب الثانى : الضرب٢ هـ (٧ — ٩) وكلما . . . . آ ب : ساقطة من د . (٩) الضرب الثالث : الضرب٣ هـ (١٠) ويبين : ويتبين عا . (١١) الضرب الرابع : الضرب٤ هـ || كل (الأولى) : ليس كل س ، هـ || فلا كل : فكل س ، هـ . (١٣) ج ب : آ ب هـ .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض ا ب . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ ا .

الثانى: لا شيء من جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل ا ب . ينتج كذلك .

الثالث : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض ا ب . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل جـ ا .

الرابع : ليس كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل ا ب ، ينتج كالثالث .

وجميع هذه تتبين بعكس السالبة إلى الإيجاب ، وأخذ لازم النتيجة ، ولها ضروب ستة جزئية المتصلات .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث : ضروب ذلك من موجبتين .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وكلما كان هـ ز ، فكل جـ ا . فكلما كان هـ ز ، فبعض ب ا . يبين بعكس الحملية .

الضرب الثانى : كل جـ ب ، وكلما كان هـ ز ، فلا شيء من جـ ا. وكلما كان هـ ز ، فليس كل ب ا . ويبين بعكس الحملية .

الضرب الثالث : بعض جـ ب ، وكلما كان هـ ز ، فكل جـ ا . فكلما كان هـ ز ، فبعض ب ا . ويبين بعكس الحملية .

---

(١) الضرب الأول : ساقطة من ب ، دع ، عا ، م ، ن . (٣) الثانى : الآخر ب ، د، ع ، طا ، م ، ن || جـ ب : د ب د ، ن . (٥) هـ ز : ا ب د . (٨) تتبين : تبين د ، س ، سا ، عا ، ن . (٩) ستة : أربعة س ، هـ . (١٠) تأليفات : تأليف ب ، ع ، م || الثالث : الأول م || ضروب : وضروب ب ، ع ، م . (١١) الضرب الأول : الضرب[١] هـ || كل : ساقطة من م . (١٢) بعكس : + الصغرى ع . (١٣) الضرب الثانى : الضرب[٢] هـ || جـ ب : جـ د هـ || فلا شيء : ولا شيء ع || وكلما : فكلما د ، ع ، ن ، هـ . (١٥) الضرب الثالث : الضرب[٣] هـ . (١٦) ب ا : جـ ا د ، ن .

الضرب الرابع : كل جـ ب ، وكلما كان هـ ز ، فبعض جـ آ . ينتج كالأول والثالث . ويبين بعكس التالى .

الضرب الخامس : كل جـ ب ، وكلما كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل ب آ . ويبين بأن يقول : كلما كان هـ ز ، فليس كل جـ آ ، وأيضا : كل جـ ب ، وإذا كان ليس كل جـ آ ، وكان كل جـ ب ، فليس كل ب آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل ب آ .

الضرب السادس : بعض جـ ب ، وكلما كان هـ ز ، فلا شىء من جـ آ . ينتج كالخامس ، ويبين بعكس الحملية .

ضروب ذلك من سالبتين .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شىء من ب آ .

الثانى : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ب آ .

الثالث : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شىء من جـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شىء من ب آ .

---

(١) الضرب الرابع : الضرب٤ هـ (٢) الضرب الخامس : الضرب٥ هـ . (٦) كل (الأولى) : ساقطة من ن . (٧) الضرب السادس : الضرب٦ هـ || وكلما كان : وكان س . (٩) ضروب ذلك من سالبتين : ومنه أخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة سا || سالبتين : + والمتصلة سالبة س ، هـ . (١٠) الضرب الأول : الضرب١ هـ || فلا كل : ولا كل ع . (١٢) الثانى : ٢ هـ . (١٤) الثالث : ٣ هـ || فليس : وليس سا ، ع ، م .

الرابع : بعض ج ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل ج آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شيء من ب آ .

الخامس : كل ج ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ب آ .

السادس : بعض ج ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض ج آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ب آ . وجميع هذه تبين برد المتصلة إلى الإيجاب ، وأخذ لازم النتيجة ، وبالعكس إلا فى واحد .

وكذلك ضروب ستة جزئية المتصلات .

---

(١) الرابع : ٤ هـ || بعض : كل سا . (١ — ٢) فلا . . . . هـ ز : ساقطة من د . (٣) الخامس : ٥ هـ || فكل : فبعض ع . (٥) السادس : ٦ هـ || وليس . . . هـ ز : ساقطة من ع || ج آ فليس : ج ب وليس سا . (٥ — ٦) فبعض . . . . ب آ : ساقطة من ع .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

فى القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية ، والحملى فيها مشارك للمقدم فى الأشكال الثلاثة

ولنبدأ بما يكون الحملى فيه مكان الصغرى .

التأليفات الكائنة على منهاج الشكل الأول ، ومن الشرط صحة المقدم ، وأن لا يكون محالا . وخاصيته أنه إن كانت الحملية كلية موجبة ، والمقدم كلى ، فالنتيجة جزئية كلية المقدم . وإن كان المقدم جزئيا ، فالنتيجة كلية . وإن كانت الحملية جزئية ، فيجب أن يكون المقدم جزئيا حتى ينتج نتيجة كلية المقدم ، وإن كانت سالبة فيجب أن يكون المقدم جزئيا ، وتكون النتيجة موجب المقدم كليا حتى يصح . وإذا كان الشرطى ومقدمه جزئيين ، لم ينتج .

الضرب الأول ، والشرط أن يكون المقدم ليس بمحال : كل جـ ب ، وكلما كان كل ب آ ، فه ز . ينتج : قد يكون إذا كان كل جـ آ ، فه ز ؛ وإلا ليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فه ز . وكلما كان ب آ ، فه ز ؛ فليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فكل جـ آ . لكن كل جـ ب ؛ فإذا كان كل ب آ ، كان كل جـ آ ،

(٢) فصل : الفصل الخامس : ب ، د ، س ، سا ، غ ، م ؛ فصل° عا ، هـ . (٣) والحملى : والحملية ن ، هـ || مشارك للمقدم : مكان الصغرى د ، س ، عا ، ن . (٣ — ٥) مشارك . . . . فيه : ساقطة من سا . (٦) التأليفات : والتأليفات ع . (٩) نتيجة : ساقطة من ب ، سا ، م || وإن كانت : وإن كان س ، سا ، عا ، م ، ن ؛ فإن كان د || سالبة : سالبا د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٥) فإذا : وإذا هـ || فإذا كان كل ب آ كان : فإذا كان كل آ ب لكان م || كان كل جـ آ : كان د آ د .

هـذا خلف . وقد يعرض ههنا شك ، كما عرض فى نظيرتهما مما سلف، وحله ذلك الحل .

الضرب الثانى : كل جـ ب ، وكلما كان لا شىء من ب آ ، فه ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا شىء من جـ آ ، فه ز ؛ وإلا فليس البتة إذا كان لا شىء من جـ آ ، فه ز . وكلما كان لا شىء من ب آ ، فه ز ،فليس كلما كان لا شىء من ب آ فلا شىء من جـ آ ، وكل جـ ب . هذا خلف .

الضرب الثالث : كل جـ ب ،وكلما كان بعض ب آ ، فه ز . فكلما كان كل أو بعض جـ آ ، فه ز ؛ لأن جـ بعض ب ؛ فإذا كان جـ آ ، كان بعض ب آ .

الضرب الرابع : كل جـ ب ، وكلما كان لا كل ب آ ، فه ز ، وكلما كان لا كل جـ آ أو لا شىء من جـ آ ، فه ز ؛ لأن جـ بعض ب .

الخامس : كل جـ ب،وليس البتة إذا كان كل ب آ ، فه ز . ينتج : أنه قد لا يكون إذا كان كل جـ آ ،فه ز ؛ وإلا فكلما كان جـ آ ، فه ز . وليس البتة إذا كان كل ب آ ، فه ز . ينتج : أنه ليس البتة إذا كان كل ب آ ، فكل جـ آ ، وهـذا خلف.وأيضا ترد السالبة المتصلة إلى الإيجاب ، ثم ترد النتيجة إلى السلب .

---

(١) عرض : وقع سا || وحله : وجواب د ، ن . (٣) الضرب الثانى : الضرب ٢ ه .
(٤) كان (الأولى) : ساقطة من د || فليس : ليس سا . (٥) فليس كلما : فليس البتة اذا سا ، عا ؛ وليس كلما ه . (٦) جـ آ : جـ د ن . (٧) الضرب الثالث : الضرب٣ ه .
|| فكلما : وكلما سا . (١٠) الضرب الرابع : الضرب٤ ه || وكلما (الثانية) : فكلما سا ، ه.
(١١) أو لا شىء : ولا شىء ع || ب : آ س . (١٢) الخامس : الضرب الخامس م ؛ ٥ ه .
(١٣) وإلا فكلما كان جـ آ ، فه ز : ساقطة من ع || كان (الثانية) : + كل س ، سا ، عا ، ه . (١٥) وهذا : هذا ب ،د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .

السادس : كل ج ب، وليس البتة إذا كان بعض ب آ، فه ز . فليس البتة إذا كان كل أو بعض ج آ ، فه ز . لأن ج بعض ب .

السابع والثامن: كل ج ب، وليس البتة إذا كان لاشيء أو لا كل ب آ ، فه ز. فليس البتة إذا كان لا شيء أولا كل ج آ ، فه ز . لأن ج بعض ب .

التاسع : كل ج ب، وقد يكون إذا كان كل ب آ فه ز، فقد يكون إذا كان كل ج آ فه ز ، وإلا فليس البتة ، وقد قلنا قد يكون إذا كان ب آ ، فقد يكون إذا كان كل ب آ فليس كل ج آ ، هذا خلف .

العاشر : كل ج ب ، وقد يكون إذا كان لا شيء من ب آ فه ز ، فقد يكون إذا كان لا شيء من ج آ فه ز ، وإلا فليس البتة ، وقد يكون إذا كان لا شيء من ب آ فه ز، فقد يكون إذا كان لا شيء من ب آ ، فليس لا شيء من ج آ . هذا خلف .

الحادى عشر : كل ج ب ، وليس كلما كان كل ب آ فه ز ، فليس كلما كان كل ج آ فه ز ، ويتبين بالخلف و بالرد إلى الإيجاب .

الثانى عشر : كل ج ب ، وليس كلما كان لا شيء من ب آ فه ز، فليس كلما كان لاشيء من ج آ فه ز، ويتبين بالخلف و بالرد إلى الإيجاب .

(١٠ — ١١) فليس لاشيء من ج آ هذا خلف : ساقطة من د، ن (١١) هذا خلف : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (١٢) الحادى عشر : والحادى عشرع ، ه || وليس كلما كان كل : وليس البتة إذا كان كل د ، ن || فليس : وليس ب ، ع ، عا ، م . (١٣) كل ج آ فه ز : ساقطة من ب ، د، ع، عا ، م، ن || ج آ فه ز : ساقطة من سا (١٤) الثانى عشر : ١٢ ه . (١٤ — ١٥) كلما كان : البتة اذا كان د ، ن . (١٥) كان لا شيء من ج آ فه ز : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن || من ج آ فه ز : ساقطة من سا .

الثالث عشر : بعض جـ ب ، وكلما كان بعض ب آ ، فهـ ز . ينتج : وكلما كان جـ آ ، فهـ ز لأنه إذا كان كل جـ آ ، وحق أن بعض جـ ب ، كان بعض ب آ .

الرابع عشر : بعض جـ ب ، وكلما كان لا كل ب آ ، فهـ ز . ينتج : كلما كان لا شىء من جـ آ ، لأنه إذا كان جـ ب ولا شىء من جـ آ ، كان لا كل ب آ .

الخامس عشر : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان بعض ب آ ، فهـ ز . ينتج : ليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فهـ ز ، والبرهان مثل ذلك .

السادس عشر : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان لا كل ب آ ، فهـ ز . ينتج : ليس البتة إذا كان لاشئ من جـ آ ، فهـ ز .

التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثانى لاتنتج من مقدم موجب كلى وتنتج من مقدم موجب جزئى . فإذا كان المقدم جزئيا ؛ فيجب أن يكون الحملى موافقا له فى الكيف ؛ و إن كان كليا ، فيجب أن يخالفه فى الكيف ، وأن

---

(١) الثالث عشر : ١٣ هـ || بعض (الأولى والثانية) : كل د ، سا ، عا ، ن || وكلما (الأولى) فكلما ع . (٢) ب آ : آ ب ع (١ — ٢) وكلما كان بعض ب آ . . . . بعض ب : وليس البتة إذا كان لا كل ب آ فليس البتة لأن جـ بعض ب د ، سا ، عا ، ن . (٣) الرابع عشر : ١٤ هـ || بعض : كل د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٣ — ٤) وكلما . . . . . ب آ : وليس البتة اذا كان لا كل ب آ فهـ ز فليس البتة لأن جـ بعض ب د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٥) الخامس عشر : الحادى عشر س ؛ ١٥ هـ . (٥ — ٦) وليس . . . . ذلك : وكلما كان بعض ب آ (ب هـ سا) فهـ ز ينتج كلما كان (+ كل س) جـ آ فهـ ز لأنه إذا كان كل جـ آ وحق أن بعض جـ آ (جـ ب س ، سا) كان بعض ب (ب آ س ، سا ، عا) د ، س ، سا ، عا ، ن . (٧ — ٨) وليس . . . . . فهـ ز : وكلما كان لا كل ب آ فهـ ز ينتج كلما كان لاشىء من جـ آ لأنه اذا كان (+ كل سا ، عا) جـ ب ولاشىء من جـ آ كان لا كل ب آ السابع عشر بعض جـ ب (بعض جـ ب : ساقطة من سا) وليس البتة إذا كان بعض ب آ فهـ ز ينتج ليس البتة اذا كان كل جـ آ فهـ ز والبرهان مثل ذلك الثامن عشر بعض جـ ب وليس البتة إذا كان لا كل ب آ فهـ ز ينتج ليس البتة إذا كان لاشىء من جـ آ فهـ ز د ، س ، سا ، عا ، ن . (١٠) كلى : + مع حملى موجب سا || فإذا : و إذا س ، سا ، عا . (١١) و إن : فإن د .

يكون المقدم صحيح الوجود ، وإذا كان المقدم كليا فالنتيجة جزئية ، وإن كان جزئيا فالنتيجة كلية . لكنه إن كان الحملى كليا كانت النتيجة كلية ، كلية المقدم وجزئيتها معا ، وإن كان جزئيا لم يكن المقدم فى النتيجة إلا كليا ، ولكن يجب أن تكون المتصلة كلية المقدم سالبته .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وكلما كان لا شىء من آ ب ، فه ز . ينتج : قد يكون إذا كان لاشىء من جـ آ ، فه ز ، وإلا فليس البتة . وقلنا : كلما كان لاشىء من آ ب ، فه ز . ينتج : ليس البتة إذا كان لاشىء من آ ب ، فليس شىء من جـ آ ؛ لكن إذا كان لاشىء من آ ب ، وحق أن كل جـ ب ، كان لاشىء من جـ آ ، وهذا خلف . وقد يمكن أن تبين بعكس المقدم إذا كان سالبا كليا فيعكس .

الضرب الثانى : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان لاشىء من آ ب ، فه ز . ينتج : ليس كلما كان لاشىء من جـ آ ، فه ز . ونبرهن عليه بالخلف على ذلك النحو ، أو بعكس المقدم ، أو برد السالبة إلى الإيجاب .

الضرب الثالث : ليس شىء من جـ ب ، وكلما كان كل آ ب ، فه ز . فقد يكون إذا كان لاشىء من جـ آ ، فه ز . وإلا فليس البتة إذا كان لاشىء من جـ آ ، فه ز . وكلما كان كل آ ب ، فه ز . فليس البتة إذا كان كل

(٢ — ٣) كلية كلية : كلية د ، سا ، ن . (٣) وجزئيتها : وجزئية س . (٤) سالبته : ساقطة من س ، هـ (٥) الضرب الأول : الضرب ١ هـ . (٦) قد : فقد هـ || وقلنا : وقد قلنا ن . (٨) فليس : فلا د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٩) جـ آ : د آ د ، ن ؛ جـ ب سا || وهذا : هذا ب ، د ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١١) آ ب : ب آ سا . (١٢) من : ساقطة من م . (١٣) أو بعكس : بعكس ع . (١٤) الضرب الثالث : الضرب٣ هـ || كل : لاكل ع . (١٥) فقد : قد ع . (١٦) كان (الأولى) : ساقطة من د || كل (الأولى) : ساقطة من عا ، ن || فه ز فليس : فهو ليس عا ؛ فهو فليس ن .

آ ب ، فلاشيء من جـ آ . لكن إذا كان كل آ ب ، وليس شيء من جـ ب حقا ، فلا شيء من جـ آ حق . وهذا خلف .

الضرب الرابع : ليس شيء من جـ ب ، وليس البتة إذا كان كل آ ب ، فه ز . ينتج : نقد لايكون إذا كان لاشيء من جـ آ ، فه ز . ويبين على نحو ذلك .

الضرب الخامس : كل جـ ب ، وكلما كان بعض آ ب ، فه ز . ينتج : كلما كان كل جـ آ ، أو بعض جـ آ ، فه ز . لأنه حينئذ يكون بعض آ ب .

الضرب السادس : لا شيء من جـ ب ، وكلما كان كل جـ آ ، أو بعض جـ آ ، فه ز ، لأنه حينئذ يكون بعض آ ب .

الضرب السابع : لا شيء من جـ ب ، وكلما كان لا كل آ ب ، فه ز . ينتج : كلما كان كل جـ آ ، أو بعض جـ آ فه ز . لأنه حينئذ يكون لا كل آ ب .

الضرب الثامن : بعض جـ ب ، وكلما كان لا شيء من آ ب ، فه ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا كل جـ د ، فه ز . والبرهان بالخلف ، و بعكس المقدم .

الضرب التاسع : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب ، فه ز . ينتج : ليس كلما كان لا كل جـ آ ، فه ز . والبرهان بالخلف هوغير ذلك .

---

(٣) الضرب الرابع : الضرب ٤ ه . (٤) إذا كان لاشئ : إذا لاشئ س (٧) كل جـ ساقطة من د ، ن || بعض (الثانية) : ساقطة من ع || يكون بعض آ ب : يكون آ ب ع . (٨) لاشئ . . . . أو بعض جـ آ : كل جـ ب وليس البتة اذا كان بعض آ ب فه ز ينتج ليس البتة اذا كان كل جـ آ و آ د بعض جـ آ سا || كل : ساقطة من ع . (٨ — ١٠) وكلما . . . . . جـ ب : ساقطة من د . (٨ — ٩) وكلما . . . . آ ب : ساقطة من س . (٩) لا كل آ ب : كل آ ب ب ؛ كل لا ب آ م . (١٠ — ١١) الضرب . . . آ ب : ساقطة من سا . (١١) كل : ساقطة من ع . (١٣) جـ د : جـ آ س ، سا ، ه . (١٥) هو غير : وغير ع ، ه .

الضرب العاشر : ليس كل ج ب ، وكلما كان آ ب ، فه ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا كل ج آ ، فه ز ، وإلا فليس البتة . وقد قلنا : كلما كان كل آ ب ، فه ز ، فليس البتة إذا كان كل آ ب ، فلا كل ج آ . لكن هما جميعا حقان ، فالسلب باطل .

الضرب الحادى عشر : ليس كل ج ب ، وليس البتة إذا كان كل آ ب ، فه ز . ينتج : ليس كلما كان لا كل ج آ ، فه ز . لأنه إذا كان كل آ ب ، فحينئذ ليس كل ج آ ، وليس حينئذ ه ز . وقد يبين بالرد إلى الإيجاب .

الضرب الثانى عشر : بعض ج ب ، وكلما كان بعض آ ب ، فه ز . ينتج : كلما كان كل ج آ ، فه ز ، لأنه يكون حينئذ بعض آ ب .

الضرب الثالث عشر : ليس كل ج ب ، وليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فه ز . ينتج : ليس البتة إذا كان كل ج آ ، فه ز . لأنه يكون حينئذ لا كل آ ب .

وأما الجزئيات المتصلات ، السالبة المقدمات ، الكليتها ، فلنبرهن على ضرب منها وهو : أنه كل ج ب ، وليس كلما كان لا شىء من آ ب ، فه ز . ينتج : ليس كلما كان لا شىء من ج آ ، فه ز . وإلا فكلما كان ، وليس كلما كان لا شىء من آ ب ، فه ز . فليس كلما كان لا شىء من آ ب ، فلا شىء من ج آ . لكن كل ج ب ، وكلما كان لا شىء من آ ب ، كان لا شىء من ج آ .

---

(١) آ ب : ب آ م . (٢) كان (الثانية) : ساقطة من ع . (٣) آ ب (الأولى والثانية) : ب آ م .
(٧) وليس حينئذ : وحينئذ يكون س . (٨) وكلما : فكلما سا || ينتج : ساقطة من م (٩) كل : ساقطة من د ، ن || لأنه يكون : لا يكون د || يكون : ساقطة من سا . (١١) ينتج : وينتج عا || لا : ليس س . (١٢) السالبة : السالبة د ، س ، ن || المقدمات : والمقدمات س || ضرب : ضروب ه . (١٣) منها : فيها سا . (١٤) ليس : ساقطة من س || وليس : ليس د ، سا ، ن . (١٥) فلا شىء : ولا شىء ع . (١٦) وكلما . . . ج آ : ساقطة من سا .

ولنبرهن على ضرب آخروهو : أنه كل جـ ب ، وقد يكون إذا كان لا شيء من آ ب ، فهـ ز ، فقد يكون إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ ز . ويتبين بالخلف .

التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثالث ، وهي أفضل قياسات هذا الباب ولا تنتج ، والحملية سالبة ، وتكون النتيجة كلية المقدم دائما .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وكلما كان كل جـ آ ، فهـ ز . ينتج : كلما كان كل ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه حينئذ يكون كل جـ آ .

الضرب الثاني : كل جـ ب ، وكلما كان لا شيء من جـ آ ، فهـ ز . ينتج : كلما كان لا شيء من ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ آ .

الضرب الثالث : كل جـ ب ، وكلما كان بعض جـ آ ، فهـ ز . ينتج : كلما كان كل ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جـ آ .

الضرب الرابع : كل جـ ب ، وكلما كان لا كل جـ آ ، فهـ ز . ينتج : كلما كان لا شيء من ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل جـ آ .

الضرب الخامس : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فهـ ز . ينتج : ليس البتة إذا كان كل ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ كل جـ آ .

الضرب السادس : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ ز ، ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ آ .

الضرب السابع : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان بعض جـ آ ، فهـ ز . ينتج : ليس البتة إذا كان كل ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جـ آ .

---

(١) ضرب : ضروب هـ . (٢) ويتبين : يبين د ، ن ؛ ويبين س ؛ يتبين ب ، ع ، عا ، م . (٤) ولا تنتج : فلا تنتج د ، ن || سالبة : ساقطة من سا || كلية : كلى ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٩) كل ب آ : لا شئ من ب آ ع ؛ لا كل ب آ هـ .

الضرب الثامن : كل ج ب ، وليس البتة إذا لم يكن كل ج آ ، فه ز. ينتج : ليس البتة إذا لم يكن لا شيء من ب آ ، فه ز، لأنه يكون حينئذ لا كل ج آ .

التاسع : كل ج ب ، وقد يكون إذا كان كل ج آ ، فه ز. ينتج : قد يكون إذا كان كل ج آ ، فه ز ، لأنه يكون حينئذ كل ج آ .

والعاشر والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر متصلاتها جزئية ، ونتائجها جزئية كلية المقدم ، يحتاج أن تعلمه بنفسك .

والسابع عشر : بعض ج ب ، وكلما كان بعض ج آ ، فه ز . ينتج : كلما كان كل ب آ ، فه ز ؛ لأنه يكون حينئذ بعض ج آ .

الثامن عشر : بعض ج ب ، وكلما كان لا كل ج آ ، فه ز . ينتج : كلما كان لا شيء من ب آ ، فه ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل ج آ .

والتاسع عشر : بعض ج ب ، وليس البتة إذا كان بعض ج آ ، فه ز . ينتج : ليس البتة إذا كان كل ج آ ، فه ز .

والعشرون : بعض ج ب ،وليس البتة إذا كان لا شيء من كل ج آ ، فه ز . ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من ج آ ، فه ز .

---

(١) الضرب : ساقطة من ن . (٢) لم يكن : لم يكن كان د ، سا ، هـ ؛ كان س ؛ لا يكون ع (٣) التاسع : الضرب التاسع سا ، ع ، عا ، هـ (٤) كل (الأولى) : ساقطة من م || ج آ ، فه ز : ب آ ، فه ز د ، عا ، ن ، هـ || يكون : ساقطة من س . (٦) جزئية (الثانية) : ساقطة من ع || كلية : جزئية س ، سا ، ن ، هـ ؛ ساقطة من د . (٩) يكون : ساقطة من سا . (١٠) الثامن عشر : الضرب الثامن عشر س || ينتج : + ليس هـ . (١٢) والتاسع عشر : التاسع عشر سا . (١٣) إذا كان كل ج آ ، فه ز : إذا كان ج آ د ، ن || فه ز : ساقطه من عا . (١٤) والعشرون : العشرون د ، س ، سا ، ن || لا شيء من كل : لا كل س ، سا ، ع ، هـ . (١٥) لا شيء من ج آ : لا شئ من ب آ س ، سا || فه ز : ساقطة من سا ، عا .

والحادى والعشرون ، والثانى والعشرون ، والثالث والعشرون ، والرابع والعشرون، جزئية الحمليات ، وجزئية المتصلات ، والمقدمات والتوالى بحالها .

أصناف هذه القياسات والحملية مكان الكبرى .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الأول لا تنتج إلا أن يكون المقدم سالبا ، والحملية كلية .

الضرب الأول : كلما كان لا شىء من جـ ب ، فهـ ز ، وكل ب آ . ينتج : كلما كان لا شىء من جـ آ ، فهـ ز ، لأنه يكون حينئذ لا شىء من جـ ب .

والضرب الثانى : كلما كان لا شىء من جـ ب ، فهـ ز ، ولا شىء من ب آ . ينتج : كلما كان كل جـ آ ، فهـ ز ، لأنه يكون حينئذ لا شىء من جـ ب .

الضرب الثالث : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، وكل ب آ . ينتج : كلما كان لا كل أو لا شىء من جـ آ ، فهـ ز ، لأنه يكون حينئذ لا كل جـ ب .

الضرب الرابع : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، ولا شىء من ب آ . ينتج : كلما كان كل أو بعض جـ آ ، فهـ ز ، لأنه يكون حينئذ لا كل جـ ب .

الضرب الخامس والسادس والسابع والثامن متصلتها سالبة ، وتنتج تلك النتائج سالبة . والبرهان مأخوذ ذلك بعينه .

---

(٦) وكل : فكل د . (٧) كان : ساقطة من د ، ن . (٨) والضرب : الضرب د ، سا ، عا ، ن ، هـ . (١٠) ب آ : آ ب س . (١١) ينتج : فينتج ب ، ع ، عا ، م || كلما : فكلما د ، ن ؛ وكلما ب ، ها ، م . (١٤) ينتج : فينتج ب ، ع ، عا ، م .
(١٦) الضرب : والضرب ع ؛ ساقطة من ن || الخامس : والخامس ن .

وضروب ثمانية أخرى، والمتصلة جزئية ، موجبة وسالبة .

وأما تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثانى لا تنتج إلا أن تكون الحملية كلية ، و يكون المقدم مشاكلا لها فى الكيفية .

الأول : كلما كان كل ج ب ، فه ز ، وكل آ ب . ينتج : كلما كان كل ج آ ، فه ز ، لأنه حينئذ كل ج ب .

الثانى : كلما كان لا شىء من ج ب ، فه ز، ولا شىء من آ ب . ينتج : كلما كان كل ج آ ، فه ز ، لأنه حينئذ يكون لا شىء من ج ب .

الثالث : كلما كان بعض ج ب ، فه ز، وكل آ ب . ينتج كالأول .

الرابع : كلما كان لا كل ج ب ، فه ز، ولا شىء من آ ب . ينتج كالثانى .

وأربعه أخرى والمتصلات سوالب . وثمانية أخرى والمتصلات جزئية سالبة وموجبة .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث .

الأول : كلما كان لا شىء من ج ب ، فه ز ، وكل ج آ . ينتج : كلما كان لا شىء من ب آ ، فه ز ، لأنه يكون حينئذ لا شىء من ج ب .

---

(١) وضروب : ضروب ع ؛ + ذلك سا . (٤) الأول : الأولى ع || كل (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن . (٤ — ٥) وكل .... فه ز : ساقطة من سا .
(٦) الثانى : والضرب الثانى ص ، سا ؛ والثانى ع ، عا || ينتج : فينتج ب ، م .
(١١) وأربعة : + ضروب سا || وثمانية أخرى : + والجزئيات ص || سالبة : وسالبة ه .

الثانى : كلما كان لا شىء من جـ ب ، فهـ ز ، ولا شىء من جـ آ . ينتج : كلما كان كل ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شىء من جـ ب .

الثالث : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، وكل جـ آ . ينتج : كلما كان لا شىء من ب آ ، فهـ ز ، لأنه يكون حينئذ لا كل جـ ب .

الرابع : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، ولا شىء من جـ آ . ينتج : كلما كان كل ب آ ، فهـ ز ؛ لأنه حينئذ يكون لا كل جـ ب .

وأربعة أخرى والمتصلات كلية سالبة ، وثمانية أخرى ومتصلاتها جزئية وكلية ، سالبة وموجبة .

---

(١) الثانى : الثالى ع || ولا شىء : فلاشىء ع . (٢) يكون : ساقطة من ب ، م . (٥) فهـ ز : ساقطة من د . (٨) وكلية : ساقطة من س ، سا || وكلية سالبة : سالبة كلية د ، ن ، هـ ، سالبة وكلية عا || وموجبة : ساقطة من سا ؛ موجبة عا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

فى القياس المقسم على نمط الأشكال الثلاثة

فمن ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة ، ومن حمليات كثيرة على قياس الاستقراء . إلا أن الاستقراء لا يكون الحمل فيه حقيقيا ، بل تشبيهيا . ويجوز أن تكون أجزاء القسمة ناقصة ، ومع ذلك يكون استقراء ، ولا يلتفت إلى أن تكون الأجزاء تامة على ما ستعلم . وهذا يكون الحمل فيه حقيقيا على موضوع الانفصال ، وأجزاء القسمة تامة . وأنا أسميه القياس المقسم . وتكون أجزاء القسمة فيه مشتركة فى جزء ، وتكون الحمليات مشتركة فى جزء ، ويكون ذلك إما على نمط الشكل الأول ، أو على نمط الشكل الثانى ، أو الثالث .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الأول . وذلك أن تكون أجزاء المنفصلة مشتركة فى الموضوع ، ويرد الانفصال على موضوعها ، ويكون كل حملى مشاركا للآخر فى جزء هو محمول ذلك الحملى ، مباينا فى جزء هو موضوع ذلك الحملى ،

(٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٦ عا ، ه . (٣) فى : + تعريف سا ، ه || القياس : القياسات ب ؛ قياس ه || المقسم : المنقسم ب ، ع ، م || على نمط : فى ع .
(٤) فمن : من د ، س ، سا ، ن ، ه || ومن حمليات : وحمليات سا || قياس : قياسات سا .
(٥) إلا أن : لأن سا || ويجوز : ويجب سا . (٦) أن تكون . . . . إلى : ساقطة من سا .
(٨) وأنا : وإنما ه || القياس المقسم : المنقسم ع . (٩) فيه : منه عا || جزء (الثانية) : حد س ، سا || ويكون : يكون سا . (١٢) ويرد : فيرد د ، ن .

ويجب أن تكون المنفصلة موجبة ، موجبة الأجزاء ، والحمليات كلية متشابهة الكيف ، ونتيجتها حملية .

الضرب الأول : كل بَ ، إما جَ ، أو هَ ، أو زَ . وكل جَ ، وهَ ، وزَ ، آ . فكل بَ آ .

الثانى : كل بَ ، إما جَ ، وإما هَ ، وإما زَ . ولا شىء من جَ ، ولا هَ ، ولا زَ ، آ . فلا شىء من بَ آ .

الثالث : بعض بَ ، إما جَ ، وإما هَ ، وإما زَ . وكل جَ ، وهَ ، وزَ ، آ . فبعض ب آ .

الرابع : بعض بَ ، إما ج ، وإما هَ ، وإما زَ ، ولا شىء من جَ ، ولا هَ ، ولا زَ ، آ . فلا كل بَ آ .

وإن جعلت المنفصلة جزئية لم يفد فى إنتاج الحملية .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثانى . والشريطة فيه أن تكون المنفصلة أيضا موجبة .

الضرب الأول : كل بَ إما أن يكون جَ ، أو هَ ، أو زَ . ولا شىء من آ ، جَ ، أو هَ ، أو زَ . ينتج : لا شىء من بَ آ .

---

(١) موجبة موجبة : موجبة د ، سا ، ع ، ن . (٣) بَ : دَ عا || أو ه : أو جه .
(٤) فكل : وكل د || بَ آ : دَ آ عا . (٥) بَ : دَ عا || وإما ه : وإما دَ عا .
(٦) ب آ : دَ آ عا . (٩) الرابع : والرابع د ، سا ، ع ، ن || وإما هَ : ساقطة من د . (١٠) ولا هَ : ولا د عا . (١١) وإن : فإن ص ، سا ، ع ، ط ، ه .
(١٢) الشكل : ساقطة من سا ، عا . (١٤—١٥) ولا شئ : . . . أو زَ : ساقطة من سا . (١٥) أو هَ : ساقطة من د || لا شئ : ساقطة من د .

الضرب الثانى : لا شيء من ب ، ج ، ولا ه ، ولا ز . ودائما إما أن يكون آ ، ج ، أو ه ، أو ز .

الضرب الثالث : بعض ب إما أن يكون ج ، أو ه ، أو ز . ولا شيء من آ ، ج ، أو ه ، أو ز .

وإن جعلت المنفصلة جزئية ، لم تفد فى إنتاج الحملية . وكذلك إن جعلت المنفصلة كبرى وحفظت النسبة ولم تجعل الكبرى جزئية .

وإما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه أن تكون المنفصلة ، كلية ، وأن تكون الشركة فى كلى ، أعنى أن يكون فى أجزاء المنفصل أو أجزاء الحمليات كلى ، ثم يكون الجزئى ، إن كان فى الآخر ، مشاركا إياه .

الضرب الأول : دائما إما أن يكون ج ب ، وإما أن يكون د ب ، وكل ج ، وكل د ، ه . ينتج : أن بعض ب ، ه . لأن كل واحد من ج و د ، أو ج أو د ، بعض ب . فإن كانت المنفصلة سالبة لم ينتج . مثاله : ليس البتة إما أن يكون الإنسان حيوانا ، أو يكون الفرس حيوانا ؛ وكل إنسان وكل فرس جسم . ثم ، نقول : ليس البتة إما أن يكون الإنسان نفسا ، أو يكون الفرس نفسا ؛ وكل إنسان وكل فرس جسم . فإن جعلت المنفصلة كبرى أنتج أيضا مثل ذلك بعينه . فإن جعلت فى الحملية جزئية أنتج كذلك . ولكن

---

(١) ب ج : د ج د ، عا ، ن ؛ ج ب م . (٢) يكون : + كل س ، ه || آ ج : آ د عا .
(٣) ب : ه د ، عا ؛ د ن . (٥) جعلت (الأولى) : + كل ه || تفد : تفسد د || إنتاج الحملية : الإنتاج د ، س ، سا ، ن ؛ الإنتاج الحملية ه . (٦) كبرى : جزئى د ؛ صغرى ن ؛ + جزئية ع ، ه || النسبة : ساقطة من عا || جزئية : ساقطة من د ، ن . (٧) الثالث : الأول د . (١٠) وكل ج : وكل ج د ه . (١٢) أو ج أو د : ساقطة من س || د : د ه سا || بعض : وبعض د ، ن .
(١٤) وكل فرس : أو فرس سا . (١٥) فإن : وإن ع . (١٦) الحملية : الحمليتين د ، سا ، عا ، ن .

ينبغى أن يكون جزء المنفصلة كليتين ، مثاله : إما أن يكون كل جَ آ ، وكل دَ بَ ، وكل جَ آ ، و بعض دَ هَ ، أو بالخلاف . وأما إن كان فى جزئى المنفصل جزئية ، فإن شاركت فى الحمليتين كلية أنتج ، وإلا لم ينتج : مثال الذى لا ينتج : دائما إما أن يكون كل جَ بَ ، وإما أن يكون بعض دَ بَ ،وكل جَ هَ ، و بعض دَ هَ . فإنه يمكن أن لا يكون قولنا : كل جَ بَ ، حقا البتة . فيبقى الاقتران من جزئيتين ، ولكن يلزم منه نتيجة شرطية ، أنه إن كان لاشىء من دَ بَ ،فبعض بَ هَ ، لأنه يكون حينئذ كل جَ بَ . وكذلك إن عكست الترتيب . فإن جعلت الشرطية جزئية لم يفد كلية كما علمت .

وأما التأليفات من منفصلة وحمليات لاتشترك فى محمول واحد ، فما كان ترتيب الشكل الأول فالشرط فيه أن تكون الصغرى موجبة والكبريات كليات . مثاله : كل دَ ، إما جَ ، وإما بَ . وكل جَ هَ ، وكل بَ زَ . ينتج كل دَ ، لا تخلو من هَ ، و زَ ؛ لا على أنهما لا يجتمعان فيه ، بل على أنه لا يخلو منهما . فإن كان كل دَ إما جَ ، وإما بَ ، ولا شىء من جَ هَ ، ولا شىء من بَ زَ . ينتج : أن كل دَ لا يخلو من أن لا يكون هَ ، أو لا يكون . وعلى ذلك فقس باقى الضروب .

فإن جعلت الحمليات صغريات كقولك : كل جَ هَ ، وكل دَ زَ . ثم نقول : وإما أن يكون كل هَ آ ، وإما أن يكون كل زَ آ . ينتج : أنه إما أن يكون

---

(١) إما : وإما م . (٢) وكل (الأولى) : وإما أن يكون ع || دَ هَ : جَ هَ د ، ن . (٥) د بَ : ه ب ن . (٦) البتة : ساقطة من سا || ولكن يلزم منه : فلتكن تامه ع || يلزم : يلزمه ها . (٧) دَ بَ : بَ هَ ها || يكون : ساقطة من س . (٨) إن : إذا د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || كلية : الكلية س ، ه . (٩) وأما التأليفات : والتأليفات ها . (١٤) دَ : جَ د ، س || زَ : دَ عا . (١٧) وإما (الأولى) : فإما د ، ع . (١٧) كل (الثانية) : ساقطة من د ، ن || ينتج . . . يكون : ساقطة من د ، ن .

جـ آ ، أى عندما يكون كل ﻫ آ . أو يكون كل ز آ . فإن كان فى أجزاء المنفصل جزئى ، لم ينتج . فإن كانت المنفصلة سالبة ، أنتجت منفصلة سالبة ، والشرط ما ذكر . أما إن كانت المنفصلة سالبة الأجزاء ، لم ينتج .

الشكل الثانى : يجب أن تكون الحمليات فيه سوالب تنعكس . فحينئذ ترجع إلى الشكل الأول ، و يكون حكمه حكمها .

الشكل الثالث : تعرف أحوالها بما يلزم الصغريات من العكس أو بالافتراض.

التأليفات من حملية مكان الصغرى ومنفصلة مكان الكبرى .

ترتيب الشكل الأول : كل جـ ب ، ودائما كل ب ، إما ﻫ ، وإما ز . ينتج : كل جـ ، إما ﻫ ، وإما ز . فإن سئل على هذا فقيل : كل فرد فهو عدد، وكل عدد إما فرد، و إما زوج. فيلزم من هذا أن كل فرد، إما فرد ، و إما زوج. وهذا هذيان . والجواب إن هذا ينتج ، ولكن نتيجتة غير مفيدة . وليس أنه غير مفيد ، وأنه كاذب ، شيئا واحدا . ومثال هذا لو أن قائلا قال : كل ناطق إنسان . ثم قال : وكل إنسان ناطق . فأنتج : وكل ناطق ناطق. لم يكن هذا موجبا أن الضرب غير منتج . ولكن السبب فيه المقدمات ، لا التأليف . إذ قد أخذت المقدمات سوى المحتاج إليها . ثم لا شك أن كل فرد إما فرد ، و إما زوج. وذلك لأنه إن خلا عنهما وهو عدد ، كان شيئا آخر غيرهما ، وهذا محال . و إن اجتمعا فيه ، كان الفرد والزوج مجتمعين . وهذا أشد استحالة .

---

(١) جـ آ ... : ز آ : ساقطة من د ، ن . (٦) يلزم : + من د ، ع ، ن . (٩) على : عن ع . (١١) والجواب : فالجواب س ، ه || ينتج : منتج ب ، د || ولكن نتيجته : ولكن نتيجة د ، سا ، ن ؛ وليكن نتيجة ع ؛ ولكنه نتيجة م . (١٢) غير مفيد وأنه : مفيد فإنه د ، ن . (١٣) وكل (الثانية) : كل ع . (١٥ — ١٦) إما فرد و إما زوج : إما زوج م . (١٧) وهذا : هذا ه .

وكذلك إذا كانت الكبرى جزئية ، وكذلك إذا كانت الصغرى جزئية ، وكذلك إذا كانت الكبرى سالبة كلية ، أو موجبة سالبة الأجزاء .

وأما ترتيب الشكل الثانى لا ينتج .

وأما ترتيب الشكل الثالث ينتج ما تعرفه بعكس الحملية .

واعلم أن جميع المقاييس المؤلفة من حملية ومتصلة أو منفصلة ، قد يجوز أن يكون مكان الحملية متصلة إذا كان المقدم أو التالى أو أى الأجزاء كان مما يشارك فيه متصلة وتكون النتيجة تلك بعينها ، إلا أنها تكون متصلة بدل ما تكون حملية . واعلم أن جميع الاقترانات التى اشتركت فى حد بعينه ، فإنها يلزمها اقترانات تكون من إحدى المقدمتين ، ومن مقدمة فى قوة المقدمة الأخرى . وإن تغير الحد المشترك فصار كليهُ جزئيا أو سالبهُ موجبا ، وبالعكس . وكذلك إن بدلت مكان المقدمتين لازميهما . وعليك أن تجرب هذا فى قرينة قرينة ، وتجد حينئذ قرائن أخرى غير التى أوردناها ، وهى فى قوتها .

وأما أصناف قياسات تحدث من شرطيات تتشارك فى جزء غير تام ، فمن ذلك اشتراك منفصلتين فى جزء غير تام : ما كان من ذلك على مشاكلة الشكل الأول — إما من موجبتين : فهكذا دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون هـ ز . وكل د إما أن ب يكون ، أو يكون آ — ينتج : إما أن يكون جـ د ،

(١) إذا : إن ع ، عا || كانت (الأولى) : ص د ، ن . (٢) أو موجبة : أو كانت موجبة د ، عا ، هـ . (٣ — ٤) لا ينتج . . . الثالث : ساقطة من ع . (٤) بعكس : بحسب ن . (٥) واعلم : اعلم د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٦) أى : ساقطة من ع . (٨) فإنها : فإنه ب ، م . (٩) من : فى ع || ومن : وهى د ، ص ، سا ، عا ، ن . (١١) مكان : كان ن || وعليك : عليك ع . (١٢) التى أوردناها : الذى أوردها سا || وهى فى قوتها : فى قولها ع ؛ وهى التى فى قوتها عا || فى : ساقطة من د . (١٣) من شرطيات : فى اشتراك شرطيات هـ || تام : تمام ع . (١٤) تام : تمام ع . (١٦) وكل د : وكل ز س ، ع ، م ، هـ ؛ ساقطة من عا .

وإما أن يكون هـ ب ، أو هـ آ . وإما من موجبة وسالبة : فهكذا دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون هـ ز ، وليس البتة ، إما أن يكون ز آ ، وإما أن يكون ز ب . ينتج : إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون هـ ب ، أو هـ آ .

واثنان صغراهما جزئية تنتج جزئية .

وأما على منهاج الشكل الثانى فلا يكون إلا على هذه الصورة : دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون جـ هـ . وليس البتة إما أن يكون د ، وإما أن يكون هـ . ينتج حملية أنه ليس البتة جـ آ .

والضرب الثانى صغراه سالبة ، وكبراه موجبة .

وضربان صغراهما جزئيتان ، وهو فى قوة الحمليات ، ومنها اشتراك متصلة صغرى ومنفصلة كبرى فى محمول المقدم وموضوع الانفصال أو محمولهما جميعا .

ضروب ذلك على منهاج الشكل الأول .

الأول : كلما كان جـ ب ، فهـ ز . وكل ز ، إما د ، وإما آ . فكلما كان جـ ب ، فكل هـ ، إما د ، وإما آ .

الثانى : كلما كان جـ ب ، فهـ ز ، وليس البتة ز ، إما د ، وإما آ . فكلما كان جـ ب ، فليس البتة ز ، إما د ، وإما آ .

وضربان والمتصلة جزئية .

---

(١) فهكذا : فيها كذا ع . (٢) أن (الثانية) : ساقطة من م . (٢ — ٣) وليس . . . هـ ب : ساقطة من د ، ن . (٤) تنتج جزئية : ساقطة من م . (٦) البتة : + آ ع ، عا || د : آ م ؛ ساقطة من سا || هـ : د م . (٧) جـ آ : + وليس البتة إما أن يكون د آ أو يكون د ب ينتج إما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون جـ ب د (٨) الثانى : + فى هـ . (٩) وهو : هو عا (١٠) المقدم : التالى س . (١٢) الأول : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ | وكل ز ، وكل ب عا . (١٣) فكل : وكل د ، ن || آ : ساقطة من د ، ن . (١٤) ز : ساقطة من سا ؛ ب عا || د : جـ س . (١٥) ز : هـ عا || ز إما : ساقطة من ن .

ضروب ذلك على منهاج الشكل الثانى : كلما كان جـ ب ، فهـ ، ز ، أو د . ولا شيء من آ ، ب ، أو د . وكلما كان جـ ب فليس هـ آ . كلما كان جـ ب ، فليس هـ ز أو د . وكل آ ، ز أو د . فكلما كان جـ ب فليس هـ آ .

وضربان آخران جزئيتهما موجبة .

وضروب أربعة ومتصلاتها سالبة ، فهى ترجع إلى هذه ، ونتائجها تكون لوازم هذه .

فقد أدينا ما ضمناه من الكلام المختصر فى القضايا الشرطية وقياساتها . وقد كنا علمنا فى هذا الباب فى بلادنا كتابا كبيرا مشروحا غاب عنا فى أسفارنا ومفارقتنا لأسبابنا ، وكأنه موجود فى البلاد التى كنا بها . وبعد أن كنا استخرجنا هذا الجزء من العلم بقريب من ثمانى عشر سنة ، ووقع إلينا كتاب فى الشرطيات منسوب إلى فاضل المتأخرين ، كأنه منحول عليه ، فإنه غير واضح ولا معتمد ولا مبالغ فيه ولا مبلوغ به الغرض ، فإنه فاسد فى تعريف حال القضايا الشرطية أنفسها ، وفى كثير مما يستصحبه من القياسات ، وفى وجوه الدلائل على الإنتاج والعقم ، وفى تعديد الضروب فى الأشكال . فيجب أن لا يلتفت المتعلم إلى ذلك البتة ، فإنه مزاغة ومضلة . وذلك لأن مصنفه لم يعرف الإيجاب والسلب فى الشرطيات ، والكلية والجزئية والإهمال كيف يكون ، وكيف تتضاد الشرطيات ، وكيف تتناقض وكيف تتداخل ؛ بل

---

(٢) من : ساقطة من م || آ ب : آ ز سا ، عا ، هـ || وكلما : فكلما د ، س ، سا ، غ ، عا ، ن . (٣) وكل آ ، ز أو د : ساقطة من م || جـ ب : جـ ز ب ، م . (٥) ومتصلاتها : متصلاتها د ، سا ، غ ، ن. (٩) وكأنه : فكأنه ع. (١٠) ووقع : وقع هـ . (١٣) يستصحبه : يستحقه د ، ن . (١٤) والعقم : والرسم سا . (١٥) مزاغة ومضلة : مزاغة مضلة ب ، عا ، م ، هـ ؛ من لغة متصلة ع . (١٦) يعرف : + أن يخ ، د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ .

أضاف هذا كله إلى أجزاء المتصلات ، واشتغل من عكس الشرطى بنوع واحد . ولم يعرف جميع الاقترانات ، بل اقتصر على اقترانات بين متصلات ومنفصلات ، ولم يستوف جميعها ، وكثرها فوق العدد الواجب ، لأنه عدد أشياء داخلة تحت حكم واحد كأشياء ذات أحكام مختلفة . وإنما يجب أن يورد الحكم الكلى فيها ، فيكفيه تكثير أصنافها بحسب تعديد إبدالات المقدم أو تال باختلاف الكمية والكيفية ، لا يتغير بتغيرها حكم . ثم ظن بكثير من العقم أنه منتج ، وخصوصا أول ما بعده فى الكتاب . ثم ظن فى كثير من هذه العقم بأنها ظاهرة الإنتاج ، لا تحتاج إلى بيان لكمال قياساتها . ثم ظن فى كثير من المنتجات أنها عقم . ثم لم يصب فى إبانة كثير من المنتجات المحتاجة إلى بيان ، بل سلك سبيلا غير سديد . ثم ظن أن المنفصل يتميز فيه تال عن مقدم ، حتى عد التأليفات منه مرة فى شكل ، ومرة فى شكل آخر ، لأنه فى أحدهما قدم المشترك فيه ، وفى الآخر أخره . ثم ظن فى كثير من الاقترانات التى ليس الأوسط فيها شيئا بعينه أنه قياس بسيط ، لأنه يلزم منه شىء بقوة وسط واحد بعينه ، وذلك فى حكم القياس المركب ، لأن القياس البسيط وسطه واحد بعينه بلا اختلاف . فهذه وأشباهها وجوه زيفه فى ذلك الكتاب .

---

(١) كله : كليا ع || أجزاء : آخر ع || واشتغل : فاشتغل د ، ن . (٢) بين : من س ، عا ، م . (٣) جميعها : جميعا م . (٤) ذات : ذوات د ، ن . (٦) منتج : ينتج ن . (٧) هذه : ساقطة من د ، سا . (٩) سلك : يسلك ن . (١٠) عن مقدم : ومقدم ع ، ن || التأليفات : التأليف ع ، عا . (١٤) وسطه : وسط سا . (١٥) وجوه : من وجوه عا || ذلك : هذا س ، م || الكتاب : + تمت المقالة السابعة من الرابع من الجملة الأولى فى المنطق بحمد الله ومنته د ؛ + تمت س ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الرابع من المنطق ولله الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة السابعة بحمد الله تعالى ومنته وصلى الله على سيدنا محمد وآله ع ؛ + تمت المقالة السابعة من الفن الرابع فى الجملة الأولى فى المنطق عا ؛ + تمت المقالة السابعة بحمد الله ومنه والصلوات على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين م .

المقالة السابعة

من الفن الرابع ، من الجملة الأولى ، فى المنطق

المقالة السابعة

من الفن الرابع ، من الجملة الأولى ، فى المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها

فقد عددنا الآن أصناف القضايا الشرطية بوجه مجمل . وأما الاشتغال بتعديدها بأن تأخذ أصناف المنفصلات التى من حمليات ، والتى من أخلاط ، والتى من جزأين ، والتى من أجزاء ، وأصناف المتصلات كذلك بكيفياتها ، وكمياتها ، وجهاتها ، واعتبار أحوال مقدماتها ، وتالياتها ، إنها لا تخلو من أن تكون أحد الثمانية .

وتلك الثمانية إما محصلة ، و إما معدولة ، و بعد ذلك إما ثنائية ، و إما ثلاثية . و بعد ذلك لا تخلو عناصرها من أحد العناصر الثلاثة . و تكون مطلقة أو منوعة . ونوعها وجوب ، أو امتناع ، أو إمكان ، وسائر ما أشبه هذه

(١) السابعة : السادسة ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، د . (٢) من الفن . . . المنطق : ساقطة من ب ، ع ، م ؛ من الفن الرابع من المنطق سا ؛ من الفن الرابع من الجملة الأولى ن ؛ فصول س ؛ ثلاثة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين جميع الفصول الثلاثة] . (٣) فصل : الفصل الأول : ب ، د ، س ، سا ، ع ، م فصل ا عا ، هـ . (٥) المقدمات : ساقطة من ع || فى . . . وتقابلها : فى القياسات المؤلفة من المتصلات البسيطة وفى تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها عا || المتصلة : ساقطة من سا . (٧) بأن : فإن د ، ن . (٧ — ٨) التى . . . المتصلات : ساقطة من م . (٩) وكمياتها : ساقطة من د || وتالياتها : ساقطة من سا .

الاعتبارات . ثم يركب بعضها مع بعض ، ويجمع ما يحصل من أعدادها ، وأن يسمى كل صنف باسم . فذلك مما الأولى أن يشتغل به من له فراغ عن المحتاج إليه ، بمالا يحتاج إليه . مع أن الاشتغال بذلك وتعديده من أيسر الأمور وأهونها ، على كل من هم به ، ممن له أدنى تفطن . وأما الأولى بنا فأن نشتغل بالأحوال التى لبعض هذه عند بعض فنقول : إنك إذا علمت الموجبة ، والسالبة ، الكلية ، والجزئية ؛ فقد علمت التناقض ، والتضاد ، وما تحته ، والتداخل ، ولا حاجة بنا إلى استئناف تعليمك ذلك ، فإن الحال فيها كما فى الحمليات . والذى ظن أن ذلك إنما يكون لسبب المقدم والتالى ، فذلك باطل . ولو كانت المقدمة التى تاليها مناقض مناقضة ، لكان قولنا : كلما مشى زيد عاين عمرا ، وكلما مشى زيد لم يعاين عمرا ، متناقضين . وليس كذلك ، وإن كان قد يتفق فى بعض المواضع أن تكون تلك لازمة للمناقض .

وأمر المقدم أبعد فى هذا المعنى ، فلنشتغل بتعريف أحوال التلازم ، ولنبدأ بإحصاء أنواع كل جنس من هذه القضايا ، ونأخذ أجزاءها محصورات . فإن ذلك أدل على أغراضنا . ونتعرف الحال فى كيفية لزوم بعضها لبعض . ولنأخذها ضروريات . وأما أخذها مطلقات وممكنات فانتظره فى كتاب اللواحق ، إن كنت لا يمكنك أن تقيس الحال فيها على ما قيل فى نظائرها من الحمليات . وعلى أنك لو اجتهدت تمكنت من ذلك بعد أن تفهم أولا المداول عليه فى كل

---

(١) يركب : ركب د ؛ بأن يركب ع . (٢) وأن : أن ع || فذلك : بذلك د ، ن .
(٣) وتعديده : وبعد هذه سا . (٤) على كل : عند ب ، م || هم : هو ب || ممن : + هو عا .
(١١) قد : ساقطة من س || المواضع : المواطن سا . (١٢) فلنشتغل : فاشتغل م || بتعريف : بتعرف ع . (١٣) أنواع : ساقطة من ع . (١٥) فى : من ع ، طا ،
(١٧) لو : أن هـ .

صنف منها ، وأنه كيف يصدق . ولنهتدئ بالمتصلات ، ولنمثل فى البسيطة التى تؤلف من حمليتين .

من موجبتين كليتين (ا) كلما كان كل آ ب ، فكل جـ د .

من موجبتين والمقدم كلى (ب) كلما كان كل آ ب ، فبعض جـ د .

من موجبتين والتالى كلى (جـ) كلما كان بعض آ ب ، فكل جـ د .

من موجبتين جزئيتين (د) كلما كان بعض آ ب فبعض ، جـ د .

من سالبتين كليتين (هـ) كلما كان لا شىء من آ ب ، فلا شىء من جـ د .

من سالبتين والمقدم كلى (و) كلما كان لا شىء من آ ب ، فلا كل جـ د .

من سالبتين والتالى كلى (ز) كلما كان لا كل آ ب ، فلا شىء من جـ د .

من سالبتين جزئيتين (ح) كلما كان لا كل آ ب ، فلا كل جـ د .

من كليتين والمقدم موجب والتالى سالب (ط) كلما كان كل آ ب: فلا شىء من جـ د .

المقدم موجب كلى والتالى سالب جزئى (ى) كلما كان كل آ ب ، فلا كل جـ د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلى (ك) كلما كان بعض آ ب ، فلا شىء من جـ د .

---

(١) منها : فيها ع || ولنبتدئ : + أولا ع . (١ — ٢) فى البسيطة التى : من سا (٢) حمليتين : + الموجبات الكلية بخ ، د ؛ + أصناف الكلى الموجب س . (٣) من : ومن م || كل : ساقطة من د ، سا . (٣ — ٤) من موجبتين . . . جـ د : ساقطة من ع . (٤) من : ومن ع || والمقدم كلى : والكلى مقدم س || ب : ساقطة من عا || كل : ساقطة من س ، سا ؛ بعض هـ . (٥) جـ : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا || فكل : فبعض ن ، هـ . (٦) آ ب : آ سا || جـ د : ب جـ د || . (٨) جـ د : جـ ب د . (١١) من كليتين : كليتان د ، سا ، عا ، ن . (١١ — ١٢) فلا شىء من : كل د . (١٣) كلى : ساقطة من د || كل (الأولى) : بعض د || فلا كل : فلا شىء من د . (١٤) كلى : جزئى د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى (ل) كلما كان بعض آ ب، فلا كل جـ د .

كليتان والمقدم سالب والتالى موجب . كلما كان لا شىء من آ ب ، فكل جـ د .

المقدم سالب كلى والتالى موجب جزئى . كلما كان لا شىء من آ ب، فبعض جـ د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى . كلما كان لا شىء من آ ب، فبعض جـ د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلى . كلما كان لا كل آ ب، فكل جـ د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى . كلما كان لا كل آ ب، فبعض جـ د .

السوالب الكلية

من موجبتين كليتين : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فكل جـ د .

من موجبتين والمقدم : كلى ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فبعض جـ د .

من موجبتين والتالى كلى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فكل جـ د .

من موجبتين جزئيتين : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فبعض جـ د .

من سالبتين كليتين : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ ب، فلا شىء من جـ د .

من سالبتين والمقدم كلى : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ ب، فلا كل جـ د .

(١) بعض : لا شىء سا || فلا كل : فكل سا . (٣ — ٤) كليتان . . . جـ د : ساقطة من سا . (١٠) السوالب الكلية : أصناف السالب الكلى س ؛ ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ه . (١٦) لاشىء من : لا كل سا || فلا كل : فلا شىء من كل د ، سا ، ع .

من سالبتين والتالى كلى : ليس البتة إذا كان لا كل آ بَ، فلا شىء من جَ دَ .

من سالبتين جزئيتين : ليس البتة إذا كان لا كل آ بَ ، فلا كل جَ دَ .

كليتان والمقدم موجب والتالى سالب : ليس البتة إذا كان كل آ بَ، فلا شىء من جَ دَ .

المقدم موجب كلى والتالى سالب جزئى : ليس البتة إذا كان كل آ بَ، فلا كل جَ دَ .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلى : ليس البتة إذا كان بعض آ بَ ، فلا شىء من جَ دَ .

كليتان والمقدم سالب والتالى موجب كلى : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ بَ ، فكل جَ دَ .

المقدم سالب كلى والتالى موجب جزئى : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ بَ ، فبعض جَ دَ .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلى : ليس البتة إذا كان لا كل آ بَ ، فكل جَ دَ .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى : ليس البتة إذا كان لا كل آ بَ، فبعض جَ دَ .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى : ليس البتة إذا كان بعض آ بَ ، فلا كل جَ دَ .

(١ — ٢) والتالى . . . سالبتين : ساقطة من سا . (٢) فلا كل : فلا شىء م . (٣) كليتان : كليتين ع . (٥) كلى : ساقطة من عا || فلا ولا سا . (٦) جَ دَ : دَ جَ ع . (٩) كلى : ساقطة من ص . (١٣) لا كل : ساقطة من د . (١٦) فبعض : فلا كل د . (١٧ — ١٨) المقدم . . . جَ دَ : ساقطة من ص ، سا ، ط .

ولكل واحد من الأنواع الستة عشر السالبة الكلية ملازم من الأنواع الستة عشر الموجبة الكلية ويرجع بعضها إلى بعض . ووجه الرجوع أن تحفظ كمية القضية بحالها وتغير الكيفية ويحفظ المقدم كما هو ويتبع بنقيض التالى . وجميع هذه الأصناف توجد مرة باتصال مطلق وتارة باتصال لزوم فتزاد لفظة اللزوم . فقولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، وهو على المعنى الأعم فى قوة قولنا : كلما كان كل آ ب فليس كل ج د وفى معنى الاتصال واللزوم فى قوة قولنا : كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن كل ج د . واحفظ هذا القانون فى جميع ذلك . وعلى هذا القياس قولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فكل ج د فى قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فليس كل ج د ، وقولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فبعض ج د فى قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فلا شىء من ج د . وقولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فكل ج د فى قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فليس كل ج د ، وعلى هذا القياس .

وأما وجه البرهان على هذا الاتباع فإنا نشير إليه فى صنف واحد . وعليك أن تنقله إلى سائر الأصناف . فنقول : إنه إذا صدق قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، صدق قولنا : كلما كان كل آ ب فليس كل ج د ،

---

(١) الأنواع : أنواع سا . (٢) ويرجع : يرجع س . (٤) توجد : تؤخذ ب . وتارة : ومرة سا || فتزاد : وزاد د . (٥) كل : ساقطة من د || المعنى الأعم : معنى الأعم ﻫ . (٦) كل (الأولى) : ساقطة من د ، سا . || يلزم : ساقطة من عا || أن : + يكون سا . (٨) ذلك : ساقطة من ن || بعض : كل س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ﻫ ؛ ساقطة من د || فكل : وكل د ؛ فبعض عا . (٩) بعض : كل د ، س ، سا ، ع ، ن ، ﻫ ؛ ساقطة من عا . (٩ — ١٠) فليس . . . آ ب : ساقطة من عا . (١٠) بعض (الأولى) : كل بخ ، س ، سا ، ﻫ . (١٠ — ١٢) فلا شىء . . . كلما كان بعض آ ب : ساقطة من سا . (١١ — ١٢) وقولنا ليس . . . آ ب : ساقطة من عا . (١١) فكل : وكل ع ، عا || بعض (الثانية) : كل عا . (١٣) إليه : إليك س . (١٤) البتة : ساقطة من ع . (١٥) قولنا : + ليس ع .

وإلا صدق نقيضه وهو قولنا : ليس كلما كان كل آ بَ فليس كل جَ دَ . ومعنى هذا الكلام هو منع أن يكون هذا التالى السالب لازما لكل وضع للمقدم ، فيكون هناك لا محالة وضع مرة من المرات يوضع فيها هذا المقدم خاليا عن متابعة هذا التالى إياه ، فيكون الصادق حينئذ معه نقيضه . فيكون حينئذ قد كان كل آ بَ ومعه كل جَ دَ ، وقد قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ بَ فكل جَ دَ ، هذا خلف . وأما إن كان على سبيل رفع اللزوم ، فإنه يلزم من قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ بَ فيلزم أن يكون كل جَ دَ ، قولنا : كلما كان كل آ بَ فليس يلزم أن يكون كل جَ دَ ، وإلا فمن الحق أنه ليس كلما كان كل آ بَ فليس يلزم أن يكون كل جَ دَ ، فيلزم مرة عند وضع كل آ بَ أن يكون كل جَ دَ ، وهذا محال .

وأما البرهان على أن هـــذه السالبة تلزم الموجبة فاعتبر على ما علمت تارة بالاتصال المطلق وتارة باللزوم ، فإنه إذا صدق قولنا : كلما كان كل آ بَ فكل جَ دَ ، ولم يصدق قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ بَ فليس كل جَ دَ ، صدق نقيضها أنه قد يكون إذا كان كل آ بَ فليس كل جَ دَ . فيجوز أن يكون قولنا : كل آ بَ موضوعة ، ولا يكون تاليها أن كل جـ د ، إذ يكون ليس كل جَ دَ . وقد

---

(٢) هذا (الثانية) : ساقطة سا . (٣) وضع : ساقطة من عا ، م || فيها : فيه : د ، س ، سا . (٤) فيكون (الأولى) : + هذا ن . (٥) هـــذا : وهذا د . (٦) وأما : أما س . (٥ — ٧) فكل . . . آ بَ (الأولى) : ساقطة من سا . (٧) فيلزم : فلزم م || فيلزم . . . آ بَ : ساقطة من عا . (٧ — ٨) قولنا . . . جَ دَ : ساقطة من د ، سا . (٨) ليس : ساقطة من عا . (٩) فيلزم : يلزم د ؛ و يلزم س ، سا ، هـ ؛ ولزم عا || كل (الأولى) : ساقطة من ع . (١١) تلزم : يلزمها ع ، هـ . || فاعتبر : واعتبر سا . (٢) فإنه : لأنه س ، سا ، هـ ؛ أنه عا || كل : ساقطة من د ، سا ، ع || فكل : وكل عا . (١٤) صدق : وصدق هـ . (١٥) تاليها : تاليا لها ب ، د ، س ، سا .

قلنا : إنه كلما كان كل آ ب، فيجب أن يوضع تاليه أن كل ج د ، وهذا خلف. فإنا فرضنا أن ذلك يجب إما أن يصدق معه أو يلزمه ، فالقضايا المتصلة الكلية المتفقة فى الكم المختلفة فى الكيف المتناقضة التوالى متلازمة .

أما فى المواد التى يكون الصدق فى سالبها بسبب وضع المقدم مانعا لصحة التالى ، فيكون لزوم النقائض من التوالى . على أن اللزوم جزء من التالى وعلى أنه خارج عنه فيصدق فيهما جميعا .

وأما إذا كانت المواد مواد يكون الصدق فى سالبها ، ليس منع صحة التالى ، بل منع لزوم التالى ، كان صحيحا أو ليس بصحيح ، فعلى أن يجعل اللزوم جزءا من التالى فيؤتى بنقيضه من حيث هو لازم فيجعل لازما للمقدم . فإن كان التالى موجبا ، كان المتصل اللازم إياه على هذه الصفة : كلما كان ه ز فليس يلزم أن يكون ج د . وإن كان سالب التالى كان هكذا : كلما كان ه ز فليس يلزم أن لا يكون ج د . ومعناه يصح أن يفرض معه ج د ، فيكون كمال القول: كلما كان ه ز فيصح معه فرض ج د ، أى صحة فى الفرض لا فى الوجود فقط .

ومن هذا يتبين أيضا خطأ من ظن أن القضايا المتصلة المتناقضة هى التى تواليها متناقضة . وذلك أن الموجبتين الكليتين اللتين تاليهما متناقضان يكونان فى قوة المتضادتين ، فيجتمعان على الكذب ولا يتناقضان . وذلك لأن إحدى هاتين الموجبتين يكون فى قوة سالبة كلية مقابلة للأخرى بالتضاد .

---

(١) أن : + يكون سا || وهذا : هذا س ، سا ، ع ، عا ، ه . (٢) أن : + يكون د ، ن . (٥) التالى : تاليها سا || النقائض : الناقض ع || أن : ساقطة من س . (٧) منع : يمنع سا . (١٢) لا يكون : يكون سا || ج د (الثانية) : ساقطة من سا . (١٣) لا فى الوجود فقط : فقط لا فى الوجود م . (١٤) أيضا : ساقطة من سا (١٥) اللتين : ساقطة من د . (١٦) ولا يتناقضان : فلا يتناقضان ع .

الموجبات الجزئية

من موجبتين كليتين ، قد يكون إذا كان كل آ ب فكل جـ د .

من موجبتين والتالى جزئى ، قد يكون إذا كان كل آ ب فبعض جـ د .

من موجبتين والمقدم جزئى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب فكل جـ د .

من موجبتين جزئيتين ، قد يكون إذا كان بعض آ ب فبعض جـ د .

من سالبتين كليتين ، قد يكون إذا كان لا شىء من آ ب فلا شىء من جـ د .

من سالبتين والتالى جزئى ، قد يكون إذا كان لا شىء من آ ب فلا كل جـ د .

من سالبتين والمقدم جزئى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب فلا شىء من جـ د .

من سالبتين جزئيتين ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب فلا كل جـ د .

كليتان والمقدم موجب والتالى سالب ، قد يكون إذا كان كل آ ب فلا شىء من جـ د

(١) الموجبات الجزئية : أصناف الموجبات الجزئية س ؛ ساقطة من عا . (١ — ٢) الموجبات الجزئية . . . فكل جـ د : ساقطة من سا . (٢) كليتين : جزئيتين ع || كل : ساقطة من ع . (٨) جـ د : آ ب م . (٩) فلا : ولا سا . (١٤) كليتان : كليتين عا . (١٥) من : ساقطة من د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب فلا شيء من ﺟ د .

المقدم موجب كلى والتالى سالب جزئى ، قد يكون إذا كان كل آ ب فلا كل ﺟ د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب فلا كل ﺟ د

من كليتين والمقدم سالب والتالى موجب ، قد يكون إذا كان لا شيء من ب فكل ﺟ د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب فكل ﺟ د .

المقدم سالب كلى والتالى موجب جزئى ، قد يكون إذا كان لا شيء من آ ب فبعض ﺟ د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب فبعض ﺟ د .

السوالب الجزئية

ليس كلما كان كل فكل ∴ ليس كلما كان بعض فكل .

ليس كلما كان كل فبعض ∴ ليس كلما كان بعض فبعض .

ليس كلما كان لا شيء فلا شيء ∴ ليس كلما كان لا كل فلا شيء .

---

(٢) فلا شيء : ولا شيء سا . (٤) فلا كل : ولا كل سا . (٥) سالب جزئى : موجب م . (٦) فلا كل : ولا كل سا . (٨) فكل : فكان س . (١٣) جزئى (الثانية) : كلى م . (١٥) السوالب الجزئية : حرف السوالب الجزئية م . (١٨) فلا شيء : فشيء س || لا كل : كل د .

ليس كلما كان لا شيء فلا كل ∴ ليس كلما كان لا كل فلا كل .

ليس كلما كان كل فلا شيء ∴ ليس كلما كان كل فلا كل .

ليس كلما كان بعض فلا شيء ∴ ليس كلما كان بعض فلا كل .

ليس كلما كان لا شيء فكل ∴ ليس كلما كان لا شيء فبعض .

ليس كلما كان لا كل فكل ∴ ليس كلما كان لا كل فبعض .

فنقول: إن الحال فى تلازم هذه الجزئيات كالحال فى تلازم الكليات، فإن قولنا ليس كلما كان كل فكل ، يلزمه قولنا: قد يكون إذا كان كل فليس كل و إلا لزمه نقيضه ، وهو أنه ليس البتة إذا كان كل فليس كل. وهذا يلزمه أنه كلما كان كل فكل، وقد قلنا : ليس كلما كان كل فكل، هذا خلف . وعلى هذا القياس فى سائرها و بقريب من هذا يبرهن أن هذه الموجبة تلزمها سالبة. فإن لم تلزم السالبة صدق نقيضها : وهو أنه كلما كان كل فكل ، وهذا يلزمه ليس البتة إن كان كل فلا كل ، وقد قلنا: قد يكون إذا كان كل فلا كل ، هذا خلف.

واعتبر حال الاتباع وحال اللزوم،وقد تبين أيضا من هذا كذب ظن القائل: إن المناقضة فى التالى تجعل المتصلة مناقضة ، فإن هاتين الجزئيتين قد تصدقان معا . لكن قوة السالبة منهما قوة موجبة مناقضة للموجبة فى التالى وقوة الموجبة منهما قوة سالبة مناقضة للسالبة فى التالى ، فتكون موجبتان متناقضتا التالى وتصدقان معا ، وسالبتان كذلك وتصدقان معا .

---

(٥) فكل : فلا كل سا . (٧) فليس كل : ساقطة من م || لزمه : لزم سا . (٨) وهو : ساقطة من س ، سا ، عا || يلزمه : يلزم سا . (٩) قلنا : + أن سا ، ع ، هـ . (١٠) سالبة : السالبة عا . (١١) يلزمه : يلزم سا . (١٢) إن : إذا د ، سا ، عا ، ن ، هـ . (١٣) تبين . يتبين ب ، س ، سا ، ع . (١٥ — ١٦) منهما قوة موجبة . . . للسالبة : ساقطة من سا . (١٧) كذلك : وكذلك سا || وتصدقان : تصدقان سا .

وقد علمت فيما سلف أن الكلية إذا صدقت صدقت الجزئية الداخلة معها ولا زمها ، وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ولا زمها ، ولا ينعكس أحد الأمرين ، ويجب أن يراعى حال الزيادة التى يحتاج اليها فى أمر ما اتصاله بلزوم .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض و بالمتصلات وحال التلازم فيها

ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة .

الموجبات الكلية

دائما إما أن يكون كل آ ب أو كل ج د ، دائما إما أن يكون بعض أو كل .

دائما إما أن يكون كل أو بعض ، دائما إما أن يكون بعض أو بعض .

دائما إما أن يكون لا شىء أولا شىء ، دائما إما أن يكون لا كل أو لا شىء .

دائما إما أن يكون لا شىء أو لا كل ، دائما إما أن يكون لا كل أولا كل .

دائما إما أن يكون كل أو لا شىء ، دائما إما أن يكون بعض أولا شىء .

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل[٢] عا ، ه . (٣) فى : + تلازم سا || فى . . . ببعض و : فى القياسات من المنفصلات وتقابلها عا . (٣ — ٥) فى المقدمات . . . المنفصلة : فى القياسات من المنفصلات وتقابلها بالمتصلات وحال التلازم فيها ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض و بالمتصلات ويحقق حال التلازم فيها عا ؛ فى المقدمات الشرطية المنفصلة ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض و بالمتصلات ويحقق حال التلازم فيها أيضا ه . (٥) ولنحص : ولنحقق ن . (٦) الموجبات الكلية : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (٧) آ ب : ب ج س . (١٠) لا شىء : فى شىء د || لا كل (الأولى) : كل سا . (١١) يكون كل : يكون بعض م .

دائما إما أن يكون لا كل أو كل ، دائما إما أن يكون بعض أولا كل.

دائما إما أن يكون لا شيء أو كل ، دائما إما أن يكون لا كل أو كل .

دائما إما أن يكون لا شيء أو بعض ، دائما إما أن يكون لا كل أو بعض .

السالبات الكلية

ليس البتة إما كل وإما كل ∴ ليس البتة إما بعض وإما كل .

ليس البتة إما كل وإما بعض ∴ ليس البتة إما بعض وإما بعض .

ليس البتة إما لاشيء وإما لا شيء ∴ ليس البتة إما لا كل وإما لاشيء .

ليس البتة إما لا شيء وإما لا كل ∴ ليس البتة إما لا كل وإما لا كل.

ليس البتة إما كل وإما لا شيء ∴ ليس البتة إما بعض وإما لا شيء .

ليس الهتة إما كل وإما لا كل ∴ ليس البتة إما بعض وإما لا كل .

ليس البتة إما لا شيء وإما كل ∴ ليس البتة إما لا كل وإما كل .

ليس البتة إما لا شيء وإما بعض ∴ ليس البتة إما لا كل وإما بعض .

الموجبات الجزئية

قد يكون إما أن يكون كل أو يكون كل ∴ قد يكون إما أن يكون كل أو يكون بعض .

---

(١) لا كل أو كل : لاشيء أو كل م . (٢) لاشيء أو كل : أو كل م .
(٤) السالبات الكلية : أمثلة المنفصلات السالبة الكلية ع ؛ حرف م ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ، طا ، ن .
(٧) لا كل : كل سا ، ع . (٩) كل : لا كل م || ليس . . . لا شيء : ساقطة من سا .
(١٣) الموجبات الجزئيـة : أمثلة الجزئيات الموجبة المنفصلة ع ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ، طا ، م ، ن .

قد يكون إما أن يكون بعض أو يكون كل ∴ قد يكون إما أن يكون بعض أو يكون بعض .

قد يكون إما أن يكون لا شيء أو لا شيء ∴ قد يكون إما أن يكون لا شيء أو كل .

قد يكون إما أن يكون لا كل أو لا شيء ∴ قد يكون إما أن يكون لا كل أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون كل أو لا شيء ∴ قد يكون إما أن يكون كل أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون بعض أو لا شيء ∴ قد يكون إما أن يكون بعض أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون لا شيء أو كل ∴ قد يكون إما أن يكون لا شيء أو بعض .

قد يكون إما أن يكون لا كل أو كل ∴ قد يكون إما أن يكون لا كل أو بعض .

السالبات الجزئية

ليس دائما إما كل وإما كل ∴ ليس دائما إما كل وإما بعض .

ليس دائما إما بعض وإما كل ∴ ليس دائما إما بعض وإما بعض .

ليس دائما إما لا شيء وإما لا شيء ∴ ليس دائما إما لا شيء وإما لا كل .

(٢) أو يكون بعض : وإما بعض س . (٣) أو كل : أولا كل س ، سا ، ه .
(٤) يكون (الثالثة) : لا يكون سا . (٧) أن يكون (الثانية) : ساقطة من ن .
(٩) أو كل : أولا بعض سا || أن يكون (الأولى والثانية) : ساقطة من ن . (١٠) أن يكون (الأولى) : ساقطة من ن . (١١) السالبات الجزئية : أمثلة الجزئيات السالبة المنفصلة ع ؛ حرف م ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ، عا ، ن .

ليس دائما إما لا كل وإما لا شىء ∴ ليس دائما إما لا كل وإما لا كل .

ليس دائما إما كل وإما لا شىء ∴ ليس دائما إما كل وإما لا كل .

ليس دائما إما بعض وإما لا شىء ∴ ليس دائما إما بعض وإما لا كل .

ليس دائما إما لا شىء وإما كل ∴ ليس دائما إما لا شىء وإما بعض .

ليس دائما إما لا كل وإما كل ∴ ليس دائما إما لا كل وإما بعض .

وإذ أحصينا هـذه فلنتكلم أولا على تلازم المنفصلات والمتصلات، فنقول: أما المنفصلات الحقيقية الموجبة، الموجبة الأجزاء، فيلزمها من المتصلات ما يكون نقيض أحد جزئى المنفصلة فيه مقدما، وعين تاليه تاليا، أيهما كان مقدما من المنفصل إذا كانا متفقين فى الكم والكيف. مثاله إذا قلنا: دائما إما أن يكون كل آ ب وإما أن يكون كل ج د، فيلزمها كلما لم يكن كل آ ب فكل ج د، وكلما لم يكن كل ج د فكل آ ب. ولنبرهن على أحد اللازمين، فإن الأمر فى كليهما واحد فنقول: إنه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هـذه القضية المتصلة، لا متصلة فقط، بل متصلة مع التزام المقدم للتالى. وهذا إذا صح، صح ما هو أعم منه وهو المتصلة المطلقة، فإنه حيث يصدق الأخص يصدق الأعم. فنقول إن لم يلزمه قولنا: كلما لم يكن كل آ ب، فيلزم أن يكون كل ج د، فقد يصدق معه نقيضه، وهو قولنا: ليس كلما لم يكن كل آ ب،

(١ — ٢) ليس دائما إما كل وإما لاشىء : ساقطة من سا . (٥) بعض : + الفصل الثالث فى تلازم المتصلة والمنفصلة سا ؛ + فصل٣ فى تلازم المتصلة والمنفصلة ط . (٦) وإذ أحصينا هذه : وإذ قد أحصينا هذه هـ ؛ ساقطة من ط || فلنتكلم : + الآن هـ . (٧) الموجبة الموجبة : الموجبة د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن . (٨) أحد : إحدى ب ، د ، ع ، ط ، م . (١٠) كل (الثانية) : ساقطة من سا ، م || فكل : وكل د . (١١) كل : ساقطة من ع ، ط || أحد : إحدى د . (١٢) فى : ساقطة من هـ || يلزم : + من سا . (١٣) للتالى : التالى سا . (١٤) صح : + مع هـ .

يلزم أن يكون كل جـ د . و يلزم هذه المتصلة قولنا : قد يكون إذا لم يكن كل آ ب ، فليس يلزم أن يكون كل جـ د . وهذا يجوز أن لا يكون كل آ ب ، ولا كل جـ د . والموجبة المنفصلة قد منعت ارتفاع الجزئين معـا ، وجعلت وضع كل واحد منهما ، يلزمه رفع الآخر . وهذه المتصلة تجوّز ارتفاعهما معا . هذا خلف . وأيضا يلزمها كل موافق لهـا فى الكم والكيف ، تاليه نقيض أحد جزءيه ، ومقدمه عين الجزء الآخر . مثل قولنا : كلما كان كل آ ب ، فليس كل جـ د ؛ وإلا فليس كلما كان كل آ ب ، فليس كل جـ د . وهذا يلزمه أنه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل جـ د . وهذه توجب جواز اجتماع القولين ، والمنفصلة تمنع ذلك . هذا خلف .

فهذا هو القول فى الموجبات الموجبة الأجزاء ، وقد يبرهن على الكليات منها ، فيمكن أن يبرهن على هذا القياس على الجزئيات منها على نمط واحد . وليس يجب أن ينعكس الأمر ، حتى إذا صدقت المتصلات المذكورة ، صدق معها المنفصلات ، وإلا لوجب أن تنعكس كل متصلة منهـا على نفسها إذا كان الصدق والعناد الحقيقى فى المنفصلة منعكسا . وقد يجوز أن يكون التالى فى المتصل الموجب أعم لزوما من لزومه للمقدم ، مثل قولك : إن الانسان كلما كان متحركا ، أو كلما لم يكن متحركا ، ففى الحـالين جميعا يلزمه أنه جسم .

---

(١) يلزم : فيلزم د . (٣) قد : ساقطة من سا || وجعلت : وجعل سا . (٤) واحد : شىء ص || ارتفاعهما : ارتفاعها د ، سا ، ن . (٥) يلزمها : يلزمهما م || تاليه : وتاليه ص ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) الجزء : ساقطة من ن . (٧) فليس كلما كان كل آ ب : ساقطة من د || وهذا يلزمه : وهذه يلزمها ص ، سا ، عا ، هـ . (١٠) هو : ساقطة من سا || يبرهن : برهن عا || منها : فيها ع . (١١) وليس : ولا ع . (١٢) صدق : صدقت ع . (١٣) نفسها : نفسه عا || إذا : إذ ص ، سا . (١٥) لزومه : لزوم سا . (١٦) جميعا : ساقطة من ص || يلزمه : يلزم سا .

وأما تحصيل بيان هـذا ، فليكن اللازم موافقا للمقـدم كقولك : كلما كان كل آ ب ، فليس كل ج د . كقولنا : إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . فنقول : إن هذا المتصل لا يجب أن يلزمه أنه إما أن يكون كل آ ب ، و إما أن يكون كل ج د ، لأنه حينئذ يجب أن يلزمه هذا المتصل وهو أنه كلما لم يكن كل ج د ، فكل آ ب . وليس دائما يوجد هذا الانعكاس . وكذلك إن جعلت اللازم مناقض المقـدم ، وجب أن يلزمه عكسه ، وهـذا لا يجب . وأما إذا كان أحد الجزءين أو كلاهما سالبا ، فيلزمهما من المتصلات مناقض المقدم ، موافق التالى ؛ ولا يلزمها موافق العين ، مناقض التالى ؛ كما كان يجب فى الموجبات الأجزاء. مثل ذلك أنا إذا قلنا : دائما إما أن لا يكون شىء من آ ب ، و إما أن لا يكون شىء من ج د . لزمه قولنا : كلما كان بعض آ ب ، فلا شىء من ج د ،وكلما كان بعض ج د ، فلا شىء من آ ب . ولنبرهن فنقول : إنه إن لم يصدق ذلك ، صدق قولنا : ليس كلما كان بعض ج د ، فلا شىء من آ ب . و يلزمها أنه قد يكون إذا كان بعض ج د ، فبعض آ ب . والمنفصلة تمنع اجتماع ذلك . وهذا خلف . و إنما قلنا : إنه لا يلزم من وضع عين المقدم ، أنا إذا قلنا : وكلما لم يكن نباتا ، لم يلزم منه أنه جماد ، أو ليس بجماد . واللزوم ههنا منعكس ، لأن وضع نقيض التالى ، يلزمه وضع نقيض المقدم دائما . و إنما يؤدى هذا الانعكاس الى هذا فقط . وأنت تعلم أن هـذا

---

(١) تحصيل : ساقطة من سا || للقدم : المقدم سا ؛ ساقطة من ن || كقولك : كقولنا د ، سا ، ع ، ن ؛ لقولنا عا . (٣) لايجب أن يلزمه : لا يلزمه س || يلزمه : يلزم سا . (٤) حينئذ : ساقطة من سا || وهو : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (٥) فكل : وكل د ، ن ؛ فهو س . (٦) عكسه : ساقطة من س . (٨) ولا يلزمها : ولا يلزمهما ع || العين : المقدم س ، سا ، هـ ؛ المقدم الغير ع ، عا . (٩) مثل : ومثال س ؛ مثال سا . (١٢) إنه : ساقطة من د ، ن . (١٣) و يلزمها : فيلزمها م . (١٤) لا يلزم : لايمنع هـ || من : ساقطة من سا . (١٧) المقدم . للقدم عا || يؤدى : ساقطة من ع .

الاتصال ليس اتصالا ساذجا فقط ، بل اتصالا مع التزام ، على أن يعتبر فى إيجاب المنفصلة منع الاجتماع كما كان فى الأولى ، وأن يدخل اللزوم أيضا فى التوالى ، ونعتبرها ذلك الاعتبار بعينه .

ونقول : إنه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل أيضا ، وهو أنه إذا صح : كلما كان بعض آ بَ ، فلا شىء من جَ دَ . يلزمه إما أن لا يكون شىء من آ بَ ، وإما أن لا يكون شىء من جَ دَ ؛ فإن لم يلزم وقتا أو حالا ، فليعين ذلك الوقت والحال . فيكون حينئذ شىء من آ بَ ، ومعه شىء من جَ دَ . فيكون حينئذ ليس يقتضى كون الشىء من آ بَ ، أن لا يكون شىء من جَ دَ . ولا كون شىء من جَ دَ ، أن لا يكون شىء من آ بَ . وقد فرضنا كون شىء من آ بَ ، يقتضى أن لا يكون شىء من جَ دَ . هذا خلف . وإنما لم يعرض مثل هذا الخلف فى الأول ، لأنه إذا صدقت سالبة الانفصال هناك ، لم يجب أن يلزم صدقها جواز الاجتماع ؛ بل ربما كان صدقها لجواز الارتفاع معا . وههنا يلزم صدق السلب لجواز الاجتماع فقط . وكذلك لا يحوج ههنا الى أن تصير المتصلة منعكسة وأجزاؤها بحالها ، بل أن يلزم نقيض تاليها ، نقيض المقدم ، وهذا واجب .

وعلى هذا فتأمل الحال إذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى جزئية ، وبعد القانون ، فعليك أن تمتحن فى واحد واحد .

وأما التلازم فى المنفصلات أنفسها فنقول : أما المنفصلات الموجبة ، الموجبة الأجزاء ، فإنها يلزمها من المنفصلات ما يوافقها فى الكم بعد الخلاف فى الكيف ،

---

(١) التزام : إلزام د ، ن . (٢) منع : مع سا || كان : ساقطة من س . (٦) لايكون : لا . سا || لم : ساقطة من س || يلزم : يلزمه د ؛ يكن ن . (٨) الشىء : شىء س ، سا || أن لا يكون : ألا يكون م || شىء (الأولى) حينئذ س . (٩) أن لا يكون : لا يكون م . (١٠) هذا (الثانية) : ساقطة من س . (١١) يلزم : يلزمها سا . (١٥) وعلى : على د ، س ، ن || والأخرى جزئية : ساقطة من م . (١٧) الموجبة الموجبة : الموجبة سا .

ويناقضها فى المقدم . مثاله فى الكليات : دائما إما أن يكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جـَ دَ. يلزمه : ليس البتة إما أن لايكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جـَ دَ . وكذلك ليس البتة إما أن لايكون كل جـَ دَ ، وإما أن يكون كل آ بَ .

ولنبرهن على الأول منهما ، فإن الثانى يجرى مجراه وعلى قياسه ، فنقول : إنه إن كذب عليه قولنا : ليس البتة إما أن لايكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جـَ دَ ، صدق حينئذ عليه نقيضه ، وهو أنه قد يكون إما أن لايكون كل آ بَ ، وأما أن يكون كل جـَ دَ . وهذا يلزمه قد يكون إذا كان كل آ بَ ، فكل جـَ دَ . فيجوز الجمع ، والمنفصل يمنع الجمع البتة. وليس يجب أن ينعكس هذا ، حتى إذا صدق قولنا : ليس البتة إما أن لايكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جـَ دَ . صدق أنه دائما إما أن يكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جـَ دَ ، لأنه قد يصدق مافيه المحال الغير المعاند. كقولك : ليس إما أن لايكون كل إنسان حيوانا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا ، أو غير موجود. وليس يلزم من ذلك أنه إما أن يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا ، أو غير موجود ؛ بل قد يصدق أن نقول : ليس إما أن لايكون

---

(١) الكليات : + قولنا س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٢) يلزمه : ويلزمه س || ليس البتة إما أن لا يكون : إما أن لا يكون ليس البتة ب ؛ ليس إما أن لا يكون س ؛ إما أن يكون ليس البتة م . (٣) وكذلك : تلزم سا . (٧) عليه : ساقطة من سا . (٨) وأما . . . آبَ : ساقطة من سا . (٩) فكل : وكل د ، ن || والمنفصل : والمنفصلة سا || وليس : ليس س . (٩—١٠) والمنفصل . . . البتة : ساقطة من د ، ن . (١١) كل (الثانية) : ساقطة من د . (١٢) كقولك : كقولنا د ، ن . (١٣) كل . . . يكون : ساقطة من د . (١٤) من ذلك : ساقطة من س || الإنسان موجودا : كل إنسان حيوانا عا || موجودا : حيوان سا . (١٥) أو غير موجود : ساقطة من سا || قد : ساقطة من سا .

الشيء حيوانا ، وإما أن يكون بياضا . ولا يلزم من ذلك أن الشيء إما أن يكون حيوانا ، أو يكون بياضا .

والجزئيات حكمها أيضا هذا الحكم . مثاله : أنا إذا قلنا : قد يكون إما أن يكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جَ دَ . فإنه يلزمه : ليس دائما إما أن لايكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جَ دَ . وإلا صدق نقيضه : أنه دائما إما أن لايكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جَ دَ . ويلزمه : ليس البتة إما أن يكون كل آ بَ وإما أن يكون كل جَ دَ . وقد قلنا : قد يكون إما أن يكون كل آ بَ ، وإما أن يكون كل جَ دَ . هذا خلف .

ولا يلزم انعكاس هذا لما قد أشرنا إليه . فهذه حال المنفصلات بعضها مع بعض .

ونقول : كل متصلة تلزم منفصلة موجبة . فإن السالبة المنفصلة التى تلزم تلك المنفصلة ، تلزم تلك المتصلة . مثاله أن قولنا : ليس البتة إما أن يكون بعض آ بَ ، وإما أن لايكون شيء من جَ دَ . هو لازم لقولنا : دائما إما أن لايكون شيء من آ بَ ، وإما أن لايكون شيء من جَ دَ . وهذه يلزمها متصلة لهذه الصفة : كلما كان بعض آ بَ ، فلا شيء من جَ دَ . فنقول : إن هذه المتصلة يلزمها قولنا : ليس البتة إما أن يكون ، بعض آ بَ ، وإما أن لايكون شيء من جَ دَ . وإلا صدق نقيضها : أنه قد يكون إما أن يكون بعض آ بَ ،

(٢) أو يكون : وإما أن يكون د ، س || حيوانا أو يكون بياضا : بياضا أو حيوانا ن . (٤) يلزمه : يلزم سا . (٥) وإلا : ولا هـ . (٦ — ٧) و يلزمه . . . جَ دَ : ساقطة من سا . (٨) هذا : وهذا س ، سا ، ؟ ، هـ . (٩) قد : ساقطة من عا || أشرنا : بينا وأشرنا سا . (١١) ونقول : فنقول ع || تلزم منفصلة : ساقطة من عا || فإن : فأما م . (١٤) وهذه : وهذا هـ || يلزمها : ساقطة من ع .

وإما أن لايكون شىء من ج د . وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة : قد يكون إذا كان لاشىء من آ ب ، فلا شىء من ج د ؛ و يلزمها : ليس كلما كان بعض آ ب ، فلا شىء من ج د . وقد قلنا : كلما كان بعض آ ب ، فلا شىء من ج د . هذا خلف .

فقد علمت من هذا أن كل متصلة موجبة ، نتلزمها منفصلة سالبة موافقة فى الكم ، وفى المقدم ، والتالى . ويدلك عليه نمط هذا البرهان الذى أوضحته لك . لكنه ليس يلزم أن ينعكس ، نيلزم هذه الموجبة هذه السالبة . فإنه يصدق أن نقول : ليس البتة إما أن يكون بعض الناس كاتبا، وإما أن لايكون شىء من الاثنوات زوجا . ولا يلزم منه : كلما كان بعض الناس كاتبا ، فليس شىء من الاثنوات بزوج . وهذه السوالب تلزم من سوالب الموجبات المتصلة التى تلزم سوالب موجبات مناقضة المقدم لتلك الموجبات ، التى تلزم السالبة المنفصلة إياها .

ومن المنفصلات التى تقابل السوالب المنفصلة اللازمة ، فتكون كل سالبة متصلة . فإنها تلزمها كلها سالبة كلية منفصلة ، مناقضة لها فى المقدم . فإنا إذا قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . يلزمه : ليس البته إما أن لايكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وإلا فليمكن ذلك ، فيكون قد يكون إما أن يكون لا كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وهذا يلزمه : قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . هذا خلف .

---

(١) وإما أن لا يكون : وإما ألا يكون سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (٤) ج د . هذا خلف : د ج وهذا خلف د . (٦) وفى : فى ع || ويدلك : ويدل ع . (٧) فإنه : فإن م . (٩) ولا يلزم: لا يلزم ع . (١٠) شىء: ساقطة من د || وهذه: هذه د ، ن . (١٤) فإنها : وإنما د ، ن ؛ فإنما ع || كلها : ساقطة من ع ، عا || فإنا : وإنا سا . (١٦) يكون : لايكون م || فليمكن : فليكن س . (١٧) يكون إما : يكون وإما ه || كل : لا كل ع . (١٨) هذا : وهذا ب .

فلننظر هل ينعكس هـذا اللزوم ، فلنضع : أنه ليس البتة: اما أن لا يكون كل آ ب ، و إما أن يكون كل ج د . ولنرجع إلى المواد فنقول : إنا نقول : ليس البتة إما أن لا يكون الإنسان حيو نا ، و إما أن لا يكون الخلاء موجودا . وهذا صادق على ما علمت ، ولا يلزمه شرطية متصلة بمعنى اللزوم ، وهو أنه ليس البتة إن كان الإنسان حيوانا ، فالخلاء ليس بموجود ؛ إن عنى اتصال اللزوم . وأما الاتصال الأعم فإنه يشبه أن يلزمه ، فإنه إن كان مع صدق ذلك ، ليس صدقا قولنا : ليس البتة إن كان كل آ ب ، فكل ج د ، فنقيضه حينئذ صدق ، وهو أنه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . فإذا كان كل آ ب ، وكل ج د ، يجتمعان فى وقت وشرط ، فعند ذلك الشرط إن لم يكن كل آ ب ، لم يكن كل ج د . وقد قلنا : ليس البتة هكذا ، هذا خلف .

فقد علمت أن المنفصلات الموجبة يلزمها من المتصلات ، إما الموجبة فما يناقضها فى المقدم ، ويوافقها فى التالى ، ويكون على كمها ؛ وإما من السالبة فما يكون فى قوة تلك الموجبة ، وهى التى تخالفها فى الكيف ، ويوافق الموجبة فى المقدم ، ويناقضه فى التالى ، فيكون مخالفا للمنفصلة فى الكم ، ومناقضا له فى المقدم والتالى . وإنما يوافقه فى الكم . وأن هـذه اللوازم لا ينعكس حالها ، فلا يجب أن تكافئها الموجبات المنفصلة فى اللزوم .

(١ — ٢) أنه ليس . . . إنا نقول : ساقطة من د ، ن . (٤) ما علمت : ما علمته ع || أنه : ساقطة من د . (٥) إن (الأولى) : إذا د ، ن . (٦) الأعم : للأعم ط . (٨) فكل : وكل د ، ط . (٩) وكل : فكل د ، ع ، م ، ن ، ه . (١٠) آ ب لم يكن كل : ساقطة من ط || هذا : وهذا م . (١٢) كمها : حكمها ع . (١٤) ويناقضه : ويناقضها ن ، ه . (١٥) هذه : هذا س .

وأما المنفصلات السالبة فتلزم هـذه الموجبات ، وما يلزمها معا . فيكون ملزومها من الموجبات المنفصلات ما يوافقها فى الكم ، و و يناقضها فى المقدم ؛ ومن الموجبات المتصلة ما يوافقها فى الكم ، وفى المقدم ، والتالى ؛ ومن السالبـات المتصلة ما يوافقها فى الكم ، والكيف ، والمقدم ، ويناقضها فى التـالى .

فقد عرفت الحال فى التلازم ، ولأنك عرفت الجزئى ، والكلى ، والموجب ، والسالب فى الشرطيات ، فقد عرفت المناقضات فيهـا والمتضادات وما تحت المتضادات ، والمتداخل بعضها فى بعض ؛ فلا يحتاج أن نعدها لك ونطول الكلام فيهـا عليك . وكذلك إن أردت أن تعد ما يكون بعضها من بعض فى مقدمها أو تاليها بإحدى النسب المذكورة . على أن ذلك لا فائدة فيه ؛ بل الفائدة أن تراعى هذه الأحوال فى حكم القضية من الاتصال والانفصال . وإذا عرفت المناقض بالفعل ، وعرفت ما يلازمه ، وينعكس عليه إن كان له ذلك كما فى المتصلات ، فقد عرفت المناقض فى القوة ، وكذلك المضاد بالقوة وما تحته فى القوة ، والمداخل بالقوة . إذ بعض هذه الأحوال بالفعل ، وبعضها بالقوة . مثل قولنـا : كلما كان كذا ، كان كذا ؛ يناقضه بالفعل : ليس كلما كان كذا ، كان كذا ، ويناقضه بالقوة : قد يكون إذا كان كذا ، كان كذا . ثم إن فى هذه الملازمات شكوكا من جهة التناقض المأخوذ فيهـا إذا اعتبرت المقدمات ، مطلقة أو ضرورية ، ليس فى تعرضنا لهـا كبير نفع . والأولى أنها تؤخر إلى اللواحق ، إذ فى ظاهر ما قلنا بلاغ إلى الغرض النافع .

---

(١) وما يلزمها : ويلزمها د . (٢) المنفصلات : المنفصلة عا ، ه . (٨) يحتاج : + إلى عا || لك : ساقطة من س . (٩) من بعض : مع بعض ع . (١٠) فى : من س || أو تاليها : وتاليها ن . (١٣) المضاد : المتضاد ع . (١٨) كبير : كثير ه .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى عكس المقدمة المتصلة

للنشتغل من العكس بعكس المتصل ، ونقول : إن عكس المتصل على وجهين : أحدهما عكس استقامة ، والآخر عكس نقيض .

وعكس الاستقامة ، هو أن يجعل المقدم تاليا ، والتالى مقدما ، مع حفظ الكيفية ، على أن يكون مع ذلك حافظا للصدق .

وأما عكس النقيض ، فأن تجعل بدل التالى ، نقيض التالى ، وبدل المقدم ، نقيض المقدم .

ولنبدأ بعكس الاستقامة ، فنقول : إنا إذا قلنا : ليس البتة إذا كان كل آب ، يكون كل جـ د . فظاهر الحال يوجب أنه : ليس البتة إذا كان كل جـ د ، فكل آب . وإلا فليكن مرة كل جـ د ، ومعه كل آب . فيكون فى بعض المرار قد كان كل آ ب ، ومعه كل جـ د . فقد قلنا : ليس البتة ذلك .

لكن هذا يشكل فى مواضع ، منها أنا نقول : ليس البتة إذا كان الإنسان موجودا ، فالخلاء موجود ، فهل نقول : ليس البتة إذا كان الخلاء موجودا ،

---

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، م ؛ الفصل الرابع سا ، ع ؛ فصل ٣ عا ، هـ . (٤) ونقول : فنقول س || على : فى ع . (١٠) أنا : ساقطة من ع ، م ، هـ . (١٣) ومعه : ومع س || فقد : وقد س . (١٤) ذلك : ساقطة من س ، سا . (١٥) الإنسان : إنسان م .

فالإنسان موجود ؟ فإن هذا ليس يجوز أن يكون حقا . على أن التالى مسلوب موافقته، مع فرض المقدم . وإن أردت سالب اللزوم، لم يكن عكس ذلك السالب .

لكنا نقول : إن هـذه القضية فى المواد التى تواليها محالة لا تنعكس سالبة الموافقة ؛ بل سالبة اللزوم . وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس ، إذ لا يمكن فرض إيجابه وتعيينه فى الوجود . وسالبة اللزوم أعم من سالبة الموافقة ، وموجبة الموافقة أعم من موجبة اللزوم .

(١) يكون : ساقطة من د. (٢) وإن : وإذا ع، عا . (٣) سالبة : ساقطة من ن.
(٦) اللزوم : + تمت س ؛ + تمت المقالة السابعة سا ؛ + تمت المقالة السادسة بحمد الله تعالى ومنه وحسن توفيقه ع ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الرابع ها ؛ + تمت المقالة السادسة بحمد الله ومنه وصلى الله على سيدنا النبي محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين ه .

المقالة الثامنة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

المقالة الثامنة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى تعريف القياس الاستثنائى

وإذ قد تكلمنا على القياسات الاقترانية حمليها وشرطيها ، فحرى بنا أن نتكلم الآن فى القياسات الاستثنائية . فنقول: إن القياس الاستثنائى مخالف للاقترانى ، فى أن أحد طرفى المطلوب يكون موجودا فى القياس الاستثنائى بالفعل ، ولا يكون موجودا فى القياس الاقترانى إلا بالقوة . كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، فكل إنسان جسم . فلا المطلوب ، ولا نقيضه موجودان فى هذا القياس الاقترانى بالفعل . وأما إن قلنا : إن كان الإنسان حيوانا ، فالإنسان جسم ؛ أو إن لم يكن الإنسان جسما ، فليس بحيوان . وقلنا فى الأول : لكن الإنسان حيوان . فأنتج : أن الإنسان جسم . ولو قلنا فى الثانى ، فأنتج ذلك . وجدنا أحد طرفى المطلوب ، وهو الموجب ، موجودا بالفعل فى أول القياسين تاليا ؛ والطرف الثانى موجودا بالفعل فى القياس

---

(١) المقالة الثامنة : بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين المقالة الثامنة ع. (٢) من الفن ... المنطق : ساقطة من ب ، ع ، م ؛ من الفن الرابع ثلاثة فصول سا ؛ من الفن الرابع من الجملة الأولى ن ؛ ثلاثة فصول س ، ه [ثم تذكر نسخة ه عناوين الفصول الثلاثة] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، م ؛ فصل ا عا ، ه ؛ ساقطة من ع . (٥) فى تعريف القياس : ساقطة من د . (٦) قد : ساقطة من عا || الاقترانية : الشرطية ن . (١٢) أو إن : وإن سا . (١٣) فأنتج : ينتج ه . (١٤) الثانى : التالى د ، ن . (١٥) أول ... فى : ساقطة من سا .

الثانى تاليا . فنقول : إن كل قياس استثنائى يكون من مقدمة شرطية ، ومن مقدمة استثنائية هى نفس أحد جزئيها أو مقابله بالنقيض . فينتج إما الآخر ، أو مقابله . فإما أن تكون الشرطية متصلة ، أو تكون منفصلة .

ولنقدم ما تكون الشرطية فيه متصلة ، فنقول : إنه لا يخلو حينئذ من أن يكون المستثنى من جانب المقدم ، أو من جانب التالى .

فالضرب الأول المشهور فى ذلك هو أن يكون المستثنى عين مقدم المتصل ، و يكون المتصل تام الاتصال واللزوم . فينتج عين التالى . فلننظر الآن فى المتصل الذى يفيد هذا الجنس من الاستثناء ، كيف حاله من جهة كونه متصلا على سبيل الموافقة ، أو على سبيل اللزوم . فنقول : إنه لا يفيد ما كان منه اتصاله على سبيل الموافقة ، وذلك لأن التالى لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم ؛ بل شيئا إنما جعل مواصلا للمقدم ، بسبب أنه عرف وجوده حقا فى نفسه مع وجود المقدم . والمعلوم وجوده مستغنى فيه عن القياس عليه . بل إنما يجب أن يكون هو مجهولا بنفسه ، ومعلوما تلوه ومواصلته للمقدم . فإذا علم وجود المقدم ، علم منه وجوده ، كما إذا قلنا : إن كان آ ب ، فجـ د . فإذا استثنينا : لكن آ ب ؛ وكنا نعلم أن جـ د ، فإذن لم يفدنا علما جديدا بأن جـ د . لكنه إذا كان كون جـ د مجهولا ، وكانت متابعته لكون آ ب معلومة ، فإذا صح لنا أن آ ب صح من ذلك أن جـ د . فيجب أن تكون المتصلات المستعملة فى المقاييس الاستثنائية هى المتصلات اللزومية .

---

(١) الثانى : التالى د ؛ ساقطة من ع || تاليا : ظاهرا سا . (٢) أو مقابله : ومقابله د ، ن . (٣) تكون (الأولى) : ساقطة من د || أو تكون منفصلة : أو منفصلة هـ . (٥) أو من جانب : ساقطة من د . (٦) هو : وهو ب . (٨) كيف : وكيف س . (٩) اللزوم : ساقطة من د || منه : ساقطة من د ، سا ، (١٠) جعل : يجعل س . (١٢) مستغنى : ومستغنى جـ . (١٣) تلوه : يتلوه د ، ن || علم (الأولى) : وجد س . (١٤) كان : كل ب .

الضرب الثانى من المشهور وهو أن يكون المستثنى عين المقدم ، ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم . وهو كالضرب الأول إلا أنه يباينه فى أن اللزوم فيه غير تام ، وما كان يجب أن يجعل هذا قسما آخر ؛ بل كان يجب أن لا يلتفت إلى أمر تمام اللزوم ونقصانه فى الاستثناء الذى يكون من جهة المقدم بوجه . وكان الأصوب أن يقال : إن الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف كان ، ينتج العين من التالى . وذلك أمر بين والقياس فيه كامل . فإن كان موضع الفرق فهو ، إما فى استثناء نقيض المقدم ، أو عين التالى .

الضرب الثالث من المشهور هو: أن يكون المستثنى عين التالى من التام اللزوم. فينتج عين المقدم . وقالوا : وهذا ليس إنتاجه بينا بنفسه ؛ بل هو قياس غير كامل ، إنما يكمل بمثل أن يقال : إنا لما قلنا : إن اللزوم تام ، جعلنا اللزوم منعكسا . فلنا حينئذ أن نجعل التالى مقدما ، والمقدم تاليا . فيستثنى عين ما هو الآن مقدم ، وقد كان قبل تاليا . فينتج ما هو الآن تال ، وكان قبل مقدما . والذى يجب أن يعتقده المنصف فى هـــذا أن النظر فى صورة القياس هو النظر المقتصر على موجب مفهوم المقدمة من حيث هى المقدمة المفروضة . فأما من حيث لها مادة ومادة ، وخصوصية وخصوصية ، فليس ذلك نظرا فيها بالذات . فإذا قلنا : إن كان آ ب ، فجـ د . وجعلنا هذا القول مقدمة نبنى عليها قياسنا ، فيجب أن يلتفت إلى مفهوم هذه المقدمة فى صورتها فيقضى بما يوجبه الخاص

---

(١) وهو : هو د ، س ، سا || المقدم : العدم ب ، م . (٢) وهو : هو س . (٥) وكان : فكان ع . (٦) وذلك : وذاك ب ، م || والقياس : فى القياس س (٧) الفرق : للفرق د ، س ، سا ، ن . (٨) هو : وهو ب . (٩) وقالوا : قالوا ط . (١٢) قبل (الأولى) : ساقطة من ا || وكان قبل : وقد كان قبل س . (١٣) والذى : أو الذى د || يعتقده : يعتقد ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || المنصف : المصنف س . (١٥) وخصوصية وخصوصية : وخصوصة ن || فيها : فيا د ، س ، سا ، ن ، هـ . (١٦) قياسنا : قياسا د ، س ، سا ؛ القياس ن .

من صورتها . وأما أن تاليها هل هو منعكس على مقدمها ، فهو نظر فى أمر غير صورة المقــدمة ؛ بل إنمـا هو نظر فى مواد المقــدمة ، وما هو إلا كالنظر فى محمول الموجبة الكلية من حيث هو مساو للموضوع أو غير مساوٍ .

فلو كان هذا النحو من النظر معتبرا فى تعريف أحكام المقدمات والمقاييس، لقد كان يقال هناك أيضا : إن من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل ، ومنه ما ليس تام الحمل ، أو شيئا آخر يشبه هذا . فكان يقال : إنه إن كان المحمول مساويا للموضوع ، فإنها تنعكس مثل نفسها ؛ وإن كان غير مساوٍ ، فإنهـا تنعكس جزئية . ولكان يقال فى الشكل الثالث : إن المحمول فى الصغرى إن كان مساويا ، فالنتيجة تكون كلية موجبة . بل الضرب الثالث ، والرابع من الشكل الأول ، لقد كان يقال فيه : إن كان الحــد الأصغر ، ليس أعم من الأوسط ، فالنتيجة كلية . لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا بسبب أنهم اعتبروا حال المقدمة من حيث هى فيها موضوع ومحمول ، وكمية وكيفية ، والتفتوا إلى ما يجب عنها لذلك ، ورفضوا ما يمكن أن يكون عنها إذا كان هناك اعتبار أزيد من الداخل فى نفس مفهوم المقــدمة مما هو أخص منها ممـا يمكن أن يفرض فى مادة دون مادة . فكذلك يجب أن يكون الأمر فى الشرطيات المتصلة ، فيجب أن يلتفت إلى نفس الشرط ؛ وإلى مقدمه وتاليه ، من حيث إن التالى تال ، والمقدم مقدم، وإلى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت مواده .

(٣) محمول : مجهول م . (٤) فى : ساقطة من سا . (٦) يشبه : شيبه س || فكان : وكان هـ. (٧) وإن : فإن د ، ن || مساو : مساويا م . (١٠) الشكل : الضرب ب ، د ، سا ، طا ، م ، ن ، هـ . (١١) كلية : ساقطة من س . (١٢) هى : ساقطة من د ، ع ، ن ، هـ. (١٣) لذلك : كذلك ع || ورفضوا : وقبضوا طا . (١٤) مما : ما سا . (١٥) فكذلك : فلذلك سا . (١٦) أن يلتفت : أن لا يلتفت د ، ن || وتاليه : تاليه س . (١٧) وإلى : إلى م .

فأما ما تكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هى متصلة لها مقدم وتالى ، ولا يكون ذلك مضمنا فيها لازما إياها ، ويختلف هو من غير إيجاب اختلاف فيها ، فلا يجب أن يلتفت إليه . فإنه ليس المفهوم من كون المقدمة متصلة ، ذات مقدم وتال ، أن تاليه كيف حاله مع المقدم فى أنه سينعكس عليه أو لا ينعكس . فإن ذلك مما لا يفهم من صورة المقدمة ، بل هو شيء يجوز أن يفهم من خارج . وليس أيضا من المفهومات الخارجة اللازمة لزوم العكوس ؛ بل من اللواحق الممكنة التى تتفق فى مادة مادة . فيجب أن لا يلتفت إلى أمثال هذه التكثيرات .

ومن علم أن التالى ينعكس على المقدم ، ليس من صورة المقدم ، بل من خارج ، فما يحوجه إلى استعمال هذا القياس ؛ وله سبيل إلى أن يضع الملزوم عنه مقدما . ولا يلزم على هـذا ما عمل فى الشكل الثانى والثالث إذا استعملا مع الاستغناء عنهما بالشكل الأول ، إذ الأمر هناك مخالف للأمر ههنا ؛ فإنه كما قد علمت هناك أنه كثيرا ما يكون السابق إلى الذهن أنه لاشيء من آ بَ ، ثم يخطر بالبال بعده أنه لايجب أن يكون لاشيء من بَ آ ، أو لم يخطر ذلك بالبال ، فيكون خطور هذا شيئا سابقا إلى الذهن . فإذا كان هذا السابق إلى الذهن كما هو وقد ينتج بقرن آخر إليه ، لم يحتج إلى تكلف عكس . وكذلك فى الموجبة الجزئية ، فيكون هذا وجها مفيدا فى استعمال الشكلين الآخرين .

---

(٢) ولا يكون : لا يكون هـ || هو : + فيها س ، سا . (٣) فلا يجب : ولا يجب ع || فإنه : وإنه د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٦) العكوس : العكس د ، س . (٧) التى : الذى د || أمثال : مثال د ، س ، سا . (٩) ينعكس : منعكس س ، سا . (١٠) الملزوم : اللزوم ع . (١١) إذا : إذ م . (١٢) هناك : ساقطة من سا . (١٢ — ١٣) هناك . . . علمت : ساقطة من م . (١٣ — ١٤) من . . . أو : ساقطة من سا . (١٤) ثم : لم سا . (١٤ — ١٥) بعده . . . بالبال : ساقطة من د . (١٧) وكذلك : + يعتبر س .

ومع ذلك فإن العكس لازم للمعكوس ، وهذا شيء قد فرغ عنه لك فيما سلف . وأما ههنا فإن صورة قولنا : إن كان آ ب ، جـ د ، ليس يقتضى ذلك أن يكون إن كان جـ د ، فآ ب لامحالة ، بل يجب أن يكون هذا معلوما لك من نفسه خاطرا بالبال سابقا إليه ، لالازما عن الأول ، فإنه لايلزم عنه البتة . وإذا كان هـذا معلوما لك بنفسه ، خاطرا فى بالك ، واستثنيت أن جـ د ، فبالحقيقة إنما استثنيت المقدم ، وهو الذى سبق إلى الذهن ، ولم يحتج إلى متوسط آخر . فلو كان قولنا : إن كان كل آ ب ، جـ د ، إذا سبق إلى ذهنك ، لزم عنه عكسه ، وكان عكسه بحيث ينتج عين مقدم عين تاليه ، الذى الآن هو عين مقدم لما سبق إلى ذهنك . لكنت تقول : إن هـذا لما سبق إلى الذهن أولا ، لزمه شيء ، يلزمه ثالث ، ولازم اللازم شيء لازم للملزوم الأول . فلا أكلف الآن ذهنى أن ينتقل من هـذا إلى اللازم الأول ، ومن اللازم الأول إلى الثالث ، الذى هو لازم ثان ، بل أتركه ينتقل دفعة إلى اللازم الثانى على أنه لازم أول ، من غير حاجة إلى أن يلتفت إلى القياس الأول عند الاستعمال ، وإن كان يحتاج إلى ذلك فى وقت استبانة أن القياس منتج . ولكنت استفدت بما علمته شيئا واختصرت بابا ؛ وكان حكمه حكم ضروب الشكل الثانى والثالث . وإذ ليس الأمر كذلك البتة ، بل إنما ينفعك أن

---

(١) فإن العكس : فالعكس ع . (٤) لا يلزم : لا يلزمه س . (٥) فى : إلى ط . (٨) وكان عكسه : ساقطة من ع . (٩) لكنت : لكنه د ، ن . (١٠) إلى : فى م || ولازم : فلازم س . (١١) الأول (الثانية) : للأول ط . (١١ — ١٢) الأول ومن اللازم : ساقطة من م . (١٣) الثانى : التالى سا || عند : ساقطة من سا . (١٤) فى : ساقطة من ب || استبانة : استثنائه د ، س ، هـ ؛ استبان ن . (١٥) ولكنت : إن كنت ب ، م || علمته : علمت م .

يخطر هذا العكس بالبال ، إذ يحتاج أن تعلم أن اللازم تام ، وهذا هو أنك يحتاج أن تعلم و يخطر بالبال أن هذا الذى هو تال له نسبة التقديم إلى هذا الذى هو الآن مقدم . فإذ كنت تحتاج إلى أن تخطر هذا بالبال أولاً حتى يعقد قياسك، فتكون قد أوردت فى ذهنك أنه إن كان ج د ، فا ب . ثم لما استثنيت لكن ج د ، فإنما استثنيت مقدم المقدمة التى أخطرت بالبال بالفعل . فما كان للمقدمة الأولى غناء بوجه فى أن تكون جزء قياس ، وأكثر عناية أن تكون تذكرت به شيئا ليس يلزمه بل يعرض معه .

الضرب الرابع فى المشهور ، استثناء نقيض التالى من ناقص العناد . وينتج نقيض المقدم . كقولك : إذا كان ج د ، فا ب ، لكن ليس ا ب ، فليس ج د . وليس قياسا كاملا ويبين هكذا : أنه إن لم يكن ليس ج د ، فج د . وإذا كان ج د ، فا ب . ينتج : أنه إن لم يكن ليس ج د ، فا ب . لكن فرضنا ليس ج د . ينتج فا ب . فإذن حق أن ا ب ، وكان حقا أن ا ليس ب . وهذا خلف .

ولا يحتاج مع تطويلنا فيما سلف أن نذكرك من رأس أنه إن كان هذا الاتصال على سبيل الموافقة لم تجب هذه النتيجة .

قال بعضهم : ربما كان التالى كثير الأجزاء ، وأخذ كشىء واحد ، كقولهم : الفلك لا ثقيل ولا خفيف ، فيجب أن يؤتى بنقيض الجملة كلها .

(١ — ٣) تعلم . . . أن : ساقطة من سا . (٢) له : أن د ، ن || إلى : + هذا ه . (٥) مقدم : مقدمة ب ، ع ، م . (٨) الضرب الرابع : الضرب٤ ه . || العناد : اللزوم س || وينتج : + من م . (٩) إذا : إن د ، س ، سا ، ن . (١٠) هكذا : هذا ب ، س ، م || ليس : ساقطة من سا . (١٢ — ١٤) وكان . . . أنه إن : ساقطة من س . (١٤) هذا : ساقطة من س . (١٦) وأخذ : ساقطة من سا .

والذى عندنا فى هذا أنه إن عنى بقوله : لا خفيف ولا ثقيل ، السلبين جميعا ؛ فيكتفى باستثناء نقيض أيهما شئت ، حتى ينتج نقيض الآخر . وإن عنى بذلك إثبات الواسطة بين الأمرين ، وقد عبر عنه بالسلبين ، فالتالى معنى واحد فى الحقيقة ليس فيه كثرة أجزاء . ومع ذلك فإن استثناء أحدهما أيضا يكفى . فإن إثبات أحد الطرفين رفع الوسط ، كما أن نقض أحد الشرطين يوجب نقض المجتمع . فإن سلب الجزء سلب بالقوة للمجتمع من حيث هو مجتمع .

الضرب الخامس فى المشهور : استثناء نقيض المقدم من غير تام اللزوم . هـذا لا تجب له نتيجة فى المشهور . فإن التالى إذا كان أعم لزوما ، فليس إذا رفع المقدم أوجب رفع التالى ، إذ التالى موجود مع غير المقدم ؛ وهذا كقولهم : إن كان زيد متنقلا ، فهو متغير . لكنه ليس بمتنقل ، فليس يلزم أنه متغير أو ليس بمتغير. فإنه إن لم يكن متنقلا ، جاز أن يكون متغيرا فى الكيف ، وأن لا يكون .

الضرب السادس : من استثناء عين تال من متصل ، ناقص اللزوم . لاينتج. وليكن مثـاله : لكنه متغير ، فليس يلزم أنه متنقل، أو ليس بمتنقل.

الضرب السابع : استثناء نقيض مقدم ما هو تام اللزوم . فينتج : نقيض التـالى . وذلك لأنه يصير تاليا ، ويصير ما كان تاليا مقدما . وعلى ما علمنا . والحكم فى هذا الضرب هو الحكم فى الثالث .

---

(١) هذا : هذه سا || السلبين : سلبين س . (٤) فى الحقيقة : بالحقيقة س .
(٥) فإن : فى عا || رفع : برفع ع || نقض : نقيض ع ، عا . (٦) نقض : نقيض ع
|| مجتمع : للجتمع ب ، م . (٧) فى : من س || تام : تمام ع . (٩) غير : عين س ، ه ؛ رفع سا . (١٣) عين : غير بخ ، د ، ن || من : ساقطة من س. (١٤) وليكن : ولكن س
|| يلزم : يلزمه سا || متنقل : متصل س || ليس : ساقطة من سا . (١٥) تام : تال م .
(١٦) تاليا : تاليه م .

الضرب الثامن : استثناء نقيض تال تام اللزوم . وليس هذا بالحقيقة ضربا آخر غير الذى سلف ؛ بل يجب أن تعلم أن استثناء نقيض المقدم لاينتج ، واستثناء عين المقدم ينتج عين التالى ، واستثناء عين التالى لاينتج، واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم. وان هذا التكلف منهم إنما دعاهم إليه سبب واحد، وهو فقدانهم ماتولاه المعلم الأول من تفصيل القياسات الشرطية، واحتياجهم إلى أن يخوضوا فيه بأنفسهم ، واقترن بذلك غفولهم عن القياسات الاقترانية فيها ، ووقوعهم إلى هذه الاستثنائية ، واستقلالهم عدد مالاح لهم ، واستقباحهم أن يكون ذلك أمرا موازنا لما تولى المعلم الأول بيانه فى الحمليات ، فالتجأوا إلى تكبير الحجم بالنقض .

ويجب أن نختم هذا الفصل بشىء، وهو أنك يجب أن لا تلتفت إلى مايقال: إن الاستثنائية لاتكون إلا حملية . واعلم أنها تكون مايكون المقدم أو التالى المأخوذ ، هو أو نقيضه فى الاستثناء . وإذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون أحد أقسام المقدمات ، فكذلك الاستثناء . فلذلك إن قال قائل : إن كان إن طلعت الشمس ، كان نهارا ؛ فالنهار لازم للشمس . ثم أراد أن يستثنى المقدم ، لم يستثن إلا شرطيا . وقد ظن قوم أن اللزوم قد يكون على سبيل الإمكان ، كقولهم : إن كان هذا حيوانا فيمكن أن يكون إنسانا ، وإن حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف . وإنما غرتهم هذه المادة ، وعلى

---

(٤) التكلف : التكليف ب ، د ، م ، ن . (٦) القياسات : ساقطة من ع . (٨) تولى : تعلم سا . (١١) الاستثنائية : الاستثناء سا || ما يكون : ساقطة من د ، ن || أو التالى : والتالى د ، س . (١٢) المأخوذ : الموجود د . (١٣) فكذلك : ساقطة من سا || فلذلك : فكذلك ب ، سا ، م ؛ وا لك ع . (١٤) كان إن : ساقطة من س ، ه . (١٥) المقدم لم يستثن : ساقطة من د || لم يستثن : ساقطة من س . (١٧) غرتهم : غرهم د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه || هذه : هذا ه .

أن الإمكان فيها إمكان بحسب الذهن لا بحسب الأمر ، إذ ليس شىء من خارج هو حيوان و يمكن أن يكون إنسانا ؛ بل هو واجب إما أن يكون إنسانا ، أو واجب أن لا يكون إنسانا ولا يصير إنسانا البتة وجوهره باق على ماهو فى شرط الممكنات . فأما أن هذا غير منتج على ماظنوه ، فإنك إذا قلت : إن كان هذا حيوانا ، فيمكن أن يكون أبيض ، لكنه أبيض أو ليس أبيض ، حيوان أو ليس بحيوان ، لم يلزم عنه شىء ، بل عسى إنما يلزم هذا فى الإمكان الذهنى ، الذى يختص بنسبة الأعم ، إلى الأخص الذى ينقسم إليه الأعم . وهذا شىء وراء كون اللزوم ممكنا ، وشىء يلتفت فيه إلى المواد دون الصورة . والذى الجاهم إلى هذا شىء عجيب . وذلك أن المعلم الأول ذكر فى كتاب النفس : أن النفس إن لم يكن لها فعل بذاتها فلا يمكن أن يكون لها قوام بذاتها ، و إن كان لها فعل بذاتها كان لها قوام بانفرادها . فجاء رجل له سبق فى العلم الطبى ، ونكوص فى المنطق ، فزعم أن فلانا أخطأ ، إذ استثنى نقيض المقدم فأنتج منه نقيض التالى . فقال قوم يتعصبون للعلم الأول : إنه لم يخطىء لأن هذا اللزوم هو بالإمكان وجاز له أن استثنى نقيض المقدم فيه ليجعل نقيض التالى نتيجته التى تلزم على جهة الإمكان . وعسى أن يكون قوم يجيبون عن ذلك ، بأن اللزوم فيه تام ، فينتج نقيض المقدم . والحق أن المعلم الأول لم يورد هذا الكلام على سبيل

---

(١) إمكان : ساقطة من سا . (٢) واجب إما : إما واجب بخ ، د ، س ، سا ، ن ، ه || إما : ساقطة من ع . (٣) لا يكون إنسانا : + البته ع ، ه || البتة : ساقطة من د . (٥) أبيض (الثانية) : ساقطة من سا || أو ليس : وليس م || أبيض (الثالثة) : بأبيض ع ، ه || حيوان : ساقطة من ه . (٥ — ٦) أو ليس بحيوان : أو غير حيوان س . (٦) لم يلزم : ثم لا يلزم د ، ن ؛ لا يلزم ع || الذهنى : ساقطة من س . (٧) الذى : والذى د . (١٠) بذاتها (الأولى) : + كان ه . (١٠ — ١١) فلا يمكن . . . فعل بذاتها : ساقطة من د ، ن . (١٢) فزعم : أو زعم ه || منه : فيه ع . (١٣) الأول : ساقطة من س || هو : ساقطة من م . (١٤) فيه : منه ه || نتيجته : مقدمته سا ؛ نتيجة م . (١٥) بأن : فإن د ، ن .

الاستثناء والإنتاج ، بل ذكر مقدمتين معا ، فى موضع أحدهما عكس للآخر ، لكن لو ابتدأ فقال : إن كل ضاحك إنسان ، وكل إنسان ضاحك ؛ فدل بذلك على تساوى المحمول والموضوع فيهما ، ليس على أن الثانى منهما شىء يستبين من الأول ، بل شىء يذكره مع الأول ، ولذلك ذكر الثانية مع لفظ الشرط ، والاستثناء لا يذكر مع لفظ الشرط ، بل يذكر بناء على أنه قول تام ، لا على أنه جزء قول . فلما وضع المقدمتين جميعا ، جاء و بين فى موضع آخر أن للنفس فعلا بذاتها ، فأنتج : فلها قوام بذاتها . فكان استثناؤه ليس نقيض مقدم أولتهما ، بل عين مقدم الثانية . لكن المتشكك ضل فحسب أنه ينتج من نقيض المقدم نقيض التالى . والذى اشتغل بحل ذلك حسب أن المتشكك صدق فيما ظن ، وأخذ يروم وجه التخلص بالحيلة التى لا جدوى لها ، فأخطأ المتشكك فى واحد وأخطأ الحالُّ فى شيئين : أحدهما تصديقه المتشكك فيما ذكر من حال الاستثناء . والثانى إيجابه أن ذلك الاستثناء منتج فى مادة الإمكان .

---

(١) للآخر : للأخرى س ، ه . (٣) الثانى : التالى م . (٥) لفظ (الأولى) : لفظا ع || والاستثناء لا يذكر مع : ساقطة من سا . (٦) قول تام لا على أنه : ساقطة من م . (٧) بذاتها (الثانية) : بذاته د ، ن || فكان : وكان د ، ع ، ن ، ه . (٨) بل : ساقطة من ه || فحسب : بحسب د ، ن . (٩) نقيض المقدم نقيض التالى : عين الأول د ، ن ؛ عين التالى عين الأول س ، ع ، ط ، ه . (١١) واحد : شىء سا . (١٢) والثانى . . . الاستثناء : ساقطة من سا || منتج : يوجب ينتج س ؛ منتجة د ، ن .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل
فى تعديد أصناف القياسات الاستثنائية

أما القياس الاستثنائى الكائن من الشرطيات المنفصلة الحقيقية ، فإنها إما أن تكون ذات جزأين ، أو تكون ذات أجزاء . واللواتى من جزأين إما أن يكون جزآها مختلفين بالإيجاب والسلب على سبيل التناقض ، كقولنا : إما أن يكون كذا و إما أن لا يكون كذا . فإن استثنى فيها عين أيها اتفق،أنتج نقيض الآخر. فتكون النتيجة هى بالمعنى نفس الاستثناء ، كقولك : لكنه كذا ، فينتج : فإذن ليس لا كذا . وهذا ليس شيئا أعرف من الاستثناء الذى كان جزء قياس وكذلك إن استثنى : لكنه ليس لا كذا ، فينتج : فهو إذن كذا . لكن الاستثناء أيضا ليس بعيـدا من أن لا يكون أعرف من النتيجة ، وأسبق إلى الذهن ، و إنما ينتفع بذلك فى أكثر الأمر فى قياسات مؤلفة من متصلة ومنفصلة، كقولهم : كذا إما أن يكون كذا ، و إما أن لا يكون كذا . فإن لم يكن كذا ، فإذن آ بَ ، لكن ليس آ بَ . فينتج : فهو إذن كذا . فكأنه يكون المستثنى غير النقيض نفسه ، بل لازما . لكن هذا القياس أيضا مما يتم بشرطية متصلة وحدها ، ولا يبعد أن لا يحتاج فيها إلى المنفصلة بوجه .

---

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، سا ، ع ، ط ، م ؛ فصل٢ ط ، ه . (٤) أما : وأما ه || القياس : قياس ب ، م || الاستثنائى : + الممكن سا . (٧) استثنى : انتهى سا . (٨) فينتج : لينتج د ، ن . (٩) فإذن : إذن سا || ليس : ساقطة من د ، ن . (١٠) إن : إذا سا || لا : ساقطة من ص . (١٠ — ١١) كذا . . . النتيجة : ساقطة من م . (١٢) ينتفع : ينجح ص . (١٣) كذا (الأولى) : ساقطة من ص . (١٤) لكن ليس آ بَ : ساقطة من سا . (١٥) غير : عين د ، ط ، ن . (١٦) فيها : ساقطة من م ، ن .

فإذن هذا القسم من المنفصلات لا ينفع استعمالها فى القياسات الاستثنائية كثير نفع ، بل يجب أن يكون الجزآن غير متقابلين هـــذا التقابل ؛ بل مثل قولنا : إن كان هذا عددا فهو إما زوج ، وإما فرد . فإن استثنى عين أيهما كانْ بقى نقيض الآخر ؛ كما إذا استثنى : أنه زوج ، أنتج : أنه ليس بفرد ؛ وهو الضرب الأول .

والضرب الثانى هو الذى يكون الاستثناء فيه من النقيض ، كقولك : لكن ليس بزوج . فينتج : أنه فرد . أو ليس بفرد ، فينتج : أنه زوج .

وأما المنفصلات الحقيقية الكثيرة الأجزاء. فإما أن تكون أجزاؤها التى تتم بها متناهية فى القوة والفعل ، فحكمها حكم ما سلف . مثاله ، إذا قلت : إن هذا العدد إما زائد ، وإما ناقص ، وإما مساو ؛ فاستثنيت عين أيهـا شئت ، نتجت نقيض جميع ما بقى . وهذا النقيض يفهم على وجهين : أحدهما أن تكون النتيجة ليست نتيجة واحدة ، بل نتيجتان فى هذا المثال،ونتائج كثيرة فى مثال: إن كان أكثر من هذا أجزاء، مثاله فيما مثلنا به . فليس إذن زائدا،ولا ناقصا. وهذا القول فى الحقيقة نتيجتان . والوجه الثانى أن ينتج نقيض المنفصلة التى تتم من الباقيتين ، وهو أنه : فليس إما زائد وإما ناقص . ولقائل الآن أن يتشكك فيقول : إن هذا لا يكون قياسا ، وذلك لإنك إن جعلت إنتاجه على سبيل إنتاج نتيجتين أو نتائج ، كان عين قياس واحد نتيجتان ، أو أكثر من اثنتين معا ، كلاهما بالذات ليس أحدهما قبل الآخر ولا بعده . وإن جعلت

---

(٣) كان : ساقطة من د . (٤) بفرد : مفرد د . (٦) الذى : ساقطة من س ؛ + أن ب ، د ، م . (١٢) نتيجتان : نتيجات ط . (١٣) به : ساقطة من د ، ن . (١٤) المنفصلة : المتصلة ع . (١٥) الآن : ساقطة من ه . (١٦) يتشكك فيقول : يقول ويتشكك ع . || إن (الثانية) : إذا ع . (١٨) وإن : فإن ع .

إنتاجه على سبيل الوجه الآخر ، أنتج الكذب . فإنه ليس حقا أن هذا العدد لا يكون إما زائدا ، وإما ناقصا . فإن كونه مساويا ، إنما يمنع كونه ناقصا ، ويمنع كونه زائدا . وإما أن يكون إما هذا ، وإما ذاك ، وإما شيئا آخر ، فليس استثناؤك بمانع إياه ، ولا هو نقيض ما استثنيت ، فإن الحملية لا تناقض لمنفصلة . فنقول فى جواب هذا : أما أولا ، فلم يكن فى شرط القياس أنه ينبغى أن لا ينتج نتيجتين البتة ، بل كان من شرطه أن ينتج نتيجة واحدة . وليس يمنع كونه منتجا نتيجتين أن يكون أيضا قد أنتج نتيجة واحدة . وأما ثانيا ، فإن هذا أيضا إن أردت الحقيقة فإنما ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسان ، وذلك لأن المنفصلات كلها إنما تنتج هذه الحمليات الكثيرة بقوة مقدمات أخرى . كأنك إذا قلت : لكنه مساو ، تحتاج أن تذكر فى نفسك مقدمة أخرى ، وهى : أن ما هو مساو ، فليس بزائد . فتنتج إحدى النتيجتين . وأيضا ما هو مساو ، ليس بناقص . فتنتج حينئذ النتيجة الأخرى . وهذا شىء ، وإن أسقطت ذكره لفظا وقولا ، فإنك لا محالة تقوله فى الذهن إذ لا بد لك من أن يخطر هذا فى بالك . إذ لو قال لك قائل : ولم يجب أن لا يكون ناقصا أو زائدا ؛ قلت : لإنه مساو، وكل مساو فليس بناقص أو ليس بزائد . فتكون حينئذ حللت القول إلى المبادئ . وكذلك لو لم تشكك ، فأنت تضمر هذا فى نفسك . وما لم يلتفت إليه ذهنك لا يستبين لك صدق الإنتاج . فبالحقيقة إنما يتم الإنتاج من المقدمة المنفصلة باستعمال قياس آخر اقترانى ،

(٢) إنما : لما ع (٧) وليس . . . واحدة : ساقطة من د ، ن . (٨) إن : ساقطة من م .
(٩) كلها : ساقطة من د ، س ، ن . (١١) وهى : وهو س || فينتج : ينتج د ، ن . (١٤) من : ساقطة من س || يخطر : الخطر د || فى بالك : ببالك ن .
(١٥) أو ليس : وليس ب ، م . (١٦) وكذلك : فكذلك د ، س ، ن .

يكون جميع ذلك هو المتأدى إلى الإنتاج . فيكون بالحقيقة ما يتأدى إلى إنتاج أنه ليس بزائد ، فيلتفت فيه إلى تأليف غير التأليف الذى يلتفت إليه فى إنتاج : أنه ليس بناقص بعد ذلك . وههنا أشياء من حقها أن تقال فى اللواحق . فهذا واحد .

وأيضا ، فإن قولنا : ليس إما زائدا ، و إما ناقصا ، هو قول حق، ونقيضه باطل . وذلك لأن قولك : ليس إما ، يضمر فيه : فليس هذا الذى هو مساوٍ إما كذا ؛ و إما كذا . وحق أن يقال : إن هذا الذى هو مساوٍ ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ؛ وذلك لأن هذا مساو . وليس البتة المساوى إما أن يكون ناقصا ، وإما أن يكون زائدا . ينتج : فهذا ليس إما زائدا ، و إما ناقصا . وأما صدق الكبرى ، فهو أنها إن لم تصدق صدق نقيضها . فكان بعض ماهو مساو إما زائد ، وإما ناقص . ومعنى هذا أن بعض ماهو مساو لايخرج الحق فيه من أحد القسمين : إما أن يكون زائدا ، و إما أن يكون ناقصا . وهذا كذب صراح . وقد عرفت هذا القانون فيما سلف ، فلا بأس أن تكون النتيجة الذاتية الحقيقية هذه . ثم يلزم هذه النتيجة ، النتيجتان ، لاعنها وحدها . فإنه ليس إذا قيل : إن آ ليس إما بَ ، وإما جَ . يلزم أنه لايكون لا بَ ، ولا جَ . فإنك إذا قلت :

(١) إلى (الأولى) : ساقطة من م || فيكون بالحقيقة : فبالحقيقة ب ، د ، سا ، م ، ن ؛ بالحقيقة س . (٢) فيلتفت : يلتفت س ، سا || فى : ساقطة من د ، ن . (٤) فهذا : وهذا ع ؛ وهو هـ . (٥) وأيضا : أيضا م || ليس : فليس د ، س ، سا ، ن . (٦) يضمر : يضمن س || هذا : هو د ، ع ، ن ، هـ . (٧) إما كذا و إما كذا : و إما كذا و إما كذا ع ، م || إما كذا ... مساو : ساقطة من د ، ن . (١٠) أنها : أيضا ب ، م || صدق : ساقطة من م || فكان : وكان ع . (١٢) القسمين : قسمين د ، س ، سا ، عا || و إما أن يكون ناقصا : أو ناقصا ن . (١٣) عرفت : عرف م || الحقيقة : بالحقيقة د ، بالحقيقة ن . (١٤) النتيجتان : نتيجتان س || لاعنها : لا عنهما س ؛ عنها م .

زيد ليس إما إنسانا ، وإما ناطقا ؛ لم يلزم منه أنه ليس بإنسان ولا ناطقا ؛ بل إنما تلزم النتيجتان ، لاعتبار آخر ينعقد مع هذا فى الذهن ، وهو أنه ينعقد فى الذهن أن هذا ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ، بل هو أمر خارج عنهما . وكلما كان كذلك فليس هو أحدهما . فهذا هو القول فى استثناء العين .

وأما فى استثناء النقيض ، فإنك إذا استثنيت نقيض أيهما كان ، أنتج عين الباقية على حالها منفصلة . مثلا إذا قلت : لكنه ليس بمساو أنتج لك هذا : فهو إما زائد ، وإما ناقص . وهى النتيجة القريبة . ثم إذا استؤنف إنشاء قياس من هذه النتيجة ، ومن استثناء نقيض بعض أجزائها ، فهنالك يتأدى إلى أن ينتج عين واحد منهما بعينه ، وتكون كثرة القياسات بحسب كثرة الأجزاء . فهذا إذن لايخالف ما يكون من جزأين . والجامع بينهما أن استثناء العين فى كل واحد منهما ، ينتج نقيض الباقى على حاله إن كان جزءا أوأجزاء . واستثناء النقيض ينتج عين الباقى على حاله كان جزءا أو أجزاء . وأما إن كانت الأجزاء غير متناهية فى القوة ، فليس ينتفع بالاستثناء من مثل هـــذه الشرطية بوجه من الوجوه فى أن يكون عنه قياس ، ولا استحسن اشتغال من اشتغل باعتبار إنتاجه . وذلك لأن الاستثناء إن كان عين أحد الأجزاء لم تكن له نتيجة لأن البواقى لاتحد ، حتى تقال نقائضها ، أو تؤلف منها منفصلة سالبة . اللهم إلا أن تكون النتيجة : فليس شيئا مما عدا المستثنى . فتكون حينئذ هذه النتيجة

(١) منه : ساقطة من هـ || لم . . . ولا ناطقا : ساقطة من سا . (٢) لاعتبار : باعتبار س ، سا || فى الذهن : ساقطة من هـ . (٤) هو أحدهما : هو من أحدهما هـ || استثناء : ساقطة من سا . (٦) منفصلة : منفصلا سا ؛ جميعا ن || أنتج : وأنتج م . (٧) وإما ناقص : وناقص س || إنشاء : ساقطة من عا . (٨) يتأدى : ساقطة من م . (١١) الباقى : التالى بخ ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٦) لاتحد حتى : ساقطة من سا || لاتحد : لاحد عا || منها : عنه هـ .

نتيجة عن قياس ذى جزأين .كأنه قال: إنه إما أن يكون العدد اثنين ، أوماعدا الاثنين ، لكنه اثنان ، فليس ماعدا الاثنين. وكذلك إن كان الاستثناء نقيض بعضها ، فينتج أيضا شيئا غير محدود ، لايمكن أن ينطق به إلا أن يقال : فهو شيء من باقى مابعده . وهذا أيضا يكون بالحقيقة عن قياس مبنى على منفصلة ذات جزأين ،كأنه يقول : إما أن يكون اثنين أو شيئا مما بعد الاثنين . ثم الفائدة المحصلة فى الاستثناء من المنفصلات هى استتمام القياسات المترادفة بالاستثناءات المتوالية منتهية إلى قسم واحد ونتيجة واحدة ، وهذا مما لاسبيل إليه فى استعمال القياس الاستثنائى من منفصلات ذوات أجزاء لانهاية لها . فهذا هو القياس الاستثنائى من مقدمات منفصلة حقيقية .

وأما إن كانت المقدمة منفصلة غير حقيقية، فإما أن تكون المنفصلة منفصلة يجتمع طرفاها ، فمن ذلك مايكون الأمر فى نفسه كذلك ، كقولك : إما أن يكون عبد الله لايغرق ، وإما أن يكون فى الماء . ويقاربه قولنا : لايكون عبد الله يغرق ، أو هو فى الماء . فأيهما استثنى نقيضه أنتج عين الباقى . ثم استثناء العين لاينتج . ومنه مايكون كذلك اتفاقا ، كقولك : إما أن لايكون عبد الله يتكلم ، وإما أن يأذن له عمرو . ويقاربه قولنا : لايكون عبد الله يتكلم ، أو يأذن له عمرو . وحكمه ذلك الحكم . وقد يقارب هذين آخران ،

---

(١) نتيجة : ساقطة من ع || إنه : ساقطة من ه || يكون : ساقطة من د . (١ — ٢) أوما عدا الاثنين : ساقطة من سا . (٣) أيضا : ساقطة من ه || فهو : وهو سا . (٥) اثنين : الاثنين س . (١٠) وأما : فأما د ، س ، ن ، ه || وأما . . . حقيقية : ساقطة من سا . (١١) فى : ساقطة من ، ن . (١٣) أو هو : أو وهو س ؛ وهو سا || نقيضة : ساقطة من س || الباقى : التالى غ . (١٤) أن : ساقطة من ه . (١٥ — ١٦) وإما . . . يتكلم : ساقطة من سا . (١٦) الحكم : ساقطة من س ، سا .

كقولك : لايكون عبد الله يغرق وليس هو فى الماء ، ولايكون عبد الله يتكلم وليس يأذن له عمرو . والنتيجة ههنا تخالف ذلك ، فإن استثناء النقيض ينتج النقيض لا غير .

وأيضا من هذين القسمين مايكون عن سالبتين ، كقولك : إما أن لايكون نباتا ، وإما أن لايكون جمادا . وينتج كذلك . ويقاربه : لايكون عبد الله نباتا ، وهو جماد . وأيضا لايكون عبد الله نباتا ، أو لايكون جمادا . فثانيهما الجزآن فيه كالجزأين فى الأصل . وأولهما جزء فيه بجزء فى الأصل ، وجزء مقابل للجزء فى الأصل . فالذى الجزءان فيه كالجزأين ، ينتج استثناء النقيض : عين التالى . والآخر ينتج : النقيض. وهذا هو الذى يقال له المبتدئ من سالب إلى سالب. وقد يتفق أن تكون الأجزاء فى جميع ذلك أكثر من اثنين ، كما علمت فى المقدمات ، فيكون الحكم هذا الحكم .

وأما الصنف الآخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية فلا يستعمل فى العلوم ، وهى التى لا يجتمع طرفاها فيرتفعان . كقولك : إما أن يكون نباتا ، وإما أن يكون جمادا . فإنما ينتج فيها استثناء العين للنقيض . فهذا القسم يشبه المتصلات الحقيقية من حيث استثناء العين . والقسم الأول يشبهها من حيث استثناء النقيض . ونقول : إن جميع المقاييس التى من منفصلات فإنما تتم بالمتصلات . أما فى غير الحقيقة فستعلم ذلك إن تذكرت ما أعلمناك من

---

(١) يتكلم : لا يتكلم س . (٢) يأذن : ساقطة من ن || تخالف : بخلاف س ، سا .
(٥) وإما أن لا يكون جمادا : أو لايكون جمادا ن (٨) الجزءان : يجزءان م .
(٩) يقال : يقابل سا || له : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٠) اثنين : ذلك سا . (١٣) طرفاها : طرفاهما ب ، م ، ن ، هـ . (١٥) العين : + للنقيض سا || والقسم : ساقطة من س || الأول : والآخر س ؛ الآخر سا . (١٦) فإنما : ساقطة من ع . (١٧) غير : عين ها || فستعلم : كما ستعلم ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن || أعلمناك : علمناك ع .

أحوالها سالفا . وأما فى الحقيقية فإنك إنما تعنى بها ما تدخله لفظة "لايخلو" فتكون كأنك قلت : إذا لم يخل عن هذا وهذا ، ولا يجتمعان ، وهـذا ليس ذلك ، فهو ذاك ، أو هو ذاك ، فليس ذا ؛ فقد أضمرت فى نفسك اتصالا لا محالة ، واستثناء منه ، وإن لم يصرح به . وكيف والمطلوب يجب أن يكون لازما عن القول ، والمعاند ليس بالفعل لازما لما يعانده ؛ بل إما أن يلزمه نقيضه ، وإما أن يلزم هو لنقيض معانده . فإذن البيان الحقيقى الأول الذى لنفسه هو من طريق اللزوم ، وإما من طريق العناد ، فذلك يتوسط ما يلزمه من لزوم . وأنت يجب أن تمثل هذا وتبسطه بقوة ما قد تمرنت فيه إلى هذه الغاية .

---

(١) فى الحقيقية : فى الحقيقة سا ؛ بالحقيقة س . (٢) كأنك : + إذا هـ || وهذا ليس : وهو ليس ب ، م || ليس : فليس ع . (٣) أو هو ذاك : أو ذاك س ، هـ ؛ فهو ذا س ، هـ . (٥) يعانده : يعده سا || يلزمه : يكون د . (٦) أن : + لم م . (٦ — ٧) نقيضه . . . هو : ساقطة من سا . (٨) ما قد : ما س .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى قياس الخلف

والقياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركب من قياسين شرطيين فقط . فإن كان المطلوب حمليا وهو المشتغل به فى كتاب أنولوطيقا ، فإن النتيجة تكون هى الحملية . وأما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حملى ، وذلك إذا سلك فيه المسلك الطبيعى السهل . فأما القياسان الشرطيان اللذان فيه ، فأحدهما اقترانى من شرطية متصلة ، ومقدمه يشاركها فى التالى ؛ والثانى قياس شرطى اتصالى استثنائى . وبذلك يتم الخلف وحده ، ويستغنى عن الكُلف التى تحاول فى تحليل تمام القياس الخلفى ، وأنه بكم قياس يتم ، وأن تبسط ذلك بسطا طويلا على ما يوجد فى كتبهم .

فأما الوجه الحق وهو الذى ذهب إليه المعلم الأول ، فهو أنا نجعل المطلوب مثلا : أن ليس كل ج ب . فنقول : إن كان قولنا : ليس كل ج ب كاذبا ، فكل ج ب ، ونضيف إليها مقدمة صادقة وهى : أن كل ب ا . ينتج من الاقترانات التى عددناها شرطية هكذا : إن كان قولنا : ليس كل ج ب كاذبا ،

---

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٣ عا ، هـ . (٤) والقياس الخلف بالحقيقة هو : وهو بالحقيقة ن || هو : فهو س ، سا . (٧) فأما : وأما س || القياسان الشرطيان : القياسات الشرطيات عا . (٨) والثانى : والتالى عا || شرطى : + أيضا هـ . (٩) الكلف التى : التكلف الذى س ، هـ ، الكلف الذى عا . (١٠) وأنه : فإنه د ، ن || بكم : من كم د ، س ، ع ، عا ، ن ، م . (١٢) فأما : وأما س || وهو : فهو ع || إليه : ساقطة من س . (١٣) ج ب (الثانية) : ب ا م . (١٥) التى : الذى د ، إن || ليس : ساقطة من ع .

فكل ج آ . ثم نقول : لكن ليس كل ج آ ، إذ هو خلف محال . فيكون قد استثنى نقيض التالى ، فينتج نقيض المقدم ، وهو : أن كل ج ب . وهذا أمر خفيف سهل . فيكون هذا القياس المركب يتم من قياسين ، وفيهما مقدمتان شرطيتان ، إحداهما لا يتغير حالها فى جميع المواضع ، أعنى من حيث أن مقدمها تكذيب المطلوب وتاليها نقيض المطلوب ؛ والثانية لا يتغير حال مقدمها ويتغير حال تاليها ، فإن مقدمها يكون تكذيب المطلوب ، وتاليها أى حال لزم من تأليف نقيض المطلوب، مع مقدمة حقة، أحد أنحاء التأليفات المنتجة للحمليات إن كان المطلوب حمليا ، أو المنتجة للشرطيات إن كان المطلوب شرطيا . كقولنا بعد الدعوى مثلا : إن لم يكن إذا كان ج د ، فه ز ؛ فليس كلما كان ج د ، فه ز ، وكلما كان ح ط ، فه ز . ينتج : إن لم يكن إذا كان ج د ، فه ز . فليس كلما كان ج د ، ح ط . لكن هذا خلف . فإنه ليس كلما كان ج د ، ح ط ؛ ينتج : أنه كلما كان ج د ، فه ز .

فهذا هو تحليل القياس المعروف بالخلف إلى مقدماته .

وأما الذين يحاولون أن يضعوا الشرطية الأولى ، ثم يبينوا منها الخلف ، فإنهم يقولون : لكن التالى محال ، ويجعلون قولنا : التالى محال، دعوى. فمنهم من يتكلف أن يصادف قياسا يجمع بين التالى وبين المحال ، فيقول : إن التالى يجتمع منه ومن حق قياس منتج المحال ، وما اجتمع منه ومن الحق ذلك فهو محال . ثم يأتى بقياس ينتج الصغرى فيقول : إن التالى يجتمع منه ومن كذا

(٢) أن كل : أن ليس كل سا . (٣) وفيهما : فيها د . (٤) شرطيتان : ساقطة من س . (٦) مقدمها (الأولى) : ساقطة من ع || ويتغير حال : ساقطة من ع . (١٣) فهذا : وهذا س . (١٦) يتكلف أن : ساقطة من سا || يصادف : يضاف د . (١٧) حق : جزء ع ||قياس : بقياس د ، عا ، ن . (١٨) إن : ساقطة من عا .

قياس ينتج المحال ، وما اجتمع منه ومن كذا قياس ينتج المحال ، فقد اجتمع منه ومن حق قياس ينتج المحال . هذا بعد أن يكون فيه إدغام مقدمات وتكلف كثير وطول كلام على المحال . ومنهم من يعرض عن هذا ، و يأخذ تأليفا من التالى ومن حق ، فينتج محالا . ثم يعود فيقول : إن هذا المنتج محال ، فهو إما عن الكبرى ، أو الصغرى ، أو التأليف . ثم يستثنى : وليس عن التأليف ، فينتج : فهو إذن إما عن الكبرى ، و إما عن الصغرى . ثم يستثنى : وليس عن الكبرى ، إذ كان الحق هو الكبرى ؛ فينتج : فهو إذن عن الصغرى . ثم يقول ، والصغرى محال ، فينتج : فنقيض التالى حق ، ونقيض المقدم حق . ثم يكون فى جملة هذا أنواع من البتر ومن إضمار قياسات لم يصرح بها ، لا فائدة لنا بتطويل الكلام فى ذلك . والذى أوردناه هو عين القياس الخلفى من غير زيادة ولا نقصان .

لكن العادة جرت فى استعمال الخلف بأن تستعمل تلك الاقترانية ، ثم تترك النتيجة فلا تذكر ، بل يذكر ما هو بالحقيقة استثناء لنقيض تاليها ؛ فينتج المطلوب . مثلا العادة فى ذلك هى أنه إذا قيل : إن كان ليس كل جـ ب ، فكل جـ ب ، وكل ب آ ، فكل جـ آ ، وهذا محال ، فكل جـ ب . و يكون قوله فكل جـ آ ، معناه إن كان ليس كل جـ ب ، فكل جـ آ . و إذا كان الأمر على ما وصفنا فكل جـ آ . و يكون قوله : هذا محال ، معناه أنه ليس كل جـ آ ، وهو استثناء نقيض التالى . فالعادة مستمرة إذن على وفاق تحليلنا

(٣) كثير وطول : ساقطة من سا || كلام : الكلام ب ؛ للأمر د ، س ، سا ، عا ، ن . (٤) عن : من د . (٥) وليس : ساقطة من سا . (٦) عن الصغرى : الصغرى د || إذ : إن د ، س ، سا ، ن ؛ و إن ه . (٧) عن : غير د ؛ عين م || يقول والصغرى : يقول فالصغرى ب ، م . (٨) فينتج : ساقطة من عا ، ه || فنقيض : نقيض د ، سا ، م ، ن || حق (الأولى) : ساقطة من س || ونقيض : فنقيض ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (١٢) لنقيض : نقيض د ، ن . (١٤) وهذا : وهو س || فكل جـ ب : وكل جـ ب د ، ن || و يكون : فيكون د ، ن .

لقياس الخلف . ومعنى قولهم : قياس الخلف ، أى القياس الذى يرد الكلام إلى المحال ، فإن الخلف اسم للحال . وأما الذين يقولون : قياس الخلف بضم الخاء، فقد زاغوا، إذ الخلف إنما يكون فى المواعيد فقط . و بعضهم قال إنما سمى قياس الخلف ، لأنه لا يأتى الشىء من بابه، بل يأتيه من ورائه وخلفه ؛ إذ يأتيه من طريق نقيضه . والأوقع عندى أن الخلف المستعمل ههنا هو بمعنى المحال لا غير.

(١) الكلام : + عليه ع . (٢) للحال : المحال عا . (٤) الشىء : ساقطة من س .
(٥) هو : ساقطة من : سا || بمعنى : معنى د ، ن || لا غير : + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق د ؛ + تمت س ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من المنطق ولله الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة الثامنة بحمد الله تعالى ومنه وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم ع ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع عا ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق بحمد الله ومنه والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ه .

المقالة التاسعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

المقالة التاسعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق

[الفصل الأول]

(ا) فصل

فى تعريف أن القياسات الاستثنائية إنما تتم بالقياسات الاقترانية

إن كل قول قياسى ينتج منه حملى فإنه يتم بأحد الأشكال الثلاثة التى للحمليات. وبالجملة فإن الاستثنائيات تتم بالاقترانيات إذا أريد أن يكون القياس مفيدا . فنقول إن قياس الخلف قد بان أنه يتم بالقياسات الاقترانية والشرطية الاستثنائية، والقياس الشرطى فقد وضح من أمره أنه تتم فائدته بالاقترانيات . وإذ الكلام فى أنولوطيقا القديمة إنما هو فى القياس المنتج للحملى ، فيكون المراد بالاقترانى فيه ، وبالحملى واحدا . فنقول : وقد اتضح لك أن القياس الاستثنائى المنفصل

---

(١) المقالة التاسعة : بسم الله الرحمن الرحيم وبه أعوذ وأستعين المقالة التاسعة ع . (٢) من الفن . . . المنطق : من الفن الرابع منه ب ، د ، ع ، م ، ن ؛ وهى أربعة وعشرون فصلا س ؛ من الفن الرابع من المنطق أربعة وعشرون فصلا سا ؛ من الفن الرابع منه وهى أربعة وعشرون فصلا ه [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول كلها] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ا عا ، ه . (٥) تتم بالقياسات : ساقطة من د ، عا || بالقياسات : ساقطة من ن || الاقترانية : بالاقترانية د ، عا ، ن (٦) قياسى : قياس م || منه : به س || فإنه : فإنما عا || يتم : ساقطة من م . (٧ — ٨) لقياس . . . يتم : ساقطة من سا . (٨) قياس الخلف : القياس س || بالقياسات : القياسات سا . (٩) فقد : قد ه || وإذ : فإذ س ؛ وإذا سا . (١١) فيه : ساقطة من عا || وبالحملى : والحملى س ، ع ، ه || وقد : قد س .

إنما يستثنى فيه لاستشمار المتصل ؛ وأن المتصل ، الذى يستثنى فيه بنقيض التالى، يستبين بالذى المستثنى فيه عين المقدم ؛ فإذا وضع أن المستثنى فيه عين المقدم لا يفيد إلا بقياس اقترانى ؛ بان لك ذلك فى جميع القياسات الشرطية والحملية.

فأحسن ما تكلف فى إبانة ذلك إن قيل فيه ما قاله بعض المحصلين : إنه لو كان المقدم بينا واضحا ، لكان لازمه وتابعه بينا واضحا ، وكان فى إثباته بالقياس محالا ، إذ القياس يبين الخفى ، فأما البين فلا حاجة به إلى أن يقاس عليه.

قال : ولولا أن المقدم غير بين لما ألحق به لفظ الشك ، وهو الشرط. فإن قلنا : إن كان كذا كذا ، فكذا كذا . يقتضى أن فى المقدم شكا. فإذا زال، صح حينئذ التالى . فإن كان المقدم بينا بنفسه ، فما معنى إلحاق لفظ الشك به . فيجب أن نتصفح هذا البيان ، فإن وجدناه ناقصا أكملناه ، وإن وجدناه باطلا انتقلنا إلى غيره .

فنقول : أما ما قال من كون المقدم مشكوكا فيه ، أو غير مشكوك ؛ فأمر قد سلف منا إيضاح الحال فيه . فليعلم ضعف هذه الدعوى مما سلف . وأما كون المتعلق البين التعلق بشىء بين الصدق، بينا صدقه ، فأمر غير مسلم . وذلك لأن الشىء ربما كان بينا بنفسه ، وله لازم ليس بينا بنفسه ، لكن لزومه لذلك الشىء البين بينا ، فنعلم بتوسط لازمه . فإنه ليس سواء أن نقول : إن الشىء بين بنفسه ، وأن نقول : إنه بين لزومه عن بين بنفسه . فإن الأشياء الخفية إنما

(٢) بالذى المستثنى : ساقطة من د . (٣) الا بقياس : إلا به بقياس د . (٤) إن : فإن س. (٥) لكان . . . واضحا : ساقطة من سا || وكان : وإن كان هـ || إثباته : إنتاجه س . (٦) إذ : إذا د . (٧) ألحق : لحق م . (٨) فكذا كذا : ساقطة من د ؛ وكذا وكذا سا (١٠) أكملناه : ساقطة من طا . (١٣) هذه : هذا سا || مما : قياس ، سا . (١٤) البين التعلق : ساقطة من ع || بشىء : شىء س ؛ لشىء سا . (١٦) بينا : ساقطة من سا || بتوسط : بتوسطه سا ، ع ، طا . (١٧) وأن . . . بنفسه : ساقطة من سا || لزومه : لزومها د ، ن || عن : + شىء س .

يتدرج إليها بأن تكون لازمة لأمور بينة بنفسها أو مبينة ، وإن كان لزومها غير بين بأن يتوسط آخر ، وينتهى آخر الأمر إلى لازم بين اللزوم . فإن كان هذا المنتهى إليه بينا بنفسه ، وكان الذى يلزمه لزوما بلا وسط بينا بنفسه ، لأنه لازم للبين بنفسه بين اللزوم ، فستصير الأشياء كلها بينة بأنفسها . ويلزم على هذا أن يكون الضرب الأول من الشكل الأول لا ينتج شيئا ، وذلك لأن قياساته تحل إلى مقدمتين بينتين بأنفسهما ، ثم النتيجة : بيّن اللزوم عنهما ، كما قد علمت . فتكون نسبة القياس إلى النتيجة نسبة التالى إلى المقدم . فيكون المقدم أمرا بينا . وهو مثلا أنه إن كان كل ج ب ، وكل ب آ . والتالى بيّن اللزوم عنه كقولك : كل ج آ . فيجب أن يكون قولنا : كل ج آ بينا . وكذلك جميع النتائج الثوانى إلى غير النهاية . فهذا المقدار من البيان لا يكشف حقيقة الغرض . وأيضا فإنه ليس يجب أن يكون التالى بيّن اللزوم حتى تكون المقدمة متصلة . فإنه ربما كان غير بيّن اللزوم ، فبين لزومه . فإذا صار بيّن اللزوم بحجة ، واستثنى المقدم حينئذ بعينه ، أنتج التالى بعينه ، فكان قياسا مفيدا . فيجوز أن يكون المقدم بينا بنفسه واللزوم ليس ببين ، فيبين . فإذا بان أفاد استثناء مقدم بيّن بنفسه ، شيئا كان مجهولا . والذى يجب أن نقوله نحن فى هذا ونردفه بما يمكن ، هو أن كل ما تعلق من الأمور تعلقا بينا بأمر واحد بيّن ، كان خطور المتعلق به بالبال ، معينا

---

(١) إليها : ساقطه من ع || لازمة : ساقطة من ع . (٢) يتوسط : يوسط سا || وينتهى : وينهى س || هذا : ساقطة من د ، ن . (٣) لازم : ساقطة من م . (٣ — ٤) وكان الذى . . . اللزوم : ساقطة من س . (٤) فستصير : فتصير سا || الأشياء : للأشياء د ، ن || بأنفسها : بنفسها سا . (٦) بينتين : للبين س . (٨) وكل ب آ : فكل آ ب س . (١١) تكون : ساقطة من د ، ن . (١٢) فبين : فبان ها || واستثنى : فاستثنى د ، ع ، ها ، ن ، هـ . (١٣) التالى : الباقى د ، س ، ها ، ن . (١٥) والذى : فالذى س ، هـ || ونردفه : ونرفده ب ، سا ، م ، هـ ؛ ونزيد د ، ن . (١٦) معينا : معناه س .

فى وقوف الذهن على صحة التالى اللازم. فيكون إذا كان كل آ ب بينا ، وكان تلو ج د له بينا ،فمتى أخطر آ ب بالبال لم يُحتج إلى أن يُستعمل قياس بالفعل بوجه من الوجوه فى إلزام التالى . فإنك كما أخطرت بالبال حال آ ب إذا قلت : إن كان آ ب ، فكأنك قلت فى خاطرك: إن كان آ ب الكائن، ج د . فلا يحتاج إلى أن تعاود وتضع : لكن آ ب. لأن هذا قد فعل فى ضمن إيرادك آ ب المقدم. لأنك لا تأخذه مقدما ،أو تأخذه خاطرا بالبال ، ولن يخطر بالبال إلا موضوعا، فيغنيك وضعه مقدما فى أن تعلم صــدق التالى ، وإن كنت بالحقيقة قد استثنيت وضع المقدم، إلا أن ذلك استثناء مندرج فى التقديم ، مفروغ عنه ، غير محتاج إلى تجريده استثناء مبتدأ لشىء . إنما يشعر به آنفا . وأما إذا لم يكن بينا فلا تكون الصورة ، تلك الصورة، بل يحتاج إلى أن تجرد النظر فى أمره مستثنى. وكذلك حال القياس الاقترانى إذا صار مقدما ، فإنه يغنيك بيان مقدماته عن استئناف الاستثناء ، فيكون للتالى ، وهو النتيجة ،لزوم،أى بالقياس إلى القياس وهو،أعنى القياس، مقدم شرطى . وبحسب ذلك ليس تحتاج النفس، إذا كان اللزوم كاملا ، أن ترجع فتستثنى . فنقول : ولكن كل ج ب ، وكل ب آ . إذ هذا قد اندرج فى الذهن مع خطور المقدم، لكنه إنما ليس بين اللزوم قبل القياس وقبل الوضع ، وإلا فلا لأنه ليس لزومه عن أمر واحد بين ، لأن لزومه عن أمرين وعن اجتماع بينهما . وليس صورة هذا الاجتماع ثابتة فى الذهن ، فإنه ربمـا خطر فى الذهن التصديق بإحدى القضيتين ولم يصحبه التصديق بالثانية،

---

(١) كل : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه . (٦) ولن يخطر بالبال : ساقطة من د || ولن : وأن ن . (٩) لشىء : كشىء بخ ، سا ، عا ، ه . (١٢) للتالى : التـالى د ، سا ، ع ، عا ، ن || وهو : هو ه . (١٥) إذ : إذا م || هذا : ساقطة من د ، ن . (١٦) بين : ساقطة من ع . (١٨) بالثانية : ساقطة من عا .

وعلى أنه ليس يخطر بالبال لا على أنه بين الصدق. والفرق بين الأمرين قد سلف لك فى موضع آخر ، وربما حضر التصديق بالآخر ، وربما حضر بهما جميعا ولم يرتبا بالفعل الترتيب الذى يؤدى إلى النتيجة فلم يشعر بالمشترك. فإن كان يغنى فيه تصديق واحد فإنه كلما خطر خطر معه الثانى ، وإن كان يحتاج إلى تصديقات أكثر من واحد احتيج إلى أن تجتمع معا فى الحالين جميعا. فإن وضع المقدم يفيد علما بلازم غير بين بنفسه. وفى الحالين جميعا ، فإن الخطور بالبال على تمامه يغنى عن استئناف الاستثناء لما قلناه من اندراج الاستثناء فى التقديم ، وفى كون استئناف الاستثناء كشىء مبتدئ أمراً فضلاً ، لكن الملزوم فى أحدهما تصديق واحد، وفى الآخر تصديق أكثر من واحد مع شروط أخرى. وليس هذا إنما هو فى المقدم الذى يكون بينا بنفسه، بل إذا بان أيضا بقياس وعلم ، كان الاستثناء فضلا ، وكذلك إن كان اللزوم فضلا بان لحجة، وكان المقدم بينا بنفسه، وإذا كان الاستثناء المبتدأ فضلا ، كان تكميل القياس على صورته فضلا. ولهذا ما صارت أمثال هذه المقدمات من الشرطية لا تستعمل فى العلوم بصورة القياس، بل يقال: لما كان كذا ، كان كذا ؛ ولا يقال : إن كان كذا ، كان كذا ؛ لكن كان كذا ؛ فإذن كذا ؛ بل هذا يوخذ أخذا .

---

(١) وعلى : على د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ || لا على : إلا على ع || بين الصدق : ليس بين الصدق ع ، عا || بين الأمرين : بين صدق الأمرين ع . (٢) لك : ساقطة من م . (٣) فلم : ولم سا || فيه : به س . (٤) تصديق : التصديق س . (٥) الحالين : الحال سا . (٧) الاستثناء (الأولى) : استثناء س ، سا || لما : كما س || قلناه : قدمناه سا ؛ قلنا د . (٨) أمرا فضلا : أم فضلا سا ؛ أمر فصدع ، م || الملزوم : اللزوم س ، سا . (٩) واحد . . . تصديق : ساقطة من سا . (١٠) وعلم : + ما هـ . (١٠ — ١١) الاستثناء . . . وإذا كان : ساقطة من سا . (١١) فضلا (الثانية) : ساقطة من د ، ع ، عا ، ن ، هـ || وإذا : ولو د ، ن ؛ فإذا ع . (١٣) الشرطية : الشرطيات هـ || العلوم بصورة : ساقطة من سا . (١٤) كان (الخامسة) : ساقطة من د ، س ، سا ، ن ، هـ . (١٤ — ١٥) كان كذا فإذن : ساقطة من م .

وليس لقائل أن يقول : فيلزم أن يكون استعمال المقدمات الكبرى البينة بأنفسها فى القياسات فضلا ، وأن يكون الضمير فى ذلك كافيا ، على نحو مايستعمل. فنقول: إن الفضل فى القول على وجهين : فضل يكون الاستغناء عنه استؤنف على سبيل أنه قد فرغ من إخطاره بالبال فى ضمن ما قيل ؛ فلو قيل ، لاستؤنف إخطاره بالبال مرة ثانية على سبيل التكرير . والثانى : أن تكون النفس تستغنى عن التوقيف عليه ، لا أنه لو صرح به لكان الأمر يخطر بالبال مرتين ، بل لأنه لو صرح به لكان يخطر بالبال أمر سيخطر بالبال ، وإن لم يلفظ بلفظه ، ويكون إذا خطر بالبال وإن لم يلفظ به ، خطر مرة واحدة . ويكون خطوره بالبال معاقبا لخطور المصرح به بالبال فى زمان ثان ، الذى لو صرح بهذا أيضا لكان يخطر بالبال فيه أيضا مرة واحدة . فما كان على سبيل القسم الثانى فإنه يكون فضلا من حيث هو قول . وأما من حيث هو معنى ، فيكون هو محتاجا إليه ، ليس بفضل ، بل لابد منه فى أن يتم المعنى ، كما عرفناك من حال الكبرى . لكن التصريح بما صرح به ، وإتباعه المطلوب ، يخطر بالبال أن القائل أضمر شيئا ، وهو مثلا أنه كل بَ آ ، فإن كان بينا بنفسه استغنى بخطوره بالبال فى إتباع النتيجة المقدمة عن التصريح به ، وإن لم يكن بينا بنفسه طالب به المخاطب ، فقال : ولمَ وجب أن يكون كل بَ آ . فلولا أنه فهم من المخاطب ما صرح به ، وما لم يصرح به جميعا ، لما

---

(١) استعمال : ساقطة من س . (٢) على نحو ما يستعمل : ساقطة من س . (٤) قد : ساقطة من س || بالبال (الأولى) : مرة د || فى . . . بالبال : ساقطة من سا . (٥) التوقيف : التوقف د ، ن . (٥ — ٦) عليه لا أنه : فيه لأنه ب ، م ؛ عليه إلا أنه ع . (٦) بل : ساقطة من م . (٧) وإن . . . بالبال : ساقطة من سا . (٩) ثان : ساقطة من س . (١٠) فما : وما سا || فإنه : + قد ب ، م . (١١) هو (الثانية) : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن . (١٢) من : ساقطة من سا . (١٣) وإتباعه : فإتباعه ع || ب آ : آ بَ سا . (١٤) بنفسه : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن || إتباع : إنتاج س . (١٥) بنفسه : ساقطة من د ، س ، عا .

كان يحق فى قوله له لم قلت : إن كل بَ آ . فأما إن كان اتباع هذه النتيجة لا يخطر بالبال الكبرى ، فلا يكون هذا الكلام نافعا البته . فإذن إنما ينفع هذا الإضمار إذ أخطر الكبرى بالبال ، خارجا عن خطوز الصغرى بالبال ، ومتصلا زمانه بزمانه ، كما لو صرح بالكبرى . فإن لم يخطر لم ينفع البته ، ولم يكن للضمير جدوى فى علم البتة . وإن خطر فإنما ينفع الضمير لشىء لابد من أن يخطر بالبال فى زمان لو قيل اللفظ لكان إفادته ذلك الإخطار فى ذلك الزمان لو صرح به .

فإذن المعنى الذى يدل عليه بلفظ المقدمة الكبرى محتاج إليه . لكن خطوره بالبال يغنى عن استفادته بدلالة اللفظ . فمعنى اللفظ محتاج إليه، وإن كان اللفظ مستغنى عنه .

وأما فى الشرطية فإنا إذا قلنا : إن كان كل بَ آ ، نخطر الوضع بالبال ، وخطر معه التصديق به ، فإن التصديق مثلا يكون خاطرا قبل الزمان الذى ينتقل فيه الذهن إلى التالى ، فضلا عن الزمان الذى استأنف فيه الاستثناء . فإذا جاء الاستثناء لم يخل إما أن لا يفيد إخطار شىء بالبال ، أو يفيد تكريرا لأمر حاصل مستغنى عنه ، ليس زمان خطوره بالبال زمان التلفظ بالاستثناء ، كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال ، فيما يستغنى عن التلفظ به . فإذن

---

(١) كان : تكون ن || اتباع : إتباعه س . (٢) الكبرى : لكبرى د ، س ، سا ، ط ، ن . (٣) الكبرى : ساقطة من س . (٤) ومتصلا : متصلا ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن || لو : ساقطة من س || بالكبرى : به الكبرى د ، س ، سا ، ط ، ن . (٦) اللفظ : باللفظ ه . (٨) الذى : ساقطة من ه || بلفظ : بلفظة ع || محتاج : يحتاج س . (٩) فمعنى اللفظ : ساقطة من م . (١١) فى : ساقطة من ع || بَ آ : آ بَ م . (١٢) وخطر : + إليه د ، ن . (١٣) استأنف : يستأنف د ، سا ، ن . (١٥) كما : لما س . (١٥ — ١٦) بالاستثناء . . . التلفظ : ساقطة من د . (١٦) زمان : ساقطة من ع || التلفظ : اللفظ ع ، ط .

هذا الاستثناء ليس يفيد أمرا ذاتيا فى الإيصال إلى الغرض ؛ بل أمر سالف التصديق به . وما سلف التصديق به ، فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجة إليه . فهو فضل بحسب اللفظ ، وبحسب الإفادة جميعا ، فلا يفيد أو يفيد مستغنى عنه . ولا كذلك الذى إذا قيل ، أفاد نفس المحتاج إليه فى وقته ، وكان مطابقها بدلالة لما هو المحتاج إليه فى الوقت .

فبين إذن أن استعمال هذه المقدمات على صورة قياسية ، تكلف . وإنما الواجب أن يستعمل على نحو ما قلنا ، كما يقولون : لما كان كذا كذا ، كان كذا . وليس كل ما كان على صورة قياس ، فتكون له فائدة قياس . فإن قائلا لو قال : كل إنسان ضحاك ، صدق . وإذا قال : وكل ضاحك حيوان ، صدق . ولكن هذا غير مفيد . فإنه قد علم : أن كل إنسان حيوان ، ليس بعد أن علم : أنه ضاحك . فيجب أن يفهم قول المعلم الأول على هذه الصورة . ولا يظن أنه يرى أن بين اللزوم عن بين الصدق بين الصدق . أو أن المقدم لا يكون موضوعا مقدما ، وهو غير مشكوك فيه . كأن المقدم ، إذا لم يكن مشكوكا فيه ، لم تكن القضية متصلة ، حتى يكون قول القائل: إن كان الإنسان حيوانا، فهو جسم، أمرا مشكوكا فى مقدمه ، أو قولا غير متصل ؛ بل معناه

---

(١) يفيد : ساقطة من د ، ن . (٢) الدلالة : التصديق ع . (٤) أفاد : الحالس .
(٦) استعمال : + أمثال بخ ، ع ، هـ || قياسية : قياسه سا . (٧) ما قلنا : ما قلت د || كذا كذا : كذا س ، سا ، هـ . (٧ — ٨) كان كذا : ساقطة من ع ، عا .
(٨) كل ما : كلما د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ || قياس (الثانية) : ساقطة من ع || فإن : وإن س .
(٩) وإذا : وإذ م || ضاحك : ضحاك س ، سا ، ع ، عا . (١٠) ولكن : لكن س ، سا ، هـ .
(١١) ضاحك : ضحاك ن || هذه : ساقطة من د ، ن . (١٢) ولا يظن : لا يظن د || بين : يبين ب ، د || اللزوم : + عن بين اللزوم د || بين الصدق بين الصدق : بين الصدق سا || أو أن : وإن د ، ن . (١٣) كان : أو كان س ، هـ . (١٥) أمرا : فهو أمر ع || قولا : أمرا سا .

أن استعمال ما ليس مشكوكا فى مقدمه ، بأن يستثنى مقدمه ، إذا كان تاليه بين اللزوم ، أو كان قد بان لزومه بشىء ، أو هو بين بنفسه، هو أمر غير قياسى ، أو غير مطابق بدلالته على المحتاج إليه . فإن كان التالى لم يكن لزومه بينا ، فهو أبعد ، فيحتاج لامحالة فى إبانته إلى قياس اقترانى ، ينتهى إليه آخر الأمر ليكون الاتصال بينا ، فينفع . فإذن لاتكون المقدمة المتصلة متعرضة للاستثناء من مقدمها ، مالم يكن مقدمها مشكوكا فيه ، والتالى ظاهر اللزوم والاتصال بنفسه ، أو ظاهرهما بحجة .

فقد بان وصح أن القياسات الخلفية والوضعية المتصلة، فإن الفائدة فى استعمالها على صورة قياسية إنما يكون إذا كانت مشكوكا فى مقدمها ، ويكون قد بان اتصالها بنفسه أو بقياس اقترانى ، فيكون لابد من اقترانى . وأما المقدم فلا يخلو إما أن يتبين بقياسات استثنائية ، أو اقترانية . فإن تبينت باستثنائية ، فلا بد من أن ذلك ينتهى فى آخر الأمر إلى قياسات استثنائية مشكوك فى مقدماتها، تتبين بالاقترانيات، وإن تبينت فى أول الأمر بقياسات اقترانية ، فذلك أوضح فتكون جميع القياسات المفيدة ، استعمالها على صورة قياسية يرجع إلى الاقترانيات . على أنا لانستبعد أن تنتهى إلى استثنائية، لايحتاج أن تستعمل على صورة القياس ؛ وذلك فى القليل والكثير الغالب ماقلناه .

فإن قال قائل : فما تقول فى المقدمة الشرطية التى مقدمها قياس اقترانى ؟ فكيف يبين مقدمها بقياس اقترانى ؟ فنقول : هو فى نفسه قياس اقترانى ،

---

(١) مشكوكا : + فيه سا . (٢) قد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || بشىء : لشىء ع ، عا || أو هو : هو عا . (٣) بدلالته : بدلالة ب ، م . (٥) متعرضة : معترضة س . (١) وأما : وإنما عا . (١١) يتبين : يبين س || أو اقترانية : واقترانية س . (١٢) فى (الأولى) : ساقطة من ن . (١٥) لانستبعد : نستبعد س .

وغرضنا أن الشيء الذى يتبين بالاستثنائى ، من مقدمة تتعلق بقياس اقترانى ، فإن كان نفس مقـدمه كذلك ، فقد تعلق البيان الاستثنائى بالقياس الاقترانى ، وإن لم يكن كذلك بان بقياس غيره . على أنى قد بينت أن استبانة التالى الذى هو النتيجة من المقدم ، الذى هو القياس ، ليس على سبيل بيان أمر قياسى عن قياس مفيد .

لكن لقائل أن يقول : ما تقول فى القياس الاستثنائى ، الذى فى الخلف ، الذى يستثنى فيه نقيض التالى ، لينتج نقيض المقدم ؟ فنقول : إن ذلك ليس من الجنس الذى هو بين المقدم ، بين لزوم التالى للمقدم . وكيف يكون بين المقدم ومقدمه هو الذى يراد إبطاله ؟ وكيف يكون بين لزوم التالى للمقدم وإنما يبين ذلك باقترانى ؟ على أنه إذا بان لزوم التالى بالاقترانى ، صح باستثناء نقيض التالى ، إنتاج نقيض المقدم . ولقائل أن يقول : إن استعماله ، والاستثناء من التالى ، قياس ليس مما يستغنى عنه ، وقد جاء قياس شرطى مستثناه بين بنفسه لا يبين باقترانى . كأنه يقول : هب أن المستثنى إذا كان من المقدم ، فهو كما ذكرتم ؛ فما قولكم فيما يستثنى من تاليه ، فإنه يتم بلا رد إلى اقترانى البتة ؟ فنقول : إن مثل هذا القياس لا يخلو إما أن يكون من جنس ما اللزوم فيه خفى ، وإما أن لا يكون . فإن كان من جنس ما اللزوم فيه خفى ، احتاج الى اقترانى فى إثباته . وإن كان اللزوم فيه بينا ، فكان لزوم التالى للمقـدم بينا ، وكان

(١) بالاستثنائى : بالاستثناء د ، س ، سا ، ن ، ه . (٢ — ٣) بالقياس الاقترانى : ساقطة من د ، ن . (٣) بان : كان س ؛ بل سا . (٤) الذى هو : التى هى ع || المقدم : المقدمة د ، ن . (٥) عن : غير س . (٩) بين : يبين س . (١٠ — ١١) صح . . . المقدم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن . (١١) إنتاج : ساقطة من ع || ولقائل : فلقائل د ، س ، عا . (١٢) وقد : فقد سا ، ه || مستثناه ، مستثنى ع . (١٥) خفى : حقيق سا . (١٦) كان من : ساقطة من د || جنس : ساقطة من ع || خفى : حقيق سا . (١٧) إثباته : بيانه د ، ن . (١٧) فكان . . . بينا : ساقطة من سا .

كذلك لزوم نقيض المقدم لنقيض التالى بينا ، لم تكن فائدة البتة فى وضع المتصلة على وجه يراد فيه أن يستثنى نقيض مقابل تاليها ، لينتج نقيض المقـدم . فإنا لو وضعنا نقيض التالى مقدما ، مسبرا عن تقديمه بلفظة "لمـا" لأفاد الفائدة على الوجه المذكور . فكان تقـديم المتصل على عكس ذلك فضلا ، وأمرا يقتضى تكريرا على قريب من النحو المذكور فيما سلف . ونحن لا نمنع أن يكون قياس مؤلف من المتصـلات على الوجه الذى أومأنا إليه ؛ بل نعنى أن ذلك لا يكون مفيـدا ، وإن كان لزوم التالى للمقدم بينا . لكن لزوم نقيض المقـدم لنقيض التالى غير بين ، حتى يكون قولنا : إن كان آ بَ ، جَ دَ بينا بنفسه ؛ ثم يجوز أن يكون : ليس جَ دَ ، وموجود معه : أن آ بَ ، إلا إذا التفتنا معه إلى القضية الأولى . فإن كان استعمالها مع وضع القضية الأولى ، كان بيان أن ذلك منتج ، هو بخلف اقترانى قد عرفته . وإن لم يوضع مع الأول احتاج إلى قياس مبين للزوم .

فهذا أكثر ما يمكننى أن أقوله فى نصرة رأى من يرى ، أن المتصـل لا يتم إلا بالحملى على مافيه ، وعلى أنه ليس الحملى منظور إليه من حيث هو حملى، بل من حيث هو اقترانى ، وليس باستثنائى . ولكن لمـا لم يكن المذكور من الاقترانى فى كتاب أنولوطيقا إلا الحملى ، كان الحملى والاقترانى فيه يجريان مجرى واحدا .

وإذ قد فرغنا من مقصودنا هـذا متكلفين ما تكلفناه ، فيجب أن يبين أن الحملى لا يتم إلا بمقدمتين ، وأن يبين أنه لا يحتاج المطلوب الواحد إلى أكثر من مقدمتين . وتنقل جميع ما نقوله فى الحملى إلى قياس اقترانى، إن كنت عليه قديرا .

(١) كذلك : ذلك م . (٢) فيه : منه سا || فإنا : وإنا ع . (٣) لأفاد : فاد د ؛ أفاد س ، ن . (٤) فكان : وكان سا . (٩) آ بَ : بَ آ م . (١٠) كان (الأولى) : ساقطة من س . (١١) بخلف : لخلف د ؛ خلف سا . (١٤) بالحملى : بالحمل سا || هو : ساقطة من س || بل : + هو ب ، م . (١٥) الاقترانى : الاقتران س ، سا . (١٦) فيه : منه س ، سا ، ع ؛ ساقطة من د ، ن . (١٩) وتنقل : وينقل د ، ن .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى تعريف أنه لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكلية والإيجاب

إن المطلوب إما أن يبين على سبيل أنه لازم عن شيء أو معاند، فيكون نقيضه فى قوة اللازم ، فيكون سبيل بيانه عنه سبيل الاستثناء . فإن كان يبين عن شيء لا على سبيل اللزوم عن موضوع ، أو العناد له ، فلا يخلو إما أن يكون ذلك الشيء مركبا تركيبا جزئيا ، أو يكون ليس كذلك ، بل لا جزء فيه، وهو فى حكم المفرد . يكون لزوم الشيء عنه ، كما يلزم عن مفرد لوضعه أو رفعه ، فيكون على سبيل فالاستثناء أيضا . فإن كان يلزم عن شيء مركبا تركيبا جزئيا ، وليس على سبيل وضع واستثناء ، فلابد أن يكون الذى تبين به نسبة ما أخرى إلى هذا الشيء . وليس يمكن أن تكون النسبة إلا على أحد الوجهين : إما نسبة إلى جملة هذا القول لا إلى أجزائه ويكون إذا عقلت تلك النسبة ووضع ذلك الشيء ، لزم هو ، سواء كان الوضع إيجابا أو سلبا ، إلزاما أو رفعا ، بعد أن يجعل حكما . وهذا القسم هو أيضا من القياس الشرطى الاستثنائى . وإما نسبة إلى أجزاء هذا القول المطلوب واحدا فواحدا . وذلك لأن النسبة التى لذلك الشيء إما أن تكون إلى الجملة ،

---

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل٢ عا ، هـ . (٣) تعريف : بيان عا .
(٦) لا على : ولا على س ، سا ، هـ || عن : من د || موضوع : ساقطة من د ؛ شيء ن .
(٩) مركبا : مركب د ؛ ركب ن . (١) يكون : ساقطة من س ، سا || الذى : للذى س || إلى : فى سا . (١١) الوجهين : وجهين د ، س ، سا ، عا ، ن . (١٢) إذا : ساقطة من د ، ن . (١٣) حكما : ساقطة من د ، ن .

وإما أن تكون الى أجزاء الجملة . فإنه إذا لم يكن لذلك نسبة إلى جملة هذا القول، ولا إلى أجزائه، حتى تكون تلك النسبة توجب جميع الأجزاء، لم يجب أن يتصل فى الذهن أحد الحكمين بالآخر، أعنى المطلوب، بما يطلب به، ويعلم به . وإذا كان الشىء إذا حضر فى الذهن، لزم أن يحضر فى الذهن شىء آخر، فبين أن بينهما علاقة ما . وكل علاقة بين معنيين معقولين، إما أن تكون علاقة لزوم، أو تلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع ؛ وإما أن تكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل أو وضع . فإن كان الشىء الثالث الذى له نسبة إلى أجزاء المطلوب، فبين به المطلوب . إنما نسبته إلى أجزاء المطلوب هى على سبيل نسبة التلازم من غير حمل ووضع . فإن ما يحضر منه فى الذهن إما أن يدل على وجود الموضوع، أو وجود المحمول، أو وجودهما جميعا فقط، دون الدلالة على سبيل النسبة التى بينهما .

فيجب إذن أن تكون العلاقة فيما نحن فيه، علاقة حمل ووضع . ثم يجب أن تكون هذه العلاقة مع الطرفين جميعا . فإنه إن كان مع أحد الطرفين فقط، ويوجب وجوده لطرف، أو سلبه عن طرف، أوعكس ذلك، لزوم علاقة ما بين الطرفين، فالقياس بعد شرطى . وإنما لزم قول قولا، وليس وجود ذلك الشىء سببا لذلك ؛ بل جملة قول واحد تجتمع فيه مع أحد الطرفين، تلزمه صحة قول آخر . فإذن يجب أن تكون العلاقة مع الطرفين معا . وتكون تلك العلاقة إذا عقلت له معهما،

(١) أن تكون : ساقطة من د، ع، ها، ن || لذلك : كذلك س . (٢) ولا : لا س || تلك : ساقطة من م . (٤) وإذا : وإن ع || لزم : يلزم د || شىء : ساقطة من د || فبين : فتبين م . (٥) ما : ساقطة من س . (٦) ليس على : لا على ع || ووضع : أو وضع سا . (٧) أو وضع : ووضع ها || الذى : ساقطة من ه . (٨) فبين : وتبين ع . (٩) فإن ما : فإذا د، ن . (١٠) جميعا : ساقطة من ب، م. (١٢) مع (الثانية) : من ع . (١٤) فالقياس : فإن القياس سا || قول : ساقطة من ع . (١٦) له : إن د، ن || معهما : معها س .

صار الحمل أيضا كالملزوم ، والمطلوب كاللازم . إلا أن الثالث هو الذى جعل الطرفين مجتمعين لخاصية لا محالة . تلك الخاصية توجب دائما جمع الطرفين اللذين للمطلوب . فإذا عقلت تلك الخاصية ، وهى أنها لما كانت لها إلى هذا الطرف نسبة كذا ، و إلى ذلك الطرف نسبة كذا ، وجب أن تكون بين الطرفين نسبة كذا فى أى مادة اتفقت ، وأى قول كان ، لأن تلك الخاصية فى صورة المقدمة ، أعنى كيفيتها وكميتها وجهتها لامادتها ، لزم دائما أن يصح اللازم . فلا يحتاج أن يبتدأ كل وقت بوضع شرطى واستثناء ؛ بل يقتصر على تلك الخاصية ، و إن كان فى الحقيقة عند النفس شرطى واستثناء ، وكان من الحملى من هذه الجهة أيضا ما يتم فى القوة بالشرطى .

وأما الأقسام الأخرى التى تقع للنسب ، دون ذلك القسم الخاص الذى اجتمع له الطرفان ، وهو الوجه الذى يلزمه المطلوب ، فلا يكون لزوم ما يلزم لخاصية فى هيئة المقدمة اللازمة وصورتها ، بل لمادتها . وقد توجد تلك الصورة بعينها ، فلا يلزمها مثل صورة ذلك اللازم لزوما قياسيا ، بل عسى مثل العكس ، وكذب النقيض ؛ وليس كلامنا فى مثل ذلك .

فقد بان واتضح أن القسم الذى تكون نسبة الشىء الثالث فيه إلى أجزاء المطلوب حتى يجمعهما ، إنما تكون على سبيل حمل ووضع ، وتكون هيئة تلك

---

(١) الحمل : الجملة ب ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ || كالملزوم : كاللزوم م . (٢) الخاصية : بخاصية ع . || جمع : جميع سا . (٢ — ٣) توجب . . . الخاصية : ساقطة من د ، ن . (٣) اللذين : ساقطة من س . (٤ — ٥) و إلى ذلك . . . نسبة كذا : ساقطة من د ، ن . (٦) لا مادتها : لاف مادتها س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٧) وقت : وقف د ، ن . (٨) كان : ساقطة من د ، ن || وكان : فكان ع || الحملى : + أيضا س ، سا ، هـ . (٩) ما يتم : يتم د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (١٢) هيئة : هذه ع . (١٣) يلزمها : تلزم د . (١٥) بان واتضح : اتضح ن . (١٦) يجمعهما : يجمعها س ، سا ، عا || وتكون : تكون ب ، م .

النسبة ملزمة للطلوب ، وذلك هو صورة التأليف . وهذا الثالث لا يخلو إما أن يكون شيئا مفردا معنى ولفظا ، أو غير مفرد . فإن كان غير مفرد ، فلا يخلو إما أن يكون فى قوة مفرد ، أو تكون أجزاؤه متباينة، لا يتصل منها ما قوته قوة مفرد . فإن كان فى قوة مفرد ، فحكمه حكم المفرد الذى يقول: فإن وضع لا فى قوة مفرد ، بل أخذ على أنه شيئان أو أشياء متباينة ، فإما أن يكون لكل واحد منها نسبة إلى كلا الطرفين ، أو لجملتها ، أو بعضها له نسبة إلى طرف ، و بعضها إلى طرف آخر . فإن كان لكل واحد منها نسبة إلى كلا الطرفين ، فإما أن يتم جمع الطرفين بنسبة واحدة منها ، فيكون القياس الواحد تاما بواحد ، ويكون ذلك الآخر إما فصلا ، وإما قياسا آخر ؛ وإن كان إنما يتم جمع الطرفين بجمع النسب كلها ، فيكون جملتها هو الشىء المتوسط . وهو من جهة ما هو جملة كمعنى واحد . مثال هذا ، والنسب متفقة : آ بَ ، وَ جَ ، وكل ما هو بَ مع جَ ، فهو دَ . ومثاله ، والنسب مختلفة : آ بَ ، وليس جَ ، وكل ما هو بَ ، وليس جَ ، فهو دَ . ولسنا نبين ههنا شرائط الإنتاج ، بل أحوال هذا المتوسط ، حتى نبين آخر الأمر أن النسب هى تلك التى مضت وشرائط القياس هى تلك التى مضت .

وأنت تعلم أن المقدمة من حيث هى مقدمة ، هى من جملة القول الذى ليس مفردا ؛ اللهم إلا أن تؤخذ لا من حيث تفصيلها فى جزئيتها ، بل من حيث هى

(١) ملزمة : ملزومة س ، ن ؛ ملتزمة ع . (٢) ولفظا : أو لفظا د ، س ، سا ، ن ، هـ .
(٣) لا يتصل : ولا يتصل ع . (٥) منها : منهما ع . (٨) جمع : جميع د ، س ، سا ، ن .
(٩) جمع : جميع سا ‖ بجمع : بجميع سا . (١١) وكل ما هو بَ : وكلما هو بَ ب ، س ، م ، هـ .
(١٢) وكل ما هو بَ : وكلما هو بَ د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٦) الذى : ساقطة من س . (١٧) مفردا : بمفرد س ، سا ‖ تؤخذ : يوجد سا .

أمر من الأمور ، فتكون أيضا فى قوة مفرد . كقولهم ، قولنا : كل آ بَ ، محصورة . وأما من حيث هى مقدمة مفصّلة ، فلا تكون لها نسبة واحدة إلى كل واحد من الطرفين ، بل يجب أن تتفصل نسبتها ، ولا يكون حالها حال المتوسط الذى أوردناه ، الذى فيه تركيب .

وقد دخل فى هذا البيان القسم الثانى ، وهو أن لا تعتبر الأجزاء فيه البتة ، بل تعتبر الجملة . فظاهر أنه يكون حينئذ نسبة شىء واحد ذى أجزاء .

وأما القسم الثالث الذى وضعت فيه النسب متفرقة ، فمن البين أنه لا يجب أن يلزم منه لازم البتة . وذلك أنه إذا كان لشىء إلى شىء نسبة حمل أو وضع ، ولثان إلى رابع نسبة حمل أو وضع ، وليس للثالث مع الرابع علاقة ما ونسبة ، فلا يجب من ذلك أن يكون بين الشيئين بينهما علاقة حمل أو وضع ، فإن الأشياء كلها بهذه الصفة ؛ بل يجب لا محالة إن كان ولا بد أن يكون بين هذين الداخلين نسبة وعلاقة فى حمل ووضع ، فإذا كان كذلك ، فكل واحد منهما ، أو واحد منهما ، فإنه أولا إنما يحدث علاقة بين الثانى منهما وبين أحد الطرفين . ثم ذلك الثانى يجمع الطرفين ، فإن النسبة القريبة قبل النسبة البعيدة ، بل يجب أن يتحقق له إليه أولا نسبة ، ثم يؤدى إلى الطرف الذى يخصه النسبة إليه ، إذا كان لا نسبة له أو إليه إلى ذلك ، إلا بواسطة هذا . فهذا لا يكون قياسا واحدا ، لأنه يكون مشتملا على بيانين ، أحد البيانين أن لطرف ما إلى

---

(١) فتكون : يكون ع || مفرد : مفردة س . (٢) هى مقدمة : مقدم د ، ن || مفصلة : منفصلة سا . (٣) واحد : ساقطة من ن || بل يجب : فلا يجب ع . (٧) القسم : قسم م . (٨) شىء نسبة : شىء فنسبة د . (٩) ولثان . . . أو وضع : ساقطة من سا || ما : ساقطة من س . (١٠) أو وضع : ووضع ب ، د ، م ، ن . (١٢) ووضع : أو وضع عا || فكل : وكل د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه . (١٦) كان : ساقطة من س || أو إليه : أو إليه ع ، عا . (١٧) لطرف : ساقطة من د ، ن .

أحد الشيئين الداخلين الذى يخص ذلك الطرف ، علاقة ونسبة . ثم ببيان ذلك يتبين أن لهذا الطرف إلى ذلك الطرف ، علاقة ونسبة ، و بينهما اجتماع . فإن لم يكن هكذا، لم يجب للذهن أن يتبع علاقة علاقة. مثاله إذا كان طرفا المطلوب بَ و آ ، والداخلان جَ فى جانب بَ ، و دَ فى جانب آ ؛ فإن لم يكن جَـ و دَ علاقة لم يلزم شىء ؛ وإن كان بينهما علاقة ، كان أول النسب المؤلفة نسبة بَ مع دَ ، أو نسبة آ مع جَ . فإن كانت هذه النسبة المؤلفة، توجب نسبة مقرورة لبَ مع دَ ، أو مع جَ ؛ ثم كانت نسبة جَ الى آ و بَ ، أو نسبة دَ الى آ و بَ ، توجب بينهما وقوع نسبة ، فقد بان المطلوب ثانيا . وإن كان لا يوجب بينهما وقوع نسبة لم يغن هذا التأليف .

وأنت تعرف هذا إذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية ، فتجد إن لزم لأحد الداخلين مع أحد الطرفين نسبة ، لزم ثانيا للطرفين نسبة ، وإلا لم يلزمه شىء . ولما كان القياس الواحد على هذا السبيل ، فإذن القياس الواحد ، إنما الداخل فيه بالفعل أو بالقوة واحد؛ وهو إما موضوع لطرف، محمول لطرف ، أوموضوع لهما ، أو محمول عليهما . ويجب أن يكون للمحمول فى المطلوب نسبة إلى الداخل بالفعل أو بالقوة كلية ، وللموضوع نسبة إليه بالقوة أو بالفعل موجبة، حتى يكون الحكم على الداخل يتناول الطرف الذى هو موضوع المطلوب .

---

(١) ذلك : هذا س . (٢) يتبين : يبين سا . (٣) للذهن : الذهن د ، ن || علاقة علاقة: علاقة د ، ن || مثاله : مثله سا || طرفا : طرف عا ، هـ . (٤) وآ : ساقطة من سا || والداخلان : والداخل س ، هـ. (٥) علاقة (الأولى) : + ونسبة س || النسب : النسبة س . (٦) فإن : وإن ب، م . (٧) جَ (الثانية) : د د (٨) لا يوجب : لايجب د . (٩) لم يغن : له يعين د ، ن . (١٠) هذا : ساقطة من سا || فتجد : فيجب سا . (١٢) هذا : هذه د . (١٤) المطلوب : الموضوع ع . (١٥) أو بالقوة : ساقطة من سا . (١٦) الطرف : لطرف د ، ن .

فإذن الأشكال القياسية ثلاثة، أعنى الاقترانية، وقد كان قيل: إن الاستثنائية أيضا إنما تتم بالاقترانية ، وكذلك الخلفية . فكل مطلوب إنما يتم بهذه الأشكال . وتتم هذه الأشكال بالشكل الأول . ثم قيل بعد هذا القول فى التعليم الأول : إن كل قياس يتم بكلى ، و بموجب . ولا ينتج كلى إلا عن كليتين . وأما الجزئى فقد ينتج عن كليتين ، وعن كلى وجزئى . والنتيجة تشبه فى الجهة إحدى المقدمتين لامحالة . فبهذا القول يتبين صحة ماذكرناه ، من أنه إذا كانت ضرورية وممكنة ، لم تجب نتيجة مطلقة ؛ أو مطلقة وممكنة ، لم تجب نتيجة ضرورية .

قد تبين لك، من هذا أنه لابد فى كل قياس من مقدمة كلية، ومما هو موجب بالفعل أو بالقوة ، كالممكن والمطلق الصرف . إذ قوة سالبة ، قوة موجبة . ويتبين أن الكلى لاينتجه إلا كليتان . وأما الجزئى فقد ينتجه كليتان ، وكلى وجزئى . والموجب لاينتجه إلا موجب . والسالبة لاتنتجها إلا سالبة وموجبة، لاموجبتان . قيل : وفى كل قياس مقدمة تشبه النتيجة فى الكيفية والجهة ، إما كلتيهما ، وإما إحديهما . فظاهر من اعتراف المعلم الأول بهذا، أن الذى يورده من استنتاج ممكنة ، عن مطلقة وضرورية ، هو على سبيل التشكيك ، وكذلك ماينتجه من مطلقة ، عن ضرورية وممكنة .

---

(١) وقد : ساقطة من ع || إن : ساقطة من ع || الاستثنائية : الاستثناء م . (٤) ولا ينتج : ولا يوجب س || كلى : ساقطة من سا . (٥) وأما الجزئى فقد ينتج : ساقطة من سا . || عن كليتين : ساقطة من سا || والنتيجة تشبه : وتشبه ع || الجهة : الجملة د ، ن . (٦) إحدى : أخص س || لا محالة : ساقطة من عا . || فبهذا : بهذا د ، ن ؛ فهذا م || يتبين : تبين د ، س ، سا ، ن . (٩) قد : فقد سا ، هـ || لك : ساقطة من س . || ومما : وما س . (١٠) بالقوة : + فهو يمكن ع . (١١) ويتبين : و بين سا || الكلى : الكلية س . || كليتان (الثانية) : كليان س ، سا || وكلى : ونتيجة كلى ن . (١٣) لا موجبتان قيل : ساقطة من د ، سا ، ن || قيل : بل ع . (١٤) أن : ساقطة من طا . (١٦) عن : غير ب ، عا ، م ، هـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى القياسات المؤلفة من مقدمات أكثر من اثنتين وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة

قد استبان لك أنه لاقياس اقترانى عن مقدمة واحدة ، ولا عن أكثر من مقدمتين . وبقى لك أن تتشكك وتقول : إنا قد نشاهد أقاويل قياسية ، يحاول بها إبانة مطلوب واحد ، وتكون المقدمات فيه أكثر من اثنتين ، مما يدل على ذلك كتاب الأصول فى الهندسة ، وغيره .

فنقول : إن المقدمات تكثر فى القياسات ، وتزيد على الاثنين ، لأحد وجوه ثلاثة : إما أن تكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب ، بل مقدمات تنتج المقدمات التى هى أقرب . وإما أن تكون موردة على سبيل الاستقراء والتمثيل ، فلا تكون مقدمات القياس نفسه ، بل مقدمات استقراء يتعرف بها صحة مقدمة . وإما أن تكون خارجة عن الضرورة ، وعن المنفعة القريبة من الضرورة . وهذا على وجوه : بعض تلك الوجوه أن تورد للحيلة ؛ وبعضها أن تورد للزينة ؛ وبعضها أن تورد للاستظهار فى الإبانة . فأما الموردة للحيلة ، فهى التى يراد بها ستر النتيجة التى كانت المقدمات الضرورية لو أوردت

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل[٣] ط ، ه . (٥) أنه : أن س . (٦) قد : ساقطة من ب ، م . (٧) فيه : ساقطة من ب || اثنين : واحد د ، ط ، ن || وتكون . . . اثنين : ساقطة من سا . (٨) وغيره : وغيرها سا . (١٣) يتعرف : معرف د ، ن . (١٤) تلك : ذلك س . (١٥) فأما : وأما ط . (١٦) التى : ساقطة من سا || كانت : كان ع ، ط .

صرفة لحدس ماتنساق إليه من النتيجة ، وعلم كيفية انسياقها إليه ، فعوسر فى تسليمها ، فإذا خفى وجه انسياقها ، وظن بها أنها عديمة الجدوى ، وخصوصا لاختلاط مالا يجدى بها ، تركت المعاسرة فى تسليمها . وهذا فى الجدل وفى الامتحان ، وقد يقع مثل ذلك للغباوة ، والتلبيس ، والترائى بالتدقيق . وأما التى للزينة ، فمقدمات يحاول بها تحسين الكلام بالتشبيب ، و بالتخلص ، وهى مقدمات وجودها وعدمها فى المقصود بمنزلة . وأما التى للإيضاح فكالأمثلة المستغنى عنها ، وإنما تورد للتقرير كالاستشهادات المستغنى عنها ، وكتقسيم اللفظ ، وكالانتقال من لفظ إلى لفظ ، وغير ذلك مما يقال فى كتاب الجدل . وأما القياس القريب ، فمحال أن يكون من أكثر من مقدمتين ، بل يحتاج أن يكون الأصغر فيه بالقوة أو بالفعل داخلا تحت حكم الأكبر كلى .

فالتكثر إذن إن وقع وليس بسبب الاستقراء ، وغير ذلك من هذه الوجوه ، فهو بسبب تركيب القياس . ومعنى تركيب القياس أن يكون قياس مؤلف من مقدمتين ، كلتا هما أو إحداهما تحتاج إلى قياس يبينها . فيتركب قياسان : أحدهما على المقدمة ، والآخر على المطلوب . ومقدمات المطلوب زوج لامحالة .

---

(١) لحدس : يحدس ع . (٢) وظن : فظن د || وخصوصا : خصوصا س . (٣) بها : ما عا || وفى : ساقطة من ع . (٥) التى : الذى ن . || و بالتخلص : والتخلص سا ، ع . (٦) مقدمات : المقدمات س || وعدمها : ساقطة من ن || وأما : فأما ع ، م . (٧) للتقرير : للتقدير د ، ن || كالاستشهادات : مثل الاستشهادات ع ؛ وكالاستشهادات د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || وكتقسيم : لتقسيم س ، عا . (٩) وأما : فأما د ، س ، سا ، ن ، ه . (٩ — ١٠) وأما . . . بالقوة : ساقطة من عا . (١٠) بالقوة : ساقطة من س || كلى : ساقطة من س ، ه . (١٠ — ١٤) أو بالفعل . . . لامحالة : ساقطة من عا . (١١) فالتكثر : فالكثير سا ؛ فالتكبير ع || وليس : ليس ع || هذه : ساقطة من سا . (١٢) ومعنى تركيب القياس : ساقطة من سا || أن : بأن سا || مؤلف : مركب س . (١٣) قياس : ساقطة من ن || يبينها : يبينه د ، ن ؛ بينهما س ؛ بينة سا || فيتركب : فيركب د .

والمقدمات المنتجة لإحدى المقدمتين زوج . والنتيجة أيضا لكليهما زوج ؛ إذ هو ضعف ماينتج الواحد ، وجمع الزوج إلى الزوج زوج . فإذن مقدمات القياسات البسيطة أو المركبة أزواج . فإن كان عددها فردا فهناك إما نقصان، وإما زيادة ، وإما عقم ، إن كان لايتم بزيادة ، ولا يستوى بنقصان ، والذى بنقصان فهو على وجهين : إما أن تكون المقدمات قد أسقط الكبرى منها استغناء بما لها فى اشتهارها من الظهور ،أو إيهام استغناء بالظهور فيما لو صرح به لظهر كذبه ، كما فى المغالطة والخطابة ؛ أو أسقطت الصغرى بسبب من ذلك. وإما أن يكون الإسقاط على سبيل استغناء عن المقدمة لالظهورها فى نفسها ولا لحيلة ، ولكن لأنها قد ظهرت بتأليف المقدمتين التى تنتجها ظهورا يغنى أن تجعل بعد ذلك مقدمة ، فتسقط النتيجة التى عن المقدمتين ويؤتى بالمقدمة الأخرى ، فتكون ثلاثة ، وينتج المطلوب . وإذا كان على كل مقدمة قياس فيبعد أن يسقطا معا كما تسقط النتائج استغناء بالظهور، بل إن أسقط منها شىء، فالتى يتأخر قياسها ، فإن الذى سبق قياسه كأنه نسى عند الاشتغال بما تأخر قياسه ؛ فكان نتيجة الأقرب زمانا من القياسين أولى بأن لايذكر . وأما الذى بالزيادة فهو على الوجوه التى سلف لك ذكرها . وأما الذى لأجل العقم فهو أن لاتكون الفردية ترجع الى الزوجية بوجه ، لابنقصان ، ولا بزيادة .

(١ — ١٦) والمقدمات . . . بزيادة : ساقطة من عا . (١) لكليهما : لكليهما د ، سا ، ن .
(٢) ضعف : ساقطة من د ، ن || الواحد : الواحدة س ، سا . (٣) نقصان : انفصال سا .
(٤) إن : فإن ع || والذى : فالذى س ، هـ . (٤ — ٥) والذى بنقصان : ساقطة من م .
(٥) بنقصان : بالنقصان س ، سا . (٧) لظهر : لعلم س ، سا ؛ ليعلم د ، ن .
(٩) المقدمتين : + إلى نتيجة المقدمتين د || تنتجها : تنتجه د ، س ، سا ، ن ، هـ ؛ النتيجة ع . (١٠) النتيجة : الشىء ع . (١١) ثلاثة : ثانية سا . (١٣) فالتى : فالشىء سا . || قياسها : قياسه د ، سا ، ن . (١٤) فكان : وكان د ، س ، سا ، ن ، هـ . (١٥) ذكرها : ذكره سا . (١٦) لا بنقصان : ولا بنقصان ب ، م .

وكل قياس مركب فإما أن يكون موصولا ، وإما أن يكون مفصولا . والموصول هو الذى تكون النتائج المتقدمة للمطلوب ، التى هى مقدمات المطلوب ، مذكورة فيه بالفعل ؛ سواء كان التركيب بسبب حاجة إحدى المقدمتين إلى القياس ، فيكون تركيبا واحدا ؛ أو بسبب حاجة المقدمتين كلتيهما إليه ، فيكون تركيبا مضاعفا . قد ذكرت النتائج على أنها نتائج ، ثم ذكرت على أنها مقدمات ، وذلك بأن يبتدأ من أبعد المقدمات عن المطلوب ، فيقرن بين اثنين اثنين منها ، فتلتج نتيجة هى مقدمة . فإن احتيج إلى أن تستنتج مقدمة أخرى فعل ، وإن لم يحتج أخذت تلك المقدمة والمقدمة الأخرى ، فأنتج منهما فتكون أربع مقدمات ، ونتيجتان . فأما إن احتيج إلى أن يستنتج الأخرى أورد له قياس من مقدمتين ، واستنتج . فيكون فى طبقة واحدة أربع مقدمات ، ونتيجتان . وفى الطبقة الثانية مقدمتان ، ونتيجة . فتكون جميع المقدمات فى التركيب ستا ، وجميع النتائج ثلاثا ، ويكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات ، ويكون فى كل قياس ثلاثة حدود ونتيجة . فإن كان على كل مقدمة قياس ، وكانت المقدمتان مشتركتين ، كانت ستة حدود . إلا أن الواحد منها مشترك فى الوسط فتكون خمسة حدود . لكن من المشترك ومن أحد طرفى الخمسة تحصل إحدى المقدمتين القريبتين . ومن المشترك والطرف الآخر تحصل المقدمة الأخرى . ومن طرفى الخمسة يحصل المطلوب ، الذى إليه يساق تركيب القياس .

(١ — ١٨) وكل قياس . . . القياس : ساقطة من عا . (٢) والموصول : فالمفصول د ، ن || تكون : ساقطة من س . (٣) حاجة : ساقطة من سا . (٤) أو بسبب : و بسبب م || المقدمتين : للمقدمتين هـ . (٥) قد : ساقطة من || ذكرت (الأولى) : كثرت س || ذكرت (الثانية) : كررت د ، ن . (٦) فيقرن : فيقول س . (٦ — ٧) اثنين اثنين : اثنين ب ، ع ؛ اثنتين بخ . (٨) والمقدمة : ساقطة من م || منهما : منها د ، س ، ن . (٩) فأما : وأما س ، سا ، ع ، هـ . (١٥) كانت : كان س ، سا . (١٧) تحصل (الأولى) : ويحصل سا || إحدى : ساقطة من م || ومن المشترك : والمشترك م . (١٨) يحصل المطلوب : يطلب المقصود س .

وإن كان القياس على مقدمة واحدة فيكون هناك قياسان فقط . فتكون هناك أربع مقدمات : مقدمتان على المقدم ، ومقدمتان على النتيجة ؛ إحداهما نتيجة القياس الأول والأخرى غير نتيجته ، وينتج منهما المطلوب . فيكون عدد المقدمات مع أخذ النتيجة مكررة أربعا ، وعدد النتائج اثنين . ويكون عدد المقدمات ضعف عدد النتائج ، وأما عدد الحدود فيكون ههنا على عدد المقدمات . مثاله : كل ج ب ، وكل ب د ، فكل ج د . وكل ج د ، وكل د ه ، فكل ج ه . فتكون الحدود ج ، ب و د ، ه .

والأصل فى هذا أنه إذا كان القياس واحدا كانت المقدمات من حدود ثلاثة . فإن كان القياس اثنين ، ولكن الثانى فى درج الأول ، أى ليس شىء فيه نتيجة عن القياس الأول ، بل ينتجان نتيجتين متباينتين ، كانت المقدمات أربعا ، وكانت الحدود ستة ، لا أربعة . فإن كان القياسان على مقدمتين مشتركتين ، هما جزءا قياس آخر ، صارت خمسة . فإن صارت المقاييس التى فى درجة واحدة ثلاثة تنتج متباينات كانت المقدمات ستا ، وكانت الحدود تسعة . فإن كانت النتائج الثلاثة تشترك على الولاء، صارت الحدودسبعة . فلا يزال يزدادعددالحدودفى المقاييس المتالية علىعدد المقدمات بواحد، وتكون المقدمات أزواجا والحدود أفرادا ، وتكون النتائج لضعف عدد المقدمات تارة أزواجا وتارة أفرادا ، لأن أنصاف الأزواج تكون أزواجا وتكون أفرادا .

(١ — ١٧) وإن كان القياس . . . أفرادا : ساقطة من عا . (٣) منهما : منها ص ، ع || فتكون : ويكون س ، سا . (٤) مكررة : مكررا د ، س ، سا ، ن . (٦) وكل ج د : ساقطة من س ؛ كل ج د سا . (٧) فكل ج ه : ساقطة من سا . (٦ — ٧) كل ج ب . . . ه : كل د ب وكل ب د فكل و د وكل د ه فتكون الحدود د وب ود وه د ؛ كل د ب وكل ب د فكل و د وكل د ه فكل د ه فتكون الحدود د وب ود وه ن . (٩) اثنين : اثنتين ن || ولكن : وليكن د ، ن || أى : ساقطة من سا . (١١) فإن : وإن سا . (١٣) وكانت : وكان س ، سا ، ن . (١٤) فلا يزال : ولا يزال ع . (١٥) بواحد : بواحدة س . (١٧) لأن أنصاف . . . أفرادا : ساقطة من سا .

وأما إذا كان القياسان ليست نسبتهما هذه النسبة ، لكن أحد القياسين أقدم مرتبة من القياس الثانى ، إذ توجد فيه مقدمة فى الآخر ، فإنه إذا تم القياس الأول كانت الحدود ثلاثة . فإذا جاء القياس الثانى ، جاءت مقدمة أخرى ، وحد آخر ، فيكون للقياسين فى البسط ستة حدود : اثنان من الستة ، حدود القياس الأول ؛ فيبقى للقياسين أربعة حدود . فيكون عدد الحدود مثل عدد المقدمات ، والنتائج نصف عددها . فإن جاء قياس ثالث حينئذ جاء بمقدمة تضاف إلى النتيجة الثانية ، ويكون بزيادة حد ، وتكون المقدمات مع ما فيها من النتائج الأولى ستا ، والنتائج ثلاثا ، والحدود خمسة . وإذا كانت المقدمات أربعا كانت الحدود أربعة . والآن لما ازداد حد فصارت المقدمات ستا ، ازدادت نتيجة لما سلف ، ومقدمة . فإن زدنا حدا ، ازداد قياس ، فصارت المقدمات ثمانى والنتائج أربعا ، والحدود ستة . فيكون فى القياس الأول عدد الحدود أكثر من المقدمات بواحد . وفى القياس الثانى يتساوى المقدمة والحد ، كأن المقدمات قد لحقت الحدود . ثم من بعد ذلك يكون تجاوزه فى كل تركيب ؛ إذ مع كل حد تزداد مقدمتان . فإن الحدود كانت أولا ثلاثة ، وزاد واحد فصارت الحدود أربعة ، وزادت مقدمتان فصارت المقدمتان أربعا . فلما زاد حد صارت المقدمات ستا ، والحدود خمسة . وعلى هذا القياس . فتكون المقدمات دائما أزواجا ، وتكون الحدود

(١ — ١٧) وأما إذا . . . الحدود : ساقطة من ها . (١) وأما : فأما د ، ن || القياسان : القياس د ، س ، سا ، ن || نسبتهما : نسبتها د ، س ، سا ، ن . (٢) أقدم : أكل سا || مرتبة : رتبة س ، سا || الثانى : ساقطة من سا . (٤) فيكون : ساقطة من سا . (٥) فيكون : ويكون س || مثل : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه . (٦) بمقدمة : مقدمة د ، ن . (٨) وإذا : وإذ بخ ؛ فإذا سا . (٩) أربعا كانت : ساقطة من م || الحدود أربعة : ساقطة من ع . (١٣) كأن : فإن ع || من : ساقطة من ع || من بعد ذلك : ساقطة من سا . (١٦) المقدمات : المقدمة د ، ن ؛ المقدمتان سا .

فى أول الأمر فردا ، إذ هى ثلاثة ، وفى التركيب الثانى زوجا ، وفى الثالث فردا . وكذلك تنتظم دائما . فإن كان التركيب مختلطا لم يحفظ لا ذلك الترتيب ولا هذا الترتيب . أما ذلك الترتيب فلأن المقدمات وإن بقيت أزواجا ، فالحدود لا تبقى أفرادا ولا يكون لها نظام . وأما هذا الترتيب ، فإن المقدمات دائما تبقى أيضا أزواجا . لكن الحدود لا يكون تزايدها مستمرا على تزايد العدد ، وعلى تواليه . وليس تكون المقاييس المركبة هذا التركيب، ولا التركيب الآخر الذى سنذكره الذى من قياسات من شكل واحد ، إلا أن يكون المطلوب كليا موجبا . فإن القياسات عليه ، وعلى مقدماته ، تكون من الشكل الأول ، ومن الضرب الأول ، أعنى من الحمليات . فإن كان المطلوب سالبا كليا ، فإن القياس على أحد مقدمتيه وهو الكلى الموجب ، أن يكون من الشكل الأول . وأما على مقدمته الثانية فيكون من الشكل الأول ، ومن الشكل الثانى ، وبحدود واحدة بأعيانها . مثاله ، والمطلوب : لا شىء من جـ آ . فيكون تركيب قياسه الأبسط وهو الذى هو قياس على مقدمته على وجوه ، فأما إن كانت المقدمة الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة ، أعنى فى القياس القريب من المطلوب ، وكان هذا القياس القريب من الشكل الأول ، فإنك تجد الصغرى لا تبين إلا بالشكل الأول ، والكبرى تتبين بالشكلين ، وتتبين بالشكل الثانى من وجهين : أحدهما والكبرى من

(١ — ٢) فى أول . . . لم يحفظ : ساقطة من عا . (٢) مختلطا : مختلفا س || لا ذلك الترتيب : لا ذلك التركيب سا . (٤ — ٥) فالحدود . . . أزواجا : ساقطة من ن . (٥) مستمرا : مشتمل ع . (٦) تكون : كون د ؛ ساقطة من ع || ولا : هذا ع . (٩) من : ساقطة من م . (١١) وبحدود : بحدود س ؛ والحدود ن || واحدة : واحد ، د ن . (١٢) جـ آ : د آ د ، ن || الأبسط : الأوسط د ، ع ، ن (١٣) هو : ساقطة من د ، ن || مقدمته : مقدمتيه س . (١٤) من المطلوب . . . القريب : ساقطة من م . (١٥) لا تبين : لا تتبين ب . (١٦) بالشكلين وتتبين بالشكل الثانى : بالشكل الأول وتتبين بالشكل الثانى د ، ن || بالشكلين : كالكليين س || بالشكلين وتتبين : إلا سا || أحدهما : الوجه الأول بخ س ، سا ، عا ، هـ || والكبرى : الكبرى د ، ن .

الشكل الأول : كل جـ ب ، وكل ب د ، فكل جـ د . كل د ه ولا شيء من ه آ فلا شيء من د آ . فلا شيء من جـ آ . الوجه الثاني والكبرى من الشكل الثاني وصغراه موجب : كل جـ ب ، وكل ب د ، فكل جـ د. كل د ه ، ولا شيء من آ ه ، فلاشيء من د آ . فلا شيء من آ جـ . الوجه الثالث والكبرى من الشكل الثاني وصغراه سالب : كل جـ ب ، وكل ب د ، فكل جـ د . لا شيء من د ه ، وكل آ ه ، فلا شيء د آ . فلا شيء من جـ آ .

وإما أن تكون المقدمة الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة في القياس القريب ، ويكون القياس من الشكل الثاني . فتكون الصغرى لا تتبين إلا بالشكل الأول أيضا ، والكبرى تتبين بالشكلين . الوجه الأول والقياس على الكبرى من الشكل الأول : كل جـ ب ، وكل ب د ، فكل جـ د . كل آ ه ، ولا شيء من د ه ، فلا شيء من آ د . فلا شيء من جـ آ . الوجه الثاني والقياس على الكبرى من الشكل الثاني والصغرى موجب : كل جـ ب ، وكل ب د ، فكل جـ د . كل آ ه ، ولا شيء من د ه ، فلاشيء من آ د . فلاشيء من جـ آ . الوجه

(١ — ٢) كل جـ ب . . . د آ : كل د ب ، وكل ب د ، فكل د و . وكل ده ، ولاشيء من ه آ ، فلاشيء من د آ د ، ن ؛ ساقطة من سا . (٢) فلا شيء من جـ آ : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || الوجه : والوجه د ، ن || الثاني : الأول سا . (٣ — ٤) جـ ب . . د آ : د ب ، وكل ب د ، فكل د ه . كل د ه ، ولاشيء من آ ه ، فلاشيء من د آ د ، ن . (٤) فلا شيء من آ جـ : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (٥) سالب : سالبة د ، ع (٥ — ٦) جـ ب . . . د آ : د ب وكل ب د ، فكل د ه ولا شيء من د ه ، وكل آ ه ، فلا شي من د آ د ، ن ؛ كل جـ ب ، وكل ب د ، فكل د ه . لا شيء من آ ه ، وكل د آ ، فلا شيء من د آ م . (٦) فلا شيء من جـ آ : فلا شيء من د آ د ، ن . (٨) ويكون القياس : والقياس س ، سا ، عا ، ه || لا تتبين : لا تبين د ، ن . (٩) تتبين : تبين د ، ن . || على الكبرى : ساقطة من س ، عا . (١٠) جـ ب : د ب د ، ن . (٩ — ١١) الوجه . . . جـ آ : ساقطة من ه . (١٠) جـ د : د و د ، ن . (١١) جـ آ : د آ د ، ن || الوجه : والوجه د ، ن . (١٢) الثاني : الثالث د ، ن || جـ ب : د ب د ، ن . (١٣) جـ د : د و د ، ن || جـ آ : د آ د ، ن .

الثالث والقياس على الكبرى من الشكل الثانى ، وصغراه سالب : كل جـ ب ، وكل ب د ، فكل جـ د . لا شىء من آ ه ، وكل د ه ، فلا شىء من آ د . فلا شىء من جـ آ .

وأما إن كانت المقدمة الصغرى سالبة ولا يتم حينئذ إلا من الشكل الثانى، فيكون من ذلك وجوه ثلاثة ، هى عكس الوجوه الثلاثة المذكورة . وأنت يمكنك أن تعلم ذلك . فإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، فيكون قياسه القريب من مقدمتين موجبتين ، وإحداهما وحدها كلية . فإن كان على صورة الشكل الأول ، كان القياس على الكبرى الكلية الموجبة من الشكل الأول فقط . والقياس على الصغرى إما من الشكل الأول والجزئية موجبة صغرى لا محالة ؛ وإما من الثالث فيكون إما من كليتين ؛ فيكون القياسان الأبعدان من الشكل الأول لا غير ؛ وإما من جزئية وكلية ، فتكون تارة الجزئية صغرى ، وتارة كبرى . وإن كان القياس القريب من الشكل الثالث ، وصغراه موجبة جزئية، كان القياس على كبراه من الأول ، وعلى صغراه إما من الأول كما علمت ، وإما من الثالث على وجهين . وإن كان صغراه كلية ، كان القياس على صغراه من الشكل الأول ، وعلى كبراه إما من الشكل الأول ، وإما من ضروب الثالث . فإن كان المطلوب جزئيا سالبا ، فإما أن يكون القياس القريب عليه من الشكل الأول ، أو الثانى ، أو الثالث . فإن كان القياس القريب عليه من الشكل الأول ، فيكون القياس على كبراه من الشكل الأول لا غير ؛ وعلى

(١) سالب : سالبة ع || جـ ب : د ب د ، ن . (٢) جـ د : د و د ؛ و د ن . (٣) جـ آ : د آ د ، ن . (٥) هى : مع س . (٧) كان : كانت سا . (١٢) وإن : فإن سا . || موجبة : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٣) كان : وكان ع . || كما : + قد ن . (١٣ — ١٥) إما من الأول . . . كبراه إما : ساقطة من د . (١٥) وعلى . . . الأول : ساقطة من ن . (١٨) فيكون . . . الأول : ساقطة من د ، سا ، ن .

صغراه من الشكل الأول على ضرب ، ومن الشكل الثالث على ثلاثة ضروب . وإن كان القياس عليه من الشكل الثانى ، وصغراه موجبة ، وكبراه كلية ، فيكون القياس القريب على كبراه من الأول ، ومن ضربى الثانى ، وعلى صغراه من الأول ، ومن ثلاثة ضروب الثالث . وتركب المزاوجات فيه ، فتكون ثمانية . وإن كانت صغراه سالبة ، تتبين كبراه بضرب من الأول ، وصغراه بضرب من الأول ، وضربين من الثانى ، وثلاثة ضروب من الثالث ؛ فيكون أربعة وعشرين تركيبا .

وأما التركيب الذى يكون على سبيل فصل النتائج من المقدمات ، بأن تذكر المقدمات وتترك النتائج أصلا ، إلا النتيجة الأخيرة ، مثل قولهم : كل ج ء ، وكل د ه ، وكل ه ز ، وكل ز ح ، فكل ج ح . فإن أول القياس الذى فيه بالفعل لا محالة ، وهو من مقدمتين ، والقياس الثانى مذكور كبراه فى المثال الذى أوردناه ، فكلما زدنا حدا ، زادت مقدمة ؛ فيكون لما زدنا حدا رابعا ، ضاعت مقدمة ثالثة ، وإذا زدنا حدا خامسا ، جاءت مقدمة رابعة . فتكون عدد المقدمات أقل من عدد الحدود بواحد . فإن كانت المقدمات زوجا ، كانت الحدود فردا ، وإن كانت المقدمات فردا ، كانت الحدود زوجا ؛ كذلك على الولاء . لكن مع زيادة كل حد ، تزيد نتيجة فى القوة ، أعنى من النتائج النافعة فى المطلوب . فكلما زيد حد زادت نتيجة ، فتكون النتائج الزائدة

---

(١) على (الأولى) : ساقطة من ه || الثالث : الثانى ع . (٣) ضربى : ضرب سا . (٤) ومن ثلاثة : وثلاثة د || الثالث : ساقطة من د ، ن ؛ من الثالث سا || وتركب : وركب بخ ، س ، عا . (٥) تتبين : من طا . (٩) النتائج : النتيجة ب ، ع ، م . (١٠) فكل : وكل سا || فيه : ساقطة من ن . (١١) الثانى : التالى م || مذكور : مذكورة ن . (١٢) فكلما : وكلما طا . (١٣) وإذا : فإذا د ، ن . (١٦) كل حد : ساقطة من سا . (١٧) فكلما ... الزائدة : ساقطة من د .

النافعة فى المطلوب ، هى بعدد الحدود ، ومثلها فى الزوجية والفردية . ومعنى قولنا : النتائج النافعة فى المطلوب ، أنه فى قوة مثل هذا التركيب أن تستنتج نتائج غير نافعة فى المطلوب . والنتائج النافعة فى المطلوب فى المثال الذى أوردناه ، فمثل : كل جـ هـ ، ومثل : كل جـ د . وأما غير النافعة فى المطلوب ، فمثل قولنا : إذ نقيس من تلك المقدمات ، فنقول : كل د هـ ، وكل هـ ز . فينتج فكل د ز . فهذه النتيجة غير نافعة فى المطلوب فى نسقنا الذى نسقناه . وإن كان لنا أن نبتدئ بترتيب آخر ونسق آخر نجعل فيه مقدمة جـ هـ بينة ، ومقدمة هـ ز غير بينة ، ثم نبينها ، ثم نضيف إليها مقدمة ز ح على أنها بينة . لكن نكون قد غيرنا النسق الذى فرضناه فى هذا المثال . وهذا النوع لا يستفاد فيه ، مع زيادة كل حد نتيجة . وأما النوع الآخر فإنا ننتج أولا : أن كل جـ هـ ، ثم نضيف إليه : كل هـ ز ، فينتج : كل جـ ز ، ثم نضيف إليه : كل ز ح ، فينتج : كل جـ ح . وأما كل د ز ، وما يجرى مجراه ، فإنه لا ينفع بوجه من الوجوه ، فى هذا الترتيب من القياس .

واعلم أن الحد الزائد ، يدخل فى جانب الحد الاصغر ، وفى جانب الحد الأكبر ، وفى الوسط . وأما الكلى الموجب ، فلا تكون القياسات المركبة عليه إلا من الشكل الأول ، ويكون التركيب الواقع فيها على النحو الذى قد علمت فى المثال الذى أومأنا إليه . وأما الكلى السالب فيكون عليه قياسات مركبة على

---

(١) النافعة فى المطلوب : ساقطة من سا . (٢ — ٣) أنه . . . فى المطلوب : ساقطة من سا . (٤) جـ هـ : د هـ د ، ن || جـ د : جـ ز س ، سا ؛ د و د . (٥) إذ : أن بخ ، د ، س ، سا ، ط ، ن ، هـ . (٦) فكل : وكل ب ، م ؛ كل ع || د ز : هـ ز بخ ، د ، عا || فى نسقنا : ساقطة من س . (٧) وإن كان لنا . . . [حتى نهاية الفصل] : ساقطة من سا . (٨) لكن : قد ن . (٩ — ١١) مع زيادة . . . هـ ز : ساقطة من س . (١٠) الآخر : الأخير طا || جـ هـ : د هـ د . (١١) جـ ز : د ز س || إليه : + أن ع . (١٢) جـ ح : جـ ز طا . (١٥) وأما : فأما د ، س ، ع ، طا ، ن ، هـ .

الوجه المذكور فى الموصولات. فنظير الوجه الأول ، كل جـ ب ، وكل ب د ، وكل د ه ، ولا شىء من ه آ ، فلا شىء من جـ آ . ونظير الوجه الثانى : كل جـ ب ، وكل ب د ، وكل د ه ، ولا شىء من آ ه ، فلا شىء من جـ آ . ونظير الوجه الثالث كل جـ ب ، وكل ب د ، ولان ه د، وكل آ د ، فلاا شىء من جـ آ .

وكذلك الحال فى جميع الوجوه التى تترك فيها النتائج أصلا ، ويرضى بها وهى بالقوة ، وإنما نذكر الأخيرة منها بالفعل فقط . فمن هذه الأشياء ، يبين لك أن الكلى الموجب مما يصعب وجود القياس عايه جدا ، كان قياسا مفردا ، أو قياسا مركبا . إذ لا يكون إلا من ضرب واحد من شكل واحد . ومقابله يسهل وجود القياس عليه جدا ، لأنه يتبين بستة ضروب مفردة ، أعنى بهذا المقابل الجزئى السالب ، ويتبين بضروب كثيرة جدا من القياسات المركبة ، عددناها لك . وعلى الكلى الموجب فى الصعوبة الكلى السالب . يعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار ، ويلى الكلى السالب فى الصعوبة مقابلة الجزئى الموجب . ويعرف ذلك من ذلك المذهب أيضا .

واعلم أن التركيب المفصل إذا انتهى إلى مقدمات سوالب بعد الموجبات ، فالأحسن أن توصل ، فإن النظام ينقطع هناك . وأما إذا كان الابتداء من

---

١) الموصولات : الموصل عا || الأول : ساقطة من عا || جـ ب : د ب د (٢) ولا شىء من ه آ : فلا شىء من آ ه د ، ن ؛ ولا شىء من آ ه ع . (٣) جـ ب : د ب د ، ن || من (الثانية) : ساقطة من م || جـ آ : د آ د ، ن . (٤) وكل : (الأولى) د ، س || ب د : د م ولا شىء من ه د وكل آ د : ساقطة من د || فلا شىء : ولا شىء د . (٦) الوجوه : ساقطة من س . (٧) الأخيرة : هو ع . (٩) إلا من : الأمر من ع . (١٠) يتبين : يبين د ، ن . (١١) ويتبين : ويبين د ، ن . (١٤) ذلك (الثانية) : ساقطه من ع .
(١٥) المفصل : المنفصل ع .

السوالب ، ثم تلتها موجبات أى عدد كانت ،[1] استمر القياس على تركيب الفصول.

وقد تتركب[2] قياسات استثنائية واقترانية ، وتكون الاقترانية إما داخلة لإنتاج الاتصال والانفصال ، أو[3] لإنتاج الاستثناء .

(١) كانت : كان ع || أستمر القياس : اسلموا نياس د || الفصول : المفصول سا ، م . (٢) وقد تتركب : وإنك تركب د ، ن || وتكون : فتكون ع . (٣) والانفصال : أو الانفصال ن . || الاستثناء : الانفصال س .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب

قد اشتغلنا إلى هذا الحد بتبيين أن القياس ما هو ، وكم ضروبه ، وما الفرق بين بسيطه ومركبه . وليس يكمل انتفاعنا بأن نعلم القياس الصحيح من غير الصحيح ، إذا لم نعلم كيف نكتسبه ونحصله . وذلك لأنا إذا احتجنا إلى معرفة شىء بالقياس لم يكفنا أن نعلم أن القياس ماهو . ويكون مثلنا كمثل من يعلم أن الدواء النافع لعلة كذا ما هو . وهذا لا يكفيه فى شفاء العلة ، ما لم يكن يعلم مع ذلك وجه طلبه وتحصيله واتخاذه . فإنه إن اتفق أن صادفه معمولا محصلا انتفع به ، وإن لم يتفق ذلك بقى متحيرا لا ينفعه علمه بماهيته وكيفيته فى حاجته السانحة . فحرى بنا أن نشتغل بتعرف كيفية اكتساب القياس اشتغالا على وجه كلى . أما اكتساب القياس من حيث هو برهانى أو جدلى أو غير ذلك ، فهو أمر أخص من بحثنا هذا ؛ بل كما أن بحثنا إنما هو عن القياس الكلى ، لا عن قياس ما معين برهانى أو جدلى ؛ كذلك بحثنا عن اكتساب القياس إنما هو عن القياس على الإطلاق ، لا عن قياس ما .

---

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٤ عا ، ه . (٣) مطلوب مطلوب : مطلوب سا . (٤) بتبيين : بتبين د ؛ وتبين سا . (٥) بين : من م . (٧) ويكون : فيكون س ، سا ، عا ، ه . (٩) يعلم : يتعلم عا || مع : من د ، ن || واتخاذه : ساقطة من سا || إن : إذ د ؛ إذا س . (١٠) انتفع : ينفع س ؛ لينفع سا || ذلك : ساقطة من ع || بقى : ساقطة من د . (١١) بتعرف : بتعريف د ، ن . (١٢) أما : وأما د ، سا ، ن || أو جدلى : وجدلى د ، سا . (١٤) ما معين : معين د ، ن .

ولنعبر عما أفادناه المعلم الأول فى ذلك ، وإن كان جميع الصناعة مستفادة منه بقوة أو فعل، فنقول: قد علمنا أن الأمور إما شخصيات، و إما كليات. والشخصيات قد تكون بالحقيقة موجودة فى الشخصيات ، و إما محمولة على الشخصيات ، كهذا الأبيض على زيد ، فلا يكون بالحقيقة ،وهذاشىء قد وضح لك فى موضع آخر. وأما الكليات فمنها كليات قريبة من الأشخاص بلاواسطة، ومنها كليات بعيدة عنها ولا عام لها ، و إما أمور فى الوسط . وكل محمول إما ذاتى وعلى المجرى الطبيعى، و إما كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالإنسان على الأبيض ، أو حمل عارض على عارض آخر يشاركه فى الموضوع ، الذى هما محمولان عليه الحمل الطبيعى كحمل الأبيض على الموسيقار . وليس كل حمل عرضى إنما يكون من حمل موضوع على عرضيه ، بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاتية المقوم الأعم ، كما يحمل الإنسان على الحيوان ، وزيد على الإنسان ، وذلك فى القضايا المحصورة الجزئية . لكن الأمر الذى هو فى نفسه واجب ، بحسب طبائع الأمور من غير اعتبار عارض من خارج ، هو أن يكون الأخص موضوعا للأعم ، وأن يكون الأمر موضوعا لخواصه وعوارضه، لا بالعكس. والمحمولات التى تحمل بالطبع على شىء واحد يتبين من حالها أنها متناهية ، سواء أخذت محمولات حقيقية أو مشهورة . فإن كثيرا مما لايحمل بالحقيقة حملا ذاتيا يكون مشهورا أنه محمول ذاتى. وربما كان لا عام فوقه بالحقيقة ، و يكون فى المشهور أن له عاما فوقه . و بين أعم العوام وأخص الخواص أمور ، إنما أكثر الكلام فيها وأكثر البحث عنها . فإذا أردت أن تكتسب القياس ، فضع

---

(١) أفادناه : أفاده سا . (٣) و إما : فإما [جميع النسخ]. (٤) فلا : ولا س ، سا .
(٧) كائن : ساقطة من د. (٨) عارض (الأولى) : ساقطة من س. (٩) الأبيض : الإنسان د ، ن . (١٤) وأن : فإن عا || وأن يكون : و يكون ع . (١٩) فيها : ساقطة من ب ؛ د ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ن || فضع : وضع د .

الحدين واطلب حد كل واحد منها وخاصيته ، وكل ما يلحق كل واحد منهما ، أعنى الحدين من الأجناس وأجناسها ، والفصول وأجناسها وفصولها والعوارض لها ، ولشىء من مقوماتها وفيها أجناس عوارضها وفصول عوارضها أو عوارض عوارضها ، وبالجملة لواحق اللواحق ، فإنها عوارض أيضا .

وكذلك تطلب ما يلحقه كل واحد من الحدين مما نسبة الحد إليه النسبة المذكورة ، وما يلحقه ما يلحقه . فهذه مواد طلب الإيجاب . وأما مواد السلب ، فاطلب أيضا الأمور التى لا يوجد ضرورة أو إطلاقا لحدّ حدٌّ منها . ولا تشتغل بطلب مالا يلحقه حدٌّ حدٌّ ، فإن مالا يلحق هو نفس مالا يلحق ،وأما ما يلحق فليس هو نفس ما يلحق . فإن الموضوعات التى على المجرى الطبيعى ، تمايز المحمولات التى على المجرى الطبيعى ، وإن دخل بعضها فى بعض ، إذا كانت على غير المجرى الطبيعى ، كما قد علمت . فإذا حصّلت ذلك فعند ذلك تتأمل حال كونها ذلك حقيقية أو مشهورة . واعلم أنك كلما أمعنت فى الاستكثار من هذه اللواحق والملحوقات وما لا يلحق ، فأنت أقرب من إصابة الغرض . واللواحق التى تلحق غير اللحوق الكلى ، مما لا ينتفع به فى أكثر الأمر ، بل عليك باقتناص الكليات . وكذلك فى الملحوقات ، وفيما لا يلحق . واعلم أن القياس إنما يحصل لك من الكليات . وليس اللاحق الكلى ما يلحق بكليته للموضوع ، بل ما يلحق كلية الموضوع ، وقد استبنت هذا فيما سلف . وكما لا يفيد اشتغالك بتأمل ما لا يلحقه

---

(١) منها : منهما د ، س ، سا ، ه || وخاصيته : وخاصته بخ . (٣) ولشىء : وليس س || وفصول عوارضها : ساقطة من ع . (٤) أو عوارض : وعوارض ع . (٦) فهذه : وهذه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن . (٧) منها : منهما س ، (٨) فإن : إن د ، ن . (٨ — ٩) فليس هو نفس : فليس ليس د ؛ فليس نفس ع ، م ، ن ، ه . (١٠) التى : ساقطة من ب . (١١) كونها : كون د || ذلك (الثالثة) : ساقطة من س . (١٣) من : إلى م || والملحوقات . . . واللواحق : ساقطة من د ، ن . (١٤) غير : عن د ، ن || باقتناص : بانتقاص د ، ن . (١٧) وكما : وما د ، ن || ما لا يلحقه : ما يلحقه س .

الموضوع،أعنى مثل هذا اللحوق الكلى ؛ كذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ما يلحق اللاحق ، هل هو لاحق للموضوع ، فإن لاحق اللاحق لاحق . وكذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ملحوق الملحوق ، هل هو ملحوق اللاحق ؟ وكذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل شىء،هل يلحق الطرفين جميعا أو هل لا يلحق الطرفين جميعا . إذ قد علمت أن ذلك لا يفيد ، إلا أن لا تجعل نظرك من حيث لحوقه ومن حيث لا لحوقه ، بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه فى الضرورة وغير الضرورة. فذلك مفيد جدا فى اشتغالك به ، على رأينا خاصة الذى سنذكره ، إن تذكرته . ولا يفيد أيضا أن تنظر ، هل فى موضوعات المحمول ما لا يلحق الموضوع ، فإن ذلك لا ينعقد عنه قياس. ويجب أن تتأمل حال اللحوق الضرورى، والممكن والذى هو دائم ، أو أكثرى . فإن كل مطلوب ينتج مما يجانسه ، فإذا كان مطلوبك موجبا ، وهو كلى ، طلبت فى لواحق الموضوع شيئا هو من ملحوقات المحمول. فإن وجدت، فقد انعقد قياس . فإن كان جزئيا ، فاطلب فى ملحوقات كل واحد من الطرفين ،فإذا وجدت شيئا مشتركا ،انعقد لك قياس من الشكل الثالث ينتج نتيجة ؛ فإن لم تجد ذلك ، ولكن وجدت فى ملحوقات أحدهما لاحقا للآخر كله أو بعضه ، أفادك ذلك. وإن كان المطلوب سالبا ؛ فاطلب لواحق أحد الحدين ، هل فيها شىء فى جملة مالا يلحق الآخر ؟ فإن صادفت انعقد لك قياس من الشكل الثانى . وإن كان جزئيا طلبت هل فى ملحوق أحدهما ما لا يلحقه الآخر ، فإن وجدت انعقد لك قياس . وإذا تدربت

---

(٢) اللاحق (الأولى) : اللواحق س . (٣) هل : ساقطة من سا || لا يفيد : لام . (٣ — ٤) بتأمل . . . اشتغالك : ساقطة من د . (٤) هل : وهل د ، ن || أو هل : هل م، ن || جميعا أو هل لا يلحق الطرفين : ساقطة من د ، سا . (٥) لا تجعل : تجعل د ، ن . (١١) هو : ساقطة من د، ن. (١٤) نتيجة : ساقطة من د. (١٦) فى : من د ، س ، سا . (١٨) قياس : + من الشكل الثانى وإن كان جزئيا طلبت هل فى ملحوق أحدهما مالا يلحقه الآخر فإن وجدت انعقد لك قياس ب ، م . (١٨) وإذا : فإذا س، ه .

فى هذا ، علمت غناء الحد الأوسط ، وأنه هو الذى يخلق القياس . و إذا امتحنت حال ما يلحق وما لا يلحق ، فابتدئ من أعم لواحق أحدهما ، هل هو مما لا يلحق ؟ فإنك إن وجدت ذلك غير لاحق كفيت المؤونة ، وعلمت أن ما دونه غير لاحق ؛ فإن لم تجده كذلك ، بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجة ، بتدئ مما هو أعم ، وتتدرج عنه على الولاء . فإن فى ذلك سرعة الإصابة ، ومصادفة القياس الأول . فإن سلب الناطق عن البياض ليس سلبا أوليا ، بل سلب الجسم عنه أو الجوهر . فإذا كنت فى طلب هذا الامتحان ، فلا يكونن قصارى طلبك أنه هل فى لواحق أحد الحدين شىء مضاد للواحق الحد الآخر أو مغاير، حتى تقول مثلا : إن جـ باردٌ وآ حارٌّ ، أو تقول : إن جـ سماءٌ وآ أرضٌ، وذلك لأن الحد الأوسط يجب أن يكون شيئا واحدا ، وأما ههنا فإن الأوسط اثنان. وذلك يضطرك إلى أن تجعل ما يمكنك ترتيبه قياسا واحدا ، وأكثر من قياس واحد . وذلك لأنه ليس إنما يصير حينئذ آ ، مسلوبا عن جـ ، بسبب كونه وصوفا بشىء هو ضد ما يوصف به ذلك ، حتى يكون هذا هو الذى لأجله منعقد القياس المنتج للسلب . فإنه لو صار بدل الضد مضاف ، أو عدم، أو ملكة ، أو غيرية أخرى ، لكان القياس ينعقد . لكن السبب الأول فيه كون شىء مما هو لاحق لجـ ، غير لاحق لآ ، أو بالعكس . فالبارد إذا لحق جـ ، كان قياسه إلى آ قياسين : أحدهما ، أنه غير لاحق له ، والآخر أنه ضد لاحقه ،

---

(١) يخلق : يلحق د ، س ، ن ، هـ . (٣) إن : إذا د ، س ، ن ؛ إذ هـ .
(٥) على : ساقطة من د ، ن . (٧) أو الجوهر : والجوهر س ، سا || فإذا : و إذا س ، هـ || فلا يكونن : فلا يكون ع . (٨) أحد : ساقطة من ع . (٨ — ٩) أو مغاير : ومغاير عا .
(٩) إن (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ؛ هـ . (١٠) فإن : و إن د .
(١٣) به ذلك : بذلك بخ ، هـ . (١٤) بدل : بذلك د ، ن || أو ملكة : وملكة ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٥) ينعقد : يعقد د . (١٦) آ أو بالعكس : إلى آ أو بالعكس م || أو بالعكس : و بالعكس ع || فالبارد : والبارد د ، ن ؛ فبالبارد م || جـ : دَ د .

و إنما ينعقد منه القياس لأنه غير لاحق فقط . فإنك إن حفظت : كونه غير لاحق ، و بدلت : كونه مضادا للاحق ، استمر القياس المطلوب . فإن أمكن أن تحفظ : كونه ضدا ، وتتوهم : أنه لاحق مثلا ، حتى تجعل الأضداد قد تلحق بالشيء الواحد ، لما كان ينعقد عنه القياس . وهذا يحوجك إلى أن تتكلف طلبين . فإنك إذا وجدت البارد يلحق ج ، ونظرت هل يلحق البارد آ أو لا يلحقه ، فوجدته فى جملة مالا يلحق آ ، كفيت المؤونة . فأما إذا استأنفت الطلب بعد حصول الأرب ، فأخذت تبحث هل فى لواحق آ ضد له ، فإنما تبحث بحثا خارجا عن الغرض ، اللهم إلا أن تطلب قياسا آخر .

و بالحقيقة إذا وجدت هذين ، فلم تجد قياسا واحدا ، بل قياسين . فإنك فى استعمالها كأنك تقول : جـ بارد ، وآ ليس ببارد ، وجـ ليس بحار وآ حار . والخلف أيضا قد يكتسب بهذا النحو . وذلك لأنك إذا تتبعت لواحق وملحوقات حدود النقيض ومالا يلحقه ، فوجدت فيها ما ينعقد به مع أحد طرفيه مقدمة صادقة ، ينتج مع النقيض محالا ، كنت قست قياس الخلف وكيف لا ينتفع بهذا الاعتبار ، وكل خلف كما سيتضح لك ، فإنه يرجع إلى المستقيم بوجه من الوجوه ؟ وكذلك يمكنك أيضا أن تكتسب من هذا المأخذ ما يفتقر إليه فى الشرطى الاستثنائى ، على ما علمت . ويمكنك بهذا الوجه أن تكتسب الاستقراء أيضا ، وذلك إذا تأملت موضوعات الموضوع . وإذا وجدت فى اللواحق ما يدل على المساواة ، أمكنك أن تكتسب قياسا كليا ، من حيث كنت تكتسب الجزئى بقوة الانعكاس . وهذه المساواة فى الإيجاب ، هو أن يكون الإيجاب على الموضوع فقط ، وفى السلب أن يكون السلب عنه

---

(١) إن : إذا د ، ن . (٢) فإن : وإن ع ، عا . (٤) بالشىء : والشىء د .
(٦) فوجدته : لوجدته د ، ن .

فقط ، ويجب أن تتأمل فى جميع ذلك ، هل هو على سبيل الاضطرار أو على سبيل الإمكان ؟ وأما المطلق ، فإن عينته بشرط أن يكون لا دائما ، وجدته من مادة الممكن ، وإن أخذته عاما فأيهما وجدته صح لك مطلقا ، فلا يحتاج أن تبحث عنه بحثا خاصا . فإن قال قائل : كيف يمكننا أن نجعل ما يمكن مطلقا كليا . فإنا نجد الكتابة ممكنة للإنسان ، ثم لا نقول : كل إنسان كاتب . فنقول : إنا قد أو صيناك أن تأخذ اللواحق الكلية ، والملحوقات الكلية ، فذلك هو المقدم ، فإذا شئت أن تعتبر الإمكان والضرورة ، فبالحرى أن تعتبرها بعد ذلك. واللاحق للكل إذا كان غير دائم ولا ضرورى ، فهو ممكن ومطلق على ما علمت . وبان لك هنالك ، أن هذه المطلقات موجودة ، وإن كانت القضية المؤلفة من الإنسان والكاتب ليس من جملتها . فإذا كان اشتغالك باعتبار الضرورة واللا ضرورة ، ووجدت الإمكان مع اللحوق الكلى ، وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضرورى ، فقد وجدت . وإن كان مرادك المطلق الأعم ، وهو الأصوب أن يكون مرادك ، فأيهما وجدته وجدت المطلق . فبحثك حينئذ عن الشىء ، هل هو مطلق ، محال . وكما أن السلب والحمل قد يكون بالحقيقة ، وقد يكون بالشهرة ، فكذلك الضرورة واللاضرورة قد تكون بالحقيقة، وقد تكون بالشهرة. والمشهور أيضا ، منه ما هو مشهور بالحقيقة، ومنه ما هو مشهور فى بادئ الرأى . فأنت من حيث تكتسب القياس المطلق يجب أن تميز جميع ذلك ، ويجب أن تعلم أن لكل صناعة مقدمات خاصة . فتكون اللواحق والملحوقات

(٢) وأما : فأما س ، سا ، ع ، عا ، ه . (٣) وإن : فإن ع ، ى . (٤) كيف : فكيف س ، ه ؛ وكيف سا . (٧) فإذا : وإذا عا . (٨) واللاحق : واللواحق س ، سا . (٩) هنالك : ههنا د ، ن . (١١) وكان : فكان سا . (١٢) وإن : فإن د ، ن || المطلق : ساقطة من ع . (١٥) فكذلك : وكذلك سا . (١٥ — ١٦) فكذلك . . . بالشهرة : ساقطة من ع . (١٦) ما هو (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، سا ، عا ، م . (١٨) خاصة : خاصية سا ، عا ، م .

وما لا يلحق ، إنما يطلب بحسب تأمل تلك الصناعة . فإن إدراكها بالحيلة المشتركة إدراك يسير . وكثير منها يحصل بالتجربة ، وكثير منها بالاستقراء وستعلم الفرق بينهما .

فهذه إشارة إلى اكتساب القياس . وأما نقيضها فحيث يتكلم فى صناعة الجدل .

ولقائل أن يقول : إن كانت هذه الجملة بإزاء ذلك التفصيل ، فإذن هذا بحث عن اكتساب القياس بنحو غير كلى ، بل بنحو مطابق للبحث الجدلى .

فنقول : إن البحث الجدلى فى ذلك ، هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات . والمشهورات أعم من الأوليات . فكل أولى مشهور ، وليس كل مشهور بأولى ، فالمباحث البرهانية تدخل فى المباحث الجدلية ، من حيث هى أيضا نافعة فى المشهور ، لكن إنما ينظر فيها فى كتاب الجدل من حيث هى مشهورة ؛ وتطلب فى البرهان من حيث هى حقة ؛ وننظر فى هذا الكتاب من حيث الوجه الذى يعمها .

فهذا البحث ، والبحث الذى فى الجدل ، يشتركان فى المباحث ؛ ويختلفان فى أن هذا البحث أعم من ذلك بالاعتبار ، وإن لم يكن فى الموضوع . وذلك لأن هذا ليس يبحث عن تلك من حيث هى مشهورة ؛ بل من حيث هى مقدمات . وفى كتاب البرهان يبحث عنها من حيث هى أولية وحقة. وفى كتاب الجدل يبحث عنها من حيث هى مشهورة ، وإن كان قد يدخل البحث الأول

(١) بالحيلة : بالجملة ها ، هـ. (٢) بالاستقراء : يحصل بالاستقراء س (٩ — ١٠) وليس كل مشهور : ساقطة من س . (١١) هى : ساقطة من ب ، م . (١٢) حقة : حق ب ، د ، م ؛ ن ، حقاج . (١٣) يعمها : يعمهما ع . (١٤) فى الجدل : ساقطة من د ، ن . (١٦) تلك : ذلك س ، سا ، عا . (١٧) وحقة : وحق ب ، د ، ع ، م ، ن .

والنافع فى البرهان فى ذلك البحث ، فليس يدخل بالذات ، بل بالعرض . فإن المشهور ليس يحمل على الأولى من حيث هو . والمقدمة تحمل عليه من حيث هو ، ونحو البحث الذى فى البرهان ، فقد يدخل فى هذا بالذات إذا كانت المقدمة أمرا يلحق كل واحد من الأمرين ، من حيث هو هو . والمقدمة أعم من المشهور ، من حيث هو مشهور ، ومن الحق الغير المشهور من حيث هو حق غير مشهور . والبحث عن المقدمة من حيث هو بحث عن المقدمة ، يصلح أن يفصل فيجعل بحثا عن المقدمة من حيث هى مقدمة برهانيـة . والبحث عن المقدمة من حيث هى مشهورة ، لا يكون جنسا للبحث عن المقدمة من حيث هى مقدمة برهانية . فإن البحث البرهانى ليس جزءا من البحث الجدلى . والبحث عن المقدمة البرهانية كالجزء من البحث عن المقدمة المطلقة . كما أن القياس البرهانى والجدلى ، هما جزآن من القياس المطلق . وليس ولا واحد منهما جزءا من الآخر .

ولكن لقائل أن يقول : فما بالكم أعرضتم عن النحو الخطابى والسوفسطائى والشعرى ، ولم تحيلوا على الفن الخطابى والسوفسطائى والشعرى ، بل أحلتم على الجدلى . فنقول : إن اكتساب القياس منفعته الكبرى فى الأمور الكلية والصنائع المعدة نحو ذلك ثلاثا : البرهان والجدل والمغالطة . والمغالطة مذمومة ، وتتعلم ليؤمن الوقوع فى حيالة مقاييسها المصنوعة . فكيف يكون تعلمها لأجل اكتسابها ؟ على أنك إذا أخذت مكان الحق أو المشهور فى اللواحق ، والملحوقات ، ومالا يلحق ؛ المشبه من اللواحق ، والملحوقات ، ومالا يلحق ، تكون قد صادفت القياس المغالطى .

---

(١) فى البرهان : ساقطة من س || يدخل : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (٣) فقد : قد د ، ن . (١٣) النحو : النوع د ، ن . (١٤) على (الأولى) : عن س || ولم . . . والشعرى : ساقطة من سا . (١٥) إن : لأن س ، سا ، هـ . (١٧) فى : ساقطة من د || حيالة : حيالة جهالة س . (١٨) أو المشهور : والمشهور د ، ن . (١٩) والملحوقات (الأولى) : أو الملحوقات س ، هـ . (٢٠) تكون : فتكون سا || صادفت : صادف د ، ن .

[الفصل الخامس]

(ه) فصل

فى بيان غلط من ظن أن القسمة قياس

وقد ظن قوم أن القسمة هى سبيل إلى اكتساب القياس ، بل إنها هى القياس . فمنهم من جعلها قياسا على كل شىء . ومنهم من جعلها قياسا وبرهانا على الحد، وجعل الحد محتاجا إلى البرهان ، وجعل برهانه القسمة . فأما الحق ، فإن القسمة إنما يكون منها القياس المسوق إلى إنتاج قضايا منفصلة على ما علمت ، وأما على غيرها وعلى الحد فلا . وليست أيضا قياسا ، بل مقدمات قياس . فلنبين أن القسمة ليست قياسا على الحدود المنفصلة التى فى أجزائها ؛ ثم لنبين أن القسمة ليست قياسا على الحد الأول .

فأما التبيين الأول فنقول فيه ، أولا : إنهم إنما يرومون أن ينتجوا بالقسمة شيئا موجبا . والشىء الموجب إنما يثبت لموضوعه بتوسط وسط هو إما أخص من المحمول الذى هو الأكبر أو مساويه .

وأما القسمة فإنما يكون الأكبر فيها دائما أخص من الأوسط ، كقولك : كل حيوان إما مائت ، وإما أزلى . ثم تقول : والإنسان حيوان . فإن أنتج

(١) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م فصل ٥ عا ، ه . (٤) هى : هو س ، ع ، سا ، ه . (٦) البرهان : برهان س ، سا . (١٠) الحد : الحدود د ، ن || الأول : ساقطة من ع ، عا . (١١) التبيين : التبين ب ، د ، م ، ن || إنما : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (١٢) بتوسط : + هو غ || هو : فهو س . (١٤) وأما . فأما ب ، د ، س ، سا ، م ، ن . (١٥) وإما أزلى : أو أزلى س ، ن .

هذا ، فإنما ينتج منفصلا فقط . وأما أن الإنسان أزلى أو مائت ، فلا ينتج منه البتة . اللهم إلا أن نأخذ ذلك أخذا فنقول : إن الإنسان حيوان أزلى أو مائت . فإن كان هذا يعطى لك بنفسه ، أو بقياس آخر ، فما الذى أحوجك إلى القياس عليه ؟ فإن القياس إنما يكون قياسا إذا كان مفيدا لعلم بالمجهول ، ولهذا يكتسب و يطلب . وأما المفروغ من معرفته ، فاكتساب القياس عليه كالفضل ، فكيف إذا كان الذى يكتسب منه لا ينتج المطلوب ؟ فإن قال قائل : إن هذا يفيدنا أن الإنسان مائت ، بأن نقول : الإنسان حيوان ، وكل حيوان إما مائت وإما أزلى ، فينتج : إن الإنسان إما مائت ، وإما أزلى ؛ ثم تقول : لكنه ليس بأزلى ، فينتج : أنه مائت ؛ أو أنه ليس بمائت ، فينتج أنه أزلى . فنقول أولا : إن القسمة حينئذ لا تكون مفيدة ، من حيث يفيد القياس الاقترانى ، بل من حيث يفيد القياس الاستثنائى ، إلا نتيجة منفصلة . وأما ثانيا : فإنه لا يخلو إما أن يكون قولك : الإنسان ليس بأزلى ، بينا ؛ أوقولك : ليس بمائت ، بينا ؛ أو لا يكون أيهما اعتبرته بينا . فإن كان قولك : ليس بمائت ، بينا ؛ وكان كونه أزليا ، بينا ؛ لم يحتج إلى قياس . إن لم يكن كونه أزليا منهما بينا ، فلا يخلو إما أن يكون بينا ، أن الشىء فإذا لم يكن مائتا فهو أزلى ، أو لا يكون . فإن كان ذلك بينا بلا وسط ، فيكفينا أن نقول : إن الإنسان ليس بمائت ، وما ليس بمائت فهو أزلى من غير قسمة ، وإن لم يكن بينا ، بل كان جائزا عندك فى أول الأمر أن يكون بعض

---

(٣) كان : ساقطة من س . (٤) إلى القياس عليه : إليه سا || كان : ساقطة من س .
(١١) الاستثنائى : ساقطة من س . (١٣) أو قولك ليس : أو ليس م . (١٣ — ١٤) أو قولك . . . بمائت بينا : ساقطة من ن . (١٥) بينا (الأولى) : ساقطة من ع . (١٦) أو لا يكون : + ذلك س . (١٦) وسط : وسيط د ؛ واسطة س . (١٧) وما ليس بمائت : ساقطة من م .

ما ليس بمائت ، ليس بأزلى؛ أو يزاد فيه الحيوان ؛ فاستثناؤك : لكنه ليس بمائت ، لا ينتج . ذلك ما لم تقل : لكنه ليس بحيوان مائت .

فيجب أن تكون قسمتك مأخوذا فيها المقدم جزءا من المقسوم إليه ؛ إذ القسمة على وجهين : أحدهما أن لا يؤخذ المقسوم جزءا من المقسوم إليه ، كقولك : كل حيوان إما مائت و إما أزلى ؛ والثانى أن يؤخذ كقولك : كل حيوان إما حيوان مائت ، و إما حيوان أزلى . فإذن يجب أن تكون قسمتك على هذا الوجه . و إذا كانت قسمتك على هذا الوجه لزمك أيضا ما قلنا . فإنه إن كان بينا ، أن كل إنسان حيوان ليس بمائت ، و بينا أن كل حيوان ليس بمائت ، فهو حيوان أزلى ، وكان مطلوبك أن كل إنسان حيوان أزلى ، فقد يمكنك أن تنتجه من هذا التأليف من غير قسمة . فإذن ليس يمكنك من طريق القسمة أن تنتج الأطراف .

وأما استعمال القسمة لإثبات الحد ، فأول ما فيه أن القسمة لا تفيدك : أن ما أخذته هو المحمول الأعم الذى يجب أن يقسم بقسمة مثلا ، كالحيوان فى هذا الموضع ، بل يجب أن يكون ذلك لك موضوعا . ثم تقول مثلا : الإنسان حيوان ، وكل حيوان إما مائت و إما غير مائت . فإذا وقفت ههنا لا يكون الحد قد حصل لك ، بل يجب أن تضع وضعا وتأخذ أخذا ، أن كل إنسان حيوان مائت . ثم تعود وتقول : إن كل حيوان مائت إما ناطق ، و إما غير

(٣) قسمتك : قسمته د، ن || إذ : إذا د ، سا ، م. (٦) و إما حيوان : أو حيوان ن.
(٧) و إذا . . . الوجه : ساقطة من سا . (٩) أن : + كان سا .
(١٢) القسمة : (الثانية) + لإثبات الحد س. (١٣) هو : من س. (١٤) لك : ساقطة من س . (١٥) و إما غير مائت : ساقطة من م . (١٦) أخذا : ساقطة من د ، ن .
(١٧) وتقول : فنقول س ، سا ، ع ، عا ، ه .

ناطق، فتضع وضعا مرة أخرى ، أن الإنسان ناطق. فيجتمع أن الإنسان حيوان ناطق مائت. فإذا فعلت ذلك ، لم يمكنك من ذلك أن تعلم أن هذا حد . فإن القسمة لا تدل على أن هذا مساوٍ ، وليس بأعم . فليست القسمة تفيد شيئا من ذلك إفادة ضرورية . والحد كما تعلمه مؤلف من جنس ، ومن فصول . والجنس لا يكتسب بالقسمة . والفصول هى التى تكسب القسمة ، ليست التى تكتسب بالقسمة . والتمام ، وهو المساواة ، ليس يمكن أن يبين بالقسمة أنه قد حصل . وأيضا فإن الذاتية والعرضية لاتتبين بالقسمة .

فإذن القسمة يسيرة الجدوى فى عمدة القياس والإنتاج ، خصوصا فى الحد . ومع ذلك فإنها لا تخلو عن جدوى ؛ فإنها تنبه على ترتيب الفصول ؛ وتنبه على ما ينقسم إليه الشىء لأنه ولما هو هو ، وعلى ما ينقسم إليه بالعرض . فإن انقسام الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أمر له ، لأنه حيوان ؛ وأما إلى السواد والبياض ، فليس لأنه حيوان . والقسمة لا تفيد هذا بالذات ، بل بالتنبيه . والقسمة تنبيه بتوسط فصول على فصول تليها . فإن القسمة إذا أوردت ذا الأرجل ، وعديم الأرجل ، نبهت على أن من ذى الأرجل ، ما هو ذو رجلين ، وما هو ذو أربع ، وما هو ذو أرجل كثيرة . وإذا أعطت الفصول والخواص نبهت لأمور تلحق الفصول والخواص ، ونبهت أيضا على

(٢) فعلت : فعل سا . (٦) وهو : هو سا || وهو المساواة : والمساواة س || ليس : وليس هـ . (٧) وأيضا : أيضا س . (٨) خصوصا : وخصوصا س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٨) فإنها (الأولى) : فإنهما د . (٩) وعلى : وهى سا || إليه : عليه هـ . (١٠) له : ساقطة من سا . (١١) والقسمة : فالقسمة ب || بل : ولكن بخ ، س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣) ذا : على ذى د ، ن ؛ بذى ع ، هـ || نبهت . . . الأرجل : ساقطة من سا . (١٤) ذو (الأولى) : ساقطة من سا || وما هو (الثانية) : ما هو سا || أعطت : أعطيت عا . (١٥) نبهت . . . والخواص : ساقطة من سا .

ملحوقات ما هو أعم . وجميع ذلك نافع فى القياس ، وفى الحد . لكن إفادته على سبيل التنبيه ، لا على سبيل الإيجاب . أرأيت لو كان مطلوبنا أن القطر مباين للضلع ، فقلنا : إما أن يكون القطر مباينا ، أو مشاركا . هل كان هذا القول يؤدى إلى أن القطر مباين البتة ، إلا أن يصادر على المطلوب ، أو يأتى بقياس آخر به استغناء عن القسمة .

(١) ذلك : + هو ه || الحد : الجدل سا . (٢) لا على : ليس على بخ ، س سا ، ه .
(٤) يأتى : بأى سا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

فى تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات تعتمد وينتفع بها فى ذلك

ولأنه ربما خوطب الإنسان بقياس يورد عليه مصنوعا مفروغا منه ، أو وجد ذلك مكتوبا فى كتاب ؛ ثم لم يكن بسيطا ، بل مركبا . وكان تركيبه غير موصول ، بل مفصولا . وربما كان مع ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعى ، أو مضمرا فيه شىء ، أو موردا فيه زيادة غير محتاج إليها . وربما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعى أو ناقصا ، أو زائدا . وقد علمت السبب فى ذلك . فإذا لم تكن عندنا قوانين يهتدى بها ، فى أنا كيف نطلب للمطلوب المعطى قياسه ، صحة النسبة إلى القياس المعطى بحسن التأتى ، لتحليل قياسه إلى عدد مقدماته ، وترتيبها الطبيعى ، وتجريدها عن الشوائب ، وتتميمها إن كانت ناقصة ، ورفعها إلى شكلها الذى منه تنتج ، فاتنا ما يفيده القياس . أما إن كان قياسا صحيحا ، فإنتاجه . وأما إن كان فاسدا ، فالوقوف على فساده إما فى مقدماته ، وإما فى تأليفه .

فيجب أن يكون عندنا قوانين من باب الوصايا ، ومن باب التحذيرات ، نعتمدها فى تحليل القياس ، لا على أنه قياس برهانى أو جدلى أو غير ذلك ؛ بل على أنه قياس مطلق . وأنت إذا أعطيت ذلك ، وجدت ما يؤديك إليه التحليل ،

(١) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل٦ عا ، ه . (٣) وتحذيرات : وتحذرات سا . (٤) منه : عنه س . (١٠) لتحليل : لتعليل سا . (١٢) منه : عنه ن || إن : الذى د ، ن . (١٣) إن : ساقطة من سا || إما : وإما م . (١٥) أن : ساقطة من سا .

مطابقا لما سلكت منه على سبيل التركيب ، فتجد الحق متفقا من جميع جهاته وشاهدا لذاته. فإن الحق كما أنه من حيث هو موجود ، شاهدا لذاته من حيث هو متصور . كذلك من حيث هو مبتدأ منه ، شاهدا لذاته من حيث هو منتهى إليه ، ومن حيث هو منتهى إليه شاهدا لذاته من حيث هو مبتدأ منه . فإذا وجدت قياسا فأول ما تطلب منه : المقدمتان ، قبل الحدود . فإن حصر الأقل أسهل . وأيضا فإنك إذا ابتدأت بالحدود ، أمكن أن تكون وجوه إمكان تركيب المقدمتين منها أكثر من وجهين ، فاحتجت إلى بحث متفرع ، وذلك لأنك بمصادفة الحدود قد لا تصادف المقدمتين مؤلفتين ، بل تضطر إلى أن تمتحن حال كل حد من الحدود. فتمتحن أربعة أصناف من إمكانات التركيب. فتكون لك خمسة مباحث : بحث عن الحدود ؛ ثم أربعة بحوث تتصل بنحو تأليف المقدمتين منهما . فإن صادفت المقدمتين ، كفاك نظر واحد وهو تعدد الحدود . فإذا وجدت مقدمتين ، سهل لك حال القياس ومصادفته . فأول ذلك أن ننظر ، هل المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب بحد ، وتباينه بآخر؟ فإن كانت إحداهما تشارك جزءا من الثانية فى كلا الحدين ، والأخرى تشارك بجزء منها كلا الحدين من المطلوب ، هو غير ذلك الجزء ، فالقياس استثنائى . والمقدمة التى تشارك المطلوب بجزء ، وتشارك الأخرى بجزء آخر ، مشاركة فى حدى كل واحد من المطلوب والأخرى ، فهى الشرطية .

(١) من : فى عا : (٢) هو : ساقطة من سا . (٣) هو متصور : يتصور م || متصور . . . هو : ساقطة من د || من حيث هو مبتدأ منه ، ساقطة من سا . (٥) الأقل : الأول سا . (٩) حد : واحد س ، سا . (١١) فإن : ساقطة من د ، ن . (١٣) المقدمتان : المقدمات د || واحدة : واحد ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٤) كانت : كان ب ، بخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || إحداهما : أحدهما ب ، بخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٦) وتشارك : تشارك د ، ن ، ه .

والأخرى هى الاستثناء . فتأمل الذى يشارك جزء منه المطلوب بالحدين ، هل هو متصل أو منفصل ؟ فإن كان متصلا فانظر هل يشارك بمقدمه أو تاليه ؟ وانظر ذلك الآخر ، هل هو بمثل ، أو نقيض ؟ أو كان منفصلا ، فانظر هل يشارك بمثل أو نقيض ؟ وانظر فى حال الأخرى ، وهى الاستثنائية كذلك ، فينحل القياس لك حينئذ إلى الضروب الشرطية . فإن لم يكن كذلك ، بل كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب إلا بحد دون حد هو ما يباين به ، فاعلم أن القيـاس اقترانى . وإن وجدت كل مقدمة تشارك النتيجة ، فاطلب الحد الأوسط ، فتجد الشكل ؛ وانسب الحدود إلى النتيجة ، فتجد الأكبر والأصغر وتجد سائر ما ينبغى أن تطلبه . وإن لم تجد الحد الأوسط ، فالقياس غير بسيط ، بل هناك تركيب ، وأقل حدوده أربعة . فليكن المطلوب كليا موجبا وهو أن كل جـ آ ، وليكن الموجود من المقدمات : كل جـ ب ، وكل د آ . فإن كان بينـا أن كل ب د انتظم قياسك ، وإلا فيحتاج إلى وسط . وليكن المطلوب كليا سالبا ، وليكن الموجود : كل جـ ب ، ولا شىء من د آ ، فانظر هل كل ب د ؟ فإن كان ، فقد تركب قياس ؛ وإلا فيحتاج إلى وسط . وليكن الموجود من المقدمات : لا شىء من جـ ب ، وكل آ د ؛ ولا ينفعك ههنا أن تجد أن كل ب د ، فإن السالبة تصير صغرى الأول وتبقى موجبتان . فانظر هل يصح لك كل د ب . فحينئذ تقول كل د ب ، ولا شىء من جـ ب ،

(١) هى : فهى د ، ع ، م ، ن ، هـ || الاستثناء : الاستثنائية س ، سا . (٢) أو تاليه : تاليه د ، ن . (٣) الآخر : الأخير سا . (٥) بل : ساقطة من سا . (٦) ليس : ليست سا || حد : ساقطة من د || هو ما : ما هو د ، سا ، ن || يباين : يبان د ، ن . (٧) وإن : فإن عا . (١٠) وأقل حدوده : أول حدودك س || حدوده : حدودك بخ . (١١) وليكن : ولكن س . (١٢) ب د : ب جـ س . (١٣) وليكن الموجود : ولكن الموجود س || د آ : جـ آ س . (١٤) ب د : ب جـ س . (١٥) ولا ينفعك : لا ينفعك سا ، عا || ههنا : ساقطة من سا . (١٦ — ١٧) فإن السالبة . . . هل يصح لك د ب : ساقطة من د ، ن . (١٧) فحينئذ تقول كل د ب : ساقطة من س || جـ ب : د ب د ، ن .

وينتج: فلا شيء من جـ د . وتضيف إليها : أن كل آ د ، فينتج : لا شيء من جـ آ . وليكن الموجود : لا شيء من جـ ب ، وكل د آ ، فلا ينتفع به . وليكن المطلوب: بعض جـ آ ، ووجدت بعض جـ د وكل ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، فقد وجدت . وإن كان الموجود كل د جـ ، وكل ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، فقد وجدت . وإن كان الحاصل : كل جـ د ، وبعض ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، أو بعض د ب ، لم ينتفع به . وإن اتصل كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ، لم ينتفع به . وكذلك إن اتصل بعض ب جـ ، أو بعض ب د ، لم ينتفع به . وكذلك إن اتصل كل ب د ، لم ينتفع به . وإن اتصل كل ب جـ ، لم يحتج إلى جـ . فإن كان الموجود الحاصل بعض د جـ ، وكل ب آ ، واتصل كل د ب فقد حصل القياس . وإن كان الحاصل كل د جـ ، وكل ب آ ، واتصل كل أو بعض د ب ، فقد حصل القياس . وإن كان الحاصل كل د جـ ، وبعض ب آ ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل بعض د جـ ، وكل آ ب ، لم ينتفع به . وكذلك فاعتبر الأقسام الباقية . وليكن المطلوب جزئيا سالبا وهو : أنه ليس كل جـ آ ، ووجدت بعض جـ ب ، ولا شيء من د آ ، فإن اتصل ب ، د انتفعت به ، مثل : كل ب د . وإن كان عندك لا شيء من جـ ب ، وبعض د آ ، لم ينتفع به . وكذلك إن كان عندك : كل جـ ب ، وليس

---

(١) أن : ساقطة من س . (٢) وليكن : (الأولى والثانية) : ولكن س . (٣) جـ آ : د آ د ، ن ؛ جـ د م || جـ د : ب آ م || ب آ : د ب م || د ب : د جـ م . (٤) وإن : فإن ن || د جـ : ب آ م || ب آ : د ب م || د ب : جـ د م . (٥) فقد وجدت وإن كان الحاصل : فالحاصل سا . (٦) د ب أو بعض د ب : جـ ب أو بعض جـ ب س || أو بعض : وبعض ن || جـ ب (الأولى) : ساقطة من م . (٧) لم ينتفع . . . ب جـ : ساقطة من سا . (٨) ب جـ : جـ ب ع . (٩) جـ : د س ؛ جـ د سا ، هـ . (١٠) وإن : فإن د ، ن . د جـ : جـ د سا || وكل ب آ : وبعض ب آ د ، ن . (١٠ — ١١) وكل ب آ . . . كل د جـ : ساقطة من سا . (١٤) ووجدت : وجدت د ، ن . (١٦) عندك : ساقطة من هـ .

بعض د آ . وإن كان عندك ليس كل ج ب ، وكل د آ ، فلا ينتفع به . وإن كان عندك : بعض ب ج ، ولا شيء من د آ ، واتصل كل ب د انتفعت به . وإن كان : لا شيء من ب ج ، وبعض د آ ، لم ينتفع به . وإن كان : كل ب ج ، وكل د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل ب ج ، وكل د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض د ج ، ولا شيء من آ ب ، واتصل كل د ب ، انتفعت به . فإن كان عندك : لا شيء من ج ب ، وبعض آ د ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل : كل ج ب ، وليس بعض آ د ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل : ليس كل ج ب ، وكل آ د ، لم ينتفع به ؛ وإن كان عندك : بعض ج ب ، ولا شيء من آ د ، واتصل كل ب د ، انتفعت به . وإن كان عندك : لا شيء من ب ج ، وبعض آ د . لم ينتفع به ؛ وإن كان عندك : كل ب ج ، وليس كل آ د ، لم ينتفع به .

وكذلك في سائر البواقي . هذا إذا كانت المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب في حد . فإن كانتا مشتركتين في أنفسهما ، وليستا مشاركتين للمطلوب أصلا ، فلا تشتغل بتحليله ؛ فهناك نقصان مجاوز للقدر . وكذلك إذا كانت تشارك إحداهما المطلوب فقط ، والأخرى لا تشارك المطلوب ولا رفيقتها ، فهو بعيد عن التحليل ، يحتاج في تعليم تحليله إلى أن نوصل أصلا طويلا

---

(١) د آ : ب آ بخ ، س ، سا ، هـ . (٢) ولا شيء : فلا شيء سا . (٤) ب ج (الأولى) : ب د د . (٥) د ج : ب ج سا || آ ب : آ د بخ ، س ، سا ، عا . (٦) د ب : ب د ، س ، سا ، ما ؛ ج ب د ، ن || فإن : وإن س ، سا ، هـ || عندك : ساقطة من س ، سا . (٩) ج ب : ج سا || ب د : ب سا . (٩ — ١٠) واتصل . . . وبعض آ د : ساقطة من س . (١٠ — ١١) وإن كان . . . لم ينتفع به : ساقطة من س ، سا . (١١) ب ج : ب د د . (١٢) وكذلك : ومكذلك سا || واحدة : واحد س . (١٥) كانت تشارك إحداهما المطلوب فقط والأخرى لا تشارك المطلوب : كان يشارك أحدهما المطلوب فقط والآخر لا يشارك المطلوب ب ، بخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٦) رفيقتها : رفيقها ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ .

لا ينحصر فى قانون يحصل بالإيجاز . على أن تحليل ذلك ممكن ، وليكن مكانه كتاب اللواحق ، وحيث تحلل مقدمات أكثر من اثنين . فإن وجدت المقدمتين مشتركتين وتشارك أحدهما المطلوب، فإما أن تشاركه فى الموضوع ، أو فى المحمول .

فلنضع المشاركة فى الموضوع ، ولتكن أولا النتيجة كلية موجبة ، كقولنا : كل جـ آ ؛ وليكن الموجود هكذا : كل جـ ب ، وكل ب د . فإن وجدت د ، تتصل بآ ، فقد حصل . ولتكن النتيجة كلية سالبة ، والموجود : كل جـ ب ، وكل ب د . فإن وجدت آ ، مسلوبة عن كل د ، فقد حصل . وإن وجدت كل جـ ب ، ولا شىء من ب د ؛ فإن وجدت : كل آ د ، فقد حصل دون عكسه ؛ وإن وجدت لا شىء من جـ ب ، وكل ب د ، فلا ينتفع به ؛ وإن وجدت لا شىء من جـ ب ، وكل د ب ، ثم وجدت كل آ د ، فقد حصل . ولتكن النتيجة جزئية موجبة ، وليكن قد حصل أن بعض جـ ب ، وكل ب د ، فإن اتصل كل د آ ، فقد حصل آ . وليكن كل د ب وكل ب جـ . فإن اتصل كل د آ ، أو بعض د آ ، فقد حصل . وليكن : كل جـ ب ، وبعض ب د ، وبعض ب د ، فإن هذا لا ينتفع به . وإن كانت الجزئية سالبة ، ووجدت بعض جـ د ، وكل د ب، واتصل لا شىء من ب آ ، فقد حصل . وإن وجدت

---

(٥) فلنضع : ولنضع سا ، عا ، هـ . (٦) د : ساقطة من ن . (١٠ — ١١) وكل ب د . . . جـ ب : ساقطة من سا . (١٢) كل (الأولى) : ساقطة من ب ، م || آ : ساقطة من س ؛ بعض جـ آ سا ، هـ . (١٣) د ب وكل ب جـ : جـ ب وكل ب د س ، سا ، عا ، هـ || وكل ب جـ : ساقطة من د ، ن . (١٣ — ١٤) فقد . . . د آ : ساقطة من ع (١٤) كل (الأولى) : ساقطة من ب . (١٥) ووجدت : وجدت د ، ن ؛ فوجدت س . (١٦) د ب : د آ د ، ن .

بعض ج ب ، ولا شيء من ب د ، واتصل كل آ د ، فقد حصل . وتأمل ما بقي عليك من هذا في أمثاله بحسب التراكيب .

واعلم أن قولنا : فقد حصل ، أي حصل من غير احتياج إلى عكس للوجود ، وتغيير . واعلم أنا لا نتكلف أن نعلمك الآن أن الحاصل في أي شكل يكون. فإنك إن لم تفهم ، ولم تحفظ ما قيل ، لم ينتفع بهذا .

فإذا إ كانت المشاركة في محمول المطلوب ، وكان المطلوب كليا موجبا ؛ وكان عندك كل د ب ، وكل ب آ ، واتصل كل ج د ، فقد حصل . وأما إن كان المطلوب كليا سالبا ، وكان الموجود : كل د ب ، ولا شيء من ب آ ، واتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان الموجود عندك : لا شيء من د ب ، وكل آ ب ، واتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك : كل د ب ، ولا شيء من آ ب ، واتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، وعندك بعض ب د ، وكل د آ ، واتصل كل ب ج ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض ب د ، وكل آ د ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض د ب ، وكل ب آ ، وكان كل د ج ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض د ب ، وبعض آ د ، لم ينتفع به وبعكسه في الترتيب . وأما إن كان المطلوب عندك جزئية سالبة ، وكان عندك بعض ب د ، ولا شيء من د آ ، واتصل

(١) ج ب : ج د بخ ؛ س || ب د : ب آ بخ ؛ ب ؛ عا || آ د : د ب س ، عا .
(٢) من : ساقطة من سا . (٣) للوجود : الموجود سا . (٤) أي : + فقد ع .
(٧) وأما إن : وإن ب ، س . (٩) ج د : ج ب د ، عا ، ن . || وكل : فكل عا . (٩ — ١٠) وإن كان . . . فقد حصل : ساقطة من سا . (١١) وإن : فإن س ، سا ، ه . (١٢) بعض : وبعض م || ب ج : ج د بخ ، س ، سا ، عا ، ه .
(١٣) وإن : فإن س ، سا ، عا || آ د : د آ ع . (١٤ — ١٥) ب آ . . . وبعكسه : إذ لم ينتفع به وإن كان عندك بعض ب آ وكل د ج وكان كل د ب انتفعت به وإن كان عندك بعض د ب وبعض آ د لم ينتفع به وبعكسه م . (١٤) ب آ : د آ س ، سا ، ع ، عا || د ج : د ب بخ ، عا ؛ ج ب س ؛ ب ج سا . (١٦) عندك (الأولى) : ساقطة من سا ، عا .

كل ب ج انتفعت به . أو كان عندك : كل ب د ، وليس كل د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل ب د ، وكل د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : لا شيء من ب ج ، وبعض د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض د ب ، ولا شيء من آ ب ، واتصل كل د ج ، انتفعت به . فإن كان عندك : لا شيء من د ب ، وكل آ ب ، واتصل بعض ج د ، انتفعت به . وإن كان عندك : ليس كل د ب ، وكل آ ب ، لم ينتفع به .

وجرب أنت التركيبات التي تكون المشاركة فيها مع محمول المطلوب على هذا القياس .

فهذه وأمثالها مما نقيسه عليها هي وجوه التحليل ، وعندك مقدمتان . فأما إن كانت عندك مقدمة واحدة تشارك النتيجة في المحمول ، والمطلوب كلي موجب ؛ وكان المطلوب : كل ج آ ، وعندك كل د آ ، فإن اتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك كل آ د لم ينتفع به . وإن كان المطلوب كليا سالبا ، وعندك : لاشيء من د آ ، أو لاشيء من آ د ، واتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك : كل د آ ، فلا يحصل ؛ بل إن كان عندك : كل آ د ، ومع لا شيء من ج د ، فقد حصل . وإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، وعندك : بعض د آ ، واتصل كل د ج ، انتفعت به . فإن كان عندك كل د آ ، واتصل بعض ج د ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض آ د ، لم ينتفع به البتة ، إلا بأن تعكس . وإن كان المطلوب جزئيا سالبا ، وعندك : كل د آ ، لم ينتفع به البتة ؛ بل إن كان لا شيء من د آ ، واتصل بعض

(١) أو كان : وإن كان م . (٣) ب ج : ب د س ، سا . (٤) آ ب : آ د بخ ، عا || فإن : وإن س ، سا ، ع ، عا (٩) هي : مع س . (١٠) تشارك : ساقطة من س . (١١) وكان : فكان سا ، ع ، عا || اتصل : + كان ع . (١٣) أو لاشيء : ولا شيء سا . (١٨) كان : + عندك سا .

جـ آ ، انتفعت به . وكذلك إن كان لا شيء من آ د ، وعندك بعض د آ ، أو بعض آ جـ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل د آ ، واتصل كل د جـ ، انتفعت به . وإن كان ليس كل آ د ، لم ينتفع به .

وأنت إذا فعلت هذا الترتيب الذى بينت لك ، وقفت على الحدود ، وعلى الأشكال ، وعلى الضروب . فصادفت الحدود لا تخرج عن الوجوه المذكورة فى أن ينتفع بها .

واعتبر للقرائن الشرطية هذا الاعتبار بعينه .

(١) كان : + عندك س || وعندك بعض : وكان عندك بعض ب ، س ، سا ، ع ، عا || د آ : جـ آ س ، سا ، عا . (٣) د جـ : جـ د ب ، م || وإن كان ليس : وإن كان عندك ليس سا ، هـ . (٤) الترتيب : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٤ — ٥) وعلى الأشكال : والأشكال سا . (٥) وعلى الضروب : والضروب سا || المذكورة : ساقطة من د . (٦) ينتفع : لاينتفع ع .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

فى ذكر تأليفات قياسية يعسر تحليلها ، و بيان الوجه الذى يسهل به ذلك

إنه كثيرا ما يعسر تحليل القياس الناقص ، إذا كان ظاهر المسموع منه تلزم عنه النتيجة عند الذهن ، فتستغنى النفس عن تتميمه ورده إلى كماله . وتظنه تاما ، ثم لا تجد القدر الموجود ، مشاركا للنتيجة حق مشاركتها ، التى ينبغى أن تكون بينها و بين المقدمات . ومثال هذا قول القائل : إن أجزاء الجوهر ، يبطل ببطلانها الجوهر ، وما ليس بجوهر ، لا يبطل ببطلانه الجوهر. أونقول : بطلان أجزاء الجوهر ، يبطل معه الجوهر ، و بطلان ما ليس بجوهر ، لا يبطل معه الجوهر . فيلزم منه أن أجزاء الجوهر ، جوهر . ثم لا يشك الذهن فى لزوم هذا عما وجده ، فيظن أن ذلك قياس تام ، ثم لا يمكن تحليله ورفعه إلى الأشكال رفعا يلزم منه المطلوب فيتبلد فيه الذهن . ور بما كان المطلوب فى مثل ذلك ، لازما للنتيجة القريبة من القياس ، لزوم التالى للمقدم ، أو لزوم النتيجة عن الضمير . كما أن هذا القياس إنما ينتج عنه بالحقيقة . أما على العبارة الأولى ، فهو أن أجزاء الجوهر ، ليس ما ليس بجوهر ، ويلزم هذا لزوم تال لمقدم ، أن أجزاء الجوهر جوهر . وأما على العبارة الأخرى ، فهو أن بطلان أجزاء الجوهر ،

---

(٢) فصل : الفصل السابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٧ طا ، ه . (٣) يعسر تحليلها : ساقطة من سا || و بيان : ساقطة من ع || به : ساقطة من د ، م ، ن . (٤) إذا : إن س || المسموع : المحسوس سا . (١١) ثم : ساقطة من سا ، ع . (١٢) وربما : فربما س ، سا ، ه . (١٣ -- ١٤) عن الضمير . . . بالحقيقة : ساقطة من م . (١٥ — ١٦) ليس . . . الجوهر : ساقطة من سا .

ليس بطلان ما ليس بجوهر ؛ وإذا أضيف إليه : وما ليس بطلانه بطلان لا جوهر ، فهو جوهر ؛ فينتج : فأجزاء الجوهر جوهر .

وربما كان القياس يعود إلى إنتاج المطلوب بأدنى تعبير يلحق مقدمة من مقدماته، إذ كانت المقدمة مأخوذة فى القياس،لا على النحو الذى ينتج المطلوب الواجب ، بل على نحو يلزمه مثل عكس ، أو عكس نقيض ، أو غير ذلك . فإذا رد إلى الواجب سهل تحليل القياس . فإن هذه المقدمة القائلة : وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر ، إذا قلبت حتى صار : وكل ما يبطل ببطلانه الجوهر ، فهو جوهر ، أنتج على الاستقامة : أن أجزاء الجوهر ، جوهر . وكذلك لو أن قائلا قال : إن كان الإنسان موجودا ، فالحيوان موجود ؛ وإن كان الحيوان موجودا ، فالجوهر موجود ؛ فينتج : أنه إن كان الإنسان موجودا ، فالجوهر موجود . قيل : وهذا يعسر تحليله . وقد قيل فى كونه عسر التحليل ، وجوه من القول . من ذلك إن هذا التأليف إنما يكون من شرطيين ، ليس من حمليين ؛ ومع ذلك فليس فيه استثناء ، فليس بقياس ، وإن أشبه القياس. ومن ذلك أن المراد منه هو أن ينتج من هذا : أن الإنسان جوهر ؛ ولا ينتج ذلك من هذا . ومن ذلك أن هاتين مهملتان. ومن يقول هذا فالعجب منه إذ يغشى الحق . ولم يعرف بعد الإهمال إلا فى الحمليات . وينبغى أن يكون ما يقال فى مثل هذا تحفظ أشياء : أحدها،أن يكون المطلوب حقا . والثانى ، أن يكون لازما عن ذلك القول . والثالث ، أن يكون القول ليس ينتج ذلك إما لأنه

(١) بطلان : + أجزاء س . (٤) فى : من ع || لا على النحو : ساقطة من سا .
(٥) الواجب بل : المطلوب بقيمة الواجب ع || الواجب : ساقطة من س ، سا ، عا
يلزمه : يلزم د ؛ ما يلزمه س . (٨) جوهر : ساقطة من س . (٩ — ١٠) فالحيوان . . .
موجودا : ساقطة من سا . (١٥) إذ : أنه س ، سا . (١٨) إما : ساقطة من سا .

غير قياس ، و إما لأنه قياس . و ينتج غير ذلك . وهذه الأشياء لا يمكن أن تحفظ فى تعقب هــذا القياس . لأن هذا القياس قياس مؤلف من شرطيتين متصلتين ، والمطلوب شرطى متصل لا ينتج إلا عنه ، فلا يوجد فى هذا القياس مغمز إلا أن يقال : إن المقدمتين ليستا بمحصورتين لا الحصر الذى للحملى ، بل الذى للشرطى الذى قد علمت . فيحتاج أن يصلح ، فيجعل بدل : إن كان ، كلما كان ، لكن المعلم الأول إذ أورد هذا ، فقد أورده ، ولم يتقدم تعليمه للشرطيات ، فيشبه أن يكون معنى ذلك أن ههنا لوازم تلزم ، ولا تكون عن وجوه القياسات التى تعلمتموها . فلا يمكن حلها إلى تلك حتى تعلم : أنه ليس كلما يلزم عنه شىء يكون عن صورة القياس المتعلم كما هو ؛ بل ربما كان عن اقترانى آخر . و إذا أريد تحليله إلى الحمليات التى علمت فى هذا الكتاب ، لم يمكن أن تؤخذ بحالها ، بل بأن يتصرف فيها نحو من التصرف ، فتنقل مثلا الشرطيتان ههنا إلى حمليتين . وأما أنه كيف ينقل ذلك إلى الحمليتين فبأن نقول : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جوهر ، فكل إنسان جوهر . و يلزمه : إن كان إنسانا فهو جوهر . فهذا التأليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ، ولا يحل إلى القياس المتعلم . و إذا احتيل حتى يحل إليه بما ذكرناه ، لزم عنه أيضا هــذا اللازم ، ولكن ليس على أنه نتيجته الأولية . فإذا أخذ على أن هــذا نتيجته

(٢) قياس : ساقطة من سا . (٣) متصلتين : + منه سا ، عا ، ه . (٤) بل : + الحصر س . (٥) الذى : ساقطة من . (٦) المعلم : والمعلم ن || الأول : ساقطة من ه || تعليمه : بتعليمه د ، ن . (٧) ولا تكون : لاتكون د ، ن || القياسات : القياس سا . (٨) فلا يمكن : ولا يمكن س . (٩) اقترانى : اقتران س ، سا . (١١) التصرف : التصرفات د ، ن || الشرطيتان : الشرطيات ؛ ، ه . (١٣) فكل إنسان جوهر : ساقطة من س || و يلزمه : و يلزم س . (١٤) ولا يحل : + هذا ه . (١٥) يحل : يحيل سا .
(١٦) ولكن : لكن : د ، ن .

لم يمكن تحليله مع النتيجة وإذا حلل وحده كانت نتيجته شيئا آخر وكان هـــذا لازما عن نتيجته .

فعلى هذا يمكننى أن أفسر هذا المثال . فهذا وأمثاله من قبيل ما يكون الموهم فى الشىء ، أنه قياس على شىء ، وليس بالحقيقة قياسا عليه ، هو كونه بحيث لا يشك فى لزوم ذلك الشىء عنه . وقد يعرض أن يكون الموهم شيئا فيه نفسه ، لا بالقياس إلى ما يظن أنه يلزم عنه . وذلك بمشابهة حدود لحدود القياس ، مع إخلال وقع فيه ، بشرط أو بشروط تلحق الحـدود من الأسوار والروابط وغير ذلك . ويكون غير منتج ، ولا يلزم منه شىء ، فيظن قياسا . مثال ذلك : أن زيدا متوهم زيدا ، والمتوهم زيدا قد يمكن أن يكون أزليا . والذى قيل فى هذا إن السبب فى التغليط ، كون الكبرى غير كلية وإن الشرط أن الكبرى يجب أن تكون كلية حتى تنتج. وهذه ليست كلية ؛ بل مهملة . وإذا قيلت : كلية ، فقيل : وكل متوهم فيمكن أن يكون أزليا ، كان القول كاذبا ، قول من حقه أن ينظر فيه . ونقول ولقائل أن يقول : إن الكبرى ليست مهملة ، بل شخصية . وأن يقول : يشبه أن تكون القياسات المؤلفة من شخصيتين قد تنتج : وإن كانت الكبرى ليست كلية ، فإنه إذا قيل : إن زيدا هذا القاعد ، وهذا القاعد هو أبيض ، لزم دائما أن يكون زيد أبيض . إنما كان الجزئى لا ينتج حيث تكون جزئيته محصورة أو فى قوتها . فيجوز أن يقلب الأصغر عن الأوسط.

---

(٣) يمكننى : بمكنه سا . (٥) الموهم : المتوهم ع . (١٠) التغليط : تغليط ن .
(١١) أن : وأن ب . (١٢) فقيل : فقل سا || فيمكن : فيجب سا . (١٣) ولقائل : لقائل د ، س ، سا ، ن . (١٤) المؤلفة : المهملة سا . (١٥) كانت : كان ب ، د ، ن || هذا : هو س . (١٦) أبيض : الأبيض س || دائما أن يكون : ساقطة من سا .
(١٧) حيث تكون : حيث كان ب ، د ، م ، ن || جزئيته : جزئية ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، ه || محصورة : ساقطة من ع || أو فى : ساقطة من د ، ن .

وههنا فلا يقلب الأصغر عن الأوسط أبدا . فلو قلنا : إن زيدا متوهم زيدا ، كان متوهم زيدا إن كان شخصيا ، ثم كرر ، وصدق أن المتوهم زيدا يمكن أن يكون أزليا ، وعنى به هــذا المتوهم زيدا ، كان القياس منتجا . والقول يلزم عنه ما يلزم . وإن كان قولنا : وهذا المتوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا ، كاذبا . فيكون القول لم ينتج حقا ، لأن كبراه كاذب ، لا لما قيل .

على أن لقائل آخر أن يقول : إن قولنا المتوهم زيدا ، يفهم عنه معنيان : أحدهما ، الشيء الموجود خارجا ، المضاف إليه صورة فى النفس ، وهيئة تحكى صورته ، كما يقال : محسوس ، للشيء الذى من خارج . وقد أخذ الحس صورته . وقد يمكن أن يفهم منه نفس تلك الصورة التى فى الوهم ، فإنه هو المتوهم عن زيد . فالمعنى الأول إذا أضيف إليه ، أنه يمكن أن يكون أزليا ، فيمكن أن نفهم منه معان . فإنه يمكن أن نفهم منه أن يكون دائم الوجود فى نفسه . ويمكن أن يفهم منه أنه يكون دائم الوجود فى الوهم ، ويمكن أن يفهم منه أنه يتوهم محكوما عليه أنه دائم الوجود ، لا على معنى أنه كذلك فى الوجود فى نفسه ، ولا على أنه يبقى فى الوهم دائما ، بل لو بقى فى الوهم ساعة قصيرة ، كان قد توهم فى تلك الساعة أنه موجود دائما ، صدق القول والألفاظ التى تطابق معنى معنى من هذا .

---

(٢) كان متوهم : فإن متوهم س ؛ فإن كان متوهم هـ . (٢ — ٤) كان متوهم . . . زيدا : ساقطة من سا . (٥) كاذب : + متوهم سا . (٦) آخر : ساقطة من س . (٧) خارجا : + البته هـ || وهيئة : وهمية عا . (٩) نفس : ساقطة من ن . (١٢ — ١٣) أنه . . . منه : ساقطة من سا || ويمكن أن يفهم . . . الوجود : ساقطة من د ، ن . (١٣) معنى : ساقطة من س ، سا ، هـ . (١٦) هذا : هذه سا ، عا ، هـ .

أما الذى يطابق المعنى الأول فأن نقول : إن الشىء الحاصل صورته فى الوهم ، موجود فى الأعيان دائما . والذى يطابق المعنى الثانى هو أن نقول : إن الشىء الحاصل فى الوهم صورته ، تبقى صورته فى الوهم دائما ، يبقى هو أو لم يبق . والذى يطابق المعنى الثالث أن الشىء الفلانى قد أحضر فى الوهم صورته ، وحكم على أنها دائمة الوجود فى الأعيان حكما فى الوهم ، حتى يكون الحكم فى الوهم ، ولكن مقيسا إلى خارج . ثم لنسلم أن قولنا المتوهم زيدا أزلى ، أو يمكن أن يكون أزليا ، موضوعه معنى كلى . فإن عنى به المعنى الأول ، فالقضية كاذبة . وإن عنى به المعنى الثانى ، فالقضية أيضا كاذبة . وإن عنى به المعنى الثالث ، فهناك تقصير فى العبارة ، إذ معنى القول : إن المتوهم زيدا أزلى فى حكم الوهم فيجب أن يؤخذ الأزلى كذلك فى النتيجة . فلا تكون النتيجة كاذبة ، بل صادقة . ويكون السبب فى كذب النتيجة وجها غير الوجه الذى ذهب إليه ، وهو أن الحدود فى القياس على نحو ، وفى النتيجة على نحو . إلا أن ترتيبها فى القياس ترتيب ردئ . فيجب أن يحكم الآن فى ذلك فنقول : أما قوله : متوهم زيدا ، فهو معنى يجوز أن يفهم على وجه كليا . وذلك بأن يفهم منه أن هذا الشىء حصل صورته فى الوهم منسوبة إليه . وقد يمكن فى التوهم العام أن يتوهم غير زيد زيدا ، كان كاذبا أو صادقا . فإنه ليس يكون كونه متوهما شيئا ، وكونه صادقا ذلك التوهم ، شيئا واحدا . ثم ليس يبعد أن يتوهم عبد الله أنه زيد ، فيكون هذا التوهم ممكنا ، ويكون كاذبا . وهذا مثل قولك : زيد ، قيل إنه فلان ، ويجوز أن يكون عبد الله ، مقولا إنه فلان . فيكون المقول إنه

(٢ — ٣) أن نقول إن : ساقطة من د ، ن . (٤) الفلانى : الذى ن . (٧) موضوعه : ساقطة من د ، ن . (١١) ويكون : وكذلك يكون سا . (١١ — ١٢) وجها . . . النتيجة : ساقطة من س . (١٢) إلا : لا د ، س || إلا أن : لأن سا . (١٦) كان : لكان سا || صادقا : ساقطة من د || متوهما : متوهم م . (١٨) فيكون : ويكون س .

فلان زيد ، وغير زيد . وإن كان الصدق واحدا من ذلك . وفرق بين أن يكون الشيء قولا ، وبين أن يكون صادقا . وكذلك بين أن يكون متوهما ، وبين أن يكون صادقا . فإذن الأوسط على هذا الاعتبار كلى .

ثم ليسامح أيضا فى أمثال هذه الأمثلة ، فليؤخذ المتوهم مقولا على ذات زيد ، وعلى الصورة ، من حيث لكليهما نسبة إلى الوهم ؛ وليسامح ، وليجعل أحدهما ممكنا أن يكون أزليا ، وهو الذى فى الوهم ، والآخر ليس كذلك ، وبحسب إمكان وجوده ، حتى يكون أيضا قولنا : يمكن أن يكون أزليا ، بحسب إمكان النحو من الوجود له ، فيكون صادقا : أن بعض ما هو متوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا ، الإمكان الذى له ، وليكن الآخر ليس كذلك . فإذا قيل : وكل متوهم ، دخلا جميعا وكذب الحكم . وإذا أخذ مهملا صدق . فيكون السبب ههنا ، والصورة هذه الصورة ، إنما ليس ينتج . لأنه على النحو الذى لا ينتج ما كان كبراه مهملا . وذلك النحو ، هو أن يخرج الأصغر عن الحكم الذى للأكبر على الأوسط .

فهذا هو غرض المعلم الأول . وإن كان عليك أن تجعل الأوسط جزئيا ، لا عموم له ، وذلك باعتبار آخر . وهناك يتغير هذا الحكم الذى نحن فى اعتباره . والمعلم الأول ليس يبالى فى الأمثلة ، أن لا تكون الحدود على كل ذلك التواطؤ . ثم إن احتيل أن تجعل الكبرى صادقة عند ردها إلى الكلية ،

---

(٢) وكذلك : فكذلك هـ . (٣) صادقا : صدقا س ، سا ، عا ، هـ || فإذن : فإذ ن . (٤) فليؤخذ : وليؤخذ س ، سا . (٦) وهو : وهذا هـ . (٨) له : ساقطة من سا ، عا . (٩) وليكن : ولكن د ؛ وذلك ن . (٩ — ١٠) زيدا . . . متوهم : ساقطة من سا . (١٠) وكل : فكل عا || وكذب : فكذب عا || صدق : اتفق د ، ع ، ن ؛ نفق س ، سا ؛ بين عا . (١١) والصورة : فى الصورة س . (١٥) له : إليه س || هذا : ساقطة من س . (١٦) كل : ساقطة من سا . (١٧) ثم : بل ص .

حتى قيل : وكل متوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا فى حكم الوهم ، فلا تكون النتيجة كاذبة . وليس شغلنا بهذا ، بل الذى ليست نتيجته صادقة . وقد يتبع هذا المثال بمثال آخر ، فيقال : زيدا هو زيد المغنى ، وزيد المغنى لا يبقى غدا وإلا بقى الغناء ، فإن مجموع كل المعنيين وأحدهما لا يبقى ، لا يبقى . ويجب أن يفهم من هذا المثال ، أن زيدا المغنى ، أمر كلى أيضا . لأن زيدا لا يقال إلا على واحد ؛ وأما زيد المغنى ، من حيث هو زيد المغنى ، فيقال على كثيرين. وذلك لأن زيدا المغنى من حيث هو زيد المغنى ، هذا المغنى بهذا الغناء ، نجده بعد ساعة قد بقى زيدا ، ولكن لا يبقى مغنيا . فلا يكون زيدا المغنى ، ثم يصير زيدا المغنى . ونعنى ذلك الغناء لا بالعدد ، ولكن بالنوع . فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه ؛ وأما من حيث هو مجموع زيد ومغنى ، فلا يكون ذلك بالعدد . وإنما كان يكون ذلك بالعدد ، لو كان زيد ذلك بعينه ، والغناء ذلك بعينه بالعدد . وهـذا كلبنة تتخذ من طين ، ثم تنقض ، ثم تُعاد . فلا تكون اللبنة تلك بعينها ، وإن كان طينها ذلك الطين بعينه ؛ بل يكون هـذا شيئا مبتدئا غير ذلك . كذلك إذا كان هذا الغناء غير ذلك الغناء بالعدد ، فهذا المغنى من حيث هو هذا المغنى ، غير ذلك بالعدد . والشىء قد يغاير ذاته فى أحواله ، كما قد علمت . والمغايرة لا تصح مع وحدة بالعدد ؛ وذلك لا يوجب أن لا يكون الموضوع واحدا .

---

(٢) يتبع : ينتفع ن . (٣) المثال : ساقطة من د ، س ، عا || بمثال : ساقطة من سا .
(٤) المعنيين : معنيين س ؛ ساقطة من سا || لا يبقى لا يبقى : لا يبقى سا . (٦) فيقال : ويقال د ، ن . (٧) هذا : بهذا د ، عا ، ن || هذا المغنى : ساقطة من س ، هـ || بهذا الغناء : ساقطة من د ، ن . (٨ — ٩) فلا يكون . . . المغنى : ساقطة من سا .
(١١) وإنما : لو سا || كان : ساقطة من س . (١٢) والغناء ذلك بعينه : ساقطة من سا .
(١٣) اللبنة : البتة س ، سا ، ع ، هـ || تلك : ساقطة من د ، ن || وإن : فإن ن ؛ وإذا هـ.
(١٤) هذا : ساقطة من س . (١٦) قد : ساقطة من سا .

وإذا كان الحد الأوسط معنى ليس بشخصى فمن حق الكبرى أن يكون صادقا عند الحصر الكلى . فيكون قولنا : زيد المغنى يجوز أن يدخله كلٌّ ، فتكون كأنك قلت : إن كل شيء يوصف بأنه زيد المغنى . وقد علمت أن معنى هذا أن الأمور موضوعة لزيد المغنى ، إذ علمت أن قولنا : كل جـ ب ، معناه كل ما يوصف بأنه جـ بالفعل فهو ب ؛ ليس بشرط أن ذلك ما دام موصوفا بأنه جـ ، أو فى وقت آخر . والأمور الموضوعة لزيد المغنى أحدها زيد مطلقا ، والثانى زيد المغنى من حيث هو مغنى ، وهما مختلفان ، ويحمل عليهما زيد المغنى . فمن الكاذب أن يقال : إن كل ما يوصف بأنه زيد المغنى ، ويوضع لمعنى زيد المغنى ، فإنه يبطل غدا ، بل بعض ذلك ، وهو الذى هو زيد المغنى ، من حيث هو زيد المغنى . وأما كل ما يوصف بأنه زيد المغنى، ويوضع لزيد المغنى فلا . فإن زيدا مطلقا لا بشرط إنه زيد المغنى ، لست أقول بشرط إنه ليس زيد المغنى ، هو مما يوصف بأنه زيد المغنى ، مثل أن الإنسان باعتبار نفسه ، وإن لم يشترط باعتبار أنه أبيض ، فإنه يوصف بأنه أبيض . فإنك إذ تقول : زيد أبيض ، فلم يأخذ الموضوع إلا زيدا فقط بلا زيادة . وكذلك يوصف أيضا مأخوذا مع الأبيض حين تقول : زيد الأبيض أبيض . لكنه إذا أخذ مع الأبيض كان الحمل ضروريا ، بالوجه الذى تعلم . وإذا أخذ مطلقا ، كان الحمل عليه مطلقا . وهذا الفن من العموم ، هو الذى عمومه ليس بحسب الأشخاص ، بل بحسب الأحوال ، وقد فهمت

(٢) الحصر : حصر س . (٤) موضوعة : الموضوعة س ، سا ، هـ . (٦) آخر : ساقطة من د ، ن || أحدها : أحدهما س ، سا . (٧) هو : ساقطة من د ، ن . (٩) لمعنى زيد : لزيد سا || فإنه : ساقطة من سا . (١٠) المغنى (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٠ — ١١) وأما ... لا بشرط إنه زيد المغنى : ساقطة من س . (١١ — ١٢) فإن ... مما يوصف بأنه زيد لمغنى : ساقطة من سا . (١٥) بلا : بل س . (١٨) هو : وهو سا .

هذا مرارا . فإن أخذ زيد ، أنه زيد ، شىء ؛ وأخذ أنه زيد المغنى ، شىء ؛ وقولنا : الموصوف بأنه زيد المغنى ، شىء . وقولنا : الموصوف بأنه زيد ، المغنى ، هو كل واحد منهما . لأن زيدا يكون معتبرا أنه زيد ، ولا تعتبر معه زيادة . ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة أنه معنى . وهذا لا يبطل شخصية زيد ، لأنه شخص من حيث هو زيد فقط ، مشترطا فيه معنى فقط .

وإذ قد تبين هذا ، فإنا أخذت الكبرى مهملة أوهمت الصدق ، وإذا جُعلت كلية كذبت . فهذان المثالان ، مثال ما تكون الحدود منه مرتبة ترتيبها ، ولكن فى تحصيل كميتها تخليط ، وربما كان التخليط فى روابط الحدود . وذلك لأنه ربما عبر عن القياس بأن ابتدأ من المحمولات ، فيحتاج حينئذ إلى زيادة لفظ ليس داخلا فى الحدود ، وإنما هو رابطة أو شبه رابطة. ثم يقع فيه اشتراك كمن يقول : إن الصحة ولا فى شىء من المرض ، والمرض فى كل إنسان . قيل : وقد يظن أنه يعرض من هذا أن الصحة غير ممكنة أن تكون فى واحد من الناس . ولكن لقائل أن يقول : إنه أخذ النتيجة ضرورية ، وهذا مما لا يلزم عن القياس عنده ، وإن كان قياسا . والذى يظن أنه يلزم عنه ، هو أن الصحة ليست ولا فى واحد من الناس . وهذا يكون حقا على النحو الذى الصغرى به حق ، وهو أن المرض فى كل إنسان . فإن أخذت الصغرى ممكنة ؛ فهذا على ذلك النحو ممكن ؛ وقد حكمتم أن هذا القياس ينتج ممكنة . وإن أخذ الصغرى مطلقة ، وصح إطلاقها ، فهذه النتيجة

---

(٣) المغنى : + شىء ع ، هـ || منهما : ساقطة من د ، ن . (٥) مشترطا فيه معنى فقط : ساقطة من د . (٨) وربما : ولكن ربما سا . (١١) ولا : لا ع . (١٢) يعرض : قد يعرض سا . (١٣) أن يقول : ساقطة من ن || النتيجة : الصحة ن . (١٤) مما لا يلزم : مما يلزم ص ، سا ، م .

أيضا تصح مطلقة . والذى نقول فى الجواب عن هذا : أن النتيجة مأخوذة ضرورية ، والكبرى مأخوذة ضرورية ، والصغرى مأخوذة ممكنة .

وإذ قد استدل فى التعليم الأول على صدق الصغرى من جهة القبول . والقبول لا يدل على الوجود ، بل على الإمكان. على أن كل إنسان يصدق عليه أنه مريض مطلقا ، إذ كل إنسان مائت ، وكل موت فيتقدمه مرض ، ولو زمانا يسيرا . فمن القياس أن تقال الصحة بالضرورة ، لا على شىء من المرض . والمرض ، إن شئت ، قلت : ممكن ، أو شئت قلت : موجود فى كل إنسان . فإن أخذت الصغرى مطلقة ، وجب أن تكون النتيجة ضرورية اتفاقا . وإن أخذتها ممكنة ، وجب أن تكون النتيجة ضرورية على حسب اعتبار الحق ، وإن لم يكن عليه اتفاق . وعلى أن المعلم الأول يومىء إلى أنه يأخذها ممكنة ، فيتضمن ذلك أن رأيه هـذا الرأى . لكنه يقول ما يقوله فى الاختلاطات على سبيل الامتحان . وبعد هذا فإن النتيجة الضرورية كاذبة ، وسبب كذبها أن دلالة لفظة "فى" فى الكبرى هى ما يشبه الرابطة . ولذلك يصدق أن نقول: ولا شىء مما هو مرض بصحة . وفى الصغرى هى جزء من المحمول . ولذلك لا نقول هناك : إن كل انسان مرض ، بل نقول : كل إنسان فيه مرض . فتكون لفظة "فى" فى الكبرى تدل على أن حمل لفظة "فى" فى الصغرى لا تدل

---

(١) تصح : ساقطة من س ، هـ . (٢) والكبرى مأخوذة ضرورية : ساقطة من سا || والصغرى مأخوذة : + ضرورية هـ . (٦) تقال : تقول د ، ن . (٧) قلت ممكن : قلت إنه ممكن س || أو شئت قلت : أو قلت سا . (١٠) وإن : فإن د ، ن || اتفاق : صدق د ، ن . (١١) فيتضمن : فيضمن سا . (١٢) هذا : هذا كله س || وسبب كذبها : ويكذبها سا . (١٣) الرابطة : الربط د ، س ، سا ، عا ، ن. (١٤) بصحة : ساقطة من د || وفى : وفى فى س . (١٥) نقول (الثانية) : ساقطة من س . (١٦) فى فى (الأولى) : فى سا || إن حمل لفظة : الحمل ولفظه س || حمل : حمله سا .

على أن الأوسط محمول على الأصغر ، بل موجود فيه . فإن أصلح حتى قيل مثلا : كل إنسان فيه المرض ، أو هو مريض ، أو ذو مرض . ثم قيل: ولا شيء مما هو مرض بصحة ، لم يكن قياس . فإن أصلح كرة أخرى فقيل : ولا يمكن أن يكون شيء مما هو مريض بصحة أنتج حقا : وهو أنه لا أحد من الناس يمكن أن يكون صحة . وإن سلك به إلى أن ينتج المحال ، وهو أنه لاشيء من الناس يمكن أن يكون صحيحا ، يجب أن تقال الكبرى : ولا شيء مما هو مريض يمكن أن يكون صحيحا . فتكون هذه القضية كاذبة . وهذا نوع من الغلط يقع حيث تكون الحالات أخذت مكان قوابل الحالات ، وأخذت الصحة مكان الصحيح والمرض مكان المريض فى القوة ، وإن لم يكن بالفعل . فهذه أنحاء من الغلط تعرض بسبب الأمور الداخلة على الحدود مثل : الحصر ، والإهمال ، والربط .

---

(١) حتى : ساقطة من سا . (٣) فإن : وإن س . (٤) شيء : ساقطة من سا || هو مريض : فيه مرض س ؛ هو مرض سا . (٦ — ٧) يجب . . . صحيحا : ساقطة من سا ، م. (٩) وأخذت الصحة : وأخذ الصحة س .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

فى تعريف وجوه أخر من الاعتبارات المأخوذة من الحـدود ومن نفس الحكم ، لا بالقياس إلى النتيجة ، يسهل بها التحليل

ولنورد الآن وجوها من الاعتبارات يجب أن تراعى حتى لا يتعذر التحليل . وتلك الاعتبارات فى نفس الحـدود ، وفى نفس الحـكم ، لا بالقياس إلى النتيجة ، ولا أيضا من جهة الدواخل . فمن ذلك ما فى نفس الحدود . وذلك أن الحدود ربما لم تكن ألفاظا مفردة ؛ بل تكون ألفاظا مركبة ، مثلا لايكون الحد الأصغر: الإنسان، بل الحيوان الناطق المائت؛ فتتشوش حينئذ عليك أفراد الحدود ، لأنك لا تجدها ثلاثة ، بل أكثر ، ويصعب عليك تمييز بعضها من بعض . فاجتهد حتى تجد لجملة جملة منها اسما مفردا ، فإن لم تجد فلا عليك أن تضع لجملة جملة منها اسما مفردا . وربما كان الأولى أن تبدل اسما مكان اسم ، وأن تصلح مثلا مقولا فى العبارة .

ومن الأمثلة الموردة لهذا ما يجب أن يفهم لا على ما فسره عليه شيخ النصارى ، ولا على ما فسره عليه فاضل المتأخرين . قال : إنك إذا أردت مثلا أن تبرهن ، فتجعل الحد الأصغر متساوى الزوايا ، والأوسط المثلث ، والأكبر

(٢) فصل : الفصل الثامن ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٨ عا ، هـ .
(٣) المأخوذة : مأخوذة س ، عا . (٤) يسهل : ليسهل هـ . (٦) وتلك : فتلك هـ .
(١٠) تمييز : تميزد ، س ، ن || من : عن هـ . (١١ — ١٢) فإن . . . مفردا : ساقطة من سا . (١١) جملة : ساقطة من م . (١٤) عليه : ساقطة من س ، سا .
(١٥) إنك : ساقطة من د ، ن . (١٦) متساوى الزوايا : مساوى الزوايا س .

متساوى الزوايا لقائمتين ، لأنك تحتاج أن تبرهن على المتساوى الزوايا بسبب المثلث ، لأن هذا للمثلث أولى ، أى ليس مقولا عليه بسبب القول على أعم منه ، وإن كان بينهما أوسط ؛ فيكون ما تبينه وتفهمه ، وهو الحد الأكبر ، كلاما وقولا لا لفظا مفردا . فكذلك فاعلم أنه ربما كان الأوسط لا لفظا مفردا ، لكن مركبا ، مثل هذا الأكبر . فإذا طلبت أن تجعل الحد الأوسط مفردا من جملته لم ينحل لك الإشكال . وأن تتأمل حال الألفاظ التى هى أدوات أو كالأدوات وهى التى حقها أن تكون جزءا من جملة المحمول أو الموضوع . فيعرض من الإخلال بتأملها ما عرض فيما سلف ذكره . مثل قولك : إن علما واحدا موجودا فى الأضداد ، وإن الخير موجود للحكمة . فإن "فى" فى الأول جزء من المحمول ، لأن معناه : الأضداد فيها علم واحد . وحرف "لـ" فى الأخرى ليست جزءا من شىء ، بل هى حرف دال على الربط . فإذا وجدت شيئا فى الحدود من هذا الجنس ، فانظر هل هو جزء ، فاحتفظه جزءا وأضفه إلى ما هو قرينة ، واجعل منهما حدا واحدا ، واطرح الآخر ، واقلب القضية إلى عبارة لا تحوجك إلى استعمال ذلك . فإنك إذا قلت : الخير موجود للحكمة ، احتجت إلى هذا اللام ، وإذا قلت الحكمة خير استغنيت عنها ، فعلمت أن اللام ليس جزءا من محمول البتة . فأما إذا قلت : علم واحد فى الأضداد ؛

(١) متساوى : مساوى ب ، س ، سا . (٢) القول : المقول س . (٣) أوسط : وسط س ، سا ، عا || تبينه وتفهمه : بينه سا || الأكبر : الأصغر كثير ع . (٤) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ه || لا لفظا (الثانية) : ساقطة من عا . (٤ — ٥) لا لفظا مفردا لكن : لفظا د ، ن . (٥) لكن : ولكن س ، سا ، ع ، عا ، ه || طلبت : طلب سا . (٦) لك : ساقطة من ه ؛ + إلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه . (٧) جملة : ساقطة من ه || أو الموضوع : والموضوع ب ، م . (٨) فيعرض : فعرض م . (٩) وإن : ساقطة من سا || للحكمة : فى الحكمة س || فى فى : فى د . (٩ — ١٠) الخير : . . . الأضداد : ساقطة من سا . (١٢) فى الحدود : ساقطة من سا . (١٣) واجعل : فاجعل عا || حدا حدا : واحدا واحدا عا (١٥) اللام : اللازم د ، ن . (١٦) اللام : اللازم د ، ن || فأما : وأما عا .

ثم قلت : الأضداد فيها علم واحد ، لم تستغن عن لفظة في ، أو لفظة أخرى تقوم مقامها. وقد يتفق أن يكون مثل هذه اللفظة، في الصغرى والكبرى جميعا، دالة على الجزء ، كقولك : كل كيفية ففيها تصديق ، وكل ما فيه تصديق فله موضوع ، فكل كيفية لها موضوع . وربما اختلف الأمر في المقدمتين ، فكان الدال على الجزء في الكبرى والآخر في الصغرى ، كقولك : العلم موجود في كل كيفية ، والكيفية موجودة في كل بياض . وربما كان بالعكس ، كقولك : الخير موجود في العلم ، والعلم موجود في كل كيفية . وليس هذا في الإيجاب وحده ، بل وفي السلب أيضا ، كقولك : ليس في الكون كون، وليس للحركة حركة . فإنك إن أخذت لفظة "لـ" ولفظة "في" دالتين على الحمل ، كذبت القضيتان ؛ وإن أخذتهما جزءين من المحمول صدقتا جميعا . فإنك إذا قلت : لا شيء من الكون موجودا للكون ، والكون موجود في كل لذة ، فأخذت اللام في الكبرى جزءا ، أنتج من هذا أن اللذة ليس لها كون . وهذا حق ، إذ كل لذة كون ، والكون ليس له كون . وإذا أخذت دالا على الحمل ، لم يصح قولك : إن الكون ليس موجودا للذة ، أو ليس محمولا عليها . وكذلك العلامة ليست موجودة للعلامة ، والعلامة موجودة للضحك . وكذلك الوقت موجود لله . وزمان يحتاج إليه ليس موجودا لله. وهذه الأشياء تخلصك عنها قول المقدمات على الترتيب المستعمل . فإنه وإن كان وضع الحدود يوجب

---

(١) أو لفظة : أو في لفظة م . (٤) لها : له ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه . (٧) الخير : الجزء م . (٩) إن : إذا د ، س ، ع ، ن . (١٠) المحمول : المحمولين سا . (١١) موجودا : موجود د ، ن. (١٢) اللام : اللازم د ، ن. (١٣) وإذا : فإذا عا . (١٤) أو ليس : وليس د، ن . (١٦) لله : + سبحانه وتعالى ع ، ه . (١٧) عنها : عنه ب ، س ، ع ، عا ، م ، ه ؛ عند سا || على : في ع .

أحيانا إلى أن تقول : إن الحيوان على الإنسان ، والإنسان على الكاتب . فإن استعمال المقدمات لا يحوجك إليه ، فإنك لا تقول فى استعمال القياس هـذا ، لا فى الكتب ، ولا فى المخاطبات ، بل تقول : كل كاتب إنسان ، وكل إنسان كاتب ، وتكون قد تخلصت عن شبهة الزائد على الحدود . وقد يعرض الغلط فى الحدود من جهة شرائط هى بالحقيقة أجزاء من الحدود ، ولكنهـا لا يصرح بها ، أو يختلف التصريح فيها . فيجب أن يصرح بجميع ذلك، ويحضر بالفعل ، ثم تحاول التحليل. مثال ذلك إن قولك : إن غير المتناهى لا يعلم، ليس بالحقيقة صادقا ، فإنه إن كان عددا علم من جهة ما هو عدد ، وإنما يجهل من جهة أنه غير متناه ، وليس أنه غير متناه وأنه عدد معنى واحد ، فيجب أن تزيد فيه ، وغير المتناهى لا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، وأما ما يكون كقولك : الإنسان حساس ، فلا يحتاج إلى ذلك فيه . واعلم أنه ربما صدق القول مرسلا، فإن زيد شرط كذب . فإنه صادق أن الإنسان حساس ، وليس بصادق أن الإنسان حساس للنفس. وربما كذب مرسلا كقولك: إن الإنسان معدوم. فإن قيل: معدوم النظير ، صدق . وأما ما ليس كذلك، فليس شىء يصدق بشرط هو داخل لا مدخول فيه ، إلا وهو صادق مرسلا . فإن الشىء إذا كان مملوكا لزيد ، فهو مملوك لا محالة . وما كان يمينا لعمرو فهو أيضا يمين . فإن الشىء ما لم يكن له المعنى الأعم ، لم يكن له المعنى الذى يخصصه . وأما صدق الشىء بسيطا دون المركب، ومركبا دون البسيط، فهذا أمر قد عرفته وتحققت كيفيته.

---

(٣) وكل : فكل د ، ن . (٤) إنسان : إنس ب ، م . (٥) ولكنها : لكنها هـ .
(٧) التحليل : ساقطة من م || إن غير : غيرسا . (٨) عددا : صادقا م . (٩) فيجب : ساقطة من د ، ن . (١٠) ما هو : أنه ع || ما يكون : أن يكون س ، هـ .
(١٢ — ١٣) حساس . . . الإنسان (الثانية) : ساقطة من سا . (١٣) حساس : ساقطة من م . (١٥) هو : ما هو س . (١٨) فهذا : فهو س .

واعلم أنه قد يعرض لبعض الحدود أن يؤخذ مكررا ، فيحسب أن تكراره إنما يكونُ حيث هو ، ولا يكون كذلك ، بل يكون مرة حدا أو فى حد ومرة جزءا من حد آخر . فإذا كان المكرر هو الحد الأوسط عرض كثيرا أن يكون له ثلاثة مواضع : موضع فى الأوسط، وموضع فى الأكبر ، وموضع فى النتيجة. مثاله : العدل خير ، وكل خير فإنه يعلم أنه خير ، فالعدل يعلم أنه خير . فالخير ههنا يكون مرة حداً أوسط ، ومرة أخرى جزءا من الأكبر . وكذلك إذا قيل: إن خط كذا غير متناه ، وكل غير متناه فلا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، فتكون النتيجة : أن خط كذا لا يعلم مطلقا ؛ ولكن من جهة ما هو غير متناه . فإن قال قائل ، إن مفهوم قولك : لا يعلم ، أعم أيضا من مفهوم قولك : لا يعلم من جهة ما هو غير متناه؛ فيصح أن ينتج عنه : لا يعلم . فنقول ، وأيضا قولنا : لا يعلم ، أعم من قولنا : لا يعلم ذاته ، أو لا يعلم خطا . فإذا أنتج : أنه لا يعلم، موقوفا ؛ غير مفصل أنه كيف لا يعلم ؛ لم يخل من وجهين : إما أن يكون هذا جاريا مجرى الكلم الوجودية ، التى لا تصدق إذا حملت ، ولا تكذب ؛ كقولنا : لا يكون الذى يراد به الربط ، ليس كونه فى نفسه الذى لا يتم بمفعول واحد ، لكن الذى يتم بمفعول واحد ؛ حتى يكون أيضا قولنا : لا يعلم ، يقتضى أن لا يعلم أنه ماذا لا يعلم لا لا يعلم نفسه ؛ مثـــل ما يقال أيضا : لا يظن . فيكون ما جعل نتيجة ليست نتيجة إذ ليس فيه صدق ولا خبر . وإما أن يكون

---

(١) فيحسب : فليحسب م . (٢) يكون حيث : يكون من حيث ه . (٧) إن : ساقطة من ع .
(٧ — ٨) فتكون النتيجة : فالنتيجة س . (٨) كذا : ساقطة من س || مطلقا : لا مطلقا د ، س ، ن . (١٠) عنه : منه سا . (١١) أو لا يعلم : + أنه ع . (١٣) مجرى : مجارى س ، عا . (١٤) لا يكون : ساقطة من د . (١٥) لكن : ليس عا ، ه .
(١٦) لا يعلم (الثانية) : يعلم د ، س || لا لا يعلم : إلا لا يعلم د ، ن ؛ لا يعلم ع ، عا .
(١٧) خبر : كذبهما .

محمولا مستقلا بنفسه . فإن كان محمولا مستقلا بنفسه فلا يعتبر فى صدقه صدق قولك : إنه لا يعلم خطا ، أو كذبه ؛ بل معنى أعم منه . كأنه يقول : لا يعلم من وجه ما . لكن القايس ربما لا يكون ذهب إلى هذا ، بل نحا نحو تمييزما ، أو يكون موضع الكلام يقتضيه . فإذا لم يوضع ذلك أشكل الأمر ، وإن كان له هذا التأويل . وذلك حين لا يكون هذا التأويل مناسبا .

واعلم أنه حيث ما قيل : من جهة كذا ، فهو فى المحمول دون الموضوع . فإن قولك : ~ج~ كذا ، من جهة ما هو ~ج~ ؛ ليس ~ج~ الثانية جزءا من الموضوع ، بل من المحمول . ولذلك غلط من قال من المغالطين : إن الموجود من جهة ما هو موجود إما قائم بنفسه ، وإما غير قائم بنفسه . ولو كان الموجود من جهة ما هو موجود ، هو غير قائم بنفسه لوجب أن يكون كل موجود موصوفا بأنه غير قائم بنفسه . وكذلك إن كان من تلك الجهة قائما بنفسه ، وجب أن يكون كل موجود قائما بنفسه ، وهذا خلف . ولم يعلم أن القابل للموجبة منهما هو أنه ليس ما أورد ، بل هو أنه ليس من جهة ما هو موجود قائما بنفسه . فيدخل السلب على القائم بنفسه ، مقرونا به من جهة ما هو موجود ؛ ويكون من جهة ما هو موجود داخلا فى المحمول ، الا يلزم من ذلك المحال . بالجميع أمثال هذه يجب أن يؤخذ المكرر منها فى جملة المحمول . فإن كان فى الأوسط فى مثل الضرب المشار إليه وقع أيضا فى الأكبر ، وإن لم يجز الأمر على هذه الجهة لم يكن للكلام معنى ، ولم ينحل إلى الضروب .

---

(١) فإن . . . بنفسه : ساقطة من د ، س ، ن . (٢) لا يعلم (الأولى) : يعلم م || أو كذبه : أم كذبه م . (٣) القايس : القياس م || لا يكون : يكون س . (٤) وإن : فإن د ، ن . (٨) ولذلك : وكذلك م . (٩ — ١٠) إما قائم . . . ما هو موجود : ساقطة من س . (١٠) هو : ساقطة من ه . (١١) بأنه : أنه ب ، س : سا ، ع ، عا ، م ، ه . (١٣) هو أنه (الاولى) : ساقطة من سا || ليس ما أورد بل هو أنه : ساقطة من د ، س ، عا . (١٥) من (الثانية) : ساقطة من ب ، س ، سا ، عا . (١٦) جملة : جهة سا . (١٧) أيضا : ساقطة من ع .

ومن الأمثلة لهذا الباب : الإنسان محسوس ، وكل محسوس فإنه يعدم من جهة ما هو محسوس . فكلما أردت أن تنتج فى أمثال هـذه الأشياء بشرط ، فيجب عليك أن تأخذ الأكبر فى الأوسط بالشرط ، ثم تحلل . وإن صح إنتاجك مرسلا ، فخذ ذلك مرسلا ، ثم حلل . مثال الأول إن أردت أن تنتج أن الخير معلوم ما ، فقل لأنه موجود ما . وإن أخذت : معلوم ، فخـذ : موجود . ومتى انغلق ، فبدل الألفاظ ما شئت . وربما كان حذف جزء من اللفظ المؤلف ، غير مؤثر فى غرضك ، وإنما أدخل إدخالا غير ضرورى ، بل لفرط بيان ، فتكون إن أسقطته لم يتغير المعنى، فأسقطه ، ثم حلل . فإنه ربما أردت أن تنتج : أن كذا هو متوهم ؛ ويكون الوسـط المظنون ؛ فتقول : المتوهم جنس للظنون ، وكذا هو مظنون ، فيدخل الجنس بين الحدود . وإنما أدخلته لتدل على أن حمل المتوهم على المظنون صحيح . ثم إن أسقطت ذلك لم يضرك فى الإنتاج ، فأسقطه لينحل القول إلى القياس . وربمـا كان الأمر بالضد ، فيكون حذف شىء يسير يوقع خلافا كثيرا ، كما أن إدخاله يوقع أيضا خلافا كثيرا . فإنك إذا قلت : إن اللذة هى خير ، كان له معنى . وإذا قلت : إن اللذة هى الخير ، كان له معنى . وبين المعنيين بون بعيـد . وكيف والأول منهما صادق عند من سلم أن اللذة خير ، والآخر ليس بصادق ، إذ ذلك يوجب أن يكون الخير مساويا فى الحمل للذة . وكذلك من أراد أن ينتج : أن اللذة هى خير ، فيجب أن يجعل الأكبر خيرا ، بغير الألف واللام . وإن أراد أن ينتج : أن اللذة هى الخير، فيجب أن يأخذ الأكبر مع الألف واللام حدا أكبر . ولقائل

---

(١) فإنه : ساقطة من د ، ن . (٣) عليك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن .
(٥) وإن أخذت : فإن أردت أخذت ع ، هـ || فخذ : فقل سا (٦) من : فى س .
(٧) لفرط : لفظ د . (١٠) للظنون : المظنون عا || الجنس : ساقطة من سا . (١٢) القول إلى : ساقطة من س . (١٥) الخير : خيره . (١٨) وإن : فإن عا .

أن يقول : إن فى هذا خللا ، فلتكن بَ هو الحد الأوسط ، فيكون حينئذ اللذة هى بَ . فلا يخلو إما أن تقول : إن كل بَ هو الخير ، أو تقول : بعض بَ هو الخير، أو تقول البَ هو الخير . فإن قلت : كل بَ هو الخير، فكأنك قلت : كل واحد واحد مما هو بَ ، هو الخير كله ، وهــذا كذب . وإن قلت : بعض، صارت الكبرى جزئية . وإن أخذت مهملة ، كانت الكبرى مهملة ، فلم ينتج . فنقول فى جواب هذا : إن المهملة فى المـادة المنعكسة تنتج . وذلك لأن المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع دون الموضوع ، بل على كل الموضوع . كما أن الموضوع مقول على كله . فلا يقلب الأصغر ، بل الأصغر لا يكون أيضا إلا منعكسا ، ولا يمكن أن يوجد إلا على هذه الصفة . وفى هذه المـادة قد يكون قياس من مهملتين، حيث يقال : إن اللذة هى البَ ، والبَ هى الخير ، وتكون هذه مساويات بعضها لبعض. فتنعكس فتكون كل لذة بَ ، وكل بَ لذة ، وكل بَ خير ، وكل خير بَ . ولكن قولنـا : كل خير بَ ، لا يفيد ما يفيده قولنا : إن كل الخير هو البَ. فإن الأول يلتفت إلى موضوعات الخير ، وهذا يلتفت إلى طبيعة الخير نفسه . وذلك لا يفيد المساواة ، وهــذا يفيد المساواة . فيفيد أيضا أن بَ مقول على كل ما يقال له خير ، بعدما أفاد أن كل الخير مقول على كل ما يقال له بَ . وهــــذه الفائدة غير مستفادة من المقول على الكل ، بل المستفادة من المقول على الكل عموم المحمول لجميع ما يوصف

---

(١) الحد : الجزء || فيكون : و يكون د ، ن . (٢) فلا يخلو : ولا يخلو د . (٢ — ٣) أو تقول بعض بَ هو الخير : ساقطة من د ، ن . (٤) واحد واحد : واحد ع ، ع' || وهذا كذب : وهــذا يكون كذبا ع ، عا . (٥) جزئية . . . الكبرى : ساقطة من د ، ن . (١٠) يقال : ساقطة من م (١٣) ما يفيده : ما يفيد د || إن : ساقطة من س || الخير : ساقطة من عا . (١٥) المساواة : ساقطة من سا . (١٧) المقول (الأولى) : القول ب ، م .

بالموضوع فقط . فإن هذا هو المعنى المستفاد من القول على الكل . ليس المقول على الكل هو أن بَ المحمول يقال على كل الأشياء التى يقال على كلها الموضوع، حتى إن كان شيئا يقال عليها بَ ، ولا على كلها ، لم يقل عليها المحمول ، بل هو أعم من ذلك ؛ وكذلك ليس معنى المقول على الكل ، أن يكون مقولا على كل ما يوجد فيه بَ، حتى إن كان بَ يوجد فى بعض الشىء، يكون آ مقولا على كله، حتى يكون قولنا الحيوان، على كل إنسان ، معناه الحيوان مقول على كل شىء يوجد فيه الإنسان ، فيكون مقولا على كل جسم . فإن هذا ربما كان أخص مما يوجد فيه الإنسان ، كما تحققته من هذا المثال . فإذ ليس معناه هذين ، فكيف يكون معناه أن الحيوان بكليته مقول على الإنسان ؟ حتى يكون قولنا : اللذة هى الخير ، وقولنا : كل لذة هى خير، بمعنى واحد يوجبه المقول على الكل فى أحدهما ؟ فإذن هذا يفيد بنفسه فائدة أخرى ، وصلح أن يؤلف من مثله النحو من القياس المذكور ، ولا يلزم الشك المذكور .

(١) ليس : + له س . (١ — ٢) ليس المقول على الكل : ساقطه من د ، سا . (٢) ب : ساقطة من س . (٦) مقول : مقولا س . (٨) تحققته : تحققه م . (٩) فكيف : وكيف سا . (١١) وصلح : و يصلح س ، سا ، ع ، عا ، ه .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

فى ذكر أحوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس و بحسب أشكال المقدمات، يجب أن تراعى فى التحليل بسبب الشكل والاقتران وصورة المقدمات

فلنقل الآن فى الأحوال التى تعوق عن التحليل بسبب شكل القياس و بسبب شكل المقدمة ، أعنى الذى ليس بسبب الحدود .

فنقول : إنه قد يتفق أن يكون القياس الموجود مركبا ، فيحتاج أن يحلل أولا إلى قياسات . فإذا وجد قياس أوهم ذلك أن القياس الثانى هو من شكله، فيجب أن لا يلتفت إلى ذلك ، ونعلم أن القياسات قد تتركب ، وهى من أشكال وضروب مختلفة، بل يجب أن تعتبر حال التأليف فى نفسه لا غير . و إذا كانت القياسات مؤلفة لتنتج سلبا ، وكان المحمول مركبا ، فإنه قد يمكن أن يخفف فيزال التركيب . وذلك لأنه إذا كان الدعوى أن الماء جسم بسيط مشروب ، فهذا يمكن أن يبطل فيه بجملة القول ، فيقال : ليس جسما بسيطا مشروبا . و يمكن أن يبطل بأن يبطل أنه مشروب . فإنه إذا أبطل أنه مشروب،لم يكن جسما بسيطا مشروبا . ثم يكون إبطال أنه مشروب ، يكفى أن يورد الحد

(٢) فصل : الفصل التاسع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل٩ ها ، ه . (٣) ذكر : ساقطة من ها || من : عن ع . (٤) يجب . . . المقدمات : ساقطة من س ، سا ، ها . (٥) تعوق : تعرف د || بسبب شكل : بحسب شكل س . (٦) بسبب الحدود : بحسب الحدود س . (٨) الثانى : التالى د . (١٠) تعتبر : لا تعتبره || حال : ساقطة من د || نفسه : نسبته د ، سا ، ن (١٤ — ١٥) لم يكن . . . مشروب : ساقطة من د ، ن .

الأكبر فى القياس وهو المشروب وحده ، فيكون التحليل أسهل . فنقول : ماء البحر ماء، ثم لا نقول : وماء البحر ليس بجسم بسيط مشروب ؛ بل نقول: ليس بمشروب . فهذا وذلك يقوم لك فى غرضـــك مقام المركب . فإن جاءك قياس استثنائى نحله إلى شكله ، لا تحله إلى الأشكال الاقترانية . أما المنتجة للاستثنائى ، فسيمكنك ذلك فيه . وكذلك المنتج للخلف فى قياس الخلف ، إما على الطريق المشهور عند الجمهور ، و إما الحقيق المركب من الحملى والشرطى ، على ما أوضحناه ، وكلاهما اقترانى. و يمكن أن يحلل الى الأشكال . والفرق بين الشرطية التى فى القياس الاستثنائى الذى فى الخلف ، والقياس الاستثنائى الذى ليس فى الخلف، أن الشرطية التى فى الخلف لا يلتفت فيها إلى تسليم المخاطب، إذ الحق لايخرج من طرفى النقيض،وأما الأخرى فيحتاج أن يقرر المخاطب بها ، و يتسلم منه أنه إذا كان المقدم كذا،لزم كذا التالى. والخلفية فى كل مادة يكون التالى منها نقيض المقدم فى الأكبر ، فلا يصرح بها استثناء . وفى غير الخلف لا بد من التصريح به فى أكثر الأمر . ور بما لم يصرح بالمستثنى هذا . ور بما أشكل الأمر فى الانحلال ، وكان القياس صالحا لأن ينحل إلى أشكال ثلاثة كالقياس المنتج للجزئى السالب ، أو إلى الأول والثانى، كالقياس المنتج للكلى السالب ، أو إلى الأول والثالث، كالمنتج للجزئى الموجب. ور بما كان لا ينحل إلى شكل آخر إما لأنه لاينتج مطلوبه إلا فى شكل واحد كنتج الكلى الموجب، و إما لأنه إن أنتج مطلوبه غيره . فإنه لا ينحل إلى ذلك الغير لأن حدوده

---

(١) وهو المشروب : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || وهو : ساقطة من سا ، عا .
(٤) الاقترانية : المفردة سا . (٥) فيه : ساقطة من ه. (٧) و يمكن : فيمكن س .
(١٠) فيحتاج : + إلى س || يقرر : يقرن سا . (١١) أنه : ساقطة من د ، م، ن|| كذا التالى : كذا كذب التالى س . (١٥) للجزئى : الجزئى ب ،د ، ع، عا ، م ، ن .
(١٥ — ١٦) للكلى. . . والثالث: ساقطة من سا . (١٦) للجزئى : الجزئى ب ، د ، عا ، م، ن .

لا تطيع للعكس المراد إليــه ، كرابع الثانى وخامس الثالث ، فإنه يجب أن تراعى الحدود وكيف حال الشركة فيها . فإن أشكل فلا تبال بعد أن ينحل .

ومما يتعذر معه أمر حل القياس إلى الأشكال ، اشتباه السالبة والمعدولة . فإنه إذا كانت المقدمتان أو إحداهما معدولة ظنت سالبة فغلط ذلك . وأكثر ما يغلط هذا إذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا عدول فيها ، وفى المقــدمات عدول . فظن سلبا مثلا أن تكون الصغرى معدولة من جهة المحمول ، والكبرى معدولة من جهة الموضوع . مثل قولنا : كل ﺟ ، هو لا ب . وما هو لا ب ، فهو آ . فكل ﺟ آ . فهذا ما يحير ويغلط . ولكن يجب أن نراعى حال السلب والعدول ، وأن نأخذ المعدول موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذى يقرن به وخصوصا من المحمول . وقد علمت الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة والحال فى تلازمها وتخالفها . وسيكفيك ماسلف لك من بيان ذلك ،ولا تحتاج إلى الإطالة التى تورد فى هذا الموضع ، لتبين به الفرق بين أن يرد السلب بعد هو و بعد الكلمة الوجودية ، و بين أن يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجودية ، بأن يقال : لا فرق بين أن يرد بعد هو و بعد الكلمة الوجودية ، و بين أن يرد بعد معنى آخر . فإنه لو كان قولنا : موجود لا أبيض ، مناقضا لقولنا : موجود أبيض ، لكان قولنا : يمكن أن يمشى ، مناقضا لقولنا : يمكن أن لا يمشى ، بل يكون قولنا : عود أبيض ، مناقضا لقولنا : عود لا أبيض . فسيكون كل شيء إما عود أبيض ، وإما عود لا أبيض . و يكون القمر عودا لا أبيض ،

(١) للعكس : العكس د ، ع ، عا ، ن . (٥) بسيطة : لبسيطة م . (٧) جهة : ساقطة من ع (٨) ما : مما سا . (١٢) الموضع : + فيه بخ ، د، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٤) أن يرد (الاولى) : ساقطة من د || يرد (الثانية) : + به د ، عا . (١٧) فسيكون : بسبب كون بخ . (١٧ — ١٨) مناقضا . . . أبيض : ساقطة من د . (١٨) وإما عود : أو عود ن .

وسيكون كل شيء إما شيئا يساوى شيئا، وإما شيئا غير مساو على معنى مفاوت. مثلا: إذا عنينا بغير مساو المفاوت، أو عنينا شيئا أعم منه مختصا بالوجود، فستكون النقطة إما مساوية للخط، وإما مفاوتة. قالوا: إذا غلط وأخذ المعدول فى قوة السلب عرض منه محال، وغلطه عظيم. فليكن آ، مكون بَ، ليس بمكون دَ، هو غير مكون جَ. أبيض دَ ليس بأبيض ب، هو غير أبيض. حتى يكون ب، الشيء الذى لا هو أبيض، ولا هو أيضا ليس بأبيض. لأن المعدولة غير السالبة. ودَ الشيء الذى ليس بمكون ولا أيضا هو ليس بمكون. لأن المعدولة غير السالبة. وإذا كان آ مكونا، فيكون محمولا على جَ الأبيض حمل الأعم، حتى يكون كل أبيض مكونا، وليس كل مكون أبيض. ولكن بَ نقيض آ وهو ليس بمكون، ودَ نقيض جَ وهو ليس أبيض، فلأن آ أعم من جَ، فيكون دَ أعم من بَ. وقد علمت هذا مما تكرر عليك. ومما يزيدك فى التنبه لذلك بيانا، أن تعلم أنه لما كان ما يكذب عليه آ، يكذب عليه جَ، فيصدق عليه دَ. وكان قد صدق بَ، وكلما صدق بَ، صدق دَ. لكن آ قد يصدق على ما ليس بجَ، لأنه أعم منه، فيصدق إذن على بعض ما هو دَ، وحينئذ يكذب بَ، وكان كلما صدق بَ، صدق دَ. فإذن دَ أعم من بَ. فكذلك إذا كان دَ أعم من بَ، فسيكون جَ أخص من آ. وعلى قلب ذلك البيان فليكن دَ الغير المكون، فى قوة النقيض لـآ المكون، فإن كان هو فى قوة النقيض،

(١) شيئا: (الأولى): ساقطة من هـ || مفاوت: مقلوب د، ن؛ متفاوت س. (٣) وأخذ: فأخذ عا. (٤) وغلطه: وغلط ب، د، ن || وغلطه/عظيم: ساقطة من س، سا. (٦ — ٧) المعدولة غير السالبة: المعدولية غير السالبية سا. (٧) لأن: أن م || المعدولة: المعدول سا. (٨) السالبة: السالبية ب || جَ: دَ د. (٩) ولكن: ولكن س، سا، هـ. (١٢) لذلك: لك د، ن || بيانا، ساقطة من هـ. (١٣) وكلما: فكلما س || صدق دَ: صدق جَ ن. (١٥) فكذلك: فلذلك د، ن؛ وكذلك سا، هـ. (١٦) دَ: ساقطة من س. (١٧) دَ: زَ بخ؛ ب ع، عا.

فسيكون على هذا الحكم المذكور فى الانعكاس . ولكن بَ كذلك جَـ ، فإن كان دَ فى قوة نقيض لـآ ، كان أخص من بَ ، وكان أيضا أخص من بَ ، إذ كان بَ فى قوة دَ من حيث هو غير أبيض . و إذا كان كذلك لم يكن دَ بَ ، وليس دَ أيضا بآ . فيصدق عليه أنه ليس آ ، وقد يصدق عليه أيضا أنه ليس بَ . فهو إذن قد سلب عنه الطرفان . وما سلب عنه الطرفان فهو فى حكم الواسطة . والواسطة ، ليس بأن يكون نقيضا لأحد الطرفين ، أولى منه بأن يكون نقيضا للطرف الآخر ، بل هو نقيض لكل طرف . فإذن من حيث دَ هى نقيض آ ، وبَ نقيض جَـ ، يكون بَ أعم من دَ . ولأن دَ نقيض بَ ، و دَ نقيض جَ ، ونقيض بَ ، أعم من جَ ، فسيصير دَ أعم من دَ ، وهو هو ، هذا خلف .

وأما أنا فأقول : إننى لست أفهم هذا الكلام حق الفهم . وسيكون غيرى يفهمه فهما أبلغ من فهمى له لأنه إن كان إنما يكون واسطة لأن الطرفين يسلبان عنه . فيكون إذن شىء ليس هو آ . وأيضا ذلك الشىء ليس هو بَ . فهذا يكفينى أن أعلم أن آ دَ ليسا بمتناقضين . ولا أحتاج الى هذه الهندسة كلها . ومع ذلك فإنه ليس هذا كالواسطة بالحقيقة، فإن الواسطة هو الذى يسلب عنه

---

١) ولكن : وليس س ؛ ولتكن عا || فإن : ولما س ، عا . (٢) كان : ساقطة من د ، ن || وكان : + آم . (٣) غير : ساقطة من م . (٥) إذن : أيضا ن || سلب : يسلب د ، سا ، ن ، هـ . (٦) منه : منها د ، ن . (٧) هو : هى د ، ن || بل هو نقيض لكل طرف : ساقطة من سا || حيث : + أن سا . (٨) يكون : و يكون سا || بَ (الثانية) : ساقطة من س . (٨ — ٩) و دَ نقيض جـ : و بَ نقيض دَ س . (٩) ونقيض : وكان س || جَ : دَ س || دَ : ب س . (٩ — ١٠) نقيض جـ . . . خلف : ساقطة من هـ . (١٢ — ١٤) لأنه . . . كلها : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن . (١٢) إن كان إنما يكون : إذا كان سا . (١٣) بَ : دَ س ، سا ، هـ . (١٥) هذا : ساقطة من س || بالحقيقة : ساقطة من م .

الطرفان جميعا من حيث الطبيعتين لا من حيث العموم والخصوص . والمعدولة ليست هى السالبة ، على الوجه الذى يقال : ليس الإنسان هو الحيوان ، أن معنى الحيوان أعم من الإنسان . فأما أن الحيوان ليس محمولا على الإنسان ، فكلا . وههنا فإن الموجبة لا تحمل على المعدولية . وأما السالبة المقابلة لها فإنها تحمل على المعدولية . وإنما تفارقها بحسب العموم . والمتوسطة كالمباين ، فليس إنما تخالف الطرفين بأن أحد الطرفين أعم ، بل بأن الطرف لا يحمل عليها أصلا . فقد أخذ إذن المعدولية كالواسطة . وإنما المعدولية بالحقيقة ، نوع وأمر أخص من الطرف الآخر . ومثل هذه الواسـطة ليس يجب أن تكون نسبتها إلى الطرفين نسبة واحدة ، بل تكون نسبتها إلى أحدهما نسبة الأمر الذى هو مباين، ونسبته إلى الآخر نسبة الأمر الذى هو أخص. ثم إن الواسطة، وإن كانت مسلوبا عنها الطرفان، فليست تقوم ولا لشىء من الطرفين مقام النقيض؛ فإنه ليس كلما ليس الشىء ، فهو نقيضه . وكل من له عقل وإنصاف يعقـل أن هذه النسبة غير متشابهة. وليس يجب إذا فرض نقيضا من جانب ، أن يصير نقيضا من الجانب الآخر؛ بل أن يصير متوسطا . ثم يشبه أن يكون عند غيرى بيان لهذا ليس عندى ؛ إلا أنه لم يرد فى التفاسير شىء يقنع به . وإنما خبطوا فيه خبط عشواء .

---

(١) والمعدولة : والمعدولية عا . (٣) أن : ساقطة من د ، ن . (٤) فكلا : فكلما س || الموجبة : + نعم عا || لها : ساقطة من د ، ن . (٥) المعدولية : المعدولة ع || كالمباين : كالمتقارب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ . (٦) بأن (الأولى) : بل د ، ن || الطرف : الطرفين ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ || عليها : عليهما ع ، هـ . (١٢) يعقل : فإنه يعتقد ع ؛ فإنه يقل س ، عا ، هـ . (١٥) يقنع : ينتفع د ، عا ، ن || به : ساقطة من هـ .

والمقدار الذى عرف من أمر المعـدول والسالب يغنى عن تكلف هذه الهندسة ، فليقتصر على ذلك ، فإن فى ذلك بيانا وفرقانا . واعلم أن أخذ المعدول مكان النقيض يكون بالقوة، كنقل النقيض إلى المضادة . وقد علمت ما فى هذا . فإن كانت المـادة ضرورية لم يختلف ، وإن كانت ممكنة اختلف ولم يصلح .

(٤) ولم : لم د ، ط ، ن .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل

فى استقراء النتائج التابعة للمطلوب الأول بالقياس المؤلف

المقاييس التى تنتج الكلى فإنها تنتج ذلك الكلى والجزئى تحته ، وعكسهما المستوى ، وعكس النقيض . ومعنى عكس النقيض هو أن تجعل مقابل المحمول ، بالإيجاب والسلب موضوعا ، ومقابل الموضوع محمولا . مثل أنه إذا أنتج : كل آ ب ، أنتج : ما ليس ب ، ليس آ . ولكن ينتج الأول بالذات، وأولا ؛ وهذه بالعرض ، وثانيا ؛ على سبيل اللزوم . والجزئية الموجبة تجمع إلى ما ينتج عكسه وعكس نقيضه . وأما السالبة الجزئية ، فليست تستتبع شيئا لأنها لا تنعكس . وههنا وجوه أخر فى اللوازم المستنبطة من قياس واحد ، وهو أن القياس الكلى فى الشكل الأول إذا قام بالفعل على الحد الأصغر ، قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الأوسط ، أعنى على كل موضوع مثله للأوسط . وأيضا على كل موضوع للأصغر . فإذا أحضرت هذه الموضوعات فى الذهن ، انعقدت قياسات أخر فى الحقيقة ، وكأنها ليست قياسات أخرى ، بل كأنها القياس الأول لاتصالها فى الذهن به معا . فالوجه الأول نتيجة مع نتيجته . والوجه الثانى نتيجة تحت نتيجته . وأما الشكل الثانى فإنما تستتبع النتيجة فيه

---

(١) فصل : الفصل العاشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ١٠ عا ، ه . (٣) استقراء : استفراز ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ف ، ه . (٧) آ ب : ب آ سا ، عا . (٨) وهذه : ساقطة من ع || وثانيا : ثانيا س . (٩) ما ينتج عكسه : ما عكسه سا . (١٠) من : عن س . (١٢) كل (الأولى) : ساقطة من د ، ن . (١٤) وكأنها : + كلها ع || ليست : + سالبة م . (١٥) لاتصالها : + معا ه || به : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ن ، ه || نتيجة : ساقطة من ه || نتيجته : نتيجة د ، س ، سا ، م . (١٦) نتيجته : نتيجة د ، س ، سا || وأما : وأما فى س ، سا ، عا ، ه || الشكل : الوجه ع .

ما تحتها لا ما معها . فإن الأكبر بالفعل غير مقول على الأوسط ، بل عسى بالقوة . وأما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها بحكم ذلك القياس ، لأن ذلك إنما يمكن حيث تكون النتيجة كلية فيقوم فى القياس الذى هو فى الحقيقة منتج النتائج المستتبعة مقام الكبرى ، فيظن للاتصال الذى فيهما أنهما قد لزما عن قياس واحد . وأما إذا كانت النتيجة جزئية ، فلا يمكن ذلك فيها . أعنى استتباع ما تحتها . وأما استتباع التى معها فيمكن . وإذا لم تكن للنتيجة الجزئيـــة أن تستتبع ما تحتها فى الأول ، فذلك فى الآخرين أحرى . فإنه إذا كان لا يستتبع النتيجة الكلية مامعها فى الآخرين لأن الحكم على الأوسط غير مبرهن ، أى غير موضوع بالفعل مبينا ، ويحتاج إلى بيان ، فكم بالحرى أن لا تستتبع الجزئية جزئية معها . ولكن نظن أن النتيجة فى الشكل الثالث قد تستتبع مامعها . والصواب أن ذلك ليس مع النتيجة ، لأنه ليس الموضوع فيه بالفعل مرتبا تحت الأوسط مع موضوع النتيجة الثانية فيكون معها ، وإنما يكون معها إذا كان بالفعل موضوعها وموضوع النتيجة الأولى تحت الأوسط ، فيكون الحكم عليها كالواحد ، والقياس عليها فى الظاهر كالواحد . وأما إذا كان يحتاج إلى عكس وبيان ، فلا . وبالجملة إنما يكون معها إذا كانت نسبتهما إلى الكبرى واحدة . وإنما يكون تحتها إذا كانت النتيجة تصح أن تصير كبرى . فهذا وجه تقف به على أن القياس كيف ينفلك عن نتيجته إلى لازم آخر .

---

(١) لا ما معها : لامعها د ، س ، سا . (٢) نتائجها : فيها ع ، عا . (٤) النتائج : النتيجة د ، س سا ، ع ، عا ، ن ، ه || فيهما أنهما : فيها أنه د ، س ، سا ، ن . (٥ — ٦) استتباع ما تحتها وأما : ساقطة من د . (٦) التى : الشىء س . (٨) الآخرين : الأخرى عا . (٩) أى غير : أو غير د ، ن || ويحتاج : يحتاج عا . (١٠) جزئية : ساقطة من د ، ن . (١٢) موضوعها : موضوعا عا ، م . (١٥) نسبتهما : نسبتها د ، ن . (١٦) النتيجة : ساقطة من سا || ينفلك : ينقلب د ، سا ، ن . (١٧) نتيجته : نتيجة ه ، سا ، ن .

[الفصل الحادى عشر]

(ك) فصل

فى أن المقدمات الصادقة قد تلزمها النتيجة الصادقة ولا ينعكس فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقدمات صادقة

اعلم أنه لما كان القياس كالمقدم للنتيجة، إذ كان يلزم عنه النتيجة، والنتيجة كالتالى، فيجب من وضع المقدم، وهو صدق القياس أى صدق مقدماته وصواب تأليفه، أن تكون النتيجة لا محالة صادقة. وليس يجب برفع المقدم، وهو كذب المقدمات أو فساد التأليف، كذب النتيجة لا محالة؛ بل قد يمكن أن تكون من مقدمات كاذبة، نتيجة صادقة، لا أن المقدمات أوجبتها، بل اتفق أن كانت صادقة لذاتها وعارضة لهذه المقدمات. فأما أنه قد يمكن أن تكون نتيجة صادقة من مقدمات كذبة، فمثال ذلك أنك إذا قلت: كل ج ب، ولا شىء من آ ب، فأنتج: لا شىء من ج آ؛ ثم حرفت فكذبت فيهما فقلت: لا شىء من ج ب، وكل آ ب، أنتج ذلك: أنه لا شىء من ج آ. وكذلك أيضا فى الموجب إذا اتفق أن كان شيئان متباينين فى الجنس، وأورد جنس أحدهما نقيل بالإيجاب على الآخر، وقيل ذلك بالإيجاب على المباين أنتج الصدق. مثال ذلك قولك: كل إنسان حجر،

(٢) فصل : الفصل الحادى عشرب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل١١ عا ، ه .
(٤) فتكون . . . صادقة : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (٥) اعلم : واعلم عا .
(٧) برفع : أن يرتفع د ؛ أن يرفع ن . (٩) لا أن : لأن د ، م || أوجبتها : أوجبته ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠ — ١١) صادقة من مقدمات كاذبة : كاذبة من مقدمات صادقة عا . (١٢) فأنتج : وأنتج د ، ن ؛ فأنتجت س ، سا ، ه || فيهما : فيها د ، ن .
(١٥) ذلك (الأولى) : + الآخر ه || الصدق : الكذب ع ، عا .

وكل حجر حيوان ، فيلزم منه : أن كل إنسان حيوان. أو قيل: ولا شيء من الحجر بجماد ، فأنتج : لا أحد من الناس بجماد. فأما أن هذا المقول الذى قيل قياس ، فلأنه قول إذا وضع مافيه ، أى سلم ، لزم عنه قول آخر ، اضطرارا لذاته لا بالعرض. وهذا القول الآخر هو هذه النتيجة الصادقة .

فلنبدأ أولا بالدلالة على أصناف هذا النحو من الإنتاج فى الشكل الأول . فنقول: إنه لايخلو إما أن يكون الكذب فى المقدمتين جميعا أو فى إحديهما . فإن كان الكذب فى الكبرى ، وكان كذبا فى الكل ، أى ومع ذلك فى كل وقت ، حتى يكون كاذبا غاية ، وكان القياس على مطلوب كلى ، فيمتنع أن ينتج عنه الصدق البتة . والسبب فيه أن ضد تلك المقدمة يكون صادقا . وإذا أضيف إلى الصغرى ، أنتج ضد النتيجة التى ينتجها كاذب الكبرى فى الكل ، ويكون ذلك الضد صادقا . كيف يكون هذا صادقا . فأما إن كانت كاذبة بالجزء ، فإنه قد تكون النتيجة صادقة . فإنه يمكن أن يكون الحد الأكبر فى كل الأصغر ، ومع ذلك ليس فى كل الأوسط ، بل فى بعضه ، وذلك حيث يكون الأوسط أعم من كليهما . نصدق أن كل ج ب ، ويكون كاذبا بالبعض أن كل ب آ ، ويصدق كل ج آ . مثاله : كل ققنس أبيض ، وكل أبيض حى .

وأما السلب فأن تكون نسبة الأوسط هذه . لكن الأكبر قسيم الأصغر تحت عام فهو غير موجود فى شىء من الأصغر . ولكن بدل القققنس الثلج . فأما إن كانت الصغرى كاذبة فى الكل ، فيمكن أن ينتج الصدق . مثل أن يكون الأكبر جنسا ، والأوسط والأصغر نوعين متفقين فى المرتبة تحته . كقولنا : كل

(١) منه : ساقطة من سا . (٢) فأنتج لا أحد من الناس بجماد : ساقطة من سا || المقول : القول ع . (٩) وإذا : فإذا ه . (١٢) فإنه يمكن : فإنه قد يمكن ه . (١٦) السلب : فالسلب عا
(١٧) ولكن : وليكن د ، س ، سا ، ن .

إنسان فرس ، وكل فرس حى . وللسلب بدل الحى جنس غريب عن كليهما . كما نجعل بدل الفرس والإنسان ، الموسيقى والطب . ونترك الحى بحاله . وكذلك إن كانت الصغرى كاذبة فى الجزء ، حتى يكون الأوسط نوعا مثلا ، ويكون الأصغر فصلا ما أعم من النوع ، أو جنسا أقرب ، ويكون الأكبر جنسا للنوع ، أو جنسا أعلى من الأصغر ، كقولنا : كل مشاء إنسان ، وكل إنسان حيوان . وللسلب جنس غريب لمثل ذلك كما نقول : إن كل فكرى عقلى ، وهذا كاذب فى البعض ، ولا شىء مما هو عقلى بحيوان . فإن كان القياس على جزئى فإن الكبرى الكاذبة فى الكل تنتج . مثاله : بعض الأبيض ثلج ، وكل ثلج حى ، فبعض الأبيض حى . ونسبة ما بين هذه الحدود هى أن الأصغر أعم من الأوسط . ويقال على كله ، ولكنه يقال على بعض الأكبر . مثاله فى السلب : بعض الأبيض إنسان ، ولا شىء من الناس بحيوان . والأوسط كما كان ، لكنه يقال على بعض الأكبر . والأكبر يقال على كله . وكذلك إن كانت جزئية الكذب ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى بعض من الأوسط ، والأصغر والأوسط فى بعض الأصغر ، فتوجب الكبرى كلية أو تسلب كلية . فأما القياسان المنتجان للجزئى فقد ينتجانه ، والكبرى كاذبة بالكل ، أو بالجزء ، أو الصغرى ، أو كلاهما كاذبان . فإنه يجوز أن يكون الأكبر كالحى غير موجود فى شىء من الأوسط كالثلج ، والثلج موجود فى بعض الأبيض ، والأكبر موجود فى بعض الأصغر . فتوجد الكبرى موجبة . وللسلب ، الأكبر موجود فى كل الأوسط ، كالحى للإنسان ، وفى بعض الأصغر كالأبيض

(١) وللسلب : والسلب د . (٨) جزئى : الجزئى د ، ن . (١٠ — ١٢) مثاله . . . الأكبر : ساقطة من سا . (١٢ — ١٢) والأكبر . . . الأكبر : ساقطة من د ، ن . (١٣) من : ساقطة من ع . ١٨) وللسلب : ولا سلب د ، ن .

دون بعض ، فتوجد الكبرى سالبة . وكذلك الحال إن أخذت الكبرى كاذبة فى الجزء ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى بعض الأوسط ، كالحى فى بعض الجسد، والأوسط فى بعض الأصغر ،فتؤخذ الكبرى موجبة كلية أو سالبة كلية. فإن جعلت الصغرى هى الكاذبة فى الكل ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى كل الأوسط، كالحى فى كل قَقَنُسْ،وفى بعض الأصغر، كالحى فى بعض الأسود، و يكون الأوسط ليس فى شىء من الأصغر ، و يوجد فى بعض . وللسلب الأكبر جنس غريب من الأوسط ، كالحى الذى هو غريب من العدد . ثم يكون الأوسط مسلوبا عن عرض يوجد فيه الأكبر ، كالأبيض ؛ فيكون لا شىء من الأبيض بعدد ؛ فيؤخذ كل أبيض عددا . وأما إن جعلت الصغرى كاذبة فى البعض، فلا يجب أن يكون كذبا إذا أخذت جزئية . وأما إذا أخذت المقدمتان جميعا كاذبتين ، أما الكبرى ففى البعض ، وأما الصغرى ففى الكل ، فيجوز أن تكون النتيجة صدقا ، وذلك إذا كان الأكبر كالحى موجودا فى بعض الأوسط كالأبيض ، وفى بعض الأصغر كالأسود ، والأبيض لا شىء من الأسود . وأخذ بعض الأسود أبيض ، وكل أبيض حى،أو ليس شىء من الأبيض حيا . فينتج الصدق . وقد يجوز أن تكون النتيجة صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين فى الكل، بأن يكون الأكبر كالحى مسلوبا عن جميع الأوسط . وهو نوع غريب كالعدد وموجود فى بعض الأصغر ، وهو كعرض لأنواعه كالأبيض . ثم يكون الأوسط مسلوبا عن كل الأبيض ، فيؤخذ بعض ج ب ، وكل ب آ . وللسلب يكون الأوسط نوعا تحت الجنس ، مثل الفقلس تحت الحى . ويكون الأصغر شيئا من الأعراض التى يوجد فيها الأكبر كالأسود ، لكن الأوسط لا يوجد فيها البتة ، فيقال : بعض ج ب ، ولا شىء من ب آ .

---

(٥) ققنس : القنقنس طائر عظيم بمنقاره أربعون ثقبا يصوت بكل الأنغام والألحان العجيبة المطربة (تاج العروس) . (٦) وللسلب : السلب د ، ن . (١٢) كالحى : كلى ع . (١٣) كالأبيض : ساقطة من م . (١٨) وللسلب : والسلب ع . (٢١) بعض : ساقطة من هـ || ب آ : آ ب ن .

وأما فى الشكل الثانى فقد ينتج الصدق من الكذب على جميع الأقسام ، وفى الكليات والجزئيات . فإن حدود الضرب الأول إذا كانت صادقة وأنتجت : لا شىء من ج آ ، فجعلت الموجبة سالبة ، والسالبة موجبة ، كانتا كاذبتين فى الكل ، وأنتجتا تلك النتيجة بعينها فى الضرب الثانى منه . وكذلك حدود الضرب الثانى ينتج مثل ذلك من الضرب الأول منه . وكذلك إن كانت إحداهما كاذبة بأن يكون الأوسط موجودا فى الطرفين ، وليس أحد الطرفين موجودا فى الآخر ، فجعل موجودا فى كل أحدهما ولا فى شىء من الآخر ، فإن النتيجة تكون : أن لا شىء من الأكبر فى الأصغر ؛ وسواء جعلت السالبة الكاذبة صغرى أو كبرى . وكذلك إن كان الأوسط شيئا لا يوجد فى شىء من الطرفين ، ولا يوجد أحدهما فى شىء من الآخر ، فأخذ موجودا فى أيهما كان ، فيكون الإيجاب كاذبا ، وتكون تارة صغرى ، وتارة كبرى . وكذلك إن كانت الكاذبة كاذبة بالجزئيات ، يكون الأوسط فى بعض طرف ، وفى كل الآخر ، وهما متباينان ، وأخذ لا فى شىء من ذلك الطرف ، فكانت السالبة كاذبة ؛ لكون الأوسط فى بعض طرف ، وقد أخذت لا فى شىء من ذلك الطرف . وكذلك إن كان الأوسط موجودا فى بعض كل من الأصغر والأكبر ، ولا واحد منهما فى الآخر ، كالحار فى الأسود والأبيض ، فأخذ فى كل أيهما شئت ، وفى لا شىء من الآخر ، فتكون القضيتان كاذبتين فى البعض ، والنتيجة صادقة ، إن كان القياس على جزئى . وكذلك فإنه يجوز أن يكون الأوسط

---

(٥) كانت : كان ن . (٦) إحداهما : أحدهما ن . (٧) الآخر (الأولى) : الأصغر ن .
(١٠) أحدهما : ساقطة من د ، ن . (١٢) بالجزئيات : بالجزء ب ، س ؛ + بأن س ، ه .
(١٣) وأخذ : تأخذ ه . (١٣ — ١٥) فكانت السالبة . . . الطرف : ساقطة من ن .
(١٥) موجودا : ساقطة من س || كل : + واحد س ، سا ، ه ؛ ساقطة من ط ، ن .
(١٦) فأخذ : وأخذ د ، ن .

كالحيوان ، مما يوجد فى كل الأكبر وفى بعض الأصغر ؛ والأكبر ليس فى كل الأصغر ، كالققنس فى المتحرك ؛ فإن أخذت معه الكبرى سالبة كلية أنتج الصدق . أو أن يكون الأوسط لا فى شىء من الأكبر ، ولا فى كل الأصغر ؛ والأكبر ولا فى كل الأصغر ؛ فتوجد الكبرى كاذبة موجبة . وكذلك إن كانت الكبرى وحدها صادقة ، بأن يكون الأوسط غير موجود فى شىء من الطرفين ، والأكبر ليس إلا فى بعض الأصغر ، فتوجد الصغرى جزئية موجبة أو تكون موجودة فى جميع كليهما ، وهما على ما قيل ، فتوجد الصغرى جزئيـة سالبة . وعلى هذا القياس فتأمل .

وأما فى الشكل الثالث فقد ينتج الصدق من الكذب كيف اتفق . أما عن الكاذبتين فى الكل ، فأن يكون الأوسط مباينا للطرفين ، وأكبرهما فى بعض الأصـــغر ، فتوجد المقدمتان موجبتين . وذلك فى إنتاج الإيجاب . أو تكون المباينة مع الأصغر وحده ، فتوجد معه بإيجاب كاذب ، ومع الأكبر بسلب كاذب ، وذلك فى إنتاج السلب . وأما الكاذبتان فى الجزء ، فأن يكون الطرفان، كل واحد منهما ، يوجد فى بعض الأوسط وحده ، والأكبر فى بعض الأصغر فيوجد أن كليتين بالإيجاب ؛ أو تكون الكبرى سالبة كلية، والصغرى كليـــة موجبة . وقد يجوز أن توجد الكبرى وحدها موجبة كاذبة ؛ بأن يكون الأكبر موجودا فى بعض الأصغر ، وغير موجود فى شىء من الأوسط ؛ ولكن الأصغر

---

(١) فى كل الأكبر : ساقطة من ن . (٣) أو أن : وأن س ، هـ . (٤) ولا فى كل الأصغر : ولا فى شىء من الأصغر د ، ن || وكذلك : ساقطة من سا || إن : وإن سا .
(٥) صادقة : صادقا سا . (٧) وهما : ساقطة من هـ . (٩) عن : على س .
(١١) أو تكون : إذ تكون عا ؛ أن تكون هـ (١٢) المباينة : المتابعة ع . (١٢ — ١٣) ومع . . . كاذب : ساقطة من د ، ن . (١٤) والأكبر : الأكبر د ، ن. (١٥) أو تكون أو توجد س ، عا . (١٦) كاذبة : كلية هـ .

موجود فى بعض الأوسط، فيكذب ، فيجعل الأكبر فى كل الأوسط . وللسلب أن يكون الأكبر فى مثل ذلك موجوداً فى كل الأوسط ، فيوجد ولا فى شىء منه . وقد تنتج والكبرى موجبة كاذبة فى كلٍّ ، كقولك : كل ققنس حى ، وكل ققنس أسود ؛ ويعكس هذا الترتيب والصغرى كاذبة فى الكل أيضا ، كقولك : كل ققنس حجر ؛ ولا ققنس بأسود . وكذلك والكبرى كاذبة كقولك كل ققنس حجر ، ولا ققنس بأبيض . وقد يمكن أن يكون الكذب فى البعض ، أما للموجبة والكبرى كاذبة ، فكقولك : كل إنسان ذو رجلين ؛ وكل إنسان فاضل . وللصغرى هذه الحدود نفسها ، ويعكس الترتيب . فأما والكبرى سالبة وكاذبة فى البعض ، فكقولك : كل إنسان ذو رجلين ، ولا إنسان بفاضل . فإن كانت الصغرى كاذبة ، فكقولك : كل إنسان فاضل ، ولا إنسان بفرس. وأما الجزئيات فيجب أن توجد حدودها هذه الحدود ، على أن يكون الجزئى الكاذب كاذبا فى الكل . فإنه لا يتصور جزئى غير كاذب فى الجزء . فيعلم أن صدق القياس الذى هو كالمقدم ، يوجب صدق النتيجة الذى هو التالى . وأما كذب القياس الذى هو رفع المقدم ، فلا ينتج كذب التالى الذى هو رفع التالى.

فأما كيفية هذا التقديم والتلو ، فيجب أن تعلمه مما قد علمت ؛ ولا أطيل عليك القول فيه .

---

(١) بعض : + من ص || وللسلب : والسلب هـ . (٣) منه : ساقطة من م || كل : الكل ص ، ع ، عا ، هـ . (٤) أيضا : وأيضا ص ، سا . (٥) والكبرى : الكبرى م .
(٦) حجر : حى سا ، ع ، عا || وقد : فقد د ، ن . (٩) البعض : كل البعض د ، ن .
(١١) وأما الجزئيات : والجزئيات د || توجد : تأخذ ص ، هـ . (١٥) فأما : وأما عا ، ن || التقديم : التقدم هـ || تعلمه : تعلم د ، م ، ن . (١٥) قد : ساقطة من سا .

[الفصل الثانى عشر]

(ل) فصل

فى قياس الدور

إنه قد يقع فى القياس عارضان، من جهة حال نسبة المقدمات إلى النتيجة ، أحدهما بيان الدور ، والآخر عكس القيـاس ، على ما سنبينهما . فهما ، من جهة ما هما عارضان للقياس بما هو قياس ،فيجب أن ينظر فيهما فى علم القياس . وأما الانتفاع بهما ، فإنما يكون فى الامتحان والمغالطة أو يكون لأجل التحرز. وقد يدخل من وجه ما فى العلوم وفى الجدل . وكل واحد من بيان الدور ، ومن عكس القياس عارض للقياس ، وموضوعهما القياس . فإن الدائر والمعكوس قياس . وذلك لأن القياس لم يكن قياسا ،لأن مقدماته حقة أو مسلمة أومشهورة أو غير ذلك ، بل إنما كان قياسا لأن مقدماته إذا وضعت وسلمت لزم عنهـا غيرها . فأما بيان الدور فأن يكون معنا قياس على مطلوب ، ثم يجعل المطلوب مع عكس إحدى المقدمتين قياسا على إنتاج المقدمة الأخرى ، فيكون المطلوب تارة مقدمة، والمقدمة تارة مطلوبا . فتارة توجد تلك المقدمة فى بيان المطلوب، وتارة يؤخذ المطلوب فى بيانها . و بالحقيقة المطلوب والمقدمة يكون واحدا .

---

(٢) فصل : الفصل الثانى عشرب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل[١٢] عا ، هـ . (٥) أحدهما : أحدها د ، ن ؛ وهما عا || ما سنبينهما : ما سنبينها د ، ن || فهما : فهو ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ينظر : يظن د ، ن . (٨) من : فى ن || وجه : جهة د . (٨ — ٩) ومن عكس : وعكس س ، سا . (٩) وموضوعهما : وموضوعها سا . (١٠) حقة : حق د ، م ، ن . (١١) وسلمت لزم عنها : وسلمت لزم د ، س ، سا ، ع ؛ ولزم سلمت ب ، م . (١٢) بيان : ساقطة من د . ن || معنا : معناها د ، ن ؛ معنى س ، سا || قياس : قياسا د ، ن || مطلوب : ساقطة من د .

وهذا قد يستعمل بأن يتلطف فيغير المطلوب فى اللفظ عن صورته وهو مطلوب، ليوهم شىء شيئا آخر ور بما استعمل هذا فى العلوم بأن يكون معنا مقدمتان فتنتجان شيئا على سبيل برهان " إن " و بيان العلة من المعلول، وذلك على طريق "الإن" ثم يقلب فيبان المعلول من العلة على طريق " اللم " على ما ستعلمه فى الفن الذى يلى هذا الفن . وأما عكس القياس ، فهو أن ينتج من مقابل النتيجة مع إحدى المقدمتين مقابل المقدمة الأخرى . وأكثر نفع هـذا فى إنكار إحدى المقدمتين من قياس يوجب شـيئا ، فيتولى إبطاله بأن يحتال و يتلطف فى تسليمه مقابل النتيجة من حيث لا يشعر به بتغيير لفظ أو حيلة من الحيل، فيقرن بمقدمة و ينتج صحة مقابل المقدمة الأخرى ، فيمنع بذلك القياس على المطلوب . وقد ينتفع به كما ستعلم فى رد الخلف إلى المستقيم .

وأما فى الجدل ، فإنه ربما كان مقـابل المطلوب مشهورا فى نفسه . إذ المتقابلان ، كما ستعلم ، كثيرا ما يكونان مشهورين . والجدلى من حق صناعته أن ينصر طرفى النقيض معا فى وقتين ، وأن يستعمل طرفى النقيض المشهورين فى وقتين مختلفين . ور بمـا حاول أن يكون نصر أحدهما فى وقت بقياس ، ثم يتلطف فيتسلم مقابلة المشهور ، فيمنع به مقدمة فى قياس يؤلف على إبطاله ، على أن هـذا يكون ضربا من المغالطة فى الجـدل . فإنه عندما ينصر أحد المقابلين ، ليس له أن يأخذ مقابله حقا على سبيل المشهور .

فلنبدأ ببيان الدور ، فبيان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين ، فتنتج المقدمة الثانية . فإن أدخل حد غريب ، لم يكن بيان الدور،

---

(٢) شىء : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٣) إن و بيان : أو بيان ن || و بيان : فبيان عا . (٥) يلى : ساقطة من د ، ن . (٧) تسليمه : تسلم عا . (٩) مقابل : + من د . (١١) ربما : فربما هـ . (١٦) فإنه : فإن عا || ينصر : يتغير ع . (١٨) فلنبدأ : ساقطة من د ، ن . (١٩) فإن : فإذ د ، سا .

و إن أنتج أيضا شىء غريب ، لم يكن بيـان الدور ؛ بل بيان الدور أن يبين الشىء بما بين به ، مثل قولك : كل ج ب ، وكل ب آ ، فينتج : وكل ج آ . فإن أخذت كل ج آ ، وكل آ ب ، أنتجت : كل ج ب . و إن أخذت كل ب ج وكل ج آ ، أنتجت كل ب آ . ويحتاج أن تكون المقدمة التى تضاف إلى النتيجة منعكسة على كميتها ، مثل : كل ج ب ، وكل ب ج . فهذا العكس فى الموجبة ظاهر . وأما فى السالبة ، فإن العكس المحتاج إليه فى الدور ، إنما يكون حيث يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع ؛ فيكون موجودا فى كل ما ليس موصوفا بالموضوع . كما أن العكس فى الإيجاب ، إنما يكون حيث يكون الإيجاب خاصا بالموضوع ؛ فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع . ومثل هذه السالبة ، سالبة ترجع إلى العدول الموجب ، فتنعكس بالإيجاب . ومثال هذا السلب قولك : لا شىء من الجوهر بعرض ، فينعكس العكس الذى يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو جوهر ، أو لا شىء مما هو إله بمتعلق الوجود بالغير ، فعكسه : ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو إله .

و بالجملة هذا هو السالب الذى إذا جعل حرف السلب منه جزءا من المحمول، ثم عكس بأن يجعل جزءا من الموضوع ، صح الطرف الآخر على كل ذلك الموضوع . ونقول : إذا كان لا شىء من ب آ ، وانعكس لا شىء من آ ب ، على أن كل ما ليس آ فهو ب ، فيلزم أن كل ما ليس ب فهو آ ؛ و إلا فليكن بعض ما ليس ب ليس آ ، وكل ما ليس آ فهو ب ، يلزم أن بعض ما ليس ب

---

(١) و إن . . . الدور : ساقطة من د ، ن . (٢) وكل : كل س ، عا ، هـ .
(٥) وكل ب جـ : ساقطة من د ، ن . (٦) فإن العكس : وفى العكس س .
(٦ — ٧) حيث يكون : ساقطة من سا . (١١) ومثال : ومثل د ، ن || العكس : ساقطة من د .
(١٢) الموضع : الموضوع د ، ن || أو لا شىء : ولا شىء د ، سا ، ن . (١٣) فعكسه : فينعكس ن || فهو : هو عا . (١٥) بأن : فإن عا . (١٧) فيلزم : فلزم س .

فهو بَ . هذا خلف . فإذن إذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمه ، فهذا تلزمه المقدمة أيضا . وأما الجزئية السالبة كقولنا ليس : بعض جَ آ ، فإنما يعكس العكس المطلوب ههنا أن كل ما ليس بعضه آ ، فهو جَ . فإن كانت إحدى المقدمتين منعكسة دون الأخرى كانت هى التى تنضم الى النتيجة فى إنتاج الأخرى ، ولا يتكافأ . فالضرب الأول من الشكل الأول أية مقدمتين انعكست ، أنتجت مع النتيجة المقدمة الأخرى . وإن كانت المنعكسة الكبرى، بقيت كبرى فى القياس الثانى . أو كانت الصغرى ، بقيت الصغرى فى القياس الثانى . وأى مقدمة أخذت مع عكس النتيجة ، أنتجت عكس الأخرى . وإن عكستا جميعا ، أنتجا عكس النتيجة . وإن كانت الكبرى سالبة كقولنا : لا شىء من بَ آ ، وكانت الكبرى تنعكس العكس الذى يخص السالب فى هذا الموضع ، وهو أن كل ما ليس آ فهو بَ . فنأخذ النتيجة محولة من السلب الكلى إلى العدول ، فنقول : كل ما هو جَ ، فليس آ ، وكل ما ليس آ فهو بَ ؛ ينتج كل : جَ بَ . وإن قوما من المفسرين يظنون أنه ينبغى أن يقال : إن جَ شىء لا يقال آ على شىء منه . وكل ما لا يقال آ على شىء منه فإن بَ يقال على كله . فينتجون : أن جَ شىء يقال آ على كله . فيجعلون السور غير السور ، بل جزءا من المحمول . ويجعلون النتيجة فى ظاهر حالها مهملة . ويجعلون النتيجة بالجملة ليست إحدى المقدمتين ، فيكونون قد غيروا النتيجة الأولى والمقدمة المضافة والنتيجة الثانية عن الوجه الطبيعى . ليخالفوا نسق كلام من

(٢) تلزمه : يلزم د ، سا ، عا ، ن . (٤ — ١٧) منعكسة . . . المقدمتين : ساقطة من م .
(١٨) ليخالفوا : ويخالفوا ب ، س ، ع ، عا ، م ؛ ن ، ه ؛ ليخالفون سا .

يفسرون كلامه . وأما إنتاج الكبرى فسهل ، بأن تعكس الصغرى فيكون كل ب ج ، ولا شىء من ج ا . وأما القياسات المنتجة الجزئى فبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى . وأما الصغرى فقد يمكن فى الموجبتين هكذا : بعض ج ا ، وكل ا ب ، فبعض ج ب . هذا فى النتيجة الموجبة . وأما فى السالبة فلا يمكن ، لأنا إذا عكسنا الكبرى صارت النتيجة صغرى سالبة ، فلم ينتج . وإن عكسنا الصغرى صارت النتيجة كبرى جزئية ، فلم تنتج .

وأما فى الشكل الثانى فلا يمكن أن تنتج الموجبة دورا بنحو إنتاج السالبة . لأن الموجبة لا تنتج من موجبة وسالبة . وأما السالبة فيمكن أن تنتج من ذلك ، لأن النتيجة السالبة مع عكس الصغرى تنتج من الشكل الأول عكس الكبرى السالبة ، ثم يعكس . فإن كان من شرائط البيان الدورى أن تكون النتيجة تؤخذ وتعكس مقدمة فقط ، ولا عكس بعد ذلك ، لم يكن هذا ببيان الدور . فإن أخذت النتيجة السالبة مع عكس الموجبة الكبرى الكلية أنتجت الصغرى السالبة ، وصارت النتيجة صغرى سالبة . وقد تنتج الصغرى السالبة من الشكل الثانى . وأما إذا أريد إنتاج الموجبة ، فيحتاج إلى العكس الذى يخص السالبة مثاله : كل ج ا ، ولا شىء من ب ا ، فلا شىء من ج ب . فنقول : كل ما هو ج ، فليس ب . وكل ما ليس ب ، فهو ا . فكل ج ا . فهكذا تبين بأخذ لازم النتيجة ولازم الكبرى من غير عكس . فإن لم يجعل هذا بيان الدور لأنه لم تنعكس فيها مقدمة ، فله ذلك . وإن جعل بيان الدور يتم بما يلزم

---

(٤) وكل : فكل د . (٥) فى : ساقطة من ع . (٧) بنحو : ساقطة من سا .
(١١) وتعكس : بعكس د ، ن . (١٢) فإن : وإن ن . (١٣) صغرى : الصغرى ه .
(١٥) من ج ب : ج ا د ؛ من ج ا م ، ن . (١٨) فله : فإنه م . (١٨) يلزم : + من د ، س ، سا ، ن ، ه .

المقدمات من العكس ، وما يجرى مجرى العكس من اللوازم التى حكمها حكم الملزوم ، كان هذا بيان الدور . وأما إن كانت الموجبة هى الكبرى ، مثاله : لا شيء من ج ب ، وكل ا ب . فتحتاج أن تعكس النتيجة السالبـــة العكس الذى يخص هذا الموضع ، وهو أنه كل ما هو ا ، ليس ج ، وكل ما ليس ج ، فهو ب ، فكل ا ب . فإما أن لا يكون هذا بيان الدور أو يكون على وجه آخر . فيفارق هذا الشكل الشكل الأول من هذه الجهة ، وهو أنه يحتاج فيه فى إنتاج السلب إلى أحد أمرين ، إما أن يؤخذ لازما السالبتين ، أو يؤخذ عكس النتيجة ولازم المقدمة . ومن غير هذه الجهة لا يمكن . فإن كانت المقدمات هكذا أمكن بيان الدور . وأما إن كانت الصغرى جزئية ، فلا يمكن أن يتبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة . ولكن إن كانت سالبة أمكن من النتيجة وعكس الكبرى أن يتبين من الشكل الثانى . وإن كانت موجبـــة لم يمكن على النحو البسيط لأنه لا قياس من سالبتين . ولكن يبين على النحو الذى قلنا لا غيره .

وأما الشكل الثالث ، فلا يمكن أن تبين فيها كلية البتة ، لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت ، لا تنتج إلا جزئية . وأما الجزئية ، فإن كانت كبرى ، والنتيجة موجبة ، وأضفنا عكس الصغرى إليها كليا ، أنتج الكبرى الجزئية . لأنا إذا عكسنا ، فقلنا : كل ج ب ، وج الأصغر ، وكان أنتج بعض :

---

(٢) هذا : ساقطة من د || بيان : ببيان س ، سا . (٣) ج ب : د ب د || وكل : فكل د . (٦) فيفارق : فيقارن م . (٧) لازما : لازم س . (٩) بيان : ساقطة من ن || يتبين : يبين س . (١٠) إن : إذا د ، ع ، ن . (١١) يتبين : يبين د ، س ، ص ؛ + هى ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || النحو : الوجه د ، ن . (١٢) لاقياس : قياس د ، ن || لاغيره : لا غير س ، عا . (١٣) فيها : فيه د || الجزئية : + فإن كانت م . (١٦) الجزئية : جزئية د ، ن || وج الأصغر وكان أنتج بعض : و بعض س || أنتج : ينتج س .

جـَ آ ، أنتج : بعض بَ آ ، وهو الكبرى . وإن كانت صغرى لم يمكن إلا بعكسين . لأنا إذا أخذنا أن بعض جـَ آ ، وهو النتيجة ، وأضفنا إليها عكس الكبرى ، وهو كل آ بَ ، أنتج لا المطلوب ، ولكن عكسه ، ولم يكن كلامنا فى ذلك . ولكن إذ جوزوا هذا فى الثانى ، فما بالهم لا يجوزونه فى الثالث؟ وإن اختلط موجب وسالب ، والموجبة كلية ، أمكن إنتاج السالبة . لأنك تقول : ليس بعض جـَ آ ، وهو النتيجة ، وتضيف إليها عكس الصغرى ، وهو كل جـَ بَ ، ينتج : ليس بعض بَ آ . فإن كانت الكلية هى السالبة ، لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين ، إلا أن تعكس السالبة على النحو المذكور . فنقول : بعض جـَ ، هو ليس بآ . وكل ما ليس كله أو بعضه آ ، فهو بَ . فنقول : بعض جـَ بَ ، ثم نعكس .

فقد بان أن البيان الدورى فى الشكل الأول للموجبات ، لا يخرج من الشكل الأول حقيقة ولا خيالا . وأما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الأول ، ولكنه يتخيل كأنه من الثالث . لأنك تقلب المقدمة "سالبة ، فتقول : كل ما لا يؤخذ فيه آ ، يؤخذ فيه بَ . فجعلت آ ، بَ محمولين معاً . وأما الشكل الثانى فالبيان فيه إما بالشكل الأول عند التحصيل ، وإن كان فى الشكل الثانى ؛ وإما على الوجه الذى يحيل الشكل الثالث . وأما فى الشكل الثالث فإنه يمكن أن يكون البيان الحقيقى كله منه . وأما المخيل فكان فى غيره منه ، فكيف فيه ؟ وما كان من الشكلين الآخرين إنما يبين دوره بالرجوع إلى الأول ، فيحتاج إلى عكس النتيجة . فيكون بيان الدور فيه إما ناقصا ، وإما معدوما ، إذا جعل بيان الدور ما يتم من نتيجة وعكس مقدمة .

(١) بَ آ : جـَ آ عا || لم يمكن : لا يمكن س . (٥) وإن : فإن هـ . (٨) الصغرى : + فى ع . (٩) بآ : آ د ، ن . (١٢) للسوالب : السوالب ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن . (١٤) فالبيان : فبالبيان س . (١٥) الثانى : الثالث ب ، د ، م ، ن . (١٥ — ١٦) الشكل الثانى . . . وأما فى : ساقطة من د . (١٧) منه (الثانية) : من د . (١٨) يبين : يتبين ن .

[الفصل الثالث عشر]

(م) فصل

فى عكس القياس

قد علمت أن عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة، إما نقيضها ، وإما ضدها ؛ ويضاف إلى إحدى المقدمتين، وينتج مقابل المقدمة الأخرى . ومن الضرورة أن مقابل النتيجة إذا أخذ مع إحدى المقدمتين أبطل الأخرى ؛ وإلا فإن كانتا ثابتتين فالنتيجة لم تبطل ، إلا أن أخذ المقابل بالتناقض والتضاد ، مختلف . فليعتبر ذلك من الشكل الأول ، ولنضع أن : كل جـ ب ، وكل ب آ ، فكل جـ آ . فإن قلنا : لا شىء من جـ آ ، وكان كل ب آ ، أنتج لا شىء من جـ ب . وكان كل جـ ب . فأخُذ الضد ، أنتج ضد الصغرى . وإن أخذنا النقيض ، أنتج النقيض للصغرى . وكله من الشكل الثانى . وأما إن أضفنا إليه الصغرى فقلنا : لا شىء من جـ آ ، وكل جـ ب ، أنتج من الثالث : أنه ليس كل ب آ . فكذلك لو قلنا : لا كل جـ آ . فإذن لا سبيل إلى إنتاج مضاد الكبرى، لأن الثالث لاينتج عاما، ولابدمن أن يكون الشكل هوالثالث.

ولنضع أن كل جـ ب ، ولا شىء من ب آ ، فلا شىء من جـ آ. ونأخذ مضاده وهو أن كل جـ آ . وكان لا شىء من ب آ . أنتج ضد الصغرى. ونأخذ نقيضه،

---

(٢) فصل : الفصل الثالث عشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل[١٣] عا ، هـ .
(١٠) فأخذ : فأنتج د، ن. (١١) الصغرى : الصغرى سا || وكله : فكله د . (١٢) لاشىء : ولا شىء س ، عا ، هـ || وكل : فكل د . (١٣) فكذلك : وكذلك س ، سا ، هـ || جـ آ : جـ ب س ، سا ، عا . (١٦) أنتج : ينتج س .

فينتج نقيض الصغرى . وذلك من الثانى . فإن أخذنا مع النتيجة المعكوسة إلى التضاد أو التناقض ، الصغرى . أنتج نقيض الكبرى لا غير . وذلك من الشكل الثالث . ولنضع الصغرى جزئية ، فحينئذ إن عكست النتيجة إلى التناقض بطلتا ، معاً وإلى التضاد لم يبطل شىء . فلنضع أن بعض جـ ب ، وكل ب آ ، فبعض جـ آ . فتعكس النتيجة إلى السلب المناقض ، فنقول : ليس شىء من جـ آ ، وكل ب آ ، ينتج نقيض الصغرى . أو نضيف إليها الصغرى ، فينتج : ليس كل ب آ . فإن أخذنا بالمضادة ، وهو أن ليس بعض جـ آ ، وأضفنا إليها الكبرى ، وهو كل ب آ ، أنتج ليس بعض جـ ب ؛ وهذا لا يبطل أن بعض جـ ب ؛ أو الصغرى فقلنا : ليس بعض جـ آ ، وبعض جـ ب كانتا جزئيتين ، فولم ينتج التأليف من جزئيتين . ولنضع أيضا بعض جـ ب ، ولا شىء من ب آ ، لا كل جـ آ . ونأخذ نقيضه ، فنقول : كل جـ آ ، وبعض جـ ب ، فبعض ب آ . وهو نقيض الكبرى . أو نضيف إليها الكبرى ، فيكون كل جـ آ ، ولا شىء من ب آ ، ينتج نقيض الصغرى . فأما إن أخذنا الضد فلا ينتج ، لأنا إن لنا : فبعض جـ آ ، ولا شىء من ب آ ، وينتج ليس بعض جـ ب ، وهذا لا يبطل قولنا : بعض جـ ب ، وإذا أضفنا إلى الصغرى لم ينتج أيضا .

وأما فى الشكل الثانى ، فإنه لا يمكن أن يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ، فيبطل الكبرى بأن ينتج ضده ، بل بأن ينتج نقيضه . لأن القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث ، وذلك لا ينتج الكلى . وأما مع الكبرى ، فإن عكست

(١) وذلك من الثانى : ساقطة من سا || فإن : وإن سا . (٢) أو التناقض : والتناقض د ، ن . (٤) شىء : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || فلنضع : ولنضع هـ . (٧) أخذنا : أخذنا ه س (٩) أو الصغرى : والصغرى ع . (١١) فلا : ولا هـ || فنقول : ساقطة من م . (١٣) فأما : وأما سا ، عا . (١٤) فبعض : بعض س || وينتج : أنتج ع .

النتيجة إلى المضادة ، أنتجت ضد الصغرى ؛ أو بالتناقض ، أنتجت نقيض الصغرى ؛ لأن القياس يكون فى الشكل الأول ، ولا يمنع ذلك هناك . فلتكن الكبرى، موجبة مثل أن لا شىء من جـ آ ، وكل ب آ . فإن أخذنا كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ، وقلنا : ولا شىء من جـ آ ، أنتج فى الحالين : أنه لا كل ب آ . فإن أخذنا كل جـ ب ، وكل ب آ ، أنتج كل جـ آ . فإن أخذنا بعض جـ ب ، وكل ب آ ، أنتج بعض جـ آ . ثم فلتكن الكبرى سالبة، مثل أن نقول : كل جـ آ ، ولا شىء من ب آ ؛ ولنأخذ إما كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ؛ وقد قلنا : كل جـ آ ؛ أنتج فى الحالين : بعض ب آ ، وهو نقيض الكبرى ، لا ضدها . وإن أخذنا مع عكس النتيجة ، الكبرى ، فقلنا : كل جـ ب ، ولا شىء من ب آ ، أنتج : لا شىء من جـ آ . أو قلنا : بعض جـ ب ، ولا شىء من ب آ ، أنتج بعض جـ ليس آ . فهذا هو تفصيل ذلك . فإن كانت الصغرى جزئية فلا يبطل أخذ ضد النتيجة شيئا ، فإنه يكون جزئيا موجبا ، ولا ينتج مع الصغرى ، وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهى جزئية ، والجزئية لا تبطل الجزئية . وأما إن عكست النتيجة إلى التناقض أبطلت كليهما بالتناقض . فليوضع بعض جـ آ ، ولا شىء من ب آ ، فليس بعض جـ ب . فإن قلنا : بعض جـ ب ، لم ينتج مع الصغرى ، وأما مع الكبرى فينتج : ليس بعض جـ آ . ولا يبطل ذلك قولنا : بعض جـ آ ، فإن قلنا : كل جـ ب ، وقلنا : بعض جـ آ ، أنتج بعض ب آ ؛ وهو نقيض الكبرى . أو قلنا : كل جـ ب ، ولا شىء من ب آ ، أنتج : لا شىء من جـ ب ؛ وهو نقيض الصغرى . ولنضع : لا كل جـ آ ، وكل ب آ ، فإن أخذنا ضد النتيجة وهو بعض جـ ب ، لم ينتج مع

---

(١) بالتناقض : التناقض م . (١ — ٢) أو بالتناقض . . . الصغرى : ساقطة من سـ .
(٩) لا ضدها : لا ضده ب ، س : سا ، ع ، عا ، م ، هـ || وإن أخذنا : وأخذنا د || عكس : مقابل سا . (٢٠) ضد : هذه س .

الصغرى ، وأنتج مع الكبرى : بعض جـ آ ، ولا يبطل بهذا قولنا : لا كل جـ آ . وأما إن أخذنا النقيض ، فقلنا : كل جـ ب ، وكل ب آ ، أبطل الصغرى بالنقيض . أو قلنا : كل جـ ب ، ولا كل جـ آ ، أبطل الكبرى بالنقيض .

وأما فى الشكل الثالث إن أخذ ضد النتيجة ، لم تبطل البتة مقدمة ؛ لأن ضد النتيجة مع الصغرى ، يكون من الشكل الأول ، وكبراه جزئية ، فلا ينتج ؛ ومع الكبرى ، يكون من الشكل الثانى ، وكبراه جزئية ، فلا ينتج . وأما أن أخذت بالتناقض ، كان نقيض النتيجة كليا . فإن كانت الكبرى سالبة ، كان موجبا كليا ؛ أو موجبة ، كان سالبا كليا ؛ وانتظم مع الصغرى ، على نظم الشكل الأول ، ومع الكبرى ، على نظم الشكل الثانى . فإن كانت المقدمتان كليتين ، أنتج ضد كل واحدة منهما ، لأن نتيجة الكليتين من الشكل الأول والثانى كلى . وإن كانت إحداهما ، ولتكن الصغرى ، جزئية ، وتكون لا محالة موجبة ، أنتجت نقيض كل واحد منهما . لأن الجزئية إذا أخذت مع عكس النتيجة إلى النقيض ، أنتجت جزئيا يناقض الكلى منهما . وإن لم تؤخذ هى ، بل الكلية ، أنتجت كلية تناقض الجزئية منهما . وإن كانت الكبرى هى الجزئية الموجبة ، لم يأتلف منها ومن عكس النتيجة إلى النقيض ولا إلى التضاد ، ما ينتج نقيض الصغرى ، ولا ضدها ، لأنها تنتج عكس مقابل الصغرى وائتلف من الصغرى ونقيض النتيجة ما يرفعها ، وكذلك إن كانت جزئية سالبة .

(٢) وأما إن : وأما إذا س || الصغرى : ساقطة من سا . (٥) جزئية : جزئى س . (٦) ومع : مع م . (٧) نقيض : عكس س ، سا ، هـ || فإن : وإن س || كان : ساقطة من ن . (١١) وإن : فإن عا || وتكون لا محالة : ولا يكون محالة م . (١٢) نقيض : ساقطة من سا . (١٥) ولا ضدها . . . الصغرى : ساقطة من سا || وائتلف : بل يأتلف س .

فقد اجتمع من هـذا كله أن انعكاسات القياسات من الشكل الأول تكون إلى الثـانى والثالث . لكن إن أريد إبطال الكبرى ، كان من الثالث ؛ أو الصغرى ، كان من الثانى . وفى الثانى تبطل صغراه بالأول ، وكبراه بالثالث . وفى الثالث تبطل صغراه بالثانى ، وكبراه بالأول .

(١) القياسات من : قياسات ص ، سا ، هـ . (٢) لكن : ولكن سا .

[الفصل الرابع عشر]

(ن) فصل

فى رد قياس الخلف إلى المستقيم ، والمستقيم الى الخلف

فلنقل فى رد قياس الخلف إلى المستقيم ، والمستقيم إلى الخلف . على أنا نعتبر المقدمة التى هى التالى من الشرطية ، ونعمل على أن الاقتران منها وحدها مع الحملية ؛ فإن ذلك لا يضرنا . إذ قد علمت صورة ذلك التأليف ، وأن الاعتبار فيه إيقاع التالى مع المقدمة الداخلة موقع إحدى القرائن الحملية . فقياس الخلف أيضا يكون من وجه مشابها لعكس القياس ؛ لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما ، وتضيف إليه مقدمة ، وتبطل مسلما ما . لكنه يخالف بأن عكس القياس إنما يكون دائما ، إذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى ، ونتيجة حدثت عنه بالفعل ، ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لإبطال شيء معلوم . وأما الخلف ، فقياس مبتدأ ، لا يلزم أن يتقدمه قياس ، وإن اتفق فلا ندرى بعد ما ينتجه إلى أن ينتج محالا . لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد . فليكن صح لنا أن كل ب آ ، بتوسط ج آ . ليس إن أخذنا مقابل النتيجة ، وأضفنا إلى الصغرى ، بطلت الكبرى ، أو أضفنا إلى الكبرى ، بطلت الصغرى ، وكان هذا عكس القياس . فلو أنا ابتدأنا فقلنا : إن كان قولنا : كل ب آ كاذبا ، فنقيضه

(١) فصل : الفصل الرابع عشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ١٤ عا ، هـ . (٣) فى : ساقطة من سا || والمستقيم : وردالمستقيم سا ، م . (٦) وأن : + كان س . (٨) من وجه : ساقطة من سا || ما : ساقطة من د ، م ، ن . (١٠) حدثت : وحدثت د . (١١) عقد : يعقد س || شيء : ساقطة من هـ . (١٢) يتقدمه : يتقدم سا || وإن : فإن ع . (١٤) أخذنا : أخذ سا .

وهو قولنا . لا كل بَ آ صادق ، وكان مسلما أن كل بَ جَ ينتج : أن لا كل جَ آ ، وكان حقا إن كل جَ آ ، هذا خلف . إذ لا يمكن أن يكون كل جَ آ ، وليس كل جَ آ . فإذن قولنا : ليس كل جَ آ ، كذب ، ولزم عن قياس . فإحدى مقدمتيه كاذبة ، ولكن ليست المسلمة ، وهى أن كل بَ جَ . فهى إذن المشكوك فيها ، وهو أنه ليس كل بَ آ ، فإذن كل بَ آ . والمطلوبات الأربع كلها ، إلا الكلى الموجب ، يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف . وأما الكلى الموجب فيبين من الشكلين الآخرين فقط . لأنك إذا أردت أن تبين صدق قولنا : كل بَ آ ، بكذب نقيضه ، وهو قولنا ليس كل : بَ آ ، قلت ، إن كان قولنا : كل بَ آ كاذبا ، فنقيضه ، وهو قولنا : ليس كل بَ آ صادق . وتحتاج أن تنتج من هذه المناقضة ، ومن مقدمة أخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة . وتلك المقدمة لا تشارك هـذه فى الشكل الأول . لأن هذه المناقضة لا يجوز أن تكون صغرى الأول ، لأنها سالبة ، ولا كبرى الأول ، لأنها جزئية . وأما أن أخذت الضد بدل النقيض ، أمكن أن تجعله كبرى ، ولكن إذا أنتج محالا ، لزم أنه كذب ، لم يلزم أن ضده صدق ، لأن الضدين قد يكذبان معا فى المواد الممكنة كما علم سالفا ، فلم ينفع فى إنتاج المطلوب . وأما السالبة الكلية فتتبين فى الشكل الأول ، بأن يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية ، و يضاف اليه كبرى ، فينتج محالا . ولا يمكن أن تضاف إليه الأخرى وهى الصغرى فتكون الكبرى جزئية . والسالبة الكلية تبين فى الشكل الأول .

---

(١) ينتج : فينتج سا ، ن || لا كل (الثانية) : لا د ، ن . (٢) إن كل جَ آ : إن جَ آ د ، ن . (٦) تبين : تتبين د ، ن . (٨) قولنا ليس : قوله ليس سا . (١١) بينة : ساقطة من د ، ن . (١٥) يكذبان : يكونان ع . (١٦) نقيضها : نقيضه سا || وهو : وهما د ، ن . (١٧) ولا يمكن : و يمكن ن || إليه : ساقطة من د ؛ إليها ن . (١٨) والسالبة : فالسالبة سا || تبين : تتبين د ، ن .

بإدخال مقدمة هى كبرى لا غير . وأما الموجبة الجزئية ، فإنا إذا أخذنا نقيضها وهى السالبة الكلية ، لم يمكن أن نضيف إليها فى الشكل الأول مقدمة إلا الصغرى ، فينتج المحال . وأما السالبة الجزئية ، فإذا أخذنا نقيضها فى الشكل الأول ، أمكن صغرى وكبرى معاً ، لأنه كلى وموجب .

وأما فى الشكل الثانى ، فإن الموجبة الكلية إذا أخذ نقيضها ، وهو ليس بعض ب آ ، لم يمكن ، إلا أن تضاف إليها كبرى كلية موجبة . وأما الكلية السالبة ، فإنه إذا أخذ نقيضها لم يمكن أن تضاف إليها إلا كبرى سالبة كلية . وإذا أخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ، لكن لم تثبت صحة ضده . وأما الجزئية الموجبة ، فإن نقيضها يمكن أن يضاف إليه فى هذا الشكل كبرى وصغرى . وكذلك الجزئية السالبة ، فإن نقيضها يمكن أن يضاف إليه كبرى وصغرى ، لأن نقيض الجزئيتين كلية ، فتصلح كبرى وصغرى ، سالبة وموجبة . وإذا أخذنا الضد فى هاتين فبطلت لم يجب بطلان الضد. ولكن لم تصلح إلا صغرى .

وفى الشكل الثالث . أما الموجبة الكلية فإنها إن أريد أن تثبت بالخلف ، وأخذ نقيضها لم تصلح إلا كبرى . وأما الكلية السالبة ، فنقيضها يصلح كبرى وصغرى ، لأنها موجبة جزئية ، وتكون صالحة فى الطرفين أيهما كان . وأما الجزئية الموجبة ، فنقيضها إذا أخذ لم يصلح إلا كبرى . وأما الجزئية السالبة ، فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى . فإذن الموجبة لا تبين إلا بالضروب

---

(٢) الأول : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن . (٥) إذا : فإنه إذا سا .
(٧) إلا كبرى : الكبرى د ، س ، ن . (٨) لكن : ولكن س ، سا ، عا .
(٩) إليه : إليها ع ، هـ . (٩ — ١٠) إليه . . . . يضاف : ساقطة من عا .
(١٠) إليه : إليها ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (١٢) أخذنا : أخذ هـ .
(١٣) فإنها إن : فإنها إذا س ، سا . (١٥) كان : ساقطة من سا . (١٧) بالضروب : بالضرب عا .

التى كبراها سالبة ، هى نقيض النتيجة ، وأما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث . والحال فى الضد ههنا أنه إذا بطل ، لم يجب بطلان ضده ، هو كما فى غيره .

والفرق بين المستقيم والخلف : أن المستقيم يقصد فيه القايس فى أول الأمر نحو الشىء الذى يريد أن يبينه ، فيقيس عليه من مقدمات مسلمة إما على الإطلاق وإما عنده ، وبينه وبين خصمه . وأما الخلف فإنه يقصد فيه فى أول الأمر أن ينتج شيئا غير المطلوب ، ذلك الشىء بيّن الكذب على الإطلاق ، أو عنده ، وبينه وبين خصمه . فإذا تبين كذبه ، عاد وأنتج كذب ما هو سببه ، فأنتج صدق نقيض ذلك . وأيضا فإن المستقيم إنما توجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات . وأما فى الخلف ، فإحدى المقدمتين من تلك الجملة ، والأخرى نقيض المطلوب ، وأيضا فإن النتيجة فى المستقيم غير بيّنة فى أول الأمر ، حتى يتم فيلزم . وأما فى الخلف فإن النتيجة توضع أولا ، ويوضع نقيضها . وإذا كان الخلف مؤلف من نقيض المطلوب ومن صادقة ، ينتج محالا . فإنك إن عكست القياس فأخذت نقيض المحال وقرنته بالصادقة ، أنتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها ، وهو المطلوب ، أعنى ذلك النقيض .

فلنتبين السالب الكلى بالخلف من الشكل الأول ، ولنتأمل كيف يستقيم ، وليكن المطلوب أن نتبين أنه لا شىء من ب آ . فإذا أخذنا نقيض هذا ، وهو أن بعض ب آ ، فلا بد من أن تكون ذلك صغرى فى الشكل الأول ، والتى

---

(١) السالبة : الثانية د (٤) أن المستقيم : ساقطة من س || ف : من س || القايس : القياس ما . (١٠) فى الخلف : بالخلف ع ، (١٣) إن : إذا د ، س ، سا ، ما ، ه . (١٤) فأخذت : وأخذت ما .

يضاف إليها حتى تنتج المحال ، هو إما قولنا : كل آ جـ ، أو قولنا : ولا شيء من آ جـ . فإن أنتج موجبة ، فكان بعض ب جـ ، وأخذنا نقيضها ليرد إلى الاستقامة ، كان نقيضها ، لا شيء من ب جـ ، وأضفنا إليها كل آ جـ ، كان الشكل الثانى . وإن كان أنتج سالبة ، فكان ليس كل ب جـ ، وكان نقيضها كل ب جـ ، وأضفنا إليها لا شيء من آ جـ ، كان أيضا من الشكل الثانى . وأما إن كان المطلوب سالبة جزئية ، وأخذنا نقيضها وهى الكلية الموجبة ، فإن أضفنا إليها كبرى موجبة ، أو كبرى سالبة ، كان بعينه كما قلنا . وإن أضفنا إليها صغرى موجبة جزئية أو كلية ، فإن النتيجة تكون موجبة ، ونقيضها إما كلية سالبة وإما جزئية سالبة . وجميع ذلك يبين باقتران نقيض النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث . وأما الموجب الكلى ، مثل قولنا : كل آ ب ، فلا يمكن أن يبين بالخلف فى الشكل الأول ؛ لأن نقيضه جزئية سالبة فلا يصلح صغرى ولا كبرى . فأما الجزئى فيبين فى الشكل الأول وذلك بأخذ نقيضه ، فلا يمكن أن يكون نقيضه إلا كبرى الأول ، لأنه سالب كلى فلا يمكن أن يبين بعكس القياس إلا من الصغرى ، ونقيض النتيجة ، وذلك فى الثالث . فالموجب فى هذا الباب لا يمكن رده إلى الشكل الثانى .

وأما الشكل الثانى فإذا عكس قياسه الخلفى إلى الاستقامة فإنه يرجع إلى الشكل الأول فى كل موضع . أما الكلى الموجب فلأنه يكون قد أخذ

---

(١) أو قولنا : وقولنا د ، سا ، ن || ولا شيء : فلا شيء عا . (٢) ليرد : لرد سا . (٣) ب جـ : جـ ب د || كان : فكان ب ، د ، م ، ن . (٤) وإن : فإن س ، هـ . (٥) أيضا : نقيضها د ، ن . (٦ — ٧) فإن . . . سالبة : ساقطة من م . (٧) إليها : ساقطة من ن . (٩) سالبة (الثانية) : ساقطة من سا . (١١) فلا يمكن : ولا يمكن هـ || فلا يصلح : ساقطة من س . (١٢) فأما : وأما د ، س ، عا ، ن ، هـ || الجزئى : + الموجب سا . (١٢ — ١٣) وذلك . . . الأول : ساقطة من م . (١٣) فلا يمكن : ولا يمكن هـ . (١٦) فإذا : فإن د ، ن .

فى الخلف نقيضه فصار صغرى ، فيحتاج إلى إبطال الصغرى ، وقد بان ذلك بالشكل الأول . وكذلك الكلى السالب ، لأن نقيضه أيضا لا يكون كبرى . وأما الجزئى الموجب ، فإن نقيضه يصلح صغرى وكبرى ، فيصلح فى الأول والثالث ؛ وكذلك الجزئى السالب . فإذن جميع قياساته يمكن أن تعكس إلى الأول . والخلفان المنتجان للجزئى يمكن أيضا أن تعكس إلى الثالث .

وأما الشكل الثالث ، فإن موجبات ما بيّن فيه بالخلف قد تبين كلها فى الأول بالمستقيم ، وسالباته تبين أيضا فى الثانى . أما الموجبات فإن نقائضها تكون فى قياس الخلف كبرى لا محالة ، فتبطل بالشكل الأول . وأما السالبات، فإن نقائضها تكون صغرى وكبرى معا ، فيمكن أن تبطل فى الثانى أيضا مع الأول. فقد بان وظهر أن القياس الخلفى مشارك للمستقيم ، يرجع أحدهما إلى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات .

---

(١) بان : + أن د ، س ، ن ، هـ . (٢) وكذلك : فكذلك سا . (٣) فيصلح : ويصلح سا || الأول : + و الثانى د ، ن . (٤) قياساته : قياسه د ، ن .
(١٠) وظهر : ساقطة من ن .

[الفصل الخامس عشر]

(س) فصل

فى القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

وقد يؤلف قياس من مقدمات متقابلة ، بأن يؤلف قياس من موجبة وسالبة متضادتين أو متقابلتين احتيل حتى خفى ذلك ، إما بأن تبدل اسم حد ما بما يرادفه ، وإما بأن توجد بدل الحد جزئية أو كلية فتحكم عليه بما يرفع الحكم عن الحد . فمنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين ، ومنه ما ليس بالحقيقة كذلك ، ولكن بالظن . وهذا القياس كثيرا ما يستعمل فى الجدل على سبيل المبالغة فى التبكيت بأن يتسلم قول ثم ينتج نقيضه من أصول أخرى ثم يؤخذ المتسلم والمنتج فينتج منه فى الشىء أنه ليس هو . وكثيرا ما يغلط به من هو ضعيف التميز .

والمتقابلات فى اللفظ أربعة : كل ، ولا كل كل ، ولا واحد بعض ، ولا بعض . وفى الحقيقة ثلاثة ، لأن البعض ، ولا بعض ، لا تقابل فيها . وهذا الضرب من القياس إنما يتألف فى الشكل الأول بأن يجعل المحمول كشيئين فيوضع أحدهما للآخر ، وأما فى الشكل الثانى فبأن يؤخذ الموضوع كشيئين ، و يؤخذ المحمول واحدا .

---

(٢) فصل : الفصل الخامس عشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل١٥ ها ، ه .
(٤) وقد : قد سا ، م || يؤلف : يقدم س ؛ يوجد سا . (٥) أو متقابلتين : ومتقابلتين د ؛ أو متقابلين س ، سا || بأن : أن د ، عن . (٦) وإما بأن : أو بأن سا . (٧) متقابلتين : متقابلين د ، س ، سا ، ها ، ه . (١٠) يؤخذ : وجد || فينتج : ساقطة من م || أنه : أن د || به : فيه س . (١٢) والمتقابلات : المتقابلات سا . (١٣) البعض : بعض ها .
(١٥) يؤخذ : يوضع سا .

وأما فى الثالث فبأن يؤخذ المحمول كشيئين ، و يوضع الموضوع واحدا . وفى الشكل الثانى إن أخذنا متضادين جاز وضع أيهما اتفق صغرى وكبرى . و إن أخذنا متناقضين لم يجز إلا أن تكون الكبرى هى الكلية سواء كانت موجبة أو سالبة . ولكن لا بد من أن يكون الطرفان شيئا واحدا بالفعل أو بالقوة ، مثل أن يكون أحدهما نوعا و جزئيا تحت الآخر ، فيكون قياسا على المتقابل. وأما ما سوى ذلك فلا يكون إلا فى الظن مثل القياس على متلازمين بسلب و إيجاب . وغير ذلك لأن المقدمتين لا تكونان بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين، مثل قولنا : كل إنسان حيوان ، ولا شىء من الناطق بحيوان أو لا شىء من الضحاك بحيوان . أو كل علم ظن،ولا شىء من الطب بظن. وأقول : يشبه أن يكون القياس على طرفين : أحدهما جنس ، والآخر نوع . مما يظن أنه قياس على المتقابلين. وليس فى الحقيقة قياسا واحدا على متقابلين ، بل إذا رد إلى ذلك بالتحقيق كان قياسين فى قياس ، أحدهما مضمر،والآخر مصرح. والمضمر هو الحقيق على متقابلين ، ولكنه و إن لم يكن حقيقيا فهو أقرب إلى الحقيقة ، لأن الحكم على الكلى كالحكم على الجزئى الذى تحته ، ولا يحتاج إلى بيان . فكأنه حكم على الجزئى بمتقابلين . وذلك حكم القياس المضمر فيه .

وأما الشكل الثالث ، فإنما يمكن ذلك فى ضروبه المنتجة للسالب . فأما الضروب المنتجة للموجب فمقدمتاه موجبتان . فكيف يتقابلان ؟ وعلى كل حال

(١) المحمول كشيئين و يوضع : ساقطة من سا || و يوضع : و يوجد س ؛ و يؤخذ ع ، عا .
(٥) وجزئيا : جزئيا س . (٦) وأما ما سوى : وأما سوى هـ . (٩) بظن : ساقطة من د ، م .
(١١) متقابلين : متقابلتين م . (١٢) قياسين : قياسان د ، سا || قياسين فى قياس : قياسا على قياس س . (١٣) متقابلين : متقابلتين م . (١٤) الكلى : الجزئى ب ، م .
(١٦) للسالب : السالبة د ، م ، ن ؛ للسالبة سا || فأما : وأما سا ، ع ، عا ، هـ .

فلا يجوز إلا أن يكون السالب كبرى . ومثاله : كل طب علم ، ولا طب بعلم ، فليس كل علم بعلم . وكذلك إن أخذنا على التناقض تلك . وينبغى أن نستقصى النظر ، هل يمكن ههنا شيء أمكن فى الشكل الثانى ؟ إذ كنا نقول هناك مثلا : إن كل علم فاضل ، ولا شيء من العلوم فاضل . فيكون قياسا من متقابلين . ثم نضع بدل العلم ، الطب . فيمكن أن يوضع فيه طرف أخص من طرف . ومع ذلك فيكون على ما علمته قياسا من متقابلين . فهل يمكن أن يكون ذلك ههنا . وإذا استقصى وجب أنه لا يمكن ، لأنه لا يمكن فى الشكل الثالث فى القياس على المتقابلين أن يكون الطرف الأكبر أخص من الأصغر والمقدمتان متقابلتان ، وينتج غير الحق ، مثل قولنا : كل هندسة علم ، ولا شيء من الهندسة طب ، فليس كل علم طب ، فذلك حق . ومما تعين فى هذا الاستقصاء أن نضع كل ، ولا كل كل ، ولا واحد بعض ، ولا شيء ، وهى ثلاثة ، فنجعلها أسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول ، إلا أن لموضوعاتها اسمين مترادفين أخذا حدين ؛ أو مشتركة الموضوع ، إلا أن لمحمولها اسمين مترادفين وضعا طرفين ، أو أحدهما تحت الآخر ، والموضوع محفوظ الاسم ، فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث ، ليس غيرها . فنعلم أنها قياس ، وأنها غير قياس ، وذلك بالأصول المتقدمة ، وتنتج ، وأن يراعى الأصل الذى أعطيناك .

إلا أن الأكبر يجب أن يكون ليس أخص من الأصغر . ولا يجب أن يظن أنا لما جوزنا أن يكون قول صادق أنتج عن كاذب ، كذلك يجوز أن يكون

---

(١) إلا : ساقطة من س ، سا ، هـ || كبرى : إلا كبرى س ، سا . (٢) إن : إذا د ، ن . (٤) فاضل (الثانية) : بفاضل ن . (٦) أن يكون : ساقطة من سا . (٧) لأنه : فإنه سا ، عا . (٨) الأصغر : الطرف الأصغر سا . (١١) كل كل : كل بعض د ، ن . (١٥) فنعلم : فنعرف ها ، هـ . (١٦) وتنتج وأن : ويجب أن ع || وأن : أن س ، سا ، م .

أيضا عن متقابلتين نتيجة صادقة البتة . لأن هـذا ينتج أن الشيء ليس هو . وأما أنه كيف يمكن أن يعرض لأصحاب النظر الوقوع فى استعمال القيـاسات من متقابلين ، وهم لا يشعرون ؛ فذلك لأنه يمكن أن يكون عند إنسان ما قياسات فاسدة ، أنتجت نتائج فاسدة ، فهو جامعها عند نفسه ، ويكون عنده حق ما ، هو موضوع مسلم . وتكون تلك القياسات أو النتائج الفاسدة ، يلزم عنهـا لفسادها شيء فاسد ، يمكن أن يساق إلى إنتـاج ضد ذلك الحق . أو يكون فى تلك الفاسدات ما هى مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم أو الجزئى تحته . فإذا حقق كان بالقوة مقابلا له . فينتج منه بقياس ما ، مقابل هذا الموضوع . مثاله إن كان الموضوع : أن بعض الأعداد فرد ؛ ويكون فى تلك القياسات الفاسدة ، إما مقدمة كاذبة ، وهو أن كل عدد ينقسم بمتساويين ، وإما نتيجة فاسدة ، وهو أن كل عدد ينقسم بمتساويين ، أمكن أن يكتسب من تلك مقدمة مناقضة أو مضادة لهذا الموضوع ، أن لا شيء من الأعداد بفرد . فينتج منها أن بعض ما هو عدد ، ليس بعدد ؛ أو بعض ما هو فرد ، ليس بفرد . وكذلك إن وضع ، أن كل علم ظن ؛ ثم سلم أو لزم من أصول أخرى عنده ، أن الطب ليس بظن ، وربمـا كان الموضوع حقا ، والقياسات الفاسدة أنتجت مقابله ؛ وربمـا كان الموضوع باطلا ، والقياسات أنتجت مقابله ؛ كانت قياسات صادقة أو كاذبة ، وربمـا كانت قياسات صحيحة عنده وقياسات فاسدة ؛ فاكتسب من الصحيحة ، صحيحا ؛ ومن الفاسدة ، فاسدا ؛ وكانا متقابلين . وأما إذا وقع ذلك ابتداء فلا يمكن أن يستعمل من

(١) متقابلتين : متقابلين د ، ن . (٥) موضوع : هو موضوع د ، ن . (٧) لجنس : بجنس سا . (١١) وإما نتيجة . . . بمتساويين : ساقطة من د ، ن . (١٢) مقدمة : المقدمة د ، ن . (١٦) الفاسدة : ساقطة من س . (١٩) فاسدا : فاسدة سا .

غير حيلة . فمن تلك الحيل أن نتسلم جزئية مناقضة لكلية ، كما تتسلم أن كل علم ظن ، ثم نتسلم ، وأن لا شيء من الطب ظن . ومن ذلك أن يوهم أن المركب ليس أحد الجزأين فيسلب أحد الجزأين عن المركب ، ويجعل المركب حدا أوسط ، فيقال : إن الحى الأبيض ليس بأبيض ، أى ليس بأبيض مجردا وحده ، أو ليست حقيقته الأبيضية ، ولكن لا يشترط هذا الشرط . ثم نقول : إنسان ما ، أى كفلان ، هو حى أبيض . فينتج : أن ذلك الإنسان ليس بأبيض ، أى ذلك الإنسان بعينه . ثم نقول : ذلك الإنسان ليس بأبيض ، وهو بعينه أبيض ؛ فينتج : الأبيض ليس بأبيض . هكذا ينبغى أن يفهم هـذا الوضع . ويمكن أن يؤخذ له مثال كلى ، كقولك : كل إنسان حيوان ناطق ، وليس شىء مما هو حيوان ناطق بناطق . على أنه يعنى فيما بينه وبين نفسه : وليس شىء مما هو حيوان ناطق بناطق فقط ؛ فينتج : فليس أحد من النـاس بناطق . ثم موضوع : إن كل إنسان ناطق . فإن قال قائل : إن هذا لا يكون متناقضا فى المطلق . وخصوصا فى المهمل . قيل : أما المهمل ، فقد عرفت الجواب عنه ؛ وأما المطلق فليؤخذ على الشرط الذى يمتنع أيضا فى المطلق اجتماعه . ولنقل : إن زيدا أبيض ، وهذا الإنسان ليس بأبيض ، فزيد ليس هو هذا الإنسان الذى هو زيد ، هذا خلف ليس فى المطلق كذا .

---

(١) تلك : ذلك س ، سا . (٢) وأن لا : أن لا هـ . (٣) فيسلب أحد الجزأين : ساقطة من م || أحد (الأولى والثانية) إحدى د ، ن . (٤) بأبيض مجردا : أبيض مجردا س ، سا . (٥) أو ليست : وليست د ، ن . (٧) الإنسان (الثانية) : ساقطة من ن . (٧ — ٨) بعينه أبيض : بأبيض سا . (١١) شىء : ساقطة من د ، ن || فليس : ليس ها . (١٢) بناطق : ناطق س . (١٥) زيدا : فلانا سا . (١٦) خلف ليس : خلف وليس ع ، هـ || ليس فى المطلق كذا : ساقطة من سا .

[الفصل السادس عشر]

(ع) فصل

فى المصادرة على المطلوب الأول

وقد بقى من الأمور المناسبة لما جرى ذكره ، أمران : المصادرة على المطلوب الأول ، ووضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب للنتيجة ؛ وذلك فى الخلف . فأما المصادرة على المطلوب الأول ، فهى داخلة فى جنس ما لم يبرهن مما قيل . ولكن ذلك الجنس أعم منه ، لأن ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب أن القول غير منتج بشكله أو بسبب مقدماته . وقد يكون بسبب أن المقدمات أخفى من المطلوب ، أو أن المقدمات مساوية له فى الجهالة ، أو أن المقدمات إنما تبين بعد بيان المطلوب . وليس شىء من هذه مصادرة على المطلوب الأول . فإنه إنما تكون المصادرة على المطلوب الأول فى قياس منتج الشكل ، وليس إذن بسبب الشكل . وليس يجب أن تكون بسبب أن المقدمة أخفى أو مساوية فى الجهالة ، حتى إذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب ؛ وذلك لأن الخفى والمساوى فى الجهالة قد تكون غير المطلوب ، ولا تكون مصادرة على المطلوب الأول. وأما فى المصادرة على المطلوب الأول،

(٢) فصل : الفصل السادس عشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل١٦ عا ، هـ . (٥) الأول : ساقطة من هـ || للنتيجة (الأولى) : لنتيجة س || للنتيجة (الثانية) : ساقطة من س . (٦) فأما : وأما هـ . (٧) يبرهن (الأولى والثانية) : يتبرهن س || ولكن . . . مما قيل : ساقطة من د ، ن . (٩) مساوية : متساوية س . (١٠) تبين : تتبين س ، سا || وليس شىء : ولا شىء س . (١١) الأول (الثانية) : + فإنه إنما تكون د . (١٢) وليس (الأولى) : فليس هـ || يجب : يجوز عا . (١٥) فى : ساقطة من سا .

فليس الخفى أو المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب ؛ بل إنما يكون القياس، مصادرة على المطلوب الأول ؛ لأن المطلوب نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه ، بأن يدل اسم أحد حديه الذى يراد أن يجعل حدا أوسط . والأشياء البينة بنفسها فلا تبين بوجه ولا بالحقيقة ولا بأن يقاس عليها من نفسها . فإن ذلك غير معتاد، لأنها مقبولة مسلمة ، وإن كان يمكن أن يصادر عليها، بل إنما يستعمل هذا فيما من شأنه أن يتشكك فيه ،ويجهل . فهذا إذا استعمل فى بيانه غيره مما هو أعرف منه ، فقد عمل الواجب . وإن استعمل نفسه فى بيان نفسه ، فقد صودر على المطلوب الأول . وقد يعرض ذلك فى قياس واحد ، وقلما يخفى هذا إلا على ضعفاء العقول. وقد يعرض فى قياسات فوق واحدة، بأن تكون نتيجة تتبين بمقدمة غير بينة بنفسها ؛ وتلك المقدمة تبين بمقدمة أخرى ؛ وتلك المقدمة إنما تبين بصحة النتيجة ؛ فيكون هذا أيضا مصادرة على المطلوب الأول بوسائط . مثل الشكل الذى فى كتاب أوقليدس ، أن الخطوط المتوازية إذا وقع عليها خطٌ قاطع كانت الزوايا كذا وكذا . ومن مقدمات برهان ذلك المطلوب أن الخطين اللذين فى سطح واحد إذا وقع عليهما خط فصير الزاويتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا . فإن رام أحد أن يبين هذا ، بأن يقول : إنهما إن التقتا ، كان مثلثا من الخطين ، والخط الواقع ،

---

(١) غير المطلوب : + بل هو نفس المطلوب ه . (٤) ولا بالحقيقة : لا بالحقيقة، س ، سا ، عا ، م ، ه . (٦) استعمل : استعملت عا || بيانه : بيان د . (٧) وإن : فإن د . (٨) وقلما : وقيل ما سا . (١١) هذا : ساقطة من سا . (١٢) الشكل : الوضع بخ، س ، عا || الذى : الأول ن . (١٣ — ١٤) المتوازية . . . الخطين : ساقطة من س ، سا ، عا . (١٤) اللذين : التى س ، سا ، عا || فى : من سا ، عا || فصير : فتصير د ، ن . (١٥) الزاويتين : اللتين ع ، عا || من : فى د ، ن || يلتقيا : + وهذا موضوع فى مصادرات كتاب أوقليدس س ، سا ، عا ، ه || فإن : وإن سا . (١٦) إن : إذا ع .

وكانت الزوايا الثلاث أعظم من قائمتين ، هذا خلف . فإذن لا يلتقيان . فقد صادر على المطلوب الأول من حيث لم يشعر ، لأن كون زوايا المثلث بهذه الحالة ، إنما يبرهن بعد صحة ذلك ، فيكون عرف حال الزوايا فى الخطين بزوايا المثلث ، وحال زوايا المثلث إنما تبين بحال زوايا الخطين ، فيكون استعمال زوايا الخطين مع الخط الواقع عليها مقدمة فى بيان نفسه ولكن بوسائط ، فهكذا تكون المصادرة على المطلوب . وبالجملة يجب أن يكون قد أخذ فيهما أخذ حدى المطلوب مرتين ، إما بالحقيقة فياسين مرادفين يرجع أحدهما على الآخر حملا ومعنى ، وإما بحسب الظن ، فأن يأخذ أى شيئين كانا متعاكسين كالإنسان والضحاك ، فيظن أن شأنهما وحكمهما واحد ، ويكون معناهما فى الحقيقة مختلفين ؛ أو أخذ كليا وجزئيا ، ويظن أن الحكم فيهما واحد ؛ فيظن أنه مصادرة على المطلوب الأول .

والمصادرة على المطلوب الأول بحسب الظن على أقسام مذكورة فى طوبيقا . وأما فى الحقيقة فهو أن يوضع لما يراد أن يجعل من الحدين حدا أوسط ، اسما آخر مرادفا ، كما يكون فى تقابل القياس . فإن تقابُل القياس والمصادرة على المطلوب الأول ، مشتركان فى أن الحد الأوسط فيهما موجود

---

(١) وكانت : فكان سا . (٣) الحالة : + أعنى مساويتين لقائمتين د ؛ + أعنى مساوية لقائمتين ن || ذلك : + الوضع عا ؛ + يعنى صحة قولنا إنه إذا وقع على الخطوط المتوازية خط قاطع كانت الزاويتين المتبادلتين متساوية والخارجة متساوية لمقابلتها الداخلة ع . (٥) استعمال : استعمل كون سا ، ه . (٦) المطلوب : + الأول ع ، ه . (٧) مرادفين : مترادفين سا . (٨) فأن : بأن سا || أى : ساقطة من ب . (٩) فيظن : ويظن س ، سا ، عا || معناهما : معنياهما عا . (١٠) فيهما : فيها د ، ن . (١٥) مشتركان : يشتركان سا .

فى النتيجة . والقياسات الصحيحة ليست كذلك . وتكون المصادرة على المطلوب الأول فيهما مقدمة صادقة جدا ، وهى التى يكون موضوعها ومحمولها واحدا ، ومقدمة مشكوك فيها ، وهى التى هى المطلوب ، وقد صودر عليه . وقد يمكن المصادرة على المطلوب الأول فى الشكل الأول والثانى والثالث . لكن إن كان المطلوب موجبا كليا أمكن فى الشكل الأول صغرى وكبرى . فإن كان صغرى ، كان للأكبر والأوسط اسمان مترادفان ، وكانت الكبرى هى تلك المقدمة الصادقة جدا . وإن كان كبرى ، كان للأصغر والأوسط اسمان مترادفان ، وكانت الصغرى هى تلك الصادقة جدا . وإن كان جزئيا ، لم يمكن إلا أن تكون صغرى . وإن كان سالبا ، لم يمكن فيه إلا أن تكون الكبرى . وقول المعلم الأول : إن كل مطلوب موجب فى الشكل الأول فيصلح أن يؤخذ فى القياس صغرى وكبرى ، إنما عنى به الكلى . وأما فى الشكل الثانى ، فإن المطلوب لا يكون إلا سالبا . ففى ضرب لا يكون إلا صغرى ، وفى ضرب لا يكون إلا كبرى . هذا إن كان السالب كليا . فإن كان جزئيا لم يجز فى الثانى إلا صغرى ، وفى الشكل الثالث إلا كبرى ، وفى الأول لا يصلح بيانه بوجه . لأنه لا يصلح صغرى ولا كبرى .

(١ — ٢) المصادرة على المطلوب الأول : ساقطة من د ، م ، ن . (٢) فيهما : فيها د ، س ، ن || مقدمة : ساقطة من هـ . (٦) للأكبر : الأكبر سا || مترادفان : مرادفان سا .
(٧) المقدمة : ساقطة من د ، ن || للأصغر : الأصغر سا || والأوسط : والأكبر سا .
(٧ — ٨) كبرى . . . الصادقة جدا وإن كان : ساقطة من د ، ن . (٨) مترادفان : مرادفان س || لم يمكن : لا يمكن س . (٩) وإن : إذا ب ، سا || فيه : ساقطة من س ، سا . (١١) فى : ساقطة من م . (١٢) لا يكون إلا صغرى . . . ضرب : ساقطة من ن . (١٣) إن : إذا س . (١٤) الثانى : الشكل الثانى ع || وفى : ففى س .
(١٥) صغرى : لا صغرى سا .

والمصادرة على المطلوب الأول قد تكون فى المعلوم ، وذلك إذا كان صادر بالحقيقة على الوجه الذى قلنا . وقد تكون فى الجدل ، وذلك إذا كان فعل ما هو مصادرة بحسب الظن المحمود ، وهو الذى يكون حد المقـدمة الصادقة فيه كشىء واحد بحسب الظن المحمود .

(١) على : فى س || المعلوم : العلوم ب ، د ، س ، سا ، ع ، طا ، ن ، ه || كان : ساقطة من سا || صادر : صادقا ع . (٢) على : وعلى س ، سا || كان : ساقطة من س || فعل : ساقطة من ه . (٤) فيه : ساقطة من س ، سا || المحمود : الموجود طا .

[الفصل السابع عشر]

(ف) فصل

فى وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب

وأما وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب للنتيجة ، فهو أن ينتج كذبا وينسبه إلى مقدمة ، حتى يكون من حقه أن يقال إن الكذب الذى أنتجته هو من قبل كذا ، وليس من هذه الجهة التى ظننت . وهذا يقع فى قياس الخلف إذا أخذ أخذ نقيض الموضوع ، ثم قاس قياسات أنتج كذبا ، ثم رام أن ينتج أن نقيض الموضوع كذب، لأنه أنتج كذبا . فيقال له لم يلزم الكذب عن هذا ليمنع قياس الخلف . وإنما يمكن أن يقال له : ذلك إذا كان الكذب يلزم ؛ وإن رُفعت تلك المقدمة ، ولم تُستعمل فى القياس أصلا .

وهذا الاعتبار لا يكون فى المستقيم ، لأن المستقيم لا يقصد فيه إنتاج كذب من وضع شىء مناقض للمطلوب ؛ بل يساق إلى المطلوب . وإذا منع ، قيل : إن فى القياس مقدمة كاذبة ، أو ليس تأليفه منتجا . ولم يقل : إنه لم يعرض الكذب من قبل وضع كذا لأنه لم يبن على أن هناك كذبا عارضا ، بل هـذا فى الخلف إذا كان نقيض الموضوع ، سواء وضع أو رفع لا يغير حكم اللازم

٢) فصل : الفصل السابع عشرب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل١٧ ط ، ه . (٤) على أنه سبب للنتيجة : ساقطة من سا ، ه . (٥) الكذب : الكبرى سا . (٧) إذا : وإذا س ، ه || أخذ أخذ : أخذ د ، ن . (٩) قياس : القياس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || له : ساقطة من ع || ذلك : وذلك ب ، د ، س ، سا ، م ، ن . (١٢) للطلوب : ساقطة من د . (١٣) فى : ساقطة من ه ا || يعرض : يفرض سا .
(١٤) يبن : يبين سا || على : ساقطة من ه .

من الكذب ولا يكون سببا لإنتاج المحال ، فلا يلزم أن يكون محالا . وهذا على وجوه : إما أن تكون الحدود التى للمحال ولقياسه ، غير مشاركة لنقيض الموضوع البتة ؛ وإما أن تكون مشاركة ، ولكن المحال لزم عن شىء آخر .

مثال الأول : لو أن أحدا أراد أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع ، فاستعمل فيه قياس "زينن" فى أن لا حركة ، ثم قال : وهذا محال ، ثم قال : فإذن القطر غير مشارك للضلع . وهذا القسم من أخذ ما ليس بسبب سببا ، هو أظهر ما فى هذا الباب . وأما مثال الذى يأخذ فى المحال أو قياسه حدودا تشارك وتتصل بحدود النقيض ، فمثل أن يقول : ليس كل بَ آ ، وإلا فليكن كل بَ آ ، وليكن كل دَ جَ ، وكل جَ بَ ، وكل بَ آ . فإذن كل دَ بَ . هذا خلف. فإذن ليس كل بَ آ . فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا . لأن قولنا : كل دَ بَ ، يكون نتيجة عن مقدمتيه ، وإن لم يقل : كل بَ آ . وأيضا من الجانب الآخر بأن يقول : كل بَ آ ، وكل آ جَ ، وكل جَ دَ . فكل آ دَ . وهذا خلف . فإن هذا أيضا وضع ما ليس بسبب سببا . وذلك لأن قولنا : كل بَ آ ، وإن رفع ، بقى القياس المنتج للخلف ؛ بل يجب أن تكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة ، وتكون مع ذلك بحيث إذا رفع النقيض لم يلزم محال، بل يكون المحال إنما يلزم لوضعه لا غير . فيكون القياس المركب متصل التركيب ، لا حشو فيه ، وليس قياسات مختلفة لا وصلة

(١) ولا : فلا ب ، س ، سا ، عا ، م || لإنتاج : للإنتاج م . (٢) إما : لما ع || التى : الذى عا || لنقيض : للنقيض عا . (٥) زينن : [يقصد زينون الإيلى] . (٦) القطر : لضلع س ، سا ، ه || غير : ساقطة من د ، س ، ه || مشارك : المشارك د ، ن || للضلع : ساقطة من س ، ه || سببا : ساقطة من سا . (١١) دَ بَ : بَ آ م . (١١ — ١٢) وأيضا . . . بَ آ : ساقطة من سا . (١٦) إنما يلزم : إذا لزم د ، ن ؛ إنما لزم س ، سا ، ع ، عا ، ه . (١٧) وليس : أو ليس ب ، د ، سا ، م ، ن || لا وصلة : ولا وصلة ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن .

بينها . فإن الكذب لا يمكن أن يجتمع عن قياسات كثيرة لا تتصل اتصالا تصير به كقياس واحد ، فإنها إذا اجتمعت ولم تتصل إما أن يكون الكذب لازما عن واحد منها ، وإن رفع البواقى ، وإما أن لا يلزم عنها شىء بالشركة . وإن كذبت نتائجها كلها أيضا ، لم ينتفع بجميعها فى إبطال شىء أو إثباته ، مثل قياسات مختلفة ، على أن المتوازية تلتقى ، وأن المثلث زواياه أعظم من قائمتين ، وغير ذلك . فإن جميع أصناف نتائج كاذبة ، لا تتصل قياساتها ، لا يلزم منه شىء على الوجه الذى يلزم فى قياس الخلف .

---

(١) بينها : بينهما ب ، د ، سا ، م .
(٢) واحد : ساقطة من س .
(٣) منها : منهما ع || وإن : فإن ط .
(٤) أو إثباته : وإثباته د ، ن .

[الفصل الثامن عشر]

(ص) فصل

فى وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمجيب فى تسليم المقدمات ، والامتناع عن تسليمها ، وغير ذلك

إن القياس قد يستعمل فى العلوم ، وقد يستعمل فى الجدل . والذى يستعمل فى العلوم فيستعمل على ما عليه الأمر فى نفسه ، والذى يستعمل فى الجدل يستعمل على ما هو مشهور أو متسلم. وإن عوسر فى المشهور لم ينتفع به فى الجدل. فعمدة المقدمة فى المحاورة الجدلية أن تكون على سبيل التسليم ، والتسليم يكون بالمسألة ، والمسألة فى الموضوع كأنها هى المقدمة . وإنما تباين بهيئة تلحق المسألة تحرف بها عن هيئة المقدمة . وقد يقال لها أيضا مسألة إذا كانت متسلمة عن سؤال . ولما كان الجدل إنما يحاول الإلزام والتبكيت ، أعنى القياس على نقيض ما ينصره المجيب، وليس غرض الجدلى من حيث هو جدلى، الحق؛ فلا بأس أن يحاول السائل فى تركيب القياس الجدلى حيلا يكون استعمالها مقربا للسافة من الغرض ؛ وأن يعتمد المجيب ، الذى يورد للسائل القياس على مقابل ما ينصره حيلا يتحرز بها عند احتياجه إلى الإجابة عن مسألة مسألة ،

---

(٢) فصل : الفصل الثامن عشرب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ١٨ ط ، ه. (٦) يستعمل : فيستعمل ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ه . (٧) متسلم : تسلم س ، سا ، ه || به فى الجدل : بالجدل عا . (٨) الجدلية : والجدلية ه || التسليم والتسليم : التسلم والتسلم س ، سا ، ه || يكون : قد يكون سا . (٩) بالمسألة والمسألة : بالمسلم والمسلم ب ، د ، م ، ن || كأنها : كأنه ب ، د ، م ، ن || هى : هو ب ، د ، م ، ن || تباين : ساقطة من س . (١٠) مسألة : مسلمة ع ، م . (١١) متسلمة : مسلمة ص || ولما كان : وأما إذا كان س ، ه . (١٤) السائل : السائل ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ه . (١٥) مسألة مسألة : مسألة د .

من أن يلحقه نقض وتبكيت ؛ ويجتهد فى منع القياس أصلا ، أو منع القياس على مقابل ما ينصره .

ولنعد ههنا أصولا يختص نفعها بمن يستعمل القياس ، أو يستعمل عليه وهو عارف بصورة القياس . ولأن المسألة الجدلية على وجهين : فإنها إما أن تكون عن مقدمات قياس مع نتيجة، كقولك: أليس إذا كان كل بَ جَ، وكل جَ دَ، كان كل بَ دَ . فهذا لا حيلة فيه إلا تسليم أو إنكار مقدمة أو ادعاء أن القياس غير منتج. وإما أن يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها آخر الأمر القياس وتنتج النتيجة . فيكون فيه التحفظ على وجهين : أحدهما عند تسليم مقدمة مقدمة . والآخر عند اجتماعها لئلا يؤلف قياسا .

فأما القسم الأول فيجب أن يجتهد فيه حتى لا نسلم حدا مكررا تسليما قياسيا . فإنه إذا لم يوجد فى المقدمات حد مشترك قياسى ، لم يمكن أن يؤلف قياس ، ولم يمكن السائل أن يبكت. والتبكيت قياس على إثبات نقيض الوضع الذى يحفظه المجيب . وأما فى آخر الأمر بعد التسليم فيجب أن يتأمل أن الواسطة التى سلمت كيف نسبتها إلى الطرفين ، حتى يعرف الشكل والضرب . فإن لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالثانى للموجب ، والثالث للكلى ، منع إنتاجه ذلك ؛ أو كان غير منتج أصلا ، منع إنتاجه أصلا . وهذا إنما يتأتى له بعد حفظه أشكال القياسات وضروبها . فهذه وصية المجيب .

---

(٣) بمن : فمن د ؛ ثم سا . (٤) ولأن : لأن هـ . (٥) كقولك : كقوله س || أليس : ليس د . (٦) غير : ساقطة من سا . (٧) مقدمة مقدمة : مقدمة ن || آخر الأمر : أمر د ، ن. (١٢) ولم : فلم ب ، س ، سا ، ع ، عا، م ، هـ || يبكت : ساقطة من د . (١٥) منع : مع سا . (١٦) يتأتى : يتأدى س .

وأما السائل فيجب أن يحتال فى التوصل اللطيف إلى ترويج ما أوصى بالتحرز عنه ، فيجب أن يجتهد بأخفى ما يكون من الحيـلة ، فيتسلم ما هو ضرورى فى الإنتـاج من غير أن يتسلمه على نظم قياسى فيفطن لصنيعه . بل إن كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتـائج تصير مقـدمات لقياسات تنتج نتـائج أخر ، ولا يزال حتى يبلغ المطلوب ، سأل أولا عن أبعدها من إيهام المطلوب وتسلمه ، ثم لم يسأل عما يليه ، بل عما هو أقرب من المطلوب من مقدمات بينهما ، ثم عاد و سأل عما بين المسألتين . ولذلك وجوه من الترتيب. مثلا إن كان تبين أن كل زَ آ ، وكان ينتج ذلك بأن كل زَ هَ ، وكل هَ دَ ، وكل دَ جـ ، وكل جَـ بَ ، وكل بَ آ ، فكل زَ آ . فيسأل إما عن مقدمات الأطراف ، أو الواسطة . فإن سأل عن مقدمات الأطراف فأولاها الكبرى . لأن السائل إذا سأل أولا عن الصغرى أليس كل زَ هَ ؛ حدس المجيب أنه عسى أن يكون كل هَ دَ ، أو شيئا آخر مما على النظام . وأما إذا سأل عن الكبرى أنه أليس كل بَ آ ؟ فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب . فكأن وقوع الحدس عن هذا الجانب أقل، لأنه لو قيل: كل بَ آ، وكل زَ بَ مصرحا ، لم يكن على النظم القياسى بالفعل إذا لم يوضع المشترك فى كل واحد منهما بجنب الآخر فلم يوهم ، فكيف إذا لم يصرح ؟ والأحرى أن يسأل عن الكبرى أولا ، فيقول : أليس بَ كل آ ؟ ثم يتباعد عنه فلا يسأل عما هو بجنبه ، بل عن البعيد منه ، فيسأل

---

(٥) نتائج : ساقطة من م . (٦) بل : ساقطة من س . (٧) بينهما : بينها د ، ن || ولذلك : وكذلك د ، ن ؛ + من ها || من : ساقطة من د ، ن . (٨) زَ آ : بَ آ ب ، د ، ع ، م ، ن. (٩) دَ جَـ : هَ جَـ هـ. (١٠) فأولاها : وأولاها د ، س ، سا ، ها ، ن ، هـ. (١١) حدس : حدث س || أن : ساقطة من س ، ها . (١٤) وكل زَ بَ : وكل بَ زَ ع ؛ ساقطة من م. (١٤ — ١٦) مصرحا . . . إذا : ساقطة من سا . (١٥) القياسى : + فلم يوهم ع || واحد : ساقطة من ن || فلم يوهم : ساقطة من ع . (١٦) والأحرى : فالأحرى س ، سا ، ها ، هـ. (١٧) بَ آ : زَ بَ م .

هل كل هـ د ؟ ثم يعود فيسأل عما بينهما أنه هل كل جـ ب ؟ وكذلك يجتهد أن يوقع اختلافا فى الترتيب . وإن سأل عن بعض المقدمات المتوسطة أولا ، ثم الطرفية على خلاف ما هو نهج الترتيب فى الأوساط ، ثم عاد إلى الطرفية الأخرى ، لم يكن به بأس بعد أن لا يجعل المسائل مرتبة .

وأما إذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجب أن يسأل أولا عن الواسطة بجعل أول سؤاله عن الكبرى ، فيكون أول ما يلفظ به لفظ الواسطة ، مثلا نقول : هل كل ب آ ؟ فيكون أول ما يدخل فى لفظة الواسطة ؛ ويكون إنما طلب أولا النسبة التى للحد الأكبر إلى الواسطة ، ثم سأل عن الصغرى فيكون فعل ما يمكنه من تغيير اتصال المقدمات . فإذا فعل هذا حدث قياس على نقيض الموضوع ، وهو التبكيت . فالتبكيت قياس ما ، وعلى شرائطه فى الأشكال والضروب ، إلا أنه باعتبار ما ، وذلك الاعتبار أن تكون نتيجته نقيض وضع ما يحفظه المجيب .

وقد ظن بعضهم أن قول المعلم الأول : إنه يجب أن يبدأ أولا بالواسطة ، أن معناه أنه يجب أن يبدأ بالأصغر . وليس كذلك . فإنه إذا سأل عن الصغرى ، لم يكن بد من أن يتلوه بالسؤال عن الكبرى ، فيكون قد سأل على ترتيب قياسى منتظم . وقد حذر أيضا عن الابتداء للصغرى لما فيه من التنبيه على مأخذ الاحتجاج . فإن كان السؤال عن الكبرى مما لا بد للمجيب فيه عن جواب

---

(١) هـ د : ب آ م || جـ ب : هـ د م || أن : فى د ، ن . (٢) اختلافا : خلافا س || سأل : يسأل س . (٣) الطرفية (الأولى) : الطرفين س || على : وعلى ط || ما هو نهج : ما يوهم س ، سا || الأوساط : الأوسط د ، ن || الطرفية (الثانية) : طرفية س ، سا . (٤) الأخرى : الآخرين س ، سا || به بأس : بقياس ط . (٧) ب آ : جـ ب م || ويكون : ليس د ، ن . (١٠) التبكيت : + فإن هـ. (١٣) الأول : ساقطة من س .

يلائم غرض السائل ، يكون حكمه حكمه لو ابتدأ بالصغرى سائلا ، وإن كان للمجيب أن يجيب بشيء آخر ، فهو الآن أفطن لوجوب ذلك عليه ، إذا أحسّ بالصغرى وأحسّ بانتظام القياس . فإذا كان له سبيل إلى أن يعاسر فى تسليم الكبرى ، فقد افترض عليه سلوكها من هذا الوقت . وأما إذا سأل عنها أولا ، ثم تلاها بالسؤال عن الصغرى وذلك فى الشكل الأول لم يلح له وجه التأليف والنسق ، فلم يلح له وجوب المعاسرة . فإن كان التسليم أشبه بالواجب والمستحسن رجى أن لا يعدل عنه عدوله لو بينه للتأليف القياسى . ولو أن إنسانا ينازعنا فى أن العالم محدث ،فأردنا أن ننبهت عليه أن العالم محدث ،فقلنا له : أليس العالم كذا ؟ تنبه أن كونه كذا يجعله محدثا . فعاسر فى ذلك فى أول الأمر وأما إذا سألناه ، وقلنا : أليس كذا محدثا ؟ أمكن أن يذهب توهمه إلى أنه شيء لا يضره حدثه ولا قدره [قدمه] .

ويجب أن تعلم أن هذا الاختلاف فى الترتيب ينتفع به فى المقاييس التى تؤلف على نظم الشكل الأول . ومع الذين لم يحتنكوا فى الجدل ؛ بل هم مبتدئون وعاميون . وأما المحنكون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم ؛ بل إنما يغلطون فى القياسات المركبة .

---

(١) حكمه حكمه : حكمه حكم س . (٣) فإذا : فإن س ، هـ . (٤) عنها : عنه س : سا ، ع ، عا ، هـ || أولا : أو كان د . (٥) الشكل : ساقطة من م . (٧) رجى : فإن رجى سا . (٨) محدث . . . أن العالم : ساقطة من عا . (٨ — ٩) فقلنا . . . يجعله محدثا : ساقطة من سا . (١٠) وقلنا : فقلنا س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣) على : من ع || الذين : الذى د . (١٤) المحنكون : المحتنكون س || هذا القدر : ساقطة من هـ .

[الفصل التاسع عشر]

(ق) فصل

فى أنه كيف يمكن أن يعلم الشىء و يجهل معا ، وأنه كيف يعلم و يظن به مقابل ما يعلم

إنه كما أن المجيب قد يسلم مقدمات يلزم عنها تبكيته ولا يشعر ، لأنها تسلمت منه لا على الترتيب المنتج ، بل مخلطة محرفة . كذلك الإنسان فيما بينه و بين نفسه قد يكون عنده المقدمات التى يجب أن يعلم مع العلم بها شىء آخر ؛ فيجهل ذلك الشىء ، لأن المقدمات ليست حاضرة فى ذهنه مرتبة فى علمه بالفعل بالترتيب الموجب لذلك العلم . فلنقل كيف يمكن أن يجهل الشىء و يعلم معا ، وأن يعلم و يظن به مقابل ما يعلم . فنقول : إن السبب فى أن يكون بالشىء علم وظن متقابلان بقياسين أو أحدهما بقياس والآخر ليس بقياس ، هو على جهتين .

إحداهما ، يستحيل أن يكون فى إنسان واحد فى وقت واحد ، بل قد يقع لإنسانين ، وذلك أنه إذا كان مثلا كل د̄ ب̄ و ج̄ بلا واسطة ، ثم كان كل ب̄ آ ، وكل ج̄ أيضا آ ، فإن اعتقد إنسان واحد أن كل ب̄ آ ، وهو الحق ، واعتقد الآخر أن لا شىء من ج̄ آ ، وهو باطل ، وقرن كل بما تراه الصغرى ، هذا

(٢) فصل : الفصل التاسع عشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ١٩ عا ، ه . (٣) وأنه : ساقطة من ن . (٣ — ٤) معا . . . ما يعلم : ساقطة من د || كيف : وكيف ن . (٦) مخلطة : مختلفة س ؛ مختلطة سا ، عا || الإنسان فيما : ساقطة من سا . (٨) بالفعل : بالنظر ع . (١٠) به : ساقطة من س . (١٣) د̄ ب̄ : ج̄ ب̄ د ، ن . (١٤) واعتقد : فاعتقد ه .

أن كل دَ بَ ، وذلك أن كل دَ جَ، اعتقد اعتقادين متقابلين . وأما إنسان واحد فلا يمكن أن ينعقد عنده القياسان معا بالفعل فيرى شيئا وضده من جهة إنتاجهما إياهما معا ، بل إن وقع له مثل هذا تشكك ولم يعتقد شيئا .

والجهة الثانية ، هو الذى يمكن فى إنسان واحد ، وهو أن يكون يعتقد أن لا شىء من جَ آ ، ومع ذلك يعتقد فى نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة : أن كل دَ جَ ، وكل جَ بَ ، وكل بَ آ . فإنه ربما التفت ، فعلم من هـذا بالفعل أن كل دَ آ ، وعلم أن كل بَ آ ، ولم يعلم أن كل جَ آ بالفعل إذ لم يصرف تأمله إلى ذلك ؛ وكان يجب أن يعلم ذلك ، لو صرف اليه تأمله . إذ العلم بأن كل جَ بَ ، وكل ب آ ، يكون علما بالقوة أن كل جَ آ . قوة تصير بالفعل إذا أورد المعنيين بباله ، وأخطرهما على ترتيبهما ، وقصد أن يعلم مع ذلك حال ما بين الطرفين قصدا ، ولكنه لم يفعل . لكنه يظن الآن أن لا شىء من جَ آ . فالذى يعلمه ليس يعلمه إلا من جهة العلم بالكلى الذى يلزم عنه أن يعلم، وهو أن كل بَ آ . وأما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثلا . كما أن إنسانا يعتقد أن الأجرام السماوية لا تشارك النار والاستقصات فى طبيعتها ، ثم يحسب أن الكواكب نارية لأنها نيرة . فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه بها كلى ، توجد هى فيه بالقوة لا بالفعل ، لأنه علم بالجملة أن كل جسم سماوى لا يشارك النار . وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى

---

(١) أن (الأولى) + كان د ، ن || اعتقادين : أعتقدين ب ، ع ، عا ، م ، هـ ؛ ساقطة من د ، ن . (٢) القياسان : قياسان س . (٣) إنتاجهما : إنتاجها د ، س ، ن || يعتقد : يعقد د ، ن ؛ ينعقد سا . (٦) وكل جَ بَ : ساقطة من د ، ن . (٨) إذ : ساقطة من م . (٩) يكون : ساقطة من د ، ن || تصير : ساقطة من م . (١١) يظن : ساقطة من س . (١٦) توجد : بوجه ما .

تحت هذا الحكم الكلى . فليس من جهة واحدة علم وظن ، بل علم الشيء من جهة لا تخصه ، وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه .

وقد نهجنا لك سبيلا إلى أن تعلم أنه كيف يمكن أن تعلم فى المثال الأول أن كل ج ب ، وتعلم أيضا أن كل ب آ ، ومع ذلك يظن أن لا شيء من ج آ . أو تعلم ههنا أن كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوى ، وتعلم أن كل ما هو من جوهر الجسم السماوى فهو غير نارى ، ثم تظن أن الكواكب نارية . فإنه يسهل عليك بما أعطيناك آنفا أن تحل هذه الشبهة . لأنك تعلم من ذلك أنه لا فرق بين أن تعلم الكبرى ، ولم تضع الأصغر تحت الأوسط بالفعل فى أنه لا يجب أن تعلم النتيجة بالفعل ، و بين أن تعلم الكبرى والصغرى معا ولم تؤلف بينهما تأليفا تلزم عنه النتيجة بالفعل،لأن وجود هاتين المقدمتين فى النفس كيف اتفق ، لا يوجبان فى النفس العلم بالنتيجة ، إلا أن يكون فيما بينهما تأليف ما مخصوص ، وأن تكون النفس مراعية لذلك التأليف ، معتبرة إياه قايسة بينه و بين المطلوب . كل ذلك بالفعل و إلا وقع ذهول . مثلا أن من يعلم أن هذه بغلة ، و يعلم أن كل بغلة عاقر . فإذا لم يجمعهما معا فى الذهن خاطرين بالبال ، أمكن أن يظن مع ذلك أن فى بطن هذه البغلة جنينا . وذلك لأن هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة إلا بالقوة . و إنما تصيران سبب النتيجة بالفعل إذا أخطرا معا بالبال على الترتيب الذى من شأنه أن ينتج قاعدة نحو النتيجة .

---

(٢) وظن : فظن عا || به : ساقطة من ع . (٥) أو تعلم : وتعلم ص ، سا ، ه .

(٥ — ٦) وتعلم . . . السماوى : ساقطة من د ، سا (١٠) النتيجة : ساقطة من ص .

(١٤) و يعلم : وكل يعلم ه || و يعلم أن كل بغلة : ساقطة من سا || بالبال : فى البال د ، ن .

(١٧) معا : ساقطة من د ، ن || قاعدة : قاعدا د ، م ، ن .

وأما إذا كانا معلومين بالتفاريق ، ولم يحضرا معا فى العلم بالفعل على الترتيب المذكور ، ونحو الغرض المقصود ، فإن النتيجة تلزمهما بالقوة . كما أن الكبرى وحدها إذا علمت ، لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال أن الأصغر موضوع تحت الأوسط وتحت حكمه . فإذن الخدعة الواقعة مع العلم بمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى الكلية متشابهة ؛ أحدهما ، الجهل فيه بجزئى ، وهو بالقوة تحت كلى معلوم ؛ والثانى ، الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم ، لا من حيث هو ملزوم بالفعل ، بل من حيث ذاته . فعلى هذا ينبغى أن يفهم قول المعلم الأول .

فإذن ليست من جهة واحدة جهل الشىء وعلم . فقد زال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط . إذ قال له : هل المطلوب عندك بالقياس معلوم ، أو مجهول ؟ فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف تعرفه إذا وجدته ؟ وهل يمكن أن يظفر بالآبق من لم يعلم عينه ؟ ولم يتعرض سقراط لفسخ مقدمات قياسية ، بل عرفه بشكل هندسى أن المجهول كيف يضاد بالمعلوم . وأما تلميذه الذى يقال له إفلاطن فلما تعرض لذلك قال : إن التعلم تذكر . وكيف يستقيم هذا الذى اعتمده هذا الفيلسوف الآخر متخلصا به عن الشك والعالِم بأن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية ، وإن كان جاهلا بها بالفعل . فكما يحس بمثلث جزئى ،

(١) وأما : فأما ن || كانا : كانتا د ، ن || معلومين : معلومتين د ، ن || يحضرا : يخطرا د ، ن ، ه . (٢) ونحو : نحوس || تلزمهما : تلزمها ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن . (٣) وحدها : وحده ب ، د ، سا ، ط ، م ، ن || علمت : علم ب ، د ، سا ، ط ، م ، ن . (٤) بمقدمتين : بالمقدمتين س . (٥) الكبرى : الأخرى سا . (٧) بل من : يلزم د . (٩) وعلم : وعلمه س || فقد : وقد س ، سا ، ط ، ه || رجل : ساقطة من د || له : ساقطة من د . (١٢) وهل : هل ب . (١٥) هذا : ساقطة من سا . (١٧) بالمثلثات الجزئية : فى المثلثات بالجزئية س . || جزئى : + بالفعل د ، ن .

ويعلم أن هذا الشىء مثلث ، ويخطر بالبال ما كان علمه أولا ، تيقن أن هذا الشىء زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . ولا يجوز أن يكون قد تذكر شيئا علمه قبل ، فإن هذا المثلث الجزئى إنما حدث الآن ، فكيف يكون علم من قبل أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ؟ بل إنما كان علم أولا علما كليا ، ثم علم ثانيا وقوع هذا الجزئى تحت ذلك الأول العلم الكلى ، فعلم ثالثا أمرا لم يعلمه قط بالفعل بل بالقوة . فإذن قد كان يعلم المطلوب لا من الوجه الذى يجهله ، ويجهله لا من الوجه الذى يعلمه . فليس المطلوب إذن يجهل كل الجهل حتى إذا وجدناه لم نعلمه بوجه لا يخصه ، ولا أيضا نعلمه كل العلم حتى نستغنى عن طلبه لأنا نجهله من الوجه الذى يخصه . وهذا كمن كان يعرف آبقا أبق منه بعلامة ، فعرف مثلا أن كل من به تلك العلامة فهو آبقه ، ولا يعرف أين آبقه الذى يطلبه ، فكما يحس به يحس بالعلامة ، وهو الحد الأوسط ، فيحكم أنه الآبق المطلوب .

وبالجملة فإن المعرفة إما عامية ، وإما خاصية . وأيضا فإن المعرفة إما معرفة بالقوة ، وإما معرفة بالفعل . ولهذا السبب يمكن أن نكون عارفين بالكلى ونجهل الجزئى ، لا الجهل الذى هو عدم العلم فقط ، بل الجهل المضاد للعلم . مثلا بأن يكون علمنا أن كل خس مرطب ، ثم رأينا خسا فحسبناه مجففا فظننا أنه جرجير أو غير خس ، فنكون قد أخطأنا فى الصغرى ، لا جهلناه فقط . وربما ظننا أن خيرا ما ليس بخير ، كالشجاعة ، أنها شر ؛ وكنا علمنا أن كل

(٢) قد تذكر : ساقطة من ع . (٢ — ٤) لقائمتين . . . مساوية : ساقطة من د ، ن .
(٥) قط : فقط ط . (٨) وجدناه : + حق ع . (٩) لأنا نجهله : لانجهله س .
(١٣) وإما خاصية : أو خاصية ن . (١٥) الجزئى : بالجزئى س || فقط : ساقطة من ع .
(١٦) فظننا : لظننا ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ؛ لعلمنا ط . (١٨) أن : ساقطة من ط || ليس بخير : ساقطة من س ، سا || أنها : أنه ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن || شر : شرما س ، سا ، ع ، ه .

شر ما فليس بخير ، فيكون ظننا أن خيرا ما ليس بخير . وسواء عقد فى خير مثلا أنه شر ما ، أو أنه وذلك الشر واحد . وكذلك سواء عقد فى ذلك الشر وشر آخر أنه واحد ، وعقد أن ذلك الشر ، ذلك الشر الثالث ، بل هذا أشهر تأكدا لأنه يدل على المساواة . لكن مذهب الغلط واحد . وربما ينتج لنا صواب عن مثل هذا الخطأ بأن يظن بخير ما أنه شر ، ويظن بذلك الشر أنه خير ، فنكون قد أنتجنا أن خيرا ما خير، فنكون انخدعنا فى المقدمة دون النتيجة .

وقد يعرض للإنسان من جهة أخرى علم وظن بشىء واحد متقابلين معا من جهة ، وليس معا من جهة . مثل أن يكون الذهن قد يصدق من جهة القياس أن ليس خارج العالم خلاء ولا ملاء . ثم إنه إذا أعرض عن ذلك القياس ونظر فى الأمر نفسه ، جاءت القوة الوهمية فرسمت وجوب أن يكون هناك خلاء أو ملاء ، فتتبعها النفس فتظن أن هناك خلاء أو ملاء على سبيل غفلة ، كما علمت . ثم إذا تذكرت القياس انقلعت عن طاعة الوهم . فيكون هناك من جهة علم وظن معا ، ومن جهة ليس . أما الجهة التى ليس بها العلم والظن معا أنه يستحيل أن تخطر جميعا بالبال ، أعنى صحة أن ليس هناك خلا أو ملاء من القياس اليقينى الموجب له ، ثم تكون النفس ظانة أن هناك خلاء أو ملاء ؛ وإن كانت القوة الوهمية مصممة على ذلك إذ ليس الوهم والظن شيئا واحدا . وأما الجهة التى يكون بها هذا العلم والظن معا ، فلأن هذا العلم قد اكتسب وحصل ، وليس يحتاج أن يستأنف طلبه ؛ كالمشكوك فيه بقياس

---

(٢) واحد : حد د . (٣) وعقد : أو عقد س . (٥) الخطأ : الغلط س
(٦) قد : ساقطة من عا || أنتجنا : أنجها د . (٧) وظن : فظن عا . (٨) قد : وقد س .
(٩) أن : أنه سا || إنه : ساقطة من س . (١١) فتتبعها . . . ملاء : ساقطة من سا .
(١٢) انقلعت : انقعلت د ، ن ؛ انتقلت ع . (١٥) أن هناك : أن ليس هناك .
(١٧) هذا (الأولى) : ساقطة من س .

يستفاد والظن طرأ على هذا العلم ، وهو مكتسب ، ولكنه معرض عنه . وفرق بين المكتسب المعرض عنه و بين المجهول المطلق . فإن جميع ما يعلمه الإنسان لا يكون نصب عينه . ومن هذه الجهة ما يعرض للإنسان من الاختلاط عند الظنون الفاسدة فيكون الإنسان متيقنا من جهة العقل أنه لا ضار له فى الموضع المظلم ، ويظن من جهة الخيالات والظنون الفاسدة أن فيه ضارا له فيجبن عن خوضه . كأن الوهم يخيل شيئا ، وكأن النفس تنقاد لذلك المتخيل فيظنه ظنا أو يعتقد عقدا . ولو كان لا يظنه ولا يعتقده لما كان نفس التخيل بوحشة ، فإن الإنسان قد يتخيل أمورا هائلة ، فإذا لم يكن معها ظن ما لم ينفعل عنها شيئا ، فيكون العقل قد حصل عنده استحالة ذلك الأمر الهائل ، إلا أن النفس وخصوصا الحيوانية تكون كأنها تؤثر الإعراض عن المعقول .

---

(١) وهو مكتسب : والظن مكتسب هـ . (٥) والظنون : الظنون ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || أن : ساقطة من د ، ن || فيه : فيها س || و يظن . . . . . . له : ساقطة من عا . (٦) يخيل : يتخيل سا . (٧) أو يعتقد : أو يعقده س ؛ و يعتقده سا . (٧) ولو كان : فلو كان س ، سا هـ || ولا يعتقده : ولا يعتقد ب ، د ، م ، ن . (٨) بوحشة : بوحشته د ، ن || هائلة : ساقطة من سا ، م . (٩) شيئا : ساقطة من د ، ع ، ن . (١٠) تؤثر : [illegible] سا .

[الفصل العشرون]

(ر) فصل
فى عكس النتائج

وههنا اعتبارات تعرض للقياس والمقدمات بسبب أحوال فى الحدود . فنقول: إنا إذا أنتجنا أن كل ج آ، من قولنا: كل ج ب وكل ب آ. ثم انعكس كل ج آ . فصح أن كل آ ج . فيلزم أن تنعكس الصغرى . وذلك لأنك تقول : كل ب آ ، وكل آ ج ، فكل ب ج . ويلزم أن تنعكس الكبرى لأنك تقول : كل آ ج ، وكل ج ب ، فكل آ ب. فإن كانت الكبرى سالبة، فقلت : كل ج ب ، ولا شىء من ب آ ، فيلزم أنه لا شىء من ج آ ، كانت الكبرى مما ينعكس لا محالة . فكما تنعكس الكبرى ، فكذلك تنعكس النتيجة لانعكاس الكبرى لا على سبيل وجوب عن تأليف ؛ وإن كانت الكلية السالبة تنعكس لنفسها دائما . وأما كيف تنعكس بسبب انعكاس الكبرى، فلأن الكبرى إذا انعكست صارت إلى الشكل الثانى ، وصلحت أن تكون صغرى ، فأنتجت عكس النتيجة . وأيضا إن انعكست الصغرى وعكست النتيجة السالبة ، انعكست الكبرى السالبة . لأنه إذا كان كل ب ج ، وقلت:

---

(٢) فصل : الفصل العشرون ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٢٠ عا ، ه . (٤) تعرض : ساقطة من د ، ن . (٦) كل (الأولى والثانية) : ساقطة من د ، ن || أن (الأولى) : ساقطة من س ، سا ، ه . (٧) فكل ب ج : ساقطة من ه . (٩) فيلزم : فلزم عا ؛ + منه س ، سا ، ع ، عا ، ه || أنه : أن ع || ج آ د آ د ، ن . (١١) وجوب : وجود ع . (١٢) لنفسها : كنفسها د ، ن ؛ بنفسها س ، ه . (١٣) الثانى : التالى د . (١٥) السالبة (الأولى) : ساقطة من عا || الكبرى السالبة : + لا محالة س .

ولا شئ من آجَ ، وهو عكس النتيجة ، أنتج : لا شيء من آبَ . فإن لم تنعكس النتيجة ، أنتج الكبرى بحالها . فهذا ما كان بسبب انعكاس النتيجة أو المقدمة .

وأما انعكاس المتلازمات والمتقابلات ، فإنه إذا كان كل واحد من آ و بَ ينعكس على الآخر في الحمل ، وكان كذلك جَ و دَ . وكان دَ آ و جَ موضوع إما الشيء المطلق وإما شيء أخص ،لا يخلو إما أن يكون جَ وإما أن يكون آ ، فكذلك هو لبَ و دَ . لأنه إذا كان إذا وجد في الموضوع آ . وجد فيه بَ . وحينئذ لا يوجد فيه جَ ، فيجب أيضا أن لا يوجد فيه دَ ، وإلا فقد وجد فيه جَ ، لأن كل دَ جَ . فإذن عند ما يوجد فيه بَ ، لا يوجد فيه دَ . وكذلك عند ما يوجد فيه دَ يجب أن يوجد جَ ، فلا يوجد آ . فيجب أن لا يوجد بَ ، وإلا فقد وجد آ . وأقول أيهما لم يوجد فالآخر يوجد ، لأنه إذا لم يكن فيه دَ ،فأقول يكون فيه بَ ،لأنه إذا لم يكن فيه دَ ، لم يكن فيه جَ ،وإلا لكان جَ ليس بـ دَ . وإذا لم يكن فيه جـ كان فيه آ ، وكل آبَ ، فكان فيه بَ . وكذلك بالعكس . ومثال هـذا أنا نضع المكون والفاسد ، ينعكس أحدهما على الآخر . فغير المكوّن وغير الفاسد ينعكس أحدهما على الآخر . وكل شيء إما مكوّن ، وإما غير مكوّن . فكل شيء إما فاسد ، وإما غير فاسد .

---

(١) ولا شيء : لاشيء د . (١ — ٢) لاشيء . . . أنتج : ساقطة من د ، م . (٣) أو المقدمة : ساقطة من م . (٥) كذلك : + كل هـ . (٦) إما الشيء : وإما الشيء هـ . (٧) فكذلك : وكذلك سا || و دَ : و جَ عا || إذا وجد : فإذا وجد عا . (٨) وإلا : فإلا عا . (٨ — ٩) فيه جَ . . . لا يوجد : ساقطة من س ، ن . (١١) وأقول : و يقول س . (١٢) فأقول . . . دَ : ساقطة من د ، ن || لكان : كان د ، س ، سا ، عا ، هـ . (١٣) وإذا : فإذا هـ || فكان : وكان سا . (١٤) أنا : إنما س . (١٥) وغير الفاسد : والفاسد س .

وهذان قياسان مركبان : أحدهما يبين أن الشيء دائما يكون موصوفا بأحد هذين . والثانى أنهما لا يجتمعان فيه معا . فيتبين منهما المطلوب .

فأما أولهما فهو أن كل شيء إما مكوّن ، وإما غير مكوّن . وكل مكوّن فاسد ، وكل غير مكوّن غير فاسد . ينتج : كل شيء لا يخلو عن كونه فاسدا أو غير فاسد . ولكن معنى لا يخلو ههنا هو ، ليس أنهما لا يجتمعان فيه ، ولا يزولان عنه ؛ بل معناه أنه لا يوجد مفارقا للمعنيين جميعا ، وإن جاز اجتماعهما فيه . وهذا فى نفسه قياس مركب من قياسين : أحدهما أن كل شيء إما مكوّن ، وإما غير مكوّن ، وكل مكوّن فاسد ينتج كما تعلمت فيما سلف . وحيث علمناك الاقترانيات الشرطية أن كل شيء لا يخلو على الوجه الذى قلنا من الصنفين المذكورين ، أعنى من أن يكون فاسدا ، أو غير مكوّن . وإذا جعل هذا مقدمة ، وأضيف إليها : وكل غير مكوّن غير فاسد ؛ ينتج : أن كل شيء لا يخلو من أن يكون فاسدا ، أو غير فاسد .

ولكن ليس على معنى أنه لا يجوز اجتماعهما فيه كما علمت ، بل يحتاج فى إتمام ذلك إلى بيان آخر . وذلك فى القياس الثانى ، وهو أيضا مركب من قياسات ، وهو أنه لا شيء مما هو مكوّن بغير مكوّن ، وكل غير فاسد غيرمكوّن ، فلا شيء

---

(١) دائما : ساقطة من ع . (٢) معا : ساقطة من د ، ن . (٣) فأما : أما سا || شيء : + فهو س ، سا . (٥) ولكن : لكن عا || ليس أنهما : أنه ليس أنه سا ؛ ليس أنه س ، ه . (٨) تعلمت : علمت سا . (٩) وحيث : حيث س ، سا ، ه || الاقترانيات : الاقترانات ب ، سا ، عا ، م || على : عن س . (١٠) فاسدا : ساقطة من عا . (١٣) ليس : ساقطة من س . (١٥) فلا شيء : ولا شيء د ، ن .

مما هو مكون غير فاسد . ثم نقول : كل فاسد هو مكون ، ولا شيء مما هو مكون غير فاسد ، ينتج أنه لا شيء مما هو فاسد بغير فاسد . ثم يقال : كل شيء لا يخلو من فاسد وغير فاسد ، والفاسد وغير الفاسد لا يجتمعان ، فكل شيء لا يخلو مما لا يجتمعان ، وكل شيء لا يخلو مما لا يجتمعان فهو إما هذا و إما ذاك . فكل شيء إذن إما هذا الذي هو الفاسد ، و إما ذاك .

فأحد القياسين المركبين يبين أن كل شيء لا يخلو منهما جميعا . والثانى تبين أن لا شيء من الأشياء يوجد فيه كلاهما . فعلى هذا الوجه يمكن أن يبان ما يقوله المعلم الأول من أن ذلك يبين بقياسين مركبين .

وأما من لم يعلم الاقترانيات التى من شرطيات ، فيهيم فى بيان هذا هيانا غير منتظم . هـذا وأيضا و إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه آ ، و إما بَ . وأيضا إما أن يوجد فيه جَ و إما دَ . ثم كان كل آ جَ ، وكل جَ آ ؛ فكل ب دَ ، وكل دَ بَ . و إلا فليكن بعض دَ ليس بَ ، فيكون آ ، لأنه لا يخلو الموضوع من آ و بَ . و إذا كان بعض دَ آ ، وكل آ جَ ، فبعض دَ جَ . وكان دَ ، جَ لا يجتمعان معا . هذا خلف . وأما إن كانت آ موجودة فى كل بَ وفى كل جَ فقط ولا توجد فى غيرهما . ثم كان كل جَ بَ . فيكون كل آ بَ ، لأن بَ تقال على جميع ما تقال عليه آ لأن آ تقال على بَ و جَ فقط ، ثم بَ تقال

(٢) شيء (الثانية) ساقطة من س . (٢ — ٤) مما هو فاسد . . . لا يجتمعان وكل شيء : ساقطة من د . (٣ — ٤) فكل . . . لا يجتمعان (الأولى) : ساقطة من س ، سا ، هـ . (٤) لا يجتمعان فهو : لا يجتمعان وكل شيء فهو سا || و إما ذاك : و إما غير ذاك م . (٧) يوجد : وجد س ، هـ . (٩) بيان : ساقطة من س . (١٠) و إن : إن س ، هـ . (١١) وأيضا : + و إن كان الموضوع ع . (١٢) دَ : جَ عا . (١٣) دَ آ : جَ آ س || وكان : فكان عا . (١٣ — ١٤) وكان دَ ، جَ : ساقطة من سا . (١٤) معا : ساقطة من س || إن : إذا ع ، عا ، هـ || كانت : كان سا .

على بَ وعلى جَ فبَ تقال على جميع ما يقال عليه آ . فكل بَ آ . فإن انعكس بَ جَ انعكس أيضا آ بَ. وهذا ظاهر. وأيضا إذا كان كل جَ آ ، وكل جَ بَ، وكان كل بَ جَ،فكل بَ آ. لأن كل بَ جَ وكل جَ آ. ونقول : إنه ليكن آ و دَ مطلوبين . و جَ ، بَ مهروبا منهما . وآ وبَ متقابلان . و جَ ، دَ متقابلان . فنقول : إذا كان آ ، جَ كلاهما مجموعين ، أفضل من بَ و دَ مجموعين ؛ فإن آ أفضل من دَ ؛ وذلك لأن آ مطلوب ، كما أن بَ مهروب عنه لأنهما متقابلان، وكذلك جَ مطلوب مثل ما أن دَ مهروب عنه لأنهما يتقابلان . فإن لم يكن آ أفضل من دَ ، فإما أن يكون مساويا لدَ ، أو يكون دَ أفضل . لكنه إن كان آ مساويا لدَ فى أنه مطلوب ، فيجب أن تكون أضدادهما متساويين فى أنهما مهروب عنهما ، أعنى آ لجَ ، وآ لبَ فإذا جمع إلى آ ، جَ ، اجتمع مطلوب ومهروب منه ، وإذا جمع إلى بَ ، دَ اجتمع مطلوب ومهروب منه . وكان جملة ذينك فى الطلب والهرب ، بجملة هذين . فلم يكن مجموع آ جَ أفضل من مجموع بَ دَ ، وكان أفضل. هذا خلف . وأما إن قلنا : إن دَ ، أفضل من آ فى باب أنه مؤثر مطلوب ، فضد الدال الذى هو فى غاية الخلاف له ، أكثر فى باب الهرب . لأن الأقل بإزاء الأقل ، والأكثر بإزاء الأكثر . فإذن جَ أكثر فى وجوب اجتنابه والهرب منه من بَ . فتكون بَ أثر من جَ ، فتكون بَ و دَ معا . أثر من آ ، جَ . ولم يكن هكذا .

---

(١) فبَ: وبَ سا . (١ — ٢) انعكس بَ جَ : ساقطة من سا . (٢) بَ جَ : جَ آ د ؛ بَ دَ ن . (٣) فكل : وكل سا || إنه : ساقطة من عا || آ ، دَ : آ ، جَ د ، ن . (٤) و جَ ، دَ متقابلان : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن . (٥) فنقول : ساقطة من عا (٥ — ٦) مجموعين فإن آ أفضل من د : ساقطة من سا . (٦) كما : ساقطة من ن . (٧) جَ : دَ ه . || أن دَ : أن جَ ه || يتقابلان : متقابلان د ، س ، سا . (٨) من دَ : من جَ د . (٩) آ : ساقطة من ه . (١٠) آ ، جَ : جَ ، آ د ؛ دَ ، آ ن . (١١) وإذا . . . منه : ساقطة من د ، ن . (١٢) آ جَ : جَ آ م . (١٣) إن : إذا سا . (١٥) فإذن : فيكون إذن س ، سا ، عا ؛ فيكون ه . (١٦) جَ (الثانية) : دَ سا

ثم مثل لهذا مثالا من كتاب إفلاطن . فليكن بدل آ من المواد اختيار مساعدة الحبيب محبة على بغيته . فتكون بَ أن لا يختار مساعدة الحبيب محبة على بغيته . ولتكن جَ هو أن لا يساعده على بغيته . فتكون دَ هو أن يساعده على بغيته . ثم كلا آ و جَ ، أعنى أن يهوى مساعدته ولا يساعده ، أفضل من كلا بَ ، دَ أعنى أن لا يهوى مساعدته و يساعده . فإذن آ وحده وهو أن يهوى أن يساعده، أفضل من دَ وهو أن يواتيه ويساعده . ومعنى هذه المواتاة والمساعدة الشركة فى الجماع . فإذن أفعال المحبة بلا جماع آثر فى المحبة من الجماع . والأفضل هو الكمال فى كل شىء . والجماع إما أن لا يكون له مدخل فى باب المحبة ، وإما أن يكون شيئا من أجل المحبة لإرادة شدة الالتقاء وطلب النسل المؤدى إلى تأكد المقارنة والمخالطة . فلا يكون عن المحبة ولكن عن شهوة مقارنة للمحبة، فالشهوة تطلب اللذة ، والمحبة تطلب المخالطة والخير الواصل إلى المحبوب . فتكون إذن هذه الشهوة إذا قدرت وعدلت يصدر عنها طلب الجماع لأجل المحبة . فالجماع يدخل فى المحبة من هذه الجهة ، لا على أن نفس المحبة تقتضيه ، بل على أن الشهوة المقدرة المعدلة بالمحبة تقتضيه لأجل المحبة .

---

(٢) بَ : ساقطة من س || مساعدة الحبيب محبة : مساعدته س، سا ، عا . (٩) وطلب : أو طلب س ، سا ، هـ . (١٣) فالجماع : بالجماع عا || نفس : ساقطة من س .

[الفصل الحادى والعشرون]

(ش) فصل

فى القياسات الفقهية والتعقلية

ليس الراجع فى التحليل إلى الأشكال الاقترانية هى المقاييس البرهانية والجدلية ، بل والمثال والاستقراء والضمائر الخطبية والفقهية والحسية والتعقلية والوساطية . وما كان من الضمائر يسمى دلائل وعلامات ، مما سنذكره .

واعلم أن الحجج الخطبية إما ضمائر حذفت فيها الكبريات ، فإذا ردت عادت إلى شكل من الأشكال ؛ وإما مثالات مظنونة الصدق غير معتقدية ، أو مظنونة الإنتاج فى التأليف غير معتقدية ، سواء كانت صادقة أو كاذبة ، ولكنها معدة نحو إلزام خصم منازع ، أو إقناع جماعة سامعين وحاضرين أو مكاتبين ؛ وأكثرها فى الأمور الجزئية . والقياسات الفقهية أيضا فإنها قياسات مثالية ، وهى التى تحكم فيها على شبيه بحكم موجود فى شبيهه المأخوذ عن صاحب الشريعة أو خلفاء الله المهديين أو عن الأئمة العالميين أو المتفق عليه مما يرجع إلى المأخوذ عنه . ويسمى الشبيه أصلا ، وما يتشابهان به معنى وعلة ، وما ينقل عن الشبيه إلى شبيهه حكما . وقول صاحب الشريعة إما جزئى أقيم مقام كلى ،

---

(٢) فصل : الفصل الحادى والعشرون ب ، د ، س ، سا ، م ؛ الفصل الحادى عشرين ع ؛ فصل ٢١ ط ، ه . (٤) الأشكال : القياسات ع . (٥) بل : ساقطة من م || الخطبية : والخطبية ه || والتعقلية : العقلية بخ ، م . (٦) سنذكره : سنذكر د ، م ، ن . (٧) ردت : أردت د ، س ، ن . (١٠) ولكنها : ولكنه د ، ن . (١٢) موجود : موجودة س || شبيهه : شبيه س ، سا . (١٣) الشريعة : + صلوات الله عليه ع . (١٥) أقيم : وأقيم س || مقام : مدل س ، ه ؛ + بدله ع .

كما يخاطب فى كتاب الله النبى عليه السلام ، ويراد به الناس كلهم ؛ وإما كلى أقيم بدل جزئى ، كالعام فى كتاب الله تعالى الذى يراد به الخاص . وإما جزئى أريد جزئيا ، أو كلى أريد كليا . وهذان هما النص .

وأما القياسات التعقلية ، فهى قياسات تؤلف على إنتاج ما ينبغى أن يفعل وتخالف المشورية بما تخالف به الخطبية . فإن الخطبية جماع الأمر فيها أن تكون على سبيل المخاطبة ، فلا يقال لمن فكر فى نفسه فى إيثار ما يجب أن يفعل ولا يفعل أنه يخطب . وكذلك تشبه أن المشورية تكون على الغير . ولذلك صارت القياسات التعقلية مأخوذة من مقدمات صادقة أو أكثرية فى الحقيقة . وأما الخطبية والمشورية فليس الشرط فيها ذلك ، بل أن تكون مقبولة عند السامع مظنونة تلزمها النتيجة . وإنما صار ذلك كذلك بسبب أن الإنسان ليس غرضه مع نفسه أن يلزمها ، بل أن يهديها سبيل الحق ؛ وغرضه مع غيره قد يكون الهداية ، وقد يكون الإلزام . والتعقلية أعم من السياسية ، فإن السياسية إنما تكون فيما ينتج ما ينبغى أن يفعل ، وتترك من الأمور المتعلقة بالمشاركة العائد نفعها إلى تدبير المدنية من حيث هو تدبير مدنية . والتعقلية تكون فى ذلك ، وفيما هو أخص من ذلك .

---

(١) عليه السلام : صلى الله عليه وسلم س ، ه ؛ ساقطة من د ، ع ، عا ، ن .

(٦) المخاطبة : المخالطة س || فى نفسه : مع نفسه بخ ، س ، سا ، ع ، عا ، ه || إيثار : إثبات سا || ما يجب : يجب م . (٧) المشورية : المشورة عا || ولذلك : + قد سا .

(٨) مأخوذة : ساقطة من د ، ن || أكثرية : أكثر د ، ن . (٩) وأما : + فى سا .

(١٠) كذلك : ساقطة من م . (١٣) المتعلقة : المتعقلية د ؛ المتعقلة عا ؛ ساقطة من ن .

(١٤) العائد : العائدة د ، س ، سا || إلى : على س ، عا || والتعقلية : والعقلية س .

(١٥) فى : من د ، ن || وفيما : ومما ب ، د ، ن || هو ساقطة من س .

وأما القياسات الحسية ، فهى قياسات مأخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة . فتؤخذ عامياتها من المقدمات الفقهية وخاصياتها من المقدمات السياسية . والوساطية قياسات مقدماتها مأخوذة مختلطة من الفقهية ، والآراء المحمودة التى ليست تختص بملة ملة ، التى تسمى سنة غير مكتوبة . فتكون فى أكثر الأمور عامتها من المقدمات الفقهية ، ثم تخصص بمقدمات محمودة .

وأما الاستقراء ، فهو أن يبين أن شيئا كليا موجب على شىء كلى آخر ، أو مسلوب عن شىء كلى آخر ، لوجود ذلك الكلى الأول فيما تحت الكلى الثانى ، أعنى فى جزئياته . ولما كان المبين به موضوعات المبين له الحكم ، فالكلى المحمول أو المسلوب كالطرف الأكبر . وتلك الموضوعات حقها أن تكون كالطرف الأصغر . والكلى المحكوم عليه حقه أن يكون كالحق الأوسط . فيكون قد تبين بأحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة ، ويكون ما حقه أن يكون حدا أصغر قد صار واسطة ، وما حقه أن يكون حدا أوسط صار حدا أصغر . فليكن مثلا الحد الأصغر وهو جـ إنسانا وفرسا وبغلا ، وليكن الحد الأوسط وهو بَ قليل المرارة ، والحد الأكبر وهو آ طويل العمر . لنبين أن كل قليل المرارة طويل العمر . فإذا أردنا أن نستعمل هذا على سبيل الاستقراء ، قلبنا الأوسط أصغر ، والأصغر أوسط ، وحفظنا الأكبر بحاله . فقلنا : كل حيوان قليل المرارة فهو إما انسان أو فرس أو بغل . أو قلنا : كل حيوان ويل العمر ، فهو كالفرس والإنسان والبغل . ثم قلنا : وكل فرس أو بغل

---

(١) من : عن س . (٢) وسياسية : وقياسية س . (٤) تسمى : ساقطة من س . (٥) تخصص : تختص س ؛ تخفض سا . (٨) الأول : الآخرع . (١١) أن يكون : ساقطة من ط . (١٢) تبين : بين س ، سا || الآخر : الثانى سا ، ط ، ه . (١٣) صار (الأولى) : صارت ط . (١٥) آ : بَ سا . (١٧) قلبنا : قلنا م || فقلنا : ثم قلنا ع .

أو إنسان فهو قليل المرارة. فأنتجنا: أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة. فقد رجع هـذا إذن إلى القياس الاقترانى إلا أن الوسائط فيه أشياء كثيرة وموضوعات الحد الأكبر. وأما أن الأكبر كلى للأوسط، والأوسط موجب على الأصغر، والأوسط ناقل للحكم فيه من الكبرى إلى الصغرى، وجامع بين الأكبر والأصغر، فهو كما فى القياس. ويجب أن يعلم أن الاستقراء ليس استقراء إلا لأنه بيان حكم على كلى لكونه فى جزئياته مدعى أنه فى جميعها لفظا، وإن لم يكن كذلك ولم تكن قد عُدِّدَت بكمالها، متناهية كانت أو غير متناهية. فإن المستقرئ يقول كل حيوان طويل العمر فهو كفلان وفلان. فيكون هذا ظاهرُ دعواه. فإنه لو اعترف أن شيئا شاذا من جملة ما يستقرئه فكأنه اعترف بأنه عسى أن يكون دعواه الكلى غير صحيح، وربما عد منها شيئا، ثم قال: كذا وكذا، وما يجرى مجراه. فإذا فعل كذلك، جعل الأوسط فى دعواه مساويا لجزئياته. فإنه يقول: إن كلها كذلك. لكنه ربما كذب فيما يوهمه. وليس قانون الاستقراء مبنيا على أن يكون حقا، بل على أن يكون على الصفة المذكورة. فإن استقرأ الجميع، فقد أتى باستقراء برهانى. وإن لم يستقرئ الجميع فإنه يوهم أنه يستقرئه حتى يكون كأنه يقول: كل حيوان هو أحد ما عده فقط. وليس لقائل أن يقول: إنه يجب أن يعد الجميع، وإلا لم يلزم. لأن الاستقراء كما قلنا ليس للإلزام الحقيق، بل للإلزام المشهور، وربما يظن

(١) فهو: ساقطة من د. (٢) فيه: فيما هـ. (٣) وموضوعات: وهى موضوعات ع، عا || والأوسط: ساقطة من س. (٦) إلا لأنه: إلا أنه سا؛ أنه م. (٧) عددت: عدت د. (١٠) الكلى: الكل سا || منها: مناما. (١١) الأوسط: الحد الأوسط سا. (١٢) ربما: كلما سا. (١٤) وإن لم: ولم د، ن. (١٥) أنه: أن عا. (١٦) يجب أن: ساقطة من س || أن: ساقطة من د. (١٧) وبما: بما د، س، سا؛ وبماع، عا، هـ.

غالبا . فالاستقراء استقراء لهذا . وقد غلط من ظن أن الاستقراء المذكور فى كتاب القياس شىء على حدة ، وأن فيه نوعا من الاستقراء غير الذى فى طوبيقا ، محتجا بأنه قد ذكر فيه أن الاستقراء يكون بجميع الجزئيات . فإن ذلك ليس على أنه يكون كذلك بالحقيقـة ، بل على أنه يدعى أنه كذلك . فالاستقراء أعم من الاستقراء المستوفى الذى هو بالحقيقة قياس مقسم ، ومن جملة ما عددناه فيما سلف ومن الاستقراء المقصر فيه المدعى فيه الاستيفاء فإن انعكس جَ على ب حتى يكون كل بَ ، فهو أحد تلك المعـدودة لا غير ولا يخلو منها ، فكانت الباآت هى الجيمات ، والجيمات هى الباآت ، حمل الألف على كل الباء لا محالة . إذ كل اثنين يقالان على موضوع ، ثم انعكس الموضوع على أحدهما ، فواجب أن يقال الثانى على الذى انعكس عليه الأول . قد بينا هذا ، والاستقراء التام الحقيقى هو هذا الذى يرجع فيه بَ على جَ وتكون الجزئيات عدت بالتمام . والاستقراء إنما يضطر إليه فى إنتاج المقدمات التى ليس يوجد بين محمولها وموضوعها واسطة ، وإنما يبين بموضوعات الموضوع . فإنه إذا كانت هناك واسطة ، كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة ، لا الاستقراء .

فقد بان من هذا أن الاستقراء يخالف القياس ، من جهة أن الشىء الذى يجب أن يكون حدا أصغر لو كان القول قياسا يصير فى الاستقراء واسـطة ،

---

(١) غلط : يغالط د . (٢) وأن : فإن د ، ن . (٣) أن : بأن د || فإن : فإذن س . (٤) أنه (الأولى) : أن س ، سا . (٥) فالاستقراء : والاستقراء ب ، د ، ع ، م ، ن . (٦) الاستيفاء : الاستقصاء د ؛ للاستيفاء س . (٧) بَ (الأولى) : جَ د . (٩) الباء : بَ س . (١٢) فى إنتاج : لإنتاج س ، ه . (١٧) كان : + هذا س .

فبين به ما يجب ان يكون حدا أكبر للواسطة ، أو كان القول قياسا . وفى القياس لا يكون هكذا . وأيضا القياس أقدم وأبين بالطبع عند العقل . وأما الاستقراء فأقدم وأبين عندنا بالحس . فكأنما إنما يكتسب كثيرا من المقدمات الأولى بالاستقراء الحسى . وأما كيف ذلك ، فسيبين فى موضعه .

فبين : فيبين د ، س ، سا || أو كان : لو كان س ، سا . (٢) هكذا : هذا د . (٣) فأقدم وأبين : فأقرب وأقدم د . (٤) موضعه : + ويرجع إلى القياسات المذكورة تمت المقالة التاسعة وتم بتمامها الفن الرابع سا .

[الفصل الثانى والعشرون]

(ت) فصل

فى الاستقراء

نعود فنقول : قد علمت أن الاستقراء استقراء ، لأنه إثبات حكم على كلى لأنه موجود فى جزئياته على إيهام أنها استوفيت ، ومنع أن يكون لها مخالف . فمنه تام ومنه غير تام . فكونه استقراء أمر أعم من ذلك . وأيضا فاعلم أن الاستقراء كونه استقراء ليس بسبب تصحيح كبرى أو صغرى ، فإنه استقراء لأنه يثبت به مطلوب كلى . ثم يعرض له أن يصير مرة أخرى مقدمة كبرى أو صغرى . فلا يكون الاستقراء إنما هو هو لإثبات الكبرى أو الصغرى ، أو لإثبات شىء لينفع فى شىء آخر ، أو لإثبات شىء هو مطلوب فى نفسه ، بل الاستقراء استقراء لأنه يثبت به أمر ما من الأمور واحد معين النوع المعلوم من الإثبات . ، يكون ذلك الأمر تارة مطلوبا لنفسه وتارة مطلوبا لغيره . وذلك اختلاف بعد كونه مثبتا بالاستقراء ، واختلاف ما بعد ذلك لا يجعله مختلفا فى أنه استقراء ، بل هذا كله يعد أنه استقراء . والاستقراء قد يستعمل لبيان الكبرى فى قياس ما ، وقد يستعمل فى بيان الصغرى وتؤخذ الكبرى أخذا . وحيث ما كان فيجب أن يكون ما بين بالاستقراء أظهر من المطلوب

---

(٢) فصل : الفصل الثانى والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ؛ فصل٢٢ عا ، ه ؛ [من ابتداء هذا الفصل حتى نهاية الكتاب ساقطة من نسخة سا] . (٥) أنها : + قدع . (٨) أن يصير : ساقطة من س ، ه || أخرى : + أن يكون ه . (٩) فلا يكون : ولا يكون ه || هو هو : هو س ، عا ، ه . (١٠) لينفع : لينتفع س || فى نفسه : بنفسه س ، عا ، ه . (١٣) مثبتا : بينا ن . (١٥) الصغرى : + ذلك ه .

الآخر أو ليس أخفى منه . أما كيف يكون أظهر من ذلك المطلوب ، فأن يكون ذلك المطلوب مثلا مجهولا وجود محوله لموضوعه أو سلبه عنه ؛ ويكون المحمول فى المصحح بالاستقراء معلوما وجوده للوضوع أو سلبه عنه مطلقا ، لكن كيته مجهولة فتصحح بالاستقراء كيته ؛ أو يكون كلاهما ظاهرين بحسب الشهرة ، لكن هذا أظهر . وأما كيف يكون ليس بأخفى منه ، بل مساويا له ، فإنما يمكن ذلك إذا كان لوجود المحمول فى المطلوب سبيل بيان غير هذه السبيل لا يحتاج فيه إلى هذه السبيل . فيكون كل واحد منهما له وجه بيان ليس متعلقا بالآخر . فلا يكون أحدهما مبدأ بيان للآخر ، فيكون أظهر منه ، بل يتساويان . ولكنه من حيث هو الآن مبين بهذا ، فلا يمكن إلا أن يكون البيان أولا للقدمة ، ثم للنتيجة . فيكون الوسط للقدمة أقل منه للنتيجة . وإذا كان الوسط أقل فهو أبين . فإن جميع ما نورد فى الاستقراء من وسط ، فإنه مشترك للقدمة والنتيجة . وللنتيجة زيادة وسط آخر . فإن كان الأصغر مبينا ، والأكبر مشكوكا فيه ، وأريد إثباته بالاستقراء التام ، أمكن من وجه ولم يمكن من وجه .

أما الوجه الذى يمكن فأن يقسم قسمة تكون الجزئيات فيه بحيث لا يخرج عنها الأصغر مثل أن الحيوان تارة يقسم إلى الناطق ، وإلى غير الناطق ؛ وتارة إلى المائت وغير المائت . والمائت وغير المـائت لا ينفلت عنهما الناطق ولا غير الناطق . فإذا أريد مثلا أن يبين أن كل ناطق ألف ، وجعل الحيوان فيه وسطا ،

---

(١) أو ليس : وليس د ، ن . || أخفى : إخفاء د || أما : وأما ن . (٥) بأخفى : بإخفاء د . (٦) فإنما : وإنما ن || ذلك : ساقطة من ع ، ط || بيان : كان د . (٨) مبدأ : مبتدأ د . (١٠) البيان : ساقطة من ن . (١١) وسط : الوسط د . (١٢) زيادة : زيادته د . (١٣) فيه : ساقطة من ط . (١٥) فيه : فيها د . (١٧) والمـائت : ساقطة من ط || لا ينفلت : فلا ينفلت د ؛ فلا ينقلب ن || عنهما : عنها د .

أو أريد أن تبين الكبرى بالاستقراء ، قيل فيه : كل حيوان مائت وغير مائت ، وكل مائت وغير مائت فهو آ ، فكل ناطق آ .

وأما الوجه الذى لا يمكن ، فأن يستعمل الاستقراء فى الكبرى مأخوذا من جزئيات القسمة الأخرى . فنقول : كل ناطق حيوان ، وكل حيوان إما ناطق وإما كذا ، وإما كذا ، وكل ناطق وكل كذا وكذا آ، فإنه يأخذ أن كل ناطق آ فى بيان أن كل ناطق آ . وكذلك الحال حيث لا تكون القسمة إلا قسمة واحدة إن كان شىء هكذا . وغلط من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون إلى جزئياته مرة إلى أنواع اللون ، ومرة إلى أنها جسم وبياض ، بجعل الجسم والبياض قسمين فى الترتيب تحت اللون ، ولم يحضره أنه يمكن أن يقسم إلى موضوعات للحمل قسمة لا يذكر فيها ما يدخل فى قسمة أخرى .

فبالجملة الوجه الممكن هو أن يكون إذا قدم القسمة المذكورة ادعى أن كل واحد مما فى القسمة الغير المصرحة بالأصغر ولا المخرجة إياه هو بصفة ، بجعل تلك الصفة للكلى الذى هو الأوسط ، ثم أدخل الأصغر تحت ذلك الحكم .

وأما الوجه الذى لا يمكن فيه ذلك ، فأن تكون القسمة مخرجة فى الأجزاء للأصغر صريحا ، فيحتاج أن يصرح أن الصفة موجودة للأصغر ، وذلك هو المطلوب الأول ، وذلك محال . فإن ذلك إن كان بينا لما الحاجة إلى البيان . وكذلك إن كانت الصغرى هى الخفية .

---

(١) أو أريد : وأريد د ، س . (٢) وغير مائت : ساقطة من س .
(٥) وإما كذا (الثانية) وكذا د . || وكل (الثالثة) : وكان ع . (٧) جعل : جعله د . || هذه : هذا ه . (١١) فبالجملة : بالجملة س . (١٣) الأصغر : الأوسط س .
(١٦) أن الصفة : بأن الصفة س ، ط .

على أن المستقرئ إذا لم يكن استقراؤه تاما اقتصر من الأقسام التى ينقسم إليها الذى هو فى حكم الأوسط على ما هو خارج عن الأصغر، وترك الأصغر. فإذا أنتج الحكم الكلى عاد فأدخل الصغرى تحت ذلك الحكم. واعلم أن المستقرئ عند ما يستقرئ ما يمكن أن يجعل صغرى أو كبرى، فإنما ينظر فيه لنفسه، ولا يلتفت حينئذ إلى النتيجة، بل إنما يطلب أن يستقر له الحكم الكلى فإذا استعمله فى القياس استعمله على أنه أمر قد تبين قبل. فهو بحسب استعماله أبين من النتيجة. ويكون فى نفسه إما أبين، وإما مثل النتيجة فى الخفاء. فإن الاستقراء من حيث هو استقراء إنما يبين به ما هو بالحقيقة أمر جزئى، إلا أن ينقلب الاستقراء قياسا مقسما. وذلك الذى بان هو مثل ما نريد أن نبين من أمر النتيجة المسوق إليها الكلام. فإن تلك النتيجة بعد استعمال هذا القياس المبنى على الاستقراء لا تبين أيضا بالحقيقة من حيث الدعوى الكلية، كما لم تكن المقدمة أيضا بانت، فخفاؤهما واحد. ولا يمتنع أن يكونا من حيث الجزئية قد كانا معلومين بالسواء. وربما كان للنتيجة طريق آخر تبين به بلا توسط هذا المتوسط، وبلا توسط الصغرى أو الكبرى المجهولين، ويكون أيضا لتلك طريق آخر تبين به. فيكون البيان الحقيقى لهما منفردا لكل على حياله غير مبين بالآخر، فلا يكون أحدهما أظهر من الآخر. فعلى هذه الجهة ينبغى أن تفهم هذه المواضع، لا على الجهات التى قيلت.

---

(١) التى : الذى ب، م. (٣) الصغرى : الأصغر هـ. (٥) حينئذ : ساقطة من عا || يستقر : يستقرى س، هـ. || له : ساقطة من هـ. (٨) يبين : تتبين س. (٩) قياسا : ساقطة من د، ن. (١٠) إليها : إليه د، ن. || الكلام : النتيجة س. (١١) لا تبين : لا تتبين س. (١٢) فخفاؤهما : فخفاؤها د، س. (١٣) للنتيجة : النتيجة د، ن. (١٤) وبلا توسط : ساقطة من د؛ ولا بتوسط ن (١٥) تبين : تتبين س. (١٦) منفردا : مفردا م. || لكل : كل س. || مبين : تتبين س. (١٨) قيلت : قلت د.

واعلم أن الاستقراء الناقص مغالطة فى البرهان ، وليس مغالطة فى الجدل . وقد يؤخذ فى الجدل أخذا غير حق ، ويستعمل على ذلك من غير استنكار فى الجدل . والاستقراء التـام المنقول عنه الحكم إلى شىء تحت المستقرئ له إنمـا ينفع فى البراهين، إذا بانت بها المقدمات من جهة قسمة ما . ثم هنـاك قسمة أخرى تصير لهـا الجزئيات الأخر فيطلب الأكبر على جزئى ما منها ، مثلا إذا بان أن كل ناطق وكل غير ناطق بصفة ، فصار كل حيوان بتلك الصفة ، ثم أخذ المـاشى فقيل : والمـاشى حيوان ، وكل حيوان فقد بان باستقراء جزئيـاته أنه بصفة كذا ، فالمـاشى بصفة كذا . أو يكون قد بان الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق ، فبان على كل حيوان، ثم جعل الحد الأصغر جزئى الناطق . فلا يمتنع أن يكون الحكم على النـاطق أبين منه على جزئى الناطق . ثم ليس لقائل أن يقول : فهلا بين الجزئى الذى للناطق من جهة الناطق ؟ وإنمـا ليس ذلك له ، لأنه لا يمتنع أن يكون نظره الأول فى الناطق ، ليس لأجل جزئى الناطق ، بل لأجل الاستقراء ، ثم صح له من الاستقراء أن كل حيوان بصفة ، ثم لمـا أورد ذلك الجزئى خطر بالبال وقوعه تحت الحيوان ، ولم يخطر الناطق بالبال فى هذا الحين ، فائتلف قياس صحيح . فإن كان بيانه من جهة الناطق بيانا أفضل ومما هو أولى ، على ما ستعلم فى كتاب البرهان ، فعلى هذا يجب أن يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الأول .

واعلم أنه كلما كانت الأوساط من حيث هى جزئيات المستقرئ له أقل، ومن حيث هى موردة فى الاستقراء أكثر ، كان الشك أزول ، لأن الباقى مما لم يعد

(١) أن : بأن س ، هـ . (٤) إنما : فإنما د ، ن . (٥) الأخر : أخرب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٩) ناطق وعلى . . . . . . على كل : ساقطة من م . (١٢) نظره : نظر د . (١٣) صح : يصح د ، ن . (١٦) فإن : وإن هـ || ومما : مما هـ . (١٧) يجب : فيجب ب ، د ، ع ، م ، ن . (١٩) الشك أزول : أدل د ، ن .

يكون أقل . فاعلم أن الاستقراء فى تصحيح المقدمات الكلية يستعمل على الوجهين المذكورين، وقد يستعمل للتنبيه على الأوائل، ولا يحتاج فيها إلى الاستيفاء. وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين وإن كانت من غير استيفاء ، كما ستتكلم فيه فى كتاب البرهان . واعلم أنه قد استعمل فى التعليم الأول لإبانة الاستقراء المنتج للصغرى مثالان ، أحدهما ما قيل من أن كل عدل علم، وكل علم متعلَّم، فكل عدل متعلم . ثم وجد كون العدل علما أمرا غير بين، فكان هذا الذى يحتاج إلى بيان استعمل بعضهم فيه القياس ، ونسى أنه ينبغى أن يستعمل الاستقراء، إذ المثال للاستقراء. وكان ذلك القياس مثل قولهم : إن كل عدل ملكة تكتسب بالفكرة، وكل ملكة تكتسب بالفكرة علم . وهذا هو نفس القياس . وقد عمل بعضهم شيئا آخر، وهو أن قال : إنه يجب أن يكون مكان العدل فضيلة ، ويكون العدل جزءا من جزئيات الاستقراء ، إذ هو جزئى للفضيلة . فلما صح أن العدل علم بالقياس المنقول، قيل: وكذلك كل فضيلة علم. وأما نحن فلا يعجزنا أن نأخذ العدل حدا أصغر نفسه ، ويكون بيانه أن عدالة فلان المشهود . وفلان المشهود كانت قنية اكتسبت بالبحث والفكرة . فنقول حينئذ : كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة . فتكون هذه الصغرى إنما بانت بالاستقراء هكذا .

---

(١) فاعلم : واعلم د ، س ، طا ، ن ، ه || يستعمل : استعمل د ؛ ساقطة من س ، عا .
(٣) معه : ساقطة من د ، ن . (٦) علما : ساقطة من د ، م ، ن . (٧) فكان : وكان م .
(٩) عدل : علم د ، ع ، عا ، ن . || ملكة (الأولى) : + به د ، ن . (١٠) عمل : علم د ، س ، ن .
(١١) جزءا : أجزاء د ؛ جزئيا س || إذ : أى د . (١٢) المنقول : المقول د ، س ، ن || كل : ساقطة من س . (١٣) أصغر نفسه : الصغرى بنفسه ع . (١٤) وفلان المشهود . ساقطة من س . (١٥) إنما : إما ه .

وأما المثـال الثانى فإنه يشبه ما يستعمل فيه الاستقراء وليس مستعملا فيـه الاستقراء . وذلك المثال هو أن قيل مثلا : إن الدائرة تساوى أشكالا مستقيمة الخطوط ، وكل ما يساوى أشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التربيع ، فالدائرة معروفة التربيع . لكنه بين الصغرى ، بأن قسمت الدائرة إلى أشكال هلالية ، وكان كل واحد منها يساوى مربعا ، فالدائرة تساوى المربع . فههنا شىء لا يمنع الاستقراء ، وشىء يمنع الاستقراء .

أما الشىء الذى لا يمنع الاستقراء فهو أنه إن كانت الدائرة لا تنحل إلى أشكال هلالية بتمامها ، بل يبقى شىء غير هلالى ، فإن الاستقراء يتم بالأكثر، وإن أغفل الأقل . ومع ذلك فيدعى المستقرئ أنه أخذ فيه الجميع .

وأما الشىء الذى يمنع الاستقراء فهو أن الهلاليات ليست جزئيات الدائرة ، بل هى أجزاء الدائرة . وكذلك فإن الدائرة الواحدة بالعدد تتألف من الهلاليات الكثيرة على قول مستعمل هذا القياس . وليس كذلك حال الجزئى والكلى . ولذلك فإن الهلاليات لا تقال عليهـا الدائرة ، وليس كذلك حال الجزئى عند الكلى . لكن هذا مثال سومح فيه ووضعت الأجزاء بدل الجزئيات ، إذ الأمثلة قد لا يناقش فيها .

(٢) الاستقراء : ساقطة من س || وذلك : + لأن س . (٣) وكل . . . الخطوط : ساقطة من م (٤) فالدائرة : والدائرة هـ . || بأن : فإن د ، س ، ع ، ن ، هـ . (٥) وكان : فكان ط . || منها : منهما ب ، م . (٧) الشىء : ساقطة من ع || إن : وإن س . (٨) بتامها : ساقطة من د ، ن . (١١) وكذلك : ولذلك د ، س ، ن ، هـ . (١٢) مستعمل ، يستعمل ط . (١٢ — ١٣) حال . . . كذلك : ساقطة من د . (١٣) ولذلك : وكذلك ع ، ط ، ن .

[الفصل الثالث والعشرون]

(ث) فصل

فى التمثيل

وأما التمثيل ، فإنه إذا حقق يكون من أربعة حدود : أكبر كلى ، وأوسط كلى . وهذا الأوسط محمول على الأصغر ، وعلى شبيه الأصغر . فيكون الأصغر وشبيهه حدين وأما الأكبر فإنه يحمل على الأوسط لأنه محمول على شبيه الأصغر . فليكن الأكبر آ ومعناه المذموم ، والأوسط بَ ومعناه قتال المتاخمين ، والأصغر جَ ومعناه قتال أهل بلد كأثينية لأهل ثينيا ، والشبيه بالأصغر تحت الأوسط دَ ومعناه قتال أهل ثينيا لجيرانهم أهل قونيا . وههنا فالمشكل شيئان : أحدهما الكبرى ، هل بَ أى هل قتال المتاخمين مذموم . والثانى النتيجة وهو أنه هل قتال أهل أثينية لأهل ثينيا مذموم . ويجب أن يكون شيئان أعرف من هذين ، أحدهما هل قتال أهل أثينية لأهل ثينيا قتال المتاخمين ، وهو وجود الأوسط فى الأصغر ، والثانى هل قتال أهل ثينيا لأهل قوفيا مذموم ، وهو وجود الأكبر فى شبيه الأصغر . وأما التشبيه مثل أن حال قتال أهل أثينية لأهل ثينيا ، حال

---

(٢) فصل : الفصل الثالث والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ؛ فصل٢٣ عا ، ه . (٤) يكون : يقول س . (٨) لأهل : + بلد ه . (٩) أهل (الأولى) : ساقطة من عا || لجيرانهم : بجيرانهم س . (١٠) والثانى : والتالى س . (١١ — ١٢) لأهل ثينيا . . . أهل أثينية : ساقطة من د ، ن . (١٢) هل : ساقطة من ه || ثينيا : قوفيا د ، ن . (١٣) هل : ساقطة من د ، ن || أهل : ساقطة من ب || أهل ثينيا : ساقطة من م || لأهل : أهل م . (١٤) الأصغر : الأوسط د ، س ، عا ، ن || التشبيه : الشبيه س ، ع ، عا || حال (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م .

قتال أهل ثيبيا لأهل فوقيا ، فينبغى أن يكون بيّن الشبه . فإذا رتبت هذه فتقول هكذا : إن قتال أهل أثينية لأهل ثيبيا قتال المتاخمين ، وقتال المتاخمين مذموم ، فقتال أهل أثينية لأهل ثيبيا مذموم بعد أن تصحح الكبرى بالشبيه. فنقول : قتال المتاخمين هو كقتال أهل ثيبيا لأهل فوقيا ، وقتال أهل ثيبيا لأهل فوقيا مذموم : فقتال المتاخمين مذموم . فقد رجع التمثيل إلى قوة القياسات ، وصار التمثيل يصح بقياسين . وسواء كان المثال الذى هو الشبيه واحدا أو كثيرا ، فيرجع حاصل الأمر فى المثال إلى أنه يوجب حكما على جزئى لوجوده فى جزئى آخر أو جزئيات أخر .

وأما الاستقراء فكان يصح الحكم فيه على كلى لوجوده فى جزئياته . والاستقراء يدعى فيه أنه من جميع الجزئيات ، حتى يبين وجود الأكبر فى الواسطة التى تريد أن تكون حدا أصغر . وأما فى المثال فيكتفى فيه بجزئى واحد أو بجزئيات فوق واحد غير مدعى معها أنها قد استوفيت تحت الكلى لنحكم على الكلى بذلك الحكم دعوى بالفعل ، بل ذلك بالقوة وبالإيهام . وإنما الذى بالفعل ، فهو أن حكم هذا كحكم أمثاله المعدودة غير مدعى فيها أنها قد استوفيت . فإن الحاجة إلى دعوى استيفائها إنما هو لإثبات الكلى الذى ينقسم فيها .

---

(١) الشبه : الشبيه ع ؛ التشبيه سا || فإذا : وإذا عا . (٢) وقتال : وقتل س .
(٣) تصحح : تصح س . (٤) قتال : ساقطة من د . (٤ — ٥) أهل . . . فقتال : ساقطة من م .
(٧) أو كثيرا : وكثيرا د ، ن || فيرجع : فرجع ب ، س ، سا ، عا ، ه ، (٨) فى جزئى : فى جزئيات ه || أو جزئيات : وجزئيات ه . (٩) يصح الحكم : يصحح لتحكم س .
(١٠) من : فى ع ؛ مبين م . (١١) تكون : تصير س ، ع ، عا ، ه . (١٢) معها : ساقطة من ه || قد : ساقطة من د ، ن . (١٣) الكلى : الكل س .
(١٤) كحكم : الحكم س || أنها : ساقطة من س . (١٥) الذى : ساقطة من س ؛ التى عا ، ه .

وقياس المقاومة أيضا إنما يرجع إلى الأشكال . وقياس المقاومة قياس مؤلف مُعدّ نحو إنتاج مقابل مقدمة فى قياس ابطل فيمنع القياس بمنع المقدمة التى عليها مدار ذلك القياس وهى التى تؤخذ كبرى . فالمقاومة يقصد بها قصد المقاومة الكلية فى القياس . فإنها أُسّ القياس ، وتكون على وجهين : إما عنادا ، وإما مناقضة . والعناد أن تجعل المقدمة الكبرى فى القياس الذى تقابل به المقدمة الكلية أشد عموما من تلك المقدمة ومخالفة لها فى الكيفية . فيكون الحكم فى المقدمة الأولى هو على شىء عام كالأضداد مثلا . ويكون الحكم عليها أن العلم بها واحد فيجئ المقاوم ويأخذ ما هو أعم من الأضداد ويحكم عليه بضد الحكم ، وهو أن يسلب عنه الحكم سلبا كليا . فنقول : ولا شىء من المتقابلات يكون العلم بها واحدا . ونضيف إليه فنقول : إن المتضادات متقابلات . وإذا كان القياس الأول على موجب ، وكان القصد فى كبرى القياس الثانى مقابلة الحكم بالضد الأعم ، لم يمكن أن يكون هذا القياس من وجه من الشكل الثانى ، فإن الشكل الثانى يحوج إلى عكس هذا الحكم . وبيان هذا أنك إذا أوردت كبرى المقاومة ، فقلت : ولا شىء من المتقابلات يكون العلم به واحدا فلا تنصل به والأضداد متقابلات إلا أن تعكس ، ولا تنعكس كلية ؛ بل جزئية . وأما إذا كان المقاوم سالبا لتكون المقاومة موجبة ، فلا يكون قياس المقاومة ينتج الموجبة الكلية إلا فى الشكل الأول . ثم إن هذا القياس إذا أنتج مقابل كبرى القياس الأول فأضيف إليه الصغرى من القياس الأول بطالها ،

---

(١) أيضا . . . المقاومة : ساقطة من د || إنما : ساقطة من س ، عا ، ه || قياس : ساقطة من س. (٥) به : بها س ، ع ، ط ، ه . (٦) ومخالفة : وتخالفه ب ، سا . (٧) الأولى : ساقطة من ن. (٨) العلم : التعلم س || عليه : عليها ه (٩) عنه : عنها د . (١١) وإذا : وإذ عا . (١٢) الثانى : ساقطة من ن . (١٣) فإن : لأن ط ، ه || فإن الشكل الثانى : ساقطة من م . (١٤) المتقابلات : المقابلات س .

أنتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس الممنوع . فيكون قد قيل : إن ب آ ، لأن ب ج ، وكل ج آ . فمورض أن ب ليس آ ، لأن ب ج ، ولا شيء من ج آ فيكون من حيث أخذ الصغرى بحالها من حقه أن يسمى قلبا .

وأما المناقضة فأن تكون الدعوى كليا فتورد جزئيا من الموضوع ليس فيه الحكم . ويكون ذلك الجزئى ملحوظا إليه أول ما نلحظه للمناقضة ، على أنه موضوع لطرفى المناقضة . وهذه الهيئة ليست هيئة الشكل الأول ولا الشكل الثانى . فإذن كل مقاومة موجبة ، إما فى الشكل الأول ، وإما فى الشكل الثالث . وأما فى الشكل الثانى فلا يمكن مقاومة موجبة . وأما السالبة فلا تتبين به إلا بأن يُغير الكلام فى المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة ، وهو أن يكون موضوعه هو بعينه موضوع المقاومة . مثلا نقول : إن الأضداد متقابلة ، ولا شيء مما به العلم واحد بمتقابل . فنغير الدلالة على البيان بنفسه إلى إبانته بالعكس ، فإن البين بنفسه إذا كان أنه لا شيء من المتقابلات العلم به واحد ، فأخذت بدل هذا عكسه ، لم يذعن له الذهن إذعانه لهذا ، بل احتيج أن يذكر أن السالبة الكلية تنعكس فتحتاج أن تزيد فى الكلام ما عنه غنى . ونحن وإن قلنا : إن السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها ، فلم يُضمن أن عكسها مثلها فى البيان . ويجب أن نتأمل فى المقاومة ما يوجبه الرأى المحمود فتؤخذ المقاومة مقدمة محمودة إن لم تكن أولية ، ويستعان فيها أيضا بالقياس الاستثنائى . مثلا أنه

---

(٥) أول ما : وإما د ، ن . (٧) موجبة : ساقطة من عا || إما فى الشكل الأول : فأما فى الشكل الأول هـ . (٩) تتبين : تبين د ، س ، عا ، ن ، هـ || عن : من س ، هـ ، ن . (١١) واحد : بواحد د || بمتقابل : بمقابل ع ؛ متقابل عا . (١٢) المتقابلات : المقابلات س (١٣) فأخذت : وأخذت س ، هـ . (١٤) ما عنه : ما فيه س . (١٧) إن : ساقطة من د ، ن .

لو كان العلم بالأضداد واحدا ، لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما علم واحد . وكذلك بالنظر فى الأضـداد ، والنظر فى الأشباه ، كقولهم : لو كان العـلم بالمضافين واحدا ، لكان بالعدم والملكة واحدا .

وههنا أشياء أخر من هذا الباب تبين فى الفن المشتمل على الجدل .

(١) المعلوم .... واحد : ساقطة من عا . (٤) أخر : أخرى عا || تبين : تتبين س ، ه .

[الفصل الرابع والعشرون]

(خ) فصل

فى الدليل والعلامة والفراسة

وقد جرت العادة فى هذا الموضع أن يسمى بالدليل ما يكون مؤلفا من مقدمتين ، كبراهما مقدمة محمودة ، يراها الجمهور و يقول بها ، و تؤخذ حجة ودليلا لا على سبيل أن جزءا منه دليل على جزء آخر مثل الدخان على النار ، بل على أن نفس القول الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل . ور بما كان على أمر مستقبل ، ور بما كان على أمر حاضر ، ور بما كان عاما ، ور بما كان على الأكثر ، مثل قولهم : إن الحساد ممقوتون ، والمنعمون مودودون . فإن هاتين المقدمتين دليلان أو منهما يتخذ الدليل . وليس الغرض أن نفس المقت أو الود علامة ودليل ، أو نفس الإنعام والحسد ؛ بل على أن هذا القول نفسه دليل أى متبع مقبول محمود مرجوع إليه ، فإن الدليل فى هذا الموضع يراد به هذا . فيكون الدليل إما على أن أمرا كائنا ، أو غير كائن فى المستقبل، فيكون من الأكثريات فى أكثر الأمر لأنها ممكنة ؛ و إما على أن الأمر قد دخل فى الموجود أو لم يدخل . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع .

وهذه المقدمات تؤخذ فى القياسات مقدمات كبرى ، إما بالقوة و إما بالفعل . وصغرياتها شخصيات كقولنا : إن فلانا حسود ، و إن فلانا محب .

---

(٢) فصل : الفصل الرابع والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ؛ فصل ٢٤ عا ، ه . (٤) وقد : قد س ، ه . (٥) الجمهور ، المشهور د || بها : به عا . (٦) لاعلى : على د ، ن || أن : ساقطة من س || دليل على جزء آخر : ساقطة من ه . (١٢) محمود : محدود م || الموضع : الموضوع د . (١٣) فيكون (الأولى) : و يكون ه .

وحمل هـذه المقدمات بحسب الظن الغالب . والقياس الكائن منها يسمى إينوميا . وقياس العلامة أيضا يرجع إلى الأشكال . وقياس العلامة ضمير يثبت فيه الأكبر للأصغر بعلامة . وتلك العلامة إما ضرورية ، وإما محمودة مظنونة. والحـد الأوسط فى القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلاثة : إما أن يصلح أن يكون حدا أوسط محمولا على الأصغر دون الأكبر ، مثل اللبن إذا جعلته علامة للولادة ، فيقال المرأة لها لبن ، فقد ولدت ، وهذا يخص كثيرا باسم الدليل . وإما أن يصلح أن يجعل أوسط موضوعا لهاجميعا ، كقول القائل : الحكماء ذوو فضائل ، لأن فلانا ذو فضل وفلانا حكيم . وإما أن يصلح أن يجعل أوسط محمولا عليهما جميعا ولو بالإيجاب فى الشكل الثانى ، لأن مثل هذا فى الخطابيات مقبول لأنه قياس مظنون ، مثل قولهم : هذه المرأة صفراء ، فقد ولدت . ولا يمكن أن يقـال كل صـفراء ولدت ، بل كل والدة صفراء . فهذا يقبل فى الظن . وكذلك هذه المرأة تتغثى فهى حبلى . وإنما يكون علامة ودليلا إذا أضمر الكبرى ، وإلا كان قياسا . والذى فى الشكل الأول يستمر ولا ينتقض ، وهو صحيح ، وأما الذى فى الشكل الثالث فينتقض . فإنه ليس إذا كان حكيم ما فاضلا ، فكل حكيم فاضل . وكذلك التى فى الثانى ، لأن القياس الكائن من موجبتين ولا تنعكس كبراه سهل المناقضة ، بأن يقال : ليس يجب أن تكون كل صفراء والدة . فيكون طعنا فى التأليف ، وتنبيها على أنه غير واجب بما هو أيضا محمود مقبول .

---

(٣) مظنونة : + فهو ع ، عا ، هـ . (٥) أن يكون : ساقطة من د ، ن . (٦) للولادة : الولادة عا || وهذا : هذا م . (٨) ذو فضل : ذو فضيلة هـ . (٩) عليهما : عليها ع ، عا ، م . || مثل : + قولهم ب ، د ، م ، ن . (١٠) مثل قولهم : كقولهم س ، ع ، عا ، هـ . (١٣) الأول : ساقطة من د . (١٤) وأما : فأما عا || فإنه : بأنه س . (١٥) فى : + القياس هـ . (١٦) لأن : فإن س ، هـ . (١٧) فيكون : ساقطة من د ، ن .

وأما المؤاخذة بما هو تنبيه برهانى وليس مشهورا مستعملا فى العرف العامى، فليس عدلا فى الخطابة . فلذلك صار الذى فى الشكل الأول أفضل العلامات ويسمى طفموريدن . وليس يعجبنى ما يظن من أن العلامة تدل على الوجود فقط ، حتى تكون مقدمات القياسات العلامية فى الأشكال الثلاثة موجبة ، ومقدمات ما يسمى دليلا تكون موجبة وسالبة . فإنه قد تكون على العدم علامة كما على الوجود علامة . وعلامة العدم كثيرا ما تكون عدم علامة الوجود . وأيضا هذا الذى يسمى دليلا ، الأولى أن يكون له اسم آخر ليتوقع منه إنتاج خاص بالأول . فكأن هذا وقع بحسب المترجمين . والأشبه أن يكون اسم الدليل ما جعل علامة من الشكل الأول ، فيوجب الحكم . وأن المخصوص باسم العلامة هو ما فى الشكل الأول فيوجب الحكم . وأن المخصوص باسم العلامة هو ما فى الشكلين الآخرين . فإنهما كعلامة ، غير دليل . فكأن الدليل أقوى من العلامة ، وكأن العلامة دليل ضعيف . وكلٌّ يتوقع منه تخييل من إيجاب وسلب . وقد استعمل ذلك على هذا الوجه فى موضع آخر .

وإن قوما من الذين يسمون بالمستدلين من الشاهد على الغائب ، يطلبون القياسات كلها من العلامة، ويحصلون مقدمة كلية من العلامة والحد الأكبر . فمرة يصححون ذلك بالاستقراء المستوى ، ومرة بالاستقراء المعكوس ، وهو الذى يكون على عكس النقيض للمطلوب . وذلك الأول يسمونه طردا ، وهذا

---

(٤) القياسات العلامية : القياس العلامة س . (٦) علامة وعلامة : علامة م . (٧) منه : فيها ب ، سا ، ع ، م ؛ منها عا ، هـ . (٨) فكأن : وكأن د ، س ، عا ، هـ . (١٠) باسم .... المخصوص : ساقطة من ع ، عا ، هـ . (١١) هو : وهو د ، ن || فكأن : وكأن د ، س ، عا ، هـ . (١٢) وكأن : وكانت ع || ضعيف : ضعف ب || وكل : + كل د || منه : فيه عا . (١٣) وسلب : أو سلب ع . (١٤) الشاهد : الشاهدين ع . (١٥) مقدمة : + أخرى ع . (١٦) وهو : وهذا د . (١٧) وذلك : وكذلك د .

الثانى يسمونه عكسا ، ويسمون العلامة علة . وإذا أرادوا أن يتفوقوا فى تصحيحها عدوا أوصاف الشىء الذى هو كالمثال ، ثم يبطلون أن تكون العلامة والعلة واحدا واحدا منها ، أو يبطلون أن يكون واحدا واحدا منها علامة. فيبقى لهم أن العلامة هى الباقى أو أن الباقى علامة ، ويحسبون أنهم برهنوا .

فأول ذلك : أنه ليس يجب أن يكون الحكم للمثال لأجل حكم آخر فيه ، بل ربما كان لذاته لا بحكم آخر سابق له . وأنه لو كان كل حكم يكون للشىء يكون بحكم آخر لتسلسل إلى غير النهاية . فإن كان حكم يلحق للذات بلا واسطة، فليكن حكمان كذلك فما فوقهما .

والثانى : أنه ليس يسهل عد الأوصاف للشىء، بل ربما ترك منها شىء . وليس أن يتفكر فلا يجد وصفا دليلا على أنه لا وصف .

والثالث : أنه لا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف المفردة ، بل ربما كان الاجتماع علة أو اجتماع الذات مع واحد منها أو عدة منها . فإن كانت الذات آ ، والأوصاف بَ وجَ ودَ ، والحكم هَ ، فربما كان الحكم لأنه آ ، أو لأنه آ ، بَ ؛ أو لأنه آ ، جَ ؛ أو لأنه آ ، دَ ؛ أو لأنه آ وبَ ودَ ؛ أو لأنه بَ وجَ ؛ أو لأنه بَ ودَ ؛ وكذلك إلى سائر الأقسام أو لاجتماعها كلها .

---

(١) ويسمون : ويسمونه د ، ن . (٢) أوصاف : أصناف د ، + واحد هـ . (٣) واحدا واحدا : واحدا س ، هـ . (٤) أو أن : وأن د ، س ، ن . (٦) حكم يكون : حكيم يكون د ؛ حكيم كون ن . (٦ — ٧) للشىء يكون : ساقطة من س ، هـ . (٧) يكون بحكم : لحكم س || بحكم : حكم د || لتسلسل : تسلسل د . (٩) عد الأوصاف للشىء : عدل لأوصاف الشىء د || للشىء : ساقطة من ع ، عا || بل : مثل م . (١٠) فلا : ولاعا . (١٢) الاجتماع : اجتماع هـ || علة : عدة بخ ، س ، عا ، هـ || عدة : علة ن . (١٤) آ ، دَ : آ ، هـ عا ، هـ || بَ ، دَ : بَ ، جَ عا ، هـ . (١٥) لاجتماعها : لاجتماع ب ، د ، م ، ن ؛ لاجتماعهما عا .

وبعد ذلك، فإن ذلك الباقى الذى يبقى ربما كان عاما ، فينقسم إلى نوعين أو صنفين، فيكون مثلا الباقى جـ. لكن جـ منه ز ومنه ط، فتكون العلة ليس جـ كيف اتفق ، بل ط من جـ ، أو ز من جـ . و دون ما سوى جـ ليس بعلة ، إنما يبقى أن العلة فى حيز جـ د ، ولا يوجب أن يكون كل ما هو جـ علة . فإنه حين يكون ط من جـ هو العلة يكون ليست العلة ب ولا د ، ولا شىء من أقسام أخرى غير جـ إن كانت ب و د . ومع ذلك فلا يكون لزم أن كل جـ علة . إذ العلة ط فقط . ثم كيف يتوصل إلى أن يبلغ بقسمة الأوصاف إلى حد لا ينقسم إلى خواص تحته نوعية أو صنفية ، حتى يكون الباقى الذى يبقى لا ينقسم إلى علة وإلى غير علة .

على أنهم لا يميزون بين قولهم : فالعلة كذا ؛ وبين قولهم : فكذا علة ؛ وبين قولهم : فالعلة هى كذا ؛ وبين قولهم : فالعلة هى الكذا. فيأخذون أى هذه اتفق مكان الآخر. وتحليل قياسهم يوجب أن تكون العلة هى الموضوع وأن يكون المحمول ليس الكذا ، بل كذا . فإنهم لا يمكنهم إلا أن يقسموا فيقولوا : كذا كذا إما لذاته ، أو لعلة . لكنه ليس لذاته ، فبقى أن يكون كذا كذا لعلة . ويحتاج أن يقولوا : والعلة صفة ، لا أن يقولوا : والصفة علة فإن هذا لا ينتج . فإذا قالوا : والعلة صفة ، ثم قالوا : فإما أن تكون ب صفة ، أو تكون جـ صفة ، كذبوا ؛ فإن كل ذلك صفة . ومع ذلك لا يستمر

---

(١) ربما : وربما هـ || عاما : عاميا د . (٣) جـ وكون : ساقطة من عا .
(٤) جـ د : جـ س ، هـ . || ولا يوجب : ولا يجب س . (٥) د : جـ س .
(٧) كيف : يكون هـ . (٩) والى غير : وغير س . (١١) هى كذا . وبين قولهم : فالعلة : ساقطه من م . (١٤) كذا كذا : كذا وكذا د ، ن . || أو لعلة : أو علة هـ . || فبقى : فيبقى س || يكون : ساقطة من ن . (١٥) كذا كذا : كذا وكذا د . || والعلة : العلة هـ .
(١٧) أو تكون جـ : أو جـ س .

قياسهم ، لأنه لا ينتج ، بل يجب أن يقولوا : وكل صفة له إما بَ ، وإما جَ ، وإما دَ . فحينئذ تكون النتيجة : فالعلة إما بَ ، وإما جَ ، وإما دَ . ثم يبقى آخر الأمر فالعلة دَ ، لا أن دَ علة . وأيضا إن قالوا قبل الإنتاج : وما هو الصفة إما البَ ـو إما ا ـ بَ ـلـ ، وإما الدَ ، كذبوا . فليس يجب فى القسمة أن يكون الأمر على هذه السبيل حتى يكون كل قسم على حكم منحرفة ، وأنت تعلم هذا قريبا .

بل يجب أن يقولوا : والصفة إما بَ ، وإما جَ ، وإما دَ ، فتكون النتيجة : أن العلة إما بَ ، وإما جَ ، وإما دَ . فحينئذ إذا أبطل بَ وجَ وبقى دَ ، تكون النتيجة : أن العلة دَ . ليس أن كل د علة ، حتى حيث وجد دَ يكون علة ، بل تكون العلة التى توجب الحكم دَ ، حتى إذا وجدت العلة وجد دَ .

ويجوز أن يكون ما هو دَ مما يحتاج أن يقسم ويخصص ، إن أمكن ، حتى يبلغ إلى العلة . كما أنك إن قلت : وليس الجسم بقديم ، فأنتجت : فالجسم محدث . لم يجب أن تكون أنتجت : والمحدث جسم ، أو أن كل محدث جسم . فإن طمعوا فى أول الأمر أن يكون قولهم : إن العلة إما بَ كيف كانت ، وإما جَ كيف كانت ، وإما دَ كيف كانت ، فهذا غير مسلم . فإنه ليس إذا كان الحكم علة ، وكان لا يخلو عن أحد الأوصاف المذكورة أنه يجب أن يكون الموضوع الذى لا يخلو عنه ، إنما لا يخلو عنه على أنه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى أخص منه يكون علة . نعم إن كانت القسمة الأولى جاءت بالأوصاف التى لا تنقسم بقسمة ثانية ، فسيمكن ذلك . ومن لهم بذلك ؟

---

(١) وكل : وكله ب ، م . (٢) فالعلة : والعلة د . (٣) لا أن : لأن م || وأيضا : أيضا د . (٦) إما بَ وإما جَ : إما جَ دَ ، ن (٧ — ٨) إما بَ . . . . العلة : ساقطة من س . (١١) إن : إذا س . (١٢) والمحدث : المحدث د . (١٤) كانت (الثانية) : كان ب ، د ، ع ، ط ، م ، ه || فهذا : هذا د ، ن || الحكم : الحكم ع ، عا . (١٥) أنه : ساقطة من عا ، ه || يجب : لا يجب م . (١٦) إنما : وإنما س || لمعنى : معنى م .

هذا وإن قياس الفراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامية . فإنه إذا سلم أن الانفعالات والمزاجات الواقعة فى ابتداء الجبلة والطبيعة ، تتبعها أخلاق النفس ، كما تتبعها هيئات البدن ، سلمت الفراسة . أو رؤى أن الانفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والأخلاق ، يتبعها تغير فى هيئة البدن ومزاجه ، كما يتبعها فى النفس ، سلمت الفراسة . وإنما قلنا الانفعالات الطبيعية لأن ههنا انفعالات تؤثر فى النفس من غير أن تتعرض للبدن مثل تعلم النحو . إنما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرهما . فإذا علم أى انفعالات النفس يصحب أى انفعالات البدن ، وبالعكس ، أمكن أن نجعل الانفعالات البدنية والهيئات البدنية دلائل على الانفعالات النفسية والملكات النفسية . فإذا عرف من شىء من الحيوان انفعال أو هيئة نفسانية كالشجاعة من الأسد طلب ما يقترن بتلك الحالة النفسانية من أحوال البدن ويختص بها ، فجعلت الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية . فتكون العلامة البدنية فى الأسد مثلا عظم الأطراف العالية . ويكون هذا للأسد خاصة لا بالقياس إلى كل حيوان ، بل بالقياس إلى كل حيوان غير شجاع ، بل تؤخذ هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع ، فيجعل عظم الأطراف علامة للشجاع إذا كانت تنعكس عليه . فإذا وجد إنسان عظيم الأطراف العالية ، قيل إنه شجاع . وإن كان هناك خلقان أو انفعالان نفسانيان مثل ما للاسد ، فإنه مع أنه شجاع فقد ينسب إليه جود وكرم .

---

(١) الفراسة : + هو ه || العلامية : ساقطة من ط || فإنه إذا : فإذا د . (٢) والمزاجات : والمزاج ه . (٧) أى : أن د ، ن . (٩) والملكات : أوالملكات ع ، ط .
(١١) بتلك : ساقطة من م || ويختص : ويخص د . (١٢) العلامة : الهيئة ع .
(١٣) هذا : هذه د، ن . (١٤) بل بالقياس إلى كل حيوان : ساقطة من ع || كل : ساقطة من س . (١٥) إذا : إذ س ، ع ، ه . (١٦) وإن : فإن س ، ع ، ط ، ه . || كان : ساقطة من د ، ن . (١٧) فقد : قد د ، ن ، ه .

فيجب أن يتأمل أولا أى العلامتين يتبع أى المعنيين ، ويعرف ذلك على وجهين : فإنه إن كانت العلامة فى النوع كله وليس أحد المعنيين فى كله ، فإن العلامة تدل على فراسة الموجود فى النوع كله . وإن كانت العلامة فى نوع آخر يشاركه فى إحدى الخليقتين دون الأخرى ، فالعلامة لما يشاركه فيه . مثل أن النمر لا يشاركه فى الكرم ويشاركه فى عظم الأطراف العالية ، ومع ذلك فيشاركه فى الشجاعة . فيكون عظم الأطراف العالية دليلا على الشجاعة وعلامة عليها دون الكرم .

فإذن يجب أن تكون الواسطة فى الفراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة .

---

(٢) أحد : بأحد د ، ن . (٥) لا يشاركه : لا يشارك الأسد بخ ، س ، ع ، عا ، ه .
(٦) دليلا على الشجاعة وعلامة عليها : دليلا وعلامة للشجاعة س ، عا . (٩) المذكورة : + آخر كتاب القياس من كتاب الشفاء الحمد لله على إتمامه ب ؛ + تمت المقالة التاسعة وتم بتمامها الفن الرابع من الجملة الأولى ولواهب العقل الحمد بلا نهاية د ؛ + تم الجزء الأول من كتاب الشفاء وهو القياس فى العشر الأوسط من ذى الحجة سنة ثمانين وستمائة للهلال وكتب أحوج عباد الله عز وجل إلى رحمته وغفرانه محمد بن على بن جعفر المالكى البغدادى عفا الله عن عظيم سيئاته وغفر له ولمن سأل الله تعالى له ذلك أنه هو الغفور الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدة محمد النبى وعلى آله الطاهرين وسلم وشرف ع ؛ + تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله الطاهرين وسلامه وهو حسبنا وحده ونعم المعين والوكيل ، وقع الفراغ فى نسخه يوم السبت العشرين من شعبان المبارك فى سنة ٦٧٤ هجرية عا ؛ + تم الفن الرابع من الجملة الأولى والحمد لله رب العالمين ن ؛ + تم الجزء الثانى من كتاب الشفاء وهو القياس والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ه .

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات (*)

(*) روعى فى إعداد هـــذا الفهرس الاقتصار على المصطلحات المنطقية ، و بخاصة تلك التى تتصل اتصالا وثيقا بعلم القياس .

ونعتذر عما يكون قد فاتنا من ذكر بعض أرقام الصفحات التى وردت فيها المصطلحات .

[المحقق]

(ب)

(ت)

(ح)

(خ)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(ق)

(ك)

(ل)

(ن)

تم طبع هذا الكتاب فى يوم الاثنين غرة جمادى الأولى سنة ١٣٨٤

(الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المنتدب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٤ص١٩٦٤-٢٠٠٠